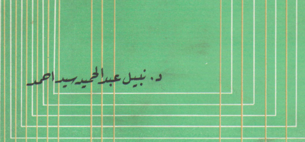
النشاط الاقتصادى للأجانب

وأثره فى المجتمع المصرى

من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢



د. نبيل عبد الحميد سيد احمد



النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى

من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

« وما اوتيتم من العـلم الا قليلا »

« صدق الله العظيم »



إهـــــداء

استاذى الكبير الاستاذ الدكتور / جمال زكريا قاسم

اقدم لكم ثمرة من ثمار غرسك ، وعملا من اعمـال توجيهك واشرافك لعـلى اكون قد وفقت . وافلحت ...

وما التوفيق الا بالله

تلميذكم

د. نبيل عبد الحميد سيد احمد



المقـــدمة

اولا : التحديد القانونى والاجتماعى للاجانب فى مصر .

١ ـ التحديد القانونى (بحث مسالة الجنسية المصرية)

ـ تحديد الجنسية فى مصر قبل سنه ١٩٢٢
ـ صدور أول قانون للجنسية المصرية فى ١٩٢٦/٥/٢٦
ـ صدور القانون الثانى للجنسية المصرية فى مارس سنة ١٩٢٩
ـ صدور القانون الثالث للجنسية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٥٠
ـ اقتصار الدراسة على الأجانب من الأوروبيين

٢ ـ التحديد الاجتماعى (الامتيازات الأجنبية)

ـ الامتيــاز القضائى
ـ الامتيــاز التشريعى
ـ الامتيــاز المالى (الضرائب)
ـ الحرية الشخصية وحرمة المسكن
ـ مؤتمر مونترو (ابريل ١٩٣٧) والغاء الامتيازات الأجنبية

ثانيا ـ النشاط الاقتصادى للاجانب فى مصر قبل سنة ١٩٢٢

ـ الاستثمارات الأجنبية فى مجال الزراعة
ـ الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة
ـ ضعف الاستثمار الأجنبى فى مجال الصناعة قبل سنة ١٩٢٢
ـ أثر الحرب العــالمية الأولى على بداية زيادة الاستثمار الأجنبى فى مجال الصناعة
ـ الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة والخدمات العامة
ـ نتائج النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر قبل سنة ١٩٢٢

اولا ـ التحديد القانوني والاجتماعي للاجانب في مصر

١ ـ التحديد القانوني

ان دراسة موضوع النشاط الاقتصادى للاجانب فى مصر ، تقتضى بالضرورة تعريف من هو الأجنبى محور هذه الدراسة (١) ؟

وفى هـذا الصدد هناك اختلاف واضـح بين علم القـانون وعلم الاجتماع ، فنظرة على الاجتماع فى تحديد الأجنبى تبنى على أسس من الواقع ، ولكن تلك الأسس قد لا يعترف بها القانون ، ولا تكفى وحدها للتـــدليل او للاعتراف للشخص بجنسيته او عضـويته القانونية فى الدولة (٢) غير أن هذا التحديد ـ بالطبع ـ لابد من تتبعه وفقـا لرؤية القانون ووضعه للوائح والنظم التى حـددت من هو الوطنى وبالتـالى الاجنبى ٠

وعلى هذا الأساس لابد من بحث مسالة الجنسية ، فهى التى تفصل بينهما وتضع العلاقة القانونية بين الفرد والدولة (٣) ويترتب على هذه العلاقة حقوق وواجبات معينة قبل كل منهما للآخر ٠ وهذه العلاقة بين المواطن والدولة ينظمها القانون العام لكل دولة ٠ وتهتم جميع بلاد العالم

---

(١) ولما كانت الدراسة هنا تبدأ بسنة ١٩٢٢ فهى استكمال لدراستى فى الاعداد لدرجة الماجستير لرســالة عنوانهـــا « الأجانب واثرهم فى المجتمع المصرى من ســـنة ١٨٨٢/١٩٢٢ » وقد درست فيها مختلف الوان النشاط الأجنبى واثره على المجتمع المصرى ، وضمنتها فصلا كاملا عن النشاط الاقتصادى للاجانب فى مصر ٠

(٢) أحمد مسلم (الدكتور) المركز القانونى للاجانب ص ٥ ٠

(٣) حامد زكي (الدكتور) القانون الدولى الخاص المصرى ص ٤٥٧

بقوانين الجنسية ووضع بنودها لما لها من أهمية كبرى في شخصية الدولة وكيانها العام (١) ٠

ويعد موضوع الجنسية من المسائل المتعلقة بسيادة الدولة التي لها مطلق الحرية في تقدير من يعتبر من رعاياها ، ووضع الشروط التي تستلزم توافرها فيمن يمكن الاعتراف له بهذا الوصف (٢) فبه يمكن التمييز بين الوطني والأجنبي ، ومن هم رعايا الدولة الذين يمثلون الأساس فيها ، ويمكن عن طريق ذلك وضع العلاقة القانونية المستقرة والمتفق عليها من قبل الدولة بين الوطني والأجنبي تجاه الدولة التي يعيش فيها فاهميتها بالغة ، اذن فالوطني يتمتع بمميزات لا تتوافر بالنسبة للأجنبي، ويظهر ذلك بصفة خاصة في مجال الحقوق السياسية كحق الانتخاب والحق في التوظف فهذه الحقوق في قانون الدولة مقصورة على الوطنيين دون الاجانب (٣) ٠

وعلاوة على ذلك فان لمعرفة الوطني من الأجنبي اهمية بالغة في كثير من الدول وعلى الخصوص مصر ، اذ انه يتوقف على معرفة جنسية الشخص القانون الذي يقضي لهم في أحوالهم الشخصية ، بل معرفة حدود اختصاص المحاكم المصرية من الوجهة الدولية كما انه يتوقف عليها ، معرفة حدود اختصاص الهيئات القضائية المختلفة من أهلية وقنصلية ومختلطة ، وكذلك كثير من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية (٤) ٠

تحديد الجنسية في مصر قبل سنة ١٩٢٢ :

وكان تحديد الجنسية في مصر قبل سنة ١٩٢٢ محددا في اطار تبعية مصر للدولة العثمانية فكان يحكم مسالة الجنسية في البداية المفاهيم الاسلامية ، ثم قانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ واستمر العمل به حتى انفصال مصر عن الدولة العثمانية التي أقرت هذا التاريخ القانوني للانفصال في معاهدة لوزان ، التي وقعتها تركيا في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ (٥) ٠

---

(١) عبد الحميد أبو هيف (الدكتور) القانون الدولي الخاص في اوربا وفي مصر ص ٩٧

(٢) مجلس النواب ٠ جلسة ١٩٥٠/٨/٧ « ملحق رقم ١٨ » ص ٢٩٨
« مذكرة ايضاحية لمشروع المرسوم بمشروع القانون الخاص بالجنسية المصرية »

(٣) فؤاد عبد المنعم رياض (الدكتور) الجنسية ومركز الأجانب ص ٥

(٤) عز الزيني (الدكتور) القانون الدولي الخاص والمقارن جـ ١ ص ٢٢٤

(٥) ومتابعة هذا التطور في تحديد الجنسية في مصر . انظر في ذلك ٠
نبيل عبد الحميد (الدكتور) الأجانب واثرهم في المجتمع المصرى من سنة ١٨٨٢ ـ سنة ١٩٢٢

وكان التحديد المعمول به للجنسية فى مصر هو اعتبار كل فرد تابع لاحدى الولايات العثمانية عثمانى الجنسية ، سواء أكان سوريا أم عراقيا أم حجازيا أم مصريا ..... الخ . فالجميع عثمانيو الجنسية . فكان تحديد الأجنبى فى مصر اذن قبل سنة ١٩٢٢ وبعد ذلك حتى صدور قانون الجنسية سنة ١٩٢٩ هو كل فرد غير تابع للدولة العثمانية حيث ميزت وفرقت المحكمة المصرية والقوانين العثمانية بينهم وبين الرعايا العثمانيين من حيث الحقوق والواجبات والشرائع والقوانين التى تحكمهم وكل ما يتبع ذلك من فروق مختلفة ومتباينة (١) .

وكان من الواجب ان يصدر قانون الجنسية المصرية بمجرد انفصال مصر عن الدولة العثمانية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ولذلك رأى بعض الشراح ان يظل قانون الجنسية العثمانى ساريا فى مصر ، باعتباره قانونا مصريا ، حتى بعد انفصالها عن تركيا ، الى ان يصدر تشريع مصرى بالجنسية (٢) .

صدور اول قانون للجنسية المصرية فى ١٩٢٦/٥/٢٦ :

كان الوضع فى مصر وضعا شاذا . فقد نشأت الجنسية المصرية من وجهة دولية ولكنها لم تنظم من وجهة تشريعية ، ومن هنا واجهت السلطات المصرية فراغا تشريعيا خلال هذه الفترة التى امتدت الى صدور أول قانون للجنسية المصرية فى ١٩٢٦/٥/٢٦ (٣) .

ويعتبر هذا المرسوم بقانون لسنة ١٩٢٦ أول قانون شامل وضع لتعريف الجنسية المصرية وبيان طرق اكتسابها وفقدها ، غير أنه لما صدر القانون . فانه قد أحيل الى لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب ، ووضعت تلك اللجنة تقريرا عنه فى ٩ مايو سنة ١٩٢٨ متضمنا الكثير من الملاحظات الشكلية والموضوعية استندت اليها فيما اقترحت ادخاله عليه من تعديلات ، غير أن الدورة البرلمانية المنعقدة فى سنة ١٩٢٨ انقضت دون اقرار لمشروع التعديلات التى وضعتها لجنة الشئون الخارجية . ورأت وزارة الداخلية أن حالة الشك التى أحاطت بالمرسوم بقانون لسنة

---

* رسالة ماجستير غير منشورة تحت اشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم بآداب عين شمس .

(١) ليبل عبد الحميد نفس المصدر ص ٩

(٢) عز الدين عبد الله (الدكتور) القانون الدولى الخاص المصرى فى الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق ، مركز الأجانب) جـ ١ طبعه ثالثة ص ١٥٣

(٣) شمس الدين الوكيل (الدكتور) الموجز فى الجنسية ومركز الأجانب طبعة ثانية ص ٧١

١٩٢٦ من جراء طول مكثه باللجنة عطلت تسوية مشاكل الجنسية ، فعملت على استصدار المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى نصت المادة ٢٥ منه على الغاء المرسوم بقانون الصادر فى ١٩٢٦/٥/٢٦ (١) .

فواضح اذن أن تعطيل قانون سنة ١٩٢٦ وعدم العمل به قد حتم استمرار العمل بالرعوية العثمانية . وعدم انفصال الجنسية المصرية عن العثمانية حتى صدور قانون سنة ١٩٢٩ .

صدور القانون الثانى للجنسية المصرية فى مارس سنة ١٩٢٩ :

وفى هذا القانون تمكن المشرع المصرى من تنظيم انفصال الجنسية المصرية عن الجنسية العثمانية ، ففى المواد من الأولى الى الخامسة من القانون بين المشرع من هم المصريون الأصلاء بحكم القانون والذين ينحدر منهم المصريون الأبناء بحق الدم .

كما عد القانون أيضا داخلا فى الجنسية المصرية العثمانيين الذين كانوا يقيمون عادة فى القطر المصرى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وحافظوا على تلك الاقامة حتى نشر قانون سنة ١٩٢٩ (المادة الأولى فقرة ٣) (٢) .

وقد كشف التطبيق العملى للمرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣١ عن وجوب اعادة النظر فى الكثير من أحكامه خصوصا بعد أن تغيرت الظروف التشريعية التى صدر هذا المرسوم بقانون فى ظلها واصبحت الحاجة داعية الى وضع نصوص أخرى تهدف الى تحقيق الغرض المقصود من هذا التشريع على وجه يتفق والمصلحة العامة فى ذلك . وقد أصبح من الأصوب وضع قانون شامل يتضمن الغاءه مع مراعاة ألا يؤثر هذا الالغاء على حق كل من عد مصريا أو داخلا فى الجنسية المصرية أو كسبها وفقا لأحكامه وظل محتفظا بهذه الجنسية الى تاريخ العمل بالقانون الجديد (٣) .

صدور القانون الثالث للجنسية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ :

وقد صدر فعلا قانون آخر للجنسية المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وما يهمنا هنا هو أن هذا القانون لم يختلف عن قانون سنة

---

(١) مجلس النواب جلسة ١٩٥٠/٨/٧ ، ملحق رقم ١٨ ، ص ١٩٨
(٢) الوقائع المصرية فى ١٩٢٩/٣/١٠
(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٨/٧ ، ملحق رقم ١٨ ، ص ١٩٨

١٩٢٩ و المواد والنصوص التي حكمت تحديد الجنسية المصرية وانفصالها عن الجنسية العثمانية ٠

وكل ما فعله المشرع انه نقل المواد من الأولى الى الخامسة في قانون سنة ١٩٢٩ ــ وهي التي حكمت تنظيم الجنسية المصرية وفصلها عن العثمانية ــ بعد أن تناولها بالضبط والتحديد الى قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٥٠ جامعا اياها في مادة واحدة هي المادة الأولى (١) ٠

وجاء تحديد المصريين في هذه المادة كما يلي :

١ ــ أعضاء الأسرة المالكة ٠

٢ ــ المستوطنون في الاراضي المصرية قبل اول يناير سنة ١٨٤٨ وحافظوا على الاقامة بمصر حتى ١٩٢٩/٣/١٠ ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية ٠

٣ ــ الرعايا العثمانيون المولودون في مصر وقبلوا العمل بقانون القرعة العسكرية المصري ، وحافظوا على الاقامة بمصر حتى ١٩٢٩/٣/١٠ ٠

٤ ــ الرعايا العثمانيون المقيمون بمصر بعد ١٩١٤/١١/٥ واستمرت اقامتهم حتى ١٩٢٩/٣/١٠ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ اعتبارهم داخلين في الجنسية المصرية ٠

٥ ــ الرعايا العثمانيون المقيمون بمصر من تاريخ ١٩١٤/١١/٥ ولم يحافظوا على تلك الاقامة حتى ١٩٢٩/٣/١٠ وطلبوا خلال سنة من هذا التاريخ دخولهم في الجنسية المصرية ووافق لهم وزير الداخلية على ذلك ٠

والمقصود بالرعايا العثمانيين رعايا الدولة العثمانية القديمة قبل تاريخ العمل بمعاهدة لوزان في ١٩٢٣/٧/٢٤ ، ولا تسرى الأحكام الخاصة باعتبار الرعايا العثمانيين داخلين في الجنسية المصرية على من اختار منهم الجنسية التركية او جنسية احدى البلاد التي فصلت عن الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة لوزان (٢) ٠

فمن الثابت اذن ما نقرره من ان قانون سنة ١٩٢٩ هو بداية التنفيذ العملي لفصل الجنسية المصرية عن العثمانية ٠ومنه اتضح استقلال الجنسية المصرية التي اصبحت محددة بصورة واضحة ٠

---

(١) عز الدين عبد الله (الدكتور) المصدر السابق ص ١٧٤

(٢) :الوقائع المصرية العدد ٩١ في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠

• قانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ » خاص بالجنسية المصرية

وبناء على هذا أصبح مفهوم الجنسية يختلف قبل سنة ١٩٢٩ عنه بعد ذلك ، فالعثمانيون قبل سنة ١٩٢٩ لم يكونوا يعدون أجانب فى مصر ، ولكن بعد هذا التاريخ عدوا كذلك ، وترتب على هذا أن اختلفوا فى الحقوق والواجبات عن المصريين ، ومن ناحية ثانية أصبحت تطبق عليهم النظم واللوائح التى وضعت لمعاملة الأجانب فى البلاد .

اقتصار الدراسة على الأجانب من الأوربيين :

واذا كنت قد حددت فى رسالتى السابقة للماجستير ، الأجنبى وفقا لما حددته الانظمة واللوائح فى فترة الدراسة بين سنتى ١٨٨٢ و سنة ١٩٢٢ وهو كل من كان غير عثمانى الجنسية ، وحددتهم بصفة خاصـــة بالأجانب من الأوربيين لما لهم من الأثر الكبير فى تاريخ مصر الحديثة ، أقول اذا كان الأمر كذلك فاننى هنا فى هذه الدراسة ــ المكملة ــ والتى تبدأ سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ استمر على نفس هـذا التحديد ، مقتصرا أيضا على الأجانب الأوربيين بصفة خاصة مع ملاحظة ان العثمانيين ــ كما سبق أن أشرنا ــ قد دخلوا فى شريحة الأجانب بعد سنة ١٩٢٩ .

ومما دعانى الى الاستمرار فى هذا التحديد الأسباب التالية :

أولا : ان الأجانب من الأوربيين هم الذين تصدروا للنشاط الاقتصادى فى مصر .

ثانيا : ان اغلب العثمانيين فى مصر قد ساعدهم قانون الجنسية فى سنة ١٩٢٩ على اعتبارهم مصريين ، وأما أولئك الذين وفدوا الى مصر بعد سنة ١٩٢٩ ، سواء كانوا سوريين او لبنانيين او عراقيين أو مغاربة .... الخ . فقد اعتبروا أجانب ، وكانت أعدادهم قليلة جدا بالقياس الى أعداد الأجانب الأوروبيين فى مصر .

ثالثا : باعتبار أن الأجانب من الولايات العربية ، قد دخلوا فى شريحة الأجانب بعد سنة ١٩٢٩ ، وعدم اعتبارهم كذلك بهـذا المعنى بالضبط لمفهـوم المصرى للأجنبى فى تلك الفترة ، مع مراعاة الاتفاق بينهم وبين المصريين فى تاريخ مشترك ، ولغة وعادات وتقاليد ، وفى الأغلب ، ديانة واحدة .

٢ ــ التحديد الاجتماعى (الامتيازات الأجنبية)

ومثل هذا التحديد يجعلنا بالضرورة نبحث فى مســألة الامتيازات الأجنبية وتطورها فى فترة الدراسة . وذلك لأن الامتيازات الأجنبية هى التى حــددت وضع الأجانب الاجتماعى وميزتهم على المصريين تمييزا صارخا .

والامتيازات فى نشاتها كانت تهدف الى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجـور عليهم فى مسائل الضرائب وتامينهم على أرواحهم واموالهم

غير ان الذى حدث مع التطور غير ذلك تماما ، فقد أصبحت هـذه الامتيـازات ، تتسع دائرتها وتشـتد وطأتها ، حتى لم يعد بينهـا وبين الامتيازات الأصلية صلة شبه محسوسة لا فى مظاهرها ولا فى أغراضها او آثارها (١) ونتج عنها مع الزمن وعلى التتابع الوان من المصانة فى شتى الميادين جعل منها حالة تقرب من الفوضى أضرت بالأجانب والمصريين معـا (٢) .

واستمر هذا التطبيق المجحف للامتيازات الأجنبية من القرن التاسع عشر و حتى بعد سنة ١٩٢٢ ، عندما اخذت مصر شعبا وحكومة تئن من وطأة هذه الامتيازات الى أن قررت معاهدة مونترو سنة ١٩٣٧ تنظيم الغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر .

وكان عدد الدول التى تمتع رعاياها بالامتيازات الأجنبية فى مصر بعد سنة ١٩٢٢ قد بلغ اثنتى عشرة دولة وتشمل « الولايات المتحـدة الأمريكية ، بلجيكا ، المملكة المتحدة ، وايرلندا الشمالية ، الدانمرك ، اسبانيا ، فرنسا ، اليونان ، ايطاليا ، النرويج ، هولندا ، البرتغال ، السـويد » (٣) .

وشملت الامتيازات الأجنبية أيضا رعايا الممتلكات البريطـانية فيما وراء البحار وهى « استراليا ، اتحاد جنوب افريقيا ، الهند ، ايرلندا الحرة ، زيلاندا الجديدة » (٤) .

ومما يجدر ذكره هنا أن رعايا الدول الممتازة ليسوا وحدهم الذين يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ، بل توجد طائفة خاصة من الأشخاص هم الذين يطلق عليهم اسم « أصحاب الحمايات » بعضهم أجانب أصلا ولكن من غير المتمتعين بالامتيازات ، وبعضهم وطنيون ، فهؤلاء جميعـا بوضع انفسهم تحت حمـاية دولة من ذوات الامتيازات تكسبهم هذه الحمـاية حقوقا استثنائية لم تكن لهم ، اذ لا يسع الحكومة المصرية الا أن تعاملهم

---

(١) محمود سليمان غنام المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية ص ٢٨٢

(٢) وثائق مؤتمر الغـاء الامتيازات الأجنبية بمونترو من ٢٢\٤ الى ١٩٣٧/٥/٨ ص ١٥\١٦

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٧/٧/١٩

(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩\٧\١٩٣٧ ص ١٩٦٦

معاملة رعايا الدولة التى يحتمون بها ، وقد تساهلت الدول فى منح هذه الحمايات لزيادة نفوذها وتقوية سلطات قنصلياتها ، فترتب على ذلك ان اتسعت دائرة الأجانب الذين يخرجون عن سلطة الدولة المصرية (١) ٠

ويمكن القول بان الامتيازات التى تمتع بها الأجانب فى مصر خلال فترة الدراسة استمرت بصورة مجحفة حتى سنة ١٩٣٧ ، ثم استمرت هذه الامتيازات بدرجات أخذت تخف حدتها تدريجيا خلال فترة انتقال يتم خلالها الغاء الامتيازات الأجنبية ، وامتدت فترة الانتقال حتى سنة ١٩٤٩ ، ويمكن حصر هذه الامتيازات فى الأنواع الآتية :

١ ـ الامتياز القضائى ٠

٢ ـ الامتياز التشريعى ٠

٣ ـ الامتياز المالى ٠

٤ ـ الحرية الشخصية وحرمة المسكن ٠

اولا ـ الامتياز القضـــائى :

بالنسبة للامتياز القضائى نجد ان الأجانب خضعوا لاختصـاص قنصلياتهم فيما يختص بجرائمهم الجنائية ، وفى الدعاوى المدنية التى كانت تقوم بين أجانب متحدى الجنسـية ، وكذلك فى الدعاوى المتعلقة بأحـوالهم الشخصية ٠ أما المحـاكم المختلطة فقد اختصت بالفصل فى المنازعات المدنية التى كانت تقوم بين أجانب مختلفى الجنسيات او بين مصريين واجانب وكذلك الدعاوى العينية والعقارية (٢) وكان تشكيل المحاكم المختلطة من قضاة يمثلون الدول صاحبة الامتياز بنسبة الثلثين ومن قضاة مصريين بنسبة الثلث للفصـل فى كل القضايا (٣) وتكون الرياسة لأحـد المستشارين الاجانب وينتخبه أعضـاء المحكمة الأجانب والوطنيون بالأغلبية المطلقة (٤) ٠

---

(١) محمود سليمان غنام المصدر السابق ص ٢٨٦

(٢) جميل خانكى الأحوال الشخصية للأجانب فى مصر ص ١٢/١٣

(٣) تادرس ميخائيل تادرس ذكريات من عالم المحاماه والقضاء ص ٨٨
« عمل محاميا لدى المحاكم المختلطة منذ سنة ١٩٢٧ وبعد الغائها سنة ١٩٤٩ كان له دور كبير فى تمصيرها وتدرج فى مناصب القضاء حتى درجة المستشار »

(٤) قوانين المحاكم المختلطة والقوانين المكملة لها لغاية : يونيو سنة ١٩٣٦ ٠ ترجمة محمد كامل مرسى بك وسيد مصطفى بك ص ٢

ثانيا — الامتياز التشريعي :

وفيما يتعلق بالامتيار التشريعي نجد أن الامتيازات الأجنبيـة قد حالت دون وضع المشرع المصرى لأية لوائح أو قوانين تسرى على الأجانب. واذا اضفنا الى ما تقدم ، السلطة التشريعية المخولة للجمعية العمومية بمحـــكمة الاستئناف المختلطة التي حلت فيهـا محـل الدول المتمتعة بالامتيازات وعدم سريان القوانين على الأجانب الا بموافقتها ، وجمعها بين سلطتى القضـاء والتشريع . ظهر لنا بجلاء أن هـذا النظام مما لا يتفق والنظام الدستورى القائم بالبلاد ومنتقص حقوق الأمة باعتبارها مصدرا لجميع السلطات ، ومتعارض مع سلطة برلمانها وحقوقه في التشريع (١) ·

ثالثا — الامتياز المالى (الضرائب) :

ويكفي ان نشير هنا الى حصانة الأجنبي فيما يتعلق بالضرائب . فليس في مقدور مصر أن تفرض عليه شيئا منها الا بموافقة دولته · واذا تذكرنا تعدد الدول صاحبة الامتيازات واختلاف وجهاتها في كل ضريبة وتعذر اتفاقها جميعا على اقرارها ، تصورنا ما يقوم من عقبات في هـذا الشان في وجه الحكومة المصرية ، مما يضطرها غالبا الى العدول عنها (٢) ·

وخطورة ذلك ان الايرادات الناتجة عن الثروة المنقولة لهؤلاء الأجانب لم تساهم بأى نصيب في الأعباء العامة (٣) وفي نفس الوقت نجـد أن الشركات الأجنبية في مصر تدفع بموجب قوانين بلادها ضرائب معينة لتلك البلاد وتمتنع عن الدفع لمصر · وفي ذلك يقول أحد أعضاء مجلس الشيوخ « لقد ظهر لى بعد البحث ان هناك شركات أجنبية في مصر تدفع بموجب قوانين بلادها ضرائب معينة لتلك البـلاد فاذا قلنا لها ادفعى ضرائب لمصر ، قالت هـذا اجحاف بنا اذ لا يجـوز أن تدفع الضرائب مرتين » (٤) ·

---

(١) مجلس النواب ، جلسـة ١٩٣٧/٧/١٩ « تقرير لجنتى الخارجية والمالية » ص ١٩٣٣

(٢) مجلس النواب نفس الجلسة والتقرير ص ١٩٣٣

(٣) حبيب المصرى ضرائب الدخل في مصر جـ ١ ص ١٥

(٤) مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى · حديث الشيخ محمد حافظ رمضان بك (١٩٣٦\١١\٢ — ١٩٣٦/١١/١٩ م) ص ٣٨

رابعا ـ الحرية الشخصية وحرمة المسكن :

وتخول الحرية الشخصية للاجنبي حق الاقامة والانتقال داخل القطر المصرى دون اخلال بحق الحكومة فى طرد من لم يكن له مورد للكسب او كان له سلوك مناف للآداب او ضار بالأمن العام ، ولكن هذا الحق للحكومة قيد بقيد يصعب تحقيقه وهو شرط موافقة القنصل ، فاذا لم يقبل عرضت المسألة على لجنة من القناصل تشكل بالاتفاق بين الحكومة المصرية والقنصل المختص (١) ولا تقتصر هذه الحرمة على شخص الأجنبي بل تتناول أيضا مسكنه ، فرجال الشرطة لا يستطيعون اقتحام هذا المسكن للقبض عليه الا بحضور مندوب القنصلية التابع لها ، ماعدا حالات استثنائية محضة كالاستغاثة أو التلبس • وقد زاد فى خطورة هذا الامتياز توسع الأجانب فى تعريف المسكن ، فلم يعد هذا قاصرا على المنزل وملحقاته ، بل أدخلوا ضمنه كل مكان يستعملونه فى تجارة أو مهنة أو صناعة ، فاصبح هذا المسكن مأوى لكل عابث بالأمن على مرأى من السلطات وهى لا تستطيع أن تحرك ساكنا (٢) •

ومن هنا يتضح الى أى حد تمتع الأجانب فى مصر بامتيازات كبيرة مما دفع المصريين الى الضجر والشكوى من عبء الامتيازات والمطالبة بضرورة الحد منها والغائها •

وكان هذا وسط مطلع ظروف سياسية مظهرها الاستقلال وباطنها شىء آخر غير ذلك • فاذا كان تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ قد نص فى أحد بنوده على انهاء الحماية البريطانية على مصر وان تكون دولة مستقلة ذات سيادة ، الا أنه شرط هذا الاستقلال بالتحفظات الأربعة المعروفة والتى منها حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات • فكان اذن استقلالا جريحا ناقصا ، استبقت انجلترا لنفسها فيه كل عناصر الحماية والسيطرة عليها (٣) •

ورغم هذه الظروف السياسية بأبعادها المختلفة التى واجهت مصر بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، رغم ذلك فان المفاوض المصرى ، فى المفاوضات المصرية البريطانية للحصول على استقلال مصر ، لم يكل من المطالبة باعادة النظر فى موضوع الامتيازات الأجنبية • ففى محادثات ثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلن سنة ١٩٢٧ ورد فى

---

(١) تادرس ميخائيل تادرس القانون المقارن فى الأحوال الشخصية للاجانب فى مصر ص ٢٩

(٢) محمود سليمان غنام المصدر السابق ص ٢٨٨\٢٨٩

(٣) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٤٢/٤٣/٥١

المشروع النهائى للمعاهدة ان جلالة ملك بريطانيا العظمى « يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتياز فى مصر للحصول على تعـديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر » (١) ·

وفى مفاوضات عام ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس ـ هندرسن) تضمنت المادة الرابعة « بان صاحب الجلالة البريطانية يعترف بان نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعـد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة » (٢) ·

ومن الواضح أنه فى مشروعى ١٩٢٧ م ، ١٩٣٠ م لم تشأ المفاوضات ان تنص صراحة على الغاء الامتيازات الأجنبية ، أمام الموقف الدولى والظروف السياسية واستقلال مصر الناقص ·

وعنـدما عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر فانها هى الأخرى ، لم تخل من الاشارة الى موضوع الامتيازات الأجنبية ·

فقد نصت المادة (١٣) من المعاهدة على اعتراف الحكومة البريطانية « بان نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة » ويشمل هذه المادة رغبة مصر « فى الغـاء هذا النظـــام بلا ابطاء » وينص ملحق المادة (١٣) المذكورة على بيان الأغراض التى ترمى الى التدابير المقررة فى هذا الملحق تحقيقا لالغاء الامتيازات وهذه الأغراض هى :

(أ) الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك من الغـــاء القيود الحالية التى تقيـد السيادة المصرية فى سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك التشريع المالى) على الأجانب ·

(ب) اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتبـــاشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى وفى نهاية المدة

---

(١) مجلس الشيوخ · مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى · لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (١٩٣٦/١١/٢ ـ ١٩٣٦\١١\١٩) ص ٢٧

(٢) محمد شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٢٢٥

المذكورة تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

ولادراك هذه الأغراض قرر الملحق المذكور أن تتصل الحكومة المصرية كخطوة اولى فى أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات ، وان الحكومة البريطانية بصفتها دولة من هذه الدول ، وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض على الاطلاق فى شىء من هذه التدابير التى تتعاون مع مصر تعاونا فعليا فى سبيل تحقيقها باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فاذا وجد مع ذلك أن تحقيق هذه التدابير مستحيل فان الحكومة المصرية بنص هذا الملحق تحتفظ بحقوقها ازاء نظام الامتيازات بما فيها المحاكم المختلطة كاملة غير منقوصة (١) .

مؤتمر مونترو والغاء الامتيازات الأجنبية :

اخذت الحكومة المصرية بعد صدور الملحق المشار اليه ، فى تنفيذ هذه المعاهدة وأحكامها المختلفة . ونقتصر هنا على بيان ما اتخذته لوضع المادة (١٣) وملحقاتها الخاصين بالغاء الامتيازات موضع التنفيذ .

فقد دعت الحكومة المصرية الدول صاحبة الامتيازات بخطاب مؤرخ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ الى الاشتراك فى مؤتمر يعقد فى مونترو بسويسرا فى ١٢ / ٤ / ١٩٣٧ للتفاوض فى أمر الغاء الامتيازات وطلب الى كل منها أن تبعث بمندوب أو أكثر مزودين بالتفويض اللازم .

ولم تشأ مصر أن تكون فى خطابها للدول جامدة ملوحة بالغاء حاد للامتيازات الأجنبية ، مهددة لصالح الأجانب ، بل انها قد طمأنت هذه الدول بانها ستعمل بالشرائع الحديثة المعمول بها ولن يكون هناك أى تمييز مجحف بمصالح الأجانب ، كما انه لن يكون الالغاء فوريا وسريعا بل ستحدد فترة انتقال تسوى فيها هذه المسائل ، ولنقل الاختصاصات القضائية والتشريعية والمالية السارية على الأجانب الى سلطة الحكومة والمشرع المصرى ، ومن ناحية ثانية فان الحكومة قد ضمنت تصريحها بانها تحرص على بقاء التعاون الوثيق بين الأجانب والمصريين بل ترغب أيضا فى تدعيم هذا التعاون وجعله أكثر سهولة وأعظم فائدة بمواصلته من الآن فصاعدا ضمن النطاق الطبيعى لقواعد القانون الدولى العام .

وقد قبلت الدعوة وحضر المؤتمر جميع الدول صاحبة الامتيازات وبدأت أعمال المؤتمر فى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٧ وانتهت فى ٨ مايو من

---

(١) مجلس الشيوخ نفس مجموعة المضابط السابقة ص ٣٧

نفس العام ، وافتتحه المسيو « جوزيى موتا » رئيس الاتحاد السويسرى ، ثم انتخب المؤتمر مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية ورئيس الوفد المصرى رئيسا للمؤتمر . والمسيو « جوزيى موتا » رئيسا فخريا (١) .

اما عن الأعضاء المصريين في المؤتمر فهم الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب ، وواصف بطرس غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال ، وعبد الحميد بدوى رئيس أقلام قضايا الحكومة (٢) .

وانتهى المؤتمر الى اتفاق يحتوى على خمس عشرة مادة استقرت بعد مناقشات مطولة بين الوفد المصرى والوفود الأخرى ، واهم ما جاء فى هذه المواد هو النص صراحة على أن نظام الامتيازات فى مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التى وصلت اليها بتقدم نظمها وانه يجب لذلك الغاء هذا النظام ، ووافقت الدول على ذلك واعلنت قبول الغاء الامتيازات فى مصر مع مراعاة مبادىء القانون الدولى وان يخضع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية ، غير ان هذا الشرط يطابق ما تجرى عليه الحكومة المصرية من اقامة تشريعها على أحدث المبادىء المصرية ومن عدم الاجحاف بالأجانب حرصا على استمرار التعاون الوثيق بينهم وبين المصريين . وقد نصت المادة الثالثة ، على استمرار بقاء محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، وكان رائد الوفد المصرى فى قبول هذه المدة تهيئة الأجانب وترويضهم على التقاضى امام القضاء المصرى ، لاستمرار الحالة الاقتصادية والثقة المالية فى البلاد وللتدرج فى اعادة ولاية القضاء كاملة الى السلطة القضائية المادية بمصر . ونفس الشىء أيضا بالنسبة للقضاء القنصلى ، فقد نصت المادة التاسعة على أن يستمر القضاء القنصلى حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ لتولى القضاء فى مواد الأحوال الشخصية ، وذلك فى كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة ، ولا يبقى القضاء القنصلى بعد هذا التاريخ (٣) .

وكانت تلك هى أبرز ملامح الاتفاق ، مع وجود قواعد ونظم كثيرة تحدد لفترة الانتقال التى امتدت لتستمر اثنتى عشرة سنة وحتى

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٧/٧/١٩ ص ١٩٣٥\١٩٣٧

(٢) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٣٨

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩\٧\١٩٣٧ (مؤتمر مونترو ـ الاتفاق وملاحقه مواده) ص ١٩٣٧/١٩٤٢

١٤/١٠/١٩٤٩ ، وقد وضح الى اى حد بذل الوفد المصرى جهدا كبيرا فى المناقشة والاقناع وفى نفس الوقت اظهار المرونة الكافية لتخطى العقبات الماثلة أمام طريق الاتفاق مع ملاحظة وضع مصر الدولى واستمرار التواجد الانجليزى فى منطقة القناة والقيود التى لم تزل تربط مصر بانجلترا ، هذا الى جانب وجود الجاليات الأجنبية التى انتشرت فى مصر وتغلغلت فى مختلف ألوان النشاط الاقتصادى بالاضافة الى تشابك مصالحها ، وما لها من أثر كبير على المجتمع المصرى نتيجة علاقة التأثير والتأثر والمصالح المشتركة بينهما ٠

ومع هذا فان مواد اتفاقية مونترو كانت عرضة للنقد والهجوم من قبل بعض أعضاء مجلس النواب ، أثناء مناقشة تقرير لجنتى الخارجية والحقانية عن اتفاق الغاء الامتيازات فى مصر ٠

ونتخير هنا رأى النائب فكرى أباظة ، وقد جاء فى حديثه « أما السؤال الخطير وهو هل الغيت الامتيازات حقا ؟ الجواب لا ٠ وقبل أن نقيم الدليل نعرف الامتيازات من وجهة نظر معالى مكرم عبيد باشا بانها ليست فى نظر جمهور الرأى العام الا وجود محاكم اجنبية وقضاة أجانب فى البلاد ٠ فاذا رضيت الحكومة الابقاء على هذه المظاهر الخارجية من مظاهر الامتيازات فى فترة الانتقال فانما ترضاه مراعاة للمصالح الأجنبية ، ومن هذا نتبين ان معالى مكرم عبيد يرى ان الرأى العام لا يتوجع من وجود المحاكم المختلطة ولا من أن الأسوانى يضطر الى الانتقال للقاهرة لمقاضاة خصمه الأجنبى ٠ حتى كانت النتيجة اننا من عهد انشاء المحاكم المختلطة الى اليوم تبددت ثرواتنا وحل الدمار محل العمار ، فهل الغى هذا ؟ كلا يا حضرات النواب ٠٠ لم يلغ ٠٠ ولكن حددت له فترة انتقال طويلة » ويقول فكرى أباظة فى موضوع آخر « ان نص المادة الأولى الخاص بالغاء الامتيازات قبل على عواهنه على أن تتضمن النصوص التالية عدم الغاء هذه الامتيازات . راجعوا جلسات المؤتمر لتروا العجب ، وتدركوا ان الدول لم تكن مغفلة فجاملت مصر فى اللفظ ونكبتها فى الجوهر » (١) ٠

ويزداد فكرى أباظة عنفا فى هجومه ، عندما يقول « ان النتيجة كانت هزيمة منكرة ترجمتها باللغة الفصيحة الصريحة ان الامتيازات لم تلغ ، لا أثناء فترة الانتقال ولا بعدها » وكان هذا وهو بصدد حديثه عن أن الاتفاقية تضمنت « ان التشريع الذى سيخضع له الأجانب لن يكون منافيا لمبادىء المقررة على وجه العموم فى التشريع الحديث ، ولن يتضمن

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩/٧/١٩٣٧ ص ٢٠٣٢/١٠٣٣

تمييزا مجحفا بالاجانب وبوجه خاص فيما يتعلق بالقوانين التى لها صبغة مالية » (١) .

ولم تخل المناقشات فى مجلس الشيوخ أيضا من نقد الاتفاق ، وفقا للأساس الذى بنى عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فأحد الشيوخ المعارضين يقول « ان المحاكم المختلطة لا تزال قائمة وفترة الانتقال طويلة جدا تساعدنا على الاعتقاد انها تكاد تكون فترة استقرار لا انتقال » (٢) .

ومثلما كان المعارضون كان هناك أيضا المؤيدون لنصوص اتفاق مونترو ، وأبرز هؤلاء فى مجلس النواب ، محمود سليمان غنام فيقول « لم أكن أتوقع أن تكون المعارضة غير مقتنعة بنتيجة هذا العمل الجليل الذى كان ثمرة أعمال مؤتمر مونترو ، وأعتب على الأستاذ فكرى أباظة لقوله ان وفد المفاوضة غير أخصائيين فى مسالة الامتيازات والعكس فى ذلك صحيح ، فلقد كانوا جميعا من الأخصائيين المتفننين فى مسائل الامتيازات ، وفيما يختص بعدم اصدار تشريعات مجحفة بالأجانب فان الوفد المصرى لم يأت فى هذا النص الا بما يوجبه العقل والمنطق بل وتشريعات الدول عامة . وفترة الانتقال التى تستمر فيه المحاكم المختلطة وانما لتبقى كنظام قضائى يلجأ اليه فى بعض الأحيان وأهم ما يسترعى النظر فى بقائها هو انها لا تبقى تزاول اختصاصها المزرى بكرامتنا ، والذى يحد من سيادتنا التشريعية » (٣)

ومن الذين أيدوا مبادىء الاتفاقية فى مجلس الشيوخ عند مناقشة بنودها فى معاهدة ١٩٣٦ والتى كانت أساس المفاوض المصرى فى مونترو ، أحد الشيوخ المعروفين وهو الدكتور محمد حسين هيكل وفى ذلك يقول :

« لا أنكر أن المفاوضين المصريين قد استفادوا هم الآخرين من الظروف فائدة كبيرة فى مسالة الامتيازات الأجنبية ، وما حدث من التغيير فيها يجعلها خيرا بكثير مما كانت فى المشروعات السابقة مهما أورد الفقهاء ورجال القانون من الاعتراضات عليها . وهذه ميزة يشكر مفاوضونا عليها ويستحقون من أجلها أحسن التقدير » (٤) .

---

(١) مجلس النواب . جلسة ١٩٣٧/٧/١٩ ص ٢٠٣٤

(٢) مجلس الشيوخ مجموعة مضابط دورالانعقاد غير العادى ص ٣٧ « حديث الشيخ محمد حافظ رمضان »

(٣) مجلس النواب . جلسة ١٩\٧\١٩٣٧ ص ٢٠٤٠/٢٠٤١

(٤) مجلس الشيوخ دور الانعقاد غير العادى جلسة ١٨\١١\١٩٣٦ ص ٨٥

والذى يجب أن نقوله هنا هو أن مسألة الامتيازات الأجنبيـة لم يكن من الممكن أن تلغى فجأة وبدون فترة انتقال تهيأ فيها الظروف لذلك وما كان يمكن للأجانب أن يوقعوا على اتفاقية فى ذلك الوقت تهدد مصالحهم وتقضى عليها ان لم تتفق والقانون الدولى العام ، فضلا عن تشابك المصالح الأجنبية فى مصر والتى لها دوى مسموع فى آذان المفاوضين المصريين والأجانب .

ولو تساءلنا هنا نفس التساؤل الذى ورد فى حديث فكرى أباظة، وهو هل ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد مونترو سنة ١٩٣٧ ؟

وبإعادة استقراء المواد الخمسة عشر كما وردت فى اتفاقية مونترو نقول - ليس الأمـر كذلك . فكما استعرضنا ملامحهـا ظلت للمحاكم المختلطة والقنصلية اختصاصات حتى سنة ١٩٤٩ . ونستطيع ان نقول بشىء من الاطمئنان ان المحـاكم المختلطة ظلت قائمة بعد سـنة ١٩٣٧ بصـورة أخف حدة عن ذى قبل مع العمل بشكل تدريجى على الحـد من تطبيقها وتنظيم الغائها خلال فترة الانتقال التى تمتـد لاثنتى عشرة سـنة .

وفى ذلك يقول أحد رجال القانون الذين كتبوا عن المركز القانونى للأجانب فى مصر « فى مونترو سـنة ١٩٣٧ اتفق على الغاء الامتيازات الأجنبية بعد فترة انتقال امتدت الى سنة ١٩٤٩ خفف أثنائها من حـدة هذه الامتيازات » (١) .

وهذا فى حد ذاته شىء مقبول ونتائج مشجعة ، واعتقد أنه لم يكن فى الامكان أكثر من هذا يمكن الوصول اليه .

وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ انتهى أجل المحاكم المختلطة وعن هذا اليوم يقول الرافعى « كان ذلك اليوم يوما مشهودا من أيام مصر الخالدة ، اذ ظهرت فيه باكتمال سيادتها القضائية وبسط ولايتها فى التشريع والقضاء على جميع من تظلهم سماء الوطن من مصريين وأجانب وقد اقامت الحكومة فى هذا اليوم احتفالا فخما فى دار الأوبرا الملكية ابتهاجا بهذا العيد القومى السعيد . تبودلت فيه الخطب تنويها بتمام استقلال مصر القضائى والتشريعى ، وفى هذا اليوم تسلم أعلام القضاء الوطنى دار محكمة مصر المختلطة ومحتوياتها ايذانا بانتهاء عهـدها وصارت مقرا لمحكمة النقض ومحكمة الاستئناف ، وتسلمت ادارة القضاء دور المحاكم المختلطة بالاسكندرية وبورفؤاد وتحولت كلها الى محاكم وطنية » (٢) .

---

(١) أحمد مسلم (الدكتور) المركز القانونى للأجانب ص ٧٤

(٢) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٢٨٥

وهكذا منذ هذا التاريخ آلت ولاية القضاء العامة الى المحاكم المصرية بلا قيد ولا شرط اى ان كل المقيمين فى الأراضى المصرية يخضعون لقضاء هذه المحاكم . وكذا الى الشرائح التى تسنها البلاد سواء كانوا أجانب أم مصريين بلا أى تمييز أو استثناء ، وبذلك تكون مصر قد استردت كرامتها وسيادتها الكاملة في القضاء والتشريع (١) ٠

وقبل أن ننهى الحديث عن المحاكم المختلطة التى بانتهاء عملها سنة ١٩٤٩ تنتهى أكبر معاقل الامتيازات الأجنبية فى مصر ، لنا أن نذكر ان النظام القضائى المختلط رغم مساوئه له أثره المحمود فى تاريخ القانون المصرى ، فقد انتقلت الى البلاد عن طريقه لأول مرة التقنينات الحديثة ، وقد صدرت عن قضاته أحكام ذات مبادىء ساعدت على ارساء أصول هذه القوانين المستحدثة فى البلاد وهى لا تزال مرجعا للباحثين فى القوانين المصرية ٠ وقد كان من مآثر هذا القضاء كذلك استقرار الملكية العقارية والائتمان العقارى على أسس ثابتة بعد ان نظمت مكاتب التسجيل وخضع الأجانب جميعهم فى المسائل العقارية للقانون المصرى (٢) ٠

ثانيا ـ النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر قبل سنة ١٩٢٢

وقبل أن نعرض للنشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر بين سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ فاننا نتابع فيما يلى ٠٠ ملامح النشاط الاقتصادى الأجنبى قبل سنة ١٩٢٢ ٠٠ وذلك لكى تكون صورة هذا النشاط أكثر فهما ووضوحا فى الفترة موضع الدراسة ٠

وفى ذلك نقول ان نشاط الأجانب الاقتصادى فى مصر بدأ منذ عهد محمد على ، عندما استعان بهم هذا الوالى فى تنفيذ كثير من مشروعاته بمختلف أنحاء مصر سواء ما يتعلق منها بمشاريع الرى أو الصناعة أو التجارة (٣) ٠

---

(١) تادرس ميخائيل ذكريات من عالم المحاماه والقضاء ص ٨٩

(٢) شفيق شحاته (الدكتور) تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ٦٤

(٣) صالح رمضان محمود (الدكتور) الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠١/١٨٨٢) ص ١٢/١١

« رسالة دكتوراه غير منشوره بكلية الآداب جامعة القاهرة تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمد انيس »

D.S. Lands Bankers and Pashas p. 89-00.

وبعد الاحتلال الانجليزى لمصر فان البلاد شهدت مرحلة هامة تعد من اهم مراحل هجرة الأجانب اليها ، ومع مجيء الأجانب انتشرت الأموال الأجنبية ، وفى البداية وقبل مجيء الاحتلال الانجليزى ، كانت الأموال الأجنبية مركزة بدرجة كبيرة فى شكل القروض الحكومية ولكن بعـد الاحتلال الانجليزى وحتى سنة ١٩٢٢ فان الأموال الأجنبية قد زادت بدرجة كبيرة واتسعت ميادين اعمالها فى شكل استثمارات خاصة ، وكان اهمها الشركات والبنوك الاجنبية بالاضافة الى مختلف الميادين التى استثمرت فيها هذه الأموال (١) وبلغت جملة رءوس الأموال الأجنبية العاملة فى مصر فى سنة ١٨٩٧ « ٣٠٫٨٦٨٫٠٠٠ » ج٠م وتطورت زيادة هذه الأموال فى سنة ١٩٠٢ حتى وصلت الى « ٤٢٫٩٩٢٫٠٠٠ » ج٠م . وكان اغلب هذه الاستثمارات مركزا فى شركة قناة السويس والشركات العقارية ثم شركات النقل والمواصلات ، فشركات الاستغلال التجارى والزراعى والصناعى والتعدينى (٢) .

وتاتى سنة ١٩١٤ لتمثل قمة زيادة راس المال الأجنبى المستثمر فى مصر ، فقد بلغت جملة رءوس الأموال المحلية والأجنبية المستثمرة فى الشركات بمصر « ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ » ج٠م .

وكان نصيب رءوس الأموال الأجنبيــة الخالصة من هـذا المبلغ «٩٢٫٠٣٩٫٠٠٠» ج٠م اى ان نصيب رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى هذه الشركات يوازى « ٩١ ٪ » من رءوس اموالها ، ومع هـذا تزيد نسـبة راس المال الأجنبى عن ذلك كثـيرا لو علمنا ان جملة راس المال الأجنبى المستثمر فى قناة السويس سنة ١٩١٤ وقدره «٦١٫٢١٨٫٠٠٠ ج٠م» لم تضف الى جملة راس المال الأجنبى السابق ذكره . وغير قناة السويس لم تضف الاستثمارات الأجنبية العـاملة فى فروع الشركات الأجنبية بمصر . وذلك بالاضـافة الى ممتلكات الأجانب الشخصـية كالأراضى والعقارات والأموال المستغلة فى الرهونات (٣) .

فلو أضيفت هذه الأموال والتى يصعب حصرها بدقة لزادت نسبة رءوس الأموال الأجنبيـة العاملة فى مصر سـنة ١٩١٤ عن ذلك بدرجة كبيرة .

---

(١) Crouchley. The Economic Development of Modern Egypt. p. 177-178.
Crouchley. The Economic Development of Modern Egypt p. 177-178.
Crouchley The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies p. 34-44
Crouchely The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies p. 73,105.

وهناك تقدير آخر بأن رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر قد بلغت جملتها ۰۰۰ر۵۰۰ر۱۱۷ ج٠م فى سنة ١٩١٥ (١) ٠

وأغلب الظن ان جملة مبلغ سنة ١٩١٥ قد اضيفت اليه قنـــاة السويس وتقدير الاستثمارات الأجنبية الأخرى التى لم تضف الى جملة سنة ١٩١٤ ــ السابق ذكرها ــ وبذلك لانجد تعارضا يذكر بين التقديرين وكان أكثر هذه الأموال ٠ اموالا فرنسية وبلغ جملتها ۰۰۰ر۲٦٧ر٤٦ ، ج٠م ٠ يليها الانجليزية وجملتها ۰۰۰ر۲٥۰ر۳۰ ، ج٠م فالبلجيكية ۰۰۰ر۲۹٤ر١٤ ، ج٠م والنسبة الباقية لدول اوربية أخرى (٢) ٠

وكان من عوامل تدفق الأموال الأجنبية على مصر بهذه الكثرة حتى سنة ١٩١٤ ما اقدمت عليه حكومات ذلك العهد من برامج اصلاحية هامة ، بخاصة وسائل الرى وحفر الترع واقامة القناطر وتشييد السدود واقامة شبكات الطرق والمواصلات ومد السكك الحديدية ، وأسلاك البرق الى غير ذلك من مظاهر الحضارة التى شجعت قدوم هذه الأموال لتستثمر فى أرض بكر تساعد على تكوين الأرباح الوفيرة والمكاسب السريعة (٣) ٠

وكان لنشوب الحرب العـالمية الأولى أثرها الكبير فى تغير مجرى الحياة المالية والاقتصادية فى مصر فقد أثرت على البنوك الأجنبية العاملة فى البلاد فاسرع الكثيرون من المصريين والأجانب الى سحب أموالهم من هذه البنوك الأمر الذى جعل أكثرها يغلق أبوابه ويمتنع عن الدفع (٤) ٠

كما صفيت بعض هذه الشركات وتناقصت رؤوس الأموال الاجنبية، ثم ما لبثت ان شهدت البلاد حالة من الرواج فى الداخل لم تشهدها من قبل كاثر من آثار الحرب فى الفترة من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩٢٦ (٥) فاخذت ودائع البنوك فى الزيادة شيئا فشيئا حتى استعادت قوتها سنة ١٩١٨ وزادت كميات النقد المتداول فى مصر الى درجة التضخم ٠ وفى مجال الاتفاق الحكومى فى سنوات ما بعد الحرب زادت الايرادات وقلت النفقات بدرجة كبيرة بحيث ان الزيادة فى الايرادات قد بلغت ضعف

---

(١) جاد لبيب (الدكتور) بناء الاقتصاد المصرى ص ١٧٦

(٢) Crouchley. op. cit., p. 72.

(٣) امين مصطفى عبد الله (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصـــادى والمالى فى العصر الحديث ص ٣٣٦ ٠

(٤) لطيفة محمد سالم مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨ ص ١٨٠ « رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب بجامعة القاهرة اشراف أ٠د٠ محمد أنيس سنة ١٩٧٠ »

(٥) Crouchley. op. cit., p. 83.

الزيادة في المصروفات تقريبا (١) وما أن جاءت سنة ١٩٢٢ حتى كانت هناك زيادة في ميزانية الحكومة قدرها « ٧٫٥١٩٫٠٦٧ » ج٠م (٢) ٠

هذا في نفس الوقت الذى انخفضت فيه الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر الى « ١١١٫٣٠٠٫٠٠٠ » ج٠م (٣) واستمرت بعد ذلك في الانخفاض التدريجي بعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ ٠

ومن المجالات التي استثمرت فيها الأموال الأجنبية قبل سنة ١٩٢٢ فنذكر منها الزراعة والصناعة والتجارة والبنوك والمرافق وأعمال التعمير ٠

الاستثمارات الأجنبية في مجال الزراعة :

بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية في مجال النشاط الزراعي في سنة ١٩١٥ « ٧٣٫٤٦٤٫٠٠٠ » ج٠م ، وذلك بما تشمله من أرض زراعية وشركات عقارية تعمل في مجال الزراعة (٤) ٠

وهذا المبلغ يمثل نسبة عالية بالقياس الى الاستثمارات الأجنبية الأخرى العاملة في غير النشاط الزراعي قبل سنة ١٩٢٢ ، فهو يمثل على وجه التحديد حوالى « ٦٢ ٪ » من عموم رأس المال الأجنبي (٥) ٠

اتجهت هذه الأموال الأجنبية الى الأرض الزراعية والتى ترجع صلة الأجانب بها الى عصر محمد على ٠ ولم تكن في ذلك الوقت تأخذ شكل الملكية المطلقة ، بل أخذت شكل الانتفاع بالأرض فقط ٠ وكان ذلك وعلى وجه التحديد في سنة ١٨٣٩ عندما تنازل الوالى في هذا العام للاوروبيين ، وبخاصة الانجليز عن عدد من القرى والأراضى الملحقة بها لتكون في حوزتهم على الدوام (٦) وبعد عام واحد اى في سنة ١٨٤٠ تمكن الانجليز من ممارسة نشاطهم الزراعي في حوالى ٢٥ ألف فدان استصلحوها

---

(١) محمد رشدى التطور الاقتصادى فى مصر جـ ١ ص ٢٢١/٢٢٢

(٢) Annuaire Statistique -923-1924. p. 414-415.

(٣) جاد لبيب (الدكتور) بناء الاقتصاد المصرى ص ١٧٦

(٤) Crouchley. op. cit., p. 105.

(٥) نبيل عبد الحميد الأجانب واثرهم في المجتمع المصرى ١٨٨٢\١٩٢٢ ص ٧٨ « رسالة ماجستير غير منشورة »

وتتضح صحة هذه النسبة لو علمنا ان جملة الاستثمارت الأجنبية فى مصر سنة ١٩١٥ بلغت « ١١٧٫٥٤٢٫٠٠ » ج٠م

انظر فى ذلك : Crouchley op. cit., p. 105.

(٦) حسن خلاف (الدكتور) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٩٥

وزرعوها . وبالاضافة الا الانجليز كان هناك اليونانيون الذين ساعدهم محمد على على استثمار أموالهم فى الزراعة ، فاشتروا البذور واستصلحوا الأرض ، ويرجع الى هؤلاء اليونانيين الفضل الأول فى تزويد الزراعة فى الدلتا بقوتها الدافعة الأولى (١) .

وكان الاجانب منذ عصر محمد على أسبق من المصريين أنفسهم فى استحواذهم على الأرض الزراعية فى مصر ، فلم يقر الوالى للمصريين بحق انتفاعهم بالأرض الا فى لائحة الأطيان التى أصدرها سنة ١٨٤٦ ، وفى سنة ١٨٩١ اعترف للمصريين والأجانب بحق الملكية التامة على الأرض الزراعيــة .

ويرجع الى الأجانب الفضل الأول فى تشجيع الوالى على اقرار نظام الملكية الفردية فقد وجهوا انتقادات كثيرة الى محمد على بسبب تملكه للارض الزراعية .

وكان اهتمام الأجانب بذلك من منطق المصلحة الخاصة لاستثمار اموالهم التى عملت منــــذ بداية ورودها الى مصر فى مجــال الزراعة ، فالشركات الزراعية التى اسسوها كانت تهدف الى بيع الاراضى التى تستصلحها ، ولا يكون هذا النشاط ممكنا على نطاق واسع الا اذا بديء بتقرير حق الملكية للارض ، كما ان اعمال البنوك والتسليف على وجه العموم يقتضى تقديم ضمانات عينية للمقرضين فى شكل ارتهانهم أراضى المدينين ، ويستوجب ذلك بداهة الاعتراف بحق حائز الأرض فى رهنها ، وحق الدائن فى نزع ملكيتها والتصرف فيها اذا لم يقم المدين بالوفاء بدينه وبعبارة أخرى فان نشاط البنوك والتسليف ، يفترض الاعتراف اولا بحقوق واسعة للملاك العقاريين الذين يتعاملون معهم .

ومن هنا تاتى اهمية استثمار الأجانب اموالهم ونشاطهم فى ميدان الزراعة فهو من ناحية أسبق أنواع الاستثمار الأخرى ومن ناحية ثانية مساهمته وتشجيعه لاقرار نظام الملكية الفردية وان كان من منطق المصلحة الخاصة اولا للأموال والنشاط الأجنبى (٢) .

الاستثمارات الأجنبية فى مجال الصناعة :

كانت الصناعة المصرية على درجة من التاخر خلال القرن التاسع عشر ، ويرجع ذلك الى بعض العوامل منهــا ان المصريين وقد جبلوا على

---

(١) هيلين آن ريفلين الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاســـع عشر ص ٩٣ ترجمة الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى

(٢) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ١٠١/٩٥

الزراعة لم يكونوا ليلقوا الى الصناعة بالا . كما كان معظمهم من الفقر بحيث لا يستطيع ولوج باب الصناعة . ولم تكن هناك أجهزة تجمع المدخرات والودائع وتوجهها نحو الاستثمار الصناعي . كما كان مستوى الثقافة العامة والمهنية منخفضا الى حد كبير ، مما لم يكن يسمح بتدبير الفنيين والعمال المدربين اللازمين . كذلك فقد بقي باب الاستيراد مفتوحا أمام السلع الأوربية مما جعل منافسة السلع الوطنية لها ، بفرض وجود هذه الأخيرة ، أمرا متعذرا . ولا شك انه كان من المستطاع تذليل كثير من هذه المصاعب لو أن الحكومة عملت على خلق الصناعة في البلاد ، اما بنفسها أو بتهيئة الظروف المناسبة لقيامها ، لكنها كانت منصرفة عن هذا التفكير (١) .

ضعف الاستثمار الأجنبي في ميدان الصناعة قبل سنة ١٩٢٢ :

ومع مجيء الأجانب الى مصر انصب نشاطهم واستثمار أموالهم في مجال الزراعة بسبب ان الاستثمار الزراعي سهل ومضمون بعكس الصناعة ، اذ ان العامل المسيطر هو العائد الكبير الذي ينتجه استثمار سهل قليل الخطر ، سريع الثمرات ، والمستثمر الأجنبي شأنه شأن اى مستثمر آخر ، يدفعه الربح ، وقد وجده في الاستثمارات الأخرى غير الصناعية (٢) .

ورغم ان الأموال الأجنبية قد اتجهت أساسا نحو الاستثمار الزراعي فان نسبة ضئيلة منها قد اتجهت نحو بعض المشاريع الصناعية ، وبلغ متوسط نسبة هذه الأموال في الفترة من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩١٤ حوالى ٦ر١ ٪ ، (٣) .

وتمكن المستثمرون الأجانب بهذه النسبة المحدودة في مجال الصناعة من استثمارها في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي في اقامة بعض المصانع الحديثة التى كانت تعمل في صناعة السكر والسجاير وحلج وكبس وغزل ونسج القطن والأسمنت والملح والصودا ، وغير ذلك من المصانع التى عملت بأموال أجنبية (٤) .

---

(١) حسين خلاف (الدكتور) التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ص ١٨٧

(٢) خليل حسن خليل (الدكتور) دور رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة ص ٣٨٠\٣٨١

(٣) خليل حسن خليل (الدكتور) المصدر السابق ص ١٨٨

(٤) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ١٨٨

أثر الحرب العالمية الأولى على بداية زيادة الاستثمار الأجنبى فى مجال الصناعة :

ولما كانت الأموال الاجنبية المحدودة التى اتجهت نحو الصناعة لا تفى بحاجة البلاد الصناعية · فانه من الطبيعى أن تعتمد مصر على الواردات الأجنبية الصناعية · ومما لا شك فيه أن هذا الأمر سيكون له أثره الخطير ، اذا اعترضت الواردات الصناعية اى طارىء أو تعطيل وقد حدث هذا فعلا فى الحرب العالمية الأولى عندما أدت العمليات الحربية الى انقطاع الواردات المصرية والتى منها واردات الصناعة ، وذلك بسبب تعطل اعمال النقل والشحن والملاحة بدرجة كبيرة ·

ونتج عن هذا أن جعلت الحرب البلاد فى شبه عزلة عن الخارج حيث كانت تستورد المنتجات الصناعية التى تحتاج اليها ، فاضطرت أمام صعوبات الاستيراد وارتفاع أثمان المنتجات الأجنبية الفاحش الى تجربة صنع السلع الضرورية التى كانت تستوردها قبلا · كما انه كان على البلاد أن تسد الى جانب احتياجاتها الخاصة احتياجات الجيوش المتحالفة التى قدمت اليها (١) ·

فالحرب العالمية الأولى اذن كان لها دور كبير فى الاتجاه نحو الصناعة، من حيث انها نبهت الأذهان الى خطر الاعتماد على الواردات الأجنبية ، ومن ثم فان الحكومة عنيت بدراسة أثر الحرب فى صناعة البلاد وتجارتها والى ضرورة استبدال الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية بالأصناف التى انقطع ورودها ، ومن ثم شكلت الحكومة فى سنة ١٩١٦ لجنة برئاسة اسماعيل صدقى لاقتراح الخطط التى تراها كفيلة بتحقيق هذه الاغراض (٢) ·

وقد جاء فى حديث اسماعيل صدقى عن هذه اللجنة ، كان من الطبيعى ان يتجه التفكير الى الصناعة ، وكان اول مظاهر هذا التفكير

---

(١) على أمين يحيى المؤلف الصناعى فى مصر ص ٦٦\٦٧

« وهى المحاضرة التى القاها على أمين يحيى باشا ، بالجمعية الزراعية الملكية بالجزيرة فى ٣٦ مارس سنة ١٩٤٤ »

(صحيفة التجارة والصناعة ـ عدد خاص ـ مجموعة بحوث ومحاضرات عن النهضة الصناعية الحديثه فى مصر ، سبتمبر سنة ١٩٤٤)

(٢) وهيب مسيحة تطور الصناعة المصرية خلال الخمسين سنة الأخيرة ١٩٠٩ /١٩٥٩ ص ٤٧٠ « الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩/١٩٥٩ »

الملموسة ، ان انشأت الحكومة في سنة ١٩١٦ لجنة التجارة والصناعة وعهدت الى رئاستها ، وكانت مهمتها بحث أثر الحرب في صناعة البلاد وتجارتها والنظر في التدابير التي تؤدي الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التي انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة في الديار المصرية والتي ترد من البلاد التي كان التعامل معها مسموحا به في ذلك الوقت . وقد قامت اللجنة ببحث الحالة من جميع وجوهها ووضعت تقريرا اضافيا . وعلى أساس هذا التقرير بدأت البلاد مرحلة جديدة في طريق النهضة الصناعية » (١) .

ومع ذلك فقد كان هذا التحول نحو الصناعة بطيئا كل البطء يحبو حبوا ولا يقفز قفزا ويمنع انطلاقه نحو غايته بالسرعة المرجوة تلك التقاليد من العادات والعرف التي استبدت طويلا بافكار الناس ونظرتهم الى الحياة . ثم لأن هذا التحول نحو الصناعة كان يقتضي ، لكي يكون سريعا في اتجاهاته ، وفرة في الأموال السائلة ، الراغبة في المجازفة والمغامرة . ولم تكن هذه الأموال في متناول الرواد الأول من المستثمرين المصريين بالمقادير الكافية . وذلك لأن جانبا غير قليل من الدخل القومي كان يجد سبيله الى الانفاق الترفي لتحقيق أغراض الظهور والمباهاة في مجتمع كان لا يزال طفلا تاسره المظاهر وتخدعه القشرة البراقة . ثم لأن الطبقة الخاصة ، كانت ترى في المنتجات الأجنبية ، ما يفي باغراضها . ومن ثم فانها كانت تعزف عزوفا عن شراء المنتجات الوطنية . وفوق ذلك فان النجاح في أعمال التجارة والصناعة يقتضي دراية وخبرة وهي صفات لا يظفر بها أصحابها عفوا وانما يحصلون عليها نتيجة مران متواصل وتدريب طويل (٢) واستغل المستثمرون الأجانب هذه الظروف وعملوا على زيادة أموالهم المستثمرة في ميدان الصناعة ، واخذ ذلك يتضح في فترة الدراسة .

الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والخدمات العامة :

أما عن الاستثمارات الأجنبية في مجال التجارة والخدمات العامة فانها قد بلغت حوالي « ١٠ ٪ » من جملة الاستثمارات الأجنبية ، وهذه النسبة تغطي الفترة من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٢٢ على وجه التقريب مع شيء من التغيرات الطفيفة تختلف من سنة الى أخرى . فمثلا نجد أن

---

(١) اسماعيل صدقي التطور الصناعي في مصر ص ٣٤
« المحاضرة التي القاها اسماعيل صدقي بالجمعية الزراعية الملكية في ٥ مارس سنة ١٩٤٤ . (صحيفة التجارة والصناعة - العدد السابق)

(٢) وهيب مسيحه المصدر السابق ص ١٧٢

الاتجاه قد زاد بعد سنة ١٩١٤ نحو تكوين الشركات التجارية والصناعية، وهذا بالتالي يختلف عن الاتجاه قبل ذلك نحو تكوين شركات للرهن العقاري واصلاح الأراضي (١) ٠

ورغم هذه النسبة الضئيلة من الاستثمار الأجنبي في مجال التجارة ـ اذا ما قيست بنسبة الاستثمار في الزراعة ـ فاننا نجد أن التجارة المصرية سواء كانت الداخلية او الخارجية كان معظمها تحت سيطرة الأجانب سواء كانت شركات أو أفراد ، ويرجع ذلك الى أن المصريين كانوا يفضلون استخدام أموالهم في الزراعة (مشترى اطيان) كما أن اصحاب المشروعات من المصريين يعوزهم المال ، وبالاضافة الى هذا فاننا نجد أن أكثر المصريين ليست لديهم الظروف والامكانيات المتاحة التي ينافسوا بها الأجنبي وذلك بسبب الميزات التي ينعم بها الأجنبي بفضل نظام الامتيازات الذي يرجح كفة الأجنبي على المصري ٠

وشجعت هذه الظروف والأوضاع القائمة في مصر الشركات الأجنبية على استثمار أموالها في مجال المرافق وأعمال التعمير بمدن مصر الكبرى ، تلك المدن التي اصبحت مركز نشاط الجاليات الأجنبية وحاجاتها المعيشية المحددة ، كما شجع الشركات الأجنبية أيضا انه تيسر لها الدخول في مجال المرافق على أساس امتيازات احتكارية مغرية شملت مجالات مياه الشرب والغاز والكهرباء والتليفونات وخطوط الترام والسكك الحديدية الضيقة وغيرها وجميع هذه المرافق أدخلت الى مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فجاء الاحتلال ليجد أن البلاد قد حظيت بقدر كبير منها ٠

والى جانب هذا النشاط الأجنبي ظهرت البنوك الأجنبية وترجع بدايتها الى سنة ١٨٥٦ ، ثم بدأت تتكاثر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٢٢ وكانت الأسباب التي أدت الى نشأة البنوك في مصر تتمثل في حاجة الأجانب بعد أن انتشروا في البلاد الى نقط ارتكاز مالية تعمل على تثبيت اقدامهم في الأسواق المالية ، وتعد مراكزهم للاشراف على اعمالهم داخل الدولة ثم هي في الوقت نفسه حلقة الاتصال بين اعمال الأجانب المالية داخل مصر وبين مراكزهم في الخارج ٠ فضلا عن انها كانت مراكز لتجميع ما تستطيعه من أموال مصرية لاستثمارها لصالح الدول الأجنبية التي تتبعها هذه البنوك (٢) ٠

---

(١) ـ خليل حسن خليل (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٨٠
ـ امين مصطفى عبد الله (الدكتور) تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ص ٢٤٦
(٢) نبيل عبد الحميد (الدكتور) المصدر السابق ص ٩٧/٧٧

نتائج النشاط الاقتصادي للاجانب في مصر قبل سنة ١٩٢٢ :

وبصفة عامة يمكن ان نقول ان النشاط الاقتصادي للاجانب في مصر قبل سنة ١٩٢٢ قد بلغ ذروته منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الاولى ، وهذا النشاط شمل مختلف المجالات من زراعة وصناعة وتجارة والمرافق واعمال التعمير · ولم يترك الأجانب فرصـــة من الفرص المتاحة لتشغيل اموالهم فيهـا الا واقتحموا عليها واستغلوها . وحصلوا من وراء ذلك على الأرباح الوفيرة ، ولم يستفد المصريون من هذا كله الا بتلك الأنشطة الأجنبيـة التي ادخلت الحضارة واعمال التعمير ووفرت عليهم الكثير من الوقت والجهد ، كما استفادوا ايضـا من خبرة الأجانب وتنوع نشـاطهم ، تلك الخبرة والنشاط التي عكست حضارة اوربا وتقدمها أمام المصريين لعلها تقرب بذلك بينهم وبين حضارة الغرب المتطورة ·

هذا في نفس الوقت الذي تسبب فيه هذا النشاط في الضرر البالغ والأخطار الكبيرة للمصريين بصفة عامة ، من ذلك ان الأموال الأجنبيـة كانت تبحث عن مصلحة الأجانب أولا واخيرا لتحقيق اقصى استفادة واكبر ربح ولا يؤخـذ في الاعتبار مدى ما تلحقه بالاقتصاد المصري من ضرر وأخطار · وينطبق هذا بدرجة كبيرة على استثمارات الأجانب في مجال الزراعة التي تركزت على زراعة القطن لحاجة اوربا اليه ، وايضا تركزت على شراء الأرض الزراعية وكافة الاستثمارات الأخرى التي تتعلق بخدمة محصول القطن من تسـليف زراعي بضمان المحصول الى اعمال النقـل والتخزين ثم الأنشـطة الصناعية الأخـرى من حلج وكبس وتصـنيع وتستمر هذه المتابعة مع محصول القطن حتى تصديره الى خارج مصر ، ليعود بعضه اليها بعد ذلك للتوزيع داخل مصر عن طريق التجار الأجانب في شكل مصنوعات قطنية يبيعونها باغلى الأسعار ، بعد ان حصلوا على خاماتها من مصر بأثمان لا تتوازن مع تكلفة الزراعة وجهد الفلاح · ووسط هذا كله يخسر كثير من الفلاحين أراضيهم بسبب عجزهم عن سد الديون ولا يحصلون من تكلفة زراعة القطن الا على النذر اليسير كما تتحمل الدولة مشقة الضمان والاعتماد على محصول واحد له خطورته اذا أصابه التلف لسبب من الأسباب · وبصفة عامة كانت خسارة مصر كبيرة في هذه الناحية وفي المقابل مكاسب ضخمة وارباح وفيرة حققها النشاط الأجنبي من وراء هذا الاستثمار ·

وبالاضافة الى هذا هناك امثلة مختلفة تبين ابعاد الضرر الذي لحق بالاقتصاد المصري سواء في مجالات أخرى كالبنوك او انشطة التصدير

والاستيراد الأجنبية . وغير ذلك من المجالات التى تعكس صورة النشاط الأجنبى وخطورته واستنزاف موارد مصر لصالح الأجانب اولا واخيرا (١)٠

وحتى تتوازن هذه الصورة مع واقع مصر وظروفها ، والتى لاتجعلنا نلقى المسئولية كاملة على المستثمر الأجنبى ٠ فاننا نقول أن مسئولية هذا كله ترجع الى مجموعة من الظروف منها ، ضعف الاقتصاد المصرى وعدم اهتمام القائمين على الحكومة بتطويره ، وكذلك احجام رأس المال المصرى الذى يكتنزه سراة المصريين فى ذلك الوقت عن المشاركة فى تمويل انشطة اقتصادية تفيد البلاد كالصناعة واعمال التعمير ٠

وبصفة عامة التخلف الكبير الذى هو سمة من سمات مصر فى ذلك الحين والذى يعتبر مسئولا مسئولية كبيرة عن هذا كله ٠ وهذه الظروف جميعها جعلت من مصر أرضا بكرا وفرصة من فرص استثمار الأموال الأجنبية بالصورة التى ذكرناها ٠

(١) وفى ذلك انظر : نبيل عبد الحميد (الدكتور) المصدر السابق ص ١٠٤\٧٧

الفصل الأول
الوجود الأجنبي في مصر



الفصل الأول : الوجود الأجنبي في مصر

- أعداد الأجانب في مصر ·
- تناقص عدد الأجانب سنة ١٩٣٧ ·
- استمرار تناقص الأجانب سنة ١٩٤٧ ، أسبابه ·
- نظام التبعيات والحماية ·
- تركز الأجانب في مدينتي الاسكندرية والقاهرة ·
- المجتمع الأجنبي في مصر من حيث : مستواهم التعليمي والحضاري وصلتهم بالمصريين ·

- أهم الجاليات الأجنبية في مصر :

- الجالية اليونانية
- الجالية الفرنسية
- الجالية الألمانية
- الجالية السويسرية
- الجالية اليوغوسلافية
- الجالية الإيطالية
- الجالية الانجليزية
- الجالية الأسبانية
- الجالية الروسية
- الجالية الأمريكية
- الجاليات الأوروبية الأخرى ، البلجيكية ، والأرمنية
- حوادث الاعتداء على الأجانب ·

تعداد الأجانب في مصر (١)

بلغ عدد سكان مصر وفقا للتعداد العام للسكان الذى أجرى سنة ١٩٢٧ ، ١٤٫١٧٧٫٨٦٤ ، نسمة ، ومن هـذا التعداد بلغ جملة عـدد التبعيات الأجنبية ، ٢٢٥٫٦٠٠ ، نسمة والمصريون ، ١٣٫٩٥٢٫٢٦٤ ، نسمة ، والتبعيات الأجنبية انقسمت الى تبعيات آسيوية وبلغ عددها ١٠٫٣٢٣ ، نسمة وتبعيات افريقية بلغ عددها ، ١٧٠ ، نسمة (٢) ،

وما يهمنا هنا فى التبعيات الأجنبية التبعية الأوروبية والأمريكية(٣) فهى محور هذه الدراسة ،

بلغ عدد الأجانب من الأوروبيين والأمريكيين فى التعداد المذكور

---

(١) اخذت مصر بنظام التعداد منذ القدم ، وكانت كل التعدادات التى اجريت فى ذلك الوقت تقريبية شأنها شأن ما كان يجرى اذ ذاك ، كما كانت على فترات متباعدة وغير منتظمة دوريا ،

اما أول تعداد بمعناه المعروف فقد أجرى فى عام ١٨٨٢ ثم تلاه تعداد عام ١٨٩٧ ومنذ ذلك الحين تقرر أن يكون التعداد العام للسكان كل عشر سنوات ، واجريت طبقا لذلك تعدادات سنى ١٩٠٧ و ١٩١٧ و ١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ،

(التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ، بالمقدمة هـ)

ولما كانت الدراسة تبدأ سنة ١٩٢٢ فاننا سنتابع تطور عدد الأجانب فى مصر اعتبارا من تعداد سنة ١٩٢٧ مع ملاحظة أن جملة تعداد الأجانب فى مصر قد بلغ فى تعداد سنة ١٩١٧ ـ ١٧٤٫٧٦٨ أجنبى ، وكان أكبر هذه الجاليات عددا الجالية اليونانية ثم يليها بعد ذلك الجالية الايطالية ، فالانجليزية ، والفرنسية ، الروسية ، النمساوية ، الأسبانية ، الرومانية ، الهولندية ، البلجيكية الأمريكية ، السويسرية ، النرويجية ،

(تعداد سكان القطر المصرى سنة ١٩١٧ جـ ٢ ص ٥٦/٥٧٩)

(٢) المملكة المصرية ، وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٢٣٦ ،

(٣) واذا كنت قد ادخلت الجالية الأمريكية فى محور الدراسة ، فعلى اعتبار أنهم من أصول اوروبية هاجرت الى امريكا مع مطلع العصور الحديثة وكشف القارة الأمريكية

«١٧٨٠ر٢٠٩» نسمة أما الاوروبيون وحدهم فقد بلغ عددهم «٢٠٧ر٥٤٢» نسمة ، وتاتى بعدهم الجالية الأمريكية التى لم يزد عددها عن «١٦٣٦» نسمة والجالية الأمريكية تشمل رعايا الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بلغ عددهم « ١٣٨٩ » نسمة وتبعيات امريكية اخرى لم يزد عددها عن « ٢٤٧ » نسمة (١) .

اما الجاليات الأوروبية فقد جاء ترتيبها وفقا لبيان الجدول التالى (٢)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٧٦٢٦٤	نمساويون	١٢١٧	بولانديون	١٥٠
ايطاليون	٥٢٤٦٢	رومانيون	١١٦٨	نرويجيون	١٣٩
بريطانيون	٣٤١٦٩	بلغار	٧٦٦	دنماركيون	١١٧
فرنسيون	٢٤٣٣٢	تشيكوسلوفاك	٦٠٧	ليثونيون	٦١
ارمن	٢٣٥٥	البانيون	٥٨٧	فنلنديون	٣٠
روس	٢٤١٠	سويديون	٥٢٣	استونيون	٢٥
اسبانيون	٢٣٦٥	بلجيكيون	٤٨١	لتفيون	١٠
المانيون	١٤١٦	هولانديون	٤٤٧	تبعيات اوروبية	
سويسريون	١٣١١	مجريون	٢٧٤	اخرى	١٤٣٧
يوغسلاف	١٢٤٩	برتغاليون	١٧٠	الجملة	٢٠٧ر٥٤٢

ومن هذا الجدول نستطيع ان نقسم الجاليات الأجنبية فى سنة ١٩٢٧ الى مجموعات اربع اما **المجموعة الأولى** : فتشمل اربع جاليات ، تاتى فى مقدمتها الجالية اليونانية التى زادت كثيرا عن ثلث عدد الأوروبيين والأمريكيين فى مصر ، أما الايطاليون فيمثلون حوالى الربع بل يزيد قليلا ، وفى المرتبة الثالثة الجالية البريطانية ، ثم الفرنسية فى المرتبة الرابعة .

---

(١) تعداد سنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٢٢٦\٢٣٦

يلاحظ انى اخرجت الاتراك من قائمة الاحصاء واضفت بدلا منهم الأرمن ، على اعتبار ان الاتراك هم اساس الجنسية العثمانية التى كانت سائدة . وقد سبق الحديث عنها وكيف انتهت .

(٢) قمنا باعداد وتصميم هذا الجدول عن تعداد سنة ١٩٢٧ ص ٢٣٦

وتشمل الجاليات الأربع المذكورة حوالي ٩٠ ٪ من عدد الأجانب في مصر وبالتالي يتبين لنا اهمية جاليات هذه المجموعة في تلك الدراسة ·
وتأتي بعد ذلك **المجموعة الثانية** من هذه الجاليات والتي تقل بنسبة كبيرة عن السابقة ، وتضم أهم هذه الجاليات جاليات كل من الأرمن والروس والاسبانيين ثم الألمان والسويسريين واليوغسلاف والنمساويين والرومانيين ومن الممكن ان نضيف الجالية الأمريكية الى تلك المجموعة من حيث الحجم والعدد · **اما المجموعة الثالثة** ، فتقل هي الأخرى بنسبة كبيرة عن المجموعة الثانية . وهذه الجاليات اغلبها من دول أوربا الشمالية ، وتشمل البلغار ، التشيكوسلوفاك ، الالبانيون ، السويديون البلجيكيون ، الهولنديون ، المجريون ، البرتغاليون ، البولنديون ، النرويجيون ، الدانماركيون · **اما المجموعة الرابعة** ، فهي لعدد قليل جدا من الأجانب الذين وفدوا من دويلات أوروبية صغيرة تقع شرق بحر البلطيق ، وهي ليثونيا ، فنلندا ، استونيا ، لتفونيا ·

تناقص عدد الاجانب سنة ١٩٣٧

واذا كان عدد الاجانب من الأوروبيين والأمريكيين في تعداد سنة ١٩٢٧ قد بلغ « ٢٠٩،٨٨٥ » نسمة فانه هنا في تعداد سنة ١٩٣٧ قد تناقص حتى وصل عددهم الى «١٧٩،٨٨٥» كما تناقص أيضا عدد الأجانب الآخرين من الآسيويين والأفارقة حتى وصل عددهم الى « ٣٩٢٧ » نسمة · هذا في نفس الوقت الذي زاد فيه عدد المصريين الذين بلغ عددهم « ١٥،٧٣٤،١٧٩ » نسمة ·

أما عن الأجانب الأوروبيين والأمريكيين . فنجد ان عدد الأمريكيين منهم قد بلغ « ٧٩٠ » نسمة وكان اغلبهم من رعية الولايات المتحدة ووصل عددهم الى « ٧١٩ » نسمة ، أما التبعيات الأمريكية الأخرى فقد كانت « ٧١ » نسمة فقط (١) ·

وبالنسبة للاجانب الأوروبيين فقد تناقص عددهم الى «١٧٩،٠٩٥» نسمة . والجدول التالي (٢) يبين توزيعهم على الجنسيات الأوروبية المختلفة ، واعداد كل جنسية مرتبة من الأكبر عددا الى الأقل فالأقل وفقا لتعداد سنة ١٩٣٧

---

(١) المملكة المصرية وزارة المالية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٣٦٢

(٢) نفس التعداد والصفة وقد قمنا بعمليات التصميم والجمع والترتيب

جـدول رقم (٢)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٦٨ر٥٥٩	نمساويون	٨٢٨	نرويجيون	١٢٥
ايطاليون	٤٧ر٧٠٦	تشيكوسلوفاك	٥٠٩	دنماركيون	١١٠
بريطانيون	٣١ر٥٢٣	البانيون	٥٠٩	سويديون	٩٥
فرنسيون	١٨ر٨٢١	ارمن (١)	٤٩٨	استونيون	٤٠
المانيون	١ر٧٧٩	بولانديون	٤٩٢	فنلنديون	١٦
اسبانيون	١ر٣٠٨	بلجيكيون	٤٧١	لتوانيون	١١
سويسريون	١ر٢٤٨	هولانديون	٤٤٧	ليثونيون	٦
روس	١ر١٧٦	مجريون	٣٤٦		
يوغسلاف	١ر١٥٤	بلغاريون	٢٢٩	الجملة	١٧٩ر٠٩٥
رومانيون	٨٩٠	برتغاليون	١٩٩		

ومن الواضح انه لم يختلف الأجانب كثيرا فى هذا الجـدول عن سابقه ، الا فى مقدارهم العام الذى تناقص فى سنة ١٩٢٧ ، ورغم هذا التناقص الا اننا نجد أن نفس المجموعة الأولى التى مثلت حوالى ٩٠ ٪ من عدد الأجانب فى مصر بالجدول رقم (١) لسنة ١٩٢٧ ، نجد انها نفس المجموعة بالجدول رقم (٢) لسنة ١٩٣٧ ، فقد مثل الأجانب من اليونانيين والايطاليين والبريطانيين والفرنسيين نسبة كبيرة من تعداد الأجانب الأوروبيين والأمريكيين فى مصر بحيث انها تصـل الى ٩٠ ٪ ويزيد ٠

استمرار تناقص عدد الأجانب سنة ١٩٤٧ واسبابه

ويستمر تناقص عـدد الأجانب من الأوروبيين والأمريكيين فى احصاء سـنة ١٩٤٧ اذ ينخفض عددهم الى « ١٣٢ر٥٨٩ » نسمة (٢) وبهـذا نجد ان انخفاضهم يصل الى حوالى ٢٥ ٪ عما كانوا عليه سـنة ١٩٣٧ . وبمقارنة عددهم فى سنة ١٩٤٧ بعددهم سنة ١٩٢٧ نجد ان نسبة الانخفاض تزيد فتصل الى ٣٥ ٪ على وجه التقريب ٠

وبتحديد عدد كل من الأوروبيين والأمريكيين فى سنة ١٩٤٧ نجد ان عدد الأجانب من الأوروبيين وصل الى « ١٣١ر٥٢٠ » نسمة ، أما عدد الأمريكيين فكانت نسبتهم قليلة جدا قياسا لعدد الأوروبيين ، فقد كان

(١) اضيف الأرمن بدلا من الاتراك الذين بلغ عددهم « ٢٢٠١ » نسمة نفس التعداد ص ٢٥٠

(٢) جمهورية مصر ، وزارة المالية والاقتصاد ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٨٤

عدد الأمريكيين ١٠٦٩ ، نسمة واغلبهم من الولايات المتحدة التى وصل رعاياها الى ٩٣٥ ، نسمة (١) .

ومع هذا فاننا نجد ان عدد الأمريكيين قد تزايد قليلا فى سنة ١٩٤٧ عن سنة ١٩٣٧ وان لم يصل تزايدهم الى عددهم كما كان فى سنة ١٩٢٧ .

وكما حدث فى سنة ١٩٢٧ ، سنة ١٩٣٧ من تناقص لعدد الأجانب وتزايد عدد المصريين حدث فى سنة ١٩٤٧ حتى وصل عددهم الى ١٨٫٨٢٠٫٨٥٢ ، نسمة (٢) .

وباضافة عدد الأجانب من الأوروبيين والأمريكيين واجانب آسيويين وافارقة الى عدد المصريين تبلغ جملة سكان مصر فى سنة ١٩٤٧ الى ١٨٫٩٦٦٫٧٦٧ ، نسمة (٣) .

وبمقارنة عدد الأوروبيين والأمريكيين التى تقل كثيرا عن نصف المليون فى الاحصائيات السابقة بعدد المصريين الذى تزايد حتى بلغ يقرب من التسعة عشر مليونا .

اتضح الى أى حد تبلغ قلة وضآلة عدد الأجانب الى جانب المصريين فى الفترة موضع الدراسة والجدول التالى (٤) رقم (٣) يبين الأوروبيين وجنسياتهم واعداد كل منهم مرتبة ترتيبا تنازليا حسب اعدادهم سنة ١٩٤٧ .

جدول رقم (٣)

الجنسية	العدد	الجنسية	العدد	الجنسية	العدد
يونانيون	٥٧٫٤٢٧	هولنديون	٣٨١	دانماركيون	١١٢
بريطانيون	٢٨٫٢٤٦	ألمان	٣٧٥	سويديون	١١٠
ايطاليون	٢٧٫٩٥٨	البانيون	٣٠٩	نرويجيون	٩٩
فرنسيون	٩٫٧١٧	بولنديون	٣٠٨	مجريون	٧٧
روس	١٫١٧٤	بلجيكيون	٢٩٩	لتفانيون	٩
يوغسلاف	١٫١٤٥	تشيكوسلوفاك	٢٦٢	فنلنديون	٦
سويسريون	٨١٩	نمساويون	٢٣٥	تبعيات اخرى	١٠٤
اسبان	٦٧٣	استونيون	١٨٠		
رومانيون	٦٢١	بلغاريون	١٥٧	الجملة	١٣١٫٥٢٠
ارمن	٥٩٢	برتغاليون	١٢٥		

(١) تعداد سنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٨٤

(٢) نفس التعداد ص ٣٧٤

(٣) نفسه ص ٣

(٤) نفسه ، وقد قمنا باعداد هذا الجدول من صفحات ٣٧٤/٣٨٥ .

وبدراســــة هذا الجدول يتضــح ان نفس الجاليات الأربعــة فى الاحصائيات الســابقة وهى الجالية اليونانية ، البريطــانية الايطالية ، والفرنسية تحتل الصــدارة وتزيد عن « ٩٠ ٪ » من اعداد الأجانب فى مصر ، مع ملاحظة تزايد عدد البريطانيين من الايطاليين فى احصاء سنة ١٩٤٧ ، وتراجع عدد الالمان أيضا فى سنة ١٩٤٧ عن سنة ١٩٣٧ بنسبة كبيرة مما كان له أكبر التأثير فى تناقص عدد الأجانب فى مصر ٠

والسبب فى هذا التناقص يرجع الى ظروف الحرب العالمية الثـانية وطبيعــة العلاقة بين انجلترا ومصر التى فرضت بمقتضاها مجموعة من القيود الحربية والاقتصادية ، وقسمت البلاد الى أربع مناطق عسكرية ووضعت موانيهــا ومطاراتها تحت نفوذ انجلترا واخــذت انجلترا فى محاربة الرعايا الألمان والايطاليين فى مصر لكونهم تابعين لدول الأعداء ، فبموجب ذلك قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع المانيا فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وتم القاء القبض على الرعايا الألمان ووضعت ممتلكاتهم تحت الحراسة (١) ٠

أما بالنسبة للرعايا الايطاليين ، فنجد أنه فى مساء ١٩٤٠/٦/١٠ طلب السفير البريطانى من على ماهر رئيس الوزراء المصرى تنفيذ المرحلة الثالثة والأخــيرة ازاء الرعايا الايطاليين التى تتعلق باعتقالهم وترحيل الوزير الايطالى المفوض وجميع أعضاء المفوضية والقنصليات الايطالية فى مصر وقد استجاب على ماهر فى الحال لهذا المطلب وكلفت مراكز القيادات العسكرية البريطانية بالتعاون مع وزارة الداخلية المصرية بتنفيذ هذه العملية فى ساعة محددة (٢) ٠

والى جانب هذا كان للظروف والأحداث التى مرت بها مصر قبل ذلك أثرها الكبير فى الاقلال من عدد الأجانب.بدءا بتصريح ٢٨ فبراير

---

(١) عبد الخالق لاشين (الدكتور) أضواء على موقف وزارة على ماهر من الحرب العالمية الثانية « دراسة وثائقية » المجلة التاريخية المصرية المجلد الرابع والعشرون سنة ١٩٧٧ ص ٢٢٧

(٢) نفس المصدر ص ٢٤٠/٢٤١

سنة ١٩٢٢ واحداث الاغتيالات للانجليز خاصة والاوروبيين عامة مارا بالمفاوضات المصرية البريطانية التى لم تخل اى منها من النظر الى وضع الأجانب وامتيازاتهم حتى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ورأينا كيف قررت فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ الغاء الامتيازات الأجنبية وتحديد فترة انتقال حتى سنة ١٩٤٩ تلغى فيها نهائيا امتيازات الأجانب فى مصر وكذلك تغير مفهوم الجنسية وظهور القوانين التى حددتها وتوسعت فيها ، الأمر الذى سيؤدى بالتالى الى التأثير على صفة الأجنبية والاقلال من مميزاتها ٠

وبعد سنة ١٩٤٧ وحتى سنة ١٩٥٢ لم تصدر احصاءات رسمية تتابع حركة السكان بين أجانب ومصريين مما يجعلنا لا نستطيع أن نحدد أعداد الأجانب سنة ١٩٥٢ ، ولكن الذى يجب أن نقوله هو استمرار هذا التناقص من منطق استمرار الظروف السابقة من ناحية وانتهاء الفترة المحددة للمحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية سنة ١٩٤٩ ، من ناحية ثانية وهى التى كانت سند الأجانب الأول فى مصر ٠ ومن ناحية ثالثة صدور التشريعات التى أخذت تقيد من نشاط الأجانب الاقتصادى وحركتهم فى مصر مثل قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، وقوانين أخرى سبقته (١) وكان لهذه القوانين الأثر الكبير فى دخول المصريين تدريجيا ميدان النشاط الاقتصادى (٢) ٠

كما صدر أيضا القرار الوزارى الخاص بتنفيذ أحكام مرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ الخاص بجوازات سفر الأجانب واقامتهم وتنظيم الرقابة على الجوازات بالنسبة للقادمين منهم بطريق البحر فى موانىء الاسكندرية وبور سعيد والسويس وعن طريق البر فى القنطرة والاسماعيلية والسويس والسلوم والشلال وعن طريق الجو فى مطارات القاهرة الدولى والماظة ومطار الجميل ببور سعيد والأقصر ومرسى مطروح. ولا يجوز لأى أجنبى دخول الأراضى المصرية أو الخروج منها الا من هذه الأماكن ٠ وبلغت درجة التشدد فى دخول الأجانب ان نص هذا القرار على انه لا يجوز دخول الأراضى المصرية أو الخروج منها الا من الأماكن المذكورة ، واذا دعت ظروف قهرية الى دخول مصر عن غير الأماكن المذكورة ، وجب التقدم فورا الى اقرب مقر للبوليس او نقطة حدود لابلاغها ذلك وعلى تلك الجهة أن تبلغ الأمر الى الادارة العامة للجوازات

---

(١) وسيأتى الحديث عن هذا القانون بالتفصيل فى الفصلين الثانى والثامن
(٢) محمد صبحى عبد الحكيم (الدكتور) مدينة الاسكندرية ص ٢٧٠

الجنسية تليفونيا او برقيا فى اليوم ذاته للحصول على موافقتها ٠ هذا بالاضافة الى قواعد وقيود أخرى كثيرة تنظم مسالة الاقامة وحدودها(١)٠

ومن هنا يمكن ان نقول ان سنة ١٩٥٢ تعتبر سنة حاسمة فى الحد من دخول الأجانب مصر وتنظيم هذه العملية بطريقة محكمة وقوية ٠

ولم تكن القوانين واللوائح قبل سنة ١٩٥٢ وأثناء فترة الدراسة تحوى قيودا فعالة وقوية لمراقبة وتنظيم دخول الأجانب مصر ٠ وكل ما كانت تنص عليه اللوائح فى سنة ١٩٢٤ يقضى بأنه على ممثل مصر فى البلاد الأجنبية الا يصرح لأحد من الأجانب بدخول البلاد الا اذا تحقق بان حالته المالية تسمح له بالذهاب ودخول القطر وان يكون هناك ضمان بانه صاحب حرفة أو مهنة (٢) ٠

نظام التبعيات والحماية

وننتقل هنا الى موضوع آخر وهو نظام التبعيات والحماية ، ومدى شيوع هذه الظاهرة بين الجاليات الأجنبية ، ولتحقيق ذلك نجد انه فى احصائيات سنة ١٩٢٧ لم نلحظ تبعية جنسيات لأخرى الا فى الجالية الايطالية ، والبريطانية ، والفرنسية ، اما بقية الجاليات فلم تتبعها اية جنسيات أخرى ، ولم تكن أعداد هذه التبعيات كبيرة ، بل كانت لأعداد قليلة من جنسيات مختلفة ، وعلى سبيل المثال الجالية الايطالية ، فقد عمل على الاحتماء بها والتبعية لها بعض المصريين والسوريين واليونانيين والاسرائيليين ، والطرابلسيين ٠ أما البريطانيون فقد احتمى بهم بعض المذكورين سابقا بالاضافة الى عدد من الهنود والايرلنديين والمالطيين ٠ أما الجالية الفرنسية فقد تبعها هى الأخرى واحتمى بها الى جانب بعض الجنسيات السابقة عدد من المراكشيين والجزائريين والتونسيين (٣) ٠

وفى سنة ١٩٣٧ نلحظ نفس الظاهرة فى الجاليات الثلاث بالاضافة الى دخول جنسيات أخرى تبعت الجالية الايطالية واحتمت بها مثل بعض الأحباش والأرتريين ، وفى الجالية الانجليزية نلاحظ انه احتمت بها عناصر أخرى جديدة مثل عدد قليل من الاسترالين والكنديين ، اما الجالية الفرنسية فقد مارست نفس الحمايات الأخرى كما هى (٤) ٠

---

(١) الاقتصاد والمحاسبة ، مجلة نادى التجارة ، العدد ٥٥ فى ١٩٥٣\٦\١٥ ص ٢٦
(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٤/٤/٢٠ ص ٢٣٥
(٣) تعداد سنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٢٢٦ ، ص ٢٣٢
(٤) تعداد سنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٤٦ ، ص ٢٥٢

ويتكرر نفس الشيء في سـنة ١٩٤٧ في اقتصـار التبعيات على الجاليات الثلاث فقط مع اضافة أن بعض الصوماليين قد احتموا في تعداد سنة ١٩٤٧ بالايطاليين (١) ٠

وواضح من هـذه الظاهرة ان هـذه الجنسـيات احتمت في أكبر الجاليات الأجنبية نفوذا وعددا ٠ ومن ناحية ثانية بعض هؤلاء لا جنسية لهم ولا يتمتعون بالامتيازات كالاسرائيليين الذين احتموا بهذه الجاليات الكبيرة بحثا عن العون والاستفادة من الامتيازات ٠ أما الجنسيات الأخرى فهي لأفراد تابعين لمناطق نفوذ ومستعمرات تدور في فلك هذه الجاليات، والاستفادة أيضا من المميزات التى تتمتع بها هذه الدول الكبيرة ٠

تركز الاجانب فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة

وخلال الفترة موضع الدراسة نجد ان هذه الجاليات قد انتشرت بنسب محدودة في عموم محافظات مصر شمالا وجنوبا ، غير أن أغلبها قد تركز في مدينتي الاسـكندرية والقـاهرة وتاتي الاسـكندرية قبل القاهرة ، ففي سنوات ١٩٢٣ ، سنة ١٩٢٤ نجد ان أكثر الأجانب قد تركز في مدينة الاسكندرية ، فقد بلغ عدد الأجانب فيها « ٧٣ر٣٢١ » نسـمة ٠ وأكثر هـذه الجاليات هي الجالية اليـونانية التى بلغ عددها « ٢٥ر٢٩٣ » فالايطالية « ١٧ر٨٦٠ » والبريطانية « ١٠ر٦٥٦ » فالفرنسية « ٨ر٥٥٦ » فالنمساوية « ١ر٢٥٤ » والألمانية وتبعيات أجنبية أخرى أقل عـددا (٢) ٠

وقد سـاعد وجـود الأجانب بكثرة في المدينة في بدء النهضـة الصناعية على توفير رؤوس الأموال اللازمة للصناعة من جهة وعلى توفير الخبرة الفنية التى حملها هؤلاء الأجانب معهم من بلادهم الصناعية من جهة أخـرى (٣) ٠

أما القاهرة فيقل عدد الأجانب فيها عن الاسكندرية ، فقد بلغ عددهم بالقاهرة « ٥٦ر٨٨٥ » نسمة٠ونفس الجاليات في مدينة الاسكندرية هي التى تحتل الصدارة في مدينة القاهرة ٠ وهى على الترتيب من حيث أعدادها ، الجالية الايطالية « ١٥ر٦٥٥ » فاليونانية « ١٥ر٢٥٠ » ويأتي بعد ذلك كل من الجالية الفرنسـية والبريطانية ، وجاليات اجنبيـة أخـرى (٤)

---

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٢٧٦ ٠ ص ٢٨١

(٢) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 34.

(٣) محمد صبحي عبد الحكيم (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٩٩

(٤) Annuaire Statistique op. cit., p. 34.

وفى سنة ١٩٢٧ نجد ان الاسكندرية هى ايضا اكبر مناطق تركز الأجانب بدرجة كبيرة قاربت نصف أعدادهم فى عموم مصر . فقد بلغ عددهم بها فى هذه السنة « ٩٢ر٩٨٨ » ، بينما كان مجمل عدد الأجانب « ٢٠٩ر١٧٨ » فى جميع أنحاء القطر . وكانت أكبر الجاليات عددا الجالية اليونانية وعددها « ٣٧ر١٠٦ » ، فالايطالية « ٢٤ر٢٨٠ » فالبريطـــانيه « ١٤ر٣٩٤ » ، ثم الفرنسية « ٩ر٤٢٩ » الى جانب جاليات اجنبية اخرى بلغ عددها « ٧ر٧٧٩ » (١) .

وتاتى القاهرة فى المرتبة الثانية بعد الاسكندرية فى سنة ١٩٢٧ . فقد بلغ عدد الأجانب بمدينة القاهرة فى هذا العام « ٦٩ر١٨٥ » . ومثلت الجالية اليونانية أكبر عدد لهذه الجاليات اذ بلغ عددها « ٢٠١١٥ » ، تلتها الايطالية « ١٨ر٥٧٥ » ، فالبريطانية « ١١ر٢٢١ » ، فالفرنسية « ٩٥٤٩ » مع وجود جاليات اخرى (٢) .

وبلغ مجموع الأجانب فى الاسكندرية والقاهرة معا « ١٦٢ر١٧٣ » اى ما يقرب من ٨٠ ٪ من عـدد الأجانب فى مصر سنة ١٩٢٧ ، وذلك بما فيهم أجانب الجيزة الذين بلغ عددهم « ١ر٧٧٩ » (٣) .

وتستمر هذه الظاهرة فى تعداد سنة ١٩٣٧ حيث بلغ عددهم فى مدينة الاسكندرية « ٨٦ر٣٥٠ » (٤) أى ما يقرب من نصف تعداد الأجانب فى مصر . وفى القاهرة بلغ عددهم « ٥٨ر٦٢١ » (٥) ..

وفى هذا التعداد تتركز نسبتهم فى القاهرة والاسكندرية بصورة أكبر فقد بلغت ما يزيد عن ٨٠ ٪ من تعداد الأجانب فى مصر البالغ عددهم « ١٧٩ر٠٩٥ » ، وتتراجع نسبة التركز قليلا بالقاهرة والاسكندرية فى تعداد سنة ١٩٤٧ فتصل الى حوالى ٧٨ ٪ ، فقد بلغ عددهم فى الاسكندرية « ٥٦ر٠٩١ » وفى القـاهرة « ٤٤ر٠٤٣ » وكان اليونانيون هم الغالبية العظمى اذ يمثلون ما يزيد عن نصف سكان الاسكندرية الأجانب وما يزيد عن ثلثهم فى القـــاهرة ، ويلى اليـــونانيين الايطـاليون فالبريطانيون

---

(١) كراسة تعداد سكان محافظة الاسكندرية لسنة ١٩٢٧ ص ٢

(٢) كراسة تعداد سكان محافظة القاهرة لسنة ١٩٢٧ ص ٢

(٣) كراسة تعداد مديرية الجيزة لسنة ١٩٢٧ ص ٢

(٤) الجزء الأول من كتاب تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ، الكراسة رقم ـ ١٠ ـ محافظة الاسكندرية ص ٢٥ « يلاحظ وجود أخطاء فى الجمع بهذه الكراسة والصفحة المذكورة ، قمنا بتصحيحها باعادة الجمع ، ومقارنته بالأرقام الأخرى فى الجزء الثانى من التعداد والذى يشمل الجداول العامة »

(٥) الكراسة رقم ـ ٩ ـ محافظة القاهرة جـ ١ من كتاب تعداد السـكان لسنة ١٩٣٧ ص ٣

والفرنسيون فى كل من المدينتين وتاتى بعد ذلك جنسيات أجنبية اخرى باعداد أقل (١) ·

ومن هذا يتضح الى اى حد تركز الاجانب خلال الفترة موضع الدراسة بمدينتى القاهرة والاسكندرية ، وبالتالى تركز انشطتهم بدرجة كبيرة فى هاتين المدينتين ·

ونستطيع أن نقول ان هذا التركز قد بلغ فى المتوسط حوالى ٨٠٪ خلال فترة الدراسة . وان تارجح بين الزيادة الطفيفة والنقصان من فترة لاخرى حسب الظروف والأحوال والعوامل التى تحكم وجود الأجانب فى مصر ·

واما عن سبب تركزهم أساسا فى مدينة الاسكندرية فهو ملاءمة مناخ الاسكندرية لسكناهم وقرب مدينة الاسكندرية من بلادهم ، فهى مرفأ مصر الأول الذى استقبلهم ، وهى مرفأ مصر الأول أيضا فى عملية التصدير والاستيراد والحركة التجارية التى اضطلع بها جزء كبير من هذا المجتمع الأجنبى ·

ولم تختلف القاهرة عن ذلك كثيرا فهى العاصمة . وتركزت فيها مختلف دواوين ومصالح الحكومة ، كما كانت سوقا زاخرة مليئة بالحركة والنشاط وفرص الاستثمار والكسب ، فمن هنا كانت هى المركز الثانى لجذب الأجانب واقامتهم ·

ومما زاد من تركز الأجانب فى المدينتين اننا نجد انه فى أغلب الأحوال تركز هؤلاء الأجانب فى الاسكندرية والقاهرة بينما أعمالهم ومحالات استثمارهم فى أماكن أخرى بمصر غير القاهرة والاسكندرية ·

فمثلا احدى الشركات لادارة الاراضى واصلاحها ، فمجال عملها شراء الاراضى فى الارياف وتهيئتها واستغلالها واعادة بيعها بعد تحسينها ، غير ان المؤسسين الأجانب الذين أسسوا هذه الشركة فى سنة ١٩٢١ . قد أقاموا فى الاسكندرية واتخذوا منها مركزا اداريا ورئيسيا لادارة الشركة (٢) ·

---

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٦٧/٣٧٢

« قمنا باعداد النسب حسابيا اذ لا توجد نسب فى التعداد بل اعدادهم الكلية فقط »

(٢) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر يوليو سنة ١٩٤٩ ، وسنة ١١٥٠ ص ١١٤

ومثـل آخـر شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية وهى شركة انجليزية مجال عملها استغلال آبار البترول فى البحر الأحمر ، ومع هذا نجد ان ادارة الشركة ومركزها بالقاهرة وأغلب القائمين عليها من الأجانب يقيمون بالقاهرة ، كما يجتمع فيها ايضا مجلس الادارة (١) .

وأمثلة اخـرى كثيرة وعديدة تحفل بها وثائق مصلحة الشركات والتى يتضح منها ان أماكن تركز الأجانب فى القـاهرة والاسكندرية بينما عملهم الأساسى فى أماكن أخـرى بعموم مصر ، وباشروا العمل بواسطة اجانب آخرين للاشراف والتنظيم وان احتاج الأمر منهم الى تفتيش دورى منتظم .

فكانت القاهرة والاسكندرية بالنسبة لهم منطقتى جذب حضارى ، حيث دور التسلية وأماكن الخدمات ، ووسائل المدنية والترفيه الحديثة ، كما نزح اليها ايضا اصحاب الثراء من ملاك الأراضى وأرباب الأعمال ، وتجمع فيهما أرباب المهن الحرة .

وكان مهما للأجانب أن تتركز فيهما القوى المحركة والمواصـلات والصـناعات المختلفة والعمـال المدربون ، كمـا كانت القوة الشرائية لسكانها تفوق كثيرا القوة الشرائية لسائر سكان مصر وفى المدينتين تركز ٧٨٪ من الكفاية الطبية ، ٧٢٪ من الكفاية الهندسية ، ٦٦٪ من الكفاية العلمية ، ٦٠٪ من الكفاية الزراعية . فكان شيئا طبيعيا اذن أن يتركز الأجانب الذين شـكلوا الغالبية الكبرى من رجال الأعمـال فى مدينتى القـاهرة والاسكندرية (٢) حيث منـاطق التركز الادارى والنشـاط التجارى ومراقبة الأسواق والحركة العامة فى عموم مصر ، وهـذا فى حد ذاته أمر هام لنجاح نشاطهم الاقتصـادى ورسم سياسته العامة وفقـا لذلك .

أما النسبة الباقية من الأجانب فى مصر فانها ستكون فى حدود ٣٠ ٪ على وجـه التقريب فى سـنة ١٩٢٢ ثم تزيد عن ذلك قليلا فى احصائيات سنة ١٩٢٧ ثم تقل عن ٢٠ ٪ فى سـنة ١٩٣٧ ، وتاخذ فى التزايد مرة ثانية لتصل الى حوالى ٢٢ ٪ فى سـنة ١٩٤٧ . انتشر هذا العدد المحدود من الأجانب فى مختلف انحاء البلاد وبالذات فى عواصم الأقاليم وكانت النسبة الكبيرة منهم مركزة فى منطقة القنال فى سنة ١٩٢٧ بحيث انها تشمل أغلب أجانب المحافظات ، ويليها باعداد قليلة محافظة

---

(١) وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ ، شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية .

(٢) على الجريتلى (الدكتور) السـكان والموارد الاقتصادية فى مصر ص ٣٢/٣٣

:الغربية ثم الدقهلية والشرقية والبحيرة فالجيزة والمنيا وبقية المحافظات باعداد قليلة جدا بحيث انه لم تخل محافظة من محافظات مصر من وجود اجانب فيها (١) ٠

وفي سنة ١٩٣٧ كانت منطقة القنال ايضا تستوعب اغلب نسبة الأجانب الباقية لمحافظات مصر يليها نفس المحافظات السابقة في الترتيب مع الأختلافات البسيطة (٢) ٠

وظلت منطقة قناة السويس منطقة جذب للاجانب بعد الاسكندرية والقاهرة طوال فترة الدراسة ففي سنة ١٩٤٧ كانت أعدادهم تزيد بكثير عن نصف عدد بقية الأجانب خارج القاهرة والأسكندرية فقد بلغ عددهم ١٨,٠٠٤ ، وكان أكثرهم من اليونانيين يليهم البريطانيون فالايطاليون ثم الفرنسيون وجاليات اخرى (٣) ٠

وكان من الطبيعي ان تكون منطقة قناة السويس منطقة الجذب الثالث للاجانب في مصر ففيها مجرى قناة السويس وهي مؤسسة كبرى قام على تنفيذها وادارتها الأجانب في مصر ٠

وفي المحافظات تركز الأجانب في العواصم بصفة اساسية ٠ ففي كراسة تعداد مديرية الجيزة لسنة ١٩٢٧ نجد انهم قد تركزوا في بندر الجيزة والدقي بنسبة تقرب من نصف عددهم في عموم المديرية ، والنصف الباقي قد تركز اما في القرى فبأعداد محدودة جدا لا تستحق الذكر وفي اغلبها لا يوجد أجنبي واحد (٤) ٠

وفي سنة ١٩٣٧ حدث نفس الشيء فقد كانت نسبتهم في بندر ومركز الجيزة حوالي نصف عددهم ايضا ، والنصف الآخر اغلبه في مركز حلوان حيث المناطق الصناعية وكذلك في امبابة ، أما القرى فلا يوجد فيها أجانب الا بأعداد لا تذكر وأغلب القرى خالية تماما منهم (٥) ٠

ولم تختلف بقية المحافظات عن ذلك الا باستثناءات قليلة (٦) ٠

فالريف المصري وفقا لذلك لم يخالط الأجانب الا في القليل النادر ،

---

(١) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٢٠٩\٢١٥

(٢) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٣٠/٢٣٩

(٣) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٦٤

(٤) كراسة تعداد مديرية الجيزة لسنة ١٩٢٧ ص ٢ ، ٧ ، ٩

(٥) كراسة تعداد مديرية الجيزة لسنة ١٩٣٧ ص ٦/٣٦

(٦) كراسات تعداد مديريات الغربية ، القليوبية ، الشرقية ، اسيوط ، المنيا اسوان لسنة ١٩٣٧

وان وجدوا فانهم كانوا مصدر شكوى وعذاب لكثير من الفلاحين . ففى احد تفاتيش شركة أراضى كوم امبو انتشر الأجانب من اليهود يسيطرون ويسخرون الفلاحين بلا مقـــابل يذكر مما جعلهم يشكون مر الشكوى للمسئولين فى القاهرة (١) .

وفى بعض قرى مديرية البحيرة شكاوى من بعض الفلاحين لظلم واستغلال ممثل شركة مساهمة البحيرة وهى شركة اجنبية للاستغلال الزراعى (٢) .

ففى الحقيقة لم يتواجد الأجانب فى الريف الا بعدد محدود ولكن كانت لهم مجالات أعمال مختلفة ينصب بعضها على الاستغلال الزراعى والحيوانى ، وقد اديرت هذه الأعمال تحت اشرافهم مستغلين فى ذلك بعض المصريين وصغار الموظفين الأجانب (٣) .

المجتمع الأجنبى فى مصر من حيث مستواهم التعليمى والحضارى وصلتهم بالمصريين

أما عن الحالة التعليمية لهؤلاء الأجانب ، فنجد ان الغالبية العظمى منهـــا كانت من المتعلمين رجالا ونســـاء ، ففى الرجال كانت أعلى نسبة للمتعلمين فى الجالية البلجيكية فقد بلغت نسبة التعليم فيها « ٧٨٣ » فى الألف يليها الجالية الايطالية وبلغت نسبتها « ٧٣٠ » فى الألف ، ثم الجالية البريطانية وبلغت « ٧١٥ » فى الألف فاليونانية « ٧٠٨ » فى الألف ، فالفرنسية « ٦٨٠ » فى الألف ، أما بقية الجاليات فهى الأخرى لم تكن اقل تعلما من سابقاتها . وفى النساء ارتفعت نسبة المتعلمات ايضا فقد بلغت عند البلجيكيات « ٧٤٩ » فى الألف ، والايطاليات « ٦٢٩ » فى الألف ، والانجليزيات « ٦٢٧ » فى الألف والفرنسيات « ٥٨٠ » فى الألف ، وكانت أقل نسبة عند اليونانيات التى كانت « ٤٨٤ » فى الألف ويتضح ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب فى مصر بمقارنتها بالمصريين من الرجال والنساء فقد كانت نسبة التعليم عند الرجال من المسلمين

---

(١) وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١١ « شركة أراضى كوم امبو » .

(٢) وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٩ « شركة مساهمة البحيرة » .

(٣) وفى محافظ مصلحة الشركات أمثلة متعددة لشركات الاستغلال الزراعى التى أسسها هؤلاء الأجانب ، محافظ رقم ٩٩ ـ ١٣٤ ـ ٩٧\١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٩ ـ ١١٤ ـ ١٦٦ .

، ١١٦ ، فى الألف ، وغير المسلمين ، ٢٥٦ ، فى الألف ، وفى النساء من المسلمات ، ٧ ، سبعة فى الألف والمسيحيات ، ٥١ ، فى الألف (١) .

ويستمر ارتفاع نسبة التعليم عند الأجانب وانخفاضها عند المصريين طوال الفترة موضع الدراسة . ففى الاحصاءات السنوية لسنة ١٩٤٥/١٩٤٧ بلغت نسبة المتعلمين من الأجانب عموما فى مصر من الرجال والنساء ، ٨٠٩ ، فى الألف . وغير المتعلمين ، ١٩١ ، فى الألف ، وعند المصريين تزداد نسبة انخفاض المتعلمين حتى وصلت الى ، ٨٢٢ ، فى الألف أيضا للرجال والنساء (٢) .

فالمسألة اذن تسير بصورة عكسية ، يزداد الأجانب تعليما والمصريون أمية وبعدا عن التعليم

وكان لهذا أثره الكبير فى شعور هؤلاء الأجانب بأنهم يعيشون بين قوم يقلون عنهم فى الثقافة والخبرة والتدريب ، ولم يمتزجوا بالمصريين ، فبينما امتزج المهاجرون العرب والافريقيون مع سكان البلاد وخاصـــة المسلمين منهم عاش الأوروبيون بمعزل عن الحياة المصرية ولم يقبلوا على الاندماج فى المصريين أو مصاهرتهم (٣) الا بنسبة ضئيلة جدا .

ومع قلة المندمجين والمتزوجين من المصريات ، نجد ان اليونانيين هم أكثر الجاليات الأجنبيـــة التى تزوج أبنـاؤها من مصريات يليهم الجالية الفرنسية فالانجليزية (٤) .

والغلب الظن ان أكثر هذه الزيجات لأجنبيات من نفس جنسياتهن تمصرن وحصلن على الجنسية المصرية . فمن المعروف ان المرأة المصرية المسلمة قد منعت من الزواج من غير المسلمين ، ومن ناحية ثانية الاختلاف بين المصريات والأجانب من حيث الثقافة والمستوى الاجتماعى (٥) .

كذلك كان لهذه الجاليات مدارسها الخاصة ، فقد انتشرت المدارس الفرنسية والانجليزية والايطالية والأمريكية واليونانية والألمانية،وتركزت

---

(١) Annuaire Statistique d'l'Egypte, 1923-1924. p. 38

(٢) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 39.

(٣) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٠

(٤) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 64.

(٥) C. Issawi. Egypt in Revolution p. 83.

فى هذه المدارس الجنسيات التى تتبعها ، بينما المدارس المصرية لم يدخلها الأجانب وتكاد تكون خالية منهم باستثناء أعداد قليلة منهم التحقت بمدارس التعليم العالى فى ذلك الوقت ، وبينما ابتعد الأجانب عن المدارس المصرية ، اتجهت أعداد كبيرة من المصريين لدخول المدارس الأجنبية فى مختلف مراحلها وخاصة المدارس الفرنسية (١) ٠

وهذا بالتالى يعكس درجة التطور والافادة من هذه الجاليات ٠

وكانت لكل طائفة أيضا نواديها الخاصة وجمعياتها ومستشفياتها وكانت اللغة الفرنسية لغة التخاطب فى الأعمال التى تلقى قبولا عاما بين مختلف الجاليات ولم يحاول الأجانب الا مؤخرا تعلم اللغة العربية (٢) ٠

وذلك بعد أن صدر القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ بضرورة استعمال اللغة العربية فى علاقات الأفراد والهيئات بالحكومة المصرية ومصالحها (٣) ٠

ومن مظاهر العزلة أيضا أن اقامتهم كانت فى اماكن معينة . فقد ذكرنا انهم تركزوا فى الأسكندرية والقاهرة ، وحتى فى هاتين المدينتين كانت هناك أحياء كاملة قد امتلأت بهم وتركزوا بدرجة كبيرة فيها ، ففى مدينة الاسكندرية تركزوا فى أحياء محرم بك والعطارين وفى هذين القسمين تركز أكثر من ثلث الأجانب فى المدينة . والثلث الآخر تركز فى أقسام اللبان والرمل والمنشية (٤) ٠

وفى القاهرة تركزت اقامة الأجانب فى احياء عابدين حيث تركز حوالى ثلث عدد اجانب القاهرة تليه منطقة الأزبكية ثم مصر الجديدة ، وفى الأحياء الثلاثة اكثر من نصف عدد الأجانب والنصف الباقى فى شبرا والموسكى ومنطقة الوايلى وبولاق ، وبقية أقسام القاهرة باعداد قليلة جدا (٥) ٠

---

(١) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 272-273.

(٢) حل الجريتل (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٠

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٢/١١ ص ٥٠

(٤) كراسة رقم ـ ١٠ ـ محافظة الاسكندرية ، جـ ١ من كتاب تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ص ٢٥

(٥) كراسة رقم ٩ ـ محافظة القاهرة ، جـ ١ من كتاب تعداد السكان لسنة ١٩٣٧ ص ٥١

اهم الجاليات الأجنبية فى مصر

● الجالية اليونانية :

ذكرنا ان الجالية اليونانية هى أكثر الجاليات عددا فى مصر طوال الفترة موضع الدراســة والى جانب ذلك كانت أكثر الجاليات الأجنبيــة انتشارا ، ومع تركزها فى مدينتى الاسكندرية ثم القاهرة الا انهم انتشروا فى جميع المحافظات من شمال مصر الى جنوبها وحتى المناطق التى يقل فيها المصريون أنفسهم وجد فيها اليونانيين ، ففى سيناء والصحراء الغربية والبحر الأحمر وجدت أعداد منهم

ورغم أن الجالية اليونانية تمتعت بالامتيازات الأجنبية فاننا نجــد اعدادا غير قليلة منهم قد احتمت بجاليات اجنبية أخرى واصبحت تابعة لها وتقا لذلك ، وهــذه الظاهرة لا نجدها فى جميع الجاليات الأجنبيــة المتمتعة بالامتيازات الا فى الجالية اليونانية فقط ، فقد دخل عــدد كبير منهم تحت تبعية وحماية الايطاليين ، وبلغ عددهم « ١٨٣٧ » يونانية . وتحت تبعيــة الفرنسيين وبلغ عددهم « ١٠٨ » يونانيا وكذلك أخــذوا التبعية التركية ، ومنهم من تمصر باعــداد كبيرة بلغت فى سنة ١٩٤٧ « ٩٩٦٥ » يونانيا (١) .

وهذا يوضح الى أى حد بلغ هذا الانتشار لا فى المكان فحسب بل فى التبعيات أيضا والتغلغل والاندماج فى الجنسيات الأجنبية الأخرى .

ومن ناحية ثانية لو اضفنا أعداد اليونانيين الذين اندرجوا تحت جنسيات أخرى الى اليونانيين الأصليين لوضح الى أى حد ضخامة أعدادهم وعمق انتشارهم .

وضخامة المجتمع اليونانى فى مصر ليست بالشىء الغريب ، فقد كانوا ضمن هجرات كبيرة هاجرت من اليونان من جراء ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ، باحثين عن حياة أفضل فى أوربا ودول البحر المتوسط وقد استقرت أعداد كبيرة منهم فى فرنســـا وانجلترا وكثير من موانى غرب اوربا ، أما فى مصر فقد بدأ استقرارهم بمدينة الاسكندرية ومنها عن طريق نهر النيل الى القاهرة ثم عموم البلاد (٢) .

ونتيجــة لطول المعــاشرة بين المصريين واليونانيين لم ينظر اليهم

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٦٦\٣٧٠

(٢) Davids Lands. Banlers and Bashas p. 24-25.

المصريون كأجانب حقيقيين وبالتالى لم يشعر هؤلاء اليونانيون بأنهم فى وقت من الأوقات فى غير بلادهم ، كما اتصفوا بحبهم للعمل وتواضعهم الكبير وتبسطهم مع المصريين (١) .

وقد عمل اليونانيون فى كل مكان بمصر . فقد عملوا فى الريف المصرى . وعملوا أيضا فى مجال الصناعة ، ولكن مجال عملهم الأكبر هو التجارة التى ميزتهم عن بقية الأجانب ، وجعلت التجارة منهم علامة مميزة، وتعتبر الجالية اليونانية من بين الجاليات الأخرى أكثر معاناة وتعرضا للشدائد فرؤوس أموالها واستثماراتها أقل من الجاليات الأخرى بكثير وقد وجدت أعداد منهم عاطلة بلا عمل وتجد صعوبة كبيرة فى الحصول عليه . ومما يزيد من مشقة اليونانيين أن سوء الأحوال وفقر بلادهم ــ فى ذلك الوقت ــ تجعل تفكيرهم فى العودة أمرا مستبعدا وغير مقبول (٢) .

وقد أبدى اليونانيون فيما بينهم تعاطفا وتماسكا كبيرا ، فشرف وكرامة الفرد هى من شرف وكرامة الجماعة ، فاذا أصابت اية كارثة احدى العائلات اليونانية فان الجميع يبذل كافة المجهودات لانقاذها وتخطى الكارثة . ونفس روح الجماعة تسود بينهم فى حالات الرخاء كالشدة تماما . فيتعاملون ويتعاونون بروح عالية وتنسيق كامل لزيادة أرباحهم ومكاسبهم (٣) .

وقد كان لليونانيين دور كبير فى تأسيس وتكوين بعض شركات الأقطان والصناعات المتعلقة بها ، مثل شركة أقطان كفر الزيات ، وهى شركة لليونانيين فيها النفوذ الأكبر من حيث التأسيس والادارة ، فمدير هذه الشركة يونانى ، ومديرها الفنى أيضا يونانى والوكيل يونانى والهيمنة والاشراف والوظائف الرئيسية لليونانيين أما المصريون ففى وظائف ثانوية فقط (٤) .

ومن شركات الأقطان اليونانية أيضا شركة تنظيف وكبس القطن بالاسكندرية واعتمدت فى تأسيسها وادارتها على اليونانيين هذا وان

---

(١) وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية بمونترو من ١٢ ابريل الى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ص ٢٩

(٢) C. Issawi, Egypt, An Economic and Social Analysis p. 166.

(٣) D. Landa. op. cit., p. 26

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ ملف رقم ١٨٢ ــ ٣\١٠ جـ١ ص ٢٠٢/١٩٩ « شركة أقطان كفر الزيات »

ساعدهم بعض الأجانب في وظائف هامة بالشركة أما المصريون فلم يعينوا الا في الوظائف الثانوية (١) ٠

التحق هؤلاء اليونانيين الى جانب ذلك بوظائف رئيسية فى كثير من البنوك ومنها بنك الأراضى وهذا البنك سيطر على ادارته ومختلف وظائفه الأخرى اليونانيون ، وفى مجلس الادارة نجد أن ميشيل سلفاجو رجل الأعمال اليونانى المشهور يشغل منصب رئيس مجلس الادارة ٠ اما بقيـة الوظائف بالبنك فقد شغلها اليونانيون ، فرئيس الحسابات يونانى ومندوبو البنك يونانيون واكثر الكتبة وموظفى الحسابات والأعمال الأخرى من اليونانيين (٢) ٠

وكان للجالية اليونانية ايضا نشاط كبير فى عملية الاقراض بالربا وبضمان ملكيات الأرض الزراعية ، وكان لهذه العملية خطورة كبيرة ، اذ تحفل وثائق العرضحالات بشكاوى نزع ملكيات لكثير من الفلاحين وفاء لديون عليهم لليونانيين ، فمن مركز السنطة غربية ، شكوى نزع ملكية قطعة ارض لأحد الأفراد بواسطة أحـــد اليونانيين واخويه ولم يكتف بالأرض فقط بل أخذ الأرض بما عليها من اشجار وساقية ومزروعات(٣)٠

ومن المنصـــورة شكوى اخرى من احـد الوطنيين تفيد ان احـد اليونانيين قد نزع ملكية ارضه ، ورفع الوطنى دعوى لارجاع حقه ولكن المحكمة المختلطة عينت له محاميا يونانيا وتفاهم المحامى اليونانى مع الراهن ، فهو من جنسه ، الى أن حكمت المحكمة برفض الدعوى بعد أن مضت المدة القانونية ، فآلت الأرض الى الراهن اليونانى (٤) ٠

وغير ذلك لكثير من قضايا نزع ملكية مسـاحات كبيرة من الأرض التى آلت الى كثير من يونانيى مصر مع غيرهم من الأجانب ٠

ومن هذا العرض يتضح أن اليونانيين قد عملوا فى اعمال وحرف وانشطة كثيرة منها المفيد ومنها الضار ، انتشرت مع انتشارهم فى عموم البلاد ، وجعلت لهم طابعا مميزا عن بقية الأجانب فى مصر ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٥ ملف ١٨٢ ـ ٣\٩٣ جـ ١ ص ٣٦٠\٣٦١ « الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن » ٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩ ملف رقم ١٨٢ ـ ٣\٢٦ جـ ١ ص ٩ ٢٨ « بنك الأراضى » ٠

(٣) ديوان الخديوى ، سباديه ، مجموعة محافظ العرضحالات ، محافظ غير مرقمة فى الفترة بين سنة ١٨٩٢ ، سنة ١٩٤٤

(٤) نفس المجموعة الوثائقية ، فى الفترة من سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٤٤

● **الجالية الايطالية :**

واذا كانت الجالية الايطالية تاتى بعد الجالية اليونانية فى الترتيب من حيث العدد فانها تتفق مع الجالية اليونانية من حيث الانتشار ، فهى الأخرى انتشرت وشملت عموم مصر من أقصاها الى أدناها (١) .

وتصدى الايطاليون خلال نشاطهم فى مصر لكثير من اعمال البناء والتعمير وذلك لوجود عدد كبير منهم من ذوى القدرات والمهارات الفنية العالية فى هذا المجال (٢) جعلتهم يقدمون على تاسيس كثير من شركات المقاولات (٣) تلك الشركات التى نفذت احسن المنشآت المصرية سحرا وجمالا ، سواء كانت هذه المنشآت تستخدم لمساكن ومدارس ونوادى الايطاليين او المصريين ، وجميعها زودت بكثير من الأعمال الفنية الجميلة وحمامات السباحة المزركشة وهذا كله يدل على فنهم الرفيع وقدرتهم الفائقة مع انجاز هذه الأعمال الرائعة (٤) .

كذلك مارست الجالية الايطالية الأعمال المالية والمصرفية فبنك موصيرى بنك ايطالى معروف ، فرئيس مجلس ادارته ايطالى واكثر موظفيه من الايطاليين (٥) وكذلك المساهمون ايطاليون (٦) وغير بنك موصيرى توجد بنوك أخرى ايطالية كالبنك الايطالى المصرى (٧) والبنك التجارى الايطالى (٨) كما امتلك الايطاليون الفنادق الضخمة الكبيرة بمدينة الاسكندرية(٩) والقاهرة(١٠) وبور سعيد(١١) وهذه الفنادق ذات شهرة كبيرة ونظم حديثة متطورة .

وبصفة عامة كانت مساهمة الجالية الايطالية واضحة فى مختلف الأنشطة والميادين ومولت مختلف المشاريع وشاركت برؤوس اموال ضخمة فى شركات مختلفة وصناعات متعددة هندسية وتعدينية ، كما

---

(١) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٢٠\٢٣٩

(٢) C. Issawi. op. cit., p. 166.

(٣) ديوانه الخديوية (وثائق عربية الى جهات) قلم المرفعالات ، محفظة رقم ٤٤٧

(٤) C. Issawi. op. cit., p. 166.

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٢ جـ ١ ، بنك موصيرى ،

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٢ ، بنك موصيرى ،

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥ ورقم ١٧

(٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥

(٩) ديوان الخديوى ، سياديه ، وثائق عربية الى جهات ، محفظة رقم ٥٤٨

(١٠) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٠

(١١) قناة السويس ، محفظة رقم ١٦

مولت الحركة التجارية وأثرت فيها بدرجة كبيرة (١) ونظرا لكثرة الايطاليين فقد وجدت قلة منهم ممن اتسموا بالسلوك السيء والتسبب في كثير من المشاكل الفردية ، كذلك وجدت منهم قلة معدمة فقيرة (٢) ٠

وبعد ان أضير الايطاليون في الحرب العالمية الثانية وصدرت الأوامر بابعاد الكثير منهم ، فان ذلك قد أثر على نشاطهم بدرجة كبيرة ، فرغم ان البعض قد عاد الى مصر بعد انتهاء ظروف الحرب وطالب باعادة ممتلكاته اليه ومزاولة أعماله (٣) فان البعض الآخر قد عاد بقصد تصفية أعماله ونشاطه،وعلى سبيل المثال معهد التأمين الأهلي الايطالي بشبرا الذى عرض للبيع فى سنة ١٩٥١ وفعلا تم بيعه لوزارة المعارف المصرية . وقد قدر ثمنه بمبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه مصرى (٤) فكان تأثير الحرب عليهم كبيرا فى تصفية نشاطهم وخروجهم من مصر ٠

● الجالية الفرنسية :

واذا كانت الجالية الفرنسية تاتي من حيث الترتيب فى المرتبة الثالثة على وجه التقريب بعد الجالية الايطالية ، فانها لم تكن بنفس درجة انتشار الجالية اليونانية والايطالية فقد بلغت درجة تركز الجالية الفرنسية في مدينتي القاهرة والاسكندرية حوالى ٨٥ ٪ ولو اضفنا منطقة القنال الى القاهرة والاسكندرية لبلغت درجة تركزهم في المناطق الثلاث الى حوالي ٩٥ ٪ ، والخمسة فى المائة الباقية تاتي فى مديريتى قنا والجيزة ويشغلهما ٢ ٪ بنسبة ١ ٪ لكل منهما ثم الدقهلية والمنيا والشرقية والبحيرة باعداد لا تذكر ٠ أما المناطق التى خلت تماما من الفرنسيين فهى الواحات والبحر الأحمر وبنى سويف ، ومناطق الصحراء الغربية والجنوبية ودمياط والفيوم . وبها اربعة فرنسيين فقط وبقية المحافظات تكاد تخلو منهم ٠ ونسب التوزيع السابقة تخص الفرنسيين الأصليين أما الجنسيات الأخرى التى اخذت التبعية الفرنسية فقد كان انتشارها أكثر بكثير من الفرنسيين الأصليين (٥) ٠

---

(١) A. E. Crouchley. The Investment or foreign Capital in Egyptian Companies p. 97.

(٢) ديوان الخديوى . سياديه ٠ وثائق عربية الى جهات . محفظة رقم ١٢

(٣) قناة السويس . محفظة رقم ١٦

(٤) مجلس النواب . جلسة ١٩٥١\٣\١٣ ملحق رقم (٢) تقرير لجنة الشئون المالية ٠

(٥) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٦٩

والنسب السابقة وفقا لتعداد سـنة ١٩٤٧ ، وبمقارنتها بتعداد سنة ١٩٣٧ نجد انها لا تختلف عنها كثيرا ، مع ملاحظة الزيادة النسبية في درجة الانتشار ، فنجد بعض الفرنسيين في بني سويف والصحراء الغربية والبحر الأحمر وهي المحافظات التي خلت تماما منهم سنة ١٩٤٧ وكذلك وجد الفرنسيون بأعداد قليلة في بقية المحافظات (١) ٠

وكانت الجالية الفرنسـية من الجاليات المنظمـة التي كانت تتبع سياسة التخطيط والتنظيم والاجتماع للتشاور وفقـا للظروف ، فبعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ عارضت الجالية الفرنسية حماية انجلترا للأجانب وطالبت بعدم الغاء الامتيازات الأجنبية ، وقررت في بياناتها ان نظام الامتيازات قد أكد الحرية والمساواة امام القانون لجميع الأجانب بغير استثناء، وذكرت ايضا انه بالامتيازات استطاعت الجاليات الأجنبيـة أن تعيش في مصر وأن تعمل فيها بدون خوف ولا عراقيل وأن تعاون بأوفر قسط في ترقية ورفاهية القطر المصري (٢) ٠

وكان من الطبيعي أن تقرر الجالية الفرنسية ذلك وان تتخوف من كل المشاريع التي قدمت ونددت بنظام الامتيازات ، بل الأكثر من ذلك تخوفت من انجلترا وتدخلها في الموضوع وأن هذا التدخل يهدد هذا النظـــام والأجانب في مصر ، وقد ذكرت الجالية الفرنســية ان الجالية البريطانية نفسها باستثناء الموظفين متفقة على ان هذا النظام من احسن الأنظمة في مصر ولا يمكن أن يلغى (٣) ٠

وتخوف الفرنســيين من الانجليز في مصر أمر واضـــح ومعروف ، فالصراع بينهما كبير ، فقد عملت انجلترا منذ بداية احتلالها لمصر على محاربة الفرنسيين والجالية الفرنسية وبدأت بمحاربة الثقـــافة واللغة الفرنسـية في البلاد ، فقلبت انجلترا نظم التعليم ، وأحلت الانجليزية محل الفرنسية في معظم مواد الدراسة وتولى الأساتذة الانجليز مقاليد الادارة والتعليم وتحولت البعثات من فرنسا الى انجلترا وبعد فترة وجيزة تحولت مصر الى الطابع الانجليزي والثقافة الانجليزية وتضاءل نفوذ الثقافة الفرنسية (٤) ومن المسلم به أن للغة والثقافة أثرهما الكبير في المساعدة على تنشيط وزيادة وحجم التعامل ، فكان طبيعيا أن يزداد نشاط الجالية الانجليزية ويتراجع نشاط الجالية الفرنسية ٠

---

(١) تعداد سكان القطر المصري لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٣٣/٢٤١

(٢) جوليت آدم انجلترا في مصر جـ ٢ ص ٤٠٠/٤٠٦

(٣) نفس المصدر ص ٤٠٦

(٤) محمد عبد الله عنان ٠ مصر بين ثقافتين ٠ الصراع القـــديم بين الانجليزية والفرنسية وموقف مصر من ذلك الصراع ٠ مجلة الرسالة العدد ٩٠ في ١٩٣٥/٣/٢٥

وكان اكبر تركز لنشاط الجالية الفرنسية ممثلا فى شركة قناة السويس من حيث ملكية الأسهم والادارة (١) كما عملت شركات فرنسية أخرى فى منطقة القناة وكان عملها مرتبطا بشركة القناة (٢) ٠

فمنطقة قناة السويس شكلت أكبر مناطق تركز لأهم المشاريع الفرنسية فى مصر ٠

اما اغلب نشاطهم الآخر والذى تركز فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، فقد انصب فى الحركة التجارية وأعمال البنوك ، ومن أمثلة هذا النشاط ، الشركة الفرنسية المصرية للواردات وقد قامت بدور كبير فى الحركة التجارية وعمليات التصدير والاستيراد بمبالغ كبيرة (٣) والبنك العقارى المصرى ، وتركز نشاطه فى القروض برهن العقارات(٤) والمصرف المصرى للواردات والصادرات (٥) ٠

كما كان لهم أيضا نشاطهم الفردى فى مختلف أعمال التجارة والصناعة (٦) ٠

وتأتى التجارة فى المرتبة الأولى ، فقد كان أغلب الفرنسيين يعملون بالنشاط التجارى بمختلف أنواعه ، ثم الصناعة فى المرتبة الثانية وتشمل مختلف انواع الصناعات من صناعات تحويلية وتعدينية وغذائية وأعمال الاصلاح والبناء والتشييد ، وغير التجارة والصناعة كان لهم نشاطهم فى الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة ومهن واعمال اخرى مختلفة وكثيرة (٧) ٠

وكان لعدد آخر قليل جدا من افراد الجالية الفرنسية نشاط آخر هدام أساء اليهم والى المصريين ، ومن ذلك أعمال النصب والتزوير وكانت

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ــ ٢٧/٨١ ص ٤٢/٤٣

(٢) قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ــ ٤ جـ ٢ ص ١٢٧

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٣ ملف ١٨٢ ــ ١٣٥/٣ جـ ٢ « الشركة الفرنسية المصرية للواردات »

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤ ملف ١٨٢ ــ ٢\٣ جـ ١ « البنك العقارى المصرى »

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ ملف ١٨٢ ــ ١٣٣/٣ جـ ١ « المصرف المصرى للواردات والصادرات »

(٦) صحيفة التجارة والصناعة ، يناير سنة ١٩٢٦ ص ٢٧/٢٨

(٧) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٢٦٣

مثار شكاوى كثير من المصريين (١) وكذلك الدعارة التى مارستها بعض الفرنسيات فى منازل خاصة بذلك (٢) .

● الجالية الانجليزية :

وتعتبر الجالية الانجليزية أكثر انتشارا من الفرنسية ، فرغم تركزها الكبير فى مدينة القاهرة والاسكندرية الذى بلغ حوالى ٧٥ ٪ من تعدادهم فى مصر فاننا نجد كثيرا منهم قد انتشر فى عموم البلاد بأعداد أكبر من الجالية الفرنسية ، ومع هذا فقد خلت منهم تماما مديريتان وهما دمياط والفيوم وفى المنوفية لم يوجد سوى انجليزية واحدة وتعتبر محافظات القنال والجيزة والبحيرة والبحر الأحمر والغربية وقنا والقليوبية والشرقية واسيوط على الترتيب من اهم المحافظات التى تواجد فيها بعض الانجليز بعد القاهرة والاسكندرية اما بقية المحافظات فاعدادهم قليلة جـــدا (٣) .

والتوزيع السابق وفقا لتعداد سنة ١٩٤٧ ، اما فى سنة ١٩٣٧ فيختلف عن سابقه اذ نجد ان المحافظتين اللتين خلتا منهم سنة ١٩٤٧ وهما دمياط والفيوم ، وجد فيها بعض منهم ولم تخل مديرية واحدة من الانجليز ، مع محافظة الاسكندرية والقاهرة على درجة التركز الكبيرة لهم ومن حيث توزيعهم على أوجه النشاط المختلفة نجد ان التجارة قد شغلت النسبة الكبيرة منهم ، فقد بلغ جملة العاملين بالنشاط التجارى « ٣٣٥٠ » ويلى التجارة الصناعات التحويلية والتعدينية وأعمال الاصلاح والتشييد والبناء وبلغت جملة العاملين بها « ٢٥٣٠ » وتاتى الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة فى المرتبة الثالثة وهذه تشمل العاملين فى مجال القانون والدين والطب والتعليم والعلوم والفنون والآداب وبلغ عدد العاملين منهم فى هذه المجالات « ١٥٧٢ » وفى المرتبة الرابعة أعمال الخدمات الشخصية وبلغ عددهم « ١٥١٩ » والخدمات الشخصية تشمل الفنادق والأندية والمقاهى والبارات والمطاعم وخدمات الأفراح والمآتم والصيانة وأعمال التزيين والتجميل والخدمات المنزلية وخلافه ، وفى المرتبة الخامسة اعمال النقل اذ بلغ عددهم « ١٤٠١ » كما عمل الانجليز أيضا فى مجال الزراعة وكانت أقل نسبة لهم حيث بلغ عددهم « ٧٥ » فقط ويليها أعمال المناجم

---

(١) ديوان الخديوى ، ســـبادية مجموعة وثائق العرضحالات ، محفظة غير مرقمة فى الفترة من سنة ١٨٩٣\١٩٤٤

(٢) ديوان الخديوى ، وثائق عربية الى جهـات ، محفظة رقم ١٣ ملف نظـــارة الحقانية نمره ٢

(٣) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٦٨

والمحاجر والملاحات ويبلغ عـــددهم « ٥٣ » ، كمـا كانت لهم أعمـال أخـرى غير واضحة وغير منتجة فكان منهم من يعيش فى مصر من دخله الخاص ويعضهم بدون عمل كما مارست بعض الانجليزيات أعمال الدعارة والبغــاء (١) .

وعند الحديث عن الجالية الانجليزية فاننا لا نغفل أفراد البعثــة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى ، فقد بلغ عدد أعضائها فى سنة ١٩٣٧ « ٣٢ » ضابطا و « ٣٥ » ضابط صف وفى سنة ١٩٤٧ بلغ عددهم « ٥١ » ضابطا و « ٨٦ » ضابط صف وكان الموجود فعلا فى نفس العام « ٥١ » ضابطا و « ٦٩ » ضابط صف ، بخلاف أربعة ضباط وخمسة عشر ضابط صف ملحقين على البعثة بصفة مؤقتة على ذمة الرادار ، وبلغت جملة مرتبات البعثة فى بدء تكوينها سنة ١٩٣٧ مبلغ « ٢٣٦٠٨ » جنيهات مصرية وبلغت فى سنة ١٩٤٦ مبلغ « ١٠٧٦٣٥ » جنيها مصريا ، وجملة ما تحملته الحكومة المصرية من هذه المرتبات عند تكوينها حتى سنة ١٩٤٦ مبلغ « ٥٢٨ر٨٨٤ » جنيها مصريا (٢) .

وغير الضباط حددت معاهدة سنة ١٩٣٦ عدد الجنود الانجليز الذين يلزم وجودهم لحماية قناة السويس بما لا يتجــاوز عشرة آلاف جنــدى بريطــانى وأربعمائة طيار من القوات الجوية ، مع العــدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للادارة والأعمال الفنية ولا يشمل هذا العــدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال (٣) .

وقد كان هذا العدد الكبير من جنود وضباط الجيش الانجليزى فى مصر احد أسباب موجة الغلاء التى واكبت الحرب العالمية الثانية وأرهقت ميزانية البلاد من الانفــاق وتموين هــذا العــدد الكبير من أفراد القوة العسكرية (٤) .

فالجالية الانجليزية اذن تميزت بقوات وجنود الجيش الانجليزى التى تواجدت فى منطقة قناة السويس وفقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان لابد من أن تضفى عليهـــا حماية وسندا كبيرا وسلوكا خاصا طابعه الثقــة والاطمئنان على كافة أموالهم ومشاريعهم فى مصر . ومن أمثلة المشاريع

---

(١) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ١٥٢/١٤٤ ، ص ٢٣٢ ، ص ٢٦٣

(٢) مجلس النواب . جلسة ١٩٤٧\١١\٢٧ ص ٥٤٤/٥٤٣

(٣) مجلس الشيوخ . مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى لنظر معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ـ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦) ص ٣

(٤) مجلس النواب . جلسة ١٩٥٠/١٢/١٢ تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ص ٣٧ /٣٨

الكبرى التى أسستها الجالية الانجليزية وارست قواعد تاسيسها البنك الأهلى المصرى ، فعلاوة على أسهم التاسيس(١) كان محافظ البنك انجليزيا واغلب أعضاء مجلس الادارة من الانجليز وكذلك الموظفين (٢) وشركة مياه الاسكندرية ليمتد هى شركة بريطانية الجنسية (٣) ٠

وشركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد وهى شركة انجليزية منتشرة فى مختلف محافظات مصر ولها نشاط كبير فى تجارة حلج القطن وعصر الزيوت (٤) ومحـلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد وهى الأخرى منتشرة فى عموم مصر للتجارة والتوزيع (٥) وشركات أخرى تجارية كثيرة كشركات المعاملات التجارية المصرية ليمتد (٦) والشركة التجارية للمملكة المتحدة (٧) ونشاط الجالية الانجليزية متعدد ومتنوع ومن ذلك مجال التعدين والبحث عن البترول وأشهرها شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية (٨) وغيرها من الشركات ٠

فالأمثلة كثيرة لتعدد وتنوع نشاط الجالية الانجليزية فى مصر الذى ظل واضحا ومستمرا طوال الفترة موضع الدراسة ٠

ورغم ان المجتمع الانجليزى اتسم بالقوة والتميز والنفوذ ، فان قلة قليلة منهم كانت معدمة فقيرة ، ومن أمثلة ذلك شكوى احدى السيدات الانجليزيات القاطنة بالقاهرة تطلب اعفاءها من غـرامة قدرها خمسون قرشا محكوم عليها بها من محكمة المخالفات بمصر بسبب شجارها مع احد أصحاب الحناطير ، وان هذه السيدة لها ستة أطفال وفى حالة لا تسمح لها بدفع الغرامة وتتكبد المشقة فى سبيل اطعام أطفالها الصغار (٩) ٠

وهذا شىء طبيعى ففى الغالب ان أى مجتمع مهما كانت درجة تقدمه توجد فيه مثل هذه الحالات الفردية وان تفاوتت نسبتها من مجتمع الى آخر حسب الظروف والامكانيات ٠

---

(١) مجلس النواب ٠ جلسة ١٢\٦\١٩٥٠ ص ٩

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ ـ ١٣/٣ جـ «البنك الأهلى المصرى»

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ « شركة مياه الاسكندرية ليمتد »

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٨ « شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد »

(٥) مصلحة الشركات محفظة رقم ٧٦ « محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد »

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٩ « شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد »

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨١ « الشركة التجارية للمملكة المتحدة »

(٨) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ « شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية »

(٩) ديوان الخديوى ، وثائق عربية الى جهـات ، محفظة رقم ١٢ ملف للنظارة الحقانية رقم ١

كانت هذه الجاليات الاربعة السابقة هي أكبر الجاليات فى مصر عددا واعظمها نفوذا وتأثيرا ، واما بقية الجاليات فكانت قليلة العدد محدودة الانتشار ضعيفة الحركة والتأثير ، وفيما يلي تعريف ببعضها .

● الجالية الالمانية :

اقتصر وجود الجالية الالمانية على القاهرة والاسكندرية مع اعداد قليلة جدا فى محافظات البحيرة والجيزة والمنيا والدقهلية والقليوبية لا تزيد عن اثنين او ثلاثة فى كل محافظة (١) وهذا حسب تعداد سنة ١٩٤٧ ، اما فى سنة ١٩٣٧ فقد كانت درجة انتشارهم أكبر وشملت جميع المحافظات ماعدا جرجا والمنيا ومنطقة البحر الأحمر . وبأعداد بين اثنين وخمسة فى محافظات دمياط والبحيرة والشرقية والمنوفية وبنى سويف وسيناء . أما بقية المحافظات فقد زادت اعدادهم عن ذلك كثيرا (٢) .

وكان اكبر نشاط للجالية الألمانية مركزافى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة مثل القانون بما فيه من قضاء مختلط وأعمال المحاماه والدعاوى والتسجيل . وعملوا ايضا فى مجالات الطب والصيدلة والتعليم والدين ومختلف الوان الفنون والآداب والعلوم ، ويلي هذه المجالات من حيث الأهمية التجارة بمختلف أنواعها ، ثم الصناعات وأعمال البناء والتعمير والنقل بمختلف أنواعه (٣) .

فلم تكن اهمية اعمال ونشاط الألمان فى مصر اذن على نفس درجة أهمية نشاط الجاليات السابقة . فاكثر نشاطهم يتعلق بأعمال الخدمات هذا وان وجدت لهم بعض الأعمال الصناعية الهامة مثل مشروع صناعة الحديد والصلب التى ساهمت فيها شركة ديماج الألمانية (٤) .

ومما قلل من أهمية ونشاط الجالية الألمانية ظروف ابعادهم عن مصر فى الحرب العالمية-الثانية .

● الجالية الأسبانية :

والجالية الاسبانية كانت اضعف بكثير فى انتشارها من الألمانية فقد اقتصر وجودها على القاهرة والأسكندرية والجيزة ومنطقة القنال وخلت

---

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٢٧١

(٢) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٣٤/٢٤٢

(٣) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ١٤٤/١٤٨ ، ص ٢٦١/٢٦٣

(٤) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٧٧ ، شركة الحديد والصلب .

بقية المحافظات منهم تماما ما عدا خمسة منهم فى البحيرة وثلاثة فى الدقهلية واثنين فى قنا واسبانيا واحدا فى بنى سويف وذلك فى سنة ١٩٤٧ (١) أما فى سنة ١٩٣٧ فقد وجدت أعداد قليلة منهم فى محافظات المنوفية والمنيا والغربية علاوة على المحافظات السابقة أما بقية أرجاء مصر فلم يوجد فيها اسبانى واحد (٢) ومن ناحية اهم الأعمال التى مارسوها فقد اقتصر نشاطهم على التجارة وقلة منهم عملت فى الصناعة وأعمال الخدمات العامة (٣) ·

● الجالية السويسرية :

انتشرت الجالية السويسرية فى أغلب المحافظات وفقا لتعداد سنة ١٩٣٧ ما عدا محافظة دمياط وبعض محافظات الوجه القبلى (٤) ·

أما فى سنة ١٩٤٧ فقد قل انتشارهم مع قلة عددهم وخلت أغلب محافظات مصر منهم مع ملاحظة ان الغالبية العظمى منهم مركزة فى القاهرة والاسكندرية (٥) ·

وانصب اغلب نشاط الجالية السويسرية فى الخدمات الشخصية من الفنادق والأندية والبارات والمطاعم والمقاهى وخدمات الأفراح وأعمال أخرى وغير الخدمات المذكورة مارس بعضهم باعداد أقل التجارة وبعض الصناعات (٦) ·

● الجالية الروسية :

والجالية الروسية تركزت فى القاهرة والاسكندرية وانتشرت باعداد محدودة بين اثنين وخمسة أشخاص فى بعض محافظات الوجه البحرى والقبلى (٧) وفى سنة ١٩٤٧ انحصر وجودهم على القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال ، وندر وجودهم فى بقية المحافظات (٨) وتركز نشاط الجالية الروسية اساسا فى التجارة يليها بدرجات أقل بكثير الصناعة والخدمات الاجتماعية العامة والخاصة (٩) ·

---

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٧٠

(٢) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٢٣٤ · ٢٤٠

(٣) نفس التعداد ص ٢٦٢

(٤) نفسه ص ٢٣٥ ، ص ٢٤٣

(٥) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٧١/٣٧٠

(٦) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ١٦٨ ، ص ٢٦٢

(٧) نفس التعداد ص ٢٣٥ ، ص ٢٤٣

(٨) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٧١

(٩) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ١٦٨ · ص ٢٦٣

● **الجالية اليوغسلافية :**

وهذه الجالية لم يخرج منهم عن القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال الا بعض الأفراد الذين مارسوا مختلف الأعمال فى البحيرة والدقهلية والشرقية واسيوط والمنيا وقنا والبحر الأحمر (١) وهذه الأعمال والمهن تركز اغلبها على الخدمات الشخصية كالطب والصيدلة والتعليم كما مارس بعضهم أيضا أوجه النشاط التجارى والصناعى وأعمال النقل(٢)٠

● **الجالية الأمريكية :**

والجالية الأمريكية هى الأخرى من الجاليات القليلة العدد المحدودة الانتشار فلم يوجد خارج القاهرة والاسكندرية ومنطقة القنال – وهى مناطق اقامتهم الأساسية – الا أعداد قليلة منهم فى محافظات الجيزة والمنيا والفيوم واسيوط وقنا والبحر الأحمر ، واكثر الجاليات الأمريكية من رعية الولايات المتحدة الأمريكية وان وجد بعض البرازيليين والأرجنتينيين والكولومبيين باعداد قليلة جدا لا تقارن برعايا الولايات المتحدة ، وهؤلاء لم يخرجوا عن دائرة الاسكندرية والقاهرة (٣) ٠

وعمل الأمريكان فى مصر بالدرجة الأولى فى مجال الخدمات الاجتماعية العامة والخاصة والتى تشمل التعليم والطب والصيدلة كما عمل بعضهم أيضا بالتجارة باعداد أقل يليها الصناعة وأعمال أخرى ذات أهمية محدودة (٤) ٠

كما عمل بعض الأمريكان فى الوظائف العامة وكقضاة فى المحاكم المختلطة وامتدت خدمة البعض منهم لما يزيد عن خمسين عاما عبروا فيها عن حبهم لمصر واعتبرت بالنسبة لهم وطنهم الثانى (٥) ٠

● **الجاليات الأوروبية الأخرى :**

أما الجاليات الأوروبية الأخرى فاعدادها وانتشارها وتأثيرها اقل بكثير جدا من الجاليات الأجنبية السابقة ، ومن أهم هذه الجاليات :

---

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٧١ ٠
(٢) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٣٦٣
(٣) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ ص ٣٧٣
(٤) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٣٦٣
(٥) J. Y. Brinton : The American Effort in Egypt. (p. V-VI)

● **الجالية البلجيكية** : التى ساهمت بقدر محدود فى اعمال البنوك كالبنك البلجيكى والدولى بمصر (١) وكذلك فى أعمال النقل كالشركة البلجيكية للسكك الحديدية (٢) وصناعة المشروبات الروحية ، كشركة « كراون بريورى » المساهمة وهى شركة بلجيكية لصناعة البيرة والتجارة فيها (٣) ٠

● **الجالية الارمنية** : تعتبر ايضا من أهم هذه الجاليات ولها دور بارز فى تجـارة مصر وبعض الصناعات كصناعة السجاير التى سيطر عليها الأرمن بنسبة تصل الى ٧٥ ٪ من استيراد وبيع السجاير فى مصر ، وغير صناعة السجاير بعض الصناعات الأخرى كالادوات المعدنية والنسيج والصابون والصناعات الغـذائية وصناعة البطاريات والنحت والتطريز والزنكوغـراف كمـا كان لهم دور كبـير فى صناعة الطرح والأحـــذية والصباغة (٤) ٠

وكانت أعدادهم فى الفترة موضع الدراسة قليلة بعد أن هاجرت أعداد كبيرة منهم من مصر بعد الحرب العالمية الأولى (٥) ٠

فقد كانت ارمينيا السوفيتية مناطق جذب بالنسبة لهم وطالبت مصر من يرغب الرحيل منهم بالتنازل عن ممتلكاتهم وتصـفية أموالهم قبل السفر اليها (٦) ٠

أما بقية الجاليات الأوروبية الأخرى من الرومانيين والبرتغاليين والبولانديين والسويديين والنرويجيين والدانماركيين وبقية دول اوربا الشمالية ، فقد كانت أعدادهم أقل أعدادا ومركزين فى مصر والاسكندرية فقط ونشاطهم محدود ولا يقارن بالجاليات التى سبق التعريف بها ٠

واذا كان لهذه الجاليات ثمة نشاط فانه تركز فى الخدمات العـامة أولا ثم التجارة والصـــناعه ثانيا وخدمات وأعمال أخرى غير منتجـة أو واضحة (٧) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢ « البنك البلجيكى والدولى بمصر »
(٢) مجلس النواب ، جلسة ٣٦\٥\١٩٢٤ ص ٣٩٩
(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣١ « شركة كراون بريورى المساهمة »
(٤) آرشاج البويجيان الأرمن فى الاقليـــم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة منذ القدم حتى اليوم ص ٦٥/٥٧
(٥) S. Chahbaz. les Armeniens d'Egypte. p. 48.
(٦) مجلس النواب ، جلسة ٣\٣\١٩٤٧
(٧) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ص ٣٦٢

وقبل ان ننهي الحديث عن الوجود الأجنبي في مصر فاننا نشير الى الظروف والحوادث التي تعرض لها هؤلاء الأجانب ، وما تعرضوا له من حوادث قتل واعتداء وتدمير لبعض منشآتهم ومتاجرهم المختلفة .

حوادث الاعتداء على الأجانب

تعتبر سنة ١٩٢٢ وما أعقبها من تطورات ، بداية وضع جديد ـ يختلف عما سبقه ـ في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية من ناحية ، وفي وضع ومركز الأجانب في مصر من ناحية ثانية .

فمع تزايد الحماس الوطني في مصر شهدت بداية العقد الثالث من هذا القرن ، أحداث الاعتداء على الموظفين الانجليز خاصة والأوروبيين بصفة عامة ، وقد عملت انجلترا على تامين المصالح الأوروبية في مصر وفقا لما جاء في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ، فكان هناك قسم خاص بالأوروبيين يراسه احد الانجليز وقد اختص بالرقابة على البوليس ومتابعة شئون الأوروبيين ورغم هذه الترتيبات فقد قتل سبعة من كبار موظفي الحكومة الانجليز اتهم فيها بعض اعضاء حزب الوفد (١) ، هذا وقد ادى تكرار هذه الحوادث وعدم التعرف على شخصيات مرتكبيها الى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا في مايو سنة ١٩٢٢ على يد اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني وقد جاء فيه « ان عدم الاهتداء الى مرتكبي تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب يدل اوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها امام هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة ، كما انها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته » ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بان الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التي تنكرها وينكرها الشعب المصرى ، وانها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها وهي لا تتاخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه ، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا فان ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب محملها لا تتردد فى ان تمنح برا منها وكرما من وقع به امثال هذه

(١) John Marlowe Anglo-Egyptian Relation 1800-1956, p. 287-288.

الاعتداءات السياسية ما ترى ان الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة اظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى احوال سابقة ، وأنها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رات الظروف تدعو الى ذلك (١) ٠

وكانت حوادث قتل الأجانب موجهة على الاكثر نحو كبار الموظفين الانجليز ، وعلى سبيل المثال مقتل أحد كبار ضباط السلاح الجوى الملكى فى هليوبوليس (٢) وغيره كثيرون ٠

ولم يقع الاعتداء على الأفراد فقط ، بل وقع احيانا عليهم وعلى عائلاتهم أيضا ومثال ذلك هذا الاعتداء الذى وقع على المستر براون وأفراد عائلته والذى اصيب فيه الأطفال والنساء الأمر الذى جعل الصحافة الانجليزية تتخذ منه فرصة كبيرة للتعليق والتشهير (٣) ٠

ولم تكن الحكومة المصرية او الشعب ليرضى عن هذه الاعتداءات المتكررة ، الأمر الذى دفع رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الى ارسال خطاب للمندوب السامى للحكومة الانجليزية بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٢ يعتذر ويبدى شديد أسفه لهذه الأحداث ٠

ومع هذا لم تنته حوادث الاعتداء على الأجانب فقد وقعت اعتداءات اخرى كان ابرزها مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ٠ فقد وقع عليه الاعتداء فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، حيث اطلق عليه بعض الأشخاص الرصاص بجوار وزارة المعارف ، وكان لهذه الحوادث أثرها الكبير على اللورد اللنبى الذى أخذ يدبر فى الحال - كما يقول اللورد لويد - كيف يعلم المصريين درسا لن ينسوه ٠ وطالب اللورد اللنبى أن يقدم المصريون تعويضا قدره نصف مليون جنيه عقابا لهم على أن يصحب ذلك بالاعتذار الكاف ، كما طالب اللورد اللنبى بتدعيم القسم الأوروبى بوزارة الداخلية بالقوة الكافية حتى يتمكن من حماية الأجانب ومصالحهم فى مصر ، وقدم مطالبه هذه الى رئيس الوزراء المصرى فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (٤) ٠

وردا على ذلك فان الحكومة المصرية قد سلمت بمطالب اللورد اللنبى فى تقديم الاعتذار والبحث عن الجناة مهما كانت اعمالهم أو شخصياتهم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ٦/٦٥

(٢) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer vol II p. 87.

(٣) محفوظات مجلس الوزراء ، مجلس النظار ٠ محفظة رقم ١٤

« خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الى فخامة المندوب السامى للحكومة البريطانية بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٢ »

(٤) Lord Lloyd. op. cit., p. 94-98.

الى كل مكان وتقديمهم للمحاكمة لأخذ الجزاء الرادع مع دفع تعويض قدره ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه (١) .

وبذلك يتضح الى أى حد بدأت حوادث اغتيالات الأجانب وخاصة الانجليز فى مصر منذ سنة ١٩٢١ ، وتطورت حتى مقتل السردار سنة ١٩٢٤ ، وهى بالطبع قد نتجت من جراء الظروف السياسية ، والمطالبة باستقلال مصر ، وشدة الحماس الوطنى ، وتطرف بعض المصريين فى العمل السياسى .

الأجانب فى الحرب العالمية الثانية :

وبعد ذلك لم يقع للأجانب أى ضرر أو اعتداء الا فى الحرب العالمية الثانية فقد تعرضت منشآتهم فى مصر لكثير من الأضرار ، ولم تكن المنشآت الأجنبية فقط بل المنشآت المصرية ايضا ، وهذا شىء لم يكن لمصر دخل فيه ، فقد كانت هذه الأضرار ناتجة عن الأعمال العسكرية والحربية فى هذه الحرب .

واخذ الذين أضيروا فى الحرب من الأجانب والمصريين فى تقديم الطلبات لتعويضهم عن الأضرار التى لحقت بهم .

ونتيجة لذلك صدر فى ظل قيام الأحكام العرفية اوامر عسكرية بالتدابير التى تتخذ لاعانة منكوبى الغارات الجوية وتشكيل لجان خاصة لمعاينة الأضرار الناتجة عنها وتقدير التعويضات المستحقة .

ولتدبير المال اللازم لصرف هذه التعويضات اذن الأمر رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٢ بان تؤخذ المبالغ المطلوبة لهذا الغرض من أموال الرعايا الالمان والايطاليين الموضوعة تحت الحراسة بعد قيام الحرب(٢) على اثر قطع العلاقات بين مصر والمانيا فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبينها وبين ايطاليا فى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ وترحيل رعايا الدولتين (٣) باعتبارهم من رعايا أعداء انجلترا فى مصر ، وقد وضعت المؤسسات الالمانية والايطالية تحت تصرف لجان الحراسة لتنفيذ هذا القرار ، ومنها أخذت كثير من أموال التعويضات التى دفعت للأجانب .

ومن أبرز المنشآت الايطالية التى وضعت تحت الحراسة البنك التجارى الايطالى ، وصدر الأمر باشراف لجنة الحراسة عليه فى

---

(١) J. Marlowe, op. cit., 268,

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٠\٥\١٩٤٩ ، ملحق رقم ٢ ص ١٣٢٩

• تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون بفتح اعتماد بمبلغ ٧٥٨٫٠٠٠ جنيه

(٣) وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥ البنك التجارى الايطالى ص ٦ ، ٣٢

١٩٤٠/٦/١٧ ، وتحولت اختصاصات مجلس ادارة البنك الى لجنة الحراسة منذ ذلك التاريخ ، وقد كان رأسمال هذا البنك مليون جنيه عند تأسيسه سنة ١٩٢٤ (١) ٠

وايضــا البنك الايطالى المصرى ورأســماله « ٥٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى (٢) ٠

وغير ذلك كثير من المؤسسات الايطالية والالمانية التى وضعت تحت الحراسة ، وقد بلغ ما اخذ من جملة هذه المؤسسات « ٨٧٠٫٠٠٠ » ج ٠ م مناصفة بينهما لمواجهة تعويضات اضرار الأجانب ومع هذا لم يكف هذا المبلغ لسد مطالب الأجانب المتزايدة التى مازالت كثير من منشآتهم تضار بسـبب استمرار الحرب . فصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ بتشكيل لجان لتقدير قيمة هذه الأضرار والمطالب الباقية (٢) ٠

وعن هذه المطالب البـاقية نجد انه بالرغم ما انفق من تعويضـات ظلت لهم مبـالغ مســتحقة عن تلفيات كبيرة ، وكان اكثر المبالغ الباقية لليونانيين ، فقد بلغت جملة طلباتهم حوالى « ١١٧٫٣٧٣ » ج٠م يليها الجالية البريطانية وبلغت طلبـاتها « ١١٫٦٢٠ » ج ٠ م ثم يليهـا الجالية السـويسرية « ٤٫٧٥٢ » ج٠م فالدانماركية « ٤٫٥٥٠ » ج٠م فالبلجيكية « ٤٫١٣٨ » ج٠م فالفرنسية « ٤٫١٠١ » ج٠م فالاسبانية « ١٫٣٦٥ » ج٠م فالايطـالية « ٧٨٠ » ج٠م فالاسترالية « ٢٢٥ ج٠م وجنسـيات اجنبية اخرى بلغت جملة مطالبها « ٨٫٣٠٥ » ج٠م اما الجاليات الأمريكية والتشيكوسلوفاكية والألبـانية ، فلم تـكن لها مطـالب فى بقيـة التعويضات (٣) ٠

ومن هنا يتضح حجم خسائر المنشآت والمصالح الأجنبيـة فى مصر من جراء العمليات العسكرية فى هذه الحرب ، وخاصـة لو اضفنا اليها بعض التعويضات الأخرى المستحقة لشركة قناة السويس وتقدر بحوالى « ٢٧٨٫٠٠٠ » ج٠م ولم تتمكن الحكومة من سد باقى التعويضات المذكورة من اموال الحراسة الالمانية والايطالية ، اذ ان لجان التقدير لم تقوم هذه المبالغ وتشرع فى التنفيذ الا بعد صدور قانون رقم ١٢٦ لسـنة ١٩٤٧ وهذا القانون يبطل استمرار سـد التعويضات من اموال الحراستين ، وامام هذه الظروف لم يكن امام الحكومة الا ان تتقدم بمشروع قانون بفتح اعتماد اضافى بمبالغ التعويضـات السابق ذكرها للأجانب وتقـدمت بالمشروع فعلا ووافقت عليه لجنة الشئون المالية بمجلس النواب فى جلسة

---

(١) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ٥ ص ٢٣/٦ « البنك التجارى الايطالى »
(٢) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٥ ص ٩٩ « البنك الايطالى المصرى »
(٣) مجلس النواب ٠ جلسة ١٩٤٩/٥/١٠ . ملحق رقم ٢ ص ١٣٢٨\١٣٢٩

١٠/٥/١٩٤٩ (١) وبعد انتهاء ظروف الحرب وما خالطها من مشاكل متعددة بدأت الحكومة في العمل على رفع الحراسات عن المنشآت الايطالية والالمانية فرفعت عن البنك التجارى الايطالى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٤٨ ومنذ هذا التاريخ أخذ يعيد تنظيم اعماله ويجدد نشاطه (٢) ٠

كذلك رفعت الحراسة عن البنك الايطالى المصرى الذى أخذ يشكو بعدها من عمل لجنة الحراسة على استبعاد الموظفين الفنيين بالبنك أثناء فترة الحراسة ، وأخذ يطالب السلطات بموافقته على تعيين خبراء فنيين أجانب بدلا منهم (٣) كما رفعت الحراسة عن بقية المؤسسات والأنشطة التى خضعت لسيطرة الألمان والايطاليين فى مصر ، وعاد بعضهم من جديد لمزاولة نشاطه بعد انقضاء الحرب ٠

والى جانب ذلك لم تنته أحداث الحرب وما أعقبتها من تطورات دون وقوع بعض جرائم القتل التى راح ضحيتها بعض الأجانب والانجليز ، وكان هذا فى خضم موجة القتل والارهاب التى اجتاحت مصر ما بين سنة ١٩٤٥/سنة ١٩٤٩ وشارك فيها بعض الشباب الذى شارك فى حرب فلسطين وبعض من جماعة الاخوان المسلمين (٤) فقد عمل هؤلاء وغيرهم على قتل بعض أفراد من الانجليز مدنيين وعسكريين الذين تكررت عملية القاء القنابل عليهم (٥) كما أضيرت بعض من ممتلكات الأجانب ومنشآتهم ولكن ليس بالأسلوب السابق ذكره وهو العمليات العسكرية وأحداث الحرب وانما فى هذه المرة على أيدى بعض الأفراد الذين حركتهم موجة الانفعال والمد الوطنى ، ومن هذه المنشآت الأجنبية محل شيكوريل وأوريكو فقد ألقى عليهما طوربيد من الديناميت فى يوليو سنة ١٩٤٨ ، أتلف جانبا كبيرا منهما وفى الشهر نفسه انفجرت قنبلة شديدة التدمير بمحلات عدس وأخرى بينزيون وجاتينيو ، وحدث انفجار آخر بالمعادى فى مبنى شركة أراضى المعادى (٦) ٠

وهذه الأحداث والانفجارات وقعت فى ظروف حرب فلسطين ، التى انعكست آثارها فى الاعتداء على الأجانب من اليهود بدرجة كبيرة ٠

ولم يقع للأجانب بعد ذلك حوادث تذكر باستثناء بعض الحالات

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٠ \٥\١٩٤٩ ، ص ١٣٢٧/١٣٢٩

(٢) وثائق مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥ البنك التجارى الايطالى ص ٥٤ ٠

(٣) نفس الوثائق ، محفظة رقم ١٥ البنك الايطالى المصرى ص ٩٨

(٤) الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ص ٢٦٢/٢٦٣

(٥) نفسه ص ٢٦٥\٢٦٦

(٦) نفسه ص ٢٦٧\٢٦٨

القليلة ، التى قتل منها بعض منهم ، ومنها نذكر مقتل راهبة أمريكية ، لم يعرف على وجه الدقة من هو القاتل ، وان كانت الأدلة القاطعة تثبت انه برصاص الانجليز ، على أثر الحوادث التى وقعت بينهم وبين المصريين بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكان لاغتيال الراهبة الأمريكية دوى هائل فى الأوساط الأمريكية والبريطانية واحتج السفير الأمريكى ، مستر جيفرش كافرى على مقتل الراهبة « آن » وقدم احتجاجه الى وزير الداخلية ، وكان الاحتجاج شديد اللهجة وطالبت فيه مصر بدفع التعويض ، ولكن مما يثبت انهـا قتلت برصاص الانجليز انه بالمعاينة ثبت انه نفس الرصاص الذى أطلق على المصريين على أثر الغاء المعاهدة سنة ١٩٥١ (١) .

وفى سنة ١٩٥٢ كادت تحدث ثورة شعبية على الأجانب عنـدما عملت انجلترا على احراج مركز الحكومة بعد الغاء المعاهدة ، فقررت منع تدفق السولار الى القاهرة من منطقة القناة ، وكانت مواد الوقود تكفى البلاد اسبوعا واحدا ثم تتعطل المرافق العامة كالمياه والمجارى والكهرباء غير ان وزير الداخلية حـذر قوات الاحتلال من هـذا العمل الذى كان بالضرورة ستنعكس آثاره على الأجانب فى مصر وثورة الشعب عليهم ، ولم يحدث هذا بالطبع لأن انجلترا تراجعت عن هذا القرار (٢) .

---

(١) صلاح الشاهد ذكرياتى فى عهدين ص ٩٢/٩٤
(٢) نفس المصدر ص ٩٩\١٠٠



الفصل الثانى

تطور رأس المال الأجنبى وجهود تمصيره



الفصل الثاني : تطور راس المال الاجنبي وجهود تمصيره

- تناقص راس المال الأجنبي بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٥٢
- اسباب تراجع راس المال الأجنبي ومحاولات تمصيره
- بنك مصر ونهوض راس المال المصري ·
- قصور راس المال المصري والمطالبة بتشجيع راس المال الأجنبي
- الديون الأجنبية ·
- تمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطني ·
- الأموال الأجنبية والضرائب

فى هذا الفصل نتتبع رأس المال الأجنبى ، وتطور وروده الى مصر من سنة ١٩٢٢ ، وبعد ذلك حتى سنة ١٩٥٢٠ونذكر أثر الظروف المختلفة التى حكمت هذا التطور ، والتى على راسها جهود التمصير ، سواء كان هذا التمصير عن طريق اصدار القوانين التى تحد من راس المال الأجنبى وتفتح الطريق أمام مساهمة راس المال المصرى أو عن طريق تأسيس شركات ومؤسسات مصرية خالصة كما فعل بنك مصر ٠

ومن متابعة هذا التطور ، نرى الى أى حد تأثر رأس المال الأجنبى فقل وروده وانخفض حجم نشاطه ، وفى نفس الوقت ، نرى هل خرج رأس المال المصرى ليشارك فى أعمال النشاط الاقتصادى بالقدر المطلوب ، أم أنه لم يكن بهذا القدر فى تحقيق الآمال المعقودة عليه ٠

كما أننا فى هذا الفصل أيضا نتتبع الديون الأجنبية كأحد الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، وكذلك نتتبع مسالة الضرائب وموقفها من الأموال الأجنبية ٠

تناقص راس المال الأجنبى بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢

بلغت جملة الأموال الأجنبية العاملة فى مصر أقصى ما وصلت اليه سنتى ١٩١٤/١٩١٥ فقد بلغت جملتها « ١١٧٫٥٠٠٫٠٠٠ » ج ٠ م وهذا المبلغ يمثل مايزيد عن « ٩١٪ » من مجموع الأموال المستثمرة فى البلاد بصفة عامة ٠

وبعد سنة ١٩٢٢ أخذت الأموال الأجنبية فى الانخفاض والتراجع ٠

والجدول التالي (١) يبين مقدار مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية في مختلف شركات المساهمة المصرية والأجنبية بما فيها شركة قناة السويس بين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٥٢ ٠

السنة	راس المال الاجنبى	راس المال المصرى	المجموع
	ج ٠ م	ج ٠ م	ج ٠ م
١٩٢٢	١١١٫٣٠٠٫٠٠٠	٨٫١١٣٫٠٠٠	١١٩٫٤١٣٫٠٠٠
١٩٣٣	١٠٢٫٢٩٥٫٠٠٠	١٤٫٨٧٦٫٠٠٠	١١٧٫١٧١٫٠٠٠
١٩٤٨	٩٢٫٥٥٤٫١٧٧	٤٦٫٨٠٣٫٨٢٣	١٣٨٫٨٦٣٫٠٠٠
١٩٥٠	٩١٫٧٦٢٫٧٧١	٤٨٫٣٨٥٫٣٢٣	١٤٠٫١٤٨٫٠٩٤

وهـذا الجدول يبين حجم التغير في حركة رؤوس الأمـوال الأجنبية وانخفاضها الملحوظ بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٠ فان كانت رؤوس الأموال الأجنبية قد انخفضت من « ٥ر١١٧ » مليون ج ٠ م في سنة ١٩١٤ الى « ٣٠٠٫٠٠٠ر١١١ » ج ٠ م في سنة ١٩٢٢ ، فانها قد واصلت الانخفاض بعد ذلك بصوره تدريجية الى ان بلغت في سنة ١٩٥٠ « ٩١٫٧٦٢٫٧٧١ » جنيه مصرى اى بانخفاض قدره « ١٩٫٥٣٧٫٢٢٩ » ج ٠ م وهو انخفاض على كل حال لا نستطيع أن نقول عنه انه انخفاض كبير جدا ، ولكنه في نفس الوقت مؤشر كبير يبين تراجع رأس المال الأجنبي في فترة الدراسة ، بعد ان كان آخذا في الصعود المطرد الى أن وصل قمة الارتفاع في سنة ١٩١٤ ٠

وتتضح قيمته واهمية رأس المال الأجنبي بمقارنته بنظيره المصرى ، في نفس السنوات المذكورة ٠

وأول شـواهد هذه المقـارنات أنه اذا كان رأس المال الأجنبي لم ينخفض عن ارتفاعه الكبير انخفاضا كبيرا ،فالعكس هو الصحيح في رأس المال المصرى الذى نراه يرتفع ارتفاعا كبيرا ٠ فقد ارتفع من « ٨٫١١٣٫٠٠٠ » ج ٠ م في سـنة ١٩٢٢ الى « ٤٨٫٣٨٥٫٣٢٣ » جنيها مصريا في سـنة

(١) هذا الجدول مصدره :
- احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٠٦\١٠٦٩
- جاد لبيب (الدكتور) بناء الاقتصاد المصرى ص ١٧٦
- عبد المنعم البيه (الدكتور) بحث في استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ص ١٨

Crouchley. The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies. p. 93-105.

١٩٥٠ ، اى بزيادة قدرها « ٤٠ر٢٧٢ر٣٢٣ » ج ٠ م وهى بلا شك زيادة ضخمة وتطور واضح أدى الى تضاعف وصل الى ست مرات فى سنة ١٩٥٠ عما كان عليه فى سنة ١٩٢٢ ، وأكثر سنوات زيادةرأس المال المصرى تأتى بدءا من سنة ١٩٤٨ ، بل أن معظم هذه الزيادة حدثت فعلا من السنة المذكورة ٠

وثانى شواهد هذه المقارنات انه برغم ما وصلت اليه زيادة ارتفاع مساهمة راس المال المصرى ، الا انه لم يكن ليقارن براس المال الأجنبى وذلك لضخامة راس المال الأجنبى وكبره رغم انخفاضه المذكور ، ويتضح اهمية وسيطرة راس المال الأجنبى بدرجة أكثر لو قارنا بينهما بدءا بعام ١٩٢٢ ، فراس المال المصرى الى جواره ضئيل ويظل على وضعه هذا الى ان يرتفع فجاة فى سنة ١٩٤٨ وهو حتى برغم هذا الارتفاع فانه ضئيل الحجم ولا يؤثر فى راس المال الأجنبى الذى ظل محافظا على سيطرته وتاثيره الكبير ٠

وثالث شواهد المقارنات تتضح من تجميع كل من راس المال الأجنبى والمصرى ، وبتجميعهما فى سنة ١٩٢٢ نجد انهما قد وصلا الى «١١٩ر٤١٣ر٠٠٠» ج٠م وفى سنة ١٩٥٠ كان مجموعها «١٤٠ر١٤٨ر٠٩٤» والفارق بينهما فى الفترة المذكورة ليس بفارق كبير ، وان دل ذلك على شىء فانما يدل على ضعف اعمال الاستثمار والاستفادة من الامكانيات المتاحة٠

ولكى ندلل على ضعف اعمال الاستثمار بصورة أكثر فاننا نقول انه من المفروض أن تتضاعف رؤوس الأموال العاملة فى هذه الشركات والتى تسيطر على أغلب ميادين النشاط الاقتصادى ، كان من المفروض أن تتضاعف مع زيادة حركة السكان لمواجهة أعمال التنمية وتطوير المجتمع وتحسين حاله ٠

فقد زاد عدد سكان مصر من «١٢ر٧» مليون نسمة فى سنة ١٩١٧ الى « ٢٠ر٤٣٩ر٠٠٠ » نسمة فى سنة ١٩٥٠ (١) وهذه الزيادة فى عدد السكان فى حاجة الى زيادة فى الاستثمارات أكثر من الزيادة فى عدد السكان ٠

واعتقد أنه لو كان قد أطلق العنان لراس المال الأجنبى لكان قد وصل الى الضعف فعلا ويزيد فى تلك الفترة ، ولكن المسئولية تقع هنا على تقصير

---

(١) صلاح العبد (الدكتور) صلة زيادة السكان فى مصر بمستوى المعيشة ص ٢٠٢ « بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول المنعقد بجمعية الاقتصاد السياسى فى ٢٤ ـ ١٩٥٢/٣/٢٨ »

راس المال المصرى ، الذى كان يجب أن يصل فى زيادته الى مستوى زيادة راس المال الأجنبى خاصة وانه قد قدمت له كل فرص المساندة والتشجيع ـ وكما سياتى بيانه ـ دون فائدة تذكر ٠

وننتقل من هذه الشواهد والمقارنات عن راس المال الأجنبى والمصرى والتى اعطت هذه المؤشرات ذات المعانى الكبيرة ٠ ننتقل بعد ذلك الى معرفة نوعيات وحجم الشركات ذات راس‌المال الأجنبى والتى صفيت أعمالها ، ثم نرى فى نفس الوقت الشركات الأجنبية الأخرى التى اسست فى فترة الدراسة وبالطبع كان عدد ورؤوس اموال الشركات المصفاة أكبر من عدد ورؤوس اموال الشركات المنشاة بعد ذلك مما أثر فى النهاية على تناقص راس المال الأجنبى كما رأينا ٠

اما عن الشركات التى صفيت خلال المدة من الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩٣٤ فقد بلغ عددها « ٤٢ » شركة وبلغت رؤوس اموالها الأجنبية « ٢٤,١٣٣,٠٠٠ » ج٠م وكانت هذه الشركات تتكون من سبع شركات للرهن العقارى بلغ مجموع رؤوس اموالها « ١٠,٥١٢,٠٠٠ » ج٠م وثلاث شركات من البنوك وبيوت المال وكان راسمالها « ٢,١٠١,٠٠٠ » ج٠م واحدى عشرة شركة من شركات الأراضى الزراعية وأعمال البناء ورؤوس اموالها « ٦,٠٠٧,٠٠٠ » ج٠م وثلاث من شركات النقل والترع ورؤوس اموالها « ١,٥٧٠,٠٠٠ » ج٠م وثمانى عشرة شركة صناعية وتجارية وتعدينية رؤوس اموالها « ٣,٩٤٣,٠٠٠ » ج٠م (١) ٠

وبخلاف هذا العدد من الشركات هناك مجموعة أخرى صفيت أعمالها بين سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٥٢ ومن هذه الشركات المصفاة يتضح أن أكبر نسبة تراجع فى رأس المال الأجنبى كان من نصيب شركات الرهن العقارى، وهذا أن دل على شيء فانما يدل على أن الرهن العقارى وبعض من شركات الأراضى قد قلت نتيجة لزيادة ثروة الأفراد بعد فترة الانتعاش التى أعقبت الحرب الاولى وتمكنهم من قضاء ديونهم ولهذا اضطرت هذه الشركات الى تصفية حساباتها (٢) ٠

اما عن الشركات الأخرى ذات رأس المال الأجنبى والتى اسست فى فترة الدراسة ، فنذكر منها تلك الشركات التى أنشئت قبيل سنة ١٩٣٤ وهذه الشركات بلغ مجموع راسمالها « ١٢,٩٨١,٠٠٠ » ج٠م وكان أكثر هذه الشركات من حيث العدد وراس المال هى الشركات الصناعية والتعدينية

---

(١) Crouchley, op. cit., p. 84.

(٢) امين مصطفى عبد الله (الدكتور) ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٣٤٠

والتجـــارية فقـــد بلغ عـــددها « ٣٦ » شركة ورأســـمالها الأجنبي « ١٠٫٣٩٢٫٠٠٠ » ج٠م ويليها من حيث حجم رأس المال بعض البيوت المالية والبنوك ورأسمالها « ١٫٦٣٤٫٠٠٠ » ج٠م ثم شركات أخرى أقل بكثير في رؤوس أموالها مثل بعض الشركات الزراعية وأراضي البنـاء رأسمالها « ٤٢٠٫٠٠٠ » ج٠م وشركتين من شركات النقـــل والترع ورأســـمالها « ٢٨٢٫٠٠٠ » ج٠م وشركتين عقـــاريتين رأســـمالهما « ٢٥٣٫٠٠٠ » ج٠م (١) .

فواضح هنا اذن أن هناك اختلافا واضحا في الاتجاه العام لاستثمار رأس المال الأجنبي ، وهذا الاختلاف هو الاتجاه نحو الاستثمار في ميادين الصناعة والتجارة بعد ان كان الاتجاه نحو تكوين شركات للرهن العقاري واصلاح الأراضي ، وقد يكـون لتغير السياسة الجمركية في سنة ١٩٣٠ وحماية الصناعة المصرية والعمل على رواج المواد الأولية المصرية أثره في زيادة اقبال الأجانب على الشركات التجارية والصناعية وهو نفس الاتجاه الذي أقبل عليه المصريون أيضا (٢) .

وللتدليل على هذا التناقص في مساهمة الأموال الأجنبية في تأسيس الشركات والمشاريع المختلفة في بداية اتجاه مساهمة رأس المال المصري في نفس المشاريع فاننا نذكر مثلا لذلك بجملة رؤوس الأموال الأجنبية والمصرية كل على حده ومساهمتها بالمشاركة بينهما في تكوين شركات ومشاريع جديدة أنشئت بمصر بين سنة ١٩٣٣ ، سنة ١٩٤٨ وعن هذه الأموال الأجنبية في تلك الفترة فانها قد بلغت « ٥٫٦٧٧٫٠٤٨ » ج ٠ م بينما جملة رؤوس الأموال المصرية المشاركة لها في نفس المشاريع قد بلغت « ٢١٫٠٤١٫٥٥٦ » ج٠م (٣) .

وفي الفترة بين ســـنة ١٩٤٨ وســـنة ١٩٥٢ تتضح هذه الصورة بدرجة أكبر فقد بلغت جملة مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في المشاريع والشركات الجديدة التي أنشئت في تلك الفترة « ٢٨٦٫٣٧٥ » ج ٠ م بينما رؤوس الأمـــوال المصرية المشـــاركة لها في نفس المشـــاريع قد بلغت « ٢٫١٢١٫٥٠٠ » ج ٠ م (٤) .

وهذه الظاهرة لاتدل على ضعف رأس المال الأجنبي ، لأن رأس المال الأجنبي موجود في المشاريع واستمر نشاطه وســيطرته رغم انخفاضه

---

(١) Crouchley. op. cit., p. 89.

(٢) أمين مصطفى عبد الله (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٤٧

(٣) عبد المنعم البيه (الدكتور) المصدر السابق ص ١٨

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٠٦٣/١٠٦٧

المذكور ، كما أن هذه المشاريع لم تكن من المشاريع الكبيرة في العدد ورأس المال ، وان دلت الظاهرة على شيء فانما تدل على بداية خروج رأس المال المصرى وانه يخطـو خطـواته الأولى والضعيفة الى جـوار رأس المال الأجنبي .

ومن الظـواهر التي جـذبت الانتباه في نشـاط الأموال الاجنبية في مصر ، ظاهرة أن المال الأجنبي مارس نشاطه في شكل شركات المساهمة سواء كانت هذه الشركات شركات مساهمة مصرية أو أجنبية ، وكان هذا الاتجاه في الاستثمار ينطوى على مزايا قانونية واقتصادية عديدة اما المزايا القانونية فهى ان مسئولية الأعضاء المساهمين فيها محدودة (١) اذ يتوارى المساهمون خلف هذه الشركات بحيث يتغيرون بصفة مستمرة دون ما مساس بكيان الشركة التي تتسم بطابع الدوام والاستمرار (٢) وكان للمسئولية المحدودة للأعضاء المساهمين في هذه الشركات أثره الكبير في اغراء كبار الرأسماليين وصغارهم بتوظيف اموالهم فيها ، خاصة لو عرفنا ضآلة قيمة السهم في مصر والتي لم تكن تتعدى في الغـالب عن اربعة جنيهات مصرية ومن هنا يكثر الاقبال على اقتناء الأسهم حتى من جانب صغار المدخرين . واذا أضفنا الى ذلك أن الانتاج الكبير من شأنه تخفيض نفقة الانتاج وزيادة الأرباح تبينا العوامل الاقتصادية والقانونية التي جعلت للشركات المساهمة أهمية كبيرة في الأنظمة الاقتصادية(٣) .

وجعلت هذه الميزات من الشركات المساهمة في مصر اهمية كبيرة . فهى من ناحية شكلت أكبر مراكز تجمع للأموال الأجنبية – ان لم يكن كل الأموال الأجنبية الملموسة على الاطلاق – ومن ناحية ثانية جعل هذا التجمع من هذه الأموال أموالا كبيرة وضخمة مما جعل الشركات المساهمة في مصر ، ومكنها من أن تحتل المقام الأول في ميادين الحياة الاقتصادية بما تشملها من زاعة وصناعة وتجارة ومرافق وأعمال تعمير كما احتكرت هذه الشركات المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية وكافة الأعمال التي تتعلق بالنشاط المالى والمصرفي وما يتبع ذلك من أنشطة أخرى كثيرة ،

---

(١) حسن راشد براشه (الدكتور) نحو تمصير الشركات المساهمة ص ١١\١٣

(٢) غريب الجمال (الدكتور) الشركات المساهمة العامة ص ٤

وانظر فى ذلك ايضا/شكرى حبيب شكرى ، ميشيل ميسكالا . فى شركات الأشخاص وشركات الأموال علما وعملا فى القانون المصرى . وفى هذا المصدر معلومات كثيرة عن التطور التاريخى للشركات وتعريفها وشروط تكوينها واهميتها ووضعها فى القانون المصرى واهمية هذا المصدر ان مؤلفيه ، الأول عمل مفتشا بادارة الشركات فى فترة الدراسة والثانى عمل محاميا بالقضاء المختلط .

(٣) حسن راشد براشه (الدكتور) المرجع السابق ص ١٣

وكان طبيعيا جدا ونتيجة لهذا كله أن تكون الشركات المساهمة في مصر ، اداة اقتصادية قادرة تمثل قمة سيطرة راس المال الأجنبي ، أو بتعبير ادق : وكما جاء في تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب المصري في جلسة ١٩٤٧/١/٢١ أن هذه الشركات كانت تعتبر دولة داخل الدولة (١) .

ولم يكن معنى تجمع الأموال الأجنبية للعمل والنشاط في مصر بهذا الشكل المركز في صورة الشركات المساهمة انه لم يكن هناك أموال أجنبية أخرى تعمل بصورة مغايرة ومختلفة ، فالواقع انه وجدت بالفعل اموال أجنبية مارست نشاطها في القروض الحكومية (٢) .

وغير القروض الحكومية كانت هناك بعض الأنشطة الفردية والشركات غير المساهمة غير أن هذه الأنشطة من محلات فردية وشركات غير مساهمة تبدو ضئيلة جدا أمام الشركات المساهمة فراسمالها قليل في معظم الأحيان كما ان نشاطها مقصور عادة على الاتجار في بعض السلع الاستهلاكية ذات القيمة السنوية ، هذا بالرغم من اننا نجد أحيانا مؤسسات فردية ضخمة وهذا لا يكون الا في القليل النادر ، ومن ناحية ثانية فانه مما يزيد أمر البحث في الأنشطة الأخرى غير شركات المساهمة، صعوبة عدم وجود بيانات رسمية دقيقة عن رؤوس أموال المتاجر الفردية والتي يمتلكها تاجر أجنبي واحد (٣) وحتى بعد ادخال نظام السجل التجاري بمصر وفقا لقانون رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٣٤ فان بيانات القيد التي كانت تجمع من المتاجر الفردية لم تشمل حصرا دقيقا لرؤوس الأموال ، بل كان على التاجر سواء أكان أجنبيا أم مصريا أن يبين النظام المالي الذي حصل بموجبه على الاذن بالاتجار وكانت ادارة السجل التجاري تعتمد في جميع بياناتها عن متاجر الأجانب الفردية على كشوف ترسل لها من المحاكم المختلطة ، والتي كانت ترسلها الى وزارة الحقانية ثم تعمل بدورها على ارسالها الى ادارة السجل التجاري (٤) .

هذا عن متاجر الأجانب الفردية أما عن أنواع التجارة الأخرى والتي لم تأخذ شكل متاجر فردية مثل شركات التضامن والتوصية بالأسهم

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١/٢١ ملحق رقم ٤٧
• تقرير لجنة الشئون التشريعية بشان بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ، ص ٥٢٨\٥٣٢
(٢) مجلس النواب ، جلسة ٢٣\٥\١٩٥٠ ص ١١٩
(٣) حسن راشد جراشه (الدكتور) المرجع السابق ص ١٢
(٤) وزارة التجارة والصناعة ، الكتاب السنوى لمصلحة التجارة سنة ١٩٣٨ ص ٤٨/٦٤

والتوصية البسيطة فان هذه الشركات قد نصت بيانات الجمع التى جمعتها ادارة السجل التجارى على ضرورة توضيح وكتابة راسمال هذه الشركات ومقدار ما يجب تحصيله من المساهمين او الشركات الموصيين، ولهذا فان مصلحة التجارة قد نشرت فى سنة ١٩٣٨ بيانات عن رؤوس اموال الشركات الأجنبية سواء كانت شركات تضامن او توصية بسيطة او توصية بالأسهم ، التجارية منها والصناعية ، وقد بلغت رؤوس أموالها فى هذا العام « ١٠،٤٦٢،٥٠٤ » ج٠م وكان أكبرها من حيث راس المال شركات التضامن يليها التوصية البسيطة فالتوصية بالأسهم وكان نصيب الشركات التجارية أكبر بكثير من الصناعية فقد بلغت جملة رؤوس أموال الشركات التجارية « ٧،١٥٩،٣٢٨ ٠جم بينما الأخرى الصناعية « ٣،٣٠٣،١٧٦ » ج٠م (١) ٠

وبصفة عامة لو قارنا جملة رؤوس اموال الشركات الأجنبية غير المساهمة المذكورة برؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى الشركات المساهمة العربية والأجنبية يتضح ضآلة حجمها وبالتالى اهميتها القليلة امام ثقل راس المال الأجنبى فى الشركات المساهمة ، والذى يزيد فى المتوسط وعلى وجه التقريب عن « ٩٠ ٪ » من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية العاملة بمصر فى مختلف الأنشطة والمجالات خلال فترة الدراسة ٠

وغير هذا كانت هناك أيضا رؤوس الأموال الأجنبية الممثلة فى ملكية بعض الأفراد من الأجانب لمساحات من الأرض الزراعية (٢) بالاضافة الى ملكيتهم لعقارات أخرى ومبان تنتشر فى مختلف محافظات مصر ٠

وتقدير أموالهم فى هذه الملكيات مسالة فى غاية الصعوبة وذلك لاختلاف أسعار الأرض من عام لآخر ومن مكان الى مكان وحسب أنواع الأرض وقيمتها وكذلك اختلاف حجمها وملكيتهم لها من فترة لأخرى ، ونفس الشىء أيضا بالنسبة للملكيات المبانى وصعوبة الحصر والتقدير ٠

وبصفة عامة فانه مهما كان تقدير اموالهم فيها فانها لقليلة جدا بالمقارنة برؤوس الأموال الأجنبية السابق ذكرها ويتضح هذا أكثر خاصة اذ عرفنا ان ملكية الأجانب للأرض الزراعية كان أعظمه فى اطار شركاتهم الزراعية والعقارية برؤوس أموالها الكبيرة ٠

ونخرج من هذا كله الى تأكيد حقيقة أن راسمال الأجانب قد تركز أساسا فى شركات المساهمة المصرية والأجنبية تلك الشركات التى سيطرت على كافة الأنشطة الاقتصادية فى مصر ٠

---

(١) نفس المصدر ص ٥٤/٧٠

(٢) Annuaire Statistique 1951-I

اسباب تراجع راس المال الأجنبي ومحاولات تمصيره

في هـذا المبحث نلقي الضـوء على الأسباب التي أدت الى احداث الظواهر التي سجلناها عن انخفاض رأس المال الأجنبي بحيث انه توقف عن زيادته السريعة والكبيرة بل وتناقص تناقصا نسبيا في الفترة موضع الدراسة كما انه لم يعد يشارك مشاركته المعهودة في مختلف ميادين النشاط الاقتصـادي مثلما كان يشـارك في بداية هـذا القرن وحتى العشرينات والثلاثينات • واستمر في ذلك الى أن أثرت عليه الاتفاقيات والقوانين المختلفة التي حدت من نشاطه وقللت من مساهمته في المشاريع الجديدة وبصفة خاصة بعد صدور قانون الشركات في سنة ١٩٤٧ (١) •

وفي الواقع فاننا نشير في البداية الى العوامل السياسية التي أثرت على حجم مسـاهمة الأموال الأجنبية قبل أن يتطرق بنا الحديث الى المادة الخاصة بتحديد نسبة رأس المال الأجنبي في قانون سنة ١٩٤٧ •

فالحقيقة ان أوضاع مصر السياسية التي كانت قد أخذت في التغيير بعد ثورة سنة ١٩١٩ وتصريح فبراير سنة ١٩٢٢ كان لها بلا شك دور كبير في نقـل الاحسـاس النسبي الى هـؤلاء الأجانب بأن ظروف مصر وأوضاعها قد تغيرت (٢) وتأكد لهم هذا الاحساس بما تم في مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ والذي نظمت بموجبه عملية الغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بفترة انتقال تستمر حتى سنة ١٩٤٩ تنتهي فيها هذه الامتيازات نهائيا (٣) •

كان لهــذه التطورات السـياسية بلا شك أثر كبـير في جعل المستثمرين الأجانب لا ينظرون الى مصر كاحدى مناطق الاستثمار المربحة بنفس النظرة التي نظروا بها اليها قبل ذلك ، ولم يخرج كل هـذا عن كونه مجرد مناخ سياسي عام يحيط بهؤلاء الأجانب ينظرون اليه نظرة عدم الرضا والاطمئنان ولكن أعمالهم ، التي لم تتناقص الا تناقصا محدودا فانها رغم ذلك مستمرة ونشاطهم قائم •

---

(١) في عرضنا للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم شركات المساهمة في مصر ، فاننا نذكر نص المادة الخاصة بروؤس أموال شركات المساهمة ومدى مساهمة رأس المال المصري فيها • أما المواد الأخرى بهذا القانون والخاصة بتمصير الوظائف وغيرها من بنود التمصير فاننا سنعرضها في الفصل الثامن والأخير وهو عن محاولات تمصير النشاط الأجنبي في مصر •

(٢) محفوظات مجلس الوزراء ، مجلس النظار • محفظة رقم ١٦ م.

(٣) مجلس النواب • جلسة ١٩\٧\١٩٣٧ ص ٢٠٣٢/٢٠٣٢

وتاتى العوامل الحادة فى محاولة التـأثير على رأس المـال الأجنبى بما نصت عليه المادة الخاصة بذلك فى قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ٠

ففى المادة السادسة من هذا القانون حدد نصيب مساهمة المصريين فى رؤوس اموال الشركات المساهمة ، وقد جاء فى هـذه المادة ما يلى : « يجب تخصيص نسبة « ٥١ ٪ » على الأقل من اسهم الشركة المساهمة للمصريين ، سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال ٠ ولا يدخل فى حساب هذه النسبة أسهم الأشخاص المعنوية واذا لم يكتتب بالنسبة المذكورة فى المدة المحددة للاكتتاب على الا تقل عن شهر ، جاز لوزير التجارة والصـناعة مد أجل الاكتتاب لمدة أخـرى لا تزيد عن شهر أو التجاوز عن هذه النسبة كلها أو بعضها ٠ويجوز لوزير التجارة والصناعة بموافقة مجلس الوزراء أن يقرر نسبة أكبر من النسبة المقررة فيما يتعلق بالشركات التى تزاول أعمالا ذات صبغة قومية خاصة ٠ وتسرى أحكام هـذه المادة فى حالة طرح الأسهم للاكتتاب العـام او فى حالة اكتتاب المؤسسين فى رأسمال الشركة ولا تسرى على الشركات التى تأسست قبل صـدور هـذا القانون الى أن تنتهى مدتها ، على أن تراعى فى حالة تجديدها » (١) ٠

وبالرغم من ان اصدار هذا القانون بما حواه من تلك المادة التى نصت على مشاركة رأس المال المصرى يعتبر فى حد ذاته خطوة ايجابية كبيرة ، فانه من ناحية جاء متاخرا جـدا ومن ناحية ثانية حوت مادته تجاوزات واستثناءات مختلفة ، مثلما جاء من انه يجوز مد أجل الاكتتاب عن المدة المحـددة وانه يجوز أيضا التجـاوز عن نسـبة ال « ٥١ ٪ » للمصريين ٠ والواقع ان السبب فى ذلك يرجع الى خلفية معرفة المشرع بحدود وأبعاد رأس المال المصرى الذى يحجم بطبعه عن المساهمة فى مثل هذه المشاريع وخاصة التجارية منها والصناعية ٠

ويفهم أيضا من هذه المادة انه ليس معناها أن تطبق نسبة ال ٥١٪، على الشركات التى كانت موجودة قبل صدور هذا القانون وهى بالطبـع كثيرة وتمثل رؤوس أموال أجنبية ضخمة ، بل ان هذه النسبة تطبق فقط على الشركات التى تأسست بعد صـدور هذا القـانون واعتبارا من تاريخ نشره بالوقائع المصرية فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ (٢) ٠

ومن أهم الثغرات أيضا التى يمكن أن ينفذ منها الأجانب فى تلك المادة من هذا القانون ، أنه لم ينص على أن تكون أسهم هذه الشركات

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة ٦١ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ ١ ص ٢٢٤

(٢) الوقائع المصرية ٤ أغسطس ١٩٤٧

التي تؤسس بعد صـــدوره اسهما اسمية ، بل ظلت كما هي اسهما لحاملها . فما دام ان الأسهم لحاملها فانه يجوز للأجنبي أن يكتتب باسم احد المصريين في أى عدد يشاء منها على أن تنتقل اليه مكلية الأسهم أو السندات بعد ذلك (١) .

ويتضح امكانية نفاذ الأجانب من هذه الثغرة ، بمعرفتنا من احدى الوقائع أن الأجانب قد دابوا على اتباع اتخاذ بعض المصريين ، وخاصـة ذوى المناصب منهم ، كساتر يخفون خلفه نشاطهم الأجنبى .

وهذه الواقعة يرويها فكرى أباظة في احدى جلسات مجلس النواب بتاريخ ١٩٤٧/١/٢١ وقد جاء فيها « ان الشركات تفكر في الشخصيات البارزة من المصريين عند التاسيس قبل أن تفكر في المولين فهم يعلنون عن عدد الشخصيات البـارزة ليتوافر لها اصطياد المساهمين ، وكثيرا ما رأينـا ان شركة تكونت براســمال قدره « ٢٠٠٠٠٠ » ج.م ومن مؤسسيها شخصيات يساهم كل منهم بالف جنيه أو « ٥٠٠ » ج.م وقد يدفع عنهم هذه المبالغ أولئك المؤسسون الحقيقيون . اذكر لحضراتكم حادثا طريفا فقد دعيت مرة الى اجتماع بمناسبة تاسيس شركة جديدة ، وعند دخولى وضع في جيبى « ٤٠ » سهما ثمن السهم « ١٠٠ » ج.م دون ان ادفع شيئا ، ولكن عنـدما اطلعت على حقيقة هذه الشركة عارضت واحتججت ، أفتعلمون حضراتكم ما الذى حدث ؟ خطفت الأسهم من جيبي قبل خروجي من الاجتماع » (٢) .

ولم يخف على لجنة الشئون التشريعية هذه الحقائق عنـد مناقشة القانون ، وفي ذلك يقول احد الاعضاء « ان الشركات المساهمة تصـدر اسهما مملوكة لحاملها ولا يمكن التحقق من ملكية هذه الأسهم ، اذ قد تباع غدا لشخص آخر ، فاذا ما تدخلنا كان هذا التدخل تضيقا واذا ما بحثنا في دفتر شركة المياه مثلا عن رأس المال وقيمة الأسهم فلا يمكننا أن نتبين الحقيقة ، فلا يمكننا اذن معرفة حامل أسهم الشركات المساهمة على وجه الدقة » (٣) .

وسأل رئيس المجلس نفسه هذا العضو الذى أدلى بهذه الحقيقة . قائلا «حتى اسهم التاسيس» فأجاب هذا العضو « نعم لأن أسهم التأسيس تباع في البورصة ، فمثلا حينما نؤسس شركة مساهمة ، تصدر أسهم التاسيس ، ويبين فى عقد التأسيس نصيب كل مؤسس ولكن الملكية قد

---

(١) حسن راشد جراشه المرجع السابق ص ٥٤

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧\١\٢١ ص ٥١٤

(٣) مجلس النواب ، نفس الجلسة والتاريخ ص ٥١٧

تنتقل بين ساعة واخرى فمثلا عندى الف سهم تستطيع البورصة بمجرد اشارة منى أن تبيعها وفى ساعة واحدة تنقل ملكيتها لآخر ولا نعرف حاملها ، فاذا ماتدخلنا فى هذه المسائل وهى تشريعية اقتصادية ، فربما أوجد هذا قلقا شديدا فى السوق يؤول بأننا نصدر تشريعات لا تتفق مع مبادىء التشريع واصوله » (١) ٠

ومن هذه المناقشات فاننا نقول ان المسأله لن تكون بمثل هذه الدقة فى التطبيق بحيث يساهم راس المال المصرى بنسبته المحددة ، وهذا فى الواقع يتوقف على استعداد راس المال المصرى على المساهمة فى هذه المشاريع ، ومن ناحية ثانية يتوقف على مدى توفر الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر واستعدادها للمشاركة فى مشاريع جديدة وخاصة بعد صدور هذا القانون وبما حواه من مواد أخرى تحدد نسب المصريين والأجانب فى اعمال الادارة والمستخدمين والعمال بهذه الشركات ٠

والواقع أنه برغم التسليم بصعوبة تطبيق القانون وموقف كل من راس المال المصرى والأجنبى من المشاركة فى هذه المشاريع ، فاننا نجد من واقع البيانات أن القانون فتح الباب فعلا لمساهمة رؤوس الأموال المصرية لدخول هذا المجال الذى ظل حكرا على راس المال الأجنبى ففى السنوات الثلاث التالية لصدور القانون بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية التى تكونت فى تلك الفترة » ٤٨ ، شركة بلغت جملة رؤوس أموالها » ٧٫٦٣٠٫٠٠٠ ، ج٠م ساهم فيها الأجانب بمبلغ » ٧٨٨٫٠٠٠ » ج٠م والمبلغ الباقى وقدره » ٦٫٨٤٢٫٠٠٠ »ج٠م كان من نصيب المصريين الذين ساهموا فى هذه الشركات (٢) ٠

وفى سنة ١٩٥٠ وحدها بلغ عدد هذه الشركات » ١٣ » شركة عدد المساهمين فيها » ١٤٣ » مساهما منهم » ١٢٧ » مساهما مصريا ، » ٢٦ » مساهما اجنبيا ، اما عن رؤوس الأموال فبلغ جملتها » ٣٤٣٫٠٠٠ » ج٠م جملة الأجنبية منها » ١٤٫٦٢٥ » ج٠م والمصرية » ٣٢٨٫٣٧٥ » ج٠م (٣) ٠

ومن هذه الأرقام يتضح ضخامة مساهمة راس المال المصرى بالمقارنة براس المال الأجنبى بعد صدور هذا القانون ٠

ومع هذا فاننا ننبه الى ما سبق ذكره فى أمور التهرب واشكاله

---

(١) نفس المصدر والصفحة ٠

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/١

(٣) Annuaire Statistique. 1949-1951. p.791-793.

والتى لاتقرر على وجه الدقة جنسية حامل الأسهم . فالمسالة اذن نسبية وتقديرية .

وفى النهاية فاننا بصفة عامة نرجع ونتفق على ما سبق بيانه فى الجدول الذى جاء فى بداية هذا الفصل عن تطـور رأس المـال الأجنبى والمصرى بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ والذى يشير الى بداية مشاركة رأس المال المصرى وتراجع رأس المال الأجنبى .

ومما يجعلنا نقول ذلك أن كافة الظروف التى مرت بمصر فى تلك الفترة قد أوجبت هـذا التغير . فقد شهدت مصر عوامل المـد الوطنى والتطور السياسى . فمن ثورة سنة ١٩١٩ الى أحداث بداية العشرينات وصدور تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ ثم مؤتمر مونترو والغاء الامتيازات الاجنبية والحرب العالمية الثانية . وما أعقبها من تطورات شهدت حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وما حدث بعدها من الاعتداءات على الأجانب فى مصر . وغير التطور السياسى شهدت مصر أيضا أكبر تطور اقتصادى بتاسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ واللوائح والقوانين المختلفة التى صدرت وكان أهمها على الاطلاق قانون سنة ١٩٣٧ الأخير .

كل هذه التطورات التى شهدتها مصر من تطورات سياسية الى اخرى اقتصادية وقفت جميعها ضد امتيازات الأجانب فى البلاد وضد صور الاستغلال الكثيرة التى تضمنها نشاطهم .

فكان لابد من أن يتاثر عدد منهم بهذه التطورات ، فصفيت بعض مشاريعهم ولم يقبلوا على تأسيس مشاريع جديدة كما كانوا من قبل . ومن هنا تناقصت رؤوس أموالهم بهذه النسب المحددة وتراجعت حركة الاستثمارات بينهم فى أواخر فترة الدراســـة وكما راينا فى البيانات السابقة .

بنك مصر وظهور رأس المال المصرى

وجدت الى جانب محاولات التمصير الرسمية التى تمثلت فى اللوائح والقوانين التى أصدرتها الحكومة فى فترة الدراسة ، محاولات تمصير أخرى أهلية تمثلت فى تأسيس بنك مصر وشركاته للمساهمة فى كافة نشاط الاقتصاد المصرى حتى يؤثر البنك بذلك على نشاط الأجانب فى هذا المجال ويشرك المصريين فيه مشاركة فعلية وعملية بدفعهم الى الاكتتاب فى رؤوس الأمـوال والحاقهم فى مختلف الوظائف الفنيــة والاشرافية والادارية لهذا النشاط .

ولم تكن مساهمة المصريين برؤوس أموالهم للمشاركة فى مشاريع أخرى غير زراعية بالمسألة السهلة ، فلا يمكن لأحد أن يغفل عامل العقلية الزراعية فى هذا الشأن والتى عاونت الى حد كبير على اقصاء رؤوس الأموال المصرية من ميدان التجارة والصناعة وترك بذلك المجال فسيحا امام الاستثمارات الأجنبية فلم تجد من الأموال المصرية منافسة تذكر واذا شاركت الأموال المصرية فى القليل النادر رؤوس الأموال الأجنبية ، لم تكن تلك المشاركة بينهما مشاركة ندين ، بل كانت السيطرة الفعلية للقوى المالية الأجنبيـــة ، وقد كانت الأرض هى التراث الذى يعتز به المصريون ويولونه اهتمامهم والأرض بالنسبة لكثير منهم هى المصـــدر الوحيد للثروة لأن لها قوة خالقة فتنبعث منها ثروات جديدة فى مواسم منتظمــة متعاقبة ولا يصيب القوى الانتاجيــة للأرض فتور ولا يعتريها خلل ، ومن هنا كانت الأرض ثروة يطمئن اليها مالكها لأنه يجد فيهـــا عناصر الاستقرار التى تغريه باستغلال ماله فيها اذ هى ثروة لا تهددها بالفناء أسباب لا سلطان له عليها • تلك الروح ساعدت على تمكننا من المصريين أجيالا متعاقبة من الاستغلال الزراعى باعدت بينهم وبين روح المغامرة التى يستلزمها الاستثمار فى فروع النشاط الأخرى من تجارى وصناعى وأعمال بنوك والتى انفردت فى نفس الوقت المجال واسعا وخصبا امام راس المال الأجنبى (١) •

وبالطبع كان معنى سيطرة الأجانب على النشاط الاقتصادى هو أن ارباح هذا النشـــاط لا تبقى داخــل مصر وانمـــا تحـول أولا بأول الى الخارج (٢) فى موجة من تهريب رأس المال الأجنبى الذى فقدت فيه البلاد عشرات الملايين من الجنيهات (٣) وكان معناه أيضا أن المفاتيح الحقيقية للقوة الاقتصادية المصرية ليست موجودة فى أيدى أبنائها بحيث أن طلعت حرب بدأ معركة كبرى وحقيقية فى الميدان الاقتصـــادى لا تقل فى عنفها وضراوتهـــا وحيويتهـــا عن المعركة السيـــاســـية لتحرير ارادة مصر سياسيا (٤) •

ومن هنا ووســط هذه الظروف تأتى أهمية وصعوبة مســاهمة المصريين برؤوس أمـــوال مصرية خـالصـــة فى تكـــوين بنك مصر وشركاته •

---

(١) حسن واشجرانة (الدكتور) المرجع السابق ص ١٠/٩
(٢) سيد مرعى أوراق سياسية • من القرية الى الاصلاح جـ ١ ص ١٦٢
(٣) أنور السادات خطاب الرئيس السادات فى عيد الثورة فى ١٩٧٢\٧\٢٥ الأخبار ١٩٧٢\٧\٢٥
(٤) سيد مرعى المصدر السابق ص ١٦٢

وعن فكرة تأسيس بنك مصر يقول طلعت حرب فى حفل التأسيس « ان فكرة تأسيس بنك مصرى برؤوس أموال مصرية يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ضرورة اقتضتها الظروف الاقتصادية ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ومعطل وبعضها فى بنوك أجنبية وكلاهما لاتستفيد البلاد منه شيئا مذكورا . والجزء الأكبر من ودائع هذه البنوك خارج البلاد فى أذونات على خزائن الحكومات أو فى سندات قروض الحرب أو ما أشبه ذلك من العمليات التى هى فى مصلحة المساهمين فقط او فى مصلحتهم ومصلحة البلاد التابع لها أصحاب النهى والأمر فى هذه البنوك ومصر كانت أحق باستخدام أموالها فى مصالحها وشئونها لو كانت هذه الأموال فى أيد مصرية تعمل هى أيضا لمصلحة بلادها كما يعملون » (١) .

وكانت بداية بنك مصر وسط حملات عنيفة من التشكيك فى امكانية نجاحه . فكيف يمكن جمع رأسماله من المصريين ؟ وكيف يقبل المسلمون من أهل مصر التعامل بالربا ؟

واين هم المصريون الذين يستطيعون ادارة مثل هذه المؤسسة التى يعتبر الالمام بأمور مثلها وقفا وحكرا للأجانب فقط ؟ وكيف يمكن التعامل باللغة العربية وهى لغة لا تصلح لدوائر المال والأعمال ؟ (٢) .

وأمام كل هذه الحملات من التشكيك فان طلعت حرب قد دخل عشرات من المعارك والحروب تصدى لها بنفسه وبجهود وطنية صادقة مدافعا عن فكرته وايمانا منه بأن اقتصاد مصر يجب أن يكون فى يد أبنائها من المصريين (٣) .

ونجح طلعت حرب فى معاركه وتأسس البنك وصدر مرسوم التأسيس فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ برأسمال قدره « ٨٠٫٠٠٠ » ج٠م موزعة على « ٢٠٫٠٠٠ » سهم قيمة السهم الواحد اربعة جنيهات مصرية، ومن استعراض أسماء المساهمين الواردة فى مرسوم التأسيس نجد أن عددهم « ١٢٦ » مساهما وجميعهم من المصريين بلا استثناء ، هذا وان كنا نجد ضمن المساهمين كلا من يوسف أصلان قطاوى والخواجه يوسف

---

(١) بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثانية ، مارس سنة ١٩٥٧ ، العدد الاول ص ٣ « مقتطفات من خطبة طلعت حرب فى حفل تأسيس بنك مصر فى ١٩٥٠\٥\٧ »

(٢) بنك مصر اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ، من مقدمة أحمد فؤاد رئيس مجلس ادارة البنك

(٣) سيد مرعى المصدر السابق ص ١٦٢

شيكوريل (١) والاثنان يهوديان معروفان في مصر ، فالأول يهودى مصرى تولى وزارة المالية المصرية في سنة ١٩٢٤ (٢) والثاني يهودى مصرى من أصـل أوربي وكان له دور كبير في مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في تأسيس محلات شيكوريل (٣) ٠

وكانت مساهمة الاثنين معا بمبلغ « ٢٠٠٠ » ج٠م مناصفة بينهما في رأسمال البنك المذكور (٤) والمهم أنه ليس في ذلك عيب فهما على كل حال مصريان ولم يساهما الا بمبلغ محدود من رأس المال ٠

وكانت الضمانة الكبيرة التي وضعها البنك لنفسه هي أنه جعل أسهمه أسهما اسمية ٠ وكان المقصود من ذلك منع أي محاولة من جانب الأجانب لامتلاك راس المال وبالتالي توجيه سياسة البنك وفق مصالحهم أو ضد المصالح القومية ، ويعتبر هذا الاتجاه أى بقاء الأسهم اسمية ومملوكة للمصريين بالكامل أول محاولة نحو تمصير الأعمال المصرية في مصر وتوجيه سياستها في ضوء المصالح القومية الوطنية (٥) ٠

وحقيقـة كان هـذا النص انعكاسا لادراك وطني سليم اذ لولاه لتسلطت عليه العناصر الأجنبية ولتمكنت بسهولة من شراء أسهمه في بورصـة الأوراق المـاليـة وتقف بذلك أمـام سـياسـة البنك الوطنيـة (٦) ٠

وبعد أن أعد البنك نفسه للعمل بهذا الوصف من الوطنية الكبيرة ، فانه قد اتخذ سبيله في محاولة القضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية متخـذا في ذلك طريقين الأول وهو توجيه النداءات الصريحة المباشرة للمصريين للزحف على الشركات والتحـكم فيهـا عن طـريق الجمعيـات العمومية لها ٠

والطريق الثاني وهو محاولة سد جانب هام من الثغرة التمويلية المترتبة على قصر البنوك الأجنبية تمويلها على المشروعات المشتركة معها في الجنسية أو المصلحة والعزوف عن تمويل المشروعات الوطنية على قلتها في

---

(١) ملحق الوقائع المصرية ٠ العدد ٣٢ الصادر في ١٣\٤\١٩٢٠

(٢) أحمد أبو كف اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧/١٩٤٧ ص ٥٢/٥٣

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٥ « محلات شيكوريل »

(٤) ملحق الوقائع المصرية ١٣\٤\ ١٩٢٠

(٥) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٢٧

(٦) محمود متولى (الدكتـور) الأصول التاريخية للراسـمالية المصرية وتطورها ص ١٨٩/١٩٠

ذلك الوقت ، واراد البنك بذلك أن يضع نفسه في خدمة المصالح الاقتصادية القومية من غير أن يرتبط باى نفوذ أو ادارة أجنبية تنعكس على كل قراراتها المصالح الذاتية لعدد من الجاليات أو الجنسية الأجنبية (١) .

وكان الطريق الثانى للبنك هو الأسلوب العملى والواقعى لتنفيذ تخطيطه فى محاولته تمصير أوجه نشاط الاقتصاد المصرى .

ومن ثم ونتيجة لما رسمه البنك لنفسه فى هذا الطريق فانه قد شجع على تاسيس عدد كبير من الشركات وفقا لخطط طموحة أراد عن طريقها ادخال المصريين ليشاركوا برؤوس أموالهم فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى . واراد عن طريق تاسيس هذه الشركات أيضا والتوسع فيها مجابهة النشاط الأجنبى فى البلاد والتصدى لسيطرته ، ومحاولة كسب السوق وتمصيره وليسد الطريق شيئا فشيئا امام سيطرة النشاط الأجنبى بكل ابعاده المختلفة .

ونتابع فيما يلى الممارسة العملية للبنك لنتبين الى أى حد نجح فى تحقيق أهدافه وفى ذلك نقول : حقيقة نجح البنك نجاحا كبيرا فى تجميع رؤوس الأموال الكافية لتاسيس عدد كبير من الشركات بلغ عددها فى سنة ١٩٤٠ « ٢٢ » شركة . ولكن السؤال الآن : الى اى حد طبق البنك سياسته التى اتخذها عند تجميع رأسماله فى جعل رؤوس اموال هذه الشركات اموالا مصرية خالصة ؟ والى اى حد طبق سياسته فى جعل ادارات ووظائف هذه الشركات مصرية خالصة ، وعلى وجه الاجمال الى اى حد اعتمد على نفسه وعلى المصريين ودون الاستعانة بالأجانب او اللجوء اليهم سواء فى الخبرة أو رأس المال .

والاجابة على هذه التساؤلات تثبت ان البنك قد اصطدم عند التطبيق العملى وخاصة ان خططه كانت طموحة جدا ـ بعدم توفر الخبرة الكافية بين المصريين وعدم توفر الامكانيات اللازمة أيضا فى خزائنه لتمويل كل هذه الأعمال بالاضافة الى عدم الاقبال الكامل من المصريين للمساهمة فى التاسيس والتمويل .

وأمام هذا كله فان البنك قد اضطر لاشراك الأجانب فى تاسيس وتشغيل بعض شركاته ولكن بنسب محدودة . ومن امثلة ذلك شركة مصر للطيران ، وهذه الشركة اسسها البنك فى سنة ١٩٣٢ . ومن مرسوم التاسيس نجد أن راسمالها بلغ « ٢٠,٠٠٠ » ج.م وساهم بنك مصر فى راس المال بمبلغ قدره « ٥٤٠٠ » ج.م اما الجزء الباقى من راس المال فقد ساهم فيه مصريون واجانب ، وبلغ مقدار مساهمة الأجانب «٨٠٠٠» ج.م

---

(١) بنك مصر ١٩٢٠-١٩٧٠ ص ٢٦،٢٧

والمساهمون الأجانب هم اثنـان من الانجليز بالتعـاون مع شركة طـيران انجليزية (١) ٠

وكان من الطبيعي ان يشارك الأجانب فى ادارة الشركة كما انهـا اعتمدت اعتمادا كليا على تشغيلها على الطيارين والفنيين الأجانب (٢) واستمرت الشركة على ذلك ولم تمصر تمصيرا كاملا فى رأس المال والتشغيل الا فى سنة ١٩٥٢ (٣) ٠

وغير شركة مصر للطيران شركة أخرى وهى شركة مصر لتصـديـر الاقطان وقد أسسها بنك مصر فى سـنة ١٩٣٠ ، بالاشتراك مع شركة انجليزية وهى شركة التجارة بالقطن البحرى والقبلى (جولندمان وشركاه) وكانت مشاركة بنك مصر مع هذه الشركة الأجنبية على أساس الاستفادة بما لها من تجربة وخبرة فى هذا الميدان (٤) ٠

وعندما اراد البنك ان يؤسس شركة لصناعة الورق فانه اسـتقدم لذلك الخبراء والاخصائيين الأوربيين للمساهمة فى تأسيس ودراسـة المشروع (٥) ٠

كما أسس بنك مصر شركة مصر لمصايد الأسماك ، وتجاهل البنك عند التشغيل الخبرة الأجنبية والاسـتفادة منها وبالتالى حققت الشركة خسائر كبيرة فلجأت بعد هذه الخسارة الى الاستعانة بالخبراء الأجانب وكان لذلك أثره فى أن الشركة حققت أرباحا بعد ذلك (٦) ٠

وكذلك نجـد شركة مصر للتامين وهى احـدى شركات بنك مصر قد زاولت نشاطها معتمدة على الخبرة الأجنبية وعلى شركتين أجنبيتين هما شركة بورنج للتامين الانجليزية وشركة تريستا للتامين الايطالية ، وكانت هاتان الشركتان سندها فى التأمين على الحياة ، ولم تتمصر الشركة وتقوم وحدها باعمال التأمينات الا بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع هذا فقد ظلت تعتمد على الأسواق الانجليزية فى أعمال اعادة التامين حتى سنة ١٩٥٦ (٧) ٠

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٦ فى ١٩٣٢/٥/٢٦

(٢) مجلس النواب . جلسة ٢٢\١\١٩٥١ ص ٣٦

«تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون لاعانة شركتى سعيده ومصر للطيران»

(٣) ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٤ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٢/٣ جـ ٢ ص ٥٦/٥٥

« شركة مصر للطيران »

(٤) بنك مصر ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٤٦

(٥) بنك مصر ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٤٥

(٦) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٣٢٤

(٧) نفس المصدر ص ٢٤٤

وفى قطاع شركات الغزل والنسيج التى أقامها بنك مصر فانه قد استعان بكثير من الخبراء الأوربيين فى كافة أعمال هذه الشركات من دراسة المشروع وتركيب الآلات الى أعمال التشغيل وتدريب العمال المصريين عليها (١) ٠

وفى سنة ١٩٤٦ عندما اسس بنك مصر شركة مصر للحرير الصناعى، فانه قد استعان بالأموال الاجنبية وبالخبراء ايضا فى أعمال التشغيل ، وقد بلغ راسمال الشركة « ١٫٥٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى ساهم فيه بعض من الأمريكيين والانجليز بمبلغ قدره « ٢١٠٫٠٠٠ » ج٠م ونرى البنك فى تاسيسه لهذه الشركة يصدر أسهمها بين اسهم اسميه وأسهم لحاملها (٢) ٠

وقد سبق ان بينا امكانية نقل الأسهم لحاملها عن شخص فى يسر وسهولة ، ومن هنا فان المجال مفتوح لنقل هذه الأسهم لأجانب آخرين ٠

وهذه الشركة الأخيرة هى الشركة الوحيدة التى اسسها بنك مصر بعد ان تعرض لأزمة سنة ١٩٣٩ والتى لم يؤسس بعدها اية شركات جديدة حتى سنة ١٩٥٤ (٣) ٠

ولعلنا بعد هذا العرض التطبيقى لبعض شركات بنك مصر نكون قد اجبنا على التساؤلات التى اوردناها بخصوص الحد الذى اعتمد فيه البنك على المصريين اعتمادا كاملا فى رأس المال والادارة والتشغيل ٠

والاجابة اصبحت تكاد تكون واضحة ، فالبنك لم يكن ليستطيع تجاهل الخبرة الأجنبية وخاصة فى مجالات أعمال لم يعتد عليها المصريون من قبل كأعمال الطيران مثلا وغيرها من كافة أعمال تركيب وتشغيل الماكينات الحديثة التى استخدمت فى هذه الشركات الكثيرة كما استخدم البنك الخبرة الأجنبية فى أعمال أخرى مختلفة ٠

واستعان البنك كذلك برؤوس الأموال الأجنبية وكانت استعانته اما لأنه استعان بشركات أجنبية فى تاسيس شركات مناظرة فى مصر مثل شركة مصر للطيران الانجليزية التى شاركت فى تاسيس شركة مصر للطيران ، واما لتوفر المال الأجنبى واستعداده الطبيعى للمشاركة فى هذه

---

(١) نفس المصدر ص ٤٥

(٢) شركة مصر للحرير الصناعى ، عقد الشركة الابتدائى والقانون الأساسى ، مطبعة مصر ١٩٤٦ م ٠

(٣) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٩١

الأعمال . وبصفة عامة كانت مشاركة الأجانب في رؤوس أموال بعض من هذه الشركات مساهمة قليلة ومحدودة جدا ٠

وتعقيبا على ذلك فاننا نقول أن ذلك ليس عيبا على الاطلاق . وكان لابد للبنك من ان يسلك هذا السلوك خاصة وانه شق طريقه وسط ظروف صعبة وجو أجنبي مسيطر وكبير ، بالاضافة الى ان المجتمع المصرى نفسه لم يكن قد تهيأ بعد لكي يضطلع بنفسه بمزاولة هذه الأعمال والمشاركة فيها، واضطرته ظروفه الى العيش في ظل مستوى اجتماعي منخفض وجهل عام حد من كيانه فكان لابد من ان تبعده هذه الظروف عن متابعة اى تطور عالمي او المشاركة فيه ٠

ومع هذا فقد كانت النتائج مشجعة للغاية فبخلاف ما ذكرناه من امثلة لشركات بنك مصر نجد بقية الشركات قد اعتمدت اعتمادا كاملا على الخبرة المصرية ايضا مع بعض المفارقات من حتمية الاستعانة بالخبراء والمتخصصين الأجانب (١) ٠

وعن تلك التي اعتمدت بدرجة كبيرة في تشغيلها ورؤوس اموالها على الأجانب فان البنك قد وضع الضمانات الكافية بجعلها تسير في الخط الوطني المرسوم ولتحقيق الهدف الذى اسس البنك من أجله ، وهذه الضمانات تحقق لهذه الشركات ان تكون مصرية صحيحة تعمل لخدمة الوطن وان يكون غرضها تكوين جيل من الخبراء المصريين كما تحتم الضمانات أيضا ان تمصر هذه الشركات تماما كلما سنحت الفرصة لذلك واذا كان ما ذكرناه عن البنك يتعلق بأمور التأسيس والادارة والتشغيل والتي وضع فيها ضرورة اعتماده على الأجانب بالقدر الذى يمكنه من ابتداء العمل ومواصلة النشاط فاننا فيمـــا يلي نتتبع ناحية أخرى وهذه تتعلق بتخطيط البنك وسياسته العامة التي سار عليها ٠

وفي هذا الصدد نذكر أن بنك مصر عندما اسس هذه الشركات انما قد اسسها بحيث تغطي اوسع النشاط الاقتصادى المختلفة ٠ فكانت هناك شركات للغزل والنسيج واخرى للأقطان وثالثة للمال والائتمان ورابعة للنقل وخامسة للسياحة ٠ وسادسة للكيماويات وشركات أخرى غير ذلك تشمل انشطة متنوعة(١) ونعتقد كما سبق ان أشرنا ان خطط البنك كانت طموحة جدا وتتعدى امكانيات البنك ودرجة خبرته باحوال السوق وخاصة أمام انشطة اقتصادية منافسة تزاول نفس أعمـــال بنك مصر وشركاته وهذه

---

(١) بنك مصر ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ١٩١

الانشطة الأجنبية لها الخبرة الطويلة والتمكن الكبير من احوال السوق وأمور التوزيع .

ولكي نذكر هذا التوسع الكبير الذى سار عليه البنك دون أن تكون فى خزائنه ما يواجه به أى هزات أو طوارىء أو أزمات اقتصادية ، فاننا نشير الى أن عدد شركاته قد بلغ فى سنة ١٩٤٠ «٢٢» شركة ولم يكن البنك يساهم بشكل رؤوس أموالها ، فقد ساهم بأكثر من « ٥٠٪ » من رؤوس أموال ما يقل عن نصف هذه الشركات أما ما يزيد عن نصفها الآخر فانه لم يساهم فيه الا بأقل من ٥٠٪ من رؤوس أموالها (١) .

اما بقية رؤوس اموال هذه الشركات فانها كانت عبارة عن مساهمات أخرى جمعت من طرح أسهم هذه الشركات للاكتتاب العام ليشارك فيها المصريون (٢) .

والواقع أن هذا التصرف من بنك مصر كان على أساس تنفيذ خطط التمصير بمحاولة تغطية أوجه النشاط الاقتصادى فهو اتجاه قومى أصيل. غير أن ما يؤخذ على البنك هو التشكك فى أتباعه الأصول المصرفية المرعية مع الاحتفاظ بأموال سائلة بالقدر الكافى ، ووضع خطط مدروسة لكل مشاريعه بحيث يضع فى حسابه دائما الحيطة والحذر من الأزمات الاقتصادية وما تتركه من أثر على أعمال البنوك ، خاصة وان الأزمات الاقتصادية كانت أكثر ماتكون فى ذلك الوقت ، ومن ناحية ثانية كان على البنك أن يضع فى حسباته أنه محل نظر من الأنشطة الأجنبية المماثلة والتى أراد البنك منازلتها ، ومارس عمله أساسا ليحاول قدر استطاعته تمصيرها ، فليس أقل من أن يضع بنك مصر فى اعتباره ذلك ، وتحقق هذا كله فعلا ووضحت خطط النشاط الاقتصادى الأجنبى فى التآمر على بنك مصر بمحاولة القضاء عليه فى أول أزمة واجهته فى سنة ١٩٣٩ .

ففى أزمة سنة ١٩٣٩ اندفع الجمهور الى سحب ودائعه من البنك بعد أن نشبت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر من نفس العام ، وكان الاندفاع الأكبر على عمليات سحب الودائع يأتى من جانب صندوق البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات بالرغم من أن الصندوق كان له ودائع لدى البنوك الأخرى تفوق أضعاف ما له من ودائع طرف بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها . واستمرت أعمال السحب الى أن كادت أن تنفذ الأموال السائلة بخزائن البنك ومن هنا بلغ البنك قمة الأزمة وأصبح لابد من منقذ ، ولم يجد بنك مصر جهة مالية أمامه لها ثقلها

(١) نفس المصدر والصفحة
(٢) نفس المصدر ص ٣٦

ووزنهـا الكبير الا البنــك الأهلى المصرى (١) وهو بنــك انجليزى فى ادارته ورأسماله (٢) فطلب منه بنــك مصر أن يقرضـــه ليواجه الأزمة بضمان اوراقه المالية الكثيرة والتى استغل كثير منها فى تأسيس الشركات السابق الأشارة اليها ، ولكن موقف البنك الأهلى كان واضحـا ومعروفا مسـقا ، فقد رفض المحافظ الانجليزى للبنك أن يقدم هذا القرض بضمان الأوراق المالية لبنك مصر (٣) .

وذكر البنك الأهلى فى تفسيراته لهذا الموقف أن بنك مصر قد اوقع نفسه فى هذه الأزمة بعد أن اتسعت مشاريعه وشركاته بهذا التوسع الكبير على مدى تلك الفترة الطويلة من نشاط مستمر ومشاريع متزايدة ، بل كان طبيعيا أن تحدث تلك الأزمة لبنك مصر (٤) .

وبرغم التفسيرات الصحيحة للبنك الأهلى عن سبب الأزمة فانه لم يقدم التفسيرات المنطقية لرفضه تمويل البنك . خاصة لو عرفنا انه يقف مواقف اخرى ايجابية من بعض البنوك الأجنبية التى تصادفها هى الأخرى أزمات مماثلة فكان البنك الأهلى يتدخل ويقدم المساعدات المرجوة الى أن تخرج هذه البنوك الأجنبية من عثرتها (٥) .

واستفحلت أزمة بنك مصر واصبح الأمر خطيرا ولم يخرج البنك من ازمته الا تدخل الحكومة فضمنت ودائع بنك مصر لدى البنك الأهلى وقدمت له الضمانات الكافية . ومن ثم وبعد هذا التدخل الرسمى من الحكومة اقرضه البنك الأهلى مبلغ مليونين ونصف مليون من الجنيهات . وفى سنة ١٩٤١ أصدرت الحكومة قانونا بتدخلها لدعم بنك مصر وفى هذا القانون اشترطت الحكومة اشتراطات تحمل فى طياتها بذور سيطرة النشاط الاقتصادى الأجنبى ، فقد اشترطت الحكومة على البنك اقصاء طلعت حرب عن ادارة البنك كما اشترطت عدم مزاولة البنك نشاطه فى تأسيس مشــاريع اخــرى أو شركات بعــد ذلك او حتى توسيع الشركات أو المشــاريع القائمة (٦) .

ومن هذا كله يتضح الى أى حد يسيطر النشاط الاقتصادى الأجنبى على مقدرات مصر وكافة الأنشطة فيها ، وحتى الحكومة وقراراتها فانها كانت تخضع لهذا التأثير وتلك السيطرة الكبيرة ، فقد وضح تماما كيف استغل

(١) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٧٤/٧٥
(٢) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٦٩
(٣) بنك مصر ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٧٥
(٤) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٦٩
(٥) البنك الأهلى المصرى ص ٣٧
(٦) بنك مصر ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٧٥\٧٦

البنك الأهلي ازمة بنك مصر وأثر على نشاطه واوقف انطلاقته ، ولم يقدم بنك مصر بالفعل على تاسيس شركات أخرى بعد تلك الأزمة وحتى سنة ١٩٥٥ وذلك باستثناء تأسيسه شركة مصر للحرير الصناعي في سنة ١٩٤٦ (١) .

ونخرج من هذا كله الى حقيقة هامة اساسها التقدير الكامل للجهود الوطنية المخلصة والصادقة التى بذلها بنك مصر لخدمة الاقتصاد المصرى .

ولكن تجربة البنك كأى تجربة جديدة فى ظروف صعبة وشاقة كان لابد من أن تقابلها السلبيات والأخطار ، ومن ناحية ثانية كان لايمكن للبنك ان يتجاهل الخبرة الأجنبية ورءوس الأموال الأجنبية أحيانا وعند الضرورة لاستخدامها فى الممارسة العملية عند تاسيس شركاته المختلفة فكانه اذن كان لا مفر من الاستعانة بالقدر المحدود والمشروط بهؤلاء الأجانب .

اما عن الخطأ الذى وقع فيه البنك فى التخطيط وتوسيع دائرة نشاطه وشركاته الكثيرة مما جعله فى النهاية يتردى فى أزمة سنة ١٩٣٩ ، فاننا لا ننكر مسئولية البنك فى ذلك ولكننا لا نعفى البنك الأهلى من مسئوليته باعتباره ممثلا للنشاط الأجنبى من الضغط على بنك مصر وتركه يواجه الافلاس دون أن يحرك ساكنا وكأنه اراد لبنك مصر ذلك وسعى بصور خلفية لاحداث تلك الأزمة . كما انه لا يمكن ايضا تبرئة الحكومة من صلاتها المشبوهة بالبنك الأهلى والاقتصاد الأجنبى ويتجسد هذا الموقف السىء للحكومة فى تدخلها المشروط لانقاذ البنك وأيضا فى تركها صندوق التوفير الحكومى بسحب ودائعه رغم ضخامتها من بنك مصر ، وهناك ترجيح بانه لولا ضغط الرأى العام لما كان للحكومة أن تتدخل وتعمل على دعم البنك .

وفى النهاية نقول حقيقة نجح النشاط الأجنبى فى مسعاه فاوقف نشاط البنك بعد سنة ١٩٤٠ ، واكد حقيقة سيطرته بأمواله الأجنبية على أحوال مصر وشئون الاقتصاد فيها ولكنه بنفس القدر لم ينجح فى انتزاع حقيقة الجهد الوطنى الصادق ومحاولات التمصير الكبيرة التى سعى اليها بنك مصر .

---

(١) نفس المصدر ص ١٩١

قصور راس المال المصرى والمطالبة بتشجيع راس المال الاجنبى

كان من الطبيعى بعد أن أوقف النشاط الاقتصادى الأجنبى بنك مصر عن مساهمته فى مشاريع جديدة ، ان تتاثر الأموال المصرية وتتراجع عن المساهمة فى المشاريع المختلفة · هذا رغم أن هذه الأموال ضعيفة بطبعها مبتداة فى ظهورها ·

وجاء قانون الشركات فى سنة ١٩٤٧ · فانقذ الموقف بعض الشىء وشجع على مساهمة الأموال المصرية لتدخل وتشارك مع رؤوس الأموال الاجنبية فى مختلف المشاريع · ولكن رغم أن هذا القانون قد اعطى الفرصة للأموال المصرية ، فانه من ناحية ثانية ، قد ضيق الخناق ــ مع عوامل أخرى سبقته ــ على رؤوس الأموال الأجنبية ، مما جعلها تقلل من مساهمتها فى المشاريع الجديدة بعكس القدر الذى كانت تعمل به من قبل ·

وبناء على ذلك اصبح موقف مساهمة رؤوس الأموال فى مصر سواء كانت مصرية أواجنبية فى أواخر فترة الدراسة موقفا سلبيا بدرجة كبيرة · فحقيقة كان هناك تزايد فى مساهمة الأموال المصرية الا انها مساهمة ضعيفة القدر محدودة الأثر ، لا يمكن أن تتوازن أو تتتعادل مع خطط التنمية ، هذا رغم أن الأموال المصرية موجودة أصلا الا انها لم تخرج من مكانها وما خرج منها لا يمثل الا النذر اليسير ·

كما أن الأموال الأجنبية موجودة أيضا ومازالت مسيطرة على شئون مصر الاقتصادية الا انها اكتفت بما اقامته من مشاريع بل أن بعضهم صفى أعماله ولم تعد لهم مشاركة جدية بعد سنة ١٩٤٧ كما كان الأمر من قبل ·

وبصفة عامة فانه رغم تزايد رؤوس الأموال فى اواخر فترة الدراسة عن بدايتها وبالقدر الذى اشرنا اليه فى بداية هذا الفصل فان المطروح منها لم يعد ملائما لأوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، الذى أصبحت الحاجة الى ضرورة زيادته ملحة وخطيرة خاصة بعد ان تزايد سكان مصر باعداد كبيرة ومضطردة ·

ولهذا فقد عمت الشكوى عموم مصر فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات واصبح الكل يطالب بزيادة راس المال لمواجهة زيادة النشاط وخطط التطور الاقتصادى واصلاح حال المجتمع ·

وكانت هذه الشكوى تركز على نقص راس المال سواء كان مصريا او اجنبيا وبالتالى فانها كانت تطالب بزيادة راس المال وايضا سواء كان مصريا

او اجنبيا ، واصبح الموقف بذلك اننا أمام نغمة جديدة لم نعهدها من قبل ، بل هي نغمة عكسية تماما ، وهذه النغمة تطالب منذ أوائل الخمسينيات بالعمل على تشجيع راس المال الأجنبي والمطالبة بوضع لوائح أخرى مغايرة تكفل له ذلك .

ونتابع فيما يلي هذه الاقوال المختلفة في كتابات متعددة وخاصة في الدوريات المتخصصة الصادرة في تلك الفترة .

ونبدأ اول هذه الكتابات بما ذكره المهندس سيد مرعي عن قصور راس المال المصرى بين سنة ١٩٤٩ و سنة ١٩٥٢ وفي ذلك كتب يقول : « وفي تلك الفترة ١٩٤٩/١٩٥٢ كانت فرصتي كبيرة لكي أرى صورة مصر الحقيقية من الداخل . ولقد كان اهم ما لفت نظرى هو التناقض الكبير بين الفرص الاقتصادية الضخمة التي تملكها مصر من ناحية ، وبين عزوف المصريين عن استثمار هذه الفرص من ناحية اخرى ، فقد كان الوعي الاقتصادى محدودا جدا ، واقبال راس المال المصرى قاصرا في معظمه — فيما عدا حالات قليلة رائدة — على ميادين الاستثمار التقليدية كبناء العقارات وشراء الأراضي . أما الاستثمار الاقتصادى بمعناه الحديث فكان بالنسبة لعدد كبير مخاطرة غير مامونة العواقب .. وهكذا تمخض الأمر عن ترك هذا الميدان في معظم الأحوال للأجانب » (١) .

وفي مجلس النواب المصرى جاء في تقرير لجنة الشئون المالية بجلسة ١٩٥٠/٥/٢٣ عن ضرورة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبيـــة للمساهمة في المشروعات المصرية الحيوية . وعن ذلك جاء في التقرير « يجب أن نفكر في تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على المساهمة في المشروعات المصرية الحيوية وتجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أن بعض المؤسسات المالية والصناعية الخارجية قد ترحب باستثمار اموالها في مصر ؟ وخاصة في المشروعات الصناعية التي تماثل صناعاتها وقد أبدت بعض المنظمات الدولية استعدادها للمعونة الفنية فقررت منظمة الأغذية والزراعة في مؤتمرها الأخير سنة ١٩٤٩ أن تتولى الادارة العامة للمنظمة

---

(١) سيد مرعي، المصدر السابق ص ١٦٢

واضبة حديث المهندس سيد مرعي هنا انه قد زاول نشاطا اقتصاديا بارزا قبل الثورة وعن هذا النشاط يقول لقد أدى نشاطى الاقتصادى في تلك الفترة الى تفرغى له بالكامل بحيث انى افتتحت مكتبا ماليا بالقاهرة وبدأت أجرى دراساتى الخاصة على الشركات التي أمارس فيها نشاطى .. وبدا دخل من هذا النشاط يقفز مرة بعد مرة بحيث ان حصيلة أتعابي عن عضوية الشركات التي اعمل بها وصــل الى اثنى عشر الف جنيه بغير أن تدخل في ذلك ارباح الأسهم التي امتلكها في تلك الشركات »

« انظر نفس المصدر والصفحة »

مساعدة الحكومات في دراسة المشروعات التي ترمي الى التوسع الزراعي عن طريق الفنيين المتخصصين ، ويجب علينا في مصر أن نغتنم الفرصة ونستعين بخبراء هذه المنظمة في أعمالنا الزراعية حتى تشجعها على التمويل والمساهمة برؤوس الأموال » (١) ٠

وفي صحيفة التجارة والصناعة عدد (ابريل - يونيو) ١٩٥٠ كتبت تطالب بتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لتطور الاقتصاد المصرى وفي ذلك كتبت تقول : « من الواجب أن نرحب عن طيب خاطر بمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية لتطوير الاقتصاد المصرى بل يجب أن نعمل على اجتذابها ما أمكن ذلك بالسعي تدريجيا وفي حذر لتذليل مختلف العوائق التي أبعدتها حتى الآن ، فان هناك بلادا ليست أقل منا حرصا على استقلالها قد فتحت أبوابها أخيرا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، ابتغاء علاج بعض مشاكلها الأهلية » (٢) ٠

وفي ديسمبر سنة ١٩٥٠ كتبت جريدة الأهرام في خدمة التجارة والصناعة ، تشكو من عدم اقبال المصريين على المساهمة في سوق الأوراق المالية وانهم ما زالوا يفضلون استثمار أموالهم في مجال الأرض والزراعة ٠ وفي ذلك كتبت تقول : « ان أصحاب رؤوس الأموال المصرية ما برحوا يفضلون الاستثمار طويل الأجل في شراء الأراضي الزراعية أو اراضي البناء وقد يهتمون أحيانا بالاستثمار قصير الأجل في سوق عقود القطن . أما الاستثمار في سوق الأوراق المالية فلا يزال ضعيفا ، اذ ان المصريين لم يالفوا هذا النوع من الاستثمار الذى ظل حتى ذلك الوقت في أيدى الأجانب من أصحاب رؤوس الأموال ٠ مع أن النجاح الذى حازه هؤلاء الأجانب خلال نصف القرن الماضي في مصر في هذه الميادين كان كافيا لتشجيع المصريين ليحذوا حذوهم » (٣) ٠

وفي مجلس النواب بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٥١ نجد أحد الأعضاء يطالب بضرورة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على أن توظف في مصر وأنه لا خوف من هذا ، وفي ذلك يقول : « يجب العمل على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على أن توظف في مصر ولا خوف من ذلك طالما أن البلاد قد استكملت سيادتها المالية والاقتصادية وسنت التشريعات اللازمة

---

(١) مجلس النواب جلسة ١٩٥٠\٥\٢٣ ، ملحق رقم ٢ ص ١٢١
« تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٠\١٩٥١ »

(٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثاني ، (ابريل - يونيو) ١٩٥٠ - ص ١٢٥

(٣) جريدة الأهرام في خدمة التجارة والصناعة ٠ العدد الأول ديسمبر سنة ١٩٥٠ ص ١٠ ٠

لحماية هذه السيادة ولم تعد تخشى بعد ذلك اشتراك رؤوس الأموال الأجنبية في تنمية اقتصادها وخاصة ان البلاد في مسيس الحاجة لهذه المساهمة والاشتراك بأوسع الحدود » (١) ·

وفى أول يونيو سنة ١٩٥١ كتبت جريدة الاقتصاد والمحاسبة مقالا عنوانه ، تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ، وجاء في ذلك ما يلي : « صرح معالى محمود سليمان غنام باشا عقب زيارته أخيرا لايطاليا بمدى ما لمسه في دوائر الأعمال الأجنبية من تهيب في مد نشاطهم لمصر وارجع معاليه ذلك الى اسباب منهـا شكواهم مما يفرضه قانون الشركات والقوانين المصرية من قيود على الأجانب ، وأكد معاليه شديد رغبته في العمل على ازالة مخاوف الأجانب من رجال الأعمال وتشجيعهم على استثمار أموالهم في مصر · وانا لنرحب بهذا التصريح الخطير من الوزير المسئول ، ونرجوا أن يكون قد زال من الأفهـام ما شاع في بعض الأوقات من حملات على رؤوس الأموال الأجنبية ، ولا يقلل من نهضتنا مطلقا أن نعترف للأجانب بفضلهم على التجارة والصناعة في مصر وانهم قدموا لنا المثل الذى نحتذى به ، وليس يضيرنا مطلقا أن نعترف اننـا لا زلنا في حاجة الى معـاونة الأجانب ليس فقط في ناحيـة رؤوس الأمـوال بل الفنيين ورجال الأعمال » (٢) ·

وفي يونيو ١٩٥٣ ضمنت جريدة الأهرام الاقتصادى هذا كله بمقال هام ، اخذت تذكر فيه أسباب احجام رؤوس الأموال الأجنبية في السنوات الأخيرة وتطالب بضرورة أن تشجع مصر الأموال الأجنبية للاستثمار فيها وذلك لعجز دخلها عن مواجهة خطط التنمية وفي ذلك تقول :

« ظلت حركة الاستثمارات الأجنبية ضعيفة كما كانت في الأعوام التي تلت صدور قانون شركات المساهمة سنة ١٩٤٧ ، والأمر الهام هو ضرورة توفير الأموال الأجنبيـة اللازمة لتنميـة انتاجنا بكل وسيلة مستطاعة ، فنحن أمة يزيد تعدادها كل يوم ألف نسمة وليس لها الى الآن من الدخل ما يمكنها من ادخار ما تستطيع أن تكفل به لانتاجها النمو المتصل الذى يتماشى وهذه الزيادة وقد حرمتنا النعرة الوطنية الزائفة في السنوات الأخيرة بادخار الأمم الأخرى ·

ويجب ألا يغرب عن بالنا في هذا الصدد أن رأس المال الأجنبي لن يجيء الينا ان لم تكفل له من الشروط أفضل مما يجده في بلاده وفي

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٣/٦ · ملحق رقم ٤ ص ٨٣

(٢) مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، في ١٩٥١/٦/١ م

البلاد التي تبحث الآن عن رأس المال الأجنبي كما يجب ايضـــا تشجيع الأجانب الموجودين داخل مصر على استثمار أموالهم بعد أن اعاقتهم العقبات التي ظهرت في السنين الأخيرة عن استثمار أموالهم فيجب وضـــع كافة التسهيلات الميسرة لاستثمار هذه الأموال » (١) ٠

وامام استمرار هذه الحملة وتكثيفها اعد وزير التجارة والصناعة في أخريات عام ١٩٥٢ مشروع قانون يعمل على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر (٢) ٠

وصدر هذا القانون بعد ان وافق عليه مجلس الوزراء في ٢ ابريل سنة ١٩٥٣ واهم ما جاء في هذا القانون من عوامل التشجيع والتي لم تكن موجودة في القوانين السابقة ما يلي : « يجوز تحويل الربح الناتج عن استثمار المال الأجنبي الى الخارج بما لا يجاوز « ١٠ ٪ » من القيمـة المسجلة بها العملة الأصلية واذا جاوز الربح في سنة من السنوات هذه النسبة تقيد الزيادة لحساب السنوات التي يقل فيها الربح عنها وما زاد على ذلك يمكن تسـجيله كرأسمال أجنبي ويتم تحـويل الربح بالسعر المعمول به في وقت تحويله ، ويجوز بعد خمس سنوات من تاريخ استثمار المال الأجنبي اعادة تحويله الى الخارج بما لا يجاوز سنويا خمس القيمـة المسجل بها ، كما نص القانون على السماح بتصدير نصف مرتبات الخبراء الأجانب العاملين بالمشروع الى الخارج ، وأشار القانون على ضرورة تكوين لجنة خاصة بوزارة التجارة والصناعة مهمتها تسهيل أعمـال أصحاب رؤوس الأموال وتقديم المعلومات التي تطلبها الهيئات الراغبة في توظيف رأســال الأجنبي عن أحـكام التشريع والادارة في مصر وعمـل كافة التسهيلات وتأشيرات الدخول لاقامة هؤلاء الأجانب بمصر » (٣) ٠

وبهذا يتضح ان مصر بعد أن قطعت شوطا كبيرا في محاولة تضييق الخناق على راس المال الأجنبي ، ادركت في النهاية خطأ هـذه النظرة ، وضرورة الاستعانة بهذه الأموال لمواجهة اعمال التطور وخطط التنمية الاقتصادية باعبائها الكبيرة ، وان الاستعانة بالأموال الأجنبية لم يعد بشكل خطـرا على مصر ، خاصة بعـد ان أخذت مصر بعوامل الاستقلال السياسي وتمهيد الأحداث لذلك الى ان قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ ٠

---

(١) الأهرام الاقتصادية في خدمة التجارة والصناعة يوليو سنة ١٩٥٣
« تقرير اتحاد الصناعات المصرية عن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية »

(٢) الاقتصاد والمحاسبة العدد ٥٠ أول ابريل سنة ١٩٥٣
« وزير التجارة والصناعة هو الدكتور حلمي بهجت بدوي »

(٣) قانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣
الوقائع المصرية رقم ٢٨ مكرر (غير اعتيادية) في ١٢ ابريل سنة ١٩٥٣

وكان بالطبع قصور راس المال وعدم مساهمته المساهمة المرجوة وبالقدر المطلوب ، رغم كل النداءات وعوامل التشجيع التى عملت على ذلك ، احد الاسباب الكبيرة التى جعلت هؤلاء جميعا يعودون فى النهاية ويطالبون بتشجيع رأس المال الأجنبى لمزاولة العمل والنشاط واعمال الاستثمار فى مختلف أنحاء مصر .

الديون الأجنبيـــة

لا نستطيع أن نغفل الاستثمارات الأجنبية فى صـــورة القروض الحكومية لما لها من اثر كبير على مصر . فالديون الأجنبية تعد شكلا من أشكال نزوح راس المال من دولة الى اخرى مع الاحتفاظ ببعض الفروق ، مثل ضرورة وجود عنصرى الايجاب والقبول فى القرض ، ومثل وجود هدف بذاته يخصص القرض فى الانفاق عليه . ولا شك انه اذا قامت القروض الأجنبية على أساس علاقات متكافئة ومنزهة عن الرغبات المستترة الشريرة . فان نتائجها ستعود بالخير على الجانبين المقرض والمقترض . وفى راينا أن السبب المعقول والمنطقى للاقدام على عقد القروض الخارجية هو حاجة البلاد الى القيام بمشروعات انتاجية مباشرة أو غير مباشرة لازمة لتحقيق أهدافها من حيث النمـو الاقتصـادى وعلى أن يكون التمـويل الاجنبى بالقدر الذى يكفل الغلبة والسيطرة للتمويل المحلى ، فضلا عن الرفض بصفة قاطعة لأية قيود يمليها الجانب المقرض فى شأن استعمال القرض أو الاشراف عليه ذلك ما تقصد به طبيعة العلاقة بين المقرض والمقترض . اذ انه من أول المبادىء الأساسية التى ترتكز عليها سلامة القرض أن يعقد على أساس من الندية والتكافؤ ، أما اذا توصلت الدولة المقرضة الى سبيل يمكنها من التحكم فى استعمالات قروضها فان ذلك لا يدل على ضعف الدولة المقترضة فحسب وانما يتيح الفرصة لرأس المال الأجنبى لأن يبسط سيطرته على البلاد (١) .

وهذا هو ما حدث تماما فى مصر فلم تكن القروض الأجنبيـــة على اساس من الندية والتكافؤ بالاضافة الى ضعف حكام مصر ، الأمر الذى جعل الديون عاملا كبـيرا من عوامل التـدخل الأجنبى فى شئون مصر واحتلال انجلترا لها سنة ١٨٨٢ (٢) .

ولتوضيح ذلك يجـدر بنا هنا أن نتابع تطور الدين قبل سـنة

---

(١) محمد رشدى التطور الاقتصادى فى مصر جـ ١ ص ٩٤

(٢) أمين مصطفى عبد الله (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ص ٣٠٦

١٩٢٢ وحتى نهاية فترة الدراسة بلغت جملة القروض التى عقدتها مصر حتى سنة ١٨٧٤ اى فى فترة حكم الخديوى اسماعيل ٦١٠ر٩١٧ر١١٩، جنيهـــا انجليزيا وبعد ذلك ساءت أحـوال مصر المالية أكثر من ذلك مما اضطر الخديوى اسماعيل الى بيع اسهم قناة السويس ، وبالتالى قبضت البيوت المالية الأوروبية يدها عن سياسة اقراض مصر ، فأرسل الخديوى الى انجلترا فى طلب موظف كبير مختص يعاونه فى تنظيم مالية البلاد ، فارسلت له المستر استيفن كيف سنة ١٨٧٥ وأشارت اللجنة بتوحيد الديون وانشاء مصلحة للمراقبة يعهد اليها بتسلم ايرادات الديون وفوائدها وبالتالى تطلب الامر انشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ تحت ادارة لجنة تؤلف من أعضاء أجانب وفى نفس العام صدر أمر عال بتحويل الدين الحكومى ودين الدائرة السنية والديون السائرة الى دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٧ ٪ وكانت الفائدة قبل ذلك تزيد فى بعض الديون لتصل الى ١٣ ٪ وفى نفس العام أيضا أنشىء مجلس أعلى للمالية من خمسة اعضاء اجانب وخمسة آخرين من المصريين لمراقبة الايرادات والمصروفات كما فرضت الرقابة الأوروبية عن طريق رقابة ثنـــائية بواسطة اثنين من المراقبين الأجانب أحـدهما انجليزى للايرادات والآخر فرنسى للمصروفات وتطورت بعد ذلك مسالة التدخل الأجنبى بتشكيل الوزارة الأوروبية سنة ١٨٧٨ (١) والاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ . ولم يكن عهد توفيق باحسن حالا من عهد اسماعيل هذا وان شهدت فترته تصفية لبعض الديون وعقد قروض أخرى . وفى سنة ١٩٠٤ بلغت جملة دين مصر العام « ٨٤٠ر٨١٠ر٩٥ » جنيها انجليزيا يدفع عنها فوائد سنوية « ٧٠٢ر٤٨٠ر٣ » من الجنيهات الانجليزية (٢) ومنها يتضح أن جملة ديون مصر الكلية قد انخفضت كثيرا فى سنة ١٩٠٤ عما كانت عليه فى سنة ١٨٧٤ واستمرت أحوال مصر المالية بعد ذلك تسير سيرا حسنا فى طريق الاصـــلاح بحيث تكون الايرادات متوازنة مع المصروفات حتى لا تلجأ الدولة الى عقد القروض الخارجية ، ولكن صادفتها أزمات لعلاج اقتصاديات البلاد فلجأت الى عقد القروض الداخلية وهذه الأزمات مثل الأزمة المالية سنة ١٩٣٠ ، والأزمة العقارية التى بلغت ذروتها سنة ١٩٣٣ ورات الحكومة صونا للثروة العقارية التى تهددها البنوك العقارية أن تصدر أذونات على الخزينة المصرية قيمتها « ٣ ٪ » مليون جنيه مصرى منها مليون جنيه يستهلك فى خمس سنوات وفائدته « ٤٠ ٪ » و « ٢ ٪ » مليون جنيه مصرى يستهلك فى عشر سنوات وفائدته

---

(١) احمد شركات الساحة التى يوجد استقلالها الرئيس فى مصر يوليو ١٩٤٢ ص ١٠٧٠

(٢) نفس المصدر ص ١٠٨٢

« ٤½ ٪ » • وهكذا استغلت الدولة الأموال المدخرة فى البلاد لصيانة الثروة الزراعية من الضياع (١) •

وفى الفترة بين ١٨٧٦ وحتى سنة ١٩٤٠ كانت المالية المصرية تحت مراقبة لجنة صندوق الدين وهى تتكون من ممثلين لفرنسا وايطاليا وانجلترا والنمسا • ودخل ممثلون عن المانيا وروسيا سنة ١٨٨٥ • وفى الحرب العالمية الثانية • رفعت عضوية المانيا وروسيا والنمسا وايطاليا ، وفى اتفاقية سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا حددت اختصاصات لجنة صندوق الدين فى استلام متحصلات الايرادات لصالح حملة السندات ويضاف الى ذلك أن تستمر اللجنة الى نهاية استهلاك هذه الديون على أن يخصص مال احتياطى ثابت لصندوق الدين قدره « ١٫٨٠٠٫٠٠٠ » ج•م واحتياطى للتداول قدره « ٥٠٠٫٠٠٠ » ج•م ومبلغ « ٧٥٠٫٠٠٠» ج•م لتسهيل خدمة الديون وقد زيد المبلغ الأخير الى « ١٫١١٠٫٠٠٠» ج•م ابتداء من سنة ١٩٢٢ ثم خفض فى سنة ١٩٢٨ الى « ٦٥٠٫٠٠٠ » ج•م واستمرت على ذلك حتى سنة ١٩٤٠ كما اختص صندوق الدين بجمع ضرائب الأطيان فى كل المديريات عدا مديرية قنا • وقد اشترطت لجنة صندوق الدين الا يحدث تخفيض فى ضرائب الأطيان يؤدى الى خفضها الى أقل من « ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ » ج•م دون موافقة لجنة الصندوق على ذلك (٢) •

وفى سنة ١٩٣٦ رأت اللجنة المالية بمجلس النواب عند نظر ميزانية الدين العمومى أن صندوق الدين أنشىء فى ظروف استثنائية خاصة لضمان سداد الدين العمومى ولما كانت حالة مصر المالية والاجتماعية قد تقدمت تقدما واضحا وظهر فى معاملتها المالية أن مركزها السياسى وعلاقاتها مع الدول قد تغيرت فان اللجنة تامل أن تسعى الحكومة لتصل الى تغيير هذا النظام حتى يصبح ادارة مصرية ، ووافق المجلس على تقرير اللجنة هذا ، واحتفاظ الحكومة المصرية بحق المفاوضات فى الغاء صندوق الدين (٣) •

وبعد اتفاق مونترو لالغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ بدأت المفاوضات بين الدول الممثلة فى صندوق الدين وبين الحكومة المصرية لالغائه على أن تحل الحكومة محله فى دفع فوائد الدين واستهلاكه ، وقد

---

(١) امين عبد الله (الدكتور) المرجع السابق ص ٣١٣

(٢) احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٢ ص ١٠٨٤

(٣) محمود سليمان غنام المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية ص ١٤٤

أسفرت المفاوضات عن موافقة الدول على مبدأ الغاء صنـــدوق الدين ، وطالبت فى اول الأمر باستمرار تخصيص متحصلات ضرائب الأطيان وبقـاء المال الاحتياطى الذى يبلغ « ١ر٨٠٠ر٠٠٠ » جنيه مصرى وبقـاء المبلغ الخاص باعمال الادارة وقدره « ٥٠٠ر٠٠٠ » جنيه مصرى والزيادة المستديمة التى أضيفت الى هذا المبلغ وقدرها « ٦٥٠ر٠٠٠ » جنيه مصرى كمـا طالبت بتعهد صريح أن يكون للوفاء باستحقاقات الدين العـــام الأولية على ما عداها من وجــوه الدفع ، فرفضت الحكومة هذا الطلب ، غير أن المفاوضات استمرت مع انجلترا وفرنســا فتنازلتا عن المطالب الأولى الخاصة بالضرائب العقارية (١) ٠

واخيرا اتفق المفاوض المصرى مع الحكومة البريطانية فى ١٧ يوليو سنة ١٩٤٠ ثم الحكومة الفرنسية على الغاء صندوق الدين ، وقد صدق على هذا الاتفاق بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٠ (٢) ٠

وترتب على الغاء صندوق الدين أن نقل الى الحكومة المصرية كافة تبعات الصندوق وأمواله من أموال احتيــاطية واخرى خاصة بالادارة والزيادات الأخرى المستديمة على ذلك المال ، وكذلك جميع المبالـــغ المودعة فى الصندوق وأخذت الحكومة على نفسها تبعة جميع ارتباطات صندوق الدين (٣) ٠

وبذلك يعتبر الغاء صندوق الدين تحررا كبيرا من النفوذ الأجنبى والتدخل الدولى فى سيادة مصر وتصرفاتها المالية ومراقبة ميزانية البلاد بين الدخل والمنصرف ، وتوزيعها وفقا لمتطلبات وحاجيات الديون أولا ، وما يبقى بعد ذلك لخزانة الدولة ٠

واذا كانت ديون مصر قد وصلت الى « ١١٩ر٩١٧ر١٦٠ » جنيها انجليزيا فى ســنة ١٨٧٤ م وتنـاقصت الى « ٩٥ر٠٨١ر٨٤٠ » جنيهـا انجليزيا سنة ١٩٠٤ ، ومع استمرار تحسن ظروف مصر المالية فى العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين ٠ فان تناقص الديون يستمر أيضا بعد ذلك وخاصة بعد تخلص مصر من التدخل الدولى فى شكل صندوق الدين فوصلت جملة الدين العام فى سنة ١٩٤١ الى « ٨٧ر٣٦٦ر٨٤٠ » جنيها انجليزيا (٤) ٠

---

(١) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ص ١٠٨٤/١٠٨٥

(٢) مجلس النواب « مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى » ١٤ ـ ١٦ سبتمبر ١٩٤٣ ص ٣١

« المفاوض المصرى هو المرحوم حسن صبرى باشا »

(٣) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ص ١٠٨٥

(٤) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ص ١٠٨٢

تمصير الدين العام بتحويله الى قرض وطنى

وفى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ قدم أمين عثمان وزير المالية فى ذلك الوقت مذكرة الى مجلس الوزراء لتحويل الدين العام من دين أجنبى دولى الى دين داخلى وطنى وقال فى مذكرته :

« كان أول ما عنيت به منذ تقلدت وزارة المالية أن أبحث مع الاخصائيين عن خير طريقة لتحويل دين مصر من دين دولى الى دين داخلى بحت ، وبذلك نهدم الدين القديم ونهدم معه ذكرياته السيئة التى جرت على البلاد فى الماضى ويلات الاحتلال وساعدت على تدخل الدول الأجنبية فى أخص شئون مصر الداخلية ، وفضلا عما فى تحقيق هذا الهدف من ارضاء الكرامة الوطنية فانه يرمى الى تخفيف عبء الدين الى حد بعيد . ثم اذا لوحظ أن عملية التحويل سوف ترتبط بها بطبيعة الحال عملية اقتراض التى يجب التوسع فيها لاستهلاك بعض الديون العامة القريبة الأجل . فاننا بهذه الوسائل نساعد على خلق سوق مالية فى مصر توفر وجوه الاستثمار التى تلائم حاجات مختلف الطبقات والمدخرين والمستثمرين » (١) .

وبناء على هذه المذكرة صدر مشروع المرسوم بقانون رقم ٩٥ فى سبتمبر سنة ١٩٤٣ بالاذن لوزير المالية فى تحويل الدين العام وفى اصدار قروض محدودة الأجل وقد جاء فى المادة الثانية من المرسوم « يؤذن لوزير المالية فى أن يعقد قروضا لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة بالشروط والأوضاع التى يحددها بموافقة مجلس الوزراء ، وذلك فى نطاق حد أقصى لا يتجاوز اربعين مليونا من الجنيهات على أن يكون الغرض من هذه القروض استهلاك وسداد جانب من الدين العام (٢) .

وعندما عرض هذا المشروع على مجلس النواب فى دور انعقاد غير عادى بين ١٥ و ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عارضه كثير من النواب ، وبعضهم طلب تعديله .

وكانت الآراء المعارضة تبرز العيوب التالية : « اذا كان الغرض من القرض استبدال دين أهلى او محلى بدين أجنبى فان ذلك أمر مشكوك فيه . فقد كنت أمس اتحدث مع أحد العمال فى هذا الموضوع ، فسألنى هل صحيح ان الدين سيكون فى أيد مصرية فقط ؟ فقلت له لا أظن ذلك

(١) مجلس النواب ١٤ ـ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ملحق رقم ـ ١ ص ٤١

(٢) نفس المصدر السابق ص ٤١

لأن السندات معروضة للجميع . فاذا عرضت السندات في السوق ومعروف ان لكل شخص الحق في أن يكتتب فيها ، سواء كان مصريا ام أجنبيا ، فقد تكون النتيجة أن يزداد عدد المكتتبين الأجانب وبذلك نخسر من الوجهة الوطنية » (١) .

وكان هناك رأى آخر يفيد ذلك . وجاء فيه « أن أول من يسارع الى تغطية هذا القرض هي البنوك الكبيرة التي لديها ودائع كبيرة ، فهل هناك ما يمنع من أن يساهم بنك في سويسرا في عملية القرض ؟ ان لكل فرد أو مؤسسة أو بنك أجنبي في داخل البلاد أو خارجها من حقه ان يساهم في هذا القرض وذلك عن طريق مندوب أو ممثل أو وكيل لأى من هؤلاء . كما اننا لا نضمن بعملية القرض داخل البلاد عدم وقوع اشكال دولى . فما المانع لو حدث خلاف بين حملة سندات القرض أن يحدث مثل هذا التدخل من جانب الدول لمصلحة رعاياها ؟ » (٢) .

ورأى ثالث يؤكد هذا المعنى « ان الاربعين مليونا المطلوبة الآن لتحويل الدين الحالى اكثرها لأصحاب السندات من الأجانب المقيمين في انجلترا وغيرها . فلن تنتج عملية التحويل الا انتقال هذا الدين من أيدى الأجانب المقيمين في انجلترا وفرنسا وغيرها الى أيدى أجانب مقيمين في مصر أو أجانب ايضا مقيمين في الخارج يشترون بواسطة ممثليهم في مصر ما يريدونه من سندات هذا القرض ، عندما يعرض للاكتتاب العام » (٣) .

فالآراء اذن تكاد تكون مجمعة على أن الغرض الأساسي من هذا القرض لتحويله من أيد أجنبية خارجية الى أخرى وطنية داخلية أمر مشكوك فيه ، بل يكاد أن يكون مستحيلا . لأن أول من يساهم في تغطيته ، هيئات أو مؤسسات أو بنوك لها ارصدة كبيرة متوفرة لهم وهذا لا يتأتى الا في البنوك الأجنبية القادرة على ذلك ، وفي نفس الوقت من المتعذر الحصول على هذا المبلغ من المصريين ، كما أنه ليس هناك ما يمنع من أن يكتتب في القرض جهات أخرى أجنبية عن طريق وكلاء لهم في مصر . وبالتالي فان مسالة تمصير هذا الدين وبهذه الصورة أمر مشكوك فيه بدرجة كبيرة . فحتى وزير المالية نفسه الذى تقدم بالمشروع لا ينفى

---

(١) مجلس النواب ، نفس الجلسة ص ٢٠
والمتحدث هو النائب الأستاذ « زهير صبرى »

(٢) مجلس النواب ، نفس الجلسة ص ٢٥
والحديث للنائب الأستاذ « محمد فكرى اباظه »

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٦/١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ص ٢٧
الحديث للنائب الأستاذ « السيد سليم »

هدا . فيقول : « اننا لم نلجا الى القرض الا لتتمكن الحكومة من تحويل الدين من قرض دولي الى قرض مصرى أعنى قرضا بالعملة المصرية يدفع فى مصر لا قرضا لا يكتتب فيه غير المصريين . واني لأرحب بكل مكتتب فى القرض سواء أكان مصريا أم أجنبيا لأني أعتبر الأجنبي مصريا ما دام يعيش بيننا ويتمتع بخيرات بلادنا ، فنحن فى هذا السبيل سواء » (١) .

فواضح هنا الى أى حد لا يفرق وزير المالية بين المصرى والأجنبي في هذه الناحية ، اللهم الا في الاقامة ، ففى نظره ان الأجنبي مصرى ما دام يعيش فى مصر ..

والرد على وزير المالية فى ذلك انه حتى مع اغفال عمليات التمويه في الاكتتاب التي تتم في داخل مصر ، وهى أصلا لأجانب يقيمون فى الخارج ، أو لو كان الاكتتاب لأجانب داخل مصر ، فهل هنـاك ما يمنع الأجانب المقيمين من تركهم للبلاد فى اليوم التالى للاكتتاب مع استمرار صرف كافة مستحقات الدين عن طريق وكلاء ؟

وحتى لو كانوا مقيمين فعلا ، أقول أيضا هل هناك الضوابط الجادة لمنع تهريب النقد والعملة ؟

فالأمر اذن مشكوك فيه . ولم يخف على اعضاء مجلس النواب ذلك فبعضهم قد أشار بأن عملية التحويل تدخل فيهـا مصلحة انجلترا ، فقال . « ان التحـويل في الظروف الحالية لا يقتصر على مصـلحة مصر وحدها بل على مصلحة حليفتنا انجلترا أيضا » (٢) .

ورغم أصـوات المعارضـة والتنبيه الى خطورة هذا القـانون على مصلحة مصر فانه في النهاية وافقت أغلبية مجلس النـواب عليه (٣) ليصبح سارى المفعول ويأخذ دور التنفيذ . وبصدور القانون ، اقترضت الحـكومة ثلاثة قروض الأول وهو القرض الوطنى طويل الأجل وقيمته « ٦٦٫٩٩٧٫٩٧٠ » جنيها مصريا والثانى وهو القرض الوطنى المتوسط الأجل وقيمته « ١١٫٠٣٠٫٨٨٠ » جنيها مصريا والثالث قرضان قصيرا الأجل قيمتهما « ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ » وقد عرضت هـذه القروض الثلاثة للاكتتاب خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٤٣ وغطيت المبالغ المطلوبة فى وقت وجيز وقامت الحكومة بتسديد جانب من الدين العام (٤) .

---

(١) مجلس النواب نفس الجلسة ص ٣٣\٣٢

(٢) مجلس النواب نفس الجلسة ص ٢١ النائب هو الأسـتاذ « زهير صبرى » « وهذا يوضح بدرجة كبيرة الصلة الشبوهة بين وزير المالية أمين عثمان والجلترا فى ذلك الوقت » .

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٦\١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ص ٣٤

(٤) احصاء شركات المساهمة يوليو سنة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ١١٧١/١١٧٠

أحدثت هذه القروض ـ والتي زادت عن الأربعين مليون جنيه وفقا لما جاء في المرسوم اثرها في زيادة جملة الديون رغم ما حدث من تسديد واستهلاك ، وذلك بعد ان اخذت الديون في التناقص التدريجي بعد عصر اسماعيل ، فوصلت جملة الدين المصرى العام في سنة ١٩٥٠ الى « ٠٦٢ر١٨٥ر١٠٢ » جنيها مصريا (١) .

بعد ان وصل آخر تناقص له الى « ٨٤٠ر٣٦٦ر٨٧ » جنيهــا انجليزيا في سنة ١٩٤١ (٢) .

اما عن استخدامات هذه القروض في فترة الدراسة فقد استخدم بعضها في حل بعض الأزمات كالأزمة العقارية التي حدثت منذ سنة ١٩٣٣ (٣) وبعضها الآخر في تمويل محصول القطن وبعض مشــاريع التعمير كالسكك الحديدية وتطهير قناة السويس (٤) .

الا أن غالبية هذه الديون قد استخدم في القرض الوطني سـنة ١٩٤٣ لتسديد جزء من الدين المصرى العام (٥) الذى اسـتخدم اغلبه قبل ذلك في مشروعات غير انتاجية طابعها البذخ والاسراف (٦) ومما يزيد في فداحة هذه الديون تلك الفوائد الباهظة التي كانت تدفع لها والتي ترتفع تباعا من ٩ الى ١٢ الى ١٧ الى ٢٧ ٪ وحسب بعض التقديرات فان مصر دفعت فوائد للديون التي اقترضتها حوالى ٢٥٧ مليونا من الجنيهات حتى سنة ١٩٤٣ اى ما يقرب من ثلاثة أضعاف دين مصر الكلى (٧) ومن

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٥/٢٣ ص ١١٩
« تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٠\١٩٥١ »
(٢) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ص ١٠٨٢
ـ « والجنيه الانجليزي في ذلك الوقت يزيد قليلا عن الجنيه المصرى »
ـ والجدير بالذكر أن نذكر أن القروض بعد سنة ١٩٥٢ قد زادت كثيرا عن ذلك فبلغت في نهاية سنة ١٩٥٥ الى ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وصلت الى ٣٩٤ مليون جنيه مصرى . وعلى ذلك كان معدل الزيادة السنوية في الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٦٠ حوالى ٢٠٪
وفي ذلك انظر :
الدكتور عبد العزيز مرعى ، وعيسى عبده المشكلات الاقتصادية المعاصرة في الاقليم المصرى ص ٥٢٧
(٣) امين عبد الله المصدر السابق ص ٣١٣
(٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٣\٥\١٩٥٠ ص ١١٩
(٥) احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ١١٧٠
(٦) عبد العزيز مرعى (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٢٦
(٧) مجلس النواب . جلسة ١٤ ـ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ص ٢٢/٢٣

منا نتضح خطورة قروض مصر الأجنبية قبل سنة ١٩٢٢ وطوال فترة الدراســـة والتي عاني منها الاقتصــاد المصرى أضرارا فادحة وعادت بعوائدها الكبيرة على ممولين أجانب اساسا ، وعندما ارادت الحكومة تحويل الدين الى دين وطني كان أمرا مشكوكا في صحته وفقـا لما سبق توضيحه ، بل ان قرار الحكومة أحدث أضرارا أكبر في زيادة عبء وحجم دين مصر العام ٠

هـذا غير الأضرار السياسية الكبيرة التى أتت على مصر بالاحتلال الانجليزى والتدخل الأجنبى فى كافة شئون مصر ٠

مع هذا فان الاقتراض فى حد ذاته ليس أمرا معيبا عندما تلجأ اليه الشعوب لمواجهة خطط البناء والتنمية ولكن بشرط التكافؤ والندية وحسن التصرف بعيدا عن أى تدخل فى شئون البلاد وقد حدث ذلك فى كثير من الدول الأجنبية ولكن ما حدث فى مصر عكس ذلك تماما ٠

الأموال الأجنبية والضرائب

لقد تاثرت مصر فى فرض أى ضرائب على الأجانب بالامتيازات الأجنبية التى لم تمكن المشرع المصرى من فرض الضرائب على أموالهم ٠

فقد فسرت المحاكم المختلطة نصوص معاهدات الامتيازات بأنها تحظر على الحكومة المصرية فرض أية ضريبة مباشرة على رعايا الدول المتمتعة بالامتيازات الا بعد موافقة الدول المذكورة على ذلك ٠ وقد أظهرت التجربة العملية أكثر من مرة أن الحصول على هذه الموافقة كان أمرا متعذرا ، فقد كانت الدول الأجنبية تشجع دائما رعاياها ، على معارضة كل محاولة لجباية أى ضرائب مباشرة منهم فيما عدا ضريبتى الأطيان والمبانى ، وتذرع الأجانب فى مطالبتهم بالابقـاء على تلك الحصـانة بحجج مختلفة منهـا ادعاؤهم أن الوطنيين ، وخاصة الزراع منهم ، هم الذين يستفيدون دون غيرهم من الانفاق الحكومى فيحق عليهم أن يتحملوا وحدهم عبء الضرائب اللازمة لتغطية النفقات المذكورة ٠

وهكذا كانت حرية الحكومة المصرية مقيدة على هذا النحو فى فرض الضرائب المبـاشرة على الأجانب فى مصر طوال فترة بقـــاء الامتيازات الأجنبيـــة ٠ وليس هذا محسب بل انها أيضـا كانت مقيدة فى فرض الرسوم الجمركية ، وظلت الأسواق المصرية مفتوحة أمام المنتجات الأجنبية وهو ما سعت اليه تلك الدول عن طريق الضغط السياسى المستمر على مصر والى جانب هذه الظروف السياسية ساعدت بعض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية على بقاء هذا الوضع الضريبى قائما دون مساس بالأجانب ٠

لقد كانت حياة مصر الاقتصادية تتميز بالبساطة الى حد كبير وذلك لاعتمادها اساسا على الزراعة ، أما الوان النشاط الأخرى فكانت ذات أهمية متواضعة تقل كثيرا عن الزراعة كذلك كان المجتمع فى ذلك الوقت محدود الثقافة قليل الوعى السياسى فاقد الثقة فى اخلاص حكامه وفى قدرتهم على الانفاق الرشيد · وانعكس هذا كله على النظام الضريبى وامتياز الأجانب (١) ·

ووجدت مصر نفسها أمام احد أمرين ، اما أن تفرض الضرائب المباشرة على الوطنيين دون الأجانب وهو ما لا يستطاع لانه يحدث خللا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بالغ الخطورة · واما أن تسكت على مضض وأن تمتنع عن فرض أى ضريبة ، وبذلك بقيت الثروة المنقولة فى حصانة تامة من كل ضريبة (٢) ·

فالتجار وأرباب المصانع وحملة الأسهم والسندات لا يتحملون ضرائب · ولما كانت الحركة التجارية والمالية — على الأكثر — فى يد الأجانب كانت بالتالى أموالهم الكثيرة التى تعمل فى مصر غير متحملة أية تكاليف للحكومة بمقتضى نظام الامتيازات (٣) ·

وظلت هذه القيود مفروضة على فرض الضرائب على الأجانب فى مصر الى أن قرر مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية فى مونترو سنة ١٩٣٧ بالمادة الثانية خضوع الأجانب للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها (٤) ·

وبتوقيع هذه الاتفاقية استردت مصر حريتها المالية وأطلقت يدها لتباشر مهمة اصلاح نظامها المالى والضريبى وبالفعل صدر قرار وزارى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ بتاليف لجنة لدراسة الضرائب الجديدة مؤلفة من كبار موظفى وازرة المالية وبعض أساتذة العلوم المالية والاقتصادية

---

(١) حسين خلاف (الدكتور) تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة ص ٤٢\٤٣ وهى محاضرة القيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ١٩٦٠/٣/٢ ، وهى ضمن مطبوعات جمعية الاقتصاد فى بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ - ١٩٥٩ ·

(٢) حبيب المصرى باشا ضرائب الدخل فى مصر جـ ١ ص ٨

(٣) الأهرام فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ ·

« المحاضرة التى القاها » اسماعيل صدقى » عن الضرائب والامتيازات الأجنبية بمحكمة مصر المختلطة »

(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٧/٧/١٩ ص ١٩٣٨

بالجامعة (١) ومارست اللجنة عملها الى أن استطاعت ان تتقدم للحكومة بثلاثة مشروعات قوانين وما يهمنا منها هو القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضرائب على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة (٢) وعلى الأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل وصدرت فى اعقابه اللائحة التنفيذية فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد استرشد المشرع المصرى فى وضع هذا القانون بالتشريعات الاجنبية (٣) التى كانت لا تعفى الأموال الأجنبية من الرسوم والضرائب ومنها ما يخص تداولها والآخر ايرادها بينما كانت فى مصر معفاة من الضريبة ، وكان فرض الضريبة بهذا القانون ، أمرا لابد منه ، وذلك لان رؤوس الأموال المنقولة أوسع نطاقا من الضرائب العقارية او الضريبة على الأرباح فهى تصيب أموالا لا يصيبها هذان النوعان والاكتفاء بهما دونها قد يؤدى الى اعفاء بعض مصادر الايراد اعفاء لامبرر له (٤) .

وبالنسبة للأموال الأجنبية المودعة فى البنوك بمصر فان القانون قد ادخلها ايضا فى اطار وعاء هذه الضريبة ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣ ، انه على كل مصرف أو شركة أو محل يقبض مباشرة أو بواسطة غيره اى ايراد من ايرادات القيم الأجنبية التى يستولى عليها المصريون أو الأجانب المستوطنين او القيمين عادة فى مصر أن يحجز قيمة الضريبة المستحقة على الايراد المذكور لكى يؤديها لمصلحة الضرائب (٥) .

اما فى حالة البنوك الأجنبية التى يمتد نشاطها الى الخارج وهى عديدة ، فالأمر ليس باليسير . فكان القانون ينص أصلا على استحقاق الضريبة على نسب مما توزعه على مساهميها تقابل نسبة رأس المال المخصص لنشاط الشركة فى مصر الى مجموع رأس المال ، الا انه نظرا للصعوبات العديدة التى واجهتها المصارف ومصلحة الضرائب فى تطبيق هذا النص فقد عدل القانون عام ١٩٤١ وحسمت الصعوبات واعتبرت المصارف الأجنبية التى يمتد نشاطها الى الخارج بمقتضى هذا التعديل ، انها قد وزعت فى مصر مبلغا يعادل صافى مجموع الأرباح الناتجة فى مصر ، فتدفع ضريبة القيم المنقولة على مبلغ يعادل صافى الأرباح بعد

---

(١) أنور محمد شلبى ، حسن فايز الضريبة على ايراد القيم المنقولة ص ٢٧

(٢) نفس المصدر ص ٣٢

(٣) محمد شفيق (الدكتور) القانون التجارى المصرى ص ٣٥٦

(٤) كمال عبد الرحمن الجرف نظام الضرائب . الضريبة على ايراد القيم المنقولة ص ١٢/١١ ، ٢٣

(٥) حسين خلاف (الدكتور) بعض المسائل الضريبية التى تهم البنوك ص ١ معهد الدراسات المصرفية . مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى الثانى سنة ١٩٥٦ ، بالقاهرة فى ١٨/١٦ ابريل سنة ١٩٥٦

استبعاد نسبة ١٠ ٪ تعد لتكوين احتياطي خاص لتغطية ما قد يصيب المصارف المذكورة من خسارة بسبب أعمالها في مصر (١) ٠

ولم تلبث أن ظهرت ثغرات في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتعلق بدفاتر الممولين الضريبية والتي يرجع اليها مأمور مصلحة الضرائب وهي عيوب كبيرة تضلل في الأرباح والحسابات الحقيقية وتظهرها بأرباح اقل من الواقع ، وهذا الوضع يؤدي الى هضم حقوق الخزانة العامة (٢) ٠

ونتيجة لذلك اصدرت ،زارة المالية قرارها في ١٩٤٥/٦/٢٨ بتاليف لجنة مهمتها اعادة النظر في تشريع الضرائب ، وفي أكتوبر سنة ١٩٤٦ الفت لجنة ثانية لاعادة النظر ، وأخيرا تمت مناقشة الموضوع ، وصدر القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (٣) ومع هذا فان هذا القانون لم يلزم الممولين بامساك دفاتر او حسابات تقيد بها ايراداتهم ومصروفاتهم بطريقة منظمة يسهل معها تتبعها واستخلاص النتائج الصحيحة منها (٤) ٠

وقد نص القانون في المادة الأولى منه على أن الضريبة تسري على صافي الايراد الكلي للاجانب المتوطنين في مصر حتى لو كانت ايراداتهم ناتجة من مصادر خارج مصر ٠ ولم يكن من اليسير على مصلحة الضرائب ان تتأكد من صحة الاقرارات التي يقدمها هؤلاء الأجانب فيما يتعلق بالايرادات الناتجة والتي تخضع عاده للضرائب المقررة في البلاد الأجنبية ولهذا راى البعض انه من الأفضل أن يقتصر المشرع على اخضاع الايرادات النــاتجة في مصر وعلى ما يستورد الى مصر من الايرادات المنتجة في الخارج (٥) ٠

ولم تلبث أن ظهرت اعتراضات أخرى في مجلس النواب على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تطالب بزيادة مســاهمة أصحاب رؤوس الأموال المنقولة والثابتة مع ذوي الأرباح التجارية والصناعية والذين يكسبون أموالا كبيرة للنهوض بالبلاد ورفع مستواها (٦) فصدر القانون رقم ١٤٦

---

(١) الضرائب في مصر وعلاقتها بالبنوك ، وهما محاضرتان القاهما الدكتور البرت فورلي في ٢٨ ، ٣٠ مارس سنة ١٩٥٥ ص ٣/٤
« معهد الدراسات المصرفية بالقاهرة ١٩٥٥ »

(٢) أنور محمد شلبي المصدر السابق ص ٩٥

(٣) كمال عبد الرحمن الجرف لنظام الضرائب المصري الضريبة العامة على :الايراد ص ٢\٥

(٤) أنور محمد شلبي المصدر السابق ص ٩٧

(٥) كمال عبد الرحمن الجرف المصدر السابق ص ٤٥/٤٦

(٦) مجلس النواب . جلسة ١٩٥١/٣/١٣ ص ١١٣
« اقتراح بشأن الضرائب على رؤوس الأموال المنقولة »

لسنة ١٩٥٠ واهم ما جاء فيه الزام شركات المساهمة بان ترفق فى اقراراتها حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية معتمدة (١) ·

ومع هذا فقد وجدت ثغرات فى كل هذه القوانين بحيث يتمكن كثير من الأجانب من اخفاء ميزانيات رؤوس اموالهم الحقيقية وبالتالى الأرباح والتى ينتج عنها الضرائب المقررة ·

وهذه الثغرات مصدرها ان قوانين الضرائب المذكورة منذ نشأتها فى سنة ١٩٣٩ الى ما بعد صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم تكن جادة فى الزام الممولين من المصريين والأجانب بامساك دفاتر أو حسابات معينة ، ولم تكن ترتب على عدم امساك الممولين للحسابات أو الدفاتر اى جزاء جدى سوى ما نص عليه قانون سنة ١٩٥٠ بتوقيع غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها (٢) وهذا لا يقدم علاجا كافيا لتهرب رؤوس الأموال الأجنبية وأصحاب المشاريع الأجانب من دفع الضرائب الحقيقية وفقا للبيانات الصحيحة والتى يجب أن تقدم فعلا ، فليس أسهل على هؤلاء من دفع مابين عشرة جنيهات وخمسون جنيها غرامة بدلا من تقديم مبالغ ضخمة كضرائب عن استثمار وأرباح أموالهم الحقيقية الناتجة عن تشغيلها فى مصر ·

ومع هذا فالذى يجب، أن نقوله ان حركة التشريع الضريبى ومتابعة أموال الأجانب فى مصر ظلت نشطة منذ انتهاء الحرب العالمية الثـانية اذ تلاحقت القوانين الضريبية طوال تلك المدة ، فبعد قانون سنة ١٩٥٠ صدر قانون آخر رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٢ والخاص باعفاء شركات الطيران الأجنبية (٣) ·

ورغم ثغرات القوانين المذكورة حتى سنة ١٩٥٢ فانه كانت هنـاك محاولات كبيرة لحصر أموال الأجانب ومتابعتهم لكى لا يتهرب بعضهم من المساهمة فى الضرائب حتى ان التعليمـات الصـادرة لادارة الجوازات والجنسية كانت تحتم ضرورة رجوعها الى مصلحة الضرائب لكل الأجانب الذين يغادرون مصر ويقدمون طلبات بذلك ·

---

(١) أنور شلبى المصدر السابق ص ٩٨

(٢) الاقتصاد والمحاسبة · العدد ١٠٠ أول مارس سنة ١٩٥٦ ص ٢٤
« موقف الفاحص الضريبى قبل وبعد صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ »

(٣) حسين خلاف (الدكتور) تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة ص ٥١

وفعلا اتخذت ادارة الجوازات والجنسية هذه الاجراءات بعد أن تقدم بعض الأجانب خلال سنة ١٩٥٢ بطلب التصريح بمغادرة القطر نهائيا ، فتولت هذه الادارة مراجعة مصلحة الضرائب فيما اذا كانت هناك ضرائب مستحقة عليهم لتحصيلها قبل سفرهم وتؤخرهم عن السفر شهرا لهذا الغرض ، فاذا لم يصلها رد المصلحة ، قبل هذا الشهر صرحت لهم بالسفر على أساس ان عدم الرد فى هـذه المهلة بمثابة موافقة ضمنية من جانب المصلحة على عـدم وجـود ضرائب مستحقة عليهم . واذا كانت اجابات المصلحة تتضمن عـدم وجـود ضرائب مستحقة فتخطر ادارة الجوازات والجنسية بعدم وجود مانع لديها من السماح بالسفر ، أما اذا تضمن رد مصـلحة الضرائب وجود ضرائب مسـتحقة ، فتخطـر ادارة الجوازات والجنسية بمنع الأجنبى من السفر مع اخطار قسم مكافحة التهريب لاتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على أموال الخزانة (١) .

---

(١) الاقتصاد والمحاسبة . العدد ٣٦ أول سبتمبر سنة ١٩٥٢ ص ٢٣

« قوانين وقرارات . مصلحة الضرائب . قسم الضرائب على الايرادات »



الفصل الثالث
نشاط الأجانب في مجال الزراعة



الفصل الثالث : نشاط الأجانب فى مجال الزراعة

اولا ـ ملكية الأجانب للأرض الزراعية فى مصر

- حجم الاستثمارات الأجنبية فى مجال الزراعة .
- تطور ملكية الأجانب للأرض الزراعية بين سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٥٢
- قانون منع تملك الأجانب للأرض الزراعية .
- توزيع ملكيات الأجانب الزراعية على مديريات مصر

ثانيا ـ متابعة نشاط الأجانب الزراعى من خلال بعض الشركات الزراعية التى اسسوها

- شركة الكروم والكحول المصرية .
- شركة وادى كوم امبو (استصلاح الأرض وزراعة المحاصيل النقدية)
- شركة مساهمة البحيرة (استصلاح الأرض وبيعها)
- شركة أراضى ابو قير الانجليزية (لبيع وتأجير الأرض الزراعية)
- شركة اراضى الغربية (شراء وبيع واستغلال الأرض الزراعية)
- شركة سيدى سالم (اصلاح وبيع الأرض الزراعية)
- شركة اراضى الوردان (تأجير واصلاح الأرض الزراعية)

اولا – ملكية الأجانب للأرض الزراعية فى مصر

حجم الاستثمارات الأجنبية فى النشاط الزراعى :

بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية فى مجال النشاط الزراعى فى سنة ١٩١٥ « ٧٣٫٤٦٤٫٠٠٠ » (١) وبعد سنة ١٩١٥ أخذت الأموال الأجنبية تتناقص فى هذا المجال ففى سنة ١٩٢٢ تناقصت الى « ٦٥٫٠٢٧٫٠٠٠ » جنيه مصرى (٢) واستمرت فى التناقص التدريجى حتى وصلت الى « ٥١٫٠٥٥٫٠٠٠ » جنيه فى سنة ١٩٣٣ أو ما يوازى ٥٠ ٪ من جملة الاستثمارات الأجنبية (٣) وبعد سنة ١٩٣٣ تناقصت عن ٥٠ ٪ بدرجة كبيرة حتى نهاية فترة الدراسة .

ففى الوقت الذى شهدت فيه هذه الفترة تكوين شركات ومشاريع اخرى غير زراعية ، فانها لم تشهد تكوين شركات جديدة تعمل فى مجال الزراعة الا فى القليل النادر .

وعلى سبيل المثال فى سنتى ١٩٤٥/١٩٤٦ بلغت جملة الأموال الأجنبية فى مشاريع غير زراعية تكونت فى هذا العام «٢٠٦٫٩١٣» جنيها مصريا ، بينما لم يساهم المال الأجنبى الا فى مشروع زراعى واحد

---

(١) Crouchely. The investment of foreign Capital in Egyptian Companies p. 105.

وتتضح صحة هذه النسبة لو علمنا أن جملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر سنة ١٩١٥ بلغت « ١١٧٫٥٤٢٫٠٠٠ » ج٠م٠

انظر فى ذلك : Crouchley, op. cit., p. 105.

(٢) Ibid. p. 105

(٣) Ibid p. 106

ونسبة الـ ٥٠٪ على أساس أن جملة الاستثمارات الأجنبية فى سنة ١٩٣٣ بلغت « ١٠٢٫٢٩٥٫٠٠٠ » ج٠م٠

بما يوازى « ٢١٫٣٢٥ » جنيها (١) أى حوالى ١٠ ٪ منها ٠ وفى سنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ بلغ جملة الأموال الأجنبية فى مشروعات جديدة « ٣١٫٠٠٠ » جنيه لم تساهم فيها هذه الأموال بمشروع زراعى واحد (٢) ٠

وبذلك يتضح الانخفاض الملحوظ لاستثمار الأموال الأجنبية فى المشاريع الزراعية الجديدة ، بعد سنة ١٩٣٣ ، مما أثر على انخفاض نسبتها عن ٥٠ ٪ من جملة الأموال الأجنبية حتى سنة ١٩٥٢ ٠

تطور ملكية الاجانب للارض الزراعية بين سنة ١٩٢٢ ، ١٩٥٢ :

بلغ عدد الأجانب الذين يملكون ارضا زراعية فى سنة ١٩١٧ « ٨٫٢٤٢ » مالكا اجنبيا ، ومساحة الأرض التى يملكونها « ٧١٢٫١٠٥ » من الأفدنة (٣) وهذه الأرض رغم قلة عدد ملاكها الاجانب ـ بالقياس الى بقية الملاك من المصريين ـ تمثل نسبة عالية ، اذ تصل الى ١٣٪ من جملة الأرض الزراعية فى مصر (٤) ٠ وفى سنة ١٩٢٢ لم يختلف عدد الملاك الاجانب عن ذلك كثيرا ، فقد وصل عددهم الى « ٨٫٠٢١ » اجنبيا ، بينما مساحة الأرض التى يملكونها قد قلت عن سنة ١٩١٧ ، فقد وصلت الى « ٥٦٥٫٧٨٨ » فدانا (٥) أى حوالى « ١٠٫١ ٪ » من جملة الأرض الزراعية (٦) وفى سنة ١٩٢٣ بدأ عدد الملاك فى التناقص الى « ٦٫٩٥٣ »

---

(١) Annuaire statistique 1945-1947. p. 651-657

(٢) Annuaire statistique 1949-1951. p. 784-793.

(٣) Annuaire Statistique de l'Egypte 1923-1924. p. 164-165.

(٤) Gabriel Baer. A history of landownership in Modern Egypt 1800-1950. p. 230.

ومن البداية نوضح أن مساحة الأرض المنزرعة فى مصر ظلت محدودة للغاية ، ولم تتزايد خلال فترة الدراسة بدرجة ملحوظة ، ففى سنة ١٩٢٢ بلغت جملة الأرض المنزرعة فى مصر « ٥٫٣٨٧٫٢٠٥ » فدانا وفى سنة ١٩٥٢ وصلت الى « ٥٫٦٤١٫٥٢٥ » فدانا

وفى ذلك انظر :

Annuaire Statistique 1923-1924.p p. 143.
Annuaire Statistique 1951-1954. p. 150.

وفى تقدير آخر ان مساحة الأرض الزراعية فى سنة ١٩٢٢ بلغت « ٥٫٥٩٥٫٧٠٧ » من الافدنة وفى سنة ١٩٥ وصلت الى « ٥٫٦٦٢٫٦٦٢ » فدانا ٠

وفى ذلك انظر :

ـ عاصم الدسوقى (الدكتور) كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ص ٥٥

(٥) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 164-165.

(٦) G. Baer. op. cit., p. 230.

أجنبيا ، بينما مساحة الأرض لم تتناقص بصورة ملحوظة عن سنة ١٩٢٢ ، اذ بلغت مساحة الأرض الزراعية المملوكة لهم ٥٦٣٫٧١٦٫٠ ، فدانا (١) أى حوالى « ١٠ ٪ » من جملة الأرض الزراعية (٢) ٠

وفى الفترة بين سنة ١٩٢٣ ، سنة ١٩٣٦ تناقص عدد الملاك الأجانب من « ٦٫٩٥٣ » الى « ٦٫١٨٥ » ، فى نفس الوقت الذى تناقصت فيه مساحة ملكياتهم من « ١٠ ٪ » من جملة الأرض الزراعية الى « ٨٫٥ ٪ » (٣) ٠

وفى سنة ١٩٤٣ تناقص عدد الملاك الأجانب الى « ٥٫٤٠٤ » ومساحة الأرض التى يملكونها الى « ٤٠٥٫٣٨١ » (٤) أى حوالى « ٦٫٩ ٪ » من مساحة الأرض الزراعية (٥) ٠

وزادت نسبة تناقص الملاك الأجانب فى سنة ١٩٥٠ اذ وصل عدد الملاك الى « ٣٫٣٢٩ » أجنبيا ومساحة الأرض التى يملكونها « ٢١٥٫٧٨٣ » فدانا (٦) أى حوالى « ٣٫٦ ٪ » من جملة الأرض الزراعية (٧) ٠

وفى سنة ١٩٥٢ لم يتناقص عدد الملاك الأجانب بدرجة ملحوظة عن سنة ١٩٥٠ ٠ ففى سنة ١٩٥٢ وصل عددهم الى « ٣٫٢٥٨ » بينما تناقصت مساحة الأرض التى يملكونها الى « ١٦٤٫٦٣١ » فدانا (٨) ومن هذا نجد أن عدد الملاك الأجانب قد تناقص بين سنة ١٩٢٢ ، سنة ١٩٥٢ من « ٨٫٠٢١ » مالكا أجنبيا سنة ١٩٢٢ الى « ٣٫٢٥٨ » مالكا أجنبيا سنة ١٩٥٢ ٠ أى ان نناقص عددهم فى فترة الدراسة يصل الى ٦٣ ٪ على وجه التقريب ٠ وعى على كل حال نسبة تناقص كبيرة بدأت تتضح بالذات بعد الغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٣٧ وتناقص اعداد الأجانب فى مصر بصفة عامة ٠

وكان من الطبيعى أن تتناقص مساحة الأرض المملوكة لهم مع تناقص اعدادهم ٠ وان كانت نسبة تناقص ملكياتهم تزيد عن نسبة تناقص اعدادهم كملاك ، فاذا كانت نسبة الأرض التى يملكونها تمثل حوالى ١٣٪ من جملة الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩١٧ فانها قد هبطت الى ٣٫٦٪ سنة ١٩٥٠ ٠ ولنسبة تناقص ملكياتهم بين سنة ١٩١٧ ، سنة ١٩٥٢

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 164—165.
(٢) G. Baer op. cit., p. 230.
(٣) Ibid p. 230.
(٤) Annuaire statistique 1945-1947. p. 306-307.
(٥) G. Baer. op. cit., p. 230
(٦) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 138-139.
(٧) G. Baer. op. cit., p. 230.
(٨) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 138-139.

تصل الى ما يزيد عن ٧٥ ٪ على وجه التقريب ، وهذا معناه ان تناقص ملكيات الأرض الزراعية بينهم كان أكبر من تناقص أعدادهم كملاك ٠ ورغم أن تناقص ملكيات الأجانب من الأرض الزراعية كانت بدرجة أكبر من تناقص أعدادهم كملاك الا أن درجة تركز الملكيات الكبيرة كانت واضحة بينهم وتاخذ شكلا أكبر بكثير من تركيز ملكيات المصريين للأرض الزراعية ٠ ففي سنة ١٩١٩ كان من يملك أكثر من خمسين فدانا من الملاك الأجانب يمثل ٩٢ر٩ ٪ من مجموعهم وفي سنة ١٩٢٩ وصلوا الى ٩٣٪ ثم هبطت نسبتهم قليلا بعد ذلك فوصلت الى ٩٢ر٢٪ سنة ١٩٣٩ ثم الى ٩٠ر٩ ٪ من مجموع الملاك الأجانب سنة ١٩٤٩ (١) ٠

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا ، نقوم بمقارنة ملكيات الأجانب بملكيات المصريين للأرض الزراعية . ففي سنة ١٩٢٢ بلغ عدد من يملك أكثر من خمسين فدانا من الملاك الأجانب ، ١٣٣٢ر١ مالكا ومتوسط ما يملكه الفرد الواحد منهم ٣٩٤ فدانا بينما بلغ من يملك أكثر من خمسين فدانا من الملاك المصريين ، ١١٤٠٣ر١١ ، مالكا ومتوسط ما يملكه الفرد الواحد منهم ، ١٥١ ، فدانا (٢) ٠

وفي سنة ١٩٢٦ زادت نسبة تركز الملكيات الكبيرة عند الأجانب عن المصريين ، فقد بلغ عدد من تزيد ملكياتهم عن خمسين فدانا من الملاك الأجانب ، ١٩٤ر١ ، مالكا ومتوسط ما يملكه الفرد منهم ، ٤١٠ ، أفدنة ، بينما بلغ عدد من تزيد ملكياتهم عن خمسين فدانا من الملاك المصريين ، ٢٧١ر١١ ، مالكا ومتوسط ما يملكه الفرد الواحد منهم ، ١٥٣ ، فدانا ٠ وبتفصيلات أكثر دقة للملاك الأجانب والمصريين في نفس السنة المذكورة نجد أن الملاك الأجانب الذين يمتلكون أكثر من خمسين فدانا يمثلون ١٨ر٦ ٪ من مجموع الملاك الأجانب الكلي ويسيطرون على ٩٣ر١ ٪ من جملة ملكيات الأجانب للأرض الزراعية أما الملاك المصريون الذين تزيد ملكياتهم عن خمسين فدانا في سنة ١٩٢٦ أيضا فانهم يمثلون ٥ر٠ ٪ من مجموع الملاك المصريين الكلي ويسيطرون على ٣٣ر٩ ٪ من جملة ملكيات المصريين للأرض الزراعية (٣) ٠ فتركز الملكيات الزراعية عند الأجانب اذن أكثر بكثير من تركزها عند المصريين ٠ ويتضح الظلم الصارخ في توزيع ملكية الأرض الزراعية بين كبار الملاك الأجانب والمصريين لو قارنا حجم ومساحة ملكياتهم الكبيرة مع قلة أعدادهم كملاك ، مع حجم ومساحة ملكيات صغار الملاك من المصريين الذين كثرت أعدادهم بدرجة كبيرة جدا ٠

(١) وفي ذلك انظر : G. Baer. op. cit., p. 121, 230.

(٢) Annuaire Statistique 1923-1924, p. 164-165.

(٣) Monthly Bulletin Agricultural and Economic Statistics. November 1937. p. 88-89.

في نفس الوقت الذى تقل فيه ملكياتهم ، فقد كان كبار الملاك الذين يملكون اكثر من خمسين فدانا من الأجانب والمصريين معا فى سنة ١٩٢٦ يمثلون ٦ر٠ ٪ من جملة عموم الملاك المصريين والأجانب ، ورغم قلة عددهم هذه ، الا انهم يسيطرون على ٤ر٣٩ ٪ من مجموع الارض المنزرعة فى مصر ، فلو قارنا هؤلاء بالملاك المصريين الذين يملكون أقل من فدان يتضح أن هؤلاء الملاك المصريين الذين يمتلكون أقل من فدان سنة ١٩٢٦ بلغ عددهم ١٫٣٨٩٫٥٨٨ ، مالكا مصريا يمتلكون ٩ر١٠ ٪ من مجموع المساحة المزروعة التى يمتلكها المصريون ويمثلون ١ر٦٧ ٪ من مجمـوع الملاك المصريين أيضا ، ومتوسط ما يملكه الفرد الواحد منهم تسعة قراريط واربعة عشر سهما (١) .

ومن هذا تتضح .. يطرة الأجانب على الملكيات الكبيرة فى تلك السنة، وبدرجة اكبر بكثير من كبار الملاك المصريين ، وترك هـذا أثره على بقية المصريين الذين لم يتركوا لهم الا ملكيات لا تتعدى الفدان للواحد منهم او تزيد عن الفدان قليلا عند عدد أقل من المصريين ، فالصورة اذن تعكس لنا تناقضا كبيرا وظلما واضحا والسبب فى ذلك سيطرة الأجانب على الأرض الزراعية فى مصر .

وفى سنة ١٩٣٦ لم يختلف الوضع عن ذلك كثيرا ، اذ أن ملكيات الأجانب الكبيرة ، والتى تزيد عن « ٥٠ » فدانا للمالك الواحد ، قد قلت فى متوسط ما يملكه الفرد من « ٤١٠ » أفدنة سنة ١٩٢٦ الى « ٤٠٠ » فدان سنة ١٩٣٦ مع قلة عدد الملاك عن سنة ١٩٢٦ ، هذا فى نفس الوقت الذى زاد فيه متوسط ما يملكه المالك المصرى من « ١٥٣ » فدانا سنة ١٩٢٦ الى « ١٥٩ » فدانا سنة ١٩٣٦ للملاك المصريين الذين تزيد ملكياتهم عن خمسين فدانا . وشكل كبار الملاك الأجانب مع كبار الملاك المصريين ٥ر٠ ٪ من مجموع الملاك المصريين والأجانب بصفة عامة ويمتلكون ٦ر٣٨٪ من جملة الأرض المزروعة فى مصر ، ويقابل ذلك استمرار صورة التناقض المذكورة فى سنة ١٩٢٦ وتظل كما هى سنة ١٩٣٦ وهى زيادة عـدد الملاك المصريين الذين تقل ملكياتهم عن فدان واحد ويمثلون ٧٠ ٪ من مجموع الملاك المصريين ، وملكياتهم تمثل ٩ر١٢ ٪ من مجموع ملكيات المصريين (٢) .

فسنة ١٩٣٦ اذن لا تختلف عن ١٩٢٦ . والصورة تكاد تكون ثابتة والنتيجة واحدة وهى سيطرة الأجانب على الأرض الزراعية وكان لذلك أثره العكسى على صغار الملاك من المصريين .

---

(١) Monthly Bulletin Agricultural. p. 88-89.

(٢) Monthly Bulletin Agriculture p. 88-89.

وفي نهاية فترة الدراسة في سنة ١٩٥٢ رغم تراجع عدد الملاك الأجانب ومساحة الأرض التي يملكونها بنسبة كبيرة الا ان ظاهرة تركز الملكيات الكبيرة ظلت كما هي بين هذا العدد القليل والمحدود من الملاك الأجانب . وفي هذا العام توفرت الاحصائيات الدقيقة للملاك الأجانب والمصريين لمن يملك ابتداء أقل من فدان ولما يزيد على ٢٠٠٠ فدان ، وفي كل هـذه الحالات بمقارنة متوسط ما يملكه المالك الأجنبي بنظيره المصري يتضح أن متوسط ملكية الأجنبي من الأرض أكبر من المصري . هـذا وان تراجعت نسـبة ما يملكه الأجنبي من الأرض أو توازنت مع متوسط ما يملكه المصري في حالات قليلة ، فالصفة الغالبة هي التركيز الكبير في الملكيات عند الأجانب. (١) على أن حجم ملكية الأجانب كان يتأثر ارتفاعا وانخفاضا بالوضع السياسي في البلاد ففي أعقاب عقـد معاهدة سنة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ بمعاهدة مونترو انخفضت نسبة ملكياتهم انخفاضا كبـيرا الى حوالى ٧٠ر٠٠٠ فدان والى حوالى ١٠ر٠٠٠ في عامي ١٩٤٨/١٩٤٩ . كما أن قانون الشركات الذي صـدر في عام ١٩٤٧ حد من نشاط الأجانب في امتلاك الأراضي ، يضاف الى هـذا مشروع القـانون الذي قدمه عبد الرحمن الرافعي في مجلس الشيوخ في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحظر بيع الأراضي للأجانب (٢) .

قانون منع تملك الأجانب للأرض الزراعية :

كان من الطبيعي ان تكون ظاهرة سـيطرة الأجانب على الأرض الزراعية في مصر ، مادة لحديث واسئلة أعضـاء مجلس النواب المصري وخاصة بعد الغاء امتيازات الأجانب في مصر ، وتطلع المصريون الى عهد يخلو من السيطرة والمطامع الاجنبية .

ففي سـنة ١٩٤٧ تعرض أحد اعضاء مجلس النواب في جلسـة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٧ أثنـاء حديثه عن سوء الأحوال الاجتماعية في مصر ، لتملك الأجانب للأرض الزراعية وأثر ذلك على سـوء الأوضاع الإجتماعية بالبلاد ، وطالب الحكومة بشراء الأراضي التي يمتلكها الأجانب. وفي ذلك يقول « ليس هناك بلد في العالم يبيح للأجانب تملك الأراضي فيـه ، حتى السودان لا يبيح ذلك ولو للمصريين أنفسهم ، فيجب على الحـكومة المصرية ، أن تقتدي بالبلاد الأجنبيـة فتعمل على شراء الأراضي المملوكة للشركات الأجنبية وتوزعها على صغار الفلاحين بثمن مقسط على

(١) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 138-139.

(٢) عاصم الدسوقي (الدكتور) كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (١٩١٤ ـ ١٩٥٢) ص ٤٤/٤٥

آجال طويلة وبفائدة مخفضـــة ولا شك أن ذلك يؤدى الى زيادة الانتاج الزراعى لأن الفلاح يضاعف جهـــده فى الأراضى التى يتملكهـــا فيزيد انتاجها » (١) .

وغير هذا النائب تحدث نائب آخر فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٤٨ وطالب ان تستولى الحكومة على الأراضى التى يمتلكها الأجانب مع تعويضهم عن ذلك وجاء فى حديثه « يا حضرات النواب اننا فى اشد الحاجة الى تحريم تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، بل أكثر من هذا يجب أن تستولى الحكومة على الأراضى التى يمتلكها هؤلاء الأجانب بعد تعويضهم عنها » (٢) وفى البداية كان هناك تيار من الحكومة يرفض هذا الاتجاه . فوزير العدل يعقب على كلام النائب السابق ذكره بقوله « هذا كلام لا يجوز وأطلب من رئيس المجلس عدم اثباته فى المضبطة وعدم نشره » (٣) .

وفى شـــهر ديســـمبر ١٩٤٨ تقـــدم النائب عبد الرحمن الرافعى بمشروع يجعل ملكية الأراضى الزراعية مقصورة على المواطنين ، وفى ذلك يقول الرافعى « يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضى والعقارات عامة من حق المواطنين وحـــدهم ، لأنه اذا لم يوضع تشريع يمنع تسرب الأراضى الزراعية الى الأجانب ، فان الاستقلال الاقتصادى يتصـــدع . وبخاصة فى بلاد لا يزال أساس اقتصادياتها هو الزراعة . وليس هـــذا التشريع بدعا فى القوانين ، ولا فيه اجحافا بحقوق الأجانب ، بل هو متبع فى معظم البلدان ، أما عن طريق سن القوانين الكفيلة بذلك ، واما عن طريق الأمر الواقع ، الذى لا يعترضه منازع . وقد قدمت مشروع قانون بهذا المعنى الى مجلس الشيوخ فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ » (٤) .

والرافعى يعزو سوء أوضاع الفلاح خاصة والبلاد عامة الى سوء توزيع الملكية الزراعية وسيطرة الأجانب على مساحات كبيرة منها ، ففى موضع آخر يقول « يبلغ عدد المشتغلين بالزراعة وسكان الريف عامة نحو خمسة عشر مليون نسمة ، يعيشون على ما يقرب من ستة ملايين فدان ، اى يخص الفرد فى المتوسط نحو $\frac{1}{5}$ » خمس فدان ، وهى نسبة ضئيلة

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩\٢\١٩٤٧ ص ٨١٨

« مناقشة الطلب المقدم من النائب على الشيشينى بك بشأن سوء الحالة الاجتماعية والصحية .

(٢) مجلس النواب . جلسة ٢\٣\١٩٤٨ م

« والحديث للنائب فخرى عبد النور »

(٣) مجلس النواب ، نفس الجلسة والصفحة .

(٤) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ الطبعة الأولى ص ٢٨٦

اذا قيست بمتوسط ما يملكه الفلاح فى كثير من البلدان فهو فى الولايات المتحدة يملك فى المتوسط تسعة أفدنة ويدل الاحصاء على أنه فى سنة ١٩١٧ يخص كل مائة من السكان « ٤٢ » فدانا وفى سنة ١٩٤٤ هبطت هذه النسبة فكان كل مائة من السكان يخصه حوالى ثلاثين فدانا وهى نسبة قليلة جدا لا يمكن أن تسد حاجة الفرد فى المعيشة ، ويزيد هذه النسبة ضآلة انحصار عدد كبير من الأملاك الزراعية فى عدد قليل من الملاك ، يضاف الى ذلك كثرة ما يملكه الأجانب وأشباه الأجانب من الأراضى الزراعية . فقد بلغ ما يمتلكه الأجانب وحدهم بحسب احصاء سنة ١٩٤٦ « ٣٥٧ر١٩٢ » فدانا من مجمـــوع مســـاحة الأراضى المزروعـة وهى « ٩٠٣ر١٤٣ر٥ » فدانا وهى نسبة مرتفعة جدا لا نظير لها فى البـــلاد المستقلة استقلالا اقتصاديا ، فضلا عما لهؤلاء الأجانب من حقوق الرهن والديون على الأطيان المملوكة للمصريين وتغلغلهم فى مرافق البلاد عامة ، وهيمنتهم عـلى تجارتها وصناعتها وفلاحتها » (١) وكانت هـذه الأفكار والتحليلات هى التى دفعت الرافعى عضو مجلس الشيوخ على أن يصر على مشروعه ، وتتضح هذه الصورة بدرجة كبيرة من خلال المذكرة الايضاحية التى أرفقها الرافعى بمشروعه والمقدمة الى مجلس الشيوخ فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد جاء فيها : « تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن ، بل هى جزء منه ، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظا لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة الى منتصف القرن التاسع عشر ، اذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب فى الأراضى والعقارات ، ولكن مصر تحللت من هـذه القيـود وجعلت حق الملكيـة العقارية عاما للمواطنين والأجانب على السواء ، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضى الى الأجانب أفرادا وشركات ، وفى احصاء سنة ١٩٤٦ نجد أن كبار الملاك الأجانب يملكون أكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ولهذا الوضع من الدلالة ما لا يخفى . وفضلا عن أن فى انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة الى أيدى الأجانب خطرا على الكيان القومى . فليس معروفا الى أى مدى يستفحل هذا الخطر فى المستقبل اذا ترك انتقال الملكية العقارية الى الأجانب مطلقا من كل قيد . فعلى الدولة ان تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها الى أيدى الأجانب افرادا أو شركات وليست هذه القوانين بدعا فى التشريع .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ٢٨٤

انظر ايضا : الرافعى مذكراتى ٨٨٩ — ١٩٥١ ص ١٢٨ — ١٢٩

فان معظم الدول حتى العظمى التى لا يخشى على كيانها الاقتصادى تسير على هـذا الوضع . وليس فى هـذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب ، فانه لا يسرى على ما يملكونه قبل أن يسير قانونا ، بل يبقى ملكا لهم ، ولا يسرى كذلك على ما يؤول اليهم بعد صدوره بطريق الارث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للاجانب من كل وجه »(١) .

واستمر مشروع الرافعى معروضا للمناقشة فى مجلس النواب منذ سـنة ١٩٤٨ ، الى ان اقر باجماع آراء أعضاء المجلس فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٥١ ، وذلك بعد ادخال بعض التعديلات عليه . وقد جاء فى المادة الأولى من القـانون ، أنه يحظر على غير المصريين سـواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتسـاب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية . ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع .

وفى المادة الثانية جـاء فيها أنه يستثنى من حكم المادة الأولى بانه يجوز لغير المصرى اكتساب ملكية الأراضى الزراعية اذا آلت اليه بطريق الارث أو الوصـية من أجنبى ، أو اذا كانت موقوفة وآلت اليه بسـبب انتهاء الوقف ، أو اذا كان غير المصرى له حق امتياز البائع ورسا عليه مزاد الأرض التى له عليها هذا الحق ، أو اذا كان غير المصرى شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية وكانت مرتهنة ورسا عليها مزاد الأرض المرهونة وايضا اذا كان غير المصرى دائنا مرتهنا قبل العمل بهذا القانون ورسا عليه مزاد الأرض المرهونة . ويستثنى من المادة الأولى أيضا الأرض الداخلة فى نطاق المدن المحدودة بمرسوم (٢) .

ومع هذا فالقانون كما هو واضح لم يكن جامدا او متزمتا بل اباح للأجانب استمرار تملكهم للأراضى التى كانت مملوكة لهم قبلا ، وغير ذلك من الظروف والأحوال المذكورة التى تبيح لهم التملك والتى تحفظ لهم فى نفس الوقت كامل حقوقهم .

وقد أباح القانون للاجانب تملك العقارات المبنية المخصصة للسكنى أو الأخرى التى الغرض منها اقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى فى ذلك

---

(١) تقرير لجنة الشـئون التشريعية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ عبد الرحمن الرافعى بك والوارد من مجلس الشيوخ بمنع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية « المذكرة الايضـاحية » مجلس النواب جلسـة ١٩٥١/٢/٥ ملحق رقم (١٣) ص ٩٩

(٢) مشروع قانون بمنع غير المصريين من تملك الأراضى الزراعية فى المملكة المصرية مجلس النواب . جلسة ١٩٥١/٢/١٢ ص ٣٦/٢٥

•الا يضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعي والتجاري والمالي في البلاد إذا ساهمت فيه رؤوس أموال أجنبية فالأصل في منع التملك قاصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنتجات الصناعية والتجارية لا تعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية في مدلول الأملاك المقصورة بالحماية التشريعية (١) .

ويكمن الخطر في تملك الأجانب للأرض في مصر ان بعض الأجانب من اليهود قد حاول في العشرينيات وحتى الأربعينيات تملك مساحات كبيرة من الأراضي في مناطق الحدود بين مصر وفلسطين أو في شمال شرقي سيناء . وهذه المنطقة تعتبر خط الدفاع الأول عن البلاد ، وكان هذا بالطبع ضمن مخطط أجنبي يهودى يستهدف سيطرة اليهود على هذه المناطق الهامة والاستراتيجية من الاراضي المصرية ، وانشيء مصرف بالقدس لتمويل هذا المشروع يعرف باسم مصرف (الأنجلو فلسطين) وعندما فشلت محاولات اليهود الأجانب في تنفيذ هذا الهدف ، استمروا في محاولاتهم ولكن بأسلوب آخر لتحقيق اغراضهم وهذا الأسلوب هو استعانتهم بأحد رجال السلك السياسي الأجنبي الذى حاول شراء بعض املاك الدولة المصرية بتلك الصحراء من باطن الأعراب المسموح لهم باستغلال تلك الأراضي بطريق الزراعة بمقتضى الأوامر العالية الصادرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (٢) ولكون القانون كان يسمح بتملك الأجانب للأرض الزراعية ، أصبحت هذه الأماكن الهامة مهددة بشراء الأجانب اليهود لها بأساليب ملتوية لتحقيق اطماع استعمارية وكان الأعراب لا يقوون على مواجهة الاغراء بأسعار مادية كبيرة لها بريق وسلطان كبير عليهم (٣) وفعلا أبرمت بين رجل السلك الأجنبي الوسيط والأعراب عقودا بشراء هذه الأراضي خفية عن الحكومة المصرية بمساحات بلغت جملتها حوالى عشرة آلاف دونم من الأرض أى حوالى ٢٣٨٠ فدانا ، ثم تنازل عن هذه العقود لبنك الأنجلو فلسطين المشار اليه ، ولبعض الأفراد من اليهود ، وذلك بموجب عقود سجل بعضها بمحكمة المنصورة المختلطة وصدق على التوقيع على بعضها الآخر أمام محكمة العريش الشرعية بتاريخ التعاقد ، ومن ثم تقدم وكيل البنك الى محافظة سيناء مطالبا بتمكين البنك من وضع اليد على الأرض المشتراه ولكن الحكومة وقفت في سبيل اكتسابهم صفة الملكية بوضع اليد أو سواه (٤) .

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٢/٥ ص ٩٩

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١/٢٧ ص ٥٤١

(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٥١\٢\٥ ملحق رقم (١٣) ص ٦٦

(٤) مجلس النواب جلسة ١٩٤٧\١\٢٧ ص ٥٤١ =

وحقيقة هذا الموضوع في محاولة هؤلاء الأجانب من اليهود في تملك هذه المساحة الكبيرة من الأرض في منطقة استراتيجية وهامة من حدود مصر ، تتضح في القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ ، وهذا القانون صدر لمواجهة هذه النيات الأجنبية الخبيثة التى تهدد حدود مصر ، فرأت الدولة صيانة هذه المناطق ومواجهة اى محاولات أجنبية لتملك الاراضى بها ، فاصدرت هذا القانون لحماية اراضى الحدود ، وقد جاء فيه « يحظر على كل شخص طبيعي او معنــوى اجنبي الجنسية ان يمتلك باى طريق كان غير الارث عقارا كائنا باحد المناطق التى تقوم على ادارتها مصلحة الحــدود وسرى هذا الحظر على كل وقف على أجنبي وتقرير حقوق عينية له » (١).

وعندما وافق مجلس النواب فى جلسة ١٩٥١/٢/١٣ على القانون الذى تقدم به النائب عبد الرحمن الرافعي بمنع تملك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر ، فان المادة الأولى من هذا القانون قد أشارت الى استمرار العمل بقــانون رقم (١١١) لســنة ١٩٤٥ الذى يمنع تملك الأجانب للعقارات باقــسام الحدود (٢) .

وكانت محاولات هؤلاء اليهود الأجانب ملحة ومستميتة فى امتلاك هذه الأراضى ، فقد استمرت محاولاتهم رغم صدور هذا القانون ســنة ١٩٤٥ عن طريق ابن رجل السلك الســياسى الأجنبى السابق ذكره ، والذى استمر فى التعاقد الصــورى مع العربان والأهالى المنتفعين بحق اســتغلال اراضى الدولة بناحيتى رفح والعريش ، ثم اتبع ذلك باقامة الدعاوى امام محاكم الحدود طالبا الحكم بملكيته للأرض بطريق الشراء من ملاكها الأصليين . وقبل الفصل فى هذا النزاع أمام قضاء الحدود ، تقرر تطبيق نظام القضاء الوطنى على العريش فاصبح الفصل فى هذا النزاع من اختصاصاته . واستمر نظر هذه القضية حتى سنة ١٩٤٧ وهى بالطبع قضايا مرفوضة والقانون فيها صريح وواضح ولا يجيز لهؤلاء الأجانب وخاصة أنهم من اليهود ، تملك الأرض فى هذه المنطقة الهامة من حدود مصر .

وقد شجع هؤلاء اليهود الأجانب ورجل السلك السياسى الأجنبى على اتخاذ هذا الموقف ، بعض من أهالى العريش ، مدفوعين باغراء المال ،

— والكلام المذكور ضمن اجابة وزير المالية فى رده على سؤال من النائب احمد حلمى محمود ، عما اذا كان صحيحا أن اليهود الأجانب قد تمكنوا من تملك مساحات كبيرة من الأرض على حدود مصر الشمالية المتاخمة لفلسطين .

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٢/٥ ص ٩٩

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١\٢\١٢ ص ٢٥

على رفع الدعاوى امام محكمة العريش الوطنية مطالبين بالحكم بملكية مساحات من اراضى سيناء ، ودخلت مصلحة الحدود خصما ثالثا فى هذه الدعاوى لصيانة ممتلكات الدولة من هذه الألاعيب ٠ وذكر وزير المالية فى حديثه بمجلس النواب ، ان الدولة تعتزم اصـدار تشريع بتحريم التملك حتى على الوطنيين فى أقسام الحدود بالاضافة الى ما سبق من تحريم التملك على الأجانب وفقا لقانون سنة ١٩٤٥ ، وكذلك اصدار تشريع بعدم جواز انتقال حق الانتفاع إلا بموافقة وزارتى الدفاع الوطنى والمالية فى ذلك الوقت (١) ٠

توزيع ملكيات الأجانب الزراعية على مديريات مصر :

اما عن توزيع الملاك الأجانب وملكياتهم على مديريات مصر ، فنجد أن مديريات الوجه البحرى هى التى شهدت تركز هذه الملكيات بنسبة كبيرة . ففى سنة ١٩٢٣ تأتى مديرية البحيرة على رأس مديريات الدلتا ، فقد تركز بها « ١٦٨٫٥٨٧ » فدانا لملاك أجانب بلغ عددهم « ١٫٠٦٦ » مالكا ويلى البحيرة ، مديرية الغربية وبلغت مساحة ملكيات الأجانب بها من الأرض الزراعية « ١٤٥٫٧٥٩ » فدانا ، وعدد ملاكهم « ١٫١٥٤ » مالكا اجنبيا ، والمديرية الثالثة هى مديرية الشرقيـة . فوجـد بها « ٦٥٫٦٥٢ » فدانا لملاك أجانب بلغ عددهم « ٩٠٣ » ملاك ٠ أما المديرية الرابعة فهى الدقهلية وبها « ٥٢٫٩٧٧ » فدانا يمتلكهم « ٨٩٧ » مالكا اجنبيـا ٠

وتأتى بعد هـذه المديريات الأربعة من مديريات الوجـه البحرى ومديريات الوجه القبلى وعلى رأسها مديرية أسوان ، اذ تأتى فى المرتبة الخامسة بعد مديرية الدقهلية ، ففى سنة ١٩٢٣ وجد فى مديرية اسوان « ٣٢٫٢٢٨ » فدانا لملاك أجانب بلغ عددهم « ٤٣ » مالكا وبعد أسوان مديرية الفيوم فى الترتيب السادس وبها « ٢٠٫١٩٣ » فدانا يمتلكهم « ١٧٨ » مالكا اجنبيـا ، ثم مديرية قنـا فى المرتبـة السابعة وبهـا « ١٨٫٠٣٣ » فدانا يمتلكهم « ٢٣٧ » مالكا أجنبيا وفى المرتبة الثامنة مديرية المنيا وبها « ١٥٫٥٥٦ » فدانا لملاك اجانب بلغ عددهم « ٢٦٠ » مالكا ، ثم مديرية المنوفية فى الترتيب التاسع وبها « ١١٫٩٧٢ » فدانا يمتلكهم « ٦٨٠ » مالكا ، فمديرية الجيزة وبها « ١١٫١٢٦ » فدانا يمتلكهم « ٦٤٠ » مالكا ، وبعد ذلك تأتى باقى مديريات مصر ، بالترتيب التالى : القليوبية « ١٠٫١٧١ » فدانا يمتلكهم « ٥٠٧ » ملاك أجانب ، أسيوط

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٧/١/٢٧ ص ٥٤١

وبها ٨٫٢٥٤ فدانا يمتلكهم ١٨٨ مالكا ، بنى سـويف وبهـا ١٫٧٠٣ أفدنة يمتلكهم ٩٣ مالكا فمديريات جرجا والسويس بأعداد أقل بكثير فى الأفدنة والملاك الأجانب (١) .

ومن هنا يتأكد أن الوجه البحرى قد حظى بتركز الملكيات الأجنبية وخاصة فى المديريات القريبة من الاسكندرية ، كمديرية البحيرة ، ومع هذا فقد شهد الوجه القبلى انتشارا لهؤلاء الملاك فى جميع مديرياته من الجيزة وحتى أسوان التى تأتى على رأس مديريات الصعيد من حيث عدد الملكيات الأجنبية .

ولم يختلف توزيع ملكياتهم واعدادهم كملاك بعد ذلك كثيرا طوال فترة الدراسة ، مع ملاحظة تناقص الملكيات والأعداد بدرجة كبيرة ، ففى سنتى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ م ، نجد أن مديرية البحيرة تظل كما هى تاتى فى الترتيب الأول ، اذ وجد بها ٩٩٫٥٣١ فدانا ويليها مديرية أسوان ، اذ يوجد بها ٦٧٫٤٥٧ فدانا (٢) والسبب فى زيادة نشاطهم فى مديرية أسوان لدرجـة أنها أصبحت المديرية الثانية بعد مديرية البحيرة فى الملكيات الأجنبية ، بعد ان كانت أسوان فى الترتيب الخامس فى مديريات مصر فى سـنة ١٩٢٣ ، السبب فى ذلك يرجع الى زيادة نشـاط شركة أراضى كوم امبو ، وهذه الشركة شركة سيطر عليها الأجانب وأسهمها أجنبية (٣) .

وتظل بقية مديريات الدلتا محافظة على مكانتها فى استمرار تزايد الملكيـات الأجنبية بها عن بقية مديريات مصر فتاتى بعـد أسـوان فى الترتيب الثالث مديرية الغربية وبها ٥٠٫٠٠٤ أفدنة فى سـنة ١٩٤٧ ، يليهـا مديرية الشرقيـة ٢٢٫٢٩٤ فدانا ثم الدقهليـة ١٩٫٦٣٨ فدانا فالمنوفية ٨٫٨١٥ فدانا ، ثم بعد ذلك مديريات الصعيد ، الفيوم والمنيا فأسيوط والجيزة ثم بقية المديريات (٤) .

وكان هذا شيئا طبيعيا أن تكون مديريات الوجه البحرى هى التى تشهد تركز ملكياتهم الزراعية ، فهى أنسب الى هؤلاء الأجانب من حيث المناخ والموقع وسهولة الاتصال وكافة الظروف الملائمة والمناسبة ، كما أن مديريات الدلتا شـهدت نفس التركز فى بقية الأنشطة الأجنبيـة الأخرى .

---

(١) Annuaire Statistique 1923-1924 p. 166-171.

(٢) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 305.

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١١١) ، شركة أراضى كوم أمبو .

(٤) Annuaire Statistique op. Cit p.305

والذي يجب أن نقوله هنا في خلاصة هذا التوزيع وتركز الملكيات الزراعية في يد عدد محدود من الملاك الأجانب · نقول : رغم أن الأجانب في مصر يمثلون حوالي ٢ ٪ من جملة السكان المصريين مع مطلع فترة الدراسة ، ورغم أن المشتغلين منهم بالنشاط الزراعي لم يكن يتعدى « ١ ٪ » أو « ٢ ٪ » من جملة عدد الأجانب (١) فان هؤلاء قد استأثروا بالتركز الأكبر للملكيات الزراعية من حيث المساحة ومتوسط ما يملكه الفرد بدرجة كبيرة ، فقد استأثروا بنسبة حوالي « ١٣ ٪ » من جملة الأرض الزراعية ، وأخذت تتدرج النسبة مع تناقص اعدادهم وتطور التشريعات والقوانين التي حدت من وجودهم في مصر ، وتمصير بعض من أوجه نشاطهم بصفة عامة ، الى أن وصلت نسبة ملكياتهم لجملة الأرض الزراعية الى حوالي « ٣ر٦ ٪ » سنة ١٩٥٠ ·

وترك التركز المذكور للأرض الزراعية في يد الأجانب من ناحية وكبار الملاك المصريين من ناحية ثانية ، أثره الكبير على صغار الفلاحين والريف المصري حتى أنه على مدى نصف قرن منذ مطلع القرن العشرين ، وجدنا أن أكثر من « ٧٢ ٪ » من الملاك يقيمون في قاع الملكية وتتراوح ملكيتهم من الفدان الى القيراط ، وأدى انحسار الملكية الصغيرة في مساحة ضيقة من الأرض وكذلك التزايد المستمر في السكان بالاضافة الى نظام المواريث الى زيادة التفتت في الملكيات الصغيرة ·

ولقد كانت هناك محاولات بين الحين والآخر للحد أو للتقليل من خطورة تفتيت الملكيات الصغيرة ، ولكن دراسة أثر هذه المحاولات والاجراءات التي اتبعت تبين انها لم تكن محاولة جادة ، لأنها لم تتعرض لجذور المشكلة ، وكان من هذه المحاولات بيع أراضي الحكومة والأراضي المستصلحة لصغار الفلاحين والواقع أن كل مبيعات الحكومة كانت تذهب في غالبها الى كبار الملاك وليس لصغار الفلاحين ، فاشترتها الشركات الزراعية الأجنبية ، وبعض من أثرياء المصريين ، وكان من الطبيعي أن يقوم بشراء أرض الحكومة المباعة الشركات الأجنبية وأثرياء المصريين ، فتلك الأرض كانت تباع بطريقة المزاد العلني . وهذه الطريقة لا تترك فرصة لصغار الملاك للدخول فيها منافسين للأثرياء الأجانب والمصريين ، خاصة وأن سعر الأرض نتيجة تزايد السكان ، وضيق المساحة كان آخذا في الازدياد بشكل كبير (٢) ·

---

(١) G. Baer. op. cit., p. 120.

(٢) فتحي عبد الفتاح ـ القرية المصرية · دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج ص ١٠٥\١٠٨

وجاءت زيادة عدد السكان في ذلك الوقت لتزيد من المشكلة سوءا وخطرا ، فمع زيادة عدد السكان زاد عدد الملاك ولكن لم تكن نسبة زيادة الملاك تتناسب مع نسبة زيادة السكان فقلت نسبة الملاك بين سنة ١٩٣٠. وسنة ١٩٤٠ ، نظرا للزيادة الكبيرة في عدد السكان . فصارت هذه النسبة « ١٣٫٦ ٪ » في سنة ١٩٤٧ رغم انها كانت « ١٥ ٪ » سنة ١٩٣٠ (١) ٠

ونستطيع ان نتصور وفقا لذلك . الحالة السيئة التى تردى فيها الريف المصري وسكانه من صغار الفلاحين . نتيجة لتركز الملكيات في يد فئة محدودة جدا من الأجانب وأثرياء المصريين ، وتتضح هذه الصورة لو عرفنا أن أكثر من ثلثى المصريين على وجه التقريب قد تركزوا في الريف وعملوا بالزراعة ٠ ففى سنة ١٩٢٧ كان سكان الريف يمثلون « ٧٧ ٪ » من جملة السكان في مصر وفي سنة ١٩٣٧ قلت نسبتهم الى « ٧٦ ٪ » ثم الى « ٦٩٫٦ ٪ » في سنة ١٩٤٧ ، وبلغت نسبة المشتغلين بالزراعة الى اجمالى القوى العاملة في مصر « ٦٤٫٤ ٪ » في سنة ١٩٣٧ ثم انخفضت الى « ٦١٫١ ٪ » في سنة ١٩٤٧ (٢) وعمل جمهرة سكان مصر من الفلاحين المعدمين في العمل الزراعي ، وكذلك صغار المستأجرين وسط ظروف صعبة يتقاضون فيها دخلا منخفضا لا يزيد على الحد الأدنى للكفاف ونظرا لكثرة العمال الزراعيين مع عدم تزايد فرص العمل ، هذا فضلا عن تمتع المالك الزراعي في مصر قبل صدور قانون الاصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ بسلطان يستند الى الملكية والنفوذ السياسي والى بعض الرواسب الاجتماعية القديمة ، فالمالك الزراعي الكبير كان في وضع احتكاري يمكنه من التحكم في الأجر نظرا لعدم وجود المهن البديلة في الريف مما يؤدى الى أن عدم قبول العامل الزراعي العمل بالأجر الذى يحدده المالك أو عدم قبول المستاجر الصغير للحرمان من فرص العمل (٣) ٠

---

(١) المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية الكبرى في مصر مارس سنة ١٩٥٢ بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول المنعقد بجمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع بالقاهرة في المدة من ٢٤الى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ البحث المقدم من محمد أحمد الشافعي ـ وعنوانه ـ تثمير رؤوس الأموال في مصر ص ٢٣

(٢) عبد المنعم الطناملى (الدكتور) تطور الاقتصاد الزراعي المصرى في الخمسين سنة الأخيرة ٠ ص ١٢٥

« وهى محاضرة ألقيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع في ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٠ »

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩\١٩٥٩ ٠

(٣) نفس المصدر

والملكيات الأجنبية الكبيرة لم تكن ملكاً لمالك اجنبي واحد ، بل ملكت العدد منهم كونوا فيما بينهم شركة مساهمة ، ومع هذا لو وزعت الأرض على مساهمي الشركة الاجنبية لكان كل منهم على حدة من كبار الملاك ويمتلك مساحات كبيرة جدا تفوق ملكيات المصريين الكبيرة .

وعلى سبيل المثال شركة ابو قير ليمتد والتي بدأت بأجنبي واحد . حيث منح حق امتيازها منـــذ ســنة ١٨٨٧ للمستر وليم جرانت وهو انجليزي الجنسية (١) وفي سنة ١٩٣٩ امتلك الشركة عدد محدود من المساهمين الأجانب ، يزيد متوسط ملكية المساهم الواحد عن الف فدان على وجه التقريب ، وقد بلغت جملة مساحة ملكية الأرض الزراعية التي تتملكها الشركة في نفس السنة ، ٨٫٥٩١ ، فدانا (٢) .

وعلى هذا الأساس انتشرت كثير من الشركات الزراعية المساهمة التي امتلكها مساهمون أجانب من مختلف الجنسيات الأجنبية . وبدأ تاسيس هذه الشركات الزراعية في مصر منذ سنة ١٨٨٧ . وبلغ عدد الشركات التي اسست بين سنة ١٨٨٧ وسنة ١٩٣٦ ، ٤٤ ، شركة صفى عدد كبير منها في نفس الفترة ، حيث بلغت جملة الشركات الزراعيــة العاملة سنة ١٩٣٦ ، ٢٠ ، عشرون شركة فقط ومساهمو هذه الشركات من دول أجنبيـــة مختلفة وعلى وجه التحـديد انجليز ، فرنســيون ، بلجيـكيون ، ســويسريون والمـــان وبعض الأجـانب المتمصرين (٣) ويونانيون (٤) .

واذا كان تملك الأجانب للأرض الزراعية يأخذ الطابع الجماعي على شكل الشركات المساهمة ، الا أنه وجدت بعض الملكيات الكبيرة وهي ملك لأجنبي واحـد ويديرها بنفسه . ففي مديرية البحـيرة ، امتلك المستر « نيقولا بيراكوس » (٥) اليوناني الجنسية (٦) مساحة كبيرة الأرض بلغت « ٣٢٦٦ » فدانا في سنة ١٩٣٩ (٧) كما امتلك بعض الأجانب ملكيات

---

(١) Lac D'Aboukir Concession A. M. W. Grant du dessechement de Ce Lac.

مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٧ ملف ع ١٨٤ ــ ٦\١٠أ « شركة أراضي ابو قير »

(٢) The Aboukir Company Limited. Report of the Directors. July 1939.

مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٧ ملف ع ١٨٤ ــ ٦/٩

(٣) Crouchley op. cit., p, 110 111.

(٤) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣٤ شركة الكروم والكحول المصرية .

(٥) احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر . يوليو سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ ص ١٤٠

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ــ ٣/٢١٠ جـ ٢ ص ١٨٧

(٧) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ص ١٤٠

صغيرة . بعض هذه الملكيات ، أقل من فدان وبعضها الآخر من فدان وحتى خمسة أفدنة وزادت عند البعض عن خمسة أفدنة وحتى أقل من خمسين فدانا (١) .

فالصورة اذن ، أن كل الملاك ليسوا من كبار الملاك بل بعضهم من صغار الملاك كما كانت ملكية أكثرية كبار الملاك منهم تاخذ طابع الشركات المساهمة . وبالتالي فانها تعتبر أهم أنواع الاستثمار الزراعي في مصر في فترة الدراسة ، اذ أنها تمثل النسبة الكبيرة لملكيات الأجانب الزراعية .

وكانت أكثرية شركات الأجانب الزراعيـــة . شركات مســاهمة مصرية . ولا يعني ذلك اطلاقا أن الشركة مصرية في رأسمالها أو مصرية في ادارتها بل هي مصرية لأنها تاسست في مصر طبقا للمادة ٤١/٤٣ من القانون التجاري الأهلي والمختلط .

والواقع أن هذه الشركات شركات أجنبية سواء في راسمالها أو في ادارتها (٢) والمتصفح لوثائق مصلحـــة الشركات الخاصـــة بالشركات الزراعية ، يتبين صدق هذه الحقيقة فهذه الشركات ادارتها أجنبية وكذلك رؤوس اموالها هذا وأن بدأت تعمـــل على تعيين مصريين لتغطية النسبة اللازمة بالعاملين المصريين وفقا لقوانين التمصير ، ورغم هذا فقد عينتهم في أماكن ثانوية وغير هامة أو عينتهم وقامت بفصلهم بعد ذلك ، وفي أكثر الأحوال لم تستكمل نسبة المصريين العاملين بها (٣) ونتابع فيما يلي نشـاط الأجانب الزراعي من خـــلال بعض الشركات الزراعيـــة التي اسسوها في مصر .

ثانيا ـ متابعة نشاط الأجانب الزراعي من خلال بعض الشركات الزراعية التي اسسوها في مصر

شركة الكروم والكحول المصرية :

وهذه الشركة شركة مساهمة مصرية اسما وأجنبية واقعا وعملا ، فرأسمالها أجنبي اذ يسـيطر على أموالهـا وأسهمها أعضـــاء مجلس

---

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 164-165.

(٢) حسن راشد جرانه (الدكتور) نحو تمصير الشركات المساهمة ص ١٥

(٣) مصلحه الشركات ، أنظر محافظ رقم (٩٨ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٩ ـ ١١٣ ـ ١١٤) وهي جميعها لشركات زراعية .

الادارة (١) وهم من الأجانب ، وان أدخلوا بعض المصريين تغطية للقانون فقط والأعضاء الأجانب هم الذين يملكون اسهم التاسيس ، ويمتلك نسبة كبيرة من اسهم الشركة أحد اليونانيين وزوجته ، وهو المستر « نيقولا براكوس » رئيس مجلس ادارة الشركة وعضو مجلس الادارة المنتدب وعدد الأسهم التي يمتلكها « ٦٣٨٠ » سهما وزوجته تمتلك « ١٠٧٦٩ » سهما (٢) .

كما ان ادارة الشركة وموظفيها أجانب واستخدموا عمالا مصريين في وظائف ثانوية (٣) .

أما عن نشاط هذه الشركة ، فهو زراعة الكروم وبيعه ، وصناعة وتجارة عصير العنب والنبيذ ، وقد صدر المرسوم الملكي بتاسيسها في مايو سـنة ١٩٣٦ ، وانتشرت أراضي الشركة في قـرية جاناكليس بأبي المطامير بجوار مدينة الاسكندرية (٤) .

ونظام العمل في مزارع الشركة كان يسير وفقا لنظم دقيقة متقنة ، تكفل للعمـل الاستمرار والنجـاح ، فقد انقسمت الأرض الى قسمين ، التفتيش البحرى والتفتيش القبلي ، وكل من هذه التفاتيش انقسم الى نمر وبلغ عدد النمر بهذه التفاتيش الى تسع نمر وكل نمرة تتكون من ٥٠٠ الى ٦٠٠ فدان (٥) .

ولكن من التفتيشـين القبلي والبحرى مديرون من الأجـانب . فللتفتيش البحـرى مدير فني وآخـر اداري . فالمدير الفني هو المستر (ايمانجلوس ليفاداس) وهو خبير زراعي متخصص في زراعة العنب ، يشرف من الناحية الفنية الزراعية على كل ما يختص بزراعة الأنواع المعينة للعنب ، واختبار درجة صلاحيتها والتربة الصالحة لها ، ونوع السباخ والكمية اللازمة ، وما يحتاجه الزرع من غرين وماء رى ، ويقوم هذا المدير بعد هذه التجارب بابلاغ تعليماته الى نظار النمر ، والذى يشرف عليهم من ناحية التنفيذ ويوجههم الى ما يجب عمله واتباعه أثناء العمل ليقوموا بدورهم بابلاغ هذه التعليمات بالتالى الى الحولة والعمال الزراعيين والكتبة ، كما يقوم المدير مابلاغ النظار بزراعة الأنواع المعنية من العنب

---

(١) مصـلحة الشركات . محفظة رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٢١٠\٥ جـ ١ ص ٢٠ « مذكرة شركة الكروم والكحول المصرية » .

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٢١٠\٣ جـ٢ ص ١٨٧/١٨٥

(٣) نفس المصدر « تقرير شركة الكروم والكحول المصرية » ص ٩٤/٧٣

(٤) محفظه رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٢١٠\٣ جـ ١ ص ١٥٦

(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢١٠\٣ جـ ٢ ص ٧٩ ، ٨٨/٨٧ ، ٩٣

التى تزرع فى نموهم ومدى ما تحتاجه من عناية ، ويقوم كذلك بتوزيع الأيدى العاملة التى تعمل بالتفتيش كله ، فيوزع على كل نمرة ما يحتاجه العمل من عمال وسواد وخلافه ، أما المفتش الادارى للتفتيش البحرى فهو المستر « دنيس جانزانيس » وطبيعة عمل المفتش الادارى تختلف عن المفتش الفنى ، فهو عند ابتداء العمل يقسم العمال الى طوابير، كل طابور مكون من عدة عمال ويخص قسما معينا من اقسام الشركة . وهذا الطابور يعد على حسب حاجة العمل فى القسم بناء على تعليمات المختص بما يحتاجه من أيد عاملة ، ويحضر المفتش الادارى توزيع الطرابير ويقيد بكشوف خاصة العمال الذين يوجهون الى التفتيش البحرى ومحطة الكهرباء والنجارين وعمال الأقفاص والحولة والخفراء ، ويقسم العمال الى أقسام حسب فئات الأجر ، وحسب تبعيتهم المقاولين اذا كانوا عمال تراحيل ، وقسم خاص بالعمال تبع الشركة • ويقيد العدد الاجمالى للعمال فقط ثم يقوم المفتش الادارى بعد ذلك بالمرور على هؤلاء العمال أثناء عملهم ، ويحصر الموجود منهم وان كان قد تخلف أى منهم عن العمل • ثم يقوم بعد ذلك بعمل الكنترول أى المراجعة فيراجع نشرات الكتبة وهى تفصيلية على الكشف الذى أعده وبه الاجمالى ، ويرى ان كان مطابقا ام أن هناك اختلافا ، ثم يقوم بعمل نشرة يومية اجمالية يرسلها الى الادارة لقيدها بالدفاتر وعمل كشوف الأجور• كما أن التفتيش الادارى مسئول عن الاعمال والمخالفات الادارية التى تحدث بالتفتيش وعليه ضبط ذلك أثناء مروره اليومى المنتظم (١) ويأتى بعد المفتشين الفنيين والاداريين لكل من التفتيش البحرى والقبلى ، نظار النمر فلكل من نمر التفاتيش التسعة ناظر زراعة وهم جميعا من الأجانب ما عدا واحد فقط من المصريين • ونتعرف على طبيعة عمل ناظر الزراعة او النمرة من عمل المستر (انطون كرياكوبولو) وهو ناظر نمرة « ٢ » يقوم الناظر المذكور بالاشراف الفنى الزراعى والادارى على هذه النمرة وهى حوالى « ٦٢٠ » فدانا • وتحت اشرافه حوالى عشرة من الحولة ، يصدر اليهم الأوامر للقيام بنواحى العمل المختلفة ، ويقوم الحولة بتنفيذ أوامر ناظر النمرة بواسطة عدد من العمال يعملون تحت رئاستهم • كما أن ناظر النمرة يقوم بتوزيع الاختصاصات المختلفة حسب حاجة العمل وطبيعته ، ويقوم بالاشراف عليهم أثناء العمل ويوجههم الى النواحى الفنية الخاصة بالزراعة • كما يقوم بتعليم الكرامين الذين يقومون بتقليم العنب ، كيفية التقليم والذين ينفذون هذه العملية يعطيهم الارشادات اللازمة ، اذ أن كل شجرة تحتاج الى تقليم معين ، فمثلا هذه تقلم بهما خمس عيون وهذه اربعة وهذه ثلاثة ، لذا فهو يعطى الأوامر بما تحتاجه

(١) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ٢١٠\٣ جـ ٢ ص ٨٩/٨٨

شـجيرات العنب من تقليم ولابد أن تكون هـذه العملية تحت اشرافه . ولا يمكن ترك الكرامين القيـام بذلك وحدهم حتى مع وجود الخولة . ومن الناحية الادارية يقوم ناظر النمرة بطلب العمـال اللازمين للعمل بالنمرة عند توزيع الأيدي العاملة ، ويقوم بالتوقيع على النشرات اليومية التي يقوم باعدادها كاتب النمرة بعد أن يراجع بياناتها ، حيث يثبت في هذه النشرة عـدد العمال من كل فئـة اجر ومجموع كل منها موزعة على الأعمال المختلفة من ري أو غرين أو جمع أو تقليم وغير ذلك ، كما أن ناظر النمرة يقـوم بتـوقيع الجزاءات للمخالفين واستبعاد من ليس في حاجة اليهم (١) .

ومن الوظائف الهامة ايضا في هذه المزارع : وظيفة المخزنجية وهم من الأجانب ومن هؤلاء المستر « كوستالوراندوس » وطبيعة عمله أنه يقوم باستلام أقفاص العنب الواردة الى المخزن ويراجعها على كشف يرد مع البضاعة مبين به نوع البضاعة الواردة واصنافها وهذا الكشف من ثلاثة صور - صورة تبقى في المخزن وأخرى ترسل للادارة والثالثة يوقع عليهـا ويسلمها الى من سلمه البضـاعة كمستند بالاستلام ، كمـا أن المخزنجي يقوم بالاشراف الاداري على عمال المخزن (٢) .

ويتضح نشاط هؤلاء المشرفين الأجانب على هذه المشاريع الأجنبية من تلك الدقة المتناهية ودراسة كل شيء قبل التنفيذ والتخصص المبني على الخبرة والدراية .

فحتى اقفاص العنب لها متخصصوها وهم اجانب ايضـا فالمستر (نيقولا سبارنساس) وهو احد هؤلاء القفاصين ، فهو يتلقى التعليمات من المدير العام باستلام كمية معينة من الأقفاص اللازمة لتعبئة العنب . فيقوم باستلامها من مقاول الأقفاص ويعاينها قبل الاستلام من ناحيـة الصنع والتركيب والجريد المكون منها وان كان من نوع جيد أم به عيوب فنية من ناحية مادة الجريد (ان كانت رفيعة أو مكسورة) ومن ناحية متانة الصنع ، كذلك يعاينها من ناحية الحجم اذ أن القفص لابد أن يحمل كمية معينة من العنب ولابد أن يتسع لهذه الكمية بحيث لايتسع لأكثر أو اقل حتى تكون جميع الأقفاص بعبوة متساوية وهو يعاين هذا كله بما له من خبرة طويلة في ذلك وبمعرفته عن سعة القفص من أبعاده ، وللمزارع اقسـام رئيسـية للخدمات والصيانة تجعل من المشروع وحـدة متكاملة تعمل بانتظام وبلا أعطال أو تأخير وفقا لأسس علمية مدروسة . فهناك

---

(١) نفس الحفظة والملف ص ٩٠

(٢) نفس الحفظة والملف ص ٨٥

محطة لتوليد الكهرباء يتناوب العمل بها ثلاث ورديات فى كل وردية ثلاثة عمال يقومون بالتشغيل والصيانة والملاحظة والتصليح فى حدود اختصاص وخبرة كل منهم ويراس العمال التسعة ميكانيكي أول وهو اجنبي أيضا • ولرى المزارع توجد اربع محطات لماكينات الرى • ويشرف على المحطات أحد الأجانب كما توجد ايضا الورشة الميكانيكية لتصليح سيارات وجرارات الشركة وصيانتها وكل ما يتعلق بالآلات الميكانيكية المستخدمة فى اعمال الزراعة المختلفة . ويراس الورشة اجنبي كرئيس للمدادين والخراطين وبقية العمال (١) •

ولتحقيق التكامل الأمثل والاستفادة القصوى من المشروع والأرض الزراعية ، فان ادارة الشركة قامت بتربية العجول فى بعض من نمرها واقسامها الزراعية المتعددة وتربية العجول للاستفادة بالسماد البلدى من ناحية والاستفادة منها من ناحية ثانية كمشروع تجارى مستقل لايمكن تحقيقه الا فى مناخ زراعي قائم على أصول مدروسة وخبرة عالية • ولهذا فان الشركة قد انشأت ثلاثة اسطبلات لتربية العجول وتسمينها والاتجار فيها ويوجد بكل اسطبل « ٥٠٠ » عجل او اكثر ، والمدير المذكور اجنبي متخصص فى تربية العجول كما يشرف على الاسطبلات ايضا بيطرى يزورها فى فترات منتظمة للاشراف والعلاج • وغير المدير المتخصص واشراف الطبيب البيطرى فان الشركة قد وقعت عقدا بين أحد المهندسين الزراعيين الأجانب المتخصصين فى تربية الماشية والحيوانات للاستفادة من خبرته ودراساته ، وقد جاء فى العقد بينهما انه على المستر « أناناس رانديلو » المهندس الزراعي أن يضع خبرته تحت تصرف الشركة ويكرس رقته لها ، على أن توفر الشركة الماء والأعلاف لحظائر الماشية واعداد السكن اللازم لعمالها وتوفير وسائل الانتقال بين الحظائر المختلفة ، كما جاء أنه على الشركة ان توفر الأموال اللازمة لشراء العجول ودفع مرتبات الموظفين والعمال وعلى المستر « أناناس » أن يعمل على استخلاص السماد العضوى اللازم للزراعة من جذور الأعشاب وفضلات التبن أو من أى مادة أخرى ويتعهد بتربية العجول بكيفية مرضية وان يصدر التعليمات اللازمة بشأن الغذاء الذى يقدم لها ، وعليه أن يقدم تقريرا اسبوعيا كاملا بالارشادات الخاصة بالعجول وكافة الملاحظات التى يراها ذات فائدة وعليه ان يلاحظ شخصيا ان تكون جميع العجول مؤمنا عليها وان ينفذ اشتراطات عقد التامين الخاص به وفى نظير هذه الأعمال يتقاضى المستر « أناناس » مرتبا شهريا قدره « ٩٠ » جنيها مصريا نظير تواجده فى محل عمله يومين على

(١) نفس المحفظة والملف ص ٨٦/٨٧

الاقل فى الاسبوع ، وعلاوة على المرتب يحق له أن يتقاضى ١٠ ٪ من صافى أرباح المشروع (١) .

وفى نهاية كل عام توضع ميزانية خاصة لهذا المشروع يراعى فيها ان يخصم من أثمان مبيعات العجول قبل كل شىء أثمان شرائها وكافة مصاريف التغذية والأجور وغيرها . وكذلك مبلغ قدره « ٢٠٠٠ » ج٠م نظير ايجار الحظائر وفوائد المبالغ المستثمرة وهذا بعد استنزال قيمة السماد العضوى (٢) .

ومن عقد الاتفاق يتبين حرص القائمين على المشروع على نجاحه بالتخطيط له بعناية واتقان .

فمن ناحية استعدادات كافية ، ومن ناحية ثانية مشرفين متخصصين . ومنح المتعاقد المختص مرتبا مجزيا فى ذلك الوقت مقابل عمل يومين فى الأسبوع بالاضافة الى تشجيعه بمنحه ١٠ ٪ من الأرباح حتى يكون احرص على نجاح العمل بل وزيادة أرباحه من أصحاب العمل انفسهم .

فالشركة اذن بمزارعها مدرسة على الطبيعة تطبق كافة الأصول العلمية التطبيقية مستخدمة التجارب ، مستفيدة من الملاحظات وكافة الفرص المتاحة .

ففى مجال الادارة تبدا بمجلس الادارة ، فمفتش التفاتيش ، فنظار النمر ، فالكتبة والخولة واخيرا العمال والجميع متخصص دارس ذو خبرة عالية .

وفى الخدمات لتحقيق التكامل ، وجدت جميع الوسائل التى تكفل للعمل راحته واستمراره وفاعليته فمن ماكينات لتوليد الكهرباء واخرى للرى ورفع المياه وثالثة للزراعة وأعمال الميكنة ورابعة للصيانة واعمال الورش . أما الأرض والزراعة فتطبق عليها التجارب وتقوى بالتسميد وهو الآخر ، وفرته الشركة ذاتيا . وعندما قامت الشركة بزراعة الأرض تخصصت فى محصول واحد هو العنب . واحسنت خدمته ، واتقنت زراعته واحضرت الأخصائيين فى علم تربية العنب وصناعة النبيذ وكل ما يتعلق بزراعة العنب ، وقام هؤلاء الأخصائيون الاجانب بعمل أبحاث ودراسات خاصة لأصناف العنب المزروعة بالشركة ومعرفة الأحسن منها

---

(١) نفس المحفظة والملف ص ٨٤

(٢) عقد اتفاق بين شركة الكروم والكحول المصرية وبين السيد «أاناس واند وبلو» المهندس الزراعى نفس المحفظة والملف ص ٦٠

تعبيمها ونشرها وكذلك عمل دراسة خاصة بنسب خلط الاصناف المعنية لعمل وانتاج أنواع جديدة من النبيذ ، وكذلك خلط أصناف خاصة من العنب والفاكهة الأخرى لعمل عصير شعبي ، كذلك عمل دراسة خاصة معمل الخل من العنب (١) ٠

وعند الجمع والتعبئة تتبع ايضا الأساليب العلمية المدروسة وكذلك عند البيع والتوزيع فوجدت محلات للبيع خاصة بالشركة فى مدينة الاسكندرية ، ويقوم بالترويج لبضاعتها بعض من الأجانب فى نظير عمولة على المبيعات للتشجيع وزيادة النشاط (٢) ٠

ولنشاط الشركة ودقتها فانها قد وكلت بادارة بعض الأراضى الخاصة لعدد من الأجانب ، منهم مدام براكوس نظير مبلغ معين من الايراد العام يتراوح بين ١ ٪ الى ٢ ٪ بالاضافة الى الأجور والمصاريف (٣) ٠

وكان من الطبيعى أن تكون أرباح الانتاج محققة وكبيرة ودابت الشركة على تحويل جزء كبير من الأرباح الى الاحتياطى العام ، وقد بلغ هذا الاحتياطى المحول من الأرباح فى سنة ١٩٥٢ « ٢٠٫٠٠٠ » ج٠م ٠ هذا رغم أن رأس مال الشركة قدره مليون جنيه فقط كما حول جزء كبير من الارباح أيضا لاستهلاكات فى الأصول الثابتة وبالرغم من هذا السخاء الكبير فى تحويل الأرباح الى شتى البنود من احتياطى واستهلاك وغيرها ، فقد تبقى من أرباح هذه السنة مبلغ « ٧٠٫٩٩٤ » ج٠م (٣) ٠

ومع التسليم بدقة العمل واصوله العلمية والنشاط الكبير وزيادة الانتاج وبالتالى الأرباح بحيث أنه كما ذكرنا يحق أن نقول ان هذه المزارع كانت مدارس حقيقية فى تحقيق كافة ما ذكرناه ٠ الا أنه من ناحية ثانية فان هذا الانتاج الكبير قد دخلت ارباحه الى جيوب الأجانب بمبالغ كبيرة ٠ كما أن الأجور الكبيرة والمكافات السخية أيضا كانت وقفا على المتخصصين والمشرفين الأجانب ٠

ولهذا فانه بعد أن قامت الثورة المصرية فى يوليو سنة ١٩٥٢ . سارع بعض المصريين بتقديم شكاوى ضد هذه الشركة مؤداها أنها تستخدم الأجانب ونشاطها وقفا عليهم ، وأغلبهم من اليونانيين ، كما أن

---

(١) نفس الحافظة والملف ص ٨١
(٢) نفس الحافظة والملف ص ٧١
(٣) نفس الحافظة والملف ص ٧٦
(٤) تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٢ .
نشر بجريدة « بريد الشركات » العدد رقم ١٩٧ فى ١٩٥٣/٣/١٦

مدير الشركة الأجنبي يقوم بتهريب أموال الشركة الى الخارج كل عام ، فلا تستفيد مصر من ذلك ، وأخذ الشاكون وهم من عمال الشركة المصريين يحصون عدد المديرين الأجانب بجميع اقسامها ومكاتب الشركة وفروعها في مصر والاسكندرية وذكروا أن بعضهم من اليهود الايطاليين ، وذكروا ايضا أنه في نفس الوقت الذى كانت فيه أجور الأجانب عالية جدا بين « ١٠٠ » ج٠م و « ١٥٠ » ج٠م في الشهر الواحد ، فان أجور العمال المصريين قد تراوحت بين عشرة قروش وثمانية عشر قرشا في اليوم الواحد هذا بالاضافة الى أن الأجانب قد تمتعوا علاوة على الأجور العالية بالسكن الجميل المزود بالمياه والنور والحدائق ، وقد حرم من هذه الميزات جميع المصريين (١) ٠

شركة وادى كوم امبو (استصلاح الأرض وزراعة المحاصيل النقدية) :

وشركة وادى كوم امبو هى احدى الشركات الزراعية التى تكونت باموال اجنبية ، وقد تاسست هذه الشركة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٤ ومدتها ٩٩ سنة برأس مال قدره « ٣٠٠٫٠٠٠ » ج٠م وزيد رأس المال عدة مرات حتى بلغ في سنة ١٩٥١ « ١٫٢٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى (٢) وكان أساس هذه الشركة هو العقد المبرم في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٣ بين الحكومة المصرية والسير « أرنست كاسل » واخوان سوارس ، وقد باعت الحكومة المصرية بموجب هذا العقد للأجانب المذكورين مساحة قدرها « ٣٠٫٠٠٠ » فدان في سهل كوم امبو ، وفي نفس العقد ذكر أن الحكومة المصرية قد صرحت لهم بتركيب وابور مياه قوته « ١٥٠٠ » حصان على نهر النيل وذلك لتشغيل طلمبة بماسورتين شفط قطرها متر واحد ، وذلك لرى « ١٠٫٠٠٠ » فدان من الأرض المباعة بسهل كوم امبو بمديرية اسوان وقد وضعت وزارة الأشغال العمومية بعض القيود والشروط عند تركيب وابور المياه ، منها أن ملكية الأرض المقام عليها ملك للحكومة ، كما الزمت أصحابه الأجانب بضرورة اخذ موافقة أصحاب الأراضى التى يمر بها قنوات المياه ، وان يكون ذلك بالقبول والتراضى ، وضمن الشروط أيضا أنه لا يجوز نقله من مكانه الا بتصريح من نظارة الأشغال ، وكذلك اتباع تعليمات مصلحة الرى الخاصة بتحديد ساعات التشغيل أو سد فم المياه بسبب المنافع العمومية ، وقد الزمت الحكومة السير « أرنست

---

(١) شكوى عمال شركة الكروم والكحول المصرية المرسلة الى اللواء محمد نجيب في ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ م٠ محفظة رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٢/٢١٠ جـ ١ ص ١٦٠

(٢) امين مصطفى عبد الله (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصادى والمالى في العصر الحديث ص ٣٥١/٣٥٢ ٠

كاسل ، وسوارس اخــوان فى نفس العقـــد بضرورة تســديد مبلغ « ٨٥٠٠ » ج٠م على اقساط تسدد فى آخر كل عام ولمدة اربع سنوات ٠ وهذا المبلغ يدفع كرسم للتشغيل ومصاريف رى (١) ٠

وفى ١٤ من ابريل سنة ١٩٠٤ م تغيرت التسمية الى « شركة وادى كوم امبو » لتحل محل الخواجات « اخوان سوارى وشركاهم وجناب السير ارنست كاسل » (٢) ٠

وكان هذا التغيير عندما ادرك المؤســسون المذكورون بعد اقل من عام مشاق وأثقال هذا الاستغلال ، فاستعانوا عليه بتاسيس شركة وادى كوم امبو ، لتتولى بواسطة ما يتجمع لها من مال المساهمين النهوض بهذا المشروع ، بعد أن يدفع لهم ما انفقوه فى هذه الفترة من مصاريف ٠ وقد قام بأعمال التاسيس ودفع رأس المال عدد من المساهمين الأجانب منهم السير «ارنست كاسل» وسوارس اخوان واثنان آخران من عائلة سوارس هما « فليكس سوارس » ، « ورونافائيل سوارس » ومن المؤسسين ايضا « روبير رولو » وعدد آخر من المتمصرين واليهود (٣) ٠

ومن أوراق هذه الشركة يتضح انه كما سيطر اليهود على تاسيسها فانهم أيضا قد سيطروا على ادارتها وتشغيلها ، فقد وجد ان اغلب القائمين عليها فى كوم امبو كانوا من اليهود (٤) ٠

ومارست الشركة نشاطها على مساحة من الأراضى الصالحة للزراعة بلغت « ٢١٠٠٠ » فدان ، زرعت منها فعلا « ١٢٠٠٠ » فدان ، واقامت بممتلكاتها عددا من الطلمبات والطرق بلغت نحو « ٥٠ » كم من الطرق الزراعية و « ٤٨ » كم من خطوط السكك الحديدية ، و « ٩١ » كم من الترع وفروعها ، واضافت الى هذه الأعمال انشاء عزب لسكن الزراع والفلاحين ومبانى أخرى كمحلات ومسجد ومستشفى وغيرهم ٠ وعملت

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف رقم ٩٦

الرخصة المعطاه من نظارة الأشغال العمومية الى الخواجات اخوان سوارى وشركاهم والسير ارنست كاسل المرفقة بعقد البيع فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٣ ٠

(٢) ترجمة عقد محرر بين الحكومة المصرية وشركة وادى كوم امبو محفظة رقم ٢٢٣ نفس الملف ٠

(٣) مصــلحة الشركات ، محفظة رقــم ١١٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢١ جـ ٩ ص ٦٦ « شركة وادى كوم امبو »

(٤) مصلحة الشركات محفظة رقم ١١١ جـ ١١ ملف ح ١٨٤ ـ ١٤\٨ ص ٨٥ احمد ابو كف ، اليهود والحركة الصهيونية فى مصر سنة ١٨٩٧\١٩٤٧ ص ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٤ : ٦٦

الشركة بعد ذلك على زراعة الأراضي الباقية من ممتلكاتها ، بل وعملت فى السنوات التالية على شراء أراضي جديدة وضمها الى أملاكها وبيع اراضي أخرى من هذه الأملاك ، وقد عقد اتفاق بين الشركة وشركة السكر العمومية على توريد قصب السكر من مزارعها لمصانع الشركة ، وكان مقدار أول ما وردته اليها مبلغ « ٥٢٫٩٨٦ » طنـا من القصب وتحقيقا لهـذا الاتفاق استمرت الشركة على زراعة القصب بكثرة وزادت المساحة المزروعه منه وبالتالى زادت الكميـات المصـدرة الى شركة السكر ، وقد وصلت مساحة الأرض المزروعة بالقصب الى « ٥٣٤٩ » فدانا (١) ·

وفى سـنة ١٩٣٠ وضعت الشركة تحت تصرف وزارة الزراعـة « ١٠٠ » فدان لعمل محطة تجارب زراعية لمدة ٣ سنوات وفى أول يناير سنة ١٩٣١ ، اشترت الشركة ما تبقى من أراضى كوم امبو ومساحتها تبلغ « ٣٩٫٧٢٧ » فدانا (٢) وفى سـنة ١٩٣٢ بلغت جملة أراضى الشركة « ٧٠٫٠٠٠ » فدان وفى سنة ١٩٤٠ تناقصت الى « ٦٩٫٣٨٨ » فدانا . ثم الى « ٦٨٫٤٩٦ » فدانا فى سنتى ١٩٤٨/١٩٤٩ (٣) ·

وكانت الشركة تقوم بزراعة هذه الأرض بالمحاصيل النقدية وتقوم بالفعل بتزويد المصانع الموجودة بالمواد الخام مثل قصب السكر والقطن والعنب لصناعات مثل السكر والغزل والنسيج والنبيذ (٤) ·

وكان من شأن نشـاط الشركة والمحاصيل النقـدية التى تقوم بزراعتها أن تعود عليها بأرباح وفيرة · ففى سنة ١٩٤٨ وصلت أرباح الشركة الى « ٧٧٢٫٠٨٥ » ج·م (٥) ومع اتجاهات تمصـير النشـاط الأجنبى وظهور القوانين التى ألزمت الشركات بالأخذ بتمصير رأس المال والادارة ووظائف وعمال الشركة وفقـا لنسب معينة (سبق ذكرها) أخذت شركة كوم امبو تعمل على تطبيق ذلك · فدخل مجلس ادارتها بعض المصريين والتحق بوظائفها أيضا عدد كبير منهم أما عن العمـال فانهم كانوا جميعا من المصريين (٦) ·

وقبل ذلك وخلال فترة الدراسة ظلت الشركة مصدرا لشكوى كثير

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٣٨

(٢) G. Baer. op. cit., p. 125-126.

(٣) فتحى عبد الفتاح ـ القرية المصرية · دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ص١٤٢

(٤) صحيفة التجارة والصناعة ابريل سنة ١٩٣٦ ·

(٥) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ١٣٦

(٦) مصـلحة الشركات · محفظة رقم ١١٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢١ جـ ١ ص ١٥٨ « تقرير لمصر شركة كوم امبو لعام ١٩٥٢ »

من الفلاحين فى كوم امبو وخاصة من موظفى الشركة اليهود ، وقد جاء فى احدى هذه الشكاوى المؤرخة بـ ٢٠/١٠/١٩٤٠ ما يلي « حيث انني قد استأجرت منزلا ودكانا من تفتيش شركة كوم امبو منذ سنة ١٩١٠ واسدد الايجار الشهرى طوال الثلاثين سنة الماضية ورغم هذا فاني مضطهد أشد الاضطهاد من المسيو ــ سلامون مزراعي ــ المفتش الحالي فحرض على اللصوص وسجرمى البلد للانتقام مني ، والمفتش المذكور يريد قتل المسلمين لأنه رجل يهودي ، وكوم امبو الآن اصبحت بلاد ذل فى ذل لكثرة اليهود بها ، فمثلا المزارع يزرع زراعته من التفتيش فيقوم بجميع العمليات الزراعية من بدايتها الى نهايتها وعند المحاسبة امام كتبة الشركة اليهود يضيفون على حسابه أجرة خفر وتطهير مصارف ومياه ، وأجرة امام مسجد وأجرة مكتبة وكنيسة وخلافه ، ومعنى هذا أنه اذا أنتج فدان المزارع ستة أرادب او أكثر فلا يصرف أى شيء من الفائض ، ويكون مديونا للتفتيش ، مع العلم ان هذا الظلم لم يظهر الا عند ظهور مفتش الشركة اليهودي بالبلاد » (١) .

وشكوى اخرى مطبوعة ليوزع منها نسخ كثيرة وارسل منها فعلا نسخ الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والزراعة والشئون الاجتماعية وغيرهم وقد جاء فيها : « نحن سكان كوم امبو (٤٠٠٠) نسمة معذبون من معاملة الشركة ، فانقذونا بتعيين مفتش مصرى مسلم موثوق به . الشركة تسلب اموالنا ومن لم يذعن لأوامرهم يطرد ويشرد ويعذب . ونحن الآن معدمون وعلى حافة الهاوية . فانقذونا من المعاملة السيئة وثقل الضرائب على ايدى مفتشى الشركة الاسرائيليين » (٢) .

وشكوى ثالثة تحت عنوان : هل نحن مصريون أم أسرى حرب . جاء فيها : « سبق أن قدمنا شكاوى كثيرة الى حكومتنا نستجير من التفتيش الاسرائيلي بشركة كوم امبو وكذلك يستجير معنا عمدة المنشية الجديد ومشايخ البلد بسبب اضطهاد التفتيش الاسرائيلي لنا بحرماننا من الزراعة ومنع مواشينا من المياه التى نشرب منها وقطع تليفونات الحكومة المتصلة بالعمدة ، وانذار عمدتنا نفسه باخلاء مسكنه القاطن به وذلك دون رفت أو وقف عن مركزه ، وقد عمل التفتيش الاسرائيلي على تأليف أحزاب من عمالهم المختصين يطلق عليه الطابور الخامس ، يستخدمونه فى المصائب واحداث الجرائم والشهادة بالزور والتدمير وبث

---

(١) محفظة رقم ١١١ ملف ع ١٨٤ ــ ٨/١٤ ص ٨٥ « شكاوى الاهالى ضد الشركة » وهذه الشكاوى تقع فى دوسيه كامل . والشكوى المذكورة مرسله الى رئيس الوزراء .

(٢) نفس المحفظة والملف ص ٨١

الفتن بين العائلات . وكثيرا ما شــكونا الى حكومتنـــا فلم ننظر باى رد عليها ، وكان شــكوانا صرخة فى واد . ولهــذا فان رجـــال التفتيش يستهزئون بشكوانا لحكومتنا ويعرفون بان تفتيشهم حكومة مستقلة حتى اصبحنا على وشك الهلاك لأن شكوانا لا تقبل ، وكذلك لو ارسلناها الى الجرائد فلن تقبــل .... فالى حكومتنـــا . هل نحن مصريون ام أسرى حرب ؟؟ وهل هذا التفتيش الاسرائيلى حكومة ثانية غير حكومتنا المصرية ؟ فان كان حكومة ثانية فاننا نستغيث بالحكومة المصرية ان تمد الينا يد المساعدة وتنقذنا من الاسرائيليين وتدخلنــا الحكومة المصرية التى هى حكومتنا ، او تنزل بنا قنابلها المحرقة تسهيلا لموتنا بدلا من ان نذوق الوانا من هذا التفتيش رغم اننا أرسلنا مئات الشكاوى الى دواوين الحكومة من هؤلاء اليهود » (١) .

والشكوى طويلة جـــدا ، وما ذكرناه بعض منها فقط ، وموقع عليها بالأختام والتوقيع من عدد كبير من الأهالى .

ومن الشكوى يتضح الى أى حد سيطر اليهود على الشركة ومزارعها ومصالح الفلاحين بالمنطقة بقوة كبيرة دون رحمة او شفقة .

ومن ناحية ثانية يتضح مركز الشركة وثقلها الكبير فى عدم اذعان الحكومة لشكاوى الأهالى رغم قوتها والتى وصلت الى حد وصفهم للشركة بانها دولة ثانية وان مزارعى المنطقــة أسرى حــرب ، وطالب الأهالى اما انقاذهم أو موتهم . فلا يوجد اذن تعبيرات وكلمات أقوى من ذلك .

ورغم كل هذا لم تتحرك الحكومة ، مما يبين مركز الشركة وقوتها واتصالاتها بكبار رجال الدولة والحكومة مما جعل هذه الشكاوى عديمة الجدوى والقيمة .

وشكوى رابعة تحمل نفس المعانى كتبت فى ٣ اغسطس سنة ١٩٣٦ جاء فى آخرها : « أنقذونا من استعباد الشركة لنا ، تلك الشركة الأجنبية التى تريد اذلال أبنـــاء الشعب المصرى وتسخيرهم لأغراضها » (٢) .
هذه الشكوى مكتوبة على الآلة الكاتبة وموزعة على أكثر من جهة مختصة وعليها أختام عدد كبير من الأهالى وصـــل عددهم الى آكثر من مائة ختم وكذلك عدد مماثل تقريبا من التوقيعات .

ومما يثبت أن هذه الشركة قد استغلت وظيفة كبار رجال الدولة فى الحصول على أغراضها ، أحد التقارير المرسلة للواء محمد نجيب بعد

(١) محفظة رقم ١١١ ملف ١٨٤ ـ ٨/١٤ ص ٨٢
(٢) نفس المحفظة والملف ص ١٠١٩

قيام الثورة ، ونذكر بعض فقرات من هذا التقرير الطويل : « يسرني ان ألفت نظركم الى ناحية من النـواحي التي الفت امتصـاص دماء الشعب بشراهة منقطعة النظير في وحشية وفظاعة الا وهي الشركات بصفة عامة ، وشركة وادي كوم أمبو بصفة خاصة ... ففي عهد حكم الطاغية الاكبر اسماعيل صدقي باشا عندما كان وزيرا للمالية باع هذه الاراضي جملة الى شركة وادي كوم أمبو باسعدر اسمية وهي عشرون قرشا للفدان الواحد . وقد تمكنت الشركة من استغلال اسماعيل صدقي بهذه الطريقة بان عينته هو نفسه مديرا لها في الفترة من سنة ١٩٣٠/١٩٣٣ وحصلت بذلك على أغراضها ... » (١) .

وعن أسلوب تعـامل الشركة مع الفلاحين جاء في نفس التقرير ما يلي : « ومما يسـتعمل مع الفـلاح في الزراعـة ، هـو أن يزرع الفلاح الأرض ويحدد الايجار بعد لم المحصول ، وان الشركة لها الحق في أخذ الايجـار والبوص بدون مقـابل لتستعمله وقودا لوابوراتها وغذاء لماشيتهـا ، واذا أراد الفلاح شيئـا فهي تتكرم عليه وتعطيه له بالثمن الفاحش . واذا كانت الزراعة جيدة وخصوصا القصب وفيها ربح كثير نتيجة لاجتهاد الفلاحين ، فان التفتيش له ثلثي الربح بعد تحديد الايجار على حسب ما يريد . واذا كانت الزراعة خاسرة فان جميع الخسـارة على المزارع وتخصم من زراعته من المحصولات الأخرى أو في السنين القادمة . كمـا أنه يجب على المزارع أن يكون هو واولاده ، ومواشيه تحت تصرف ناظر التفتيش بالقرية في أي وقت لتسهيل اعمال التفتيش قبل مباشرة زراعته الخاصة والا تعرض للطرد من القرية ومصادرة زراعته وحرمانه من الزراعة . ولا يمكن لأي مزارع أن يدخل شيئا بيته من زراعته الخاصة قبل أن تدخل محصولاته مخازن التفتيش ويفرض عليها فروضا ما أنزل الله بها من سلطان مثل خفراء ، ومدارس واعانات ، ووسائل توصيلها الى مخازن التفتيش وماكينات درس المحصول وحتى استهلاك الطيور مثل الذي يأكله طائر الزرزور في أثنـاء درس المحاصيل . أما عن منـازل المزارعين فهي عبارة عن كوخ مسقف بالقش المتخلف من كسر القصب ، جوانبه بالطوب اللبن وروث المواشي ، مساحته ٤ × ٤ مترا ، مظلم وغير صحي » (٢) .

ومع الافتراض بوجود بعض المبالغات في هذا التقرير وخاصة انه كتب بعد قيام الثورة ، الا أنه يحوي كثيرا من الحقائق ، خاصة وأن كثيرا من معلوماته قد وردت في شكاوى أخرى مماثلة ذكرنا بعضها وكتبت في

---

(١) محفظة رقم ١١٤ ملف ١٨٢ ـ ٢١/٣ جـ ١ ص ١١٧ « شركة وادي كو م أمبو »

(٢) نفس المحفظة والملف ص ١١٦

سنوات قبل الثورة وخلال فترة الدراسة ، بل أن بعض الشكاوى التى أوردناها والمكتوبة قبل الثورة تحوى بيانات وحقائق عن حالة الفلاحين أكثر مما ذكر فى التقرير المذكور ٠

ورغم هذا فان ما ذكرناه نماذج فقط من ملف كبير يحوى العديد من شكاوى الفلاحين واسلوب معاملتهم وظلمهم على يد شركة كوم أمبو الأجنبية اليهودية ٠

وما نذكره هنا ٠ هو أنه حقيقة أن هذه الشركة قد أصلحت مساحات من الأرض فى سهل كوم أمبو ، وشقت المصارف ، ومهدت الطرق ، ومدت السكك الحديدية ، وقامت ببناء المساكن والمسجد والكنيسة والمكتبة والمدرسة ووسائل خدمات مختلفة وعمرت هذه المنطقة الا أن ذلك كله على أكتاف صغار الفلاحين تنفيذا لتخطيط الأجانب أصحاب الشركة ومساهميها والتى درت عليهم أرباحا وفيرة أخذ منها الفلاح النفر اليسير والغنم كله للأجانب الذين استطاعوا استغلال بعض من كبار موظفى الدولة للوصول الى أهدافهم ، واتبعت فى اسلوب استغلالها للأرض والزراعة أساليب ظلم صارخة على الفلاحين لتحقيق أقصى ربح ممكن ٠ وهذا ما يفسر الشكاوى العديدة التى سبق أن ذكرنا بعضا منها ٠

شركة مساهمة البحيرة (استصلاح الأرض وبيعها)

وشركة مساهمة البحيرة هى احدى الشركات الزراعية التى اسسها الأجانب فى أول يونيو سنة ١٨٨١ برأس مال قدره ٧٥٠٠٠٠٫٠٠٠ ج٠م (١) وأعيد تأسيس الشركة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٤ ، وخلال فترة الدراسة سيطر عليها مجلس ادارة أغلبهم من الانجليز والفرنسيين وراس المجلس فى سنة ١٩٤٧ احد اليونانيين وهو المستر ميشيل ٠ ق ٠ سلفاجو ، الذى يعتبر من أبرز رجال الأعمال الأجانب فى مصر ، هذا بالاضافة الى بعض الأجانب المتمصرين (٢) الذين قدم بعضهم طلبات للحصول على الجنسية المصرية فى سنة ١٩٤٧ م (٣) ٠

وانحصر نشاط شركة مساهمة البحيرة فى استغلال الأرض الزراعية

---

(١) الوقائع المصرية فى ١\٦\١٨٨١ م

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٩ ملف ١٨٢ ـ ١٨٣/٢ جـ ١ ص ٣٦/٣٧ « شركة مساهمة البحيرة » ٠

(٣) نفس المحفظة والملف ص ١١٥

فى مديرية البحيرة (١) وذلك باستصلاحها ثم بيعها بعد ذلك ، وقد بلغت جملة مساحة اراضى الشركة فى سنة ١٩٠٧ « ١٢٠٫٠٠٠ » فدان وبعد الاصلاح اخذت تبيع من هذه الأراضى فاخذت مساحتها فى التناقص بعد ذلك . ففى سنة ١٩٢٤ بلغت مساحة اراضيها « ٧٠٫٠٠٠ » فدان وفى سنة ١٩٣٢ « ٦٥٫٠٠٠ » فدان وفى سنة ١٩٤٨ تناقصت الى « ٤٩٫٠٠٠ » فدان (٢) • وفى سنة ١٩٥١ جاء فى تقرير الشركة انها باعت فى تلك السنة مساحة قدرها « ٢٫١١١ » فدانا وقد سجلت الأرض باسماء المشترين • وقسمت الشركة اراضيها الى عدد من التفاتيش بلغ عددها خمسة تفاتيش وهى القسطنطينية ، كوم الوحال ، حلق الجمل ، ضهر السمرة ، الخوالد • وجميعها تقع فى مديرية البحيرة ، واكبر هذه التفاتيش هو تفتيش كوم الوحال • وفى هذه التفاتيش تقوم الشركة باصلاح بعض اراضيها ثم عرضه للبيع ، وبعض الأراضى الأخرى والتى اصلحت ولم يتم بيعها تقوم الشركة بزراعتها ، بالاضافة الى وجود مساحات اخرى تحت أعمال الاصلاح والاعداد للزراعة • كما تقوم الشركة باعداد القرى لسكنى الفلاحين ، فقد جاء فى تقريرها عن تفتيش حلق الجمل انه توجد قريتان احداهما اصبحت آهلة بالسكان وتخدم مساحة قدرها « ٢٠٠ » فدان معظمها ارض مزروعة • اما عن القرية الأخرى فهى تخدم قطعة ارض مساحتها « ٢٦٠ » فدانا وارض هذه القرية لم يتم اصلاحها اصلاحا كاملا وغير معدة للزراعة ، ولهذا فانه لن يتم تعمير هذه القرية الا فى اواخر سنة ١٩٥٢ (٣) •

والشركة فى علاقتها بالفلاحين قد دخلت فى مشاكل عديدة شانها شأن الشركات الزراعية الأجنبية الأخرى • ولهذا فانها كانت مصدرا لشكاوى كثير من فلاحى المنطقة•وقد جاء فى أحد هذه الشكاوى ما يلى « المستغيث هو محمد أحمد على • لى من الأولاد ثمانية بمختلف مراحل التعليم ، افيد بأنه بعد أن نمى الى علمى بأن شركة مساحة البحيرة لها اطيان زراعية بناحية الخوالد وجارى بيع الأرض باثمان قليلة ويقسط الباقى على اعوام ، فذهبت فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ لمقر تفتيش الشركة بالخوالد وقابلت مفتش الشركة هناك ، وعرضت عليه رغبتى فى الشراء فقابلنى مقابلة مغرية ، وذهب بى الى الأرض المراد مشتراها ، فوجدتها

---

(١) نفس المحفظة سابقة ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٣ جـ ٢ ص ٥٨

(٢) G. Baer. op. cit., p. 125-126.

(٣) شركة مساحة البحيرة ، الجمعية العمومية العادية للمساهمين ، المنعقدة فى ٣١\٥\١٩٥١ م • (تقرير مجلس الادارة) ص ٥/٧ وهو كتيب مطبوع من مطبوعات شركة النشر بالاسكندرية سنة ١٩٥١ •

ارضا بورا وكلها هضـاب عالية ومرتفعات مضى عليهـــا قرون طويلة واستصلاحها سيتكلف كثيرا من الجهد والوقت والمال ، فعدلت عن فكرتي وأردت الانصراف ، فما كان منـه الا ان عاملني باسلوب يتمكن به من اصطياد الناس وتعهد امامي بان الشركة ملزمة باصلاح هذه الأرض على حسابها دون دخل للشاري وعرفني بانه بعد أن يقـــوم الشاري بدفع التامين ومقدم الثمن تقوم الشركة بعملية الاصلاح بآلاتها مع توصيل موارد للمياه . وبناء على ذلك دفعت « ٤٥٠ » ج.م مقـدم شراء مساحة قدرها سبعة عشر فدانا والباقي يقسط على اقساط سنوية ، وبعد ذلك لم تقم الشركة بعمليات الاصلاح ، وعندما حاولت الاصلاح بآلات الشركة فشلت في ذلك لأن الأرض غير صالحة ، ولهذا اطلب استرداد ما دفعته مقدما لثمن هذه الأرض » (١) .

وفي نهاية الشكوى يقول الشـاكي : « ان شركة مساهمة البحيرة هي شركة مستغلة ارادت أن تستغل المصريين في امـوالهم وممتلكاتهم وجعلت راسمالها من دم الشعب المصري ، وهي بعيدة عن مصر ، وكفى ان رئيسها ومعظم مجلس ادارتها أجانب » (٢) .

كما كانت الشركة أيضا مصدرا لشكوى عمالها ، فقد كتبوا شكوى مطبوعة في سنة ١٩٥١ وذلك لنشرها على أكبر عدد ممكن من المسئولين، وكتبت هـذه الشكوى تحت عنـــوان : « مؤامرة الأجانب الاستغلاليين والصهيونيين » وجاء فيها « هذه شركة مساهمة البحيرة الأجنبية ، يمثل في هذه الشركة الذل والاستعباد ويقضي فيها على الأسر وتغتصب الحقوق من الظلم الجائر لعمالها المصريين . ونؤكد انها مؤامرة من اصحاب الملايين الأجانب والصهيونيين الذين يريدون زيادة ثرائهم الفاحش على حســـاب العمال المصريين ، مستغلين فقرهم وقلة حاجتهم ، فنرفع أصواتنا بالبكاء والشكوى لحكومة الشعب والشركة تستغل عمال الكراكات ساعات زائدة بدون اجر وخفضت أجورهم رغم عملهم الشاق في الخلاء في أماكن بعيدة يفترشـــون الأرض ويلتحفون بالســـماء . ايهـــا الأجانب الصهيونيون لا تتآمروا على أبناء الوطن خصـــوصا وانكم تعيشـــون في الوطن الذى تتآمرون على أبنائه وتتمتعون بخيراته ، وكفى اغتصابا للحقوق وقضـاء على الأسر ، وتشريدا وتنكيلا لأبنـــاء الوطن المصريين » (٣) والشكاوى المذكورة والتي ذكرنا فقرات من بعضها توضح الاستغلال الكبير الذى مارسته الشركة ، سواء كان مع مشتري الأرض أو مع عمال الشركة فهي

---

(١) محفظة رقم ٩٩ ملف ١٨٢ – ١٨٣/٣ جـ ١ ص ٩٧\٩٨
(٢) نفس المحفظة والملف ص ٩٨
(٣) نفس المحفظة ملف ١٨٢ – ١٨٣/٣ جـ ٢ ص ٥٦

لا تنفذ تعهداتها باصلاح الأرض مع المشترين كما تستغل العمال فلا نعطيهم حقوقهم أو ترعى مصالحهم .

شركة اراضى ابو قير الانجليزية (لبيع وتاجير الأرض الزراعية) :

وهذه الشركة بدات بانجليزى واحد حيث منح حق امتياز تجفيف بحيرة أبى قير فى مارس سنة ١٨٨٧ (١) ثم تطورت بعد ذلك واصبحت شركة انجليزية يمتلكها عدد من الأجانب ، وبلغت مساحة اراضى الشركة فى سنة ١٩٣٩ ، ٨٥٩١ ، فدانا (٢) وفى سنة ١٩٤٨ تناقصت الى ٣٫٦٧٣ ، فدانا (٣) ودأبت الشركة خلال فترة نشاطها على بيع مساحات كبيرة من اراضيها لبعض الأجانب الذين أقاموا عليها عزبا خاصة بهم ، مثل عزبة قسطنطينيدس وموزره واستيرو وشركاه وعزب الخواجات كازولى وبرامو وغيرهم ، كما باعت الشركة ايضا مساحات كبيرة من اراضيها للشركة البلجيكية التى قامت باستغلال هذه الأراضى فى الأعمال الزراعية المختلفة واقامت عليها عددا من القرى . وغير الأجانب قام بعض المصريين بشراء مساحات من أراضى الشركة .

وفى هذه الأراضى سواء تلك التى ظلت ملكا لشركة اراضى ابو قير أو الأراضى المباعة للأجانب والمصريين ، قامت الشركة بحفر شبكة من الترع والمصارف لزوم اعمال الرى والصرف كما مهدت بعض الطرق البرية ومدت شبكة من خطوط السكك الحديدية الضيقة ، وهى خاصة باعمال منافع الشركة فقط ، وهذا الخط الحديدى عمل على ربط جميع أراضى الشركة فى مختلف الأماكن والاتجاهات (٤) .

واتبعت الشركة نظام التقسيط فى بيع الارض ، ومع هذا فلم يتمكن بعض من المصريين الذين اشتروا مساحات من اراضى الشركة من تنفيذ شروط البيع ومواصلة الدفع ولهذا فانهم قاموا يردون الارض مرة ثانية للشركة (٥) .

وغير البيع فان الشركة اتبعت نظام التاجير ، فقد اجرت مساحات

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٧ ملف ع ١٨٤ ـ ١٠/٦

(٢) نفس المحفظة ملف ع ١٨٤ ـ ٩/٦

Report of The directors. July, 1939.

(٣) G. Baer. op. cit., p. 125.

(٤) محفظة رقم ٩٧ خريطة شركة اراضى ابو قير . وهى خريطة حجم كبير وتحتوى على بيانات تفصيلية دقيقة وكثيرة .

(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ ـ ٦/٦

من اراضيها لمزارعين مصريين وفى سنة ١٩٤٠ كتب المستاجرون المصريون شكوى من الشركة يتظلمون فيها من أسلوب التعامل والظلم الكبير الواقع عليهم ، وقد جاء فيها : « أننا مستاجرى اطيان من شركة أبو قير .. نفيد أنه فى عام ١٩٣٨ استدلوا القطن جميعه وباعوه بمعرفتهم وفى زراعة الشتوى اخذوا ربع المال والكيماوى ، واخذوا التقاوى من الارز والأذرة حتى أصبح المزارع خاليــا من الحبوب والمؤن واضمحل حاله وأصبح فى اسوأ الأحوال فى المعيشة . وفى سنة ١٩٣٩ اخــذوا القطن أيضا والفلاح لم يتحصل على شىء من الزراعة الا بالنقدية من بيع مواشى وحلى نسائه ، والمستاجر يزرع القطن فى ارض الشركة ويقوم بخدمته من جميع الوجوه فيخرج انفارا لنقاوة الدود، ويجنى المحصول ويقوم بتسليمه كله للشركة وذلك فى نظير المحصولات الأخرى ولكن الشركة تحصل بعد القطن من كل الزراعات الأخرى » (١) .

شركة اراضى الغربية (شراء وبيع واستغلال الأرض الزراعية) :

وهذه الشركة اسست فى سنة ١٩٠٥ (٢) وقد ساهم فى تاسيسها بعض رجال الأعمال البلجيكيين (٣) وكانت الشركة فى بداية عملها تقوم بتاجير الأرض من الحكومة المصرية ثم تتملكها بعد ذلك ، وعلى سبيل المثال فقد استاجرت « ٢٠٠ » فدان ضمن مساحة اراضيها فى رأس الخليج غربية . واتفقت مع الحكومة على أن تؤجر منهــا هذه الأرض بما قيمته اربعون قرشا للفدان الواحد فى السنة الواحدة لمدة الثلاث سنوات الأولى ثم ستون قرشا عن الفدان فى الســـنة الواحدة فى السنوات التالية . ويكون للشركة الحق فى أثناء السنوات الستة المذكورة فى شراء هــذه الأرض بسعر « ٢٢٫٥٠ » ج٠م للفدان الواحد (٤) .

وفى سنة ١٩٢٥ قامت الشركة بشراء مساحة « ٩٥ » فدانا بمناطق كفر الوسطانى وكفر الترعة الجديد ورأس الخليج بمديرية الغربية بسعر

---

(١) محفظة رقم ٩٧٠ ملف ع ١٨٤ ــ ٨\٦

(الشاكون من أهال مركز كفر الدوار بحيرة والشكوى مرفوعة لوزير الشـــئون الاجتماعية)

(٢) احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ١٢٨

(٣) Crouchley. op. cit., p. 110.

(٤) محفظة رقم ٩٨ ملف ع ١٨٤ ــ ٤/١٠ « شركة اراضى الغربية »

ترجمة مكاتبة من شركة أراضى الغربية الى مراقب الأملاك بوزارة المالية

To the controller Government lands Department. Ministry of finance.

بلغ ستة جنيهات للفدان الواحد لمساحة « ٧٢ » فدانا ، اما المساحة الباقية ، فبلغ سعر الفدان فيها ثلاثين جنيها (١) .

وفى سنة ١٩٣٢ بلغت جملة مساحة أراضى الشركة « ٥٨٠٠ » فدان ، ثم تناقصت فى سنة ١٩٤٠ الى « ٤٩٦٩ » فدانا ، وفى نفس هذا العام ، قامت الشركة بشراء حوالى « ٣٠٠٠ » فدان من احدى الشركات الزراعية الأخرى ، ولهذا فاننا نجد مساحة الشركة قد تزايدت كثيرا بعد ذلك ففى سنة ١٩٤٨ بلغت مساحتها « ٧٦٩١ » فدانا (٢) .

ومن وقت لآخر عملت الشركة على بيع بعض اراضيها ، فقد جاء فى تقرير الشركة عن سنة ١٩٥١ انها باعت فى تلك السنة « ٢٩٦ » فدانا برأس الخليج ، وفى سنة ١٩٤٩ باعت « ٣٧٨ » فدانا كما ذكر فى التقرير انه توجد طلبات لمشترى اطيان ما زالت محل دراسة ، واراضى الشركة موزعة على تفتيشين زراعيين ، هما تفتيش رأس الخليج بمديرية الغربية ومساحته « ٢٢٣٧ » فدانا وتفتيش الصبحية بمديرية البحيرة ومساحته « ٤٧٣٦ » فدانا (٣) .

واهتمت الشركة بزراعة القطن والعناية بمحصوله ، كما طورت من مشاريع الرى فى أملاكها وذلك بشراء ماكينات رى جديدة تركب فى محطات كبيرة أقيمت على نهر النيل فى تفتيش برأس الخليج وقامت كذلك بتقوية محطات المياه بتفتيش الصبحية (٤) . كما عمدت الشركة الى اعادة بناء القرى القديمة وشيدت منازل جديدة وعزبا كثيرة ومبانى أخرى وسكة ترام تخترق مزارعها (٥) .

شركة سيدى سالم (اصلاح وبيع الأرض الزراعية) :

وهذه الشركة تكونت فى سنة ١٩٠٩ برأس مال انجليزى(٦) قدره « ٤١٢٠٢٨ » جنيه انجليزى (٧) وقد أتمت الشركة اصلاح « ١٤٦٤٠ » فدانا حتى سنة ١٩٥٠ ، وعندما فرغت الشركة من أعمال

---

(١) محفظة رقم ١٨ ملف ع ١٨٤ ـ ١/١٠

(٢) G. Baer. op. cit., p. 125-126.

(٣) محفظة رقم ١٠٣ ملف ١٨٢ ـ ٣/٣٣ جـ ١
تقرير مجلس الادارة الى الجمعية العمومية الاعتبارية المنعقدة بتاريخ ١٩٥١\٣\٢١ م

(٤) نفس المحفظة والملف والتقرير

(٥) احصاء شركات المساهمة يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ١٢٨

(٦) Crouchley. op. cit., p. 111.

(٧) محفظة رقم ١٠٠ ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٠ جـ ١ ص ٢٨
(شركة سيدى سالم)

الاصلاح وجدت طلبات كثيرة من الراغبين فى شراء الارض المستصلحة وقد تمت الموافقة بالفعل فى نفس هـذا العام على بيع مساحة « ٢٧٤ » فدانا بثمن قدره « ٢٧٣٠٠ » ج٠م (١) وكان للشركة نشاط ملحوظ فى العمل على تحسين الحالة الاجتماعية لأهالى منطقة سيدى سالم فقد عملت الشركة على امداد المستشفى الحكومى بالمياه العذبة مجانا ، كما أنها سعت الى ايجاد مركز لمبرة محمد على الكبير يقوم بمعالجة الأهالى ، وقد ساهمت الشركة فى هـذا العمل الخـيرى باعطاء المبرة مقرا لصحتها من مبـانى الشركة (٢) ٠

شركة اراضى الوردان (تاجير واصلاح الأرض الزراعية) :

وشركة أراضى الوردان هى احدى الشركات الزراعية الأجنبية التى يرجع تاريخها الى ســـنة ١٩٠٢ وذلك عندما أجرت الحـكومة المصرية للمستر جون وليمســـرن (٣) البريطـــانى الجنسية (٤) مساحة قدرها « ٧٠٦١ » فدانا وبعض القراريط ٠ وهى أرض رملية غير منزرعة موجودة بين الرياح البحيرى والصحراء الغربية بنواحى برقاش والقطا وابو غالب وبنى سلامة التابعين لمديرية البحيرة ، وذلك بقصد زراعة هذه الأرض بالأشجار والنباتات الليفية وتهيئتها للزراعة بالطرق الفنية المناسبة . واعطى للمستأجر فى ذلك الوقت حق طلب شراء الأرض التى يستصلحها بالشروط الميسرة وبشرط ألا تقل المساحة المستصلحة عن « ١٠٠٠ » فدان يتم اصلاحها كل خمس سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٣ (٥) ٠

وفى مارس ســـنة ١٩٠٣ حولت حقوق المستر وليمسن الى شركة أطيان وردان ، وذلك بدخول عـــدد آخر من الأجانب شركاء له فى ادارة الأرض المؤجرة (٦) ٠ ولم تتمكن الشركة من اصـــلاح الأرض وقابلت صعوبات بالغة فى اعمالها ٠ ولهذا فانه فى سنة ١٩٢١ حرر عقد جديد

---

(١) نفس المحفظة والملف

(كتيب من اعمال الجمعية العمومية العادية لشركة ســـيدى ســـالم المنعقدة فى ١٩٥١/٥/٩

(٢) نفس المحفظة والملف ٠

اعمال الجمعية العمومية العادية لشركة سيدى سالم فى ١٩٥١\٥\٩ ٠

(٣) محفظة رقم ١٠٩ ملف ١٨٤ ـ ٥/٦ م/١

« شركة أراضى الوردان » مذكرة بشأن شركة اطيان وردان ٠

(٤) نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ٥\١٦ م\١

(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ ـ ٥/٦ م/١ المذكرة السابقة ٠

(٦) نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ ـ ٥\١٦ م\١

بين الحكومة وشركة الطيبان ووردان وفي العقد الجديد انخفضت المساحة المؤجرة الى « ٥٦١٣ » فدانا وحددت قيمة الايجار بمبلغ « ١٥٠ » ج٠م في العام الواحد من المساحة كلها وذلك بالنسبة للمدة من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٦ على أن تقوم مصلحة الأملاك الأميرية بتحديد القيمة بعد انتهاء هذه المدة ويكون الربط لمدة ست سنوات جديدة ، ولا يجوز للشركة أن تطعن في تقدير المصلحة (١) ٠

وعلى هذا القيـــاس عمل الاجانب متضـــامنين في مختلف ألوان واستغلال النشـــاط الزراعي وانتشرت شركات أخـرى كثيرة كالشركة المصرية الجديدة ليمتد وهي شركة انجليزية (٢) لها أكثر من اربعة تفاتيش في البحيرة وأبو المطامير والمحلة الكبرى والدقهلية وتستعمل في زراعة الأرض أحـدث الآلات والماكينـات (٣) وفي تفتيش الجعفرية بمديرية الشرقية مارس أحـد الأجانب نشاطا زراعيـا واسعا على مساحة قدرها « ١٤٠٠ » فدان ثم باعها لأجنبي آخر في سنة ١٩٤١ وهو المستر « ايفان توماتيدس » الذي حـــول التفتيش الى شركة زراعيـــة تدعيما لمصلحته ولزيادة انتاجه (٤) وفي هـذا التفتيش زرعت حدائق الموالح والكروم وزراعات أخرى صيفية وشتوية (٥) ٠

وفي منطقة القباري بالاسكندرية كون بعض الأجانب « شركة » تعرف باسم شركة أراضي القباري (٦) لاستصلاح وزراعة الاراضي وبيع بعضها بالتقسيط (٧) ٠

ومن هذا يتضح أن نشاط الأجانب الزراعي قد تركز بدرجة كبيرة في أراضي الدلتا وخلال هذا النشاط امتلكوا مساحات كبيرة من الأرض الزراعية بعـد أن أصلحوها وأصبحت جاهزة لأعمـال الزراعة بشق

---

(١) نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ٦/٥ م/١

(٢) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقـم ٧٨ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٥٦ جـ ١ ص ٥٦ « الشركة المصرية الجديدة ليمتد »

(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ٠ ص ٤٦
« مذكرة بشأن التفتيش على الشركة »

(٤) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٤ جـ ١ ص ١٠٢
« شركة الجعفرية للصناعة والزراعة »
« تقرير مجلس الادارة في ديسمبر سنة ١٩٥٠ ٠

(٥) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٨٣

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٣ ملف رقم ١٨٢ ـ ٣\٤٦ جـ ٢ ص ٧٨
« شركة أراضي القباري »

(٧) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٦ جـ ١ ص ١٢٣

المصارف واقامة مختلف المنشآت والخدمات والقرى والتفاتيش لسكنى المزراع والعمال والموظفين ، واستخدمت فى أعمال الاصـلاح الوسائل الحديثة من آلات وكيماويات تحت اشراف مختصين وخبراء من الأجانب . وقد زودت هذه الأراضى والتفاتيش والقرى بشبكات من الطرق المعبدة والخطوط الحديدية الضيقة ، كما ركبت ماكينات لأعمال الرى والانارة وخدمات مختلفة كثيرة .

أما أنواع الزراعة فكما ذكرنا شملت محاصيل وزراعات كثيرة من حبوب وغلال ومحاصيل أخرى تقـليدية كثيرة ، واهتموا بزراعة القطن والقصـب وأنواع الفواكة والموالح وغير ذلك . وقـد اسـتخدم الأجانب الأساليب العلمية والتجارية الحديثة المتطورة ، مما جعل أرباح نشاطهم وانتاجهم كبيرة جدا تغطى فى كثير من الأحيان رأس المال وتزيد فى فترات قصـيرة .

فهو اذن نشـاط كبير وعمل ضـخم . ورغم انه افاد المستثمرين الأجانب بالدرجـة الأولى الا أنه قدم النموذج العلمى الرائع والتجـربة الناجحة ، وأصلحت مساحات كبيرة من الأرض ، واستخدمت أيد عاملة مصرية افادت واستفادت ، فزاد الانتاج وتوفرت المحاصيل .

ولا ننكر هنا سلبيات هذا النشاط الذى ظهر فى شكاوى كثيرة من الفلاحين والعمال المصريين من جراء ظلم بعض المستثمرين الأجانب فى صورة الاستغلال وتحقيق الاستفادة القصوى من أعمالهم وتحقيق مصالح والفادة المستثمر الأجنبى أولا وأخيرا .



الفصل الرابع
نشاط الأجانب في مجال الصناعة



الفصل الرابع : نشاط الأجانب فى مجال الصناعة

- زيادة مساهمة الاموال الأجنبية فى ميدان الصناعة فى فترة الدراسة .
- متابعة دور الاجانب فى اقامة وتنفيذ مختلف المشاريع الصناعية .

أولا : صناعة المنسوجات بمختلف أنواعها

ثانيا : صناعة حلج وكبس وتنظيف القطن

ثالثا : الصناعات المعدنية والهندسية

رابعا : الصناعات الاستخراجية

خامسا : الصناعات الغذائية

سادسا : صناعة الدخان والسجاير

سابعا : الصناعات الكيماوية والدوائية

ثامنا : صناعة مواد البنا .

تاسعا : صناعات اخرى

- نتائج النشاط الاجنبى فى ميدان الصناعه

زيادة مساهمة الأموال الأجنبية فى ميدان الصناعة فى فترة الدراسة

أخذت مساهمة الأموال الأجنبية في المشاريع الصناعية فى التزايد بعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ . وقد بلغت هذه الأموال الأجنبية المستثمرة فى الصناعة الى « ١٧٫٠٦٢٫٠٠٠ » جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٣ أى حـوالى « ١٦٫٥ ٪ » من جملة رؤوس الأموال الأجنبيـة فى تلك السنة (١) واخذت هذه النسبة فى الزيادة المحدودة بعد ذلك وحتى سنة ١٩٥٢ نظرا لوجود بعض الاقبال على اقامة المشاريع الصناعية .

ففى سنتى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ م ساهمت الأموال الأجنبية فى اقامة أحد عشر مشروعا صناعيا بلغت الأموال المستثمرة فيها « ٥٤٫٨٠٠ » ج٠م وهى نسبة تصل الى ما يقرب من « ٢٤ ٪ » من مجموع الأموال الأجنبية التى ساهمت فى مشاريع أجنبية جديدة فى السنوات المذكورة (٢) هذا فى نفس الوقت الذى لم تساهم فيه الأموال الأجنبية فى هذه السنوات ايضا الا بمشروع زراعى واحد (٣) وهى بذلك تتجه اتجاها عكسيا لما كان سائدا قبل سنة ١٩٢٢ .

---

(١) Crouchley, The Investment of forein Capital in Egyptian Companies p. 106-118.

وقد قمنا بتجميع أموال المشروعات الصناعية الأجنبية فى السنة المذكورة بعد فصلها عن أموال المشروعات الأجنبية الأخرى غير الصناعية . وذكرنا انها حوالى ١٦٫٥٪ على أساس أن مجموع الأموال الأجنبية فى مصر بصـفة عامة فى تلك السـنة وصلت الى ١٠٢٫٢٩٥٫٠٠٠ ج . م

(٢) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 653-657.

بلغت جملة الأموال الأجنبية التى ساهمت فى مشاريع جديدة فى سنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ٢٢٨٫٢٦٨ ج٠م ويخص المشاريع الصناعية منها ٥٤٫٨٠٠ ج٠م أى انه كما ذكرنا تقرب من ٢٤٪ منها .

(٣) Annuaire Statistique, op. cit, p. 651.

ومع هذا فلا نستطيع أن نقول من خلال مشاريع أجنبية عديدة أن اتجاهها يعني ضخامة اتجاه الاستثمار الأجنبي نحو الصناعة ، فهـذه المشاريع قليلة الحجم قياسا الى الاتجاه العام نحو تناقص ورود الأموال الأجنبية الى مصر وخاصة بعد سنة ١٩٣٧ ·

ومن ناحية ثانية ان المشاريع الأجنبية في ميادين الزراعة والتي كانت موجودة من قبـل ما زال أكثرها يمـارس نشاطه برؤوس أمواله وارباحه الكبيرة ·

وبناء على ذلك يمكن ان نقول ان حجم الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة هو وان كان قد بدا في التزايد ، فانه ظل طوال فترة الدراسة بمـعدلات أقل بكثير من استثمارات الزراعـة والاستثمارات الأجنبيـة الأخرى ·

ولقد كان من أهم العوامل التي دفعت الى زيادة الأموال المستثمرة في الصناعة ولا سيما في نهاية الفترة موضع الدراسة تعديل نظـــام الرســوم الجمركية تعـديلا يكفل قدرا معقولا من الحمـــاية للمنتجات المحلية (١) والعمل على رواج المواد الأولية المصرية (٢) ·

والمستثمر الأجنبي لم يشأ أن يترك هذه الظروف للاستفادة من تحقيق الأرباح الكبيرة والعوائد المجزية ·

ولم يكن ولوج باب الصناعة قاصرا على الأجانب وحدهم بل شاركهم المصريون بنسب محـدودة وكان لبنك مصر والشركات الصـناعية التي اضطلع بتأسيسها دور كبير في ذلك (٣) ·

ورغم مشاركة المصريين فقد احتفظ العنصر الأجنبي بمكانته وظل قويا في دوائر الأعمال الصناعية الحديثة ، وكان ذلك أظهر ما يكون في الوظائف الكبيرة وفي الأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والاشراف في مختلف الشركات الصناعية واستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٢ (٤) ·

ونتابع فيما يلي دور الأجانب في اقامة وتنفيـذ مختلف المشـاريع الصناعية ·

---

(١) وهيب مسيحه تطور الصناعة المصرية خلال الخمسـين سـنة الأخيرة سنة ١٩٥٩/١٩٠٩ ص ٤٧٢

« الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع · بحوث العيد الخمسيني ١٩٥٩\١٩٠٩ »

(٢) أمين عبد الله تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ص ٢٤٧

(٣) وهيب مسيحه المصدر السابق ص ٤٧٢

(٤) حسين خلاف (الدكتور) التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ص ٢٤٧ ·

اولا ـ صناعة المنسوجات بمختلف أنواعها :

كانت هناك صناعة يدوية مزدهرة للغزل والنسج مستقرة فى عدد من المديريات منذ أجيال طويلة فى منأى عن المنافسة الأجنبية ، تمد السوق الداخلية بالمنتجات التى تتناسب مع الأذواق الخاصة بالمستهلكين المحليين (١) وتعتمد صناعة المنسوجات أساسا على القطن كمادة اولية لكنها تشمل أيضا الحرير والصوف والكتان (٢) ·

وهذه الصناعة ظلت بدائية متأخرة تعتمد على العامل اليدوى بصفة اساسية ، الى أن تمكن الأجانب بعد مجيئهم الى مصر من القيام بمحاولة ناجحة لتطويرها وجعلها تعتمد على الأنوال الميكانيكية الآلية المتطورة ، وكان ذلك فى نهاية القرن الماضى (٣) عندما اسست شركة انجليزية تعرف باسم « الشركة المصرية الانجليزية للغزل والنسيج » (٤) ·

غير ان هذه الحركة جابهت منافسة أجنبية حادة فى وقت كانت فيه مصر مجبرة على اتباع سياسة الباب المفتوح ، فاضطرت الشركة الى تصفية أعمالها فى سنة ١٩١١ وخلفتها شركة جديدة هى شركة الغزل الاهلية المصرية (٥) ·

وقام بتأسيسها فى الاسكندرية سنة ١٩١٢ بعض الانجليز واليونانيين والسويسريين وذلك بمساعدة عناصر اخرى مصرية (٦) وبدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره « ٤٨٫٧٥٠ » جنيها مصريا (٧) وقد صادف هذه الشركة النجاح منذ بداية عملها ، وذلك لاختلاف الظروف عن سابقتها فقد ساعد توقف الواردات خلال الحرب العالمية الأولى الشركة على الوقوف على أقدامها وظلت تعمل بعد ذلك طوال فترة الدراسة ، وبلغ عدد مغازلها الفين ، وأنوالها الميكانيكية ستمائة (٨) وتضم الشركة آلافا من العمال والمستخدمين ، وكان نتيجة تطوراتها الحديثة أن اتسع نشاطها

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية . المجلد الرابع . العدد الثانى لسنة ١٩٥١ ص ١٠٥

(٢) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ١٩٨

(٣) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية لسنة ١٩٥١ ص ١٠٤

(٤) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى يونيو سنة ١٩٤٢ ص ٦٢٦ ·

(٥) البنك الأهلى المصرى · النشرة الاقتصادية لسنة ١٩٥١ ص ١٠٤/١٠٥

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤٥ ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٨ جـ ١ « شركة الغزل الأهلية المصرية »

(٧) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ ص ٦٢٨

(٨) البنك الأهلى المصرى ، النشرة السابقة ص ١٠٥

تشمل صناعة الغزل والنسيج والصباغة والرسم والتبييض ، وشغل القطن اليدوى على كافة انواعه والكتان والصوف والجوت والحرير ومواد اخرى ذات الياف . واستمرت الشركة فى زيادة راسمالها الى أن بلغ « ٨٠٠٫٠٠٠ » جنيه استرلينى فى سنة ١٩٥٢ (١) .

وقد شجع هذا النشاط الأجنبي والنجاح فيه من جانب شركة الغزل الأهلية ، شركات نسج أجنبية أخرى خارج مصر ومساهمين أجانب على استثمار اموالهم فى صناعة النسج بمصر فقد اتفقت احدى شركات النسيج الانجليزية بمنشستر وهى شركة « ذى كاليكو بونترز اسوسييشن ليمتد » مع شركة الغزل الأهلية على تاسيس شركة نسيج أخرى بالاسكندرية ، ونفذ الاتفاق بالفعل وصدر مرسوم التاسيس فى اغسطس سنة ١٩٣٤ . واطلق على هذه الشركة المشتركة اسم « الشركة المصرية لصناعة المنسوجات » وبلغ راسمالها فى بداية تشغيلها « ٨٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى موزعة على « ٢٠٫٠٠٠ » سهم ، وساهمت شركة النسيج الانجليزية باكبر نصيب فى راس المال فقد ساهمت بمبلغ ٣٧٫٠٠٠ ج.م أما شركة الغزل الأهلية فقد ساهمت بمبلغ ٣٥٫٠٠٠ ج.م والجزء الباقى من راس المال وقدره « ٨٫٠٠٠ » ج.م ساهم فيه ثمانية مساهمين منهم ستة من الأجانب واثنان من المصريين . وساهم كل منهم بمبلغ « ١٠٠٠ » ج.م (٢) .

وواضح من اسهم التاسيس انه نشاط اجنبى خالص وان مساهمة المصريين فيه لا تذكر فالمساهمون اثنان فقط وساهما معا بمبلغ « ٢٠٠٠ » ج.م لا غير .

اما عن نشاط الشركة فقد مارست صناعة غزل ونسج القطن والكتان والجوت والحرير والمواد الأخرى ذات الألياف وتبييض الأقمشة وصبغها وطبعها والاتجار فى هذه الأصناف سواء فى مصر أو فى الخارج (٣) .

وتطورت أعمال الشركة الى نجاح مستمر بفضل زيادة التعريفة الجمركية فى شهر ابريل سنة ١٩٣٨ والتى مكنتها من مقاومة المنافسة

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤٥ للملف السابق

(٢) الشركة المصرية لصناعة المنسوجات . نظام الشركة ص ١/٨

وهو كتيب عن الشركة يحوى معلومات كثيرة عنها . مطبعة الفريد ولاتال الاسكندرية سنة ١٩٥٦

(٣) نفس المصدر ص ٧

الأجنبيــة بطريقة فعالة . وكان غرض الحكومة من فرض هــذه الزيادة المحافظة على مستقبل الصناعة فى مصر .

ومما مكن الشركة من هذا النجاح ايضا مصانعها وما تحتوى عليه من تركيبات وتجهيزات حديثة استطاعت عن طريقها ان تنتج كافة انواع المنسوجات التى تحتــاج اليها البــلاد فقامت بصــنع منســوجات رفيعة ومتنوعة تضارع أجود أنواع المنسوجات المستوردة من الخارج (١) .

وقد عملت الشركة على تشغيل « ٣٨٠٣ » عاملا مصريا وعدد آخر من العمال الأجانب هذا بالاضافة الى المستخدمين المصريين والاجانب(٢).

أما عن وظائف الادارة الرئيســية فقد اعتمدت على كبار الموظفين والخبراء الأجانب الذين اجزلت لهم العطــاء ومنحتهم المرتبــات الكبيرة وميزتهم على المصريين (٣) .

وكان من الطبيعى ونتيجة لهــذا النشاط وحسن التشغيل ودقة العمل والاعتماد على الآلات الميكانيكية الحديثة ان تزداد الشركة وتتسع اعمالها وبالتالى يزداد رأسمالها حتى وصل الى « ٥٠٠٠٠٠ » ج٠م سنة ١٩٤٩ وزادت مصانع الشركة التى انتشرت بجهتى كرموز وغيط العنب بمدينة الاسكندرية (٤) .

وفى سنة ١٩٣٨ تمكن بعض المساهمين الانجليز من تكوين « شركة صباغى البيضا » (٥) وهى الشركة التى ظلت طوال فترة الدراسة أهم المصانع التى تخصصت فى عمليات التبييض والطباعة والصباغة وغيرها من عمليات اعداد المنسوجات للسوق . واستعملت الشركة لذلك بتجهيز مصانعها بأحدث الآلات (٦) .

والمساهمون الانجليز فى هذه الشركة بعضهم أفراد والبعض الآخر جمعيات وشركات اما عن الجمعيات فهى « جمعية صباغى برادفورد » وهى شركة مساهمة انجليزية بمدينة برادفورد بانجلترا . وقد شاركت هذه الجمعية بأكبر نسبة فى راس المال اذ بلغت قيمة مساهميها «١٤٠٤٠٠»ج٠م من جملة راس المال البالغ قيمته الاجمالية « ٢٥٠٠٠٠ » ج٠م . أما الشركات الانجليزية التى ساهمت فى التأسيس فهى شركة الملح والصودا المصرية ليمتد . وقد ساهمت بمبلغ « ٤٠٠٠ » ج٠م . وعن بقيــة

(١) احصاء شركات المساهمة يونيو سنة ١٩٤٢ ص ٦١٥
(٢) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٣٠ ملف ١٨٢ ــ ٣\١٨٤ جـ ١ ص ٣٤
(٣) نفس المحفظة والملف ص ١٦٦
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٥٥٨
(٥) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٠٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨
(٦) البنك الأهلى المصرى . النشرة السابقة لسنة ١٩٥١ ص ١٠٧

المؤسسين الانجليز فهم جميعا من الأفراد وقد بلغ عددهم ثمانية عشر مؤسسا . وغير هؤلاء المؤسسين الأجانب فقد ساهم فى الشركة بنك مصر بمبلغ قدره « ٥٠٠٠٠ » ج٠م واثنان آخران من المصريين قيمة مساهمة كل منهما « ٢٠٠٠ » ج٠م وبصفة عامة بلغت جملة مساهمة الأجانب « ١٩٦٠٠٠ » ج٠م والمصريين « ٥٤٠٠٠ » ج٠م وقد مارست شركة صباغى البيضا نشاطها فى صناعة الصباغة والتهيئة والبرم وازالة اللون والتجفيف والتمشيط والكبس والطبع والتبييض والتنشية والتطرين وكذلك كافة الصناعات الأخرى والمتعلقة بالأنسجة والخيوط والغزل الناتجة من القطن والكتان والصوف والقنب والحرير الطبيعى والصناعى والمتعلقة ايضا بكافة المواد الليفية الطبيعية أو الصناعية سواء كانت من المواد الخام أو المشغولة · وصنع كافة المواد الكيماوية ومواد الصباغة وبيعها وشرائها واستيرادها وتصديرها (١) ·

ومارست الشركة إعمالها في مدينة القاهرة بتطور ونجاح كبيرين الى ان بلغ راسمالها فى سنة ١٩٥٢ مليون جنيه مصرى (٢) فقد ساهم فى زيادة راس المال بعض الفرنسيين (٣) وكان لهذه الشركة دور كبير فى خدمة الاقتصاد المصرى وذلك عندما ساهمت فى اسهم شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وهى احدى شركات بنك مصر وذلك بشرائها « ١٧٥٠٠ » سهم قيمة السهم الواحد اربعة جنيهات مصرية (٤) ·

كما قامت شركة صباغى البيضا ايضا بتقديم خدمات كبيرة لنفس الشركة وذلك عندما قامت الحرب العالمية الثانية وتعذر الاتصال بالمصانع فى الخارج فقامت بصباغة الأقمشة التى تنتجها شركة كفر الدوار وأخذت فى مضاعفة العمل ليلا ونهارا حتى تمكنت من مواجهة الظروف الطارئة فزاد معدل انتاجها زيادة كبيرة (٥) ·

فالشركة اذن قدمت خدمات كبيرة لصناعة النسيج والمستهلكين وتعاونت فى مواجهة الظروف الطارئة مع بنك مصر وبعض شركاته لسد العجز وتهيئة الانتاج بالصباغة والتبييض فكانت بذلك عونا للاقتصاد الوطنى رغم انها شركة تمثل نشاطا اجنبيا بدرجة كبيرة · وفى نفس

---

(١) ملحق الوقائع المصرية سبتمبر سنة ١٩٣٨

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٦ ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣/٣ جـ ٣ ص ١٠٧ « شركة مصر صباغى البيضا »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٥ ملف ١٨٢ ـ ٢٥٣\٥ جـ ١ ص ٥٨ « شركة مصر صباغى البيضا » تقرير مجلس الادارة ·

(٤) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ ص ٦٠٤

(٥) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٦٣٢

السنة التى أنشئت فيها شركة صباغى البيضا أنشئت أيضا مصبغتان أخريان تمثلان نشاطا واستثمارا أجنبيا فى هذا المجال ، ولكنها أقل بكثير فى الحجم ورأس المال والنشاط من شركة صباغى البيضا .

اما الشركة الأولى فهى شركة « المصبغة الفرنسية المصرية » ، وقد صدر مرسوم تاسيسها فى أغسطس سنة ١٩٣٨ وبلغ راسمالها ٢٠٠٠٠ ج.م وتركز نشاطها فى القيام باعمال الصباغة والتنظيف والتبييض والطباعة والتجهيز (١) .

والمركز الرئيسى لهذه الشركة مدينة الاسكندرية ولها فروع بالقاهرة وطنطا ، واعتمدت الشركة فى أعمالها الفنية وادارتها على مجموعة من الموظفين والمشرفين الفنيين الايطاليين وهم جميعا حاصلون على مؤهلات من مدارس ايطالية ، كما أن مجلس الادارة أيضا اعتمد على الايطاليين فرئيس مجلس الادارة ايطالى وكذلك بقية الاعضاء ايطاليون ما عدا اثنين فقط من المصريين ، والمصريون هنا للشكل والصورة فقط وفى الحرب العالمية الثانية وضع أعضاء مجلس الادارة تحت الحراسة ، وكذلك أموال الرعايا الايطاليين بالشركة (٢) .

وكانت الشركة مصدر شكوى موظفيها وعمالها المصريين من سيطرة الايطاليين عليها وخاصة مديرها الايطالى واتهموه بالظلم والتعصب ضد المصريين وخاصة بعد خروجه من المعتقل بعد الحرب العالمية الثانية اذ اخذ يعمل على اضطهادهم وفصل بعضهم (٣) وجاء تقرير الفحص والتفتيش على الشركة بمصلحة الشركات لتبين صحة وقائع الشكوى وما ورد فيها من معلومات وبيانات (٤) .

اما المصبغة الثانية التى أنشئت فى سنة ١٩٣٨ أيضا فهى الشركة المصرية للصباغة والتجهيز وهى أقل فى رأس مالها ونشاطها بكثير من سابقتيها فرأس مالها بلغ « ٥٠٠٠ » ج.م وسيطر على نشاطها ورأس مالها المديرون والمستثمرون الفرنسيون .

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٤٩ جـ ١ ص ٩٥ ، ١٦٠ « شركة المصبغة الفرنسية المصرية » .

(٢) نفس المحفظة والملف ص ٤١/١٩

(٣) نفس المحفظة والملف ص ٩٧/٩٦

« مظلمة مرفوعة من مستخدمى وعمال شركة المصبغة الفرنسية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٥١\٤\٩ » .

(٤) نفس المحفظة والملف ص ١٥٩/١٩٨

« تقرير الفحص عن سنة ١٩٥٢ » .

هذا بالاضافة الى بعض المصريين فى مجلس الادارة وبعض الوظائف الأخرى ومركز الشركة الرئيسى بمدينة القاهرة فى منطقة شبرا الخيمة(١)٠

ويستمر دور الأجانب فى المساهمة برؤوس أموالهم وخبرتهم وفنهم الحديث وآلاتهم المتطورة فى المساهمة فى صناعة النسيج بمصر ٠

ففى سنة ١٩٤٠ تعاون ثلاثة من السويسريين وثلاثة آخرون من البلغاريين بمشاركة اثنين مصريين من أجل تاسيس شركة فى مدينة الاسكندرية تعرف باسم المصنع المصرى للمنسوجات (كابو) برأس مال قدره « ٤٠٫٠٠٠ » ج٠م ،وكانت مساهمة المصريين قليلة جدا فلم يساهما الا بمبلغ « ٨٠٠ » ج٠م فقط لكل منهمـا ٠ ومارست الشركة نشاطها فى صناعة وتجارة الخيوط والمنسوجات والحياكة والخردوات وبصفة عامة جميع مواد الخيوط والقطن والكتان والجوت والحرير والاشتغال بجميع المسائل المتعلقة بذلك وبالتبييض والصباغة والطباعة (٢) ووسع المصنع أعماله فقام بفتح فرع له فى الموسكى بمدينة القـــاهرة ، كما زاد من راس ماله الى أن وصل الى « ٢٠٠٫٠٠٠ » جنيه مصرى واعتمد فى ادارته على أصـحابه السويسريين (٣) الذين يمثـلون وحـدهم أكثر من ثلثى « أسماله (٤) ٠

وفى سنة ١٩٤١ أسس بعض الأجانب والمتمصرين مصنع المنسوجات المصرية « ماتكسا » فى مدينة الاسكندرية بغرض صناعة الاقمشة وجميع أنواع الأشرطة والضفائر والأربطة وادوات الحياكة من كل الأصناف وبلغ رأس المال عند التاسيس « ١٠٫٠٠٠ » ج٠م (٥) ٠

ورغم ان المصنع تعرض لظروف صعبة فى بداية تاسيسه بسبب الحاجة الى المواد الأولية اللازمة (٦) فانه بعد ذلك وخاصة بعد سنة ١٩٤٧ بدأ يعمـــل بانتظـــام ويحقق أرباحا كبـــيرة وزاد رأســـماله الى « ١٥٠٫٠٠٠ » ج٠م (٧) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٢ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٥١ جـ ١ ص ٤٢\١٤ « الشركة المصرية للصباغة والتجهيز »

(٢) الوقائع المصرية العدد ١٤٩ فى ٧\١١\١٩٤٠

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ٤٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٧١ جـ ١ ص ١٥١/١٥٢ « المصنع المصرى للمنسوجات ـ كابو ـ »

(٤) الوقائع المصرية فى ٧\١١\١٩٤٠

(٥) مصنع المنسوجات المصرية « ماتكسا » كتب عن الشركة ٠ مطبعة ليدوس بالقاهرة ص ٦١٥

(٦) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ ص ٦٨٥

(٧) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٥٨٧

كما افتتح له فرع فى مدينة القاهرة بمنطقة الزيتون (١) .

وفى سنة ١٩٤١ كان للاجانب دور أيضا فى تاسيس شركة النيل للمنسوجات فشاركوا فى رأس المال ومجلس الادارة (٢) وسيطروا على الوظائف الرئيسية فمدير المصنع ايطالى والخبير الفنى ايطالى والميكانيكى المختص يوغوسلافى ، ورئيس التحضيرات ايطالى هذا بالاضافة الى ثلاثة من المهندسين الفرنسيين وأجانب فى وظائف أخرى أما المصريون فهم فى وظائف ثانوية وغير هامة (٣) .

وللشركة فى الاسكندرية مصنع لغزل ونسج القطن والصوف به « ١١٫٥٠٠ » مغـزل و « ٩٨ » منسجا وعشرة آلات للتريكو ، كمـا أن للشركة فى شبرا الخيمة مصنعا لنسيج الحرير به « ١٠٠ » منسج (٤) .

كما ساهم الأجانب فى تاسيس اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة وكان ذلك فى مدينة القاهرة سنة ١٩٤٦ براس مال قدره «٣٠٠٫٠٠٠» ج.م أخذ فى الزيادة حتى وصل الى « ٥٠٠٫٠٠٠ » ج.م سنة ١٩٤٨ وللاتحاد ثمانية مصانع منها مصنع لتريكو القطن والحرير والصوف وآخر لشغل القطن والحرير والصوف ومصانع الكرسيهات والأشرطة وكذلك مصانع خيط المياكة ، واعتمدت هذه المصانع على استخدام الخبراء الأجانب واغلبهم من الانجليز والفرنسيين وهم حاصلون على مؤهلات فنية متخصصة عالية وقام هؤلاء الخبراء بتدريب وتمرين عناصر مصرية للمساهمة فى العمل لرفع كفاءة التشغيل (٥) .

اما عن مركز الاتحاد الرئيسى والادارى فهو بمدينة الاسكندرية(٦) . وساهم الأجانب بعد ذلك مع بعض المتمصرين فى تاسيس شركتين أخريين للغزل والمنسوجات ، أما الشركة الأولى فهى شركة الاسـكندرية للغزل والنسيج وكانت مساهمة الأجانب مع المتمصرين فى التاسيس بما يوازى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٢ ملف ١٨٢ ـ ٢٧٥/٣ جـ ١ ص ٣٦ « مصنع للنسوجات المصرية ـ متكسة »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٨ ملف ١٨٢ ـ ٢٧٩\٣ جـ ١ ص ٢٦٦\٣٦٤ « شركة النيل للمنسوجات »

(٣) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢٧٩\٣ جـ ٢ ص ١٤٤\٧٢

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ /١٩٥٠ ص ٥٦٧

(٥) محفظة رقم ٢٩ ملف ١٨٢ ـ ٣١٠/٣ جـ ١ ص ١١١/٩٤ « اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة »

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٥١٢

ثلاثة ارباع راس المال (١) • واخذ راس المال في الزيادة حتى وصل الى « ٢٧٥٫٠٠٠ » ج٠م في نهاية فترة الدراسة (٢) •

أما الشركة الثانية فهى الشركة الأهلية للمنسوجات « ممفيس » وقد ساهم فيها الأجانب والمتمصرون في حدود نصف راس المال وقد اسست هذه الشركة في سنة ١٩٥٠ براسمال قدره « ١٤٠٫٠٠٠ » ج٠م (٣) •

ومارست نشاطها في صناعة الغزل والنسيج في الحضرة بالاسكندرية معتمدة في ادارتها على موظفيها وخبرائها الأجانب (٤) •

وبنفس القدر الذى ساهم به الأجانب في صناعة غزل ونسج القطن فانهم ساهموا ايضا في صناعة غزل ونسج الصوف والحرير والتريكو والالياف الصناعية •

وكانت بداية عمل الأجانب بصورة واضحة في هذا المجال سنة ١٩٣٤ وذلك عندما اسسوا شركة النسيج والحياكة المصرية براس مال قدره « ٢٤٫٠٠٠ » ج٠م (٥) •

وهذه الشركة تخصصت في صناعة الغزل والنسيج والتبييض والصباغة والطباعة والاعداد والحياكة بكافة اشكالها واى صناعة أخرى من هذا النوع تتعلق بالقطن والتيل والصوف والجوت والحرير وبنوع خاص الحرير الصناعي والمواد الخيطية (٦) •

وبدات الشركة أعمالها في سنة ١٩٣٥ بانشاء مصنعها في شبرا لانتاج التريكو والمنسوجات من خيوط الحرير الصناعي المستورد من الخارج ومع أن منتجات الشركة نالت تقديرا طيبا في الأسواق المحلية فانه كان لانخفاض سعر القطن ورفع الرسوم الجمركية على خيوط الحرير الصناعي المستورد أثر كبير في تخفيض أرباح الشركة ورغم كل الظروف الصعبة التى جابهتها في الفترة من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ فان

---

(١) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٦٥ فى ١٩٤٧/٧/١٤

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٢ ملف ١٨٢ ـ ٤٢٢/٣ جـ ١ ص ٩٧ « شركة الاسكندرية للغزل والنسيج »

(٣) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٠١ فى ١٩٥٠\١٠\٢٦

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٧ ملف ١٨٢ ـ ٤٦٨/٣ جـ ١ ص ١٢٧/٥٥

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣١ ملف ١٨٢ ـ ١٩٢\٣ جـ ١ ص ٨١ « شركة النسيج والحياكة المصرية »

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٧٠٣

الشركة قد تمكنت من متابعة انتاجها وزيادته بفضل سياسة التوسع التي رسمتها لنفسها مستعينة في ذلك بزيادة راس مالها الذي بلغ ســـنة ١٩٤٩ ، ٢٠٠٫٠٠٠ ، ج٠م وفي خـــلال سنتي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ عملت الشركة على توسيع مصنعها بتجديد آلاتها • فتم تركيب خزانات للبخار وانشاء خزان للمياه وآخر للمازوت كما ثقبت بئرا ارتوازيا (١) •

وسيطر على ادارة الشركة الأجانب بصفة عامة والانجليز منهم بصفة خاصة وعلى سبيل المثال مجلس الادارة لســنة ١٩٤٧ وجد به ستة من الانجليز وايطالى واحد وسويسرى واحد ايضا واثنان من المصريين • اما الموظفون فالغلبة للأجانب أيضا في الوظائف الهامة والرئيسية (٢) •

واستمرارا لدور الأجانب في مجـال صناعة نسج الحرير نجـــد تأسيسهم مصـانع نسيج القـــاهرة في سنة ١٩٣٦ برأس مال قدره ٩٥٫٠٠٠ ، ج٠م وتركز نشـاط الشركة على صناعة نســيج وصباغة الحرير الطبيعي والصناعي وسيطر على ادارة العمل اليونانيون والفرنسيون والاسرائيليون أما المصريون فهم للأعمال الكتابية فقط (٣) •

وعن صناعة نسج الصوف فقد بدأت هي الأخرى تاخذ طريقها الى الصناعة الحديثة وذلك عندما عمل عدد من أفراد أسرة « بولية » الفرنسية على المشاركة في تاسيس "الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف وساهم معهم بعض المتمصرين وعدد محدود من المصريين (٤)

وصـــدر مرسوم تأسيسها في سنة ١٩٣٧ (٥) وسيطر على ادارة الشركة الفرنـسيون وتركوا المصريين في الوظائف الثانوية بمرتبات قليلة مـا جعلهم يرفعون شكاوى عديدة الى المسئولين عن سيطرة الفرنسيين على الشركة دون عناية بالمصريين واتهموا في شكواهم المسيو « روبير بوليه » وذكروا أنه هو صاحب الشركة الحقيقي (٦) •

ورغم كل الصعوبات التي واجهت الشركة بسبب سنوات الحرب وتعذر استيراد المواد الأولية فان الشركة قد تمكنت من مواصلة اعمالها بنجـاح واستوردت آلات جـــديدة من الخارج لزيادة انتاجها الى ثلاثة

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٥٦٤\٥٦٥

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣١ للس للملف ص ٢ ، ٥٢ ، ٨١

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٨ جـ ١ ص ٢٢١/١٩٦ « مصانع نسيج القاهرة »

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٢٥ جـ ٢ ص ٢٢٤\٢٤٢

(٥) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٠٨ في ١٩٣٧/١١/٢٢

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٢٥ جـ ١ ص ١٥٣\٢٠٠

إضعافه ، وأصبح انتاجها لا يقل عن الانتاج الأوروبي في الجودة والاتقان وذلك بعد أن جهزت ودربت عمالا وفنيين في صناعة الصوف بعد أن كانوا يجهلون تماما هذه الصناعة (١) ٠

وكان شيئا طبيعيا أن تزيد ارباح الشركة نتيجة لهذا النشاط الى أن وصلت ٥ ١٣٢ر٦٦٧ ج٠م في ميزانية سنة ١٩٥١ (٢) ٠

وغير ذلك ادخل الأجانب أيضا صناعات نسيج أخرى كنسيج الألياف وساهم في تاسيسها جماعة من الايطاليين واقيم مصنعها في شبرا الخيمة (٣) وكذلك صناعة نسيج الكتان وتطويرها باستيراد المهمات اللازمة لها وعقد اتفاقيات مع مؤسسات فرنسية متخصصة في صناعة نسيج الكتان (٤) ٠

وليس معنى ما سبق عرضه من نشاط أجنبي أن البلاد قد خلت من مؤسسات وشركات وطنية متخصصة في صناعة النسيج ٠ ولكن الواقع يثبت وجود المؤسسات الوطنية التي ساهم في تاسيسها وساعد على وجودها بنك مصر مثل شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج وشركة مصر للحرير الصناعي وشركة مصر شبين الكوم وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ، وهذه المؤسسات مؤسسات وطنية ضخمة يزيد رأس المال في بعض منها عند التأسيس عن مليونين من الجنيهات ، وقد بدأ البنك في تأسيس أولى هذه الشركات في سنة ١٩٢٧ (٥) ٠

ولكن مع هذا فاننا نجد أنه حتى هذه المؤسسات الوطنية لم تكن للعمل دون مساعدة المتخصصين والخبراء الأجانب ، وعلى سبيل المثال شركة مصر للحرير الصناعي وهي احدى شركات بنك مصر دخلها الأجانب من ناحيتين الناحية الأولى تمثيلهم في عضوية مجلس ادارتها البالغ عدده

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٥٦٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٢٥ جـ ٢ ص ٣٠٤

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١١ صناعة نسيج الألياف ص ٣١/٢٢

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٥٧١

(٥) بنك مصر ٠ اليوبيل الذهبي ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ ص ١٩١

وقد قام بنك مصر بتأميم أحد المؤسسات الأجنبية وهي شركة صباغة البيضا وذلك بشرائه أسهم جماعة صباغي براد فورد وبلغ عدد هذه الأسهم المباعة ٨٠٫٠٠٠ سهم وتمت عملية تمصير رأس مال الشركة بشراء الأسهم بموجب اتفاق عقد بين بنك مصر وجماعة صباغي براد فورد في سنة ١٩٥٧ ٠

٥ أنظر : مصلحة الشركات محفظة رقم ٣٥ ملف ١٨٢ ـ ٥\٢٥٣ ، جـ ١ ص ٦٠

احد عشر عضوا مثل الأجانب فيه بعضوين احدهما انجليزي والآخر امريكي ، وكان ذلك في سنة ١٩٥٠ ، وبالطبع دخل العضوان الأجنبيان مجلس الادارة ليمثلوا المساهمين الأجانب المحدودي العدد والمشاركين في تأسيسها (١) ومن ناحية ثانية دخول الأجانب للعمل في المصنع كخبراء ومتخصصين في صناعة الحرير ، وقد بلغ عدد هؤلاء الخبراء « ١٥ » خبيرا يتقاضون مرتبات كبيرة نظرا لخبرتهم ولعدم وجود من يحل محلهم من المصريين لحداثة هذه الصناعة في مصر ، وربما تتضح اهمية هؤلاء الخبراء من ضخامة مرتباتهم فاحدهم وهو امريكي بلغ مرتبه الشهري «٤٣٥» ج٠م وهو في وظيفة كبير المهندسين الكيماويين والمشرف على الأقسام الكيماوية وبقية الخبراء اغلبهم يزيد راتبه الشهري عن « ٢٠٠ » ج٠م وهي في ذلك الوقت تعتبر مرتبات ضخمة جـــدا خاصة لو قارناها بمرتبات كبار المسئولين في نفس الشركة والذي بلغ راتب أعلاهم « ١٩٠ » شهريا وهو في وظيفة مدير عام الشركة وأما بقية مرتبات كبار الموظفين المصريين فهي بين « ٥٠ » ج٠م و « ١٠٠ » ج٠م شهريا وهم جميعا في وظائف مديري أقســـام (٢) ٠

وكذلك بقية شركات بنك مصر ، فشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار دخلها الأجانب كمساهمين بنســـبة محدودة في رأس المـال وبالتالي دخل عضوية مجلس الادارة عضو انجليزي ينوب عنهم ، وغير ذلك الخبراء والمتخصصـــون الأجانب الذين عملوا باقســـام الشركة (٣) والواقع أنه ليس في ذلك عيب كبير ، فقد كان لابد من الاستعانة بخبرة الأجانب الطويلة في هذه الأعمال وعن ضرورة الاستفادة بالخبرة والمشاركة الأجنبية في الصناعة الوطنية ، تقول ادارة البحوث والتخطيط ببنك مصر « لم تتعارض وطنية البنك وقوميته مع الاستفادة بالخبرة الأجنبيـــة في انشاء الشركات ، سواء في حدود الدراسة او التنفيذ أو حتى الاستفادة بالخبراء الأجانب في كل مرة يحتاج فيها الى خبرتهم وخصوصا في اقامة

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٤٥ جـ ٢ ص ٥
« شركة مصر للحرير الصناعي » ٠

« انظر أيضا : ملحق الوقائع المصرية العدد ٥١ لسنة ١٩٤٦ »

ومنه نتبين أن المســـاهمين الأجانب أمريكيان وانجليزي واحد بالاضافة الى شركة صباغي البيضا وبلغ مجموع مســـاهمتهم ٢١٠٫٠٠٠ ج٠م من اجمالي رأس مال الشركة ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ج٠م ٠

(٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢٤٥/٣ جـ ١ ص ٢٥٧/٢٣٦

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٣٥٤\جـ ٢ ص ٤١ ، ٤٢ ، ص ١٤٢ ٠

« شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصري بكفر الدوار »

المشروعات الصناعية الهامة والتى يرى البنك عدم الاكتفاء بالخبرة المصرية لحداثتها ان وجدت أو لعدم وجودها أصلا . والواقع أن هذه الاستعانة كانت كثيرة ومتكررة . ولكن نذكر منها على سبيل المثال ، استدعاء البنك لكثير من الخبراء الأوروبيين الأخصائيين لدراسة مشروع غزل القطن ونسجه ثم تركيب الآلات ، والبدء فى تشغيلها وتدريب العمال المصريين عليها » (١) .

ومن هذا نستطيع ان نقول ان الأجانب هم الأساس الأول فى تدعيم وتطوير صناعة الغزل والنسج بجميع أنواعه ومشتقاته فى مصر وبصفة خاصة فى فترة الدراسة وكان هذا التدعيم فى صورة المشاركة الفعلية فى شركات ومصانع غزل ونسج عمل على تاسيسها مساهمين أجانب فمولوها براس المال وأسسوها بآلات واجهزة حديثة مستوردة ومتطورة واكملوا هذا كله بمتخصصين دارسين فى هذه المجالات ولهم خبرتهم الطويلة فى المصانع الأوربية فكانت النتيجة اتقان الانتاج وزيادته وبالتالى زيادة رأس المال وحصص الأرباح .

ونفس الشىء أيضا نستطيع ان نقول ان للاجانب دورا بينا فى ارساء وتدعيم صناعة النسيج التى مولها المصريون برؤوس أموالهم مثل شركات بنك مصر وغيرها فلهم الفضل بخبرتهم وتدريبهم المصريين على هذه الأعمال والآلات الحديثة المستوردة التى ليس للمصريين بها دراسة او خبرة .

وننتقل بعد ذلك الى دور الأجانب ونشاطهم فى صناعة قطنية أخرى وهى صناعة حلج وكبس وتنظيف القطن .

ثانيا ـ صناعة حلج وكبس وتنظيف القطن :

تعتبر هذه الصناعة من أقدم الصناعات القطنية التى مارسها الأجانب فى مصر وهى صناعة موسمية مرتبط نظام العمل فيها بموسم جنى المحصول .

ويرجع بداية عملهم بهذه الصناعة الى سنة ١٨٨٩ وذلك بانشائهم مكبس للقطن عرف باسم شركة المكابس والمخازن العمومية وفى سنة ١٩٢٦ تغيرت تسميتها الى شركة المكابس المصرية ، وظلت هذه الشركة تعمل طوال فترة الدراسة (٢) .

---

(١) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٤٥

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٦ ملف ١٨٢ ـ ٣\٦ جـ ٢ مذكرة رقم ١٧١ « شركة المكابس والمخازن العمومية »

وقد امتلكت الشركة الوابورات المختلفة لكبس الأقطـــان بمدينة الاسكندرية وكذلك الشون والمخازن وينقسم العمل بالشركة الى قسمين القســم الأول خاص بالمكابس والثـــانى خاص بالتخزين فاما المكابس فعددها اربعة ثلاثة منهم فى مينا البصل والرابع فى القبارى والمخازن والشون ملحقة بهذه المكابس فى المناطق المذكورة (١) ٠

وهــذه المكابس مارست عملهـا بنجاح كبير مما ساعد على زيادة ارباحها وراس مالها فزاد من « ٢٠٠٫٠٠٠ » جنيه استرلينى سنة ١٨٩٨ الى « ٤٠٠٫٠٠٠ » ج٠م سنة ١٩٢٣ ثم الى « ٦٠٠٫٠٠٠ » ج٠م ســـنة ١٩٣٧ (٢) ٠

وغير ذلك أسس عـــدد من الأجانب مكبسا آخر فى سنة ١٨٩٢ واستمر يعمل طوال فترة الدراسة وعرف باسم شركة المكابس الحـرة المصرية وعمل فى كبس وتخزين الأقطان بمدينة الأسكندرية (٣) ٠

اما عن المحـالج فقد انشىء اولهـا فى ســـنة ١٩٠٥ وهى شركة انجليزية تعرف باسم حلاجى الأقطان المصرية ليمتد وتقوم هذه الشركة بحلج وكبس الأقطان وجميع العمليات المتعلقة بها ٠ وعندما بدأت الشركة عملها فى سنة ١٩٠٥ كانت تمتلك خمسة عشر محلجا للقطن وفى سنة ١٩١٩ باعت الشركة خمسة من محالجها ومحلجا آخر قبل ذلك ٠ وفى سنة ١٩٢٣ تعاقدت الشركة مع بيوت فوندريس لحلج اقطانهم فى الدلتا حتى نهاية اغسطس سنة ١٩٢٧ واشترط على أن يجدد العقد كل سنتين ٠ بلغ عدد محالج الشركة فى سنة ١٩٣٠ تسعة فقط ٠ واقامت محلجا جديدا فى كفر الدوار سنة ١٩٣٧ وفى سنة ١٩٤٠ باعت الشركة بعض المحالج ولم يعد لها الا ستة محالج موزعة على كل من كفر الدوار والقناطر الخيرية والزقازيق والمحلة الكبرى واثنين فى كفر الزيات وكان نتيجــة بيع الشركة لبعض من محالجها أن انخفض راسمالها من «٣٥١٫٠٠٠» ج٠م الى « ٢١٠٫٦٠٠ » ج٠م سنة ١٩٤٢ (٤) وظل راس المال ثابتا عند هذا الحـد حتى نهاية فترة الدراسة (٥) وتستخدم هذه المحالج الانجليزية الستة «١٥٠٠» عامل مصرى للعمل فى محالجها ، يقوم المقاولون بتوريدهم

---

(١) نفس المحفظة ملف ١٨٢ ــ ٦\٣ جـ ١ ص ٢٦١
(٢) نفس المحفظة والملف ص ١٦٥
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٧ ملف ١٨٢ ــ ٣\٩ جـ ٣ ص ١٦٠
« شركة مساهمة للمكابس الحرة المصرية »
(٤) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ ص ٤٣٦
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٨ ملف ١٨٢ ــ ٥٧٦/٣ جـ ٢ ص ٣٧
« شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد »

اليها (١) وبلغت كمية الاقطان المحلوجة فى محالج الشركة « ٣٣٨٫٨٨٤ » قنطارا فى سنة ١٩٥١ ، سنة ١٩٥٢ مقابل « ٣٩٣٫٤٥٤ » قنطارا فى سنة ١٩٥٠ ـ سنة ١٩٥١ .

وهـذه المحالج تسير فى نظام عملها وفقا لما حددته اتفاقية رابطة الحلاجين فكانت أجـرة حلج قنطـار القطن كمـا حددتها الرابطـة « ٣٩ » قرشا (٢) .

وغير ذلك أسس الأجانب محالج أخرى أحدها فى زفتى وعرف باسم شركة الحلج الأهلى المصرى ويرجع تأسيسها الى سنة ١٩١٣ (٣) والأخرى فى الاسكندرية وهى الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن وأسست فى سنة ١٩٢٣ (٤) .

وفى سنة ١٩٢٥ شارك الأجانب مع بعض المصريين والمتمصرين فى تأسيس شركة مكابس اسـكندرية التى قامت بكبس الأقطـان بغرض تصديرها للخارج (٥) وكذلك فى كفر الزيات أسس اليونانيون مع بعض الأجانب والمتمصرين شركة الغربية للحلج فى سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره « ٥٢٥٠٠ » ج٠م (٦) .

وأسس اليونانيون أيضا شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية فى سنة ١٩٢٨ وتكاد تكون هذه الشركة ملكا ليونانى واحد امتلك حوالى ٩٠ ٪ من أسهمها التى تبلغ قيمتها « ١٢٥٫٠٠٠ » ج٠م (٧) .

أما الأمريكيون فقد ساهموا فى تأسيس شركة النيل للحلج سـنة

---

(١) محفظة رقم ٥٨ ملف ١٨٢ ـ ٥٧٦/٣ جـ ١ ص ١٢

(٢) نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٥٧٦\٣ جـ ٢ ص ١
« تقرير مجلس الادارة والميزانية العمومية »

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ٦٢ ملف ١٨٣ ـ ٦١\٢ جـ ١ ص ٤١ ، ٤٦
« شركة الحليج الأهلى المصرى »

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٥ ملف ١٨٢ ـ ٩٢/٢ جـ ١ ص ٣٦١
« الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن »

(٥) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٦٨ ملف ١٨٢ ـ ١٠٢\٣ جـ١ ص١٠ ، ٩٧ ، ١٥١
« شركة مكابس اسكندرية »

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٥ ملف ١٨٢ ـ ١١٧/٣ جـ ٢ ص ١٣٤
« شركة الغربية للحليج »

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٠ ملف ١٨٢ ـ ١٢٩/٣ جـ ١ ص ١٧١ ـ ١٧٩
« شركة حلاجه الأقطان والتصدير المصرية »

١٩٣٥ فقد امتلك الجزء الاكبر من أسهم الشركة شركة اندرسن وكلايتون بامر يكا وبلغ راس مال الشركة ٢٥٠٠٠٠ ج.م (١) .

وفي الوجه القبلي تعاون عدد من المساهمين الايطاليين والانجليز براسمال قدره ٦٥٠٠٠ ج.م في تاسيس شركة حلج الوجه القبلي سنة ١٩٣٦ (٢) .

وكان لهذه الشركة دور كبير واساسي في حلج الأقطان بمنطقة الوجه القبلي ويتضح هذا من ضخامة انتاج محالجها ، فقد تمكنت محالج الشركة في أبي تيج والمياط من حلج كمية مقدارها ٤٤ر١٣٥٠٤٧٦ قنطار في سنة ١٩٤٩ علاوة على ما أنتجه محلج الشركة في طهطا الذي تمكن في نفس العام من حلج كمية مقدارها ٥٢ر٦١٦٤١ قنطار .

وترتب على ضخامة الانتاج والتشغيل حصول الشركة على بعض الأرباح فقد بلغ جملة صافي ارباح هذه المحالج في سنة ١٩٤٩ ٨٤٨٥ ج.م بعد خصم كافة الاستهلاكات والأجور والمصاريف العمومية ومع هذا فهو ربح ضئيل نظرا لكثرة التكاليف (٣) .

وباستثناء الشركة التي انشاها بنك مصر وهي شركة مصر لحلج الاقطان (٤) وبعض المساهمات الفردية من بعض المصريين في شركات الحلج ومكابس القطن السابق ذكرها فاننا نجد ان هذا النشاط يكاد يكون أجنبيا خالصا في راس ماله والمشرفين عليه من الخبراء والمختصين الأجانب .

والذي يجب ان نقوله هنا أنه اذا كان الأجانب قد حصلوا على بعض الارباح من هذه المكابس والمحالج الا أنهم في نفس الوقت قدموا الخدمات الكبيرة باتساع وقدرة طاقة التشغيل واستيعاب محصول البلاد الهام والمتزايد في نفس الوقت ، هذا بالاضافة الى تدريب أيد عاملة مصرية واستيراد آلات حديثة متطورة .

ومن ناحية ثانية كان لهذا النشاط أثره في ان برزت صناعة النسيج الى المكانة الأولى في اقتصاد مصر الصناعي لأنها لم تكفل اشباع

---

(١) محافظ الشركات ، محفظة ٥٩ ملف ١٨٢ - ٣\٢٠٤ جـ ١ ص ٧٤/٦٩ « شركة النيل للحليج » .
(٢) ملحق الوقائع المصرية العدد ٤٣ في ١٩٣٦/٤\٢٣
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٦ ملف ١٨٢ - ٢٠٧/٣ جـ ١ ص ٥٩ « شركة حليج الوجه القبلي »
(٤) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٩١

حاجات السوق المحلية فقط ولكنها استطاعت ان تحقق نصرا مأثورا بفوزها بجانب من الأسواق الأجنبية ، لا فى البلاد المتخلفة وحدها وانما فى بلاد عريقة فى صناعة الغزل والنسيج ، فلقد تمكنت المنتجات المصرية من الظفر برضاء العملاء فى أسواق السويد والنرويج وبلجيكا وهولندا والمانيا وانجلترا ، فضلا عن أسواق البلاد العربية وبعض بلاد آسيا (١) .

ثالثا ـ الصناعات التعدينية والهندسية :

وكان للاجانب أيضا دور واضح فى الصناعات الهندسية والتعدينية ، ويندرج تحت هذا النوع من الصناعات . الصناعات الحديثة التى تخص الحديد والصلب والنحاس والألمونيوم والرصاص وغير ذلك من الصناعات الهندسية وأعمال الصيانة والاصلاح والتركيبات .

وترجع بداية عمل الأجانب بهذه الصناعة الى نهاية القرن الماضى ثم اخذت بداية جادة مع مطلع هذا القرن عندما أسسوا فى سنة ١٩٠٧ بمدينة الاسكندرية شركة الأعمال الهندسية وهذه الشركة هى استمرار لعمل شركة اجنبية أخرى كانت موجودة قبل ذلك ، وهى شركة واطسن. وتركز عمل شركة الأعمال الهندسية فى فترة الدراسة على مشروعات بناء وتصليح وتجهيز السفن (٢) . وغير بناء واصلاح السفن أسس الأجانب شركات اربع تخصصت فى اصلاح وصيانة وتركيب وبيع السيارات وكافة وسائل النقل الأخرى . والحق بهذه الشركات مصانع وورش للقيام بهذه الأعمال وأشهر هذه الشركات شركتا فورد وفيات والشركات الأربع مارست نشاطها طوال فترة الدراسة (٣) . وفى سنة ١٩٢٩ أسس بعض الايطاليين من أسرة موصيرى ، شركة المحاريث الهندسية (٤) ، وتركز نشاطها الصناعى فى صيانة واصلاح وتركيب الآلات والجرارات الزراعية، وقد انشأت لهذا الغرض فى الاسكندرية بجوار الدائرة الجمركية ورشا حديثة لجمع وتركيب الآلات التى تصل مفككة ، وفى هذا المكان أيضا انشىء المخزن الرئيسى لقطع الغيار اللازمة وبعد ذلك أنشئت فروع تشمل مخازن وورشا للشركة فى القاهرة واغلب عواصم الاقاليم فى الوجه البحرى والقبلى ويشرف على هذه الورش فنيون أكفاء تتمشى خبرتهم مع تقدم الصناعة الحديثة ، مما مكنهم بفضل الكفاءة من القيام فى الحال باهم

(١) وهيب مسيحه المصدر السابق ص ٤٧٧

(٢) احصاء الشركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٥٦٦

(٣) حصاء الشركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٣٥ ، ٨٤٢

(٤) ملحق الوقائع المصرية العدد ٨٤ فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٩

واصعب الاصـــلاحات والتراكيب فى جميع الفروع والمراكز ، ويرجع للشركة الفضـــل فى تركيب ومتابعة الجرارات الزراعية التى بدأت فى استيرادها وتركيبها بمصر منذ سنة ١٩٢٥ ووصل عددها حتى سنة ١٩٥٢ ما يقرب من « ٥٠٠٠ » جرار تعمل بالريف المصرى وكان ذلك يحتاج من الشركة الى المتابعة والتدريب وتوفير وسائل الصيانة والاصلاح اللازمة لهذه الجرارات . وفى ســـنة ١٩٥٢ تمكنت الشركة من تركيب وبيع شاسيهات عربات النقل والأوتوبيس ووفرت لها قطع الغيار اللازمة .
كما قام قسم الهندسة بتركيب اجهزة القياس والتركيب الكاملة لمحطات الكهرباء المائية والمحطات الصناعية من مختلف الأنواع فقد قامت الشركة منذ تأسيسها وحتى سنة ١٩٥٢ بتركيب محطات ديزل كهربائية لتوليد التيـار الكهربائى فى بلديات اسيوط والمكس وطنطا وفى شركة كفر الزيات ومصانع حليج شركة بيل بسوهاج وقد تولت ايضا تركيب محطات توربينية لتوليد الكهرباء فى شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية وشركة اقطان كفر الزيات بالاسكندرية وكفر الزيات . والى جانب التركيبات الكهربائية التى قامت بها لحساب الحكومة والمؤســسات الأهلية تولى قسم الهندسة تركيب محطات للمجارى فى الجيزة وحلوان وبور سعيد وكذلك محطات كثيرة لرفع المياه وكوبرى بنها الذى يفتح آليا والذى قام قسم الهندسة بتنفيذه بالاشتراك مع مؤسسة أجنبية أخرى وفى بور سعيد نفذت وركبت المحطة الجديدة للهواء المضغوط وغير ذلك من تركيبات التليفونات العامة والخاصـــة والمصـــاعد الكهربائية واجهـــزة تبريد الهواء (١) .

وكل هذا يمثل نشاطا اجنبيا هندسيا صناعيا على درجة عالية من الخبرة والاتقان فى خدمة الهيئات والمصالح والأفراد ليعود هذا كله فى النهاية على الاقتصـــاد الوطنى وراحة المجتمع وادخال وسائل التمدن والحضارة الحديثة .

وفى سنة ١٩٣٠ أسس بعض الأجانب شركة التعدين المصرية (٢) وتعرضت هذه الشركة لظروف الحرب العالمية الثانية فاوقفت نشاطها من سنة ١٩٤٠ وعادت الى استئنافه فى سنة ١٩٥٠ وتركز نشاطها بعـد استئناف عملها على صناعة الأسرة من احجام متنوعة وكذلك الأثاثات المعدنية والأدوات الصحية من الزهر الخام والمطلى وأخذت الشركة تضاعف

---

(١) الشركة المســاهمة المصرية للمحاريث والهندســـة ٢٥ عاما ، العيد الفضى ١٩٢٩ ـ ١٩٥٤

(٢) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧١ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٥٤ جـ ١ ص ٧٣ « شركة التعدين المصرية »

من انتـــاج مسبكها وتعمل على زيادة الأقســام الأخرى (١) الى أن بلغ رأسمالها فى آخر سـنة ١٩٥٠ « ٦٠٠٫٠٠٠ » ج٠م واعتمدت مصـانع الشركة على الفنيين الأجانب واكثرهم من الايطاليين وهم جميعا فى وظائف رئيـسية بأقسام الخراطة والنقش والسباكة والطلاء (٢) ٠

وفى نفس مجال صناعة الأسرة المعدنية كون أجانب آخرون شركة (أسرة) فيليبس بمدينة القاهرة فى سنة ١٩٢٥ وقامت هذه الشركة بصنع « أسرة » معدنية ومراتب سلكية وكافة الأصناف المشابهة لذلك وقطع الغيار وبيعها محليا أو تصديرها كما قامت ايضا باعمال صب الحديد والبرونز وصنع أسلاك من الحديد وانشاء ورش حدادة وصنع أصناف من المعـــادن وجميع الأشــكال المتصلة بالميكانيكا وصناعة المعـــادن والكهرباء (٣) ٠

وفى سـنة ١٩٣٥ اتفق سـتة من الأجانب من جنسيات يونانية وبريطـانية وسويـسرية والمانية على العمل فى صناعة النحاس فى مصر وكان اكبر من ساهم فى راس المال المانى الجنسية ، وقد ساهم بمبلغ « ٦٦٠٠٠ » ج٠م وبلغ مجموع رأسمالهم جميعا « ١٤١٫٠٠٠ » ج٠م ودخل معهم فى المساهمة فى راس المال اثنان من المصريين بنسبة محدودة بلغت « ٢٠٠٠ » ج٠م للاثنين معا ٠ وبعد اتفاق هؤلاء المؤسسين صدر مرسوم التأسيس فى سنة ١٩٣٦ (٤) وعندما بدأت الشركة عملها اعتمدت فى ادارتها وكافة وظائفها الفنية على العنصر الأجنبى فمدير الشركة أجنبى وكذلك المدير التجارى ورئيس الحسابات ومدير الانتاج وكبير المهندسين والفنيين فى صناعة المعادن وكافة الوظائف الفنية والاشرافية المتخصصة، هم جميعا من الأجانب وبمرتبات عالية (٥) ٠

وعن نشاط هذه الشركة فانه قد تركز على تنقية المعادن الحالية من الحـديد كالنحـاس والنحـاس الأصفر والنيـكل والبرونز والرصاص والقصدير وخليط القصدير والألمونيوم وخليط المعادن المذكورة ، ثم تشكيل هذه المعادن وتجهيزها لصنع السبائك والقضبان والألواح والأفرخ والأسطوانات والعصى والأسلاك والمواسير والأنابيب والأدوات المطروقة والمنتجات المعدنية الأخرى (٦) ٠

---

(١) شركة التعدين المصرية ٠ تقارير مجلس الادارة امراقب الحسابات عن سنة ١٩٥٩

(٢) محفظة رقم ١٧١ نفس الملف ص ٧٣

(٣) احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ ص ٥٩٣

(٤) مصانع النحاس المصرية ، قانون نظام الشركة مطبعة ا٠ب٠ الرالى بالاسكندرية

(٥) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٧٠ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٦\٣ جـ ١ ص ٢٠٥/١٧٩ « شركة مصانع النحاس المصرية »

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤١ ص ٦١٥

ونتيجة لنشاط مصانع الشركة الكبير زاد رأس المال حتى وصل الى ٣٥٠,٠٠٠ ج٠م فى سنة ١٩٥٠ (١) ٠

وغير صناعة النحاس ساهم الأجانب أيضا فى تأسيس مسابك اخرى مثل مسبك شيفيلد بالقاهرة سنة ١٩٣٧ واختص المسبك بتنقية وسبك وصب المعادن الثمينة والسبائك والمجوهرات ومعادن أخرى وكان رأسمال المسبك عند التأسيس ٥٠٠٠، ج٠م زاد الى ١٧٥,٠٠٠، ج٠م سنة ١٩٥٠ (٢) ٠

وقام بتشغيل المسبك الفنيون الاجانب وكذلك المديرون فى كافة الاقسام من الأجانب أما المصريون فهم فى أعمال يدوية بسيطة كالوقوف فى الأفران وسحب الأسلاك وغير ذلك من الأعمال (٣) كما يرجع للأجانب أيضا الفضل الأول فى تأسيس مصنع للحديد من الخام المصرى ٠

وترجع هذه الفكرة الى سنة ١٩٣٨ عندما تقدمت شركتان المانيتان هما شركة « اوتو وولف » «Otto Wolff» وشركة سيمنس «Siemens» بعرض فكرة المشروع على احد المسئولين المصريين لاخراج الفكرة الى حيز التنفيـــذ ٠ وجاء فى تعليق المســئول الذى كان يعمل وزيرا للتجارة والصناعة قبل ذلك ، أن الصناعة الالمانية هى الصناعة الوحيدة فى العالم التى ترغب فى معاملة مصر فيما يتعلق باستغلال مناجم الحديد المصرية وان التعامل معها هو الطريقة الوحيدة الممكنة لاقامة صناعة الحديد فى مصر على أمتن الدعائم الفنية وبغير نفقات استثنائية باهظة (٤) ٠

وكان للحرب العالمية الثانية أثرها فى عدم اثارة المشروع بعد ذلك الى أن جاءت سنة ١٩٥٠ حيث بدأت فكرة المشروع تعود للمناقشة من جديد وخاصة فى مجلس النواب المصرى وكان حديثهم منصبا على تقرير الخبير الفرنسى الذى استقدمته وزارة التجارة والصناعة لدراسة امكانية المشروع وقد أشار الخبير الفرنسى فى تقريره الى أن المشروع سليم فنيا

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٦١٥

(٢) نفس المصدر ص ٥٩٨

(٣) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٦٥ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٢٨ جـ ١ ص ٥٠\٤٣ « شيفلد للسبك مصر » شركة القاهرة للمنتجات المعدنية ٠

(٤) محافظ عابدين . محفظة رقم ٢ مؤقت ٠
خطاب من أحمد كامل وزير التجارة والصناعة السابق وعضو مجلس النواب الى الدكتور أحمد ماهر وزير المالية فى اكتوبر سنة ١٩٣٨ ٠

ورابح اقتصاديا (١) وأن هذا العمل سيحفظ لمصر عدة ملايين من الجنيهات تصرف سنويا فى شراء المنتجات الحديدية (٢) .

وفى سنة ١٩٥١ استأنفت وزارة التجارة والصناعة دراستها عن صناعة الحديد والصلب فى مصر من ركائز الحديد المتوافر فى منطقة أسوان واستعانت فى هذه الدراسة بالخبراء الأجانب من دول أجنبية مختلفة (٣) .

ورغم دراسات الأجانب الجادة فى هذا المشروع طوال هذه المدة فانه لم يخرج الى حيز التنفيذ الا فى سنة ١٩٥٤ وكان لشركة ديماج الألمانية دور أساسى فى التأسيس والتنفيذ والمساهمة فى رأس المال (٤) .

وغير محاولات تأسيس هذا المشروع كان لبعض الأجانب عمل جاد آخر قائم على صناعة صهر الحديد والمعادن ، وتمثل هذا العمل فى تأسيسهم الشركة الأهلية للصناعات المعدنية فى سنة ١٩٤٦ برأسمال قدره ١٢٠,٠٠٠ ج.م وجميع الأجانب العاملين فى هذه الصناعة من الأخصائيين والخبراء . وتدرب على أيديهم عدد كبير من المصريين للتخصص فى انتاج الصلب وصهر الحديد ، كما كان للأجانب فضل كبير فى سد حاجة السوق المصرى من هذه الصناعة لمواجهة أعمال التعمير المختلفة (٥) .

وفى سنة ١٩٥١ أسس عدد آخر من الأجانب مع بعض المتمصرين وقلة من المصريين مصانع الدلتا للصلب . وذلك للقيام بعمليات سبك المعادن المتعلقة بصناعة الحديد والصلب والنحاس وأعمال التركيب الخاصة بها واستغلال كافة ورش البرادة والخراطة ومسح السبائك وأعمال التجليخ .

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٢/١٢ ، ملحق رقم ٥ ، تقرير لجنة الشؤون المالية ص ٤٦

(٢) مجلس النواب ، جلسة ٤ ، ١٩٥٠/١٢/٥ ، ملحق رقم ٦ تقرير لجنة الشؤون المالية ص ٥١

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١\٧\١٦ ص ٥٠

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧٧ ملف ١٨٢ ـ ٥٢٩/٣ جـ ١ « شركة الحديد والصلب » .
انظر أيضا : ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٤٦ فى ١٩٥٤/٦/١٤

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧٦ ملف ١٨٢ ـ ٣\٣٧٤ جـ ١ ص ٥١\٦ « الشركة الأهلية للصناعات المعدنية » .

وبالطبع كانت أعمال التنفيذ والتصنيع واعمال الاشراف الفنية الرئيسية قائمة على العنصر الأجنبي (١) .

رابعا ـ الصناعات الاستخراجية :

يرجع للأجانب الفضل الأول منذ نهاية القرن الماضي والنصف الأول من هذا القرن في البحث والحفر والتنقيب في أراضي مصر وصحاريها عن بعض المعادن واهمها واولها البترول ويليه بعد ذلك الفوسفات والمنجنيز والذهب والأسبستوس وملح الطعام هذا بالاضافة الى قطع الرخام وبعض الأحجار .

اما البترول فيرجع تاريخ البحث عنه في مصر الى سنة ١٨٦٨ عندما تمكن اثنان من الامريكيين من اكتشافه في جنوب السويس وشبه جزيرة سيناء واستخرج منه بالفعل بضعة براميل ولكن التنقيب والاستغلال توقف بسبب مشاكل مصر المالية في ذلك الوقت (٢) .

وفي سنة ١٨٨٦ عثر على البترول بمحض الصدفة في جمصة على ساحل البحر الأحمر عندما كانت احدى الشركات تنقب عن الكبريت هناك، ولم يبدأ العمل في استخراج البترول من هذه المنطقة بصفة جدية الا في سنة ١٩١٣ بواسطة شركة انجليزية هي شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية (٣) وهذه الشركة أسست في لندن سنة ١٩١١ وفي سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة والشركة يتصل بنشاطها في البحث عن البترول واستغلاله في مصر ومن بين المزايا التي تضمنها الاتفاق أن أعطت الشركة للحكومة المصرية « ١٠٠٠٠٠ » سهم قيمة كل سهم جنيه واحد وان يكون للحكومة حق تعيين أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة ما دامت هذه الأسهم مسجلة باسمها (٤) .

وفي سبتمبر سنة ١٩١٣ تم اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة يخولها حق البحث عن آبار البترول في مناطق اخرى بشروط سهلة ومزايا لها قيمتها ، وجعلت اتاوة الحكومة في انتاج الحقول ٥ ٪ (٥) وجاء

---

(١) ملف المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٤٧٩/٣ جـ ١ ص ٣٠/٢
« شركة مصانع الدلتا للصلب »
(٢) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٦٦
(٣) صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة الأولى ، المجلد الأول ، فبراير سنة ١٩٢٥ جـ ٢ ص ١٣٠
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ ملف ١٨٢ ـ ٥٩٦/٣ جـ ٢ ص ٢١
« شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية »
(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٩٩٢

في الاتفاقية أيضا انه على الشركة أن تستكمل معملها الذى تقيمه فى ذلك الوقت بمدينة السويس بحيث تصل طاقته الى تكرير « ٥٠٠ » طن يوميا من البترول الخام ، كما الزمت الاتفاقية الشركة ايضا أن تزيد طاقة المعمل الانتاجية الى « ١٠٠٠ » طن يوميا بمجرد أن يستدعى انتاج البترول الخام احداث هذه الزيادة (١) ·

وفى سنة ١٩٢٢ وقع عقد استغلال آخر بين الشركة الانجليزية والحكومة المصرية لاستغلال منطقة الغردقة على مساحة قدرها « ٤٠٠ » هكتار على أن تدفع الشركة للحكومة ريعا سنويا قدره خمسون قرشا عن كل هكتار من أراضى المنطقة التى تقوم الشركة باستغلالها طوال مدة الاستغلال ، هذا علاوة عن الاتاوة التى تدفع عن البترول المستخرج للحكومة فى نهاية كل عام (٢) ·

وفى سنة ١٩٣٧ عقد اتفاق آخر بين الحكومة والشركة تمنحها بموجبه ودون سواها أربعين ترخيصا فى مساحة او مساحات لا يزيد كل منها على مائة كيلو متر مربع تختارها الشركة على ان تدفع الشركة للحكومة اتاوة قدرها ١٤ ٪ من انتاج الحقول ، وفى سنة ١٩٣٨ منحتها ترخيصا آخر باستغلال منطقة بترول راس غارب ·

وبعد ذلك بعشر سنوات منحت الشركة حق استغلال البترول فى مناطق سدر وعسل (٣) وقد وفقت الشركة فى كشف حقول البترول التى تستغلها فى الغردقة وراس غارب وهى تمد البلاد بالشطر الأكبر مما تحتاجه من البترول والزيوت الأخرى ، كما ان معمل تكرير السويس هو الآخر قد مارس عمله بنجاح فى تكرير البترول المنتج · ففى سنة ١٩٤٦ قام المعمل بتكرير « ٨٫٢٣٩٫٠٠٠ » برميل وفى سنة ١٩٤٩ كرر المعمل ما مقداره « ١٣٫٤٨٢٫١٠٠ » برميل · أما عن راس المال فقد ارتفع من مليون جنيه انجليزى سنة ١٩١٢ الى « ١٫٨٠٨٫٠٠٠ » جنيه انجليزى سنة ١٩٤٩ وكانت أرباح الشركة تقترب من راسمالها فى جميع السنوات وعلى سبيل المثال بلغت صافى أرباحها فى سنة ١٩٤٩ « ١٫٢٦٠٫٨١٨ » جنيه انجليزى (٤) · واستخدمت الشركة فى نشاطها من الموظفين والعمال « ٥٤٨ » موظفا وعاملا مصريا ومن الأجانب « ٢٤٣ » أجنبيا واغلبهم انجليز والأجانب فى وظائف رئيسية ومرتباتهم تصل الى ما يزيد

---

(١) وثائق ونصوص اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية (٤) جـ ١ الطبعة الثانية جمع واعداد الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب ص ٣٨٨

(٢) نفس المصدر ص ٣٦٢/٣٦٥

(٣) نفس المصدر ص ٤٠٥ ، ٤٠٩ · ٤١٢ ، ٤٣٤

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠\٤٩ ص ٩٩٢\٩٩٤

على ٥١ ٪ من جملة مرتبات الموظفين والعمال المصريين رغم أن عدد المصريين يزيد بكثير عن ضعف عدد الأجانب (١) ٠

واذا كانت شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية قد وفقت فى أعمال البحث والتنقيب باكتشاف البترول فان شركة اجنبية اخرى لم توفق الى ذلك وهذه الشركة هى شركة مناجم الزيوت المصرية وقد بدأت عملها فى مصر سنة ١٩٢٠ فى منطقتى خليج السويس ورأس البر عندما لم تجد التشجيع الكافى فى الكميات المنتجة تعجلت نهايتها وتركت ميدان البحث والانتاج فى سنة ١٩٢٣ (٢) الى أن ظهرت بعد ذلك ثلاث شركات أجنبية اخرى منها شركتان امريكيتان والثالثة فرنسية ولكن هذه الشركات لم تكن بدرجة نجاح واتساع شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية ٠ أما الشركتان الأمريكيتان فاحداهما شركة سكونى فاكوم أويل التى بدأت عملها فى مصر بعد أن تنازلت شركة آبار الزيوت الانجليزية لها عن حصة مقدارها النصف من كافة حقوقها والتزاماتها البترولية من منطقة سدر للبترول وحدد هذا التنازل والاستغلال عقد ايجار بينهما وقع فى سنة ١٩٤٧ حدد فيه كافة هذه الشروط ٠ ووافقت وزارة التجارة والصناعة المصرية على عقد الايجار بين الشركتين فى نوفمبر سنه ١٩٤٨ (٣) ووسعت شركة سكونى فاكوم دائرة نشاطها بان قدمت طلبات للحصول على تراخيص للبحث عن البترول فى مناطق أخرى بالصحراء الشرقية والبحر الأحمر وشمال سيناء وخليج السويس وهذه الطلبات قدمت فى سنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ (٤) ٠

اما الشركة الأمريكية الثانية فهى شركة استاندرد أويل اوف ابجيبت (٥) وهذه الشركة بدأت عملها سنة ١٩٤٨ بمنطقة البحر الأحمر وسيناء والصحراء الشرقية وقناة السويس (٦) واستمرت فى الحفر حتى يناير سنة ١٩٤٩ حيث عثرت على البترول فى أحد الآبار التى حفرتها ثم أوقفت أعمال الحفر بعد أن تم اختباره وثبت أن انتاجه يصل الى حوالى ١٢٥ برميلا فى اليوم ولكن مدير الشركة كتب للمسئولين معتذرا عن

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٨ ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٩٦ جـ ١ ص ٩٤

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٢ ملف ٤ ١٨٤ ـ ١\٦٢ • شركة مناجم الزيوت المصرية •

(٣) وثائق ونصوص اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية (٤) جـ ١ ، ط ٢ ، جمع واعداد الدكتور محمد لبيب شقير والدكتور صاحب ذهب ٠

(٤) مجلس النواب ، ١٩٥٠/٧/٢٤ ملحق رقم ١٥ ص ٩٨/٩٤

(٥) مجلس النواب ، جلسة ١٧\٤\١٩٥٠ ص ١١

(٦) محافظ عابدين ٢ مؤقت ص ١٠/١

مواصلة العمل وعاد الى بلاده وبذلك اوقفت الشركة اعمالها (١) وكان توقف اعمال الشركة امرا دارت حوله مناقشات طويلة فى مجلس النواب عزا فيها البعض سبب التوقف الى التكاليف العالمية للانتاج وأن شروط الحكومة تزيد من اعباء الشركة بينما ذهب آخرون الى ان السبب هو أن الشركة تخشى اتجاهات التمصير وتدخل الدولة وغير ذلك من التفسيرات المختلفة (٢) .

اما شركة البترول الثالثة فهى الشركة العمومية الفرنسية للبترول التى حصلت على تراخيص عملها فى سنة ١٩٤٩ وانحصر نشاطها فى منطقة سيناء فقط (٣) .

وواضح من ذلك انه لم توجد هناك اية شركة أو نشاط مصرى قد وجه لهذه الناحية وذلك باستثناء شركة زكى ويصا المحدودة لاستخراج البترول من منطقة ابى دربة سنة ١٩٢٤ (٤) والتى لم يستخرج منها الا كميات ضئيلة من البترول الردى، وكان احجام المصريين عن المشاركة فى هذا النشاط امرا طبيعيا فاستخراج البترول يحتاج الى شركات ضخمة تتوفر فيها شروط عالية أولها تكون رؤوس أموالها كبيرة جدا فهذه الشركات تنفق فى سبيل البحث فقط ملايين الجنيهات وهى تغامر بهذه الملايين فاما أن تجد البترول أو لا تجده فتضيع أموالها هباء وثانيا يحتاج ذلك الى خبرة عالية ودراسة سابقة بالبترول والبحث عنه (٥) .

اما الشرط الأول فمعروف أن المصريين لم يتعودوا فى ذلك الوقت المغامرة باموالهم فى مشاريع تتأرجح بين النجاح والفشل خاصة وان الأموال التى نغامر بها أموال كثيرة . أما الشرط الثانى فمعروف ايضا أن الخبرة غير متوفرة بدرجة كافية عند المصريين فى مجالات عمل حديثة وجديدة .

ومثلما سيطر الأجانب على استخراج البترول (٦) فانهم قد سيطروا ايضا على استخراج الفوسفات وتكونت أولى شركات استخراجه فى سنة ١٩١٠ وهى شركة انجليزية تسمى شركة الفوسفات المصرية ليمتد وبلغ

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٤/١٧ ص ١١

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٧/٢٤ ص ٣٥/٢٠

« تقرير لجنة الشؤون التجارية والصناعية »

(٣) نفس المصدر والجلسة ، ملحق رقم ١٥ ص ٩٩\١٠٥

(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٤/٤/٦ ص ١٢٨

(٥) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٧/٢٤ نفس التقرير ص ٣٥/٢٠

(٦) جامعة الدول العربية ، بترول الوطن العربى ، ادارة شئون البترول ص ٨٠

رأسمال الشركة في سنة ١٩٤٦ « ١٢٠٠٠٠ » جنيه انجليزي وبلغت ارباحها في نفس العام « ٣٩٤٦٥ » جنيها مصريا (١) .

وبالاضافة الى الانجليز ساهم الايطاليون ايضا في استخراج وتجارة الفوسفات وذلك بتكوينهم الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات في سنة ١٩١٢ وبلغ رأس المال عند التاسيس « ٦٠٠٠٠ » ج.م لم يلبث ان زاد الى « ٢٠٠٠٠٠ » ج.م سنة ١٩٣٥ وتضاعف رأس المال الحالي الى « ٤٠٠٠٠٠ » ج.م سنة ١٩٣٦ وبعد قيام الحرب العالمية الثانية ولكون مؤسسي الشركة ايطاليين فان الشركة قد وضعت تحت الحراسة العامة الايطالية عقب دخول ايطاليا الحرب . فتاثرت اعمال الشركة وانتاجها العام بهذه الظروف ولهذا فاننا نجد ان راس المال في سنة ١٩٤٩ ظل ثابتا على « ٤٠٠٠٠٠ » ج.م وهو نفس رأس المال في سنة ١٩٣٦ قبل قيام الحرب ودخول ايطاليا ميدانها . اما عن تطور اعمال الشركة ، فقد باشرت اعمالها بالبحث عن الفوسفات في الصحراء المصرية فعثرت عليه في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية ولضخامة مصاريف النقل بالنسبة الى تكاليف الانتاج اقتصرت الشركة على استغلال أعمالها في الأماكن القريبة من البحر الأحمر مثل سفاجة والقصير وكذلك الأماكن القريبة من النيل في منطقة اسنا وتعمل الشركة على تصدير منتجاتها في سفاجة والقصير ولتحويلها الى سوبر فوسفات للاغراض الزراعية . اما ارباح هذه الشركة فقد كانت كبيرة جدا فقد بلغ صافي الأرباح في سنة ١٩٤٨ « ١٤٩٢٠٦ » ج . م وذلك بعد خصم كافة المصروفات والاستهلاكات (٢) وكثرة هذه الأرباح تاتي من أن اغلب كميات الانتاج كانت تعد للتصدير وعلى سبيل المثال فانه قد صدر الى اليابان في سنة ١٩٥٠ كميـة قدرها « ٥٠٠٠ » طن من الفوسفات المصري ثمنها « ١٥٠٠٠٠ » جنيه استرليني ، ولم تكن مصر تستهلك من هذا الانتاج الا كميات مفضلة عليه الأسمدة الأزوتية المستوردة من شيلي (٣) .

والمنجنيز ايضا ظل حكرا في استخراجه على العنصر الأجنبي ففي سنة ١٩١٣ تكونت شركة انجليزية وهي شركة مناجم سينا ليمتد برأس مال قدره « ٢٣٥٧٦٩ » جنيها انجليزيا وظلت هذه الشركة تعمل طوال فترة الدراسة وان واجهت بعض العقبات التي اثرت على حجم الانتاج بين التناقص والازدياد وكذلك رأس المال الذي تزايد حتى وصل

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٩٩٥/٩٩٦

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٠٠٠/١٠٠١

(٣) مجلة التجارة والصناعة . العدد الأول . السنة التاسعة يناير/مارس سنة ١٩٥٠ ص ٧٠

الى « ٣٠٠٠٠٠ » جنيه انجليزى سنة ١٩٣٠ ، ثم هبط الى « ١٥٠٠٠٠ » جنيه انجليزى سنة ١٩٣٤ ثم زادت درجة هبوطه الى « ٧٥٠٠٠ » جنيه انجليزى سنة ١٩٤٩ .

وعملت الشركة فى مساحة قدرها « ٥١٠ » افدنة بجهة أم بجمه بشبه جزيرة سيناء فى البحث عن معدن المنجنيز وقد عثرت بالفعل على مناجم لاستخراجه بالجهة المذكورة ويقدر انتاجها بما يعادل ٩٧٫٥ ٪ من عموم المنجنيز بمصر . وربطت الشركة هذا المنجم بميناء ابو زنيمة على البحر الأحمر بخط من السكة الحديد ، وصعب بادىء الأمر على الشركة ترويج انتاجها من المنجنيز غير انها تمكنت بعد خلطه بمنجنيز الألزاس واللورين من ترويجه وتصديره الى ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا واخيرا الى بريطانيا والولايات المتحدة (١) .

وفى سنة ١٩٢٧ كون اجانب آخرون الشركة المساهمة لمناجم المنجنيز بجبل أسمر بسيناء براسمال قدره « ١٠٠٠٠٠ » ج٠م (٢) وقد رأس العمل وعضوية مجلس الادارة احد اليونانيين الذى باشر عمله فى تصريف أمور الشركة بالعمل على زيادة الانتاج (٣) .

وفى سنة ١٩٢٨ ساهم الأجانب مع المصريين فى تكوين شركة المناجم والبحث المصرية براسمال قدره « ١٧٧٫١٨٨ » ج٠م (٤) وذلك لاستغلال منجم ذهب « جوتيب » وقد استعانت على ذلك بالخبراء والفنيين الأجانب ، وفى البداية لم تتمكن الشركة من الحصول على الذهب الا بما يقرب من ٤٠ ٪ من كمية الموجود وبعد جهود تمكنت من الحصول على ما يعادل ٦٠ ٪ منه وفى سنة ١٩٣٩ استعانت الشركة بالمسيو كلارك الذى قام بابحاث مرفقة شجعت الشركة على الاستمرار فى اعمالها . وفى سبتمبر سنة ١٩٣٩ عرض المستر مولى مشروعا يرمى الى استغلال رمال منطقة « فواخير » ومول البنك البلجيكى هذه العملية بمبلغ قدره « ٣٠٠٠ » ج٠م وفى فبراير من العام التالى درّ هذا المنجم ما قيمته « ٧٠٠٠ » ج٠م مكنت الشركة من تسديد البنك البلجيكى ، وبعد ذلك استغلت الشركة منجم « عطا الله » القريب من فواخير وفى سنة ١٩٤١

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ١١١/١٠١

(٢) ملحق الوقائع المصرية العدد ٨١ فى ١٩٢٨/٩/١٣

(٣) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، السنة الخامسة يناير سنة ١٩٢٩ ص ٩٨/٩٦

(٤) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٦٣ ملف ١٨٢ ــ ٢٥٠\٣ جـ ١ ص ١٦٣ « شركة المناجم والبحث المصرية »

حصلت الشركة على امتياز جديد لاستغلال منجم « السيد » القريب من منجم فواخير ويرجع الفضل في كل هذه العمليات الى المستر كلارك بآرائه وخبرته وأبحاثه وكان للحرب العالمية أثرها على نشاط الشركة فقد أوقفت عملياتها سنة ١٩٤٢ ، ثم استأنفت نشاطها بعد انتهاء الحرب (١) .

وفي سنة ١٩٥٢ أنتج المنجم كمية مقدارها ١٧٫٦٦٢ طنا من خام الذهب أمكن استخلاص « ١٤٫١٩٠ » أوقية ذهب منها ، وبلغ مجموع ثمن المبيع من الذهب « ٢٣٦٫٩٦٧ » ج٠م وبعد خصم كافة التكاليف والمصاريف وخلافه بلغ صافي الأرباح « ٧٤٫٤٠٢ » ج٠م (٢) وكان هناك منجم آخر يعرف منجم السكري للذهب ويرجع الفضل للخبراء الأجانب بمساعدة المصريين في اجراء دراسات عنه في سنة ١٩٥٠ لبحث امكانيات تشغيله وهذا المنجم يتبع مصلحة المناجم (٣) .

ولم نجد بعد ذلك جهودا أخرى تذكر للأجانب في نشاط البحث والتنقيب عن المعادن ، وإن ما ذكرناه يشهد لهم بالجهد الواضح والنشاط الملحوظ في ظروف عمل شاقة في أرض مصر وصحاريها والتي لولا جهودهم لظلت هذه الثروة النفيسة حبيسة الأرض والرمال .

ورغم هذا النشاط فقد كانت جميعها أنشطة غير كافية لسد حاجات البلاد من انتاجها ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها عدم توافر المعلومات الكافية عن التراكيب الجيولوجية والتعدينية للبلاد ووقوع معظم المناجم في الصحراء وبعدها عن العمران وعدم توافر وسائل المعيشة فيها والصعوبات الادارية التي يلقاها الخبراء في ارتياد الصحراء وقلة عدد الفنيين من المهندسين والملاحظين والعمال المدربين على أعمال البحث عن المعادن واستغلالها وعدم توافر المعدات اللازمة لذلك كل هذا فضلا عن صعوبة النقل في تلك الأرجاء (٤) .

ولكل هذه الظروف نقول أن عمل الأجانب كان رائدا وخلاقا ومثلا يجب أن يحتذى به المصريون فنراهم رغم ادراكهم لكل هذه المصاعب يقدمون بؤوس أموالهم الكبيرة على مهمة البحث بجلد وصبر كبير . وهم في ذلك وضعوا الخبرة والدراية وأسلوب العمل وطرق البحث امام المصريين وتدريبهم على هذه الأعمال وفي نفس الوقت حددت معالم كنوز

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٣ ملف ١٨٢ – ٣/٢٥٠ جـ ٢ ص ١١٨

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٤/١٧ ص ١١

(٤) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢٣/٢٢٤

مصر ومعادنها المطمورة فى باطن الأرض والتى سيكون لها شأن كبير فى الاقتصاد القومى بعد ذلك • ومن الأمثلة أيضا التى توضح أن كثيرا من هؤلاء الاجانب لا يكترثون بظروف العمل وطبيعته أمام اغراء الربح والمكاسب والكبيرة ما نراه من اقدام هؤلاء على العمل الشاق فى قطع احجار الرخام والجرانيت من صخور أسوان •

فحجر الجرانيت الذى يعتبر اهم الأحجار فى بناء كثير من مرافق ومشاريع مصر المعمارية الكبيرة ، قد استخدم فى قطعه ونحته وتهذيبه من صخور أسوان كثير من العمال الأجانب وأكثرهم من الايطاليين وكان هؤلاء الطليان يتقاضون اجورا عالية تبلغ جنيها مصريا للعامل فى اليوم الواحد وهو أجر مرتفع فى ذلك الوقت •

ولما وجد المقاولون الذين يسيطرون على هذه الأعمال ـ وكانوا جميعا أيضا من الايطاليين بلا استثناء ـ لما وجدوا أجور العمال الأجانب العالية عملوا على تدريب أهالى أسوان على هذه الأعمال وباسعار اقل وبهذه الطريقة نقلوا هذه الصناعة بطريقتها الحديثة الى اهالى المنطقة • وأحجار الجرانيت بعد قطعها ترسل من أسوان الى أوروبا وخاصة المانيا وايطاليا لتشغيلها فى مصانعها واعادتها بعد ذلك الى البلاد بعد كل هذه النفقات الباهظة •

ورغم هذا فالانتاج وكمياته غير كافية وتستورد البلاد كثير من الأحجار والرخام الأجنبى (١) ويبدو أن أعمال البناء بصفة عامة كانت حكرا على العنصر الايطالى فى مصر ، فقد كونوا شركة أخرى لاستغلال محاجر الرخام فى سنة ١٩٢٧ برأس مال قدره ١٥٠٠٠ ج٠م وقد استغلوا هذه المحاجر استغلالا كبيرا سواء عن طريق استخدامها فى أعمالهم أو عن طريق المتاجرة فيه فى الداخل أو تصديره للخارج (٢) •

ومن الأمور التى تشد الانتباه أن سيطرة الأجانب على استخراج واستغلال المناجم والمحاجر فى مصر قد واكبتها سيطرتهم على مصلحة المناجم والمحاجر المصرية ، وهذه المصلحة هى التى تحكمت فى منح واعطاء تراخيص استغلال المناجم والمحاجر وقد سيطر عليها سبعة من الموظفين الأجانب هم الرؤوس المحركة فى هذه المصلحة بالاضافة الى ثلاثة وأربعين من العمال الأجانب العاديين ولم يوجد فيها الا مصر واحد ، ولذلك ظلت أعمال مصلحة المناجم والمحاجر أحد الأسرار التى لا يعرفها الا الأجانب

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، ابريل سنة ١٩٣٦ ص ٤٥٩\٤٦١

(٢) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، السنة الرابعة يناير سنة ١٩٢٨ ص ٣٢\٣٣

فقط . وكان من نتيجة تولى الأجانب امور هذه المصلحة ان اعطيت جميع رخص استغلال المناجم فى مصر للمستثمرين الأجانب بينما حرم المصريون من الحصول عليها (١) .

خامسا ـ الصناعات الغــذائية :

وهى من اقدم الصناعات فى مصر . وكانت عرضة لتطور كبير فى تاريخ مصر الحديث ، ومن أهم هذه الصناعات صناعة السكر .

ويرجع لبعض رجال المال الفرنسيين الفضل الأول فى اقامة صناعة السكر فى مصر ، وظل هؤلاء الفرنسيون يسيطرون على تلك الصناعة طوال فترة الدراسة (٢) .

وكانت هــذه البداية فى سنة ١٨٩٢ عنـدما اسس الفرنسيون الشركة العامة لمصانع السكر بالوجه القبلى (٣) وتلا ذلك توقيع الحكومة المصرية عقدا فى سنة ١٨٩٣ مع مندوب شركة السكر الايطالى لاقامة معمل للسكر بالحوامدية على ان تتقاضى الحكومة مبلغ ٩٪ من ارباح الشركة فى نظير عقد الامتياز (٤) وتغيرت التسمية بعد ذلك الى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية وزاد راس المال من ثلاثة ملايين فرنك كما جاء فى مرسوم التاسيس الى « ٣٢ » مليون فرنك فى سنة ١٩٠٤ (٥) وأخذ راسمال الشركة يتطور نحو الزيادة الى ان أصبح يتكون فى سنة ١٩٤٩ من « ٣٤٧ر٧٧٣ » سهما عاديا وممتازا وقيمة السهم الواحد « ١٠٠ » مائة فرنك مدفوعــة باكملهــا فتكون بذلك قيمـــة هــذه الأسهم « ٣٤ر٧٧٧ر٣٠٠ » فرنك ويضاف الى هذا المبلغ « ٣٨ر٦٠٠ » حصـــة تاسيس لم تحدد لها قيمة (٦) .

وزيادة راس المال ناتجة عن زيادة أعمال الشركة التى هى مرهونة

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٦ ص ٧٢٠\٧٢٢

(٢) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ٢١٨

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٦ ملف ١٨٢ ـ ٣\٧ جـ ٢ « الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير » .

(٤) ملف قسم الجمع والتسجيل (مصلحة الشركات ، وزارة الاقتصاد) بدار الوثائق القومية ص ١٢

(٥) محفظة رقم ١٤٦ نفس الملف

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٨١؛

وقد ضمنا الأسهم العادية وقدرها ١٠٨٣٣٤ سهما عاديا قيمة كل منها ١٠٠ فرنك جمعناها الى ٢٣٩؛٢٣٦ر؟ سهما ممتازا قيمة كل منها ١٠٠ فرنك وضرب ناتج الجمع فى مائة فرنك وهو قيمة السهم الواحد للأسهم العادية والممتازة .

بزراعة القصب في الوجه القبلي الذى تقدمت زراعته وانتشرت في مصر وأصبحت الثانية بعد زراعة القطن واتسعت بذلك اعمال الشركة حتى اصبحت تمتلك حتى سنة ١٩٥٠ عدة معاصر في الوجه القبلي في الشيخ فضل وابى قرقاص ونجع حمادى وارمنت وكوم امبو ومصنعا لتكرير السكر في الحوامدية ينتج في المتوسط « ٧٠٠,٠٠٠ » كيلو جرام يوميا ويمكن زيادة هذا الانتاج اليومي الى المليون كيلو جرام واقامت الشركة مخزنا عاما لتوزيع السكر المكرر في بولاق بالقاهرة وعقدت اتفاقا مع مصلحة سكك حديد الحكومة لنقل كل المواد والمنتجات الخاصة بها على خطوطها فوصلت الى تحقيق وفر في الأجور يتراوح بين ٢٥٪ و٣٣٪ (١) .

والحكومة من ناحية ثانية دأبت على مساعدة شركة السكر والأخذ بيدها باستمرار على اعتبار انها مرفق هام له اهمية ملحوظة في الاقتصاد القومي ، وبدأت هذه المساعدة عندما اجتاحت العالم الأزمة الاقتصادية في سنة ١٩٢٩ فغمر السكر الأجنبي الأسواق المصرية بكميات كبيرة وبأسعار مخفضة لم تقو الشركة على منافستها فبادرت الحكومة باصدار التعريفة الجمركية في فبراير سنة ١٩٣٠ لحماية الصناعات المحلية ومنها السكر . وعقدت الحكومة مع الشركة اتفاقية في سنة ١٩٣١ لمدة ١٤ سنة قابلة للتجديد لحماية صناعة السكر في مصر برفع التعريفة الجمركية على السكر الأجنبي حتى لا يزاحم انتاج الشركة لتتمكن الشركة بذلك من دفع ارباح مساهميها وتجديد مصانعها لتحقيق الازدهار في صناعة السكر (٢) .

وبموجب هذا الاتفاق حبات الشركة أن تستولى الحكومة على جزء من ارباحها بما يعادل « ٧٠ ٪ » من الخمسة والأربعين الف جنيه الأولى و « ٨٠ ٪ » من الخمسة والأربعين الف جنيه الثانية و « ٨٥ ٪ » من الخمسة والثلاثين الف جنيه التالية و « ٩٠ ٪ » من الخمسة والثلاثين الف جنيه التالية و « ٩٥ ٪ » فيما زاد على ذلك (٣) .

ومن هذا الاتفاق يتضح الى أى حد استفادت الحكومة استفادة كبيرة مثلما حمت الشركة من السكر المستورد الذى لو ترك له باب الاستيراد مفتوحا لقضى تماما على صناعة السكر في مصر وبالتالي تعطل اعمال هذه المصانع ، فكان المقابل بالتالي للحكومة كبيرا ويزيد كثيرا عن ثلثي ارباح الشركة .

---

(١) نفس المصدر ص ٤٨٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٧ ملف ١٧.٢ ـ ٦١٠/٥ جـ ١ ص ٣٦/٢٤

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٤٨١

واستمرت هذه الاتفاقية قائمة الى أن انتهت في نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولكن الشركة عادت وطالبت الحكومة بمساعدتها فابرمت اتفاقية ابريل سنة ١٩٤٩ وبموجبها حصلت الشركة على كثير من المزايا أهمها تدبير مبلغ « ٨٫١٠٠٫٠٠٠ » ج٠م لتجديد مصانع الشركة وقد ساهمت الحكومة في هذا المبلغ بحوالى « ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ » ج٠م (١) ٠

وكان للنشاط الفرنسي في صناعة السكر أثره الكبير في ازدهار صناعات غذائية اخرى ساهم فيها الأجانب ايضا ٠ ومن هذه الصناعات صناعة الحلوى الطحينية ٠

ورغم ان هذه الصناعة مارسها المصريون باعداد كبيرة ، فان اهم هذه المصانع هو مصنع « ساكس » او شركة مطاحن المحمودية (٢) وهذا المصنع اسسته أسرة ساكس في سنة ١٩٣٩ وهي أسرة أجنبية تمصر بعض أفرادها في سنتي ١٩٣٣ ، سنة ١٩٣٤ وقد شاركهم في هذا التاسيس بعض الايطاليين والمصريين ٠ واعتمد المصنع في تشغيله وانتاجه على الفنيين الأجانب وبدأ عمله برأسمال قدره « ١٠٫٠٠٠ » ج٠م في بداية التأسيس زادت الى « ٧٠٫٠٠٠ » سنة ١٩٤٨ وتركز نشاط المصنع في انتاج الحلوى الطحينية والطحينة والملبن والسيرج (٣) ٠

وغير صناعة الحلوى عمل الأجانب ايضا على تاسيس بعض مطاحن الغلال ومضارب الأرز ومنها مضارب الأرز بالاسكندرية ورشيد ٠ وهذه المضارب بدات عملها في سنة ١٩٠٥ بمضرب صغير للارز برشيد (٤) ولكنها لم تمارس عملها بنجاح الا بعد سنة ١٩٢٢ فاصبحت تمتلك ثلاثة مصانع بالاسكندرية والمنصورة ورشيد وهي بذلك تعتبر اكبر مصانع في القطر المصري وتنتج يوميا ما يقرب من « ٢٥٠ » طنا من الأرز ويبلغ رأسمالها في سنة ١٩٤٩ « ١٢٨٫٠٠٠ » ج٠م (٥) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٧ ملف ١٨٢ ـ ٥\٦١٠ جـ ١ ص ٢٤ وفي سنة ١٩٥٥ وضعت الشركة تحت الحراسة وفي سنة ١٩٥٦ امنتها الحكومة واسرع المساهمون الفرنسيون فرفعوا شكواهم للمطالبة بحقوقهم ٠

وانظر نفس المحفظة والملف ص ٢٠٦/٢١ ، ملف ١٨٢ ـ ٦١٠/٣ جـ ١ ص ١٧٧

(٢) صحيفة التجارة والصناعة ٠ العدد الثاني ٠ السنة الثانية ابريل\يونيو سنة ١٩٤٣ ص ٢٣١

« الحلوى الطحينية وصناعتها في مصر »

(٣) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٢٩ ملف ١٨٢ ـ ٢٦٤/٣ جـ ١ ص ١٤٥/٤٩/١٥

« شركة مطاحن المحمودية »

(٤) محفظة رقم ١٢٨ ملف ١٨٢ ـ ٣٦/٣ جـ ١ ص ١٣٢

« شركة مضارب الأرز بالاسكندرية »

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٤٥

وفي سنة ١٩٤٧ ساهم ثلاثة من الأجانب بنصف رأس المال تقريبا مع بعض المصريين لتاسيس شركة مضارب الأرز المصرية(١) وهذه الشركة سيطر على كافة أعمالها من انتاج وتشغيل عناصر يهودية كانت تمتلك كثيرا من أسهمها عن طريق بعض المصريين الذين أدخلوهم كمساهمين صوريين فقط والواقع ان الملكية الحقيقية لهؤلاء اليهود ، وقد وردت الى ادارة الشركات في سنة ١٩٥٢ شكاوى كثيرة مدعمة بالأدلة والقرائن تبين وتؤكد هذه الحقيقة وأن رأس المال يكاد يكون ملكا للأجانب اليهود . ولهذه الشركة مركز رئيسي في الاسكندرية وفرعان في دمنهور والمنصورة (٢) .

وفي مجال صناعة المكرونة ساهم عدد من الايطاليين اليهود في اقامة مصنع للمكرونة في سنة ١٩٣٤ بمدينة الاسكندرية ، برأسمال قدره ١٠٫٠٠٠ ج.م تحت اسم شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ومارست الشركة الى جانب صناعة المكرونة طحن الدقيق البلدي والمخلوط بالأذرة . وقد بلغ مقدار الدقيق المطحون في سنة ١٩٥١ ، ٢٤٠٠٠ طن وكانت هذه المطاحن مزودة بالآلات الحديثة التي تعمل بالكهرباء مما جعل لذلك أثره في أن بلغت الأرباح الصافية ١٢٫٧٥٢ ج.م في سنة ١٩٥١ (٣) .

وتعتبر صناعة النشا والجلوكوز أيضا من الصناعات التي مارسها الأجانب ، وأقاموا لها المصانع في حدائق القبة ومسطرد قليوبية(٤) وهذه المصانع أنشئت في سنة ١٩٤٥ باسم الشركة الصناعية للشرق الأوسط (٥) برأسمال قدره ٢٤٠٫٠٠٠ ج.م (٦) .

وغير النشا والمنتجات الغذائية الأخرى نجد أن زيت الطعام كانت أكثرية انتاجه تاتي من المحالج الأجنبية مثل شركة حلاجي الأقطان الانجليزية التي كانت تنتج من معاصرها الزيوت بدرجاته المختلفة من نمرة ١ ، الى نمرة ٣ ، (٧) وغير ذلك من مختلف المحالج والمكابس الأجنبية التي سبق ذكرها وقد انتجت كميات كبيرة من زيت الطعام

---

(١) ملحق الوقائع المصرية العدد ٥٦ في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٧ ملف ١٨٢-٣/٤١٤ جـ١ ص١١٧/١١٨/٢٢٤

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣٠ ملف ٨٢ - ١٨٢\٣ جـ ١ ص ١٢٨

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧٤ ملف ١٨٢-٣/٣١٥ جـ١ ص ٥٩/٥ ، ١٩٥ ، الشركة الصناعية للشرق الأوسط .

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٧٨

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧٤ نفس الملف ص ٥٩

(٧) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٥٨ ملف ١٨٢ - ٣\٥١٦ جـ ٢ ص ١

والمسلى الصناعى وفى سنة ١٩٤١ كون عدد من الأجانب والمتمصرين بمساعدة اثنين من المصريين شركة لصناعة وتصدير المحفوظات فى مدينة الاسكندرية برأسمال قدره « ١٠٫٠٠٠ » ج٠م لم يساهم فيه المصريون الا بمبلغ « ٢٧٥٠ » ج٠م فقط (١) وتخصصت هذه الشركة فى تجفيف الفواكه وحفظ الخضروات وصناعة وتصدير المحفوظات وفى سنة ١٩٤٤ زاد رأسمالها الى « ٥٠٫٠٠٠ » ج٠م (٢) ٠

والى جانب ذلك ساهم الأجانب مع المصريين فى تكوين شركة أخرى لتجفيف الخضروات وهى الشركة المصرية لتجفيف الخضروات وكان ذلك فى القاهرة سنة ١٩٤٦ برأسمال قدره « ٧٥٫٠٠٠ » ج٠م (٣) ٠

واخذت الشركة فى تشغيل مصنع لتجفيف البصل وآخر لاستخراج النشا من الأرز (٤) وقد رأس العمل فى هذه المصانع احد البلجيكيين والذى عمل على توجيهها بمساعدة عدد آخر من الفنيين الأجانب (٥) ٠

اما عن صناعة الثلج والمثلجات فقد عمل احد الأجانب وهو جاك جروبى بمساعدة شركاء أجانب آخرين على تاسيس مصنع جروبى لصناعة الثلج وانواع المرطبات فى مدينة القاهرة سنة ١٩٢٢ واخذ هذا المصنع ينتج الى جانب الثلج أنواع المرطبات من الآيس كريم ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، ولجودة انتاج هذا النوع من المرطبات زاد الانتاج وتوسعت الأعمال وتمكن الشركاء من شراء آلات حديثة لهذه الصناعة وزادوا من النشاط بأن عملوا على انشاء معمل لمنتجات الألبان (٦) ٠

وفى سنة ١٩٣٠ ساهم أجانب آخرون فى تاسيس الشركة المتحدة لمعامل ومخازن الثلج برأسمال قدره « ١٥٠٫٠٠٠ » ج٠م فى مدينة الاسكندرية (٧) وهذه الشركة امتلكت عددا من مصانع الثلج تقع فى

---

(١) الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات ٠ قانون الشركة ٠ مطابع اخوان فنتورا بالاسكندرية سنة ١٩٤١ ص ٥/١

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٢ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٨٢ جـ ١ ص ٨٣\٥٧ « الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات »

(٣) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٣٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/٣٦٧ جـ ١ ص ٥٣/١٨ « الشركة المصرية لتجفيف الخضروات »

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٩١

(٥) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣٥ نفس الملف ص ٤٢٠

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٣٢

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٣٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٥٢ جـ ١ ص ١٢٤ ، ١٧١ « الشركة للمساهمة المصرية المتحدة لمعامل ومخازن الثلج والتبريد »

مناطق مختلفة بالاسكندرية وتنتج مئات الأطنان من الثلج يوميا (١) ·

واشتهر الأجانب أيضا بصناعة البيرة والخمور والمشروبات الروحية والتى تكاد تكون حكرا عليهم ·

وكان من ابرز هـــذه الشركات شركة كراون بريورى وهى شركة بلجيكيه الجنسية تأســست قبل فترة الدراسة فى سنة ١٨٩٧ ومركزها الرئيسى بمدينة بروكسل · أما مقر نشاطها فى مصر فيتركز فى مدينة الاسكندرية ، وتخصصت معامل ومصانع هذه الشركة فى انتاج البيرة وكانت معاملها ومصانعها تعمل على نظام الورديات ليل نهار . وقامت بتشغيل عدد من العمال المصريين بلغ عددهم مائة عامل مصرى بالاضافة الى العمال والمشرفين الأجانب (٢) ·

أما عن راس المال فقد بلغ فى سنة ١٩٤٩ ، ٢٠٠٠٠ر٣ ، فرنك مدفوعة بالكامل ، والى جانب صناعة البيرة أنشأت نفس الشركة البلجيكية مصنعا آخر لصــناعة المولت (Molt) (٣) وفى ســنة ١٩٢٠ أنشأ المسيو أوليس سباتس فى مدينة القاهرة شركة للمياه المعدنية والأنبذة والمشروبات الروحية وقد شاركه فى هذا العمل عدد آخر من الأجانب وعملت هذه الشركة على تصنيع وبيع المياه المعدنية والمرطبات والنبيذ وغــير ذلك من المشروبات المختلفــة وبلغ رأسمالها فى ســـنة ١٩٤٧ ، ٠٠٠ر١٠ ، ج·م (٤) ·

ومن مصانع الخمور الأجنبية الشهيرة أيضا مصانع بولا تاكى ، وهذه المصـــانع كان قد أسسها قبـــل الفترة موضع الدراســـة فى سنة ١٨٨٤ ، خرالمبو بولا توكى وأولاده ، وظل هذا المصنع يعمل طوال الفترة موضع الدراسة الى أن حلت محله شركة مصانع بولا تاكى المصرية سنة ١٩٤٣ والشركة الجديدة تمارس نفس العمل وبنفس أولاد بولا تاكى وان شاركهم أجانب آخرون (٥) وبلغت قيمة رأسمال الشركة سنة ١٩٥٠ ، ٠٠٠ر١٩٠ ، ج·م وهى تعمل على تقطير وتصنيع أنواع الخمور من البراندى ، والروم ، والويسكى والجن ، والزبيب ·

وتعمل الشركة على تسويق بعض من خمورها فى الخارج بسطو

---

(١) الشركة المساهمة المصرية المتحدة لمعامل ومخازن الثلج والتبريد · تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٢ ص ٣ · شركة النشر المصرية بالاسكندرية سنة ١٩٥٣ ·

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٣١ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٦٠ جـ ١ ص ١٠٥

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٦٦

(٤) نفسه ص ٤٦٧

(٥) نفسه ص ٤٦٥

أحد متعهديها الأجانب لعرض منتجاتها من الخمور على البيوتات الرئيسية في بلجيكا وألمانيا الغربية وشمال أوروبا (١) وهناك شركة أخرى للبيرة أسسها الأجانب في الاسكندرية في سنة ١٩٢٢ وهي شركة البيرة المساهمة بومنتي والأهرام وهذه الشركة حلت محل شركة بلجيكية كانت تعمل قبل ذلك في مصر ، وتنازلت الشركة البلجيكية للشركة الجديدة عن كافة حقوق تشغيل مصانعها ومعاملها مقابل امتلاكها لبعض الأسهم التي بلغ عددها ٣٨٫٧٠٠ سهم من مجموع أسهم شركة البيرة المساهمة البالغ عددها ٥٠٫٠٠٠ سهم أي أن الشركة البلجيكية المصفاة ما زالت تمتلك مع المؤسسين الأجانب الآخرين أكثر من نصف أسهم الشركة الجديدة (٢) .

وبلغ راسمال الشركة في سنة ١٩٤٩ ، ٥٠٠٫٠٠٠ فرنك ويعمل بها ٥٦ من الموظفين والعمال المصريين والأجانب وعين المصريون في الوظائف الثانوية والاجانب في الوظائف الرئيسية والفنية الاشرافية ، وقد قام المصريون برفع شكاوى ضد الشركة بانها تتعصب للأجانب ضد المصريين (٣) .

أما عن نشساط الشركة فقد باشرت اعمالها في صنع البيرة والمثلجات والمياه المعدنة الغازية في معاملها بالجيزة والاسكندرية وفي سنة ١٩٤٤ باشرت عملها في توزيع البيرة في القاهرة بالاشتراك مع شركة كراون بريوري البلجيكية بشرط مناصفة الأرباح بينهما .

وغير ذلك عمل الأجانب على استخراج ملح الطعام وتصنيعه وتجهيزه للاستهلاك المحلي وكانت أولى الشركات التي ساهمت في هذا العمل شركة انجليزية أسست في لندن سنة ١٨٩٩ وتقدمت الشركة بطلب استخراج وبيع الملح بالقطر المصري الى الحكومة المصرية التي كانت تحتكر استخراج وبيع الملح قبل ذلك ووافقت الحكومة على طلب الشركة ومنحتها حق ادارة الملاحات الحكومية اعتبارا من سنة ١٩٠٦ وبناء على ذلك أخذت طوال فترة الدراسة في استغلال ملاحات المكس ومنطقة وادي النطرون ، وتعهدت الشركة من ناحيتها بضمان بيع وتوزيع الملح في جميع انحاء القطر بالشروط والأسعار المتفق عليها مع الحكومة (٤) مع

---

(١) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٣٣ ملف ١٨٢ ـ ٢٨٧/٣ جـ ١ ص ٩٧/٨٠ « شركة مصانع بولاناكي المصرية »

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٥٩

(٣) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٣٢ ملف ١٨٢ ـ ٨٩\٣ ص ٢٩٥\٣٦١ « شركة بيرة الأهرام »

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٥٩ . ٥٠١/٠٠

مراعاة النظافة التامة وكتابة الاسم على الأكياس باللغة العربية ولغة أجنبية أخرى ومنع التدخين في مصانع الصودا وحفظها في أماكن جيدة التهوية (١) ٠

وعلاوة على ما تقدم فان الشركة تقوم بعصر الزيوت من بذرة القطن كما تعمل على تصنيع الكسب والصابون والشحوم الغذائية واقامت من أجل ذلك مصانع في الاسكندرية بالقباري ومحرم بك ومصنع ثالث في كفر الزيات (٢) ٠

وللشركة فروع وأقسام ومخازن ومكاتب للبيع منتشرة في القاهرة والاسكندرية وأسيوط وكفر الزيات وبلغ عدد المستخدمين المصريين العاملين بمختلف أقسام وفروع الشركة « ٣٥٠ » موظفا و « ٣٦٦١ » عاملا مصريا أما الأجانب فكان عددهم « ١٦١ » موظفا و « ٣١ » عاملا أجنبية أما الوظائف الادارية والاشرافية فهي جميعها للأجانب بلا استثناء ، وهذه البيانات حسب تقارير التفتيش عن الشركة في سنة ١٩٥٠ (٣) ٠

وكانت شركة الملح قد زادت من نشاطها في سنة ١٩٤١ ، سنة ١٩٤٢ فتمكنت من مضاعفة انتاجها وغطت كافة طلبات الأسواق المحلية، كما أنتجت بعض المواد الأولية اللازمة لصناعة الصابون فاغنت هذه الصناعة عما كان يستورد منها من الخارج والتي حالت دون وصولها الحرب العالمية الثانية ، هذا فضلا عن ادخال صناعات حديثة استنبطتها الشركة وقامت بانتاجها في اقسامها المختلفة كالمواد الدهنية والأحماض المشتقة منها والمنتجات المعدنية وما يستخرج منها وصناعة العبوات من براميل صاج وخشب وصفائح علب وخلافها (٤) ٠

وعملت الى جانب هذه الشركة الانجليزية ، شركتان انجليزيتان اخريان أما الأولى فهي شركة ملح بور سعيد وقد مارست الشركة نشاطها في استغلال ملاحات بور سعيد ومنذ سنة ١٩٥٢ بدأت مصانع الشركة الى جانب عملها الرئيسي في استخراج المنتجات الكيماوية والطبية من مياه البحار وفي سنة ١٩٤٩ انتهى امتياز هذه الشركة وأصبحت تعمل بأمر تكليف من الحكومة (٥) ٠

---

(١) ملف قسم الجمع والتسجيل ، مصلحة الشركات ، ص ٥ دار الوثائق القومية ٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٨٠ ص ١/٥
« شركة الملح والصودا المصرية »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٨٠ جـ ١ ص ١١٨\١٧٦
« شركة الملح والصودا المصرية ليمتد »

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٥٠١

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤٩٧/٤٩٨

وفي سنة ١٩٥٢ تحولت من شركة انجليزية الى شركة مساهمة مصرية باسم الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بور سعيد (١) ٠

أما شركة الملح الانجليزية الثالثة فهي شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد وقد أسست في سنة ١٩٠٧ باتفاق الشركتين الأولى والثانية للقيام بكافة العمليات الخاصة بصناعة الملح في القطر المصرى وظلت تمارس عملها في فترة الدراسة الى جانب الشركتين الأخريين (٢) وكان لهذا النشاط المكثف والكبير من الشركات الانجليزية الثلاثة أثره في جعل صناعة استخراج الملح وتنقيته حكرا على المستثمرين الانجليز الذين سيطروا عليه منذ نهاية القرن الماضي وطوال النصف الأول من هذا القرن وقد غطت منتجاتهم الأسواق المحلية كما أضافوا الى صناعة الملح انشطة وصناعات أخرى أفادت الصناعة الحديثة والاقتصاد المصرى ٠

سادسا ـ صناعة الدخان والسجاير :

وأخيرا فقد يلحق بالصناعات الغذائية صناعة الدخان والسجاير ، وقد بدأت هذه الصناعة في مصر منذ أواخر القرن الماضي (٣) وظلت منذ ذلك الوقت وطوال النصف الأول من هذا القرن حكرا على النشاط الأجنبي وبخاصة المستثمرين الانجليز واليونانيين والايطاليين والأرمن الذين اتقنوا فن هذه الصناعة وأصولها ٠

وفي بداية الفترة موضع الدراسة كانت شركات الدخان والسجاير كثيرة في العدد والانتشار فكانت هناك تسع شركات أجنبية تعمل كل منها منفصلة عن الأخرى ولكن الشركات التسع كانت تخضع للاشراف الادارى من قبل شركة انجليزية وهي الشركة الانجليزية الأمريكيـــة للدخان والسجاير أما عن شركات السجاير الأجنبية التسع فهي (٤) :

١ ـ اخوان ماسبيرو ليمتد

٢ ـ نيقولا صوصه ليمتد

٣ ـ دخان وسجاير بابا ثيولوجو

---

(١) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ٢٠٨ ملف ١٨٢ ـ ٤٦٤/٣ جـ ١ ص ١٩ « الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بور سعيد »

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٥٠٤

(٣) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢١

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٢ ملف ١٨٢ ـ ٨١/٣ جـ ١ ص ٥٦ « الشركة الشرقية ايسترن كومباني »

٤ ـ كيبورك ايكان ليمتد
٥ ـ أ · جمرجان ليمتد
٦ ـ س · مافريدس ليمتد
٧ ـ دخان وسجاير ماتوسيان
٨ ـ ك · ح · ملكونيان
٩ ـ فابريقة ودخان سجاير اثينا

والى جانب هـذه الشركات الأجنبية التسع وجدت أربع شركات سجاير احنبية أخرى ولكنها اكبر من حيث طاقة التشغيل وراس المال ·

واول هذه الشركات الشركة الانجليزية الأمريكية للدخان والسجاير وهي شركة انجليزية وكما ذكرنا تشرف اداريا على الشركات التسع السابق بيانها (١) ·

واما الشركة الثانية فهي الشركة الشرقية « ايسترن كومباني » وهذه الشركة اسسها في سنة ١٩٢٠ خمسة من الانجليز ، ويوناني واحد وايطالي واحد براسمال قدره « ٢٥٠٠٠ » ج·م (٢) ·

والشركة الثالثة اسستها منذ سنة ١٩٠٣ شركة ايطالية متضامنة مع خمسة من التجار الايطاليين واثنين من الرعايا الفرنسيين برأسمال قدره « ٢٤٠٠٠ » ج·م (٣) ·

اما الشركة الرابعة فهي شركة نسطور جانكليس وتاسست في سنة ١٩٣٤ (٤) ·

وفيما يبدو أن هذه الشركات عندما وجدت ان نشاطها المنفصل يؤثر على عمليات الانتاج وطاقات التشغيل فانها بدأت تفكر في الاندماج والاتحاد ·

رخرجت هذه الفكرة الى حيز التنفيذ في سنة ١٩٢٧ وذلك عندما عملت الشركة الانجليزية الأمريكية للدخان ليمتد مع فروعها التسع التي تشرف عليها اداريا على الاتحاد مع شركة ايسترن كومباني واطلق على هذه الشركات المندمجة اسم الشركة الشرقية « ايسترن كومباني » (٥) ·

---

(١) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٤٢ نفس الملف ص ٥٦
(٢) الشركة الشرقية « ايسترن كومباني » صـ ١/١٠
(٣) الوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٠٤ رقم ٧ السنة الثالثة والسبعون ·
(٤) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٤٥ ملف ١٨٢ ـ ١٨١/٣ جـ ١ ص ٤٢٥ « شركة سجاير نسطور جانكليس »
(٥) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٤٢ نفس الملف ص ٥٦

وبعد تكوين هذا الاندماج من شركات السجاير الأجنبية ظلت هناك شركتان اخريان تعملان منفصلتين طوال الفترة موضع الدراسة وهما شركة سجاير سالونيك وشركة سجاير نسطور جانكليس وكما ذكرنا ان شركة سجاير جانكليس أسست سنة ١٩٣٤ اى بعد تكوين الاندماج المذكور ٠

وكان من الطبيعي أن يزداد طاقات التشغيل ورأس المال فى شركة ايسترن كومبانى فقد ارتفع من « ٢٥٠٠٠٠ » ج٠م عند التاسيس الى « ٥٠٠٠٠٠ » ج٠م فى سنة ١٩٤٧ (١) وقد يرجع سبب انخفاض رأس المال الى الظروف التى واكبت الحرب العالمية الثانية والتى معها نسب تصدير السجاير المصرية بسبب تحول أسواق المستهلكين فى الخارج كما هو الحال فى داخل مصر عن الاقبال على السيجارة الشرقية التى اشتهرت مصر بصنعها الى السيجارة المصنوعة من التبغ الفرجينى ، كما أن بعض البلاد التى كانت تستورد السجاير المصرية قامت بانتاج هذه السلعة محليا وفرضها الحماية لصالح انتاجها المحلى (٢) ٠

أما عن مستخدمى وعمال هذه الصناعة فنجد انها قامت بتشغيل عدد كبير من العمال والموظفين المصريين ومن ذلك نجد ان شركة ايسترن كومبانى بلغ عدد الموظفين والعمال العاملين بها فى سنة ١٩٤٨ « ٥١١٨ » مصريا منهم « ٤١٢١ » عاملا ، و « ٩٩٧ » موظفا هذا بخلاف عدد آخر من الوظائف الرئيسية والاشرافية والتى شغلها الرؤساء والمشرفون الأجانب (٣) ٠

وأكثر الجنسيات التى تسيطر على هذه الوظائف الأرمن (٤) يليهم اليونانيون ٠

أما ارباح هذه الشركات فقد كانت عالية جدا ، اذ وصلت ارباح شركة ايسترن كومبانى فى سنة ١٩٥١ « ١٫٢٦١٫٥٩٩ » ج٠م بعد استبعاد كافة المصاريف والاستقطاعات والضرائب ، اى أن المبلغ المذكور يمثل الربح الصافى لهذه الشركة (٥) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٣ ملف ١٨٢ ـ ٨١/٣ جـ ٤ ص ٦٢
« الشركة الشرقية ، ايسترن كومبانى »
(٢) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ، ص ٢٢٢
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٢ ملف ١٨٢ ـ ٨١/٣ جـ ١ ص ٤٤/٣٦
(٤) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٨١/٣ جـ ٢ ص ١١٦
أنظر ذلك ايضا : الأمن فى الاقليم المصرى تاليف آرتاج البوريجيان ص ٦٠/٥٩
(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٨١/٣ جـ ٢ ص ٢١٤
« تقرير مجلس الادارة عن السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ »

سابعا ـ الصناعات الكيماوية والدوائية :

وفي هذه الصناعة نبين دور الأجانب في بعض منها مثل الصناعات الكيماوية وصناعة الورق والزجاج والأدوية ومستحضرات الزينة .

أما عن الصناعات الكيماوية فيرجع نشاط الأجانب الموسع فيها الى سنة ١٩٢٥ عندما اتفق جماعة من الايطاليين والانجليز والمتمصرين على العمل في صناعة الكيماويات بأنواعها المختلفة وكذلك الأسمدة الكيماوية . واسسوا شركة لهذا الغرض بمدينة الاسكندرية ، تعرف باسم الشركة المساهمة المصرية للاسمدة الكيماوية براسمال قدره « ٤٠٫٠٠٠ » ج٠م (١) .

وبعد ذلك بتسع سنوات أسس الأجانب شركة ثانية للصناعات الكيماوية وكان هذا في سنة ١٩٣٤ عندما عملت شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية في انجلترا على تاسيس فرع لها في مصر ساهمت فيه بدفع قيمة « ٩٩٦٠٠ » سهم من أسهم الشركة البالغ عددها « ١٠٠٫٠٠٠ » سهم أما بقية الأسهم فقد قام بدفع قيمتها انجليز آخرون (٢) علما بأن قيمة السهم الواحد خمسة جنيهات (٣) .

ومارست هذه الشركة الانجليزية نشاطا موسعا في صناعة وتوزيع الكيماويات في مصر ومن هذه المواد الكيماوية التي قامت بانتاجها وتوزيعها « مستحضرات طبية ، وبيطرية وكيماويات ثقيلة لجميع الصناعات بالاضافة الى الغاز السائل لتنقية المياه وصناعة التبريد وكذلك مختلف الأحماض ، والمبيدات الحشرية ، والأسمدة الكيماوية (٤) .

ثم عملت الشركة بعد ذلك على تطوير اعمالها ببناء معمل كيماوى سنة ١٩٤٢ مما جعلها تزيد الانتاج والتوزيع وبالتالي الأرباح التي بلغت في سنة ١٩٤٦ « ٩٨٫٠٨٣ » ج٠م بعد خصم كافة الاسهلاكات والمصاريف (٥) .

وفي سنة ١٩٤١ أسس الانجليز أيضا مصنعا آخر في شبرا

---

(١) ملحق الوقائع المصرية في ١٩٢٥\١\٥
« مرسوم بتاسيس شركة مساهمة تدعى الشركة المساهمة المصرية للاسمدة الكيماوية »
(٢) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٥٣ ملف ١٨٢ ـ ١٨٩/٣ جـ ٤ ص ٩٤/٩٣
« شركة الصناعات الكيماوية والامبراطورية ـ مصر ـ »
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠/١٩٤٩ ص ٦٥٥
(٤) المحفظة والملف ص ٨١
(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٦٥٦\٦٥٥

بالقرب من القاهرة برأسمال قدره « ١٠٠٠٠٠ » جنيه انجليزى وذلك لتصنيع وتوزيع العقاقير الطبية والكيمائية ومنتجات الصيدليات والكحول والروائح العطرية وغير ذلك . وكان لهذا المصنع ومنتجاته من الكيمائيات والعقاقير الطبية دوره الكبير فى تغطية جانب من حاجة السوق المحلية من هذه المواد فى الحرب العالمية الثانية بعد أن انقطعت الواردات منهـا وقد عاون المصنع على ذلك انشاؤه معملا للابحاث العلمية وزيادة رأسماله الى « ٦٠٠٠٠٠ » جنيه انجليزى سنة ١٩٥٠ (١) .

وفى ابى زعبل وكفر الزيات ساهم بعض الأجانب بالاشتراك مع عـدد من المصريين فى تأسيس شركة أبى زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية وصدر مرسوم تأسيسها فى سنة ١٩٤٧ برأسمال قدره « ٤٥٠٠٠٠ » ج.م وذلك لصـناعة وتنقيـة وتخزين وتوريد أكسيد الكبريت والسوبر فوسفات والأسمدة الأخرى والمنتجات الكيماوية (٢) .

هذا الى جانب انشطة أجنبية أخرى متفرقة فى مصر والاسكندرية، تخصصت فى الصناعات الكيمائية والدوائية (٣) .

والنشاط الأجنبى هنا فى الصناعات الكيماوية والدوائية بصـفة عامة نشاط محدود لم يكن يصل الى درجة نشاطهم فى المجالات الصناعية التى سبق ذكرها .

ونفس الشىء ايضا فى صناعة الورق الذى لم يتعد نشاط الأجانب فيه أكثر من مشاركتهم المصريين فى تأسيس شركة الورق الأهلية فى سـنة ١٩٣٤ بمدينة الاسكندرية ، ومع هذا فقد كان لهم الفضـل فى تأسيس هذه المصانع ، فقد قام بتركيبها مهندسون ألمان وعمل فى الاشراف على ادارتهـا ومتابعة العمل فنيـا وعمليـا مديرون من اليـونانيين والفرنسيين (٤) هذا علاوة على أن الأجانب قد ساهموا باكثر من ثلث رأس المال عند التأسيس (٥) .

وصناعة الزجاج هى الأخرى لم تشهد نشاطا أجنبيا الا عنـدما فكرت وزارة التجارة والصناعة بعـد انشائها (٦) فى الاستعانة بخبير

---

(١) نفس المصدر ص ٦٣٤

(٢) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\٤١٨ جـ ١ ص ٢١٦ « شركة أبو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية »

(٣) وفى ذلك أنظر : احصـاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٦٦١/٦٣٤

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٨ ملف ١٨١ ـ ٣\١٨٠ جـ ١ « شركة الورق الأهلية »

(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٠ جـ ٢ ص ٨٤

(٦) يرجع تاريخ انشاء وزارة التجارة والصناعة الى سنة ١٩٢٠

أجنبي في صناعة الزجاج وكان هذا التفكير من وزارة التجارة والصناعة في سنة ١٩٣٠ (١) ٠

واقيم المصنع بالفعل في سنة ١٩٤٥ بمدينة الاسكندرية وشارك الأجانب في تأسيسه برأس المال بنسبة كبيرة بالاضافة الى الخبرة والتي هي الأساس في البناء والقدرة على النشاط والتشغيل (٢) ٠

وواضح هنا عنم اقبال الأجانب على هذه الأنواع من الصناعات ، مما جعل مصر تستورد في هذه الفترة حاجتها من المواد الكيماوية والأسمدة وكذلك الزجاج والورق بانواعه المختلفة هذا رغم توفر المواد الأساسية لهذه الصناعات داخل مصر (٣) ٠

ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان الأجانب هم الذين قاموا بوضـع اللبنات والبذور الأولى لهذه الصناعات في صورتها المتطورة الحديثة ٠

ثامنا ـ صناعة مواد البناء :

حظيت صناعة مواد البناء ايضـا باهتمام ونشاط الأجانب الذين رجهوا بعض استثماراتهم الى تاسيس مصانعها ، ومن اهم هذه المصانع التي أسسوها مصانع الأسمنت وأقاموا لذلك مصنعين كبيرين الأول هو شركة اسمنت بورتلاند طرة والثاني هو شركة اسمنت بورتلاند بحلوان وساهمت الشركتان بعد ذلك مع بنك مصر في تاسيس شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح ٠

أما المصـنع الأول فهو شركة أسـمنت بورتلاند طرة وهو شـركة بلجيكية الجنسـية اسست في مصر منـذ سـنة ١٩٠٠ برأسمال قدره « ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ » فرنك وفي سنة ١٩٢٧ حولت تسجيلها فقط من شركة بلجيكية الى شركة مصرية دون المساس برأس المال البلجيكي او الادارة الأجنبية ٠ واصبح رأس المال في سنة ١٩٢٧ « ٠٠٠ر٢٠٠ » ج٠م واستمر في الزيادة حتى وصل الى « ٠٠٠ر١٣٠ر١ » ج٠م في سنة ١٩٤٩ (٤) ٠

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول ، مارس سنة ١٩٣٠ ص ٤٢

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٧٢ ملف ١٨٢ ـ ٣\٣١١ جـ ١ ص ١٣٠\١٣١ « مصنع الاسكندرية للزجاج والصيني »

(٣) حسين خلاف (الدكتور) نفس المصدر ص ٢١٢/٢١٥

(٤) ـ صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، ابريل سـنة ١٩٣٦ ص ٢٠٦
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٢١ جـ ١ ص ٩٩ ٠ « شركة اسمنت بورتلاند طره المصرية »

اما انتاج هذا المصنع فقد كان فى البداية يتبع الطريقة الجافة فى خلط وتحضير خاماته ولم يتعد انتاجه من الأسمنت ٨٠٫٠٠٠ طن فى العام وكانت مبيعاته قاصرة على المناطق القريبة من القاهرة (١) .

وفى سنة ١٩٢٨ تعاقدت الحكومة مع الشركة على أن يكون للشركة الحق فى استخراج الخامات التى يصنع منها الأسمنت من مساحة قدرها ٩٥ فدانا تقع بمديرية الجيزة وتدفع الشركة ايجارا سنويا يبلغ ٩٥ ج.م واتاوة بواقع خمسة مليمات عن كل متر مكعب من المواد المستخرجة وزيدت هذه الاتاوة بعد ذلك الى خمسة وعشرين عاما (٢) .

وفى سنة ١٩٣٣ انشأت الشركة مصنعا للبلاط وآخر لعمل أكياس الأسمنت الورقية (٣) .

وتعاقدت مع الحكومة فى نفس العام أيضا للمساهمة بانتاجها فى مد مشروع اقامة خزان جبل الأولياء بالسودان (٤) .

وبقدر ما كان هذا المصنع اجنبيا فى فكرته وتنفيذه ورأسماله ، كان أيضا اجنبيا فى ادارته وتشغيله ، فقد اعتمد فى ادارة أقسامه المختلفة على ستة من المديرين السويسريين (٥) بمساعدة أجانب آخرين فى الاشراف والتنفيذ ، هذا بالاضافة الى عدد من المصريين فى أعمال التشغيل (٦) .

اما عن المصنع الآخر فقد انشىء فى نفس المنطقة باسم شركة أسمنت بورتلاند بحلوان وكان ذلك فى سنة ١٩٢٩ برأسمال قدره ٢٠٠٫٠٠٠ ج.م .

وهذا المصنع يكاد يكون دانمركيا فى رأس ماله فقد ساهم فى أكثرية رأس المال ست من شركات الأسمنت الدانمركية علاوة على عدد آخر من الأفراد الدانمركيين كما ساهم فى تأسيسه أيضا شركة انجليزية ومساهم انجليزى آخر .

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثانى ، ابريل\يونية سنة ١٩٤٥ ص ١١٥
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٦ ملف ١٨٢ ـ ١٢١/٣ جـ ٢ ص ٢٣/٢٢
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٤٧٧
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٢٩٥
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٦ ملف ١٨٢ ـ ١٢١/٣ جـ ١ ص ٩٥
(٦) نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ١٢١/٣ جـ ٢ ص ٢٧

اما عن المساهمين المصريين فقد بلغ عددهم أربعة أفراد فقط ساهموا بنسبة قليلة فى راس المال (١) وفى سنة ١٩٥٠ زاد راس المال الى « ١٠٠ر١٠٠ر١ » ج٠م (٢) ٠

وبدا المصنع انتاجه بتصنيع « ١٠٠ر٠٠٠ » طن من الأسمنت ساهمت فى بناء وتأسيس بعض المبانى الخاصة والمشروعات العامة ، وفى سنة ١٩٣١ انخفض استهلاك الأسمنت فى مصر بسبب الأزمة العالمية فقامت الشركة بتصدير انتاجها الى السودان وبعض الدول المجاورة وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦ تحسنت اعمال المصانع وزادت المبيعات بسبب قيامها بامداد مشروعات المناء المتفق عليها فى المعاهدة بالأسمنت اللازم وكذلك ساعدت المصانع ظروف الحرب العالمية الثانية على استمرار عملها بارباح كبيرة (٣) ٠

وقد عمل على ادارة هذا المصنع أحد الدانمركيين المتخصصين فى هذه الصناعة بمساعدة عدد اخر من الخبراء الدانمركيين وكان لهم الفضل الأول فى تسيير وتنفيذ كافة اعمال المصنع وزيادة الانتاج وساعدهم فى ذلك أيضا جنسيات اجنبية اخرى وبعض المصريين وخاصة من العمال (٤) ٠

وفى سنة ١٩٣٨ شاركت شركة اسمنت طره برؤوس اموالها البلجيكية وشركة اسمنت حلوان برؤوس اموالها الدانمركية ، شاركت بنك مصر ـ البنك الوطنى ـ فى تأسيس شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح ٠

وكان نصيب مشاركة شركتى اسمنت طره وحلوان اكثر بكثير من بنك مصر ، (٥) وتطور رأسمال الشركة من « ٦٠٠٠ » ج٠م سنة ١٩٣٨ الى « ١٠٠٠٠٠ » ج٠م سنه ١٩٤٨ واعتمدت أيضا فى ادارتها على الخبرة الأجنبية ٠ (٦) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٧ ملف ١٨٢ ـ ١٣٧/٣ جـ ٢ (عقد الشركة الابتدائى) ص ٦٤

« شركة اسمنت بورتلاند حلوان »

(٢) نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ١٣٧\٣ جـ ١ ص ١٤٢

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٤٧٣

(٤) نفس المحفظة والملف ص ٢٤

(٥) بنك مصر ، البوبيل الذهبى ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٣١١\١٩١

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٤٥ جـ ١ ص ٣٢٢

« شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح »

وفى سنة ١٩٤٨ اتفق بعض المساهمين الأجانب والمصريين على تأسيس شركة اخرى للأسمنت تعرف باسم شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند وأخرجوا الفكرة الى حيز التنفيذ وذلك بعقدهم اتفاقية مع شركة اسمنت حلوان بموجبها تعمل شركة حلوان بصفة مهندسين استشاريين ومديرين للشركة الجديدة خلال فترة الانشاء الى أن يتم تسييرها سيرا مرضيا ، وطبقا للاتفاقية أيضا تقوم شركة حلوان بأعمال التصميمات والاشراف اللازمة لبناء المصنع وكافة أعمال الادارة (١) ·

وكان دور شركة اسمنت حلوان اذن اساسيا فى التنفيذ بل يرجع اليها الفضل فى ذلك كما أنها ساهمت ايضا فى رأس المال بمبلغ ١٥٠٫٠٠٠ ج·م مع بقية المساهمين الأجانب والمصريين (٢) ·

ومن هذا يتضح ان دور الأجانب فى صناعة الأسمنت بمصر كان دورا كبيرا فلهم الفضل الأول والأساسى فى تأسيس وتمويل وادارة مصانع الأسمنت فى مصر بما لهم من خبرة طويلة ومتطورة فى نفس الوقت ·

وانتج هذا كله مشاركة من هؤلاء الأجانب فى ارساء كثير من مشاريع البناء الحكومية والأهلية التى اتسعت وشملت القطر كله ·· كما صدر بعض منتجات هذه المصانع الى السودان وبعض الدول المجاورة ·

وغير صناعة الأسمنت وتجهيزه عمل الأجانب أيضا على المشاركة فى تأسيس مصنعين يقوم عملهما اساسا على صناعة الأسمنت ·

أما المصنع الأول فقد عمل الأجانب على تأسيسه فى الاسكندرية سنة ١٩٢٤ مع مشاركة بعض المصريين وذلك لصناعة المواسير من الأسمنت المسلح وكذلك الأصناف الأخرى التى قوامها الأسمنت (٣) ·

والمصنع الثانى هو مصنع سيجوارت للمواسير والأعمدة والمصنوعات من الأسمنت المسلح ، وقد اسس فى المعصرة بالقاهرة سنة ١٩٣١ برأسمال قدره ٣٠٠٫٠٠٠ ج·م ويقوم المصنع بانتاج مواسير الأسمنت المسلح وغير المسلح وأعمدة من الأسمنت المسلح المضغوط والواح من الاسبتوس الأسمنت مضلعة ومسطحة ، وكذلك أنواع من الطوب الحرارى والطوب الأزرق المستخدم فى أعمال المجارى ·

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٨ ملف ١٨٢ ــ ٤٣٤/٣ جـ ١ ص ٦ « شركة الاسكندرية للأسمنت »

(٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ٤٣٤/٣ جـ ٢ ص ١٩٥/١٨٩

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٤١٩

وقد عمل على ادارة هــــذا المصـــنع بعض الايطــاليين والانجليز والسويسريين (١) وساهمت منتجاته في انجاز كثير من المشروعات الهامة مثل انارة ميناء الاسكندرية واقامة أعمدة من الأسمنت المسلح للأسلاك التليفونية كما انها وردت انابيب ضخمة لقناطر محمد على وأخرى لأعمال الري ، وكذلك اعمال البناء لتفريج ازمة المساكن التي نشأت من زيادة عدد سكان المدن وانشاء طريق خرساني لمجاري مدينة الاسكندرية (٢) ٠

ومن مصانع لوازم البناء التي اقامها الأجانب ايضا مصنع الطوب الأبيض الرملي وقد اقيم هذا المصنع بالعباسية وله فرع آخر في البساتين بمدينة القاهرة ، وبلغ رأس مال المصنع في سنة ١٩٥٠ ٥٧٧و٩٥ج٠م وتخصص المصنع في صناعة الطوب والبلاط والمواسير والأحجار الصناعية، بقدرة انتاجية طاقتها « ٨٠٠٠٠ » طوبة يوميا وانتــاج المصنع يغطي الاستهلاك المحلي ٠

كما يصدر بعض من انتاجه الى البلاد العربية المجاورة ، وقد سيطر على ادارة هذا المصنع السويسريون بنسبة كبيرة وبعض الفرنسيين ، واستخدم المصـــنع في عمليـات انتاجه الآلات الحديثة التي تدار بآلات ميكانيكية وكهربائية وبهــا ماكينات لكبس الطوب الأبيض والبــلاط وبلوكات الأسقف وبالمصــنع ايضا ورشــة ميكانيكية لاصــلاح جميع الآلات اللازمة ٠

وقد وردت الى مصلحة الشركات شـكاوى في ســنة ١٩٤٩ من المصريين العاملين بالمصنع والبالغ عددهم « ٤٠٠ » عامل مصري يشكون من أن المصنع مصنع أجنبي يسيطر عليه اليهود ويتهربون من كافة لوائح البلاد وقوانينها ويتعصبون للأجانب ضد المصريين وأنهم يتعرضــون لهذا الظلم الكبير من رؤساء الشركة اليهود والأجانب (٣) ٠

تاسعا ــ صناعات اخرى :

وغير هذا فقد ساهم الأجانب برؤوس أموالهم وخبرتهم في ادخال صناعات جديدة أخرى مثل صناعة البلاستيك ٠

وبدأ اشتغالهم بهذه الصناعة في مصر سنة ١٩٤٤ عنــدما ساهم بعض الأجانب في تأسيس مصنع لذلك باسم مصنع صناعات البلاستيك

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٩ ملف ١٨ ــ ١٥٧/٣ جـ ١، ص ١٣٤، ٢٠٠

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٤١٣

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٣ ملف ١٨٢ ــ ٥٢/٣ جـ ١، جـ ٢ « شركة الطوب الأبيض الرملي »

والكهرباء برأسمال قدره ۸۰۰,۰۰۰ ج.م ولم يساهم معهم المصريون الا بنسبة قليلة جدا (۱) واقيم المصنع فى فيكتوريا بالاسكندرية (۲) وقد احضر الأجانب لهذه الصناعة خبراء منهم متخصصين فى هذا النوع من الصناعات ، وأنتج المصنع مختلف أنواع البطاريات السائلة واقمشة من البلاستيك ، وادوات كهربائية ، وكانت هذه الصناعة الحديثة فرصة لتدريب بعض العمال المصريين على فنونها وذلك على يد المتخصصين الأجانب (۳) .

ساهم الأجانب أيضا فى تأسيس شركة باتا لصناعة وتجارة الجلود والأحذية وأسسوا مصنعا لذلك فى سنة ۱۹۳۰ برأسمال قدره ۹۸٤,۰۰۰ ج.م وأغلب الأجانب العاملين بهذه الصناعة تشيكوسلوفاكيون وهم الأكثرية ثم الانجليز والفرنسيين والألمان (٤) .

وعملوا كذلك فى تصنيع وسائل الاضاءة باشعة النيون والتى منها قاموا بتصنيع مختلف اللافتات والاعلانات والزخارف المضيئة بالغازات ذات الألوان المختلفة التى تعمل على جذب الأنظار (٥) .

وفى مجال صناعة وسائل الاطفاء ساهم بعض الانجليز والسويسريين واليونانيين فى تأسيس مصنع لذلك عرف باسم شركة « كاريا » وقد أسس فى الاسكندرية سنة ۱۹۳٤ برأسمال قدره ۳۰,۰۰۰ ج.م (٦) وعمل المصنع على تصنيع حامض الكربونيك ومشتقاته جامدة كانت او سائلة وكذلك تصنيع الآلات لحفظ ونقل هذه المواد (۷) .

وغير ذلك نجد أحد الفرنسيين يستغل بعض خامات البيئة الطبيعية على سواحل البحر الأحمر وهى المحار التى كلف عربان هذه المنطقة بجمع مقادير وفيرة منها وقام باستغلالها فى صناعة الأزرة الصدفية وأسس مصنعا لذلك بالقرب من مادة التصنيع فى مدينة السويس سنة ۱۹۲٤ وأحضر لهذه الصناعة الخبراء الفرنسيين المتخصصين كما استورد آلات فرنسية حديثة لكافة أعمال التشغيل وأخذ يدخل عليها التحسينات من وقت لآخر ودرب المصريين على هذه الصناعة مع غيرهم من

---

(۱) ملحق الوقائع المصرية . العدد ٦٨ فى ١٩٤٥\٤\٣٦

(۲) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ۱۵۷ ملف ۱۸۲ – ۳/۲۰٦ جـ ۱ ص ٦٩ « شركة صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية »

(۳) نفس المحفظة ، ملف ۱۸۲ – ۳/۲۰٦ جـ ۲ ص ۸۹

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ۱٦۷ ملف ۱۸۲ – ۳/۱۵۵ جـ ۱ ص ۱۳٤/٦۷ « شركة باتا »

(٥) احصاء شركات المساهمة ۱۹٤۲ ص ٥٦۳

(٦) ملحق الوقائع المصرية العدد ۸٥ فى ۱۹۳٤\۱۰\۱٤

(۷) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ۱۳۹ ملف ۱۸۲ – ۳/۲۸٥ جـ ۲

الأجانب ، واخذ صاحب المصنع الفرنسي يعمل على تصريف منتجاته داخل مصر وخارجها بعد ان مهد لذلك بعمل الدعاية اللازمة بارسال العينات للبيوتات التجارية للشهرة في انجلترا وايطاليا وفرنسا .

ومن هنا تاتى مهارة الاجانب وفنونهم الصناعية في اختيار المشاريع الناجحة فالاذرة احدى المصنوعات الهـامة والتى لا يخلو منزل من استخدامها وكانت تستورد قبل ذلك بكميات كبيرة بلغ المستورد منها في سنة ١٩٢٣ ، ٢٧٫٧٢٦ ج.م (١) .

وهو بذلك يكون قد ساهم في تأسيس صناعة حديثة ناجحة ووفر كثيرا من أموال استيرادها مستغلا في ذلك البيئة نفسها والأيدى العاملة الرخيصة والمكان المناسب . وفى كل هذه الأعمال الصناعية تقدم الأجانب الكثير لمصر ، فقد نقلوا فنونا صناعية متطورة حديثة افادت كثيرا فى اعمال البناء والتعمير وحركة التطور .

نتائج النشاط الأجنبي في ميدان الصناعة

نستطيع أن نقول من خلال الدراسة السابقة أن الأجانب كانوا الأساس الأول في الحركة الصناعية الناشئة التى شهدتها البلاد في تلك الفترة .

فصناعة النسيج ظلت بدائية يدوية الى ان جاء الأجانب بفن حديث متطور اعتمد على الآلة والميكنة والتطور في أسلوب الانتاج القائم على الخبرة والدراسة بالسوق واذواق المستهلكين .

وتعتبر صناعة النسيج هى اهم واكبر المشاريع التى اسسها الأجانب فى مصر من حيث رأس المال واتساع المشروع وأهمية الانتاج على السوق المحلى والمستهلك المصرى .

كما انها ايضا من أقدم المشاريع الصناعية التى مارسها الأجانب من قبل فترة الدراسة وان اتسعت وزادت أهميتها واهتمام الأجانب بها فى فترة الدراسة بصفة خاصة ، ويلى صناعة النسيج فى الأهمية الصناعات التعدينية والهندسية وهذه الأخرى رغم انها أكثر فى العدد من صناعة النسيج فان أكثرها من الصناعات الصغيرة فى رؤوس أموالها وطاقات تشغيلها . ومع هذا لهذه الصناعات هى الأخرى لها الفضل الأول فى تطوير كثير من المرافق وتحديثها كما ترجع أهميتها أيضا الى أنها

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول من السنة الثانية يناير سنة ١٩٢٦ ص ٢٣/٢٤

الأساسي الأول في الحركة الصناعية في تصنيع الآلات وصيانتها وانتاج خاماتها المختلفة والتي لولاها لفسدت كثير من المشاريع الصناعية الأخرى، والأجانب هنا امتزوا بالدقة والتخصص المبنى على الدراسة والاتقان .

اما الصناعات الاستخراجية فكما راينا ان الأمريكيين هم أول من اكتشفوا خام البترول في مصر في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم أخذت الشركات الانجليزية في استخراجه مع مطلع هذا القرن وزاد نشاطها بعد سنة ١٩٢٢ وشاركتها الشركات الأمريكية والفرنسية . والمشاريع الأجنبية هنا محدودة ولكنها كبيرة في رؤوس اموالها واهميتها الاقتصادية ، وفضل الأجانب هنا بنفس أهمية استخراج هذه المعادن المطمورة والكنوز النفيسة والتي بفضلهم طورت من أسلوب الحياة والاعتماد على الآلة واستخدام السيارة وكافة الآلات والماكينات التي تعتمد في تشغيلها على البترول الذي يستخرج من باطن الأرض المصرية .

والصناعات الغذائية ايضا من الصناعات الهامة التي مارسها الأجانب واهمها صناعة السكر والمضارب والمطاحن المختلفة وان ادخلوا بعض المشروبات التي لا تتفق وطبيعة المصريين مثل صناعة الخمور والبيرة بانواعها المتعددة .

اما الصناعات الكيماوية فلم تكن بحجم واتساع المشاريع السابقة رغم اهميتها واحتياج البلاد اليها .

وفي صناعة مواد البناء فانهم قد احتكروا في هذه الصناعة صناعة الأسمنت والطوب الرملي وهي مشاريع كبيرة في النشاط ورأس المال واهميتها كبيرة ايضا على مصر وحركة البناء ومشاريع التعمير بمختلف أنواعها .

هذا الى جانب مشاريع صناعية أخرى محدودة وصغيرة سبق ذكرها .

وفي كل هذه المشاريع اعتمد الأجانب على الآلات الحديثة والخبراء المختصين .

كما استعانت جميع هذه المصانع على أعمالها بتشغيل آلاف من المصريين في الأعمال التافهة والغير هامة كما دربت قلة منهم على فنون هذه الصناعات مما ساعد على ايجاد مصريين تشربوا الصناعة الحديثة المتطورة بفنونها وانواعها المختلفة .

وعن مساهمة بعض المصريين في هذه الصناعات الأجنبية ، فهي مساهمة قليلة ومحدودة بدأت تتضح بالذات بعد سنة ١٩٤٧ وبعضها

مساهمة صورية فقط للشكل والمظهر(١) ومجاراة بعض القوانين واللوائح التى نصت على تحديد نسب من رأس المال للمساهمين المصريين .

هذا وقد وضعت هذه الشركات الصناعية بعض وجهاء المصريين فى قائمة مجالس ادارتها وهم هنا أيضا فى اغلب الأحوال للشكل والصورة فقط اما للاستفادة من نفوذ او لتغطية نسبة المصريين فى مجالس الادارة وفى القليل النادر منها لتمثيل المساهمين المصريين فى رأس المال حسب اللوائح التى تنص على **ذلك** :

ومن هذا العرض نستطيع ان نقول أن هذا النشاط الصناعى الأجنبى من الأجانب المنصر المسيطر على الحركة الصناعية بكافة فروعها . وكما يقول الدكتور حسين خلاف « لقد ظل العنصر الأجنبى قويا فى دوائر الأعمال الصناعية الحديثة فى مصر ، وكان ذلك اظهر ما يكون فى الوظائف الكبيرة وفى الأعمال الفنية وأعمال الملاحظة والاشراف فى الشركات الصناعية ثم تغير الحال بسرعة بعد ثورة مصر سنة ١٩٥٢ ، اذ تخلصت منذ ذلك الحين من كثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة » (٢) .

ومع هذا فقد كان لبنك مصر دور كبير فى جعل المصريين يساهمون فى تكوين بعض الشركات الصناعية برؤوس أموال وطنية وان شاركت فى بعض منها الشركات الصناعية الأجنبية بالخبرة ورؤوس الأموال كما سبق ان ذكرنا .

وخاتمة لذلك نقول أن الحركة الصناعية فى مصر فى ذلك الوقت ، قامت اساسا على العنصر الأجنبى فى رأس المال والفكرة والتنفيذ بما تشمله من خبرة واشراف فجعلت مصر تضع أقدامها على طريق الصناعة بوسائلها الحديثة المتطورة .

ورغم كل ما حصل عليه الأجانب من مكاسب كبيرة من هذه الأعمال الصناعية فان مكاسب مصر كانت كبيرة أيضا .

---

(١) راجع فى ذلك حديث فكرى اباظة حول هذا الموضوع

(٢) حسين خلاف (الدكتور) ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧



الفصل الخامس

نشاط الأجانب في مجال التجارة



حجم الاستثمارات الأجنبية فى مجال التجارة

دخل الأجانب ميدان النشاط التجـارى فى مصر وكانت رؤوس أموالهم فى هذا المجال أقل من مساهمة رؤوس أموالهم فى النشاط الزراعى وأكثر قليلا من أموالهم فى النشاط الصناعى ٠

وقبل سنة ١٩٢٢ كانت مساهمة الأموال الأجنبية فى النشـاط التجارى والصناعى والنقل والخدمات العامة أقل من « ١٦ ٪ » ساهمت التجارة والنقل والخدمات العامة من هذه النسبة بحوالى « ١٠ ٪ » (١) ٠

وبعد سنة ١٩٢٢ أخذت تزداد مساهمة الأموال الأجنبية فى النشاط التجارى وتوابعه ، فقد بلغت هذه الأموال الى مايقرب من «٣٤٫١٥٨٫٠٠٠» جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٣ أى حوالى « ٣٣٫٥ ٪ » من مجموع الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر فى هذا العام والتى بلغت «١٠٢٫٢٩٥٫٠٠٠» ج٠م وأموال النشاط التجارى المذكورة فى سنة ١٩٣٣ تشمل مختلف أنواع النشاط التجارى بشركاته المتعددة ، وتشمل أيضا الأموال الأجنبية العاملة فى ميدان المرافق وأعمال التعمير وكذلك البنوك والشركات المالية وقناة السويس ، وهذه الأموال من دول أوروبية مختلفة تاتى أكثرها من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وأقلها من ألمانيا وسويسرا (٢) ٠

ورغم التناقص التـدريجى للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة فى مصر خلال فترة الدراسة فقد ظل العنصر الأجنبى قويا فى دوائر الأعمال

---

(١) خليل حسن خليل ٠ دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصـاديات المتخلفة ص ٣٨٠\٤٠٥

(٢) Crouchley: op. cit., p. 106-118.

و استبعدنا أموال الشركات الصناعية والأخرى التى تتصل بأعمالها من جداول المصدر المذكور واستخرجنا جملة أموال النشاط التجارى والمرافق وأعمال النقل والبنوك وقناة السويس على هذا الأساس :

والنشاط التجارى وكان ذلك اظهر ما يكون فى الوظائف الكبيرة وفى الاعمال الفنية والاشراف فى الشركات التجارية (١)

مركز المتاجر والمحال الأجنبية بالعواصم الكبرى :

وقبل أن نبدأ فى تتبع النشاط التجارى الأجنبى فى مصر نحدد أولا أماكن تركز هذا النشاط ونوعياته المختلفة ·

وعن هذا الموضوع نجد أن نشاط الأجانب التجارى قد تركز فى مدينتى القاهرة والاسكندرية بدرجة كبيرة ، وتاتى بعد ذلك بصفة عامة عواصم المديريات فبقية المدن المصرية بنسبة أقل بكثير ·

ففى سنة ١٩٢٧ بلغ عدد الأجانب العاملين بمختلف أنواع النشاط التجارى فى عموم مصر « ٣٢٫٢٢٥ » أجنبيا · تركز فى مدينة الاسكندرية وحدها من هذا العدد « ١٤١٠٨ » ، يليها مدينة القاهرة وبها « ١١٥٩٧ » أجنبيا والاسكندرية والقاهرة وحدهما يتركز بهما أكثر من ثلثى الأجانب العاملين بالنشاط التجارى فى أنحاء مصر وتاتى بعد القاهرة والاسكندرية محافظة القنال وبها « ١٦٠١ » أجنبيا يعملون بنفس النشاط التجارى ، ثم مديرية الغربيــة وبها « ١٠٦٩ » أجنبيا يعملون بنفس النشــاط ثم مديرية الدقهلية والشرقية والبحيرة والسويس والمنيا والجيزة والقليوبية وبقية المحافظات بأعداد أقل بكثير (٢) ·

وفى سنة ١٩٣٧ تناقص عــدد العاملين الاجانب بمختلف أنواع النشــاط التجارى الى « ٢١٫٩٣٦ » أجنبيــا وهذا التناقص يتواكب مع الاتجاه العام لتناقص أعداد الأجانب ورؤوس أموالهم فى مصر ، ونجد فى هذه السنة أيضا احتفاظ مدينتى الاسكندرية والقاهرة باكثرية هــذا العدد ، تليهما بقية المحافظات والمديريات المصرية (٣) ·

وتستمر عملية التناقص بعــد ذلك ، فطبقا لاحصاء ســنة ١٩٤٧ تناقص عدد الأجانب الى « ١٨٢٠٥ » يعملون بكافة أنواع التجارة فى كل البلاد مع استمرار تركزهم أيضا فى مدينة الاسكندرية ، يليها القــاهرة ثم عموم مصر (٤) ·

اما عن نوعيات هذه التجارة ، فنجد أنها كانت كثيرة ومتعددة · ونتابع تبعا يلى بالدراسة والتطبيق أنواع هذه التجارة والتى تشمل :

(١) حسين خلاف (الدكتور) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٢٤٧
(٢) تعداد ســكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ، جداول عامة ص ١٤٣\١٤٢
(٣) تعداد ســكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ، جداول عامة ص ١٧٣\١٧٢
(٤) التعداد العــام للســكان لســنة ١٩٤٧ جـ٢ ، جداول عامة ص ٢٢٩\٢٢٨

اولا : عمليات البورصة وتجارة الأوراق المالية ·

ثانيـا : البورصة وتجارة القطن ·

ثالثـا : تجارة الأزياء والملبوسات والأدوات المنزلية ·

رابعـا : تجارة البترول ومشتقاته ·

خامسا : تجارة الآلات والسيارات والأدوات الهندسية ·

سادسا : تجارة الأسفنج والأسماك ·

سابعا : تجارة الأدوية والمواد الكيماوية المختلفة ·

ثامنـا : تجارات أخرى متعددة ·

عمليات البورصة وتجارة الأوراق المالية

نبدأ الحديث عن نشاط الأجانب التجاري في مصر بالبورصة وتجارة الأوراق المالية وذلك لأهميتها الكبيرة في الحركة التجارية ·

والبورصـــة مهنة تجارية وسوق منظم لم يكن لمصر بها عهد من قبل (*) · وظل هذا النوع من الأسواق المنظمة غير معروف في مصر الى ان وفد الأجانب اليها باعداد كبيرة في النصف الثـاني القرن التاسع عشر ، فنقلوا معهم افكارهم ونشاطهم التجاري واسسوا شركات مساهمة كثيرة العدد ، فاستوجب ذلك بالتالي ايجاد سوق يتعامل بالبيع والشراء في أسهم وسندات هذه الشركات ، وفي البداية كان تجار أو سماسرة هذه الأوراق المالية يلتقون بعملائهم في أحد المحلات بميدان الخازندار بالقاهرة ثم انتقلوا الى مقهى النيوبار بميدان الأوبرا ، ولما زادت حركة

★ وقد نشـات هـذه المهنة أول ما نشـــأت في مدينة بروج البلجيكية في القرن السادس عشر وكانت في بدايتها محدودة وتهدف الى تعارف التجار بعضهم ببعض ومناقشة سبل التجارة وأحوال الســوق ، ومن هذه المناقشات تتولد أفكار جديدة ومشاريع تجارية وتعاون وثقة بين التجار · وتطور نظام البورصة بعد ذلك في أوروبا بتطور المجتمع والنشاط التجاري ، فمع ظهور الشركات المساهمة ، أصبح هناك ســـلعة جديدة تباع وتشترى وهي أسهم وسندات هذه الشركات وكان المتعاملون في هذا النوع من الأوراق المالية يعقدون اجتماعاتهم في المقاهي العامة · ثم أســسوا بعد ذلك موقعا خاصا بهم ســمي بورصة الأوراق المالية ·

وفي ذلك أنظر : ــ احمد زكي موسى هيكل عمليـات البورصـــة في مصر ص ١٢ الأهرام ١٩٦٦/١٢/١٩

التعامل فى الأوراق المالية تعاون هؤلاء الأجانب فيما بينهم فأسسوا بورصة الأوراق المالية بالقاهرة (١) وبورصة أخرى لهذا الغرض بالاسكندرية (٢) وظلت هاتان البورصتان تعملان فى القاهرة والاسكندرية كسوق منظم لهذه الأسهم والسندات بنظام عمل محدد بنظمه لائحة خاصة لذلك . تعمل البورصة بمرجه خمسة أيام فى الأسبوع وتتوقف اعمالها يومى السبت والأحد واستمرت على ذلك طوال فترة الدراسة (٣) ٠

وتعتمد بورصتا الأوراق المالية طوال هذه الفترة فى ادارتها ورؤوس اموالها على العنصر الأجنبى ٠

ومن اهم العناصر العاملة فى البورصة والتى تشكل أداتها الرئيسية تجار الأوراق او القراطيس المالية انفسهم ٠

وهؤلاء معروفون بالسماسرة (*) وهم من الأجانب اذ أن اللائحة لم تشترط بان يكون السمسار مصريا ، وكل ما وضعته من شروط تجعل بينه وبين مصر من رابطة هى أن يكون مقيما بها منذ ست سنوات على الأقل حتى تضمن اللائحة معرفته لأحوال البلاد وعاداتها (٤) ٠

ومهنة السمسار التى مارسها هؤلاء الأجانب من أدق المهن وتتطلب منه صفات خاصة ، خلاف النزاهة والاستقامة ٠ فعليه يقع ارشاد عملائه عن سير الشركات وأعمالها وحالتها المالية ومركزها من جميع الوجوه وذلك بفحص ميزانيتها وتمحيصها وتحليلها كى يكون ملما بجميع دقائقها ، ولكن ليس معنى هذا انه على السمسار أن يتكهن بمصير الشركات ، فان الأحداث السياسية والكوارث الطبيعية وتقدم الصناعة والاختراعات

---

(١) ادولف كوسى سوق الأوراق المالية ص ٤

« معهد الدراسات المصرفية ٠ مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى التالى سنة ١٩٥٦ »

(٢) يس عبد السيد بورصة الأوراق المالية ص ٢١

(٣) أحمد زكى موسى هيكل المصدر السابق ص ٢١

★ والسمسار هو الوسيط بين البائع والمشترى فيتلقى أوامر البيع أو الشراء لتنفيذها فى مكان أعد خصيصا لذلك بالبورصة عرف بالمقصورة والتى يتم فيها عمليات البيع والشراء ويساعد السمسار فى اعماله بعض من الوسطاء والمندوبين ٠

وفى ذلك انظر : حسن عباس زكى وظيفة بورصة العقود ص ٣

« معهد الدراسات المصرفية . مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى التالى سنة ١٩٥٦ »

(٤) يس عبد السيد المصدر السابق ص ٣٧

- يوسف نحاس (الدكتور) القطن فى خمسين عاما ص ١٥٨

تسير بسرعة تسبق امكانيات بعض الشركات وتمنعها من السير فى ركب الشركات الأخرى ، وقد لا يمكن السمسار من تدارك الخطر ولكن ينحصر دوره فى تجنب وتقليل الخسائر قدر الامكان . وعمليات البورصة تتم علنا فى الحلبة كالمزاد العلنى ، ويأتى كل سمسار وينادى على الأسهم التى يريد التعامل فيها ، وان كان هناك سمسار آخر عنده أذونات على الأوراق ذاتها فتتم المساومة بينهم على السعر الى ان يتفقوا عليه والا استمر كل منهم فى المناداة عليها الى أن يتمكن من تنفيذ أمره (١) .

وفى كل هذه الأعمال يكون دور السمسار رئيسيا فى نشر تعاليم الادخار بامتلاك الأسهم والسندات لكى يشجع المدخر على استغلال ماله فى الأوراق المالية بعد ان يعمل على افهامه ماهية هذه الأوراق وطريقة التعامل بها وضماناتها (٢) .

ولهذا فان هؤلاء السماسرة الأجانب هم أداة البورصة الرئيسية ، ويتوقف عليهم وعلى معرفتهم بالسوق وأحواله والبائع والمشترى انجاح عمليات البيع والشراء فى البورصة فهم عنصر الحركة وهمزة الوصل ومروجو الأسهم والسندات بالدعاية لها بفن وأسلوب متطور حديث . واما عن عملاء هؤلاء السماسرة فهم ايضا أجانب من أصحاب رؤوس الأموال ، والذين ظلت تجارة القراطيس المالية فى أيديهم طوال فترة الدراسة وكان سبب احجام المصريين عن المساهمة فى هذه التجارة ، هو انهم من ناحية لم يألفوها من قبل ، ومن ناحية ثانية لما تنطوى عليها من مخاطرة فهم بعيدون عنها، وظل أصحاب رؤوس الأموال المصريين ما برحوا يفضلون الاستثمار طويل الأجل فى شراء الأراضى الزراعية وأراضى البناء ، مع أن النجاح الذى حازه هؤلاء الأجانب خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كان كافيا لتشجيع المصريين ليحذوا حذوهم (٣) .

ومع هذا فقد كان هناك بعض التقدم الملموس فى شراء قلة مصرية لعدد محدود من القراطيس المالية (٤) وجاء هذا التقدم بصفة خاصة بعد تاسيس طلعت حرب بنك مصر وشركاته وجعل أسهمه أسهما اسمية لكى يضمن شراء المصريين لها وبقائها فى حوزتهم (٥) وبصفة عامة جاء هذا التقدم بعد ظهور قانون شركات المساهمة فى سنة ١٩٤٧ والذى

---

(١) أدولف كوستى المصدر السابق ص ١٦
(٢) نفس المصدر ص ١٠
(٣) الاهرام فى صفحة التجارة والصناعة ، العدد الأول ، ديسمبر سنة ١٩٥٠
(٤) مجلس النواب جلسة ١٩٤٩/٤/٢٦ ص ١١٦٩
(٥) بنك مصر اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٢٧

حدد نسبة « ٥١٪ » من أسهم شركات المساهمة التى تؤسس بعد صدور القانون للمصريين (١) .

وحقيقة كان ادخال الأجانب لنظام عمل البورصة في مصر يعتبر من احسن المزايا والمكاسب لتنظيم سوق الأوراق المالية ، هذا بغض النظر عن انهم هم الذين انشاوها وسيطروا عليها ، وتاتى أهمية البورصة من أنه لا يمكن تصور عمل شركات المساهمة العاملة بمصر بدونها ، ففى البورصة نظمت عملية بيع وشراء وتحديد أسعار أسهم الشركات بجميع انواعها وحصص التاسيس وسندات اليانصيب وكذلك الأوراق الحكومية (٢) .

ففى بورصة الأوراق المالية تعرض المشاريع الكبيرة بفكرة كافية عنها سواء كانت مشاريع تجارية او صناعية او عقارية أو مالية ، وذلك لانه يصعب على شخص واحد أن يكون لديه المال والخبرة الكافية لتمويل وتشغيل مشروع من المشـاريع الكبرى بمفرده اما فى البورصة فالأمر معروض على كثير من اصحاب رؤوس الأموال والذين هم فى الغالب من الأجانب الباحثين باموالهم عن الأعمال المثمرة لتوظيفها وتشغيلها . ولهذا فان بورصة الأوراق المالية تعتبر بمثابة العمود الفقرى لاقتصاد البلاد والمرآة التى تنعكس عليها حالتها المالية ، والتى يتطلع اليها العالم لمعرفة احوال مصر . وهى أسهل وأضمن الطرق لاستثمار الأموال المدخرة مهما كانت قيمتها بشرط حسن التصرف والتبصر . ومن ناحية اخرى أتاحت بورصة الأوراق المالية لكل شخص شراء اسهم اى شركة يريدها ويثق فيها فيستفيدون فى آخر العام من جزء من ارباحها تبعا لعدد الأسهم التى يمتلكها وذلك عن طريق الكوبونات التى تدفعها الشركة . كما أنه يستفيد من ارتفاع أسعار الأسهم نتيجة لتقدم أعمال الشركة واستفادتها من خبرة الفنيين والمشرفين على أعمالها ومتانة مركزها المالى ، كما انه يمكنه ان ينوع الأسهم التى يشتريها من مختلف الشركات كى لا يدع كل رأسماله عرضة لتقلبات نوع واحد من النشاط فيشترى مثلا أسهما مالية واخرى صناعية واخرى عقارية وهكذا ، فان كسدت اعمال شركة من الشركات التى يمتلك أسهمها فانه ينتفع بارباح الشركات الأخرى (٣) .

ونجـــد غير ذلك القروض الحكومية كان يجرى التعامل معهـا فى بورصة الأوراق المالية مثل القرض الوطنى الذى أصدر فى ســـنة ١٩٤٤ (٤) والذى جـرت المناقشات بشأنه فى مجلس النواب ســـنة

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨
(٢) يس عبد السيد المصدر السابق ص ٢١/١
(٣) أدولف كوستى المصدر السابق ص ١١
(٤) يس عبد السيد المصدر السابق ص ٢١

١٩٤٣،وكانت قيمة القروض المعروضة أربعين مليونا من الجنيهات وبالطبع معنى عرض قيمة القروض فى البورصة هو تقدم الأجانب لشراء سنداته ولم يكن هناك ما يمنع ذلك ، وفى هذا ستكون استفادتهم كبيرة من فوائد القروض السنوية (١) ٠

واصحاب الأوراق المالية الأجانب كانوا يستفيدون من أوراقهم المالية علاوة على أرباحها السنوية وقيمتها الثابتة ، كانوا يستفيدون منها برهنها واخذ السلف عليها وقد تاسست فى مصر شركات أجنبية لهذا الغرض مثل بنك الرهونات المصرى وهو بنك فرنسى تاسس فى باريس سنة ١٨٦٠ ومارس عمله طوال فترة الدراسة ، وقد جاء ضمن نشاط هذا البنك التسليف مقابل رهن قراطيس مالية ٠

كما شارك الأجانب فى تاسيس شركات أخرى ضمن اهدافها شراء الأسهم والسندات والأوراق المالية وكذلك بيعها والاتجار فيها وتحصيل المتأخرات وقيم الكوبونات (٢) فشراء الأوراق المالية من البورصة اذن والاتجار فيها لم يكن قاصرا على المستثمرين الأجانب من الأفراد فقط بل شاركت فى هذا العمل أيضا شركات ومؤسسات اجنبية أخرى ٠

ومن هذا يتبين أن تجارة الأوراق المالية فى مصر من التجارات الرائجة التى مارسها الأجانب سواء كانوا أفرادا أو جماعات وتمرسوا عليها بما لديهم من خبرة سابقة ودراية بأمور الاستثمار ونجحوا فى ذلك نجاحا كبيرا ٠

وكان لتحكم الأجانب فى بورصة الأوراق المالية ــ والتى هى ركيزة اقتصادية هامة يتوقف عليها سلامة الاقتصاد المصرى وتطوره ــ أن عملت الحكومة المصرية بعد قيام الثورة وعلى وجه التحديد فى سنة ١٩٥٥ على تمصير البورصة ، وادخلت تعديلات جوهرية على لوائحها والتى منها تضمن الحكومة تمصيرها ٠ ومن هذه التعديلات أنه اشترط فيمن يقبل سمسارا أن يكون مصرى الجنسية (٣) ٠

البورصة وتجارة القطن :

وتعتبر تجارة القطن من التجارات الرائجة التى مارسها الأجانب فى مصر وعادت عليهم بأرباح وفيرة ٠ وقد مارسوا عملهم فى هذه التجارة

---

(١) مجلس النواب (مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادى) ١٤ ــ ١٦ سبتمبر ١٩٤٣ ص ٢٧/١٤

(٢) حصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ص ٨٤ ، ١٠٠/٩٦

(٣) حسن زكى احمد بورصة عقود الأقطان ص ٦٩/٦٧

من خلال أعمال البورصة وشركات التصدير الأجنبية الكثيرة ، أما عن البورصة فهناك بورصتان تعملان فى تجارة الأقطان بالاسكندرية خلاف بورصتى الأوراق المالية السابق ذكرها .

وقد ظلت بورصتا الاقطـــان بالاســكندرية تعتمدان على الأجانب واستمرتا على ذلك الى أن قررت الحكومة تمصيرهما بعد سنة ١٩٥٢ (١) شأنها فى ذلك شأن بورصتى الأوراق المالية والبورصة الأولى هى بورصة العقود وهذه انشئت بالاسكندرية سنة ١٨٦١ وتعتبر من أقدم بورصات العالم (٢) ويجرى فيها التعامل فى القطن على أساس العقود التى تنفذ شروطها فى آجال مستقبلة (٣) اما البورصة الثانية فهى بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل بالاسكندرية ، ويعتبر سوق مينا البصل من أحسن الأسواق القطنية نظاما فى العالم وقد أسس فى عام ١٨٧٢م على شكل سوق يبيع فيه خديوى مصر قطن (الدومين) التى كان يزرع بها اغلب القطن المصرى (٤) وبعد ذلك باثنى عشر عاما اى فى سنة ١٨٨٤ حولها جمـاعة من الوسطاء الاجانب الى شركة تجـــارية تعرف باسم شركة بورصة مينا البصل التجـارية المصرية واســتمرت تعمــل طوال فترة الدراسة معتمدة على هؤلاء الأجانب .

وللبورصة عمارة كبيرة ومبان بميناء البصل ويشرف على ادارة هذه المبانى مجلس ادارة يرأسه سويسرى ويساعده اعضاء يونانيون(٥) وتقع مبانى البورصة على مقربة من أرصفة شحن الأقطان بالجمرك وبهـا حوالى « ١٤٠ » مكتبا يستأجرها المصدرون وشركات الغزل المشترية ثم البنوك وتجار الداخل والمنتجون والبائعون . كما تشمل هذه المبانى مقر ادارة البورصة وقاعات الجلسات وغير ذلك ، وعلى مقربة من البورصة تقع المخازن (الشون) التى تملكها البنوك غالبا وشركات التصدير الكبرى التى تعمل بالتمويل وتتلقى فيها الأقطان الواردة من الريف وتخزن فيها الأقطان حتى تباع او تهيأ للتصدير باعادة كبسها بمكابس خاصة ذات ضـــغط أعلى من مكابس الريف وذلك لكى لا تشــغل حيزا كبـيرا من

---

(١) حسن زكى أحمد أسواق القطن فى مصر ، المحاضر الثالثة ص ٦٩
« معهد الدراسات المصرفية مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى التالى سنة ١٩٥٦

(٢) حسن عباس زكى وظيفة بورصة العقود ص ٢
(٣) يس عبد السيد المصدر السابق ص ٣٠
(٤) حسن زكى احمد أسواق القطن فى مصر المحاضرة الأول ص ١٨
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٧٥ جـ ١
« شركة بورصة مينا البصل التجارية المصرية »

البواخر (١) والفرق بين بورصتى العقود ومينا البصل أن التعاقد فى بورصة مينا البصل يتم على أساس أقطان جاهزة وقت التعاقد فهى أشبه بسوق الخضر والفاكهة تعرض فيها البضائع ليتم شراؤها فورا بعد المعاينة فالاستلام ودفع الثمن . أما بورصة العقود فالقطن فيها ليس مجهزا للتسليم فورا وانما يستحق تسليمه فى المستقبل (٢) .

ويتم بيع القطن فى أسواق بيع البورصة عن طريق السماسرة وهم من الأجانب وكان عددهم فى سنة ١٩٣١ « ٨٦ » ستة وثمانين سمسارا أجنبيا ، ولم يكن هناك من سماسرة مصريين الا سمسارا أو اثنين على الأكثر (٣) .

ودور السمسار فى بورصة العقود أنه يقوم بالتوسط فى تحديد السعر وكتابة عقود شراء القطن بين البائع والمشترى ، أما فى بورصة البضائع الحاضرة بميناء البصل فانه يقوم بعرض عينات من القطن حسب طلب المشترى من الأنواع المختلفة ، ويتحدد السعر وفقا لاعتبارات النوع والجودة وحالات السوق ، ويتقاضى السمسار نظير ذلك عمولة تسمى السمسرة تحددها لوائح البورصة (٤) .

واشرفت الحكومة على أعمال بورصة القطن عن طريق مندوب تعينه وزارة المالية ، وحتى هذا المندوب الحكومى كان أجنبيا وتقاضى نظير ذلك مرتبا ضخما وكان محل تساؤل فى مجلس النواب المصرى سنة ١٩٥٦ وقد جاء فى ذلك على لسان أحد الأعضاء « ان العمولة التى يتقاضاها مندوب الحكومة المستر روس تبلغ « ٢٣٫٠٠٠ » ج.م وهى عمولة كبيرة جدا على شخص واحد يباشر عملية شراء الأقطان شهرين أو ثلاثة أو أربعة ومثل هذا المبلغ يصلح لأن يكون رأسمال لمحل تجارى كبير » (٥) .

وكان رد الحكومة على ذلك هو ان هـذا الأجنبى خبير معروف فى تجارة الأقطان ومعروف بالنزاهة والمحافظة على مصالح الحكومة وانه لا يتقاضى هذا المبلغ وحده بل يشاركه فى ذلك محل خاص اسسه لمباشرة اعماله (٦) .

ورغم وجود مندوب للحكومة ليشرف على اعمال بورصة الأقطان فان التجار الأجانب انطوت تصرفاتهم فى تجارة القطن على المصلحة الخاصة

---

(١) حسن زكى احمد المصدر السابق ص ٢٤

(٢) حسن زكى احمد بورصة عقود الأقطان ص ٤٨

(٣) يوسف نحاس (الدكتور) القطن فى خمسين عاما ـ ص ١٥٨ ، ٢٥٠

(٤) مجلس النواب ، جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٧١٨

(٥) مجلس النواب ، جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٧١٨

(٦) نفس المصدر والصفحة

. رجة كبيرة دون أن تضع أمام نظرها أى اعتبار لمصلحة البلاد وسلامة الاقتصاد المصرى ·

ومن امثلة ذلك ما حدث من تكتل للتجار الأجانب فى بورصة الأقطان فى سنة ١٩٥٠ وكان تكتل الأجانب امام فريق آخر من التجار الوطنيين لكسب السوق وارتفاع أسعار أقطانهم المصدرة · فقد حدث فى هذا العام ان هؤلاء التجار الأجانب قاموا بشراء القطن متوسط التيلة من الداخل بأسعار منخفضة وارادوا احتكار هذا الصنف لبيعه فى أسواق البورصة بأسعار مرتفعة ، وجاءت الظروف المواتية لهم وارتفعت أسعار القطن ورأى التجار الوطنيون أن ارتفاع الأسعار ليس فى مصلحتهم أمام اكتناز الأجانب لهذه الكميات الكبيرة من الأقطان فدخل كل فريق منهما امام الآخر يضارب بالصعود الى أن بلغت الأسعار درجة عالية جدا فكان نتيجة ذلك خسارة كبيرة اذ عزف الغزالين والمستوردين الأجانب عن الشراء لارتفاع الأسعار فى بورصة الاسكندرية بدرجة كبيرة واتجهوا للشراء من أماكن أخرى منتجة للأقطان خارج مصر ، ونتج عن ذلك حدوث كساد وقتى لسوق القطن فى مصر من ناحية ، ومن ناحية ثانية أن هؤلاء الأجانب المحتكرين اختزنوا البضاعة فى مصر ولم يصرفوها فى الخارج ، وكان من الواجب فى الأحوال العادية أن تصرف هذه الأقطان وتباع وتدخل الى مصر أثمانها (١) ·

والواقع أن هـذا يثبت أن الحكومة لم تشرف على التجار الأجانب وتراقب أعمال البورصة بدرجة كافية بحيث تضع حدا لهذه المضاربات التى تصـل الى منتهاها فيحـدث العكس تماما ويسود الكساد وتحدث الخسارة ·

وقد ذكر أحد أعضاء مجلس النواب أنه يجب على الحكومة فى الحالة السابقة أن تتدخل فورا وتصدر أوامرها بوقف المضاربة واغلاق البورصة وان كان فى هذا الرأى بعض التطرف يصل الى حـد اغلاق البورصة ، الا أنه جاء فى أحد الآراء أيضا فى مجلس النواب رأى آخر اكثر توفيقا واصلاحا ، جاء فيه أنه يجب على الحكومة أن تسارع بتعديل لائحة البورصة للقضاء على الفساد فيها والتلاعب بتجارة القطن ومصلحة البلاد (٢) ·

والواقع أنه حتى لا نحمل الأجانب وبورصة الأقطان العبء الأكبر فى كثير من حالات المضاربة بصعود الأسعار ، نقول حقيقة للتجار الأجانب والبورصة أخطأ كبيرة ولكن مما يعطى العذر لهؤلاء أن التاجر مهما كان موقعه سواء كان وطنيا أو أجنبيا فانه يبحث بكل جهده عن مصلحته الخاصة

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٦/٦ ص ١١/١٠

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٦/٦ ص ١١

أولا · أما العيب الأكبر هنا فانه يقع على الحكومة التى لم تضع اللوائح والتشريعات وتراقبها لتنظيم هذه التجارة الهامة وتكبح جماح المضاربة فيها التى كثيرا ما الحقت بالاقتصاد المصرى اضرارا فادحة ·

ومما يزيد من مسئولية الحكومة وبالتالى قد يعطى لهؤلاء الأجانب العذر وعدم القاء مسئولية الأضرار عليهم وحدهم · فاننا نجد أن بعض الحكومات المصرية فى فترة الدراسة كثيرا ما كانت تتدخل فى سوق الاقطان بالشراء بأسعار كبيرة والتى لم يكن ليستفيد منها الا التجار المضاربون ، والحقت هذه السياسة الأضرار الكبيرة بالاقتصاد المصرى ، وعلى سبيل المثال أنه فى سنة ١٩٥١/ ١٩٥٤ م كانت الخسارة فادحة تزيد عن العشرين مليونا من الجنيهات وانصراف البلاد المستوردة للقطن عن القطن المصرى لارتفاع أسعاره وعدم تعادل تلك الأسعار مع أسعار القطن العالمية مما شجع بعض البلدان التى لم تكن منتجة للقطن على زراعته على حساب القطن المصرى (١) ·

شركات تصدير القطن الأجنبية :

واذا كان التجار الأجانب قد مارسوا عملهم فى تجارة القطن المصرى من خلال الأسواق التى أعدوها لذلك وهى بورصتا العقود وميناء البصل، فانهم قد أكملوا هذه الصورة بتأسيسهم لكثير من شركات الأقطان المختلفة التى عملت فى تجارة القطن المصرى وتصديره للخارج وترتب على هذا أن انحصرت تجارة القطن بعد الحرب العالمية الأولى فى يد فئة قليلة من البيوت الأجنبية التى احتكرت التجارة فيه وأيضا فى بذرة القطن (٢) ومن شركات تصدير الأقطان الأجنبية التى عملت فى مصر خلال فترة الدراسة شركة الأقطان المتحدة بالاسكندرية ، وهذه الشركة ادار أعمالها أندريه وهنرى ورينيه طوربيل (٣) وهؤلاء الثلاثة فرنسيو الجنسية ومن أسرة واحدة هى أسرة طوربيل ، وهى أسرة فرنسية معروفة عملت فى تجارة الأقطان وبذرة القطن فى مصر (٤) ·

وهذه الشركة أسست فى مدينة الأسكندرية سنة ١٩١٩ واستمرت

---

(١) محمد أحمد قرقل القطن بالأمس واليوم ص ٤
الأهرام الاقتصادى ، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٥٠ عدد خاص عن القطن ·
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ص ٩٥
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٦٥
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٩ ملف ١٨٢ ـ ٣/٩٢ جـ ١ ص ١٩٤
« شركة معامل الحليج والزيت المتحدة »

طوال فترة الدراسة وباشرت أعمالها فى تجارة القطن وبذرته بالبيع والشراء والتصدير الى الخارج . وبلغ رأسمالها فى سنة ١٩٥٠ « ١٠٠٠٠٠ » ج٠م ولاقت الشركة رواجا كبيرا فى أعمالها وربحت أرباحا كبيرة . فقد بلغ نصيب السهم الواحد من أرباحها سبعة جنيهات ونصف جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٧ وفى سنة ١٩٥٠ كان نصيب السهم من الأرباح ستة جنيهات مصرية وخمسة وسبعين قرشا (١) .

وكان لاسرة طوربيل الفرنسية نفسها شركة أخرى أسستها فى مدينة ميت غمر سنة ١٩٢٣ وهذه الشركة تاجرت أيضا فى الأقطان وكانت لها معامل للحليج واستخراج الزيوت من بذرة القطن (٢) .

وفى سنة ١٩٢٠ أسست أسرة أجنبية معروفة أيضا فى مصر وهى أسرة عاداه شركة أخرى لتصدير الأقطان وهى شركة التصديرات الشرقية (٣) وهى أسرة يهودية (٤) تمصر بعض من أفرادها فى سنوات ٢٩ ، ٣٣ ، ١٩٤٥ ، وقد بلغ رأسمال هذه الشركة فى سنة ١٩٥٠ « ٦٠٠٠٠ »ج٠م وكانت تقوم بشراء القطن ثم فرزه وأعداده للتصدير ويتبين رواج ونجاح هذه الشركة من أرباحها التى بلغ صافيها فى سنة ١٩٥٠ « ٢٠٦١٦٢ » ج٠م وفى سنة ١٩٢٣ أسست أسرة يونانية شركة الاسكندرية التجارية ولهذه الشركة محلج لحلج القطن بمدينة المحلة تم اعداده للتصدير بعد ذلك (٦) أما عن مركز الشركة الرئيسى وادارتها فهو فى مدينة الأسكندرية (٧) حيث مباشرة عملية اعداد القطن وتصديره . وادارة هذه الشركة وموظفوها من اليونانيين أيضا بالاضافة الى عدد آخر من الأجانب وبلغ عددهم « ١٣٢ » أجنبيا هذا بالاضافة الى تشغيلهم عددا كبيرا من المصريين وعددهم « ٣٥٨ » مصريا وذلك حسب بيانات الشركة فى سنة ١٩٤٨ (٨) .

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٦٥/٧٦٦

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٩ ملف ١٨٢ – ٣/٩٢ جـ١ ص ٢٠٥/١٥٧

(٣) شركة التصديرات الشرقية . عقد ابتدائى ونظامى .
طبع شركة المطبوعات المصرية بالاسكندرية سنة ١٩٤٨ .

(٤) أحمد محمد غنيم . أحمد أبو كف – اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧\١٩٤٨ ص ٥١

(٥) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٨٥ ملف ١٨٢ – ٢/٧٩ جـ ١ ص ١١٥/١٢٤
« شركة التصدير الشرقية المساهمة »

(٦) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٨٦ ملف ١٨٢ – ٣\٩١ جـ ١ ص ٣٨\٤٦
« شركة الاسكندرية التجارية »

(٧) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٥٨

(٨) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٨٦ نفس الملف السابق ص ٤٦/١٦٧

وفي سنة ١٩٢٥ صفيت احدى شركات تصدير الأقطان وكانت شركة يونانيـة ، وانضـم بعض هؤلاء المصفين اليونانيين الى بعض من البريطانيين والايطاليين والمتمصرين وكونوا شركة أخرى تمارس تجارة القطن واعداده للتصدير (١) .

وبدأ هؤلاء الشركاء الأجانب عملهم في سنة ١٩٢٥ برأسمال قدره « ١٠٫٠٠٠ » ج.م وما لبث رأس المال أن أخذ في الزيادة الى أن وصل الى « ٣٠٫٠٠٠ » ج.م في سنة ١٩٥٠ وبلغت صافي أرباح الشركة في نفس السنة « ٣٠١٣ » ج.م (٢) .

واعتمد هؤلاء الأجانب في توزيع أقطانهم وتصريفها في الخارج على وكلاء أجانب ووقعت لذلك عقودا تعرف باسم « عقـد قومسيون » بين شركة التصدير والأجنبي الآخر الذي تتعاقد معه الشركة ، وقد جاء في أحد هذه العقود أن الطرف الأول وهو شركة التصدير تعتمد الطرف الثاني وهو انجليزي الجنسية كوكيل موحد لها بايطاليا ولا يحق للطرف الثاني تمثيل أي مصدر أقطان آخر بالقطر المصري ، وفي مقابل ذلك يتقاضى الطرف الثاني عمولة محددة على أساس « ١٠٪ » من صافي أرباح الشركة ويتعهد الطرف الأول وهو شركة تصدير الأقطان بمصر للطرف الثاني بأن يدفع له جميع المصاريف الخاصة باقامته وانتقالاته في ايطاليا ومن مصر الى ايطاليا وبالعكس (٣) .

وغير شركات تصدير الأقطان الأجنبية السابقة وجدت شركات أقطان أجنبية أخرى كثيرة مارست نفس العمل ، وكان أغلب مؤسسيها — كما رأينا في الشركات السابقة — من اليونانيين واليهود الأجانب والمتمصرين وبعض من الانجليز والفرنسيين والايطاليين ولم نجد أمريكيين في مصر يعملون في تجارة تصدير الأقطان الا في حالات قليلة مثل شركة الأسكندرية لتجارة الأقطان (٤) .

وبخلاف شركات تصدير الأقطان الكبيرة التي أسسها الأجانب في

---

(١) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٢ ملف ١٨٢ — ١٠٩/٢ جـ ١ ص ٦/٩ « شركة القطان مصر للمساهمة المصرية »

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٦٧\٧٦٨

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٢ ملف ١٨٢ — ١٠٩/٢ جـ١ ص ٥١/٢٢

(٤) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٤ ملف ١٨٢ — ٢\٢٣٥ جـ ١ ص ١٩٢ « شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان »

« أنظر أيضا ، مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٢ ، رقم ١٧٤ واحصـاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٥٩ ، ٧٦٣ ، ٧٦٩ ، ٧٧٨ ، ٧٩٥

مصر فاننا نجد بعض الافراد الاجانب ايضا يتحكمون في تجارة القطن داخل مصر وكان هؤلاء يقومون بشراء القطن في أوائل الموسم بالأسعار القليلة ثم يبيعونه آخر العام باسعار مرتفعة وهم في ذلك استغلوا الفلاح الصغير أسوأ استغلال ، وجعل ذلك اعضاء مجلس النواب المصرى يقدمون استجواباتهم عن هذه الظاهرة في سنة ١٩٥٠ ، وطالبوا محاربة تجار القطن الأجانب في داخل مصر برفع نسبة التسليف على القطن من بنك التسليف الزراعي وغيره مع الحد من المصاريف والفوائد وغيرها (١) .

ومما سبق يتضح الى اى حد سيطر الاجانب على تجارة القطن في مصر ، من تجارته في الداخل الى شركات التصدير الكبيرة والتى احتاجت الى رؤوس اموال ضخمة يشارك فيها كثير من الأجانب ، وكذلك كان لهم الفضل في تأسيس بورصة القطن بالاسكندرية وسيطروا عليهــا وعلى ادارتها وهى سوق القطن المصرى النهائى الذى يشحن من بعده للتصدير الخــارج .

وحتى اتحاد مصدرى القطن المصرى سيطر عليه الأجانب وتكتل أعضاؤه من الاجانب في سنة ١٩٥٠ ضد الأعضاء المصريين ورفضوا عدم انتخاب من يمثل الشركات المصرية في هذا الاتحاد (٢) .

ولو عرفنا أن تجارة القطن في مصر تمثل النسبة الغالبة في تجارة مصر الخارجية يتضح الى أى حد يتحــكم الأجانب في تجــارتنا الخارجية والاقتصاد المصرى . فتجارة القطن ومنتجاته كانت تشكل « ٩٠ ٪ » من تجارة مصر الخارجية وذلك من خلال متوسط السنوات من ســنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٩ وفي سنة ١٩٣٠ شكلت « ٤٨,٤٪ » (٣) وفي نهاية فترة الدراسة كانت تجــارة القطن تصــل الى « ٨٨,٥ ٪ » من تجــارة مصر الخارجية (٤) وفي هذا دليل واضح يبين الى أى حد تحكم الأجانب في هذه النسبة الكبيرة من تجارتنا الخارجية الممثلة في تجارة القطن والذى تعتمد عليه مصر اعتمادا تاما في كيانها المالى والاقتصادى الى الحد الذى قال عنه أحد الأساتذة الأجانب بالجامعة المصرية أن قاعدة الجنيه المصرى ليست الذهب او الاسترلينى وانما هى محصول القطن المصرى ، فعلى اسعار القطن تتوقف سياسة الائتمان في البنوك وما يترتب على ذلك من

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ٦/٦/١٩٥٠ ص ٣

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٠\٧\١٩٥٠ ص ٨

(٣) جان شاتس ، نمو التجارة في مصر ، مصلحة التجارة والصناعة ص ١٨

(٤) الأهرام الاقتصادى . سبتمبر/اكتوبر ١٩٥٣ (عدد خاص عن القطن) ص ٢٢ « الاحصاءات القطنية شأنها الكبير في اقتصادنا القومى »

تضخم أو انكماش في السوق المالية وفي مستوى الأسعار كما تتوقف على أسعار القطن أيضا سياسة الميزانية العامة للدولة وما يتتابها من توسيع أو تضييق ، ويتوقف على مقدار ما يتم تصديره من محصـول القطن السـنوى حالة ميزان المدفوعـات وامكانيـات الاسـتيراد من الخارج (١) ٠

والسؤال الآن ألم يكن للمصريين من دور في تجارة الأقطان في مصر ؟

وللاجابة على ذلك نقول أنه دور محدود جدا الى جانب هيمنة الأجانب الكاملة كما أوضحنا ٠

فلم يكن للمصريين شركات تصدير كبيرة كتلك التي عمل الأجانب على تكوينها ، وذلك باستثناء شركة مصر لتصدير الأقطان وهي احـدى شركات بنك مصر التي أسسها في سنة ١٩٣٠ وذلك لمحاولة كسر حدة احتكار المؤسسات الأجنبية لتجارة القطن وذلك بالعمل على تمصير هذا التجارة بتدريب الشبان المصريين من حملة المؤهلات الفنية العالية على مختلف الأعمال وتهيئة الفرص المواتية لهم في هذه التجارة (٢) ومع هذا فقد كانت مساهمة هذه الشركة في تجـارة القطن وتصـديره محدودة للغاية فلم تتعد نسبة صادرات الشركة الى اجمالي الصادرات من القطن المصري عن ٥٫٥٠ ٪، في سنة ١٩٤٥ ووصلت هذه النسبة الى ٣٫٧٠٪، في سنة ١٩٥١ م (٣) ٠

وفي ماعدا ذلك فقد ساهموا بنسب محدودة مع عدد من الأجانب في تكوين بعض من شركات تصدير الأقطان ، وذلك كشركة فرغلي للأقطان والأعمال المالية والتي تأسست في سنة ١٩٤٦ (٤) وبهذا تكتمل الصورة عن سيطرة الأجانب على تجارة القطن في مصر سواء في الداخل أم في تجارة التصدير أو في بورصة القطن بالأسكندرية ٠

تجارة الأزياء والملبوسات والأدوات المنزلية

ومثلما استفاد الأجانب من القطن المصري بالتجارة والتصدير فانهم قد استفادوا منه أيضا بتصنيعه وتحويله الى ملابس جاهزة ومنسوجات ،

(١) السيد علي محمد علوبه تصريف محصـول القطن ومركز مصر المالي ص ٣ ، الأهرام الاقتصادي ، سبتمبر\أكتوبر سنة ١٩٥٢ ٠

(٢) بنك مصر اليوبيل الذهبي ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٢٤٠

(٣) نفس المصدر ص ٢٤١

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٤ ملف ١٨٢ ــ ٢٤٠/٢ جـ ١ ص ٩ \٤٣

ومن هذه التجارة حصل الأجانب على ارباح وفيرة ، فهم يشترون القطن من المصريين ـ كما راينا ـ بأثمان قليلة ، ثم يعيدون بيعه للمصريين بأثمان غالية بعد اعداده وتحويله الى ملابس جاهزة ومنسوجات مختلفة وقد اقاموا لذلك محلات ضخمة وشركات مختلفة تحكمت في هذه التجارة ومن هذه المحلات محلات شملا الكبرى ، وقد اسستها أسرة شملا اليهودية وذلك عندما اشترك كليمان شملا مع شقيقيه دافيد وفيكتور في اقامة هذه المحلات لتجارة الملابس بمدينة القاهرة في سنة ١٩٠٧ (١)واستمرت هذه المحلات تعمل على شكل مؤسسة خاصة الى أن صدر مرسوم بتشكيلها كشركة مساهمة في سنة ١٩٤٦ برأسمال قدره « ٤٠٠ر٠٠٠ » ج٠م وادخلت في تجارتها الى جانب المنسوجات تجارة الأثاث والزخرفة وجميع أصناف السلع الحديثة وفي كل هذه الأنواع كانت تتاجر بالجملة والقطاعي (٢) .

واعتمدت المحلات في ادارتها على عدد كبير من المديرين والمستخدمين الأجانب واكثرهم من اليهود وقد قام بالادارة الفعلية اثنان من المديرين هما يوسف سمحا وهو برتغالي الجنسية والثاني موريس كوهين وهو فرنسي الجنسية ويساعد هذين المديرين عدد كبير من المستخدمين الأجانب بلغ عددهم « ١٣١ » مستخدما أجنبيا في سنة ١٩٤٧ ولم يعمل المصريون في هذه المحلات الا بعدد قدره « ٣٥ » مستخدما مصريا هذا بالاضافة الى عدد آخر من العمال الأجانب والمصريين .

وفي سنة ١٩٤٨ وضعت محلات شملا تحت الحراسة بعد اعتقال بعض أصحابها ومديريها الأجانب ، واخذ جهاز الحراسة المكلف بادارة اعمال الشركة يعمل على تمصيرها بتعيين عدد من المصريين بدلا من مستخدميها الأجانب وكان في ذلك اخـلال كبير بعمل هذه المحلات وشل للحركة التجارية بسبب اخراج هؤلاء الأجانب المتمرسين على اعمالها منذ فترة طويلة . وجدير بالذكر أن محلات شملا عندما اسست في سنة ١٩٠٧ كانت فرعا لمحلات أسرة شملا اليهودية بمدينة باريس الفرنسية (٣) .

وغير محلات شملا كانت هناك أيضا محلات سليم وسمعان صيدناوي وهي انجليزية الجنسية أسست بمدينة القاهرة في سنة ١٩٠٧ وتركز

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٣ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٥١ جـ ١
« محلات شملا الكبرى بمصر وباريس »
وانظر ايضا أحمد ابو كف ، المصدر السابق ص ٥٩
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨١٠
(٣) محفظة رقم ٧٣ نفس الملف السابق ص ٦٨ ، ٩٧/٩٥ ، ١٠٣ ، ١٢٩

نشاطها فى تجارة جميع أصناف الملابس والأزياء وما يتبعها من جميع الأصناف الضرورية والثانوية وكذلك الحراير والأجواخ والخردوات (١) ٠

ومحلات صيدناوى من المحلات العائلية بمعنى ان مؤسسيها من عائلة واحدة هي عائلة صيدناوى وليس بينهم دخيل آخر ،وظلت هذه المحلات انجليزية الجنسية طوال فترة الدراسة وتسير شؤونها وفقا للقانون الانجليزى ، هذا برغم ان بعضا من أصحابها ومديريها الأجانب من افراد هذه الأسرة قد تمصر وحصل على الجنسية المصرية ، مثل يوسف صيدناوى والياس صيدناوى وجورج صيدناوى وكذلك تمصر عدد آخر من موظفيها الأجانب (٢) ٠

ورغم ان عدد الأجانب الذين قدموا للحصول على الجنسية المصرية من موظفى هذه المحلات قد بلغ « ١٢٣ » أجنبياء فى سنة ١٩٤٨ فان عدد الأجانب ظل كبيرا بعد ذلك ، فقد بلغ عدد هؤلاء الذين ظلوا محتفظين بجنسياتهم الأجنبية « ١٣٤ » مستخدما أجنبيا فى سنة ١٩٤٨ ، هذا الى جانب اعتماد المحلات على عدد كبير آخر من المستخدمين المصريين بلغ عددهم « ٢٥٨ » مستخدما مصريا بخلاف العمال المصريين والأجانب وعددهم « ٣٧٩ » عاملا (٣) ٠

وترجع كثرة العاملين بهذه المحلات الانجليزية الى وجود فروع أخرى لها خارج مصر فى الاسكندرية ، وطنطا والمنصورة وبور سعيد والفيوم وأسيوط (٤) ٠

أما عن رأسمال هذه المحلات فقد بلغ « ٦٤٥٫٠٠٠ » جنيه انجليزى فى سنة ١٩٤٩ وبلغ صافى الأرباح فى نفس العام « ١٣١٫١١٣ » ج٠م وقبل ذلك فى سنة ١٩٤٦ كانت الارباح أكثر بكثير من سنة ١٩٤٩ فقد بلغت « ١٩٥٫٨٣٥ » ج٠م (٥) ٠

ومن هذا يتضح الى أى حد بلغت ارباح هذه المتاجر الانجليزية التى يمكن ان تغطى رأسمالها وتفيض فى فترة لا تتجاوز خمس سنوات ٠ ولو علمنا أن هذه المحلات أسست فى مصر منذ سنة ١٩٠٧ يتضح كم بلغت

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٩٨

(٢) مصلحة لشركات ، محفظة رقم ٧٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٠٢ جـ ١ ص ٢٠٢/١٩٨ « محلات سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٦ ملف ١٨٢ ـ ٦٠٢\٣ جـ ١ ص ٤٨\٤٧ ، ٧٨ ، ٩٩ .

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٤٧ ، ٤٨

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص٧٩٨\٧٩٩

مكاسبها وارباحها من تجارة الملابس الجاهزة والأزياء وأنواع الخردوات والأدوات المنزلية ٠

وترجع أسباب الأرباح الكبيرة لهذه المحلات الأجنبية الى أن اغلبها يعتمد فى تجارته للمنسوجات والأزياء على ورش للخياطة والتصنيع واحدى هذه المحلات وهى شركة الملابس والمهمات المصرية والتى يديرها احـــد الايطاليين اعتمدت فى تمويلها بالملابس الجاهزة والمنسوجات التى تعمل فى تجارتها على ورش تملكها لتجهيز الملابس وتفصيلها ، وقد أحضرت اصلية التفصيل والاشراف عليها احد الأجانب المتخصصين لذلك ، وحكم العلاقة بينهما عقد اتفاق للعمل وقع فى سنة ١٩٣٧ وبموجب هذا العقد تعهد هذا الأجنبى أمام اثنين من ممثلى الشركة ومديريها الأجانب أن يقوم بكافة أعمال التفصيل اللازمة والتى يكلف بها طبقا لأسعار متفق عليها ، ويمنح علاوة على ذلك مكافاة شـهرية قدرها خمسون جنيها مصريا فى مقابل قيامه بهذه الأعمال والتى اتفق أن يقوم بتسليمها فى المواعيـد المحددة وعليه أن يحضر العمال اللازمين لتنفيذ العمل وتسديد مهاياهم كما أنه مسئول عن ورشة الشركة وما تملكه فيها من ماكينات وأدوات الخياطة والتى عليه صيانتها والمحافظة عليها (١) ٠

وافتتحت هذه الشركة لتصريف هذه المصنوعات من الملابس الجاهزة محلات ثلاثة هى فروع لها ، والفرع الأول هو فرع الكرنفال دى فينيس بشارع قصر النيل بالقاهرة وفرع آخر بشارع قصر النيل أيضا للبيع بالقطاعى اما الفرع الثالث فهو بشارع سعد زغلول بمدينة الأسكندرية ، واعتمدت هذه الشركة فى ادارتها وتشغيل فروعها على العنصر الأجنبى ، وعندما الزمت بتمصير هذه الوظائف،وفقا لقوانين التمصير فى سنة ١٩٤٧ كان رد الشركة انه يصعب تمصير وظائفها وذلك لأن هناك صعوبة كبيرة لايجاد المستخدمين اللازمين من المصريين للعمل فى محلات أرستقراطية كمحل كرنفال دى فنيس (٢) ٠

وبتطور أعمال الشركة تعاقدت مع الحكومة المصرية لحياكة ملابس رجـال الحكـــومة وبالاخص رجـال وزارة الحربية والبحرية ورجـال البوليس (٣) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٤ ملف ١٨٢ ـ ٢/٧٧ جـ ١ ص ١٠٨\١١٤ « شركة الملابس والمهمات المصرية »

(٢) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٦٤ ملف ١٨٢ ـ ٢/٧٧ جـ ١ ص ٧٩ ، ١٠٨

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٠٤

أما عن راس المال فقد بلغ سنة ١٩٤٩ « ٢٠٠٠٠٠ » ج٠م (١) وبالطبع حققت هذه الشركة بفروعهـــا الثلاثة ارباحا كبير فقد بلغت ايرادتها فى سنة ١٩٤٦ « ٦٨٫٨٠٩ »ج٠م وبلغ صافى الأرباح بعد خصم كافة المصروفات والمهايا والاستهلاكات « ٣٣٫١٧٧ » ج٠م (٢) ٠ ومن الصفات المميزة البارزة لهذه المحلات الأجنبية ان اغلبها عندما قام الأجانب بتاسيسها اسسوها كفروع لمحلاتهم الرئيسية فى بعض من العـواصم الأوروبية ٠

ومن امثلة ذلك محلات الملكة الصغيرة ٠ وهذه المحلات قام بتاسيسها وادارتها جماعة من اليهود الفرنسيين (٣) وقد أسست بالقاهرة فى سنة ١٩٢٩ كفرع لشركة مساهمة فرنسية مركزها مدينة ليون بفرنسا ولها فروع فى باريس ومدن أوروبية اخرى ٠ وعندما اسست الشركة فروعها بالقاهرة كان بغرض تصريف منتجات الشركة الفرنســية المذكورة من مختلف المصنوعات وانواع المانيفاتورة(٤) وكثير من الحراير والأصواف ولهذه المحلات الفرنسية فروع اخرى داخل مصر فى الأسكندرية وبورسعيد للتجارة فى الأزياء والملبوسات (٥) ٠

أما عن راسمال هذه المحلات فقد بلغ « ٣٠٫٠٠٠ » ج٠م فى سنة ١٩٤٨(٦) والأرباح كبيرة جدا فهى فى عام واحد تكاد تقرب من راسمال الشركة ففى سنة ١٩٥٢ وصلت ارباحها الى «٢٤٫٦٩٥» ج٠م (٧) ولهذا فان مساهميها الفرنسيين قد حصلوا على ارباح تصل قيمتها « ٣٥٤ » قرشا للسهم الواحد فى احدى السنوات (٨) وفى سنة ١٩٣٦ تاسست فى بورسعيد محلات أجنبية اخرى تعرف باسم محلات سيمون آزرت وهذه شارك فى تاسيسها عدد من الايطاليين والفرنسيين والنمساويين براسمال قدره « ٦٨٫٠٠٠ » ج٠م وتخصصت بالتجارة فى البدل الجاهزة والأقمشة والبياضات والأدوات الرياضــية والمنزلية والعطور والبضائع الشرقيـة

(١) مصلحه الشركات محفظة رقم ١٦٤ نفس الملف ص ١١٠
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ /١٩٥٠ ص ٨٠٥
(٣) مصـلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٣ ملف ١٨٢ ــ ٣\١٤٥ جـ ١ ص ٣٦\٤ « محلات الملكة الصغيرة » وانظر ايضا احمد ابو كف المصدر السابق ص ٧٥
(٤) ملحق الوقائع المصرية العد ١٠٨ فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ « مرسوم بتاسيس شركة مساهمة تدعى محل الملكة الصغيرة »
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٣ نفس الملف ص ٢٦ ١١٥
(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٣ ملف ١٨٣ ــ ٣/١٤٥ جـ ١ ص ٣٥
(٧) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ١٥٣
(٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٨\١٩٥٠ ص ٨١٥

والدخان والسجائر والنبيذ (١) وبلغ صافي أرباح هذه المحلات في سنة ١٩٥٠ ، ٧٫٧٩٧ ، ج.م(٢) . أما عن محلات شيكوريل الكبرى والمشهورة في مصر فانها قد اسستها أسرة شيكوريل منذ سنة ١٨٨٧ (٣) .

وفي سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم باعادة تشكيل هذه المحلات (٤) وشارك في تأسيسها بعض أفراد أسرة طوريل الفرنسية (٥) .

واسرة شيكوريل من الأسر اليهودية التي استقرت في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأصبحت اسرة مصرية (٦) .

ومارست هذه المحلات اعمالها في التجارة بالجملة والقطاعي في جميع اصناف الأقمشة والملابس والخردوات والأحذية والقبعات وأثاث المنازل والمطاعم والأدوات المنزلية الأخرى (٧) .

واستخدمت محلات شيكوريل في تصريف أعمالها عددا كبيرا من المستخدمين الأجانب بلغ عددهم « ٤٨٥ » أجنبيا بينما لم تستخدم من المصريين الا عدد « ١٤٢ » مصريا ، هذا بالاضافة الى عدد آخر من العمال (٨) .

وكان العمل في هذه المحلات يسير وفقا لنظم محكمة دقيقة طابعها التخصص والخبرة واشترط في هؤلاء المستخدمين أن يكونوا على علم باللغة الفرنسية كما كان معظمهم حاصلا على شهادات فرنسية (٩) .

ولم تعمل هذه المحلات على تعيين المصريين بالعدد الكافي وفقا لقانون ١٩٤٧ ومن هنا فانها كانت محل مؤاخذة ونقد من مفتشي مصلحة الشركات المكلفين بملاحظة وتفتيش نسب المستخدمين المصريين والأجانب ، وفقا لهذا القانون ، وقد جاء في احدى المذكرات عن خطورة اعتماد محلات شيكوريل على العنصر الأجنبي في التشغيل والادارة ما يلي :

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٧ ملف ١٨٢ ـ ٢١١/٣ جـ ١ ص ١٦٩\١٥٨ « شركة محلات سيمون آزرت »

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢١١\٢ جـ ٢ ص ١

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٣٧ جـ ١ ص ١ « محلات شكوريل الكبرى »

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٢٣٧ جـ ٥ ص ٨٣

(٥) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة « عقد الشركة الابتدائي »

(٦) مصلحة الشركات نفس المحفظة . وانظر أيضا أحمد أبوكف المصدر السابق ص ٥٤\٥٣

(٧) مصلحة الشركات محفظة رقم ٧٥ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٣٧ جـ ٣ ص ١٥٥

(٨) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٣٧ جـ ١ ص ١٣١

(٩) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٣٧ جـ ٢ ص ٥٤\٥٣

(ان هذه المحلات ملزمة بتنفيذ القانون والا الغى مرسوم تاسيسها؛ وانها كشركة كبيرة اولى من غيرها بتنفيذ تعهداتها لا سيما وانها تسيطر على السوق المالى والتجارى فى مصر) (١) .

اما راسمال هذه المحلات فانه قد بلغ « ٥٠٠٫٠٠٠ » ج.م فى سنة ١٩٤٩ وصافى الأرباح فى نفس هذا العام وصل الى « ١٦٣٫٩٢٦ » ج.م وفى سنوات أخرى كانت أكثر من ذلك بكثير مثل سنة ١٩٤٧ التى وصل فيها صافى الأرباح « ٢١٣٫٥٩٠ » ج.م (٢) .

ومن هذه الأمثلة يتضح الى أى حد سيطر الأجانب على هذه التجارة بمحلاتهم الكثيرة ورؤوس أموالهم الكبيرة .

ولم يساهم المصريون فى هذا النوع من تجارة المنسوجات والأزياء والملابس الجاهزة وكافة الأدوات المنزلية والخردوات الا بنسب محدودة لا تقارن بسيطرة الأجانب الكبيرة وتاتى اولى مساهمات المصريين فى هذا المجال عندما عمل بنك مصر على تاسيس شركة بيع المصنوعات المصرية فى سنة ١٩٣٢ ونجحت هذه الشركة نجاحا كبيرا فى اعمالها (٣) .

وكانت هناك مساهمة اخرى من أسرة مصرية مثل أسرة اسلام عندما عملت على تاسيس محلات لها فى سنة ١٩٤٨ بمدينة القاهرة للتجارة فى المنســـوجات والأدوات المنزليـــة والخـــردوات براســـمال قدره ٨٠٠٠٠ ، ج.م (٤) .

كما دخل المصريون ايضا مشاركين مع الأجانب بنسب محدودة للغاية فى هـــذه التجارة ، ومن امثلة ذلك مساهمة بعض المصريين بجزء محدود من راسمال شركة الملابس والمنسوجات (رولنى) والتى شارك باكثرية راسمالها عـــدد من الأجانب التشيكوسلوفاكيين وقد سميت الشركة باسم أحدهم وهو أرنست رولنى الذى ساهم وحده بما يقرب من نصف راس المال ، وهذه الشركة اسست فى سنة ١٩٤٧ (٥) .

---

(١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٣٧ جـ ١ ص ١٠٢/١٠١
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨١٣
(٣) بنك مصر " اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٢٩٧\٣٠٠
ـ انظر أيضا : محفظة رقم ٧٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٧٠ جـ ١
« شركة بيع المصنوعات المصرية »
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٩٦
(٥) مصلحة الشركات محفظة رقم ٧٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٠١ جـ ١ (بيت الهدايا ، شركة الملابس والمنسوجات رولنى) .
ـ ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٨ فى ١٩٤٧/١/٢٧

وساهم المصريون مع الأجانب ايضـــا في تأسيس شركة الأزياء الحديثة (بنزايون) في سنة ١٩٥١ برأسمال قدره « ٦٠٠٫٠٠٠ » ج٠م وكانت مساهمة المصريين بمبلغ قدره « ٣٢٥٫٠٠٠ » ج٠م بينما ساهم الأجانب بالنسبة الباقية وهي « ٢٧٥٫٠٠٠ » ج٠م ولهذه الشركة فروع بمختلف محافظات مصر للتجارة في الأزياء الحديثة والمنسوجات والخردوات وجميع الأدوات المنزلية والأحذية والمفروشات وغير ذلك (١) ٠

ومن ناحية ثانية فاننا نجد حتى انتـــاج بعض من شركات الغزل والنسيج من الأقمشة والمنسوجات سيطر عليها عدد محدود من التجار الأجانب واحتكرت تجارته (٢) فنجد أن اليهود من كبار تجار الجملة قد احتكروا تجارة أقمشة شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وهي شركة مصرية صميمة كما احتكروا تجارة شركات أخرى وسيطروا على تجاراتها طوال مدة الحرب العالمية الثـــانية وكونوا من وراء ذلك ثروات كبيرة اذ وصل ربحهم في هذه التجارة الى « ٣٠٠ ٪ » (٣) ٠

ومن هذا يتضح الى أى حد سيطر الأجانب على نوع هام من تجارة مصر الداخلية ألا وهي تجـــارة الأقمشة والمنسوجات والخردوات وكافة الأدوات المنزلية الأخرى والمفروشات وكاد هذا السوق يكون هو الآخر حكرا عليهم ، وربحوا من وراء ذلك أرباحا طائلة غطت في سنوات قليلة رؤوس أموالهم ويزيد ٠

واتسم عملهم في هذه التجارة ايضا بالمشاركة في رؤوس الأموال الكبيرة ، والنشاط والبحث عن أحسن الأماكن لتصريف بضائعهم ، فقد تركزت هذه المحلات الأجنبية الكبيرة في مدينتي القاهرة والاسكندرية . وعواصم المحافظات حيث مراكز الأسواق وتركز رجال المال وسراة المجتمع ووجهائهم وكذلك امتاز عمل الأجانب بالتنوع والدقة في الأداء والخبرة في الممارسة ومعرفة ودراية واعية بأحوال السوق ٠

ورغم قوانين التمصير المختلفة التي تابعت هذه المتاجر الأجنبية . فقد اختلفت الوسائل والحيل للمراوغة والالتواء للاستمرار في تكثيف اعتمادهم على الأجانب في العمل والنشاط بحجة افتقار المصريين الى الخبرة ومعرفة اللغات والدراسة بأحوال السوق وفنون المعاملة في الأوساط الأرستقراطية ٠

---

(١) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ٧٢ ملف ١٨٢ ـ ٤٨٠\٣ حـ ١ « التأسيس » « شركة الأزياء الحديثة ـ بنزايون ـ »

(٢) مجلس النواب ٠ جلسة ١٩٤٨/١٢/١٣ ص ٦١

(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٤٩\٤\١١ ص ٨٧٥

وهناك ظاهرة اخرى وهى ان اغلب هؤلاء الأجانب الذين سيطروا على هذا النشاط من الراسماليين اليهود . وبعض منهم قد تمصر واستقر فى مصر والغالبية الأخرى ظلت محافظة على جنسياتها الأجنبية .

وبصفة عامة يمكن ان نقول ان هؤلاء الأجانب قد ادخلوا الى مصر أزياء حديثة والوانا من فنون الموضة وصورا من حضارة المجتمع الأوروبى وكذلك ادخلوا أنواعا حديثة من الخردوات والأدوات المنزلية وفنونا أخرى متطورة متقدمة .

تجارة البترول ومشتقاته

سيطر الأجانب على نوع آخر من التجارة ، وهو تجارة البترول ومشتقاته من السولار والغاز والكيروسين والبنزين وغير ذلك . وقد أسسوا لهذا الغرض مراكز كبيرة للتخزين والتوزيع برؤوس أموال كبيرة ، وكان أقدم هذه المخازن مخزنا انجليزيا اسس فى سنة ١٩٠٧ برأسمال قدره « ٣٠٠٠٠ » جنيه انجليزى (١) وتطور نحو الزيادة الى أن وصل الى « ٢٨٠٠٠ » ج.م فى سنة ١٩٥٠ وقام بادارته عدد من البريطانيين الذين أشرفوا على عمليات التجارة والتوزيع (٢) .

وفى سنة ١٩٣٠ أسس أحد الايطاليين وهو المسيو فيتوريو جيانوتى ، شركة للاتجار فى البترول والغاز تعرف باسم شركة الغاز المصرية (٣) وفى سنة ١٩٣٢ حولها الى شركة مساهمة مصرية برأسمال قدره « ٥٠٠٠٠ » ج.م وكان هو وحده يساهم بمبلغ « ٣٩٠٠٠ » ج.م من راس المال المذكور أما النسبة الباقية فقد ساهم فيها اثنان من الايطاليين واحد البريطانيين والبلجيكيين واثنان من الباشوات المصريين ، وكانت مساهمتهما مساهمة صورية فقد ساهما الاثنان بمبلغ « ٢٠٠٠ » ج.م فقط (٤) .

ولم يستمر شهورة معدودة من تاسيس هذه الشركة الا وقد جذبت انظار شركة أخرى عالمية وهى شركة الأومنيوم الفرنسية ، فدارت

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨١٦

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٠ ملف ١٨٢ ــ ٣\٤٨ جـ ١ ص ٧٩\٨٠ « شركة تخزين البترول المصرية »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ ملف ١٨٢ ــ ٢/١٦٤ (فرعى) ص ١٢٨ « شركة الغاز المصرية »

(٤) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٢٠ فى ١٠\٣\١٩٣٢ « مرسوم تاسيس شركة البترول المصرية »

اتصـالات بينهما انتهت بمساهمة شركة الاومنيوم الفرنسية براسمال كبير في شركة الغاز المصرية (١) ·

وشركة الأومنيوم الفرنسية شركة عالمية مركزها باريس ولها خمسه عشر فرعا فى مختلف دول البحر الأبيض المتوسط ، ورأسمالها يبلغ مليار فرنك ، وهى لا تقوم بنفسها باعمال تكرير البترول ولكنها عبارة عن ادارة عليا للأعمال البترولية المختلفة (٢) وبعد أن ساهمت شركة الأومنيوم الفرنسية فى راسمال شركة الغاز المصرية زاد راسمالها بدرجة كبيرة واصبحت الشركة الفرنسية بموجب هذه المساهمة تمتلك ما يزيد عن « ٥٤ ٪ » من راس المال وبالتالى قل نصيب المؤسس الايطالى الأصلى لشركة الغاز المصرية الى « ٣٨ ٪ » فقط من راس المال امام ضخامة مساهمة شركة الأومنيوم ، أما الجزء الباقى من رأس المال وهو حوالى « ٨ ٪ » فهو لعدد آخر من المساهمين وهم أيضا أجانب (٣) ·

ومن هذا نجـد أن شركة الغاز المصرية قد اعيد توزيع نسب مساهميها تماما بعد مساهمة الشركة الفرنسية التى اصبحت تمتلك أكثر من نصف رأسمالها والذى اصبحت بموجبه شركة الغاز المصرية تكاد تكون فرعا من شركة الأومنيوم ·

وقد شجع النشاط والحركة وتجارة البترول الرائجة فى مصر شركة الغاز المصرية على أن تساهم فى تاسيس شركة أخرى تعمل فى مصر أيضا وهى شركة الغاز الأهلية وقد ساهمت شركة الغاز المصرية بنسبة « ٩٧٪ » من رأسمال شركة الغاز الأهلية (٤) ·

أما عن ادارة هذه الشركات المصرية اسما والأجنبية واقعا وفعلا فاننا نجد أن ادارة شركة الغاز المصرية ظلت تابعة لشركة الأومنيوم فى باريس ، فقد ارسلت شركة الأومنيوم منذ سنة ١٩٣٢ مندوبا عنها لبراس اعمال شركة الغاز المصرية ، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٦ عندما عينت الشركة اسماعيل صدقى رئيسا لمجلس ادارتها وكان هذا تعيينا صوريا للاستفادة منه فى اتصالاته الحكومية ومساعدة الشركة لدى الحكومة وخاصة فى تنفيذ كثير من الأعمال غير المشروعة ، وقد حدث هذا عندما مكن اسماعيل صدقى الشركة من تهريب بعض أموالها الى خارج مصر ،

(١) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٩٢ نفس الملف ص ١٨٩/١٨٣ « مذكرة بشأن المخالفات المنسوبة الى شركة الغاز المصرية»

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ نفس الملف ص ١٥١\١٤٨

(٣) نفس المحفظة والملف المذكرة السابقة « ص ١٨٩\١٨٣

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ ١٨٢ ـ ١٦٤\٣ (عرفى) ص ١٢٨\١٢٢ « مذكرة بخصوص شـكوى فيتوريو جيانوتى ضد شركة الغاز المصرية وتقرير مفتش ديوان المحاسبة »

وبعد ان عينت شركة الغاز المصرية اسماعيل صدقي رئيسا لمجلس ادارتها سنة ١٩٤٦ فان شركة الاومنيوم الفرنسية قد احتفظت برئيسها المسيو ألفريد يونافوس للاشراف على ادارة الشركة الى جانب اسماعيل صدقي ، والمسيو يونافوس يقيم اقامة عادية في باريس الا أنه يحضر الى القاهرة كلما استدعت الضرورة ذلك ، وكل هذه ادارات شرفية فقط ، أما الادارة الفعلية والتنفيذ اليومي لأعمال شركة الغاز المصرية فان أعباءها قد اضطلع بها أحد اليهود الانجليز والذى اختار معاونيه فى العمل والادارة من اليهود أيضا • وعن نشاط هذه الشركة فى تجارة البترول وتوزيعه فى مصر فانها قد صادفت رواجا كبيرا وتوزيعا لمخزونها وانتشرت اعمالها والموكلون عنها فى التشغيل والتوزيع فى مدن مصر المختلفة ، وكانت الشركة تتعاقد مع بعض المصريين كموكلين عنها وفقا لعقود مكتوبة تنظم العلاقة بينهما وهذه العقود سنوية وتجدد كل عام ، ولزيادة النشاط والتوزيع فان شركة الغاز الاهلية وهى التابعة لشركة الغاز المصرية قد قامت بافتتاح فروع لها فى الخارج بالدول العربية وغير العربية ، ففى فلسطين انشىء فرع للشركة فى سنة ١٩٣٢ وقد عهد لأحد الأجانب بالنيابة عنها فى الاشراف على عمليات التوزيع هناك وفى هذا الفرع افتتحت محطات لتوزيع البنزين فى حيفا وعكا وطبريا ، وبعد قيام حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ أوقفت العلاقة المباشرة بينهما ولكنها استمرت فى شكل آخر وذلك عن طريق شركة الاومنيوم الفرنسية والتى تملك غالبية اسهم الشركات المصرية ، فكان لها المصلحة الأولى فى مباشرة فرع شركة البترول الأهلية بفلسطين ولهذا فان الشركة الفرنسية قد قامت بعمل عقد اتفاق بينها وبين اسرائيل تتسلم اسرائيل بموجبه موجودات شركة الغاز الأهلية وادارتها • ومعنى ذلك أن شركة الاومنيوم الفرنسية للبترول التى تسيطر على شركة الغاز المصرية وبالتالى على شركة الغاز الأهلية تتعامل فى نفس الوقت مع اسرائيل كما تستخدم موجودات الشركة لخدمة تلك الدولة ، واصبح الموقف اذن أن الشركة الفرنسية تقدم خدمات كبيرة لاسرائيل عدو مصر اللدود فى ذلك الوقت ، خاصة لو عرفنا الأهمية الكبيرة للبترول ودوره فى المجهود الحربى وتموين الجيش بالوقود • وكانت هذه مسالة خطيرة تهدد الاقتصاد المصرى وأمن البلاد (١) •

كما كان للشركة فروع أيضا فى دمشق وبيروت ، وقد ارتكبت هذه الشركة الأجنبية مخالفات عديدة تمس امن البلاد والاقتصاد القومى . ومنها تهريبها لأموال بلغت قيمتها نصف مليون جنيه دون اذن المختصين المصريين وموافقتهم • وكان هذا عندما تقدمت شركة الغاز المصرية للبترول

(١) مصلحة الشركات . محفظة ١٩٢ ١٨٢ - ٣/١٦٤ (فرعى) ص ١٠١\١٤٩ ص ١٨٧

مى سنة ١٩٤٩ بطلب للاذن لها باستثمار « ٢٠٠,٠٠٠ » ج٠م فى سويسرا على أن تتعهد الشركة باسترداد جميع الأرباح التى تؤول لها من هـذا الاستثمار ٠ وقد مكن اسماعيل صدقى الشركة من تهريب هذا المبلغ دون عرض الأمر على اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ احكام القانون رقم « ٨٠ » لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد ٠

وعلاوة على ما سبق عملت الشركة على تهريب مبلغ آخر مقـداره « ٣٠٠,٠٠٠ » ج٠م وذلك عندما تقدمت فى سنة ١٩٥٠ تطلب استثمار هذا المبلغ لمدة عشر سنوات فى الصومال الفرنسى والانجليزى والسودان وأثيـوبيا واريتريا وذلك كى تتمكن من توزيع منتجات شركة كالتكس البترولية فى هـذه البلاد وجاء فى الطلب ان هذا المبلغ سيكون سلفة لشركة الاومنيوم الفرنسية لمدة سنتين تستحق عليها فائدة بمعدل «٢٪» فى السنة الأولى و «٤٪» فى السنة الثانية وقد حول هذا المبلغ ايضا الى سويسرا دون اتمام عرضه على الجهات المختصة وأخذ الموافقة على ذلك . وكل ما حدث أن المبلغ قد حول بناء على خطاب موظف أجنبى يعمل فى قسم مراقبة النقد بالبنك الأهلى بالتعاون مع موظف آخر يهودى دون موافقة المدير العام او وكيله على ذلك (١) ٠

وفى كل هذا تقع الأضرار الجسيمة على الاقتصاد المصرى فى خروج وتهريب هذه الأموال بسـهولة كبيرة فى المرة الأولى بشفاعة احد المسئولين وفى المرة الثـــانية بتهريب وتمـــويه من موظف يهـــودى وأجنبى آخر ٠

ويتضح مما سبق الى اى حد اتسع نشاط شركة الأومنيوم الفرنسية بامتلاكها مع أجانب آخرين للجزء الأكبر من شركتين بتروليتين تعملان داخل مصر فى تجارة البترول وتوزيعه من كيروسين وبنزين ومازوت وخلافه ٠

وغير شركات البترول الأجنبية السـابقة وجدت أنشطة اخرى تمارس نفس العمل ومن ذلك ما وجدناه من مشاركة شركة امريكية وهى شركة سيكلر لشركة اخرى تعمل فى مصر وهى الشركة المستقلة المصرية للبترول. وكانت هذه المشاركة على أساس أن تقوم الشركة الثانية بتوزيع منتجات الشركة الأولى من البترول والزيوت المعدنية فى مصر ٠

ومارست الشركة أعمالها بافتتاح مستودعات لتجارتها واحد هذه المستودعات بالاسكندرية والآخر فى القاهرة ومن هذه المستودعات وزعت بضاعتها على كافة محطات البنزين التى تملكها فى جميع أنحاء مصر وفى هذه المحطات قامت بتمويل السيارات(٢) وتوزيع مشتقات البترول وقد

---

(١) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٩٢ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٦٤ (فرعى) ص ١٢٨/٩٧

(٢) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٦١ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٤٦ جـ ١ ص ١١٥/٨٤ « الشركة المستقلة المصرية للبترول »

بلغت كميات مبيعات الشركة من البترول فى سنة ١٩٤٥ ، ٧ر٥٠٨ ، طنا من الكيروسين و ٣ر١٠٩ ، طنا من البنزين و ٩٧١ ، طنا من الديزل و ٤٠٣ ، طنا من الغاز و ٢ر١٧٢ ، برميلا من الزيوت المعدنية هذا بالاضافة الى زيوت التشحيم . وكان من نتيجة هذا النشاط الكبير فى البيع والتوزيع أن حصلت هذه الشركة على ارباح بلغت فى سنة ١٩٤٨ ، ١٧ر٤٩٥ ، ج.م وهذا المبلغ يمثل صافى الارباح بعد خصم كافة المصاريف والاستهلاكات (١) .

وادار اعمال هذه الشركة مجموعة من الأجانب أغلبهم من الايطاليين وقد تحكم احد هؤلاء، وهو ايطالى يهودى فى تصريف كل امور الشركة وكان من الصعب تمصير وظائفها وفقا للوائح التمصير سنة ١٩٤٧ ، فمفتش مصلحة الشركات نفسه الذى كلف بمراقبة عمليات التمصير كتب يقول فى اخريات فترة الدراسة « ان اى محاولة فى الوقت الحاضر لتمصير الوظائف بهذه الشركة باحلال المصريين محل الأجانب سيكون من الصعب تنفيذها وذلك لأن الأجانب بها من قدامى الموظفين الذين عملوا بالشركة منذ تاسيسها وقد تمرنوا على ذلك سنوات طويلة ولهذا فانه من الأمور الصعبة احلال المصريين محلهم لأن ذلك يحتاج الى مران طويل لتدريب المصريين وتعليمهم على هذه الأعمال » (٢) وغير هذا كانت هناك شركات اجنبية اخرى مثل شركة كاليفورنيا تكساس للبترول وقد عملت هذه الشركة على استيراد منتجات البترول من البحرين والخليج العربى وقد انشأت لهذا العمل فى السويس مخازن لزيت الوقود والديزل والكيروسين وغير ذلك . ويقوم بتوزيع هذه المنتجات فى مصر الشركة المصرية للبترول (٣) هذا الى جانب انشطة اجنبية فردية أخرى مارست أعمالها فى شكل موكلين لتوزيع منتجات بترولية لمراكز توزيع اجنبية خارج مصر (٤) .

وكان من الطبيعى أن يكون هذا النشاط بضخامة راسماله وانتشار مراكز توزيعه داخل البلاد أن يجعل من الأجانب متحكمين فى تجارة سلعة هامة لها علاقة كبيرة بأمن مصر خاصة وقد عرفنا كيف أن احد المراكز الرئيسية الممولة للنشاط والحركة قد ادار تجارة بترولية أخرى فى اسرائيل واصبح لها علاقة مزدوجة بين مصر واسرائيل فى وقت كانت

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٣٦/٨٣٧

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٨٦\٨٤ ، ١١٤\١١٦

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٢٤

(٤) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول مارس سنة ١٩٣٠ ص ٨

العلاقات بينهما علاقة فداء مستمر . ومما يجعل لهذا الأمر خطورته الكبيرة أن الأجانب الذين سيطروا على هذه التجارة كان اغلبهم من اليهود .

تجارة الآلات والسيارات والأدوات الهندسية

وهذه التجارة أيضا سيطرت عليها الاستثمارات الأجنبية وجميعها تدخل في اطار الواردات المصرية ، حيث لا توجد مصانع داخلية لانتاج السيارات ومختلف الآلات والماكينات ، اللهم الا بعض ورش الاصلاح واحيانا التركيب والتجميع ولكنها جميعا اجهزة وآلات مستوردة واول واهم هذه التجارات ، تجارة السيارات وكان اشهرها محلات فورد التى مارست عملها فى سنة ١٩٣٢ حيث قامت باستيراد وتوزيع السيارات وبيعها بالنقد أو بالتقسيط (١) وبذلت هذه المحلات كل طاقتها فى تزويد السوق المصرية بكل طلباته وكانت تستورد سيارات الركوب والنقل للحكومة والأهالى وتبيعها وفقا لأسعار محددة معمول بها فى شركة الانتاج الأصلية والتى هى أحد فروعها . وفى الحرب العالمية الثانية حدث أن صادفت صعوبات فى الاستيراد والتوزيع من جراء العمليات الحربية فارسل مدير المحلات المستر تورنهل كوبر الى وزير المالية المصرية فى سنة ١٩٤٢ يبلغه بهذه الصعوبات وقد جاء فى خطابه « اننا فى زمن الحرب نتوقع كثيرا من الأخطار الغير مؤمن عليها وذلك لاننا عندما نستورد بضائع للقطر المصرى فانها تظل من وقت تفريغها على احد الأرصفة المصرية الى حين تسليمها الى الزبون تظل معرضة لأى خسارة تنتج بسبب الغارات الجوية أو اخطار الحرب الأخرى وعلى مسئوليتنا الشخصية ، وبمعنى آخر فاننا نصادف خسائر كلية وجزئية خلال كل الوقت الذى تمكث فيه البضائع على الرصيف أو أثناء نقلها من الميناء الى الأماكن المختلفة للتركيب او التخزين حتى يتم بيعها . وليس هذا الخطر منصب على البضائع فقط بل أيضا على المحلات وتجهيزاتها وادواتها فان قنبلة واحدة على احدى مبانى الشركة سوف تصيبها باضرار فادحة » .

وكان هذا الخطاب مقدمة نقل بعدها المدير الأجنبى الى وزير المالية رغبة الشركة فى زيادة أسعار المبيعات وذلك لاقدامها على الاشتراك فى احدى شركات التأمين على السيارات ضد الأخطار وان هذه الزيادة فى الأسعار ما هى الا قسط التأمين المدفوع وذكر المستر كوبر أن سبب اتصاله بوزير المالية فى هذا الصدد لكى يحصل منه على راى الحكومة فى

(١) احصاء الشركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٣٥

مثل هذا المشروع حتى يكون الجمهور المصرى راضيا من عدالة اى زيادة فى الاسعار وللرغبة فى تسهيل الحصول على سعر مناسب موافق فى حالة اتمام أى صفقات لحساب الحكومة (١) ٠

ومكنت زيادة مبيعات شركة فورد من الحصول على ارباح سنوية كبيرة بلغت فى سنة ١٩٤٩ مبلغا قدره ١٢٨ر١٦٥ ج٠م بعد خصم كافة المصاريف والأجور والاستقطاعات ، اما عن راسمال الشركة فانه قد بلغ فى نفس السنة المذكورة مبلغ ٠٠٠ر٤٠٥ ج٠م (٢) والى جانب شركة فورد كانت هناك محلات استيراد وتوزيع اخرى داخل مصر وهى تلك التابعة لشركة فيات الايطالية ، وقامت هذه المحلات باستيراد السيارات من مراكز الانتاج الأصلية فى مدينة تورنيو بايطاليا ثم تقوم بعرضها وتوزيعها داخل مصر (٣) ٠

ولم تصادف محلات فيات رواجا وتوزيعا كمحلات فورد ولهذا فقد قل راسمال الأخيرة من ٠٠٠ر١٠٠ ج٠م سنة ١٩٣١ الى ٠٠٠ر٥٠ ج٠م سنة ١٩٤٩ ولم تحقق هذه المحلات على ارباح الا فى سنوات ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ولم تكن ارباحا كبيرة وفيما عدا ذلك فقد كانت الشركة باستمرار تسير نحو الخسارة السنوية ، وقد بلغ رصيد هذه الخسارة فى سنة ١٩٤٩ ، ٤٧٩ر٢٠ ج٠م (٤) ٠

والسبب فى رواج سيارات فورد عن سيارات فيات أن الأولى كان لها القدرة على التوزيع والعرض الجيد والتعاقد على بيع صفقات من محلاتها الى الحكومة المصرية هذا بخلاف توزيعاتها على الأهالى بالأسعار المريحة والمقسطة ٠

وقد رأينا من خطاب مدير محلات فورد الى وزير المالية كيف انه ياخذ رايه فى أمور داخلية تخص الشركة ولها فيها حرية التصرف كيفما تشاء ولكنه أراد الا يخسر سوقا هاما وهو التوريد للحكومة ومن ثم عرض الأمر عليها باسلوب تجارى جذاب للمشورة وأخذ الرأى ٠

وغير محلات فورد وفيات افتتحت محلات توزيع اجنبية أخرى فى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٥ ملف ع ١٨٤ ـ ٢\٥ ص ٢\١١ « شركة سيارات فورد »

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٣٥\٨٣٦

(٣) ـ الوقائع المصرية ، العدد ٥٨ فى ١٩٢٨/٧/٢ ٠ مرسوم تاسيس شركة المساهمة للشرق ٠

ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٤١

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٤١/٨٤٢

مصر تتبع شركة الشرق الأدنى العمومية للسيارات وقد بدأت عملها فى سنة ١٩٢٧ برأسمال قدره « ٣٠٠٠٠ » ج٠م ثم تطور نحو الزيادة الى ان وصل الى « ١٠٠٠٠٠ » ج٠م فى سنة ١٩٤٩ وكانت هذه المحلات من المحلات المربحة (١) ٠

وغير تجارة السيارات افتتح الأجانب محلات للتجارة فى أدوات ووسائل الاطفاء ومن هذه المحلات محلات « كاريا » التى بدأت نشاطها وممارسة عملها فى مصر منذ سنة ١٩٣٤ برأسمال قدره « ٣٠٠٠٠ » ج٠م ساهم فيه بريطانيون وسويسريون ويونانيون وأحد اليهود المتمصرين (٢)٠

وفى سنة ١٩٥٠ وسعت هذه المحلات من اعمالها بافتتاح مخازن جديدة وشراء كميات كبيرة من الاسطوانات الحديدية لكى تملأ بغاز ثانى اكسيد الكربون المستخدم فى اطفاء الحريق ، وتوسعات تجارية اخرى ادت الى زيادة طاقة الانتاج الى اربعة اضعافه وادى هذا بالتالى الى ان محلات كاريا حققت ارباحا صافية قدرها « ١٣٫٠٨٥ » ج٠م فى آخر عام ١٩٥٠ (٣) ٠

وفى سنة ١٩٢٠ ساهم بعض الأجانب والمتمصرين فى افتتاح شركة عرف باسم شركة الدلتا التجارية وتتاجر محلات هذه الشركة فى الثلاجات الكهربائية والأدوات الزراعية والمطابخ والأصناف الأخرى المصنوعة من الصاج والتى تنتجها شركة التعدين المصرية وتباع تحت اسم « ايديال » ٠ وقامت الشركة بتوزيع هذه الأدوات والآلات من خلال محلات كثيرة افتتحتها لأعمال العرض والتوزيع وهذه المحلات انتشرت فى القاهرة والمنصورة واسيوط والمنيا والأقصر وطنطا وكانت الشركة فى توزيعها للآلات الزراعية والصناعية والكهربائية التى تقوم باستيرادها من الخارج تتبع نظام تقديم الضمانات الكافية لها ، وذلك لسلامة تشغيلها وصيانتها لفترة طويلة ٠ ونظرا لأهمية الأدوات التى تتاجر فيها الشركة فان الجمهور قد أقبل عليها اقبالا كبيرا وخاصة على الأدوات الزراعية بانواعها المختلفة مما أدى الى زيادة مبيعاتها كما كان من اسباب زيادة المبيعات بصفة عامة ان الشركة قد طبقت نظام البيع بالتقسيط رغم ما فى ذلك من أعباء مالية على ميزانيتها (٤) ٠

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٣٧\٧٣٨

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٣٩ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨٥ جـ ٢ ص ١٠٧ « الشركة المساهمة المصرية كاريا »

(٣) نفس المحفظة والملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨٥ جـ ١ ص ٧٣

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٢ ملف ١٨٢ ـ ٥\٧٨ جـ ١ ص ٢٤\٢٧ « شركة الدلتا التجارية »

ونتيجه لهذا النشاط والقدرة على التوزيع ارتفع راسمال هذه الشركة من ٢٠٫٠٠٠ ج٠م مصرى فى سنة ١٩٢٠ الى ٧٥٠٫٠٠٠ ج٠م فى سنة ١٩٤٦ (١) ٠

كما كانت ارباحها باستمرار كبيرة جدا فقد بلغت فى سنة ١٩٥٠ ١٢٦٫١٢١ ج٠م وذلك بعد خصم كافة الاستقطاعات والأجور والمصاريف (٢) ٠

وافتتح الأجانب شركة اخرى غير ذلك للتجارة فى الآلات الزراعية وآلات رصف الطرق والشوارع والماكينات البحرية واستيراد وبيع قطع الغيار اللازمة لها ٠ وقد بدأت هذه الشركة اعمالها عندما قام بتأسيسها مستر ستينمان ومباردى وشركاهم فى مدينتى القاهرة والاسكندرية سنة ١٩١٠ ثم اتسع نشاطها بعد ذلك واصبحت لها فروع فى بعض من عواصم الاقاليم مثل أسيوط والمنصورة وبور سعيد والمنيا لممارسة عرض وبيع وتوزيع الآلات الزراعية بانواعها وقطع الغيار اللازمة لها (٣) ٠

اما عن راسمال هذه الشركة فقد بلغ ١٨٠٫٠٠٠ ج٠م سنة ١٩٤٩ وحققت ربحا صافيا كبيرا فى جميع السنوات وقد بلغ صافى هذا الربح فى سنة ١٩٤٩ ٨١٫٩١٣ ج٠م (٤) ٠ وفى سنة ١٩٢٩ ساهم عدد من المجريين فى تأسيس محلات للاتجار فى منتجات شركة مجرية معروفة باسم شركة جانز الكهربائية وافتتحوا لذلك محلا للتوزيع فى الاسكندرية براسمال قدره ١٠٫٠٠٠ ج٠م وله فروع ومكاتب اخرى بالقاهرة وداخل مصر ، وهذه المحلات كانت تقوم بتوزيع منتجات الشركة الأصلية من كافة ادوات الكهرباء واللوازم المتعلقة بها (٥) ٠

وسيطر الأجانب ايضا على تجارة الحديد الخردة المتخلفة من الجيوش البريطانية وغيرها وقاموا بتجميع هذه الكميات الكبيرة باسعار منخفضة لتصديرها للخارج وتصنيعها هناك ثم اعادة تصديرها لمصر فى شكل سلع مصنوعة لتباع باسعار مرتفعة (٦) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٢ ملف ١٨٢ ـ ٣\٧٨ جـ ٢ ص ٨٥

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٣٤

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة ١٦٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٦ جـ٢ ص٤ ، ٦٤ ص ١٤٠\١٤٦ « شركة ستينمان ومباردى وشركاهم بالاسكندرية »

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٤٥/٨٤٦

(٥) صحيفة التجارة والصناعة العدد الثانى . يناير سنة ١٩٢٩ ص ٨١ « مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى ـ جانزو »

(٦) مجلس النواب ، جلسة ١٧\٤\١٩٥٠ ص ١٠

والى جانب هذه المتاجر الكبيرة وفروعها فى داخل مصر ، انتشر تجار اجانب فى مختلف انحاء البلاد للتجارة فى المعادن الخام والمصنوعات الحديدية وتوزيع مصنوعات أخرى من النحاس والزهر والألومنيوم (١) ·

اما عن دور المصريين فى هذه التجارة فاننا نجد أنهم قد دخلوا فى بعض الأحيان بنسب محدودة من رؤوس أموال هذه المتاجر ، واتضحت هذه الظاهرة بالذات بعد الحرب العالمية الثانية وصدور قانون الشركات فى سنة ١٩٤٧ ·

ومن امثلة ذلك محلات « جيفرت الشرق » التى تاسست فى سنة ١٩٤٨ للتجارة فى آلات التصوير ولوازمها من كافة الأصناف والمنتجات والمواد المتصلة بعمليات التصوير والطبع والاضاءة ، وبلغ رأس المال عند التاسيس « ١٢٫٠٠٠ ، ج٠م ساهم فيه ثلاثة من المصريين بحوالى نصف راس المال أما النصف الآخر فقد ساهمت به شركة منتجات جيفرت للتصوير وهى شركة بلجيكية مع عدد آخر من البلجيكيين (٢) ·

ومهما كان حجم مساهمة رأس المال المصرى هنا بعد سنة ١٩٤٧ الا أن الأصول أجنبيـة ، فمحل جيفرت بمصر غير منفصل عن الشركة الأصلية البلجيكية · فهى الى جانب مساهمتها مع بلجيكيين بنصف راسمال محل القاهرة الا أنها من ناحية ثانية تتحكم فى التمويل وتحديد الأسعار وكذلك الادارة وكافة الأمور الفنية التى ليس للمصريين بها عهد من قبل ·

فبرغم ظهور المصريين ودخولهم ميدان هذه التجارة فان مساهمتهم كانت قليلة جدا وجاءت فى فترة متأخرة بعد سنة ١٩٤٧ ، أما التحكم ومراكز التوزيع الكبيرة فهى للمحلات الأجنبية برؤوس أموالها الكبيرة ·

تجارة الاسفنج والأسماك

لم يترك الأجانب فرصة للتجارة والتوزيع فى مصر الا وقد اقدموا على استغلالها والافادة منها · ومن هذه الفرص استغلال ما تملكه مصر

(١) تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ ص ١٤٢/١٤٣

(٢) – مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٧ ملف ١٨٢ – ٤٤٢/٢ جـ ١ ص ٩٩/١٥ « شركة جيفرت الشرق

– ملحق الوقائع المصرية العدد ١٨٢ فى ٢٩ نوفمبر لسنة ١٩٤٨ « مرسوم بتاسيس شركة جيفرت الشرق »

من شواطىء بحرية مترامية الأطراف في البحر الاحمر أو في البحر الابيض المتوسط سواء فيما يتعلق منها باستخراج الأسفنج وتصديره أو صيد السمك وتسويقه . وظلت هذه الشواطىء بما تزخر به من ثروات كبيرة مهملة من المصريين وبعيدة عن الاستغلال الجيد المنظم والمدعم بالوسائل الحديثة والمتطورة . الى أن أتيحت الفرصة للأجانب من اليونانيين والايطاليين فاقدموا على استغلال هذه الثروات القومية والافادة منها افادة كبيرة وظلت حكرا عليهم بعد ذلك وطوال فترة الدراسة (١) .

اولا - احتكار اليونانيين لاستخراج الأسفنج من البحر الابيض المتوسط:

ظلت مراكز استخراج الأسفنج من المياه البحرية الغربية في البحر الأبيض المتوسط حكرا على الصيادين اليونانيين الذين حذقوا هذه المهنة وتمرسوا عليها عبر أجيال طويلة فكان هؤلاء يأتون الى مصر سنويا - وطوال فترة الدراسة - فيشترون رخص الصيد من مصلحة خفر السواحل في مزاد علني يقام سنويا في شهر مارس أو ابريل من كل عام ، وكانت تكلفهم هذه الرخص لكل مناطق الاستغلال مبالغ تتراوح بين « ٢٫٠٠٠ » و « ٣٫٠٠٠ » ج.م في كل عام ويأخذون في مقابل ذلك الاسفنج المصيد لتصديره وبيعه في بلادهم التي كانت منطقة عالمية رئيسية لتجارة الأسفنج (٢) ، واستعان التجار اليونانيون في الحصول على هذه الرخص ورسو مزادات البيع عليهم على سمسار يوناني أيضا يدعى نيكيتا دياكويانس في نظير سمسرة وأجر على ذلك (٣) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت وزارة التجارة والصناعة التي كانت تتبعها مصلحة المصايد تفكر في الاستفادة من استغلال مصايد الأسفنج المصرية وتجارته وتصديره وذلك بتمصير هذه المهنة والقضاء على احتكار اليونانيين لها ، فاعدت الوزارة مشروعا لذلك تقدم بموجبه أحد المصريين الذي رسا عليه مزاد الاستغلال في استخراج وتجارة الأسفنج مقابل مبلغ سنوى قيمته « ٦٫٠٠١ » ج.م عدا الأتاوة العينية وقدرها « ٥٠ ٪ » من جملة المحصول ، وعلى أثر ذلك أسس المصرى صاحب الامتياز والذى رسا عليه المزاد شركة للاستغلال هي الشركة المصرية لمصايد الأسفنج بالاسكندرية ولكن حدث لهذه الشركة المصرية مشاكل عديدة

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ ملف ع ١٨٤ - ١١١٩٦ ص١٦ « الشركة المصرية لمصايد الأسفنج بالأسكندرية » .
وانظر أيضا : مجلس النواب ، جلسة ٢١/٣/١٩٥٠، ص ١٨ .
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ ملف ع ١٨٤ - ١\٢٩٦ ص ١٢
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ نفس الملف ص ١٤

جعلتها تتوقف عن العمل وتكون من الشركات الخاسرة فى النهاية . وكان ذلك منذ اول تجربة لتمصير هـذا النشاط والسبب فى ذلك يرجع الى محاربة تجار الأسفنج وصيادية من اليونانيين للشركة المصرية الجديدة ووقفت الى جانبهم الحكومة اليونانية ايضا وتصـدوا فى ذلك لمحاولات التمصير ودخول المصريين هذا المجال . وهذا رغم أن الشركة منذ بداية عملها لم تتمكن من الاستغناء عن اليونانيين وذلك لعدم وجود من يحل محلهم من المصريين ، فبعد جهد طويل ومشاورات أقنعت بعض الفنيين منهم على العمل فى الشواطىء المصرية فى مقابل حصة عينية تعطى للشركة من الأسفنج المستخرج بواقع « ٢٥ ٪ » ويأخذ اليونانيون باقى المحصـول وقدره « ٧٥ ٪ » فى مقابل احضار التجار اليونانيين لسفن الصيد وسفن التخزين ومصـاريف الوقود والزيت والاصـلاحات وأجـور الربابنة والرؤساء والمرشدين والغطاسين والفرازين والبحارة ومصاريف تموينهم طيلة مدة الصيد ، وعندما وافقت الحكومة اليونانية على ذلك فانها قد وافقت بشرط خطير يحول دون التمصير الفعلى لهذا النشاط وهذا الشرط هو الا يقوم الفنيون اليونانيون بتدريب المصريين على أصول هذه المهنة فى البحث عن الأسفنج واستخراجه . وهناك شرط آخر أيضا وهو أن يأخذوا نصيبهم العينى بمجرد انتهاء عمليات الصيد . وبعد انتهاء موسم العمل فى أكتوبر سنة ١٩٤٧ أخلت الحكومة المصرية بالشرط الأخير ورفضت التصريح لليونانيين باخذ حصتهم العينية واشترطت بيع نصيبهم فى مصر بالعملة الصعبة على أن يأخذوا فى مقابل ذلك عملة سهلة . وحاولت الشركة ان تقنع الحكومة بالعـدول عن ذلك ولكن دون جـدوى ولم توافق على تسليمهم حصتهم العينية الا بعد تدخل السفارة اليونانية وهذه العملية استمرت سنة شهور تكبد فيها اليونانيون بكامل طاقمهم الذى يزيد عدده عن اربعمائة يونانيا تكبد مصاريف الاقامة فى مصر دون أى عمل طوال هذه المدة . وكان من نتيجة هذا التصرف الذى أقدمت عليه الحكومة المصرية ان أصـدرت الحكومة اليونانية أمرا الى صياديها بعـدم ارتياد الشواطئ المصرية فى موسم صيد سنة ١٩٤٨ ، واحدث هذا أثره الكبير على الشركة المصرية التى شلت أعمالها تمـاما وتوقفت عن النشـاط طوال هـذا الموسم (١) .

وفى سـنة ١٩٤٩ اقنعت الشركة الحكومة المصرية بضرورة تسليم اليونانيين نصيبهم العينى لنقله الى بلادهم وبيعه هناك واتصلت باليونانيين بعد ذلك لتخبرهم بموافقة الحكومة المصرية على تسليمهم نصيبهم العينى وحرية التصرف فيه ، وبناء على هذا جاء التجار اليونانيون وصيادوهم

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ ملف ع ١٨٤ ـ ١٩٦\١ ص ١٢\١١

لمعاودة النشاط والعمل تابعين للشركة المصرية واعادوا بذلك تشغيلها . واستمر نشاطهم في موسم سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ ، ولكن حدث أن الحكومة المصرية لم تعمل على مراقبة منطقة الاستغلال للتأكد من خلوها من أى سفن أخرى تعمل لصالح تجار يونانيين لا يعملون تابعين للشركة المصرية . ونتج عن ضعف المراقبة أن تسلل اليونانيون خفية وزاولوا نشاطهم بعيدا عن أى مراقبة ونقلوا انتاجهم الى اليونان وباعوه هناك ومن ثم انصرف اليونانيون التابعون للشركة المصرية عن اعمالهم فيها وزاولوا اعمالهم بنفس الطريقة لحسابهم الخاص بعد أن تأكدوا من ضعف المراقبة وعمليات التفتيش واحدث هذا كله توقف أعمال الشركة المصرية مرة ثانية وخسارتها في النهاية (١) .

واخــــذ اليونانيون يلتفون بأسلوب آخــر فى الحصول على رخص الاستغلال فى سنة ١٩٥٢ وذلك عن طريق احد أبناء أصحاب النفوذ فى حزب الوفد المصرى ، الذى تمكن من الحصول على هذه الرخص وقام ببيعها لحساب التجار اليونانيين فى مقابل حصوله منهم على مكافاة مالية كبيرة . وحدث هذا كله فى غفلة من رقابة الحكومة المصرية فى تنفيذ العقد وشروطه بما فيه من عمليات التمصير وتدريب المصريين على هذه المهنة (٢) وفى النهاية تكون السيطرة والاحتكار والمكاسب الكبيرة للتجــار اليونانيين الذين استغلوا الشواطئ المصرية باستخراج ثرواتها من الأسفنج وباعوها فى بلادهم بأعلى الأسعار .

ثانيا ـ الايطاليون واحتكارهم تجارة الاسماك :

ومثلما احتكر اليونانيون تجارة الأسفنج فان الايطاليين قد احتكروا أيضا تجارة الأســـماك وذلك بامتلاكهم وسائل صيده فى البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط معتمدين على وسائل صيد آلية حديثة ومراكب مختلفة الأحجام تدار بالمحركات بالاضافة الى خبرة طويلة فى هذا المجال . ولم تكن قوانين الصيد فى البحار المصرية الصادرة فى ابريل سنة ١٩٢٦ تشترط أن تكون ملكيات هــذه المراكب والسفن لتجــار من الصــيادين المصريين ، ومن ثم كان البــاب مفتــوحا لسيطرة هؤلاء الايطاليين الذين امتلكوا معظم وسائل الصيد بالبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وتاثر الصيادون الايطاليون بالحرب العالمية الثانية ولكنهم عادوا لمزاولة نشاطهم بعد انتهاء العمليات الحربية (٣) .

(١) مصلحة الشركات . نفس المحفظة . والملف ص ١١\١٠

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ص ١٥/١٦

(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٥٠\٣\٢١ ص ١٧ ، مناقشة موضوع مكافحة الغلاء المقدم من النائب على الشيشينى .

وفى سنه ١٩٤٩ صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتسجيل السفن التجارية ومن بينها سفن الصيد الآلية . وبعد صدور هذا القانون ارادت مصلحة المصايد المصرية الاستناد اليه في تمصير هذه السفن والمراكب التى هى ملك خالص للتجار الايطاليين واستلزمت اجراءات التمصير امتناع مصلحة المصايد عن تجديد منح تراخيص هذه المراكب الآلية عن عام ١٩٥٠ ما لم تحصل هذه المراكب على شهادة التسجيل المصرية التى تقتضى الحصول عليها تحقيق سند الملكية بان تكون السفن مملوكة كلها لمصريين ، وفى حالة السفن التى هى ملك لاحدى الشركات التجارية . فانه تنطبق عليها قوانين التمصير الخاصة بذلك ، وترتب عن هذا كله أن توقف التجار الايطاليون عن الحصول على هذه التراخيص لمزاولة أعمالهم ومن ثم توقف العمل وقل الانتاج الأمر الذى أثر على اسواقه بمراكز توزيعه فى مدينة القاهرة التى تعتمد فى امدادها بالاسماك اعتمادا كبيرا على ما يرد اليها من تجار وصيادى الأسماك الايطاليين فى البحر الأحمر فارتفعت أسعار الكميات المعروضة بالسوق بسبب قلتها ارتفاعا كبيرا فضج الجمهور وركد حال تجار التجزئة وعمت الشكوى . فكان على مصلحة المصايد مراجعة الأمر وتصرفت فى الحال والغت هذه الاجراءات ، فعاود الايطاليون نشاطهم ، وعادت الأمور على ما كانت عليه (١) .

وتتضح اهمية وخبرة الصيادين والتجار الايطاليين فى استخراج الاسماك من المصايد المصرية وتسويقها باسواق الجملة فى القاهرة والاسكندرية وانحاء البلاد بتجربة أخرى ترجع الى سنة ١٩٢٧ ، وذلك عندما أقدم بنك مصر على محاولة تمصير هذه التجارة بوسائلها المختلفة وذلك بتاسيسه لشركة مصر لمصايد الأسماك براسمال قدره ٧٥٫٠٠٠ ج٠م ولكن هذه الشركة لم تتمكن من مواصلة نشاطها وتوقفت عن العمل (٢) بعد أن منيت بخسائر سنوية بلغت فى سنة ١٩٣٥ ما قيمته ١٣٠٠١ ج٠م وفى سنة ١٩٣٦ زادت الخسائر الى ١٢٠٨ ج٠م وهكذا خسائر سنوية مستمرة الأمر الذى جعل الشركة تتوقف عن مزاولة نشاطها فى سنة ١٩٤١ (٣) .

وحقيقة الأمر أن شركة مصر لمصايد الأسماك قد جوبهت بمنافسة سمرية حادة من قبل صيادى وتجار الأسماك المذكورين لم تتمكن الشركة

---

(١) مجلس النواب ، نفس الجلسة والتاريخ ص ١٨/١٧

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ ملف ١٨٢ ـ ١٢٤/٣ ج ١٠ ص ١٨٩/١٨٧ «شركة مصر لمصايد الأسماك» .

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٦٦٩

من الصمود أمامها بسبب ارتفاع تكاليف تشغيل أسطولها بالمقـارنة بوحدات الصيد الأخرى التى كان يستخدمها منافسى الشركة وهم كما رأينا من الصياديين والتجار الايطاليين الذين امتلكوا غالبية وحـدات الصيد المذكور • ونتيجة لهذه الخسارة والتوقف عن العمل رات الشركة ضرورة الاعتماد على الخبراء الأجانب والاستعانة بهم لاختيـار أفضـل الطرق للتشغيل ومعاودة مزاولة النشـاط • وعادت الشركة الى العمل مستخدمة هؤلاء الأجانب وحققت فعلا على يديهم بعض الأرباح (١) •

ولكن الشركة مع هذا آثرت أن تتحول الى نشاط آخر غير تجارة واستخراج الأسماك وهذا النشاط هو صناعة الأزرار ، وقامت بتصفية أعمالها المتعلقة بالصيد سواء بالبيع أو بالتأجير (٢) • وبهذا تكون شركة مصر قد أفسحت المجال أمام الايطاليين كما ارادوا هم ذلك ليتحكموا فى أسواق تجارة الجملة باحتكارهم المصايد المصرية طوال فترة الدراسة •

تجارة الأدوية والمواد الكيماوية المختلفة

ومن أنواع التجـارة التى مارسها الأجانب أيضـا تجارة الأدوية والمواد الكيماوية وامتلك الأجانب فيها الشركات الكيمـاوية والدوائية الكبيرة وكذلك الصيدليات المختلفة والمنتشرة فى عموم مصر •

أما الشركات الكيماوية والدوائية فهى مثل الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية ويرجع تاريخ عملها فى مصر الى سنة ١٩١٤ وسيطر على هذه الشركة عـدد كبير من اليهـود الذين تمصر بعضهم خـلال فترة الدراسة (٣) وبعد قيام حرب ١٩٤٨ بين مصر واسرائيل وصدور الأمر العسكرى رقم « ٢٦ » لسنة ١٩٤٨ وضعت الشركة تحت الحراسة حتى سنة ١٩٥٠ (٤) ، ومارست الشركة نشاطها قبـل ذلك بفتح صيدليات وفروع كثيرة فى القاهرة بأحياء بولاق وباب الحديد ومناطق أخرى وكذلك افتتحت صيدليات لها فى بور سـعيد والاسـكندرية والى جانب هـذه الصيدليات وجـدت للشركة مخازن فى القـاهرة والاسـكندرية لتجميع البضـائع المستوردة ثم توزيعها على هـذه الصيدليات التى سيطر على

(١) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠\١٩٧٠ ص ٢٢٤

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧١٨

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٨ ملف ١٨٢ ـ ٣/٦٢ جـ ١ ص ١٧٧/٩٧ « الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية »

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٩٣٦

ادارتها واعمالها عدد كبير من الأجانب وأكثرهم من الايطاليين والفرنسيين واليونانيين (١) ٠

وهناك أيضا شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية وهذه الشركة وان كانت مصرية اسما الا أنهـــا شركة انجليزية واقعـــا وفعلا ، فقد اسستها فى مصر شركة انجليزية تعرف بنفس الاسم وافتتحت لها هذا الفرع بالقاهرة فى سنة ١٩٣٤ وشاركها فى ذلك عدد آخر من المساهمين الانجليز ، وللشركة الأصلية علاقة باسرائيل قد افتتحت لها فرعا آخر فى تل ابيب ، كما كانت هناك صلات بين فرعى مصر واسرائيل والاكثر من ذلك أن فرع الشركة بمصر قد ساهم فى تاسيس شركة انجليزية أخرى للأسمدة فى تل أبيب تمكنت عن طريقها من تهريب كثير من الأموال خارج مصر ، وينحصر نشاط فرع الشركة فى مصر فى استيراد وتوزيع منتجـات الشركة الأصلية فى انجلترا (٢) من مختلف أنواع الأدوية والمستحضرات الطبية والبيطرية ومستحضرات أخرى كيمائية كثيرة مثل كيماويات ثقيلة لجميع الصناعات وغاز النشادر لتنقية المياه وصناعة التبريد والأحماض المختلفة وكذلك مبيدات حشرية وفطرية ومواد وقاية النبـاتات ٠ ولم يغفل بنك مصر تمصـير تجارة وتصنيع الأدوية والمواد الكيماوية فاقدم على تاسيس شركة مصر للمستحضرات الطبية فى عام ١٩٤٠ ، كما اسس شركة أخرى بعد ذلك للكيماويات ٠ اما شركة مصر للمستحضرات الطبية فانها قد جوبهت فى بداية عملها بمشكلة احجام المواطن المصرى فى بادىء الأمر عن استعمال الأدوية المحلية متأثرا فى ذلك بالدعايات الأجنبيـة ٠ ولكن الشركة صمدت أمام هـذه الظروف وتمكنت من مواصلة عملها (٣) ٠

تجارات أخرى مختلفة

وفى هذا المجال نذكر سيطرة الأجانب على أنواع مختلفة ، كتجارة التوريد لمصالح ووزارات الحكومة المصرية ، وتجارة الأحـذية والجلود ، وتجارة البقالة وتجارات أخرى متنوعة ٠ أما عن تجارة التوريد لمصالح ووزارات الحكومة المصرية ، فنجد أن الأجانب قد سيطروا عليها بدرجة كبيرة ٠ وهذا التجـارة تاتى عن طريق أن الوزارات والمصالح الحكومية

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤٨ نفس الملف ص ١٨٩\١٦٢

(٢) مصـلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥٢ ملف ١٢ ـ ١٨٩\٣ جـ ٤ ص ٩٤/٩١

« شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية ٠ (مصر) »

(٣) ـ بنك مصر اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٢٧٧/٢٧٦

كانت تعلن كل عام أو حسب ظروف احتياجاتها عن طلبها للأصناف التي تهم هذه المصالح والوزارات وبالتالي ، يتقدم التجار بالعطاءات المختلفة لتوريد هذه الأصناف وفقا للاصول واللوائح التي تحكم هذه العملية . وقد وجد أن أغلب التجار الذين ترسو عليهم هذه العطاءات كانوا من التجار الأجانب ، في نفس الوقت الذي لم يحصل فيه التجار المصريون على نسبة هذه العطاءات الا بقدر محدود جدا (١) .

واذا كانت ظاهرة اعتماد الوزارات والمصالح المصرية في توريد مهماتها على التجار الأجانب ظاهرة واضحة في ذلك الوقت فان الخطر فيها ان احدى الوزارات الهامة والتي يتوقف عليها أمن وسلامة البلاد وهي وزارة الحربية والبحرية قد اعتمدت في توريد لوازمها من الأسلحة والذخائر عن طريق اثنين من الأجانب وبواسطة تدخل ونفوذ بعض من المتمصرين الذين مكنوهم من ذلك ، ولأهمية هذا الموضوع ، توجه أحد أعضاء مجلس النواب بسؤال الى وزير الحربية والبحرية في جلسة ١٩٥٠/٧/٢٤ ليسأل عن عدد المرات التي تعاقدت فيها الوزارة معهما عن طريق المناقصة وقيمة آخر عطاء ، وأشار في حديثه الى خطورة الاعتماد على هؤلاء في سلامة أسرار الجيش المصري ، وكان رد وزير الحربية أن هذين الموردين وهما الخواجات بشارات وجهلان يمثلان شركات كبيرة لها مصانع لانتاج الأسلحة والذخائر عرفت بشهرتها العالمية وتفوق منتجاتها الحربية (٢) .

وعن تجارة الأحذية والجلود فنذكر هنا للأجانب دورهم الكبير في تأسيس شركة باتا ، تلك الشركة العالمية بفروعها المختلفة في أنحاء مصر .

وشركة باتا تأسست في مصر سنة ١٩٣٠ ، وتاجرت في الجلود والأحذية والخردوات الخاصة بها ، واطارات السيارات الداخلية والخارجية وجميع الأصناف المصنوعة من الجلد (٣) ولهذه الشركة فروع تجارية في مختلف أنحاء مصر ، بلغت عشرة فروع في سنة ١٩٣٧ أربعة منها في القاهرة واثنان في الاسكندرية وفرع واحد في كل من المحلة الكبرى

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٨٦ في ١٩٢٨\١٠\١
- الوقائع المصرية ، العدد ٨٧ في ١٩٢٨\١٠\٤
- الوقائع المصرية ، العدد ٨٨ في ١٩٢٨/١٠/٨
(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٧/٢٤ ص ٧
(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٦٧ ملف ١٨٢ - ٣/١٥٥ جـ ١ ص ١٢٤
« شركة باتا »

« اسيوط وبنها والاسماعيلية (١) وفى سنة ١٩٤٩ توسعت هذه الفروع واصبحت « ١٣٠ » محلا للقطاعى منتشرة فى انحاء مصر ، زادت فيهـا محلات القـاهرة واصبحت « ٤٣ » محلا كمـا زادت محلات الاسكندرية واصبحت « ٢٤ » محلا وبقية المحلات تنتشر فى عموم انحاء مصر ، كما كان لشركة باتا العالمية فروع اخرى خارج مصر تشمل فلسطين وسوريا ولبنان والعراق وايران وطرابلس والسودان وقبرص (٢) هذا بخلاف مراكز الشركة الرئيسية فى أوربا (٣) ٠

وبلغ راسمال فرع الشركة بمحلاتها الكثيرة فى عموم مصر عنـد التأسيس « ٥٠٠٠٠ » ج٠م ثم تطور راس المال نحو الزيادة السريعة الى ان بلغ « ٩٨٫٤٠٠ » ج٠م فى سنة ١٩٤٩ وحصلت الشركة على ارباح سنوية كبيرة بلغت فى سـنة ١٩٤٥ « ١١٫٩٢٥ » ج٠م وفى سـنة ١٩٤٩ « ١١٫٤٠١ » ج٠م (٤) ٠

ومن هذا التوسع والانتشار يتضح الى أى حد أن هذه الشركة شركة دولية كبيرة لها اصولها المنظمة فى أوربا ، ويرأس أعمال هذه الشركة فى مصر اثنان من اسرة باتا نفسها الاول وهو المستر شالتون سبنكس باتا وهو بريطانى الجنسية ويعمل رئيسا لمجلس الادارة والثانى توماس باتا ويختلف عن الاول بانه كنـدى الجنسيـة رغم انه من نفس الأسرة وهناك وظائف اخرى وكبيرة لهذه المحلات فى مصر ولكنها جميعا لجنسيات تشيكوسلوفاكية ، فالمدير العـام وسكرتيره ورؤساء الأقسام والفروع والمخازن والتوريدات جميعهم تشيكوسلوفاكيون ، هذا بالاضافة الى وظائف هامة ايضا لجنسيات أخرى فرنسية وألمانية وبريطانية (٥) ٠

أما عن تجارة البقـالة ، فنجد أن الاجانب قد مارسوها باعـداد كبيرة ، وعملوا الى جانب البقالة فى تجارات أخرى تتبعها مثل العطـارة والمردوات ٠ وقد بلغ عدد التجار الأجانب العاملين فى هـذه الأنواع « ١٣٫٥٧٤ » تاجرا أجنبيا فى سنة ١٩٢٧ تتركز محلات الغالبية العظمى منهم فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ، والعدد الباقى ينتشر فى بقيـة محافظات ومديريات مصر ، بحيث أنه ما من محافظة أو مديرية منها الا وقد شملها نشاطهم وانتشرت فيها متاجرهم (٦) ٠

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٥٦٠
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٦٧٥\٦٧٦
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٥٥ جـ ١
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٦٧٥/٦٧٦
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٥٥ جـ ١ ص ٢٠ ، ٦٧
(٦) تعداد سكان القطر لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ص ٧٠ ، ١٤٢\١٤٣

وبخلاف هذا كله وجدت تجارات أخرى متنوعة مارسها هؤلاء الاجانب مثل تجارة تصدير البصل من ميناء الاسكندرية (١) وتجارة توريد واستيراد محصولات زراعية بين مصر وفرنسا (٢) وتجارة استيراد مواد غذائية مختلفة وخمور (٣) واستيراد وتوزيع معجون الأسنان والروائح العطرية ومستحضرات التجميل (٤) وتاجر الأجانب أيضا فى الأخشاب (٥) والورق بأنواعه المختلفة (٦) ·

اقامة الاسواق ومخازن الايداع

استغل عدد آخر من المستثمرين والتجار الأجانب كافة الأنشطة الأجنبية السابقة فى اقامة الأسواق وبناء المخازن وبعض الأعمال المعاونة مثل اعمال الشحن والتفريغ والمراجعة الجمركية ·

ومن أنشطة بناء المخازن نذكر مخازن الاستيداع العمومية وهى من المخازن الكبيرة التى أقامها الأجانب فى مدينة الاسكندرية منذ سنة ١٨٨٨ واستمرت تواصل عملها بعد ذلك فى تاسيس مستودعات بالاسكندرية وبعض المدن المصرية بتصريح من مصلحة الجمارك وزاولت كافة العمليات المتصلة بالتخزين والتحميل على السفن والتفريغ منها والشالات والاجراءات الجمركية ، كما قامت الشركة أيضا بعمليات تأجير للمخازن والأراضى التابعة لها ، وفى نظير التصريح لهذه المخازن بمزاولة هذه الأعمال فانها كانت تقوم بدفع اتاوة سنوية الى مصلحة الجمارك (٧) ·

وأدار هذه المخازن مدير عام انجليزى وساعده فى ذلك أجانب آخرون من الانجليز والايطاليين وبلغ جملة رأسمالها المحدد فى مرسوم التاسيس «٢٥٫٠٠٠» جنيه استرلينى ثم زاد فوصل الى «٥٠٫٠٠٠» ج·م

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٨\٤/١٩٥٠ ص ٩٦٩/٩٧٠

(٢) مصلحة الشركات · محفظة رقم ٢٠٣ الشركة الفرنسية المصرية للواردات ·

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٣ الشركة التجارية الامبراطورية ·مد· ديل وشركاه ·

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٩ شركة المعاملات التجارية المصرية ليمتد

(٤) مصلحة الشركات · محفظة رقم ٨٨ الشركة الانجليزية المصرية للصابون والنتجات الغذائية ·

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٥ الشركة المصرية للأخشاب

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨٣ الشركة التجارية المصرية ·

(٧) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٧١/٨٧٢

فى سنة ١٩٢٣ (١) وفى سنة ١٩٤٩ بلغت جملة راس المال ٢٠١٨٢٥ ج٠م وجملة صافى الأرباح السنوية فى هذا العام ٦٢٩٩٠ ج٠م ٠ والى جانب هذه المخازن أقام الأجانب مخازن اخرى بعضها تركز أعماله فى تخزين الفحم ثم سحبه منها بالاتجار والتوزيع وهذه مثل مخازن بتسالى المفحومات الحجرية ليمتد وهى انجليزية الجنسية ، وقد أسسها الانجليز فى مصر منذ سنة ١٩٠٦ (٢) ٠

وبعضها الآخر تركز أعماله فى تخزين البيرة مثل مخازن ايداع سيمندس الانجليزية التى قامت بتخزين تجارتها المستوردة من البيرة فى مخازن ايداع خارج الدائرة الجمركية بالاسكندرية فى مقابل ان تدفع للحكومة المصرية تامينا يعادل قيمة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المستحقة على كميات البيرة المخزونة ٠ هذا بالاضافة الى دفع عوائد الملاحظة التى تقررها مصلحة الجمارك وكانت هذه الكميات من البيرة تخزن لاستخدامات كانتينات بعض القوات البريطانية البرية والبحرية الموجودة فى مصر (٣) ٠

كما تركزت اعمال بعض المخازن الأجنبية فى تخزين البترول ، مثل مخازن كريدى الكسندران التى طلبت من مصلحة الجمارك فى سنة ١٩٣٨ التصريح لها باقامة مستودعات لتخزين البنزين والكيروسين فى مقابل دفع التامينات المطلوبة ومبلغ سنوى قدره ٣٠ ج٠م لمصلحة الجمارك هذا علاوة على اتاوة سنوية للحكومة بواقع العشر من عوائد الشيالة على مواد الوقود التى تسحب من هذه المستودعات (٤) ٠

هذا الى جانب مخازن اجنبيـــة أخـرى تعمـل فى التخزين فى الاسكندرية وبوز سعيد والسويس ولها فروع فى داخل مصر واستفادت الحكومة المصرية منها باخذ التامينات والعوائد والرسوم المقررة وفقـــا للوائح التى حكمت نظام تاسيسها وعملها (٥) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٤ ملف ١٨٢ ـ ٥/٣ جـ ١ ص ٥٠/٤٦ شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٧٣/٨٦٤

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣٣ ملف ١٨٤ ـ ـ ١٥٣ جـ ١ « شركة سيمندس فارستر ليمتد

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٩ ملف ع ١٨٤ ـ ١٥١/١ « شركة كريدى الكسندران » ٠

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم١٩٥ وشركة البوندد

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٦ ، ١٩٧ مكرر

ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٨٧٦/٨٦٦

ومارس الاجانب أيضا الى جانب هذه العمليات انشطة اخرى متعلقة بها وباعمال التصدير والاستيراد مثل اعمال الشحن والتفريغ والوكالة عن شركات نقل بحرية انجليزية وتموين السفن بالاسكندرية وبور سعيد والسويس وفقا لأسعار محددة (١) .

وكذلك تكونت شركة انجليزية تعرف باسـم شركة الشرق الأدنى للمراجعة ليمتد فى سنة ١٩٢٩ ، للقيام باعمال الملاحظة والادارة على كافة انواع البضـائع بمحلات الايداع والمخازن وكذا القيـام باعمال النقل والتصـدير والايداع واخذ التوكيلات الجمركية وبلغ راسمالها فى سنة ١٩٤٩ ، ١٤٫٦٢٥ ج٠م (٢) .

أما عن دور الأجانب فى اقامة الأسواق التجارية فنذكر فى ذلك شركة الأسواق المصرية ليمتد وهى شركة انجليزية تاسست فى مصر منذ سنة ١٩٠٠ ، بموجب عقد موقع بين الحكومة المصرية والانجليزية ، تعهدت فيه الأخـيرة بانشاء شركة الأسـواق لاستغلال أسواق الحكومة المصرية وتنظيمها داخل البلاد (٣) .

واستمر عمل هذه الشركة فى مصر حتى تاريخ انتهاء امتياز اعمالها فى سنة ١٩٣٨ ومارست خلال هذه الفترة حق امتياز استعمال « ١٢٠ » سـوقا للمواشى فى جهـات متعددة بانحاء مصر على أن تدفع للحكومة المصرية (٥٠ ٪) من صافى أرباح أعمالها • وتمكنت شركة الأسـواق الانجليزية الى جانب استعمال أسـواق المواشى من الحصـول من بعض الشركات على منحها حق امتياز توزيع منتجاتها المختلفة مثل اتفاقها مع الشركة الزراعية الخديوية والحكومة المصرية على بيع نترات السماد ونترات الصودا الواردة من شيلى على أن تشترك الحكومة فى ارباح بيع نترات السماد • كما نالت الشركة أيضا حق توكيل بيع ملح شركة الملح والصودا المصرية ليمتـد وشركة الملح ببور سـعيد ، ثم اتفقت مع شركة الملح والصودا على بيع البارود والصابون والنطرون وفى اتفاقات أخرى على بيع الفحم والطوب والبترول • وانشأت الشركة سلخانة لها كانت تدر عليها ارباحا طائلة وفى سنة ١٩٢٨ عقدت الشركة اتفاقا مع الحكومة

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٣ ملف ١٨٢ ـ ٢٥٧\٣ جـ ١ ، جـ ٢ « شركة توكيل البرت موس وشركة الشحن والتفريغ » .

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٦٧

(٣) ملف قسم الجمع والتسجيل ، الخاص بمصلحة الشركات ، بدار الوثائق القومية بالقلعة ، وموضوعة .

« طلب ضم ملفات وعقود امتيازات خاصة بمصلحة الشركات لدار الوثائق القومية » .

المصرية وافقت فيه الحكومة على تحويل الأسواق غير القانونية الموجودة بالطرق فى القرى الى نطاق أعمال الشركة ووافقت الحكومة للشركة على زيادة رسوم استخدام السوق مليما واحدا على الرأس الواحد من الأغنام والماعز ، وفى مقابل هذا الاتفاق الأخير تشترك الحكومة فى ايراداتها بنسبة « ٦٢ ٪» لسنة ١٩٢٨ وبنسبة « ٦٣ ٪ » لسنة ١٩٢٩ والسنين التالية حتى نهاية هذا الاتفاق وفى سنة ١٩٣٦ أبدت الشركة رغبة فى مد عقد الامتياز أو ابرام اتفاق جديد ولكن الحكومة رفضت الاقتراح الأول واخذت بالثانى وتأجلت المفاوضات بين الحكومة والشركة الى ان قررت الحكومة فى سنة ١٩٣٨ تأجير أسواقها عن طريق المزايدة التى أسفرت عن نقل هذا الامتياز من شركة الأسواق الانجليزية الى أحد المصريين وهو وهيب دوس لأن العطاء الذى تقدم به كان أكبر بكثير من شركة الأسواق الانجليزية وغيرها من المزايدين وراغبى الاستغلال . فقد كان عطاء وهيب دوس « ٦٠٫٥٠٠ » ج٠م وعطاء شركة الأسواق « ٤٨٫٠٠٠ » ج٠م (١) .

وبانتهاء عقد الامتياز مع الحكومة عام ١٩٣٨ أصبح عمل الشركة الانجليزية قاصرا على استغلال أسواقها الخاصة وبلغ عددها « ٨٢ » سوقا فى نهاية سنة ١٩٤٩ (٢) .

هذا علاوة على استئجارها بعض أسواق يملكها بعض الأفراد . أما عن رأسمال هذه الشركة فانها قد بدأت عملها برأسمال قدره « ١٢٤٫٥٠٠ » جنيه انجليزى وقبل انتهاء عقد امتيازها فى سنة ١٩٣٨؛ كان رأسمالها قد وصل الى « ١٧٥٫٠٠٠ » جنيه انجليزى. أما بعد انتهاء امتيازها فان رأسمالها قد انخفض الى « ٢١٫٨٣٧ » جنيها انجليزيا وعن أرباح هذه الشركة السنوية فانها قد حققت فى احدى السنوات وهى سنة ١٩٣٧ ربحا صافيا قدره « ٤٤٫١٩٠ » جنيها انجليزيا (٣) . وعن أرباحها بعد انتهاء الامتياز فانها قد حققت ربحا صافيا قدره «١٩٫٦٢٨» جنيها انجليزيا فى سنة ١٩٤٩ (٤) .

ومن هذا يتضح الى أى حد بلغت درجة استفادة المستثمرين الأجانب وانتباههم الى أى مصدر للربح والدخل الوفير فلم يكتف هؤلاء بالأنشطة التجارية الكثيرة التى كان لهم فيها الغلبة على المصريين سواء ما يتعلق

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٧٢٦/٧٢٧
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٢٨
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٧٢٨/٧٣٠
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٨٦٣

منها بالتصدير أو الاستيراد بل نراهم يحتكرون احتكارا كاملا كثيرا من انواع التجارة وبعض أوجه الاستغلال والاستثمار ، وكما رأينا حتى الأنشطة التجارية المعاونة من تخزين وشحن وتفريغ واقامة الأسواق والاشراف عليها قد امتلكوا نواصيها وتحكموا في تشغيلها • وفي كل هذه الأعمال أرباحهم وفيرة ونجاحهم كبير فالأرباح في كثير من تجاراتهم تغطي رأسمالهم في سنوات قليلة محدودة والنجاح يدفع الى مزيد من اقامة المشاريع والتوسع وافتتاح الفروع في مصر أو خارج مصر •

اما عن التجار المصريين وسط هذا كله فحركتهم قليلة بطيئة تنقصهم فنون التجارة والخبرة الكافية والدراية بأحوال السوق في الداخل أو في الخارج • ولم يكن هذا يخاف عن المسئولين المصريين في ذلك الوقت الذي بدأ فيه اهتمام وانتباه بعض منهم بهـذه الفروق ، فأخذت جريدة مصرية متخصصة في التجارة والصناعة تكتب عن ذلك وتبين عيـوب التاجر المصري ومزايا التاجر الأجنبي •

ونشير فيما يلي الى بعض خطوط انتقادات صحيفة التجارة والصناعة للتاجر المصري ومزايا التاجر الأجنبي •

اسباب ركود التجارة المصرية ورواج التجارة الأجنبية

اوردت صحيفة التجـارة والصـناعة في بعض أعدادها تحليلات وكتابات مفيدة • تظهر فيها اسباب ركود التاجر المصري ورواج التاجر الأجنبي ، وهي بذلك تقصد علاج أزمة ضعف مساهمة التجار المصريين وسيطرة التجار الأجانب على أسواق التجارة في مصر • فعندما يتعرف التاجر المصري على عيوبه فعليه أن يعمل على تلاشيها والتغلب عليهـا ليتمكن من مواصلة نشاطه وحصوله على الأرباح وعن عيوب التـاجر المصري ومزايا التاجر الأجنبي كتبت الصحيفة المذكورة في سنة ١٩٢٦ ما يلي « أكثر التجار المصريين من الذين لم يتعلموا التعليم العادي ، والتاجر المصري مع صبره وذكائه الا انه لا يفكر كثيرا في الاستفادة من مواهبه وهو يائس بطبيعته يتعجل الفائدة • وفي أغلب الأحيان يكون التاجر المصري مشغولا بغيره من التجار وترويج أخبار السـوء عنهم واذاعة الاشاعات وقد تصل المناقشة الى أقصى درجات الحقد والحسد والبغضاء • والتاجر المصري متردد عن انتهاز أحسن الفرص وأحيانا شديد التهور والاندفاع ولا يبني تصرفاته على نظريات اقتصـادية واضحة • وقلما يعني باختيار المكان المناسب ، وأنت اذا اشتريت شيئا زهيد القيمة من أوربي أو متجر من المتـاجر المصرية الحديثة على قلتها وجدتها محلات

منمقة معتنى بها ، هذا بالاضافة الى وسائل الترغيب والتشجيع بالمحلات الأوروبية أما النظافة بالمتجر واوضاعه والعناية باصنافه وانواعه قلما يكون لها عند التاجر المصرى حساب أو اعتبار ، وهو قليل النظـــام حتى فى مواعيد عمله وساعات شغله لذلك ليس له دفاتر ولا حسابات مقيدة ٠ والتاجر المصرى فريسة الوسطاء والسماسرة الذين يقاسمونه ارباحه ولعل السر فى ذلك خلو السوق المصرية من التجار المصريين النـابهين المتعلمين كمـــا أن التـــاجر المصرى ينكث بالوعـــــد ولا يحتفظ بالسر » (١) ٠

وبرغم ما فى هذه الكلمات من انتقادات حادة ولاذعة فانها تجسد تجسيدا كبيرا السبب فى ركود التجـــارة المصرية واضطلاع الأجانب بالنشاط والحركة التجارية فى مصر ٠

وفى سنة ١٩٢٨ واصلت نفس الصحيفه نقدها للتجار المصريين بعد أن كثرت حالات الافـــلاس بينهم فى نفس الوقت الذى تزداد فيه التاجر الأجنبية رواجا وازدهارا وينذر فيها حالات الافلاس والخسارة ٠

وفى ذلك كتبت الصحيفة تقول « بلغ عدد (تفاليس) المتاجر المصرية فى سنة ١٩٢٧ « ٤٨٠ » متجرا وكان فى سنة ١٩٢٦ « ٣٢٩ » متجرا وفى سنة ١٩٢٥ « ٣٠١ » متجرا ويرجع أسباب ذلك الى عـدة أسباب منها :

اولا : ضعف رؤوس الأموال المصرية التى توضع فى التجارة بوجه عام ونرى أصحاب المتاجر الوطنية فى أكثر الأحوال أفرادا لا شركات والأفراد مهما كان غناهم فانهم أقل قدرة من الشركات على تحمل الصدمات ومغالبة الأزمات وترجع هذه الظاهرة فى التجارة الوطنية الى انعدام روح التعاون فى مصر وضياع الثقة المتبادلة وهذا يمنع المصريين من تاليف الشركات وتاسيس الجديد منها ٠

ثانيا : قلة خبرة التجار المتوسطين وصغارهم بحالة السوق العالمية وعدم ادراكهم أحسن الظروف والمصانع لشراء حاجاتهم من الوردات ٠ والوسطاء الكثيرون يستغلون عـدم الخبرة هذه فيأتون لهؤلاء التجار ببضائع لا تلبث أن تهبط أثمانهـــا أويخدعونهم فى حقيقة قيمتها أو يمدونهم بالأنواع الرديئة منها بأثمان البضائع الجيدة ٠

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة يوليو سنة ١٩٢٦ ص ٢٧٣

ثالثا : عدم عناية الكثير من التجار المصريين بتنظيم ميزانياتهم التجارية وتقييد حساباتهم على وجه الدقة والعناية بحيث يسهل الرجوع الى ذلك عند الحاجة .

رابعا : سيطرت الأجانب على تجارة الواردات ـ مثلما سيطروا على تجارة الصادرات كما رأينا ـ وهم اليد الأولى التى تسلم البضائع الواردة الى التجار الوطنيين ويندر أن نرى التجار الأجانب يصيبهم افلاس بل بالعكس تنمو ثرواتهم فى قليل من السنين بينما التفاليس تنحصر فى التجار المصريين . والسر فى ذلك أن تجار الواردات من الأجانب واقفون دائما على أحوال السوق الخارجية والداخلية فعند بدء الأزمات يكونوقد تخلصوا تقريبا من بضائعهم واحالوها الى التجار الوطنيين . وكثير ما يلح التجار الأجانب على الوطنيين فى العرض عليهم ويبيعونهم بضائعهم بالديون بآجال واسعة المدة فى الدفع حتى تاتى بضائع ارخص سعرا فيتحمل الوطنيون الخسارة وقد يضطرون الى البيع باقل من اثمان الشراء وبذلك تضيع فائدة رووس أموالهم المودعة فى التجارة ويضيع معها ما أنفقوه من أجور المحال التجارية ومصروفاتها ثم يفقدون ولاشك رؤوس أموالهم اذا تكررت هذه الخسارة لسنوات متتالية (١) .

ولم تكف صحيفة التجارة والصناعة عن الكتابة حول هذا الموضوع ففى سنة ١٩٣٠ تستمر ظاهرة تفاليس متاجر المصريين التى وصلت الى « ٣٤١ » محلا مصريا أشهر افلاسها (٢) وتعود الصحيفة من جديد لتكتب عن عيوب التاجر المصرى وتوجه له النصح والارشادات بضرورة مجاراته للتاجر الأجنبى (٣) واهمية هذه الكتابات انها تفسر واقعا ملموسا واخذت تنبه الى أزمة التجارة الوطنية وسيطرة التجارة الأجنبية وكانت الأولى تابعة للثانية تدور فى فلكها فتاخذ منها مصادر تموينها واسباب بقائها ، وكانت مكاسب المتاجر الأجنبية الكبيرة على حساب صغار التجار المصريين فى الداخل وحركة التوزيع بصفة عامة .

وانتقادات صحيفة التجارة والصناعة المذكورة انتقادات وطنية مخلصة وتصدر عن أحد الأقسام المتخصصة فى وزارة التجارة والصناعة وهو قسم مراقبة المشروعات والبحوث الفنية .

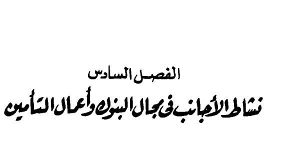
---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، السنة الخامسة ، العدد الأول اكتوبر سنة ١٩٢٨ ص ٨٣\٨٢

(٢) صحيفة التجارة والصناعة ، السنة السادسة ، العدد الثانى ابريل سنة ١٩٣٠ ص ١٦٠\١٣٥

(٣) نفس الصحيفة والعدد والتاريخ ص ٤١\١





الفصل السادس

نشاط الأجانب فى مجال البنوك وأعمال التأمين



الفصل السادس : نشاط الاجانب فى مجال البنوك واعمال التامين

اولا : البنوك التجارية الأجنبية

- البنوك الانجليزية
- البنوك الفرنسية
- البنوك اليونانية
- البنوك الايطالية والالمانية
- البنوك البلجيكية والامريكية
- البنوك المختلطة
- تناقص عدد البنوك التجارية الأجنبية فى سنة ١٩٥٢
- ظاهرة تحول بعض البنوك الأجنبية الى شركات مساهمة مصرية
- مجالات اعمال وانشطة البنوك التجارية الأجنبية .

ثانيا : البنوك المتخصصة

- البنوك العقارية
- البنك الزراعى المصرى

ثالثا : البنك الأهلى المصرى

رابعا : الاجانب واعمال التامين

يعتبر تاريخ البنوك ونشاطها في مصر هو نفسه تاريخ ونشاط البنوك الأجنبية فيها لأن مصر لم تعرف في تاريخ البنوك الطويل والذى يرجع الى مائة عام كاملة قبل صدور قانون التمصير في عام ١٩٥٧ سوى بنوك كانت كلها أجنبية باستثناء بنك واحد أنشئ في عام ١٩٢٠ هو بنك مصر ، وكذلك بنك آخر هو بنك القاهرة وقد أسس في سـنة ١٩٥٢ ، وعليه فاذا تكلمنا عن تاريخ البنوك ونشاطها في مصر فانما نتكلم عن تاريخ البنوك الأجنبية (١) ٠

والبنوك أحد النظم المصرفية التي عرفتها أوربا منذ القرن السابع عشر ومهد لها قبل نشاتها صيارفة في استبدال العملات الأجنبية وقبول الودائع من المعادن والعملات (٢) ٠

---

(١) علي السيد عبد الرسول (الدكتور) البنوك التجارية في مصر ص ٥ « وهي رسالة للحصول على درجة الدكتـوراه في الحقوق من كلية الحقوق جامعة الاسكندرية الرسالة منشورة في سنة ١٩٦١ » ٠

(٢) علي الجريتلي (الدكتور) تطور النظام المصرفي في مصر ص ١٩٧\١٩٨ « الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ـ بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩\١٩٥٩ » ٠

ومما يجب أن نذكره هنا ، هو ان تأسيس البنوك في أوروبا قد سـبقته تغيرات اقتصادية كبيرة شملت أوجه النشاط الاقتصـادي المختلفة من كبر للوحـدات الانتاجية وتأسيس للشركات المساهمة التجارية الى تمهيد لبدأ الانقلاب الصناعي ، وجعلت هذه التغيرات الحاجة ماسة الى انشاء مؤسـسـات مالية كبيرة تجمع مدخرات الأفراد على نطاق واسع وتوجيهها الى الاقراض والاستثمار ، فالارتباط هنا أساسي بين سـير التنمية الاقتصادية واتساع نطاق التجارة والصناعة وبين ظهور البنوك كمنشـآت متخصصة ٠ وحيث ان ظهور المنشآت المصرفية بانواعها المختلفة كان يأتي دائما في اعقاب التوسع

ولم يقيض لمصر أن تعرف أنظمة البنوك الا بعد قرنين ونصف قرن من الزمان من تأسيسها في أوربا والتي سارت فيها شوطا طويلا في الممارسة والخبرة والدراسة ٠

وقد تأسس أول بنك أجنبي بمصر في سنة ١٨٥٦ وأسسه أحد الأرمن كفرع لأحد البنوك الانجليزية في مدينة لندن برأسمال قدره « ٢٥٠ » الف جنيه استرليني وقد غطى رأس المال بالكامل في لندن ٠ ويلي ذلك تأسيس عدد كبير من البنوك الأجنبية بلغ عددها في سنة ١٩٢٢ ، « ٣٢ » اثنين وثلاثين بنكا منهـا « ٢٣» ثلاثة وعشرون بنكا تجارية و « ٩ » تسعة بنوك متخصصة عقارية وزراعية٠هذا بخلاف البنوك التي اسست وصفيت أعمالها في هذه المدة وعددها « ١٦ » ستة عشر بنكا منها «١٠ » عشرة بنوك اسست وصفيت بين سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ . أما البنوك الستة الأخرى فقد صفي بعضها في ظروف الحرب العالمية الأولى والبعض الآخر قبل ذلك ٠ وبالاضافة الى هذه البنوك كان هناك عدد آخر من البنوك الخاصة بلغ عددها « ١٤ » أربعة عشر بنكا ظهرت واختفت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وكان ظهورها واختفاؤها مقترن بظهور واختفاء سياسة الاقراض الحكومي التي كانت سمة من سمات ذلك العهد (١) ٠

التجاري مليس من المستغرب الا نجد في مصر بنوكا او صيارفة متخصصين قبل منتصف القرن التاسع عشر اذ لم تكن هناك حاجة ماسة الى الخدمات المصرفية ولم تكن الظروف مواتية للادخار والاستثمار فمنذ تحول التجارة العابرة عن البحر الأبيض الى طريق رأس الرجاء الصالح عاشت مصر بمنأى عن الفكر العالمي ولم تتأثر في قليل او كثير بالتطورات الاقتصادية التي اصطلح على تسميتها بالانقلاب الصناعي وما صاحبه من تطبيق العلوم في كافة ميادين النشاط الاقتصادي ٠وظلت مصر تخضع لهذه الأوضاع المختلفة =
= الى أن هيئت لها الظروف مع بداية القرن التاسع عشر التي جعلتها تتصل بالعالم الخارجي وذلك بمجيء محمد علي وحكمه للبلاد واسترشاده بالأجانب في كثير من الأمور واقباله على اصلاحات اقتصادية كثيرة جعلت مصر مهيأة مع منتصف القرن التاسع عشر لممارسة الأنشطة المصرفية وتأسيس البنوك ٠

« وفي ذلك أنظر : علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ١٩٧\٢٠٦ »

(١) علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٠\٨٣

ونكتب فيما يلي عن أنواع البنوك الأجنبية المختلفة بين سنتي ١٩٢٢ م و ١٩٥٢ م (١) فنتابع **اولا** : البنوك التجـــارية **وثانيا** : البنوك المتخصصة **وثالثا** : البنك الأهلي المصرى كبنك أجنبى واقعا وعملا وكيف تحول من بنك تجارى الى بنك مركزى ·

اولا : البنوك التجارية الأجنبية

ذكرنا فيما سبق أنه في سنة ١٩٢٢ بلغ عدد البنوك التجارية الأجنبية العاملة في مصر « ٢٣ » ثلاثة وعشرين بنكا وجميعها أسست

---

(٢) تنقسم البنوك من حيث التخصص العام الى ثلاثة أقسام وهي البنوك المركزية والبنوك التجاريه والبنوك المتخصصة ·

وتختلف اختصاصات واتجاهات كل من هذه البنوك عن الآخر ·

فالبنك المركزى : تنحصر مهماته في الوظائف الأربعة التالية :

١ ـ اصدار أوراق النقد القانونى (البنكنوت) تحت قيود معينة تتفق مع حاجة البلاد ·

٢ ـ القيام بالخدمات المصرفية التى تطلبها الحكومة ويمنحها القروض والسلفيات ، كما تحتفظ الحكومة بحساباتها فى خزائن البنك المركزى ·

٣ ـ تأدية الخدمات المصرفية وتقديم المساعدة للبنوك التجارية بتنسيق سياستها والاحتفاظ بجزء من أرصدتها فى خزائنه · ولذلك يطلق على البنك المركزى تأكيدا لهذه الوظيفة « بنك البنوك » ·

= ٤ ـ مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق وتنفيذ سياسة نقدية مرغوب فيها · وبصفة عامة يمكن أن نقول ان الهدف الأساسى من البنوك المركزية ليس تحقيق الربح بل ادارة الشئون النقدية بما يحقق الصالح الاقتصادى العام ·

البنوك التجارية : وتختلف البنوك التجارية عن المركزية ، فالبنوك التجارية هدفها الأول تحقيق الربح والاستفادة القصوى من رؤوس أموالها وذلك بالعمل على تشغيلها مع ودائع العملاء فى المشروعات التجارية المختلفة · وتحقق من وراء ذلك ربحها المذكور والذى تدفع منه نسبة متفقا عليها لمساهمى البنك وللودائع الآجلة ·

البنوك المتخصصة : وتشـــمل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية وبنوك الاقراض العقارى وتختلف هذه البنوك عن البنوك التجارية بانها لا تقبل الودائع الجارية ولا تقوم بالأعمال المصرفية التى تمارسها البنوك التجارية ·

وفى ذلك انظر :

ـ محمد عبد العزيز عجمية (الدكتور) صبحى تادرس (الدكتور) النقود والبنوك والتجارة الخارجية ص ١٥٨/١١٧ ·

ـ محمد نبيل ابراهيم ، ومحمد على حافظ النواحى العملية لسياسات البنوك التجارية ص ٥٧/٩ ·

قبل ذلك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الأول والثاني من القرن العشرين · وهذه البنوك هي التي نجحت في تخطي الأزمات التي واجهتها ولم تلق مصير البنوك التجارية الأجنبية الأخرى التي صفيت في المدة المذكورة ، واستمر الثلاثة والعشرون بنكا في العمل بمصر ما بين سنة ١٩٢٢ ، سنة ١٩٥٢ ·

ولم يؤسس من البنوك الأجنبية التجارية ، بعد البنوك المذكورة في فترة الدراسة الا « ٧ » سبعة بنوك فقط (١) فيكـــون بذلك عدد البنوك العاملة في مصر مابين سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٥٢ قد وصل الى « ٣٠ » ثلاثين بنكا تجاريا أجنبيا (٢) ·

وفيما يلي بيان بالبنوك التجارية الأجنبية العاملة مابين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ وتاريخ تأسيس وتبعية كل منها ·

---

(١) ـ علي عبد الرسول المصدر السابق ص ٤٨\٧٦

ـ مصلحة الشركات محفظة رقم ٥ البنك التجاري الايطالي ورقم ١٤ بنك زلخة ·

ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٥٠/٧٦ ·

(٢) وجدت غير هذه البنوك الأجنبية الأوروبية ثلاثة بنوك عربية ، والبنوك العربية تعتبر اجنبية في مصر بعد سنة ١٩٢٩ ولكننا لم ندخلها في اطار الدراسة لأننا اقتصرنا هنا على الأجانب الأوروبيين فقط ، لأسباب سبق ذكرها (راجع المقدمة) ·

والبنوك العربية المذكورة هي البنك العربي واسس بأموال عربية سنة ١٩٤٤ وبنك الأمة العربية وهو بنك فلسطيني أسس في سنة ١٩٤٦ والبنك الثالث هو البنك العقاري العربي واسس في سنة ١٩٤٧ ، كما ساهمت أيضا بعض الأموال العربية في تأسيس بنك القاهرة سنة ١٩٥٢ · وفي ذلك انظر :

ـ دمصلحة الشركات محفظة رقم ١٥ البنك المصري العربي ، محفظة رقم ١٦ بنك القاهرة ، ومحفظة رقم ١٦ أيضا البنك العقاري العربي ·

ـ علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٧٤

بيان بالبنوك التجارية الاجنبية العاملة بمصر
ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٣ وتاريخ وتاسيس وتبعية كل منها (١)

اسم البنك	تبعيته واقعا وعملا	تاريخ تأسيسه
١ ـ البنك الانجليزى (باركليز)	انجليزى	١٨٦٤ م
٢ ـ البنك العثمانى	انجليزى	١٨٦٤ م
٣ ـ بنك الخصم الأهلى الباريسى	فرنسى	١٨٦٩ م
٤ ـ بنك يوكوهاما	يابانى	١٨٧٠ م
٥ ـ بنك الكريدى ليونيه	فرنسى	١٨٧٤ م
٦ ـ بنك روما (البنك الايطالى المصرى)	ايطالى	١٨٨٠ م
٧ ـ بنك موصيرى	ايطالى	١٨٨٠ م
٨ ـ بنك سوارس	اجنبى (مختلط)	١٨٨٠ م
٩ ـ بنك الخصم والتوفير	ايطالى	١٨٨٧ م
١٠ ـ بنك أثينا	يونانى	١٨٩٥ م
١١ ـ البنك الأهلى المصرى	انجليزى	١٨٩٨ م
١٢ ـ البنك التجارى المصرى	فرنسى	١٩٠٥ م
١٣ ـ بنك الكنتوار المالى والتجارى المصرى	فرنسى	١٩٠٥ م

(١) هذا الجدول جمعت بياناته من المصادر التالية :

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣ بنك موصيرى
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥ البنك التجارى الايطالى
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦ البنك الأهلى المصرى
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧ بنك موصيرى
ـ مصلحة الشركات ، نفس المحفظة البنك التجارى المصرى
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨ بنك سوارس
ـ مصلحة الشركات ، نفس المحفظة البنك البلجيكى والدولى بمصر
ـ مصلحة الشركات ، نفس المحفظة بنك باركليز
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢ البنك البلجيكى والدولى بمصر
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤ بنك زلطة
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٥ البنك الايطالى المصرى

اسم البنك	تبعيته واقعا وعملا	تاريخ تأسيسه
١٤ ـ بنك الشرق (البنك الأهلي اليوناني)	يوناني	١٩٠٥ م
١٥ ـ البنك الشرقي الالماني	الماني	١٩٠٦ م
١٦ ـ بنك ايونيان	يوناني	١٩٠٧ م
١٧ ـ البنك الفرنسي	فرنسي	١٩٠٧ م
١٨ ـ البنك البلجيكي والدولي بمصر	بلجيكي	١٩١٢ م
١٩ ـ بنك كوكسن ليمتد	انجليزي	١٩١٦ م
٢٠ ـ بنك غرب افريقيا البريطانية	انجليزي	١٩١٦ م
٢١ ـ بنك التجارة (ن تبجيوزي وشركاه)	يوناني	١٩٢٠ م
٢٢ ـ بنك كولونياك	انجليزي	
٢٣ ـ البنك الأهلي لجنوب افريقيا	انجليزي	
٢٤ ـ البنك التجاري الايطالي للقطر المصري	ايطالي	١٩٢٤ م
٢٥ ـ البنك التجاري للشرق الأدنى	انجليزي	١٩٢٦ م
٢٦ ـ بنك زلخة	أجنبي (مختلط)	١٩٤٤ م
٢٧ ـ بنك الاستيراد والتصدير المصري	أجنبي (مختلط)	١٩٤٦ م
٢٨ ـ بنك أمريكان اكسبريس كومباني	أمريكي	١٩٥٠ م
٢٩ ـ بنك ذي فيرست ناشيونال سيتي اوف نيويورك	أمريكي	١٩٥١ م
٣٠ ـ البنك الشرقي	فرنسي	١٩٥١ م

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٤ البنك الايطالي المصري

ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٧٤\٤٠

ـ البنك الاهلي المصري ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٣٧/١٥

ـ علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٠٤

ـ علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٨٢\١٠

لا يعتبر البنك الياباني رقم (٤) بالجدول داخلا ضمن هذه الدراسة ، لاقتصارنا على الاجانب الاوروبيين فقط . ولكننا اوردناه ضمن عدد البنوك الأجنبية ، والتي اتضح انها جميعا بنوك اوروبية وبنكان امريكيان .

ومن دراسة الجدول السابق يتضح أن الثلاثين بنكا الوارد بيانهم يمثلون جنسيات أجنبية تشمل سبع جنسيات اوربية وامريكية وكان أكثر هذه البنوك هي البنوك الانجليزية وبلغ عددها ثمانية بنوك يليها الفرنسية وعددها ستة بنوك فاليونان وعددها اربعة بنوك وتتساوى الايطالية مع اليونانية فعددها هي الأخرى اربعة بنوك ، وهناك بنوك أخرى مختلطة تمثل جنسيات اوربية مختلفة وبلغ عددها ثلاثة بنوك ثم بنكين امريكيين أما أقل الجنسيات عددا فهي البلجيكية ولها بنك واحد والالمانية ولها بنك واحد ايضا • وهذه البنوك مرت بتطورات مختلفة طوال فترة الدراسة ومن هذه التطورات توقف ثلاثة منها نهائيا واقدامها على تصفية اعمالها ، واندماج بنوك انجليزية أخرى لتكون بنك باركليز . كما اندمج بنكان انجليزيان آخران في البنك الأهلي المصري • كما فرضت الحراسة في الحرب العالمية الثانية على البنوك الالمانية والايطالية باعتبارها مملوكة لأعداء انجلترا في مصر ، واستمرت بقية البنوك تواصل عملها حتى بعد سنة ١٩٥٢ الى أن خضعت لقانون التمصير الصادر في سنة ١٩٥٧ •

وبدراسة بنوك كل جنسية على حدة نتضح كافة هذه التطورات وأمور أخرى مختلفة •

١ ـ البنوك الانجليزية :

والبنوك الانجليزية تمثل أقدم البنوك وأكثرها عددا وانتشارا ، وهذا شيء طبيعي فهي تمثل بنوك السلطة الانجليزية المتحكمة في أمور مصر ، ولكن مالبث أن قل عدد هذه البنوك باندماج بعضها في الآخر • ومن عمليات الاندماج ماأقدم عليه بنك لويدز في انجلترا من ضم بنكين انجليزين في مصر وجعلهما يخضعان لادارته في انجلترا وهذان البنكان هما بنك كوكسن وشركاهم ببنك غرب أفريقيا البريطانية في مصر وقام البنك بعملية الضم في سنة ١٩٢٣ . ولم يواصـــل بنك لويدز ادارته لهذين البنكين بفروعهما في مصر (١) وذلك بسبب الخسائر الكبيرة التي حلت بهما (٢) فاضطر بناء على ذلك الى بيع مصـالح البنكين الى البنك الأهلي المصري وضمهما اليه وتمت عملية البيع والضم في سنة ١٩٢٦ وآلت بذلك الى البنك الأهلي فروع بنك لويدز في القاهرة والأسكندرية والاقاليم ومحلجي الواسطى وبنها ، وكذلك أصول وخصوم البنك المذكور

(١) البنك الاهلى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٧١

(٢) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٣٦

فى مصر وضم موظفو بنك لويدز الى موظفى البنك الأهلى ، كما اتفق على مبلغ ثمنا لشهرة المحل ، وتم التعهد بعدم فتح مكاتب لبنك لويدز او بنك افريقيا البريطانية فى مصر والسودان لمـــدة اربعين ســـنة على الأقل (١) ٠

ومن عمليات انضماج البنوك الانجليزية ايضا ما حدث من انضماج البنك الانجليزى المصرى فى بنــوك انجليزية أخرى هى بنك كولونيال والبنك الأهلى لجنوب افريقيا وكان ذلك فى سنة ١٩٢٥ ونتج عن هــذا الانضماج تكوين بنك انجليزى واحـــد هو بنك باركليز برأسمال قدره عشرة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، وكانت ودائع ذلك البنك ضخمة تأتى اليه بصفة خاصة من الجيش البريطانى الذى كانت تربطه به صلات وثيقة ٠ وللبنك مركز رئيسى فى لندن مع فروع عديدة فى مصر والسودان وفلسطين ومالطة وجبل طارق (٢) أما فرع البنك الرئيسى فى مصر فقد كان مقره الاسكندرية واشرف مركز البنك بالاسكندرية على تاسيس ومتابعة فروع اخــرى انتشرت فى عموم المحافظات والمديريات المصرية فكانت هناك فروع بالقاهرة بلغ عددها ثلاثة منها فرعى الموسكى ومصر الجديدة ، وتركزت فروعه بالوجه البحرى فى المنصورة وطنطا والزقازيق أما فى الوجه القبلى فكانت هناك فروع فى الفيوم وبنى سويف والمنيـا واسيوط وسوهاج وجرجا والأقصر وفى منطقة القنال شملت فروعه مدن بور سعيد والاسماعيلية والسويس ٠ وقام البنك بتوظيف عدد كبير من الموظفين المصريين والأجانب بلغ عددهم « ١١١٤ » موظفا مصريا واجنبيا واستمر البنك يزاول نشاطه حتى سنة ١٩٥٧ (٣) ٠

ومن البنوك الانجليزية أيضا البنك العثمانى وكان اسمه فى بداية تأسيسه سنة ١٨٦٤ البنك الامبراطورىالعثمانى واسس باموال انجليزية فرنسية وظل خاضعا للادارة الانجليزية وقام البنك فى بداية نشاطه فى مصر بعمليات الاقراض الحكومى ثم تحول بعــد ذلك الى الأعمـــال المصرفية العادية حتى سنة ١٩٥٧ (٤) ٠

---

(١) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٧١

(٢) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣٨

(٣) وبموجب اعمال التمصير آلت ملكية هذا البنك بفروعه فى القطر المصرى بما فى ذلك توكيل لمزه الى بنك الاســكندرية الـذى أسس لهـذا الغرض فى ١٦ ابريل سنة ١٩٥٧ م ٠

(٤) بموجب اعمال التمصير آلت ملكية هذا البنك الى بنك الجمهورية فى سنة ١٩٥٧
- على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢٧
- وأيضا على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٣\١٢

وفى سنة ١٩٢٦ اسس أحدث البنوك الانجليزية فى مصر وهو البنك التجارى للشرق الادنى ليمارس مختلف الأعمال المصرفية حتى بعد سنة ١٩٥٢ (١) .

اما عن البنك الأهلى المصرى وهو اكبر واضخم البنوك الانجليزية خاصة والاجنبية الأخرى عامة ، فقد زاول نشاطه فى مختلف الأعمال التجارية بمصر منذ تأسيسه فى سنة ١٨٩٨ (٢) وحتى تحويله الى بنك مركزى فى سنة ١٩٥١ (٣) وكان له صفة خاصة طوال هذه المدة والتى لعب خلالها دورا كبيرا فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى ولهذا فسيأتى الحديث عنه فى موضع آخر منفصل .

ومن هذا يتضح أن البنوك الانجليزية التجارية فى مصر بدأت فى فترة الدراسة بثمانية بنوك وانتهت فى سنة ١٩٥٢ باربعة بنوك فقط وذلك لاندماج بنكين وتكوينهما بنكا واحدا واندماج بنكين آخرين فى البنك الأهلى المصرى وفقا لما ذكرناه آنفا .

٢ ـ البنوك الفرنسية :

يعتبر بنك الخصم الأهلى الباريسى من اقدم البنوك الفرنسية التى زاولت نشاطها فى مصر ، فقد أسس فى سنة ١٨٦٩ وقد واجه بعض الصعاب بعد افتتاحه فلم يعد بعدها الى مزاولة نشاطه الا فى سنة ١٩٠٥ واستمر منذ ذلك التاريخ وهو يعمل فى مصر دون اية تغييرات طرأت عليه وقد أصاب فى فترة الدراسة رواجا كبيرا واصبحت له علاقات اقتصادية واسعة ، وهذا البنك هو فرع من أحد البنوك الفرنسية الكبيرة والتى تعرف فى فرنسا بنفس الاسم (٤) وكان للتسهيلات الكبيرة التى منحها المركز الرئيسى بفرنسا لفرعه فى مصر أثرها الكبير على ثبات هذا البنك ورواجه ومكنته هذه التسهيلات من مساهمته بنصيب كبير فى تمويل تجارة القطن واعمال المقاولين فى فترة مابين الحربين العالميتين(٥) ولم يوقف البنك من نشاطه المتنوع الى أن اشتراه بنك القاهرة فى سنة ١٩٥٧ (٦) .

---

(١) أصبح هذا البنك يونانيا قبل صدور قانون التمصير بمدة وجيزة وتغير اسمه الى البنك التجارى اليونانى فى المسطى سنة ١٩٥٨ .
(٢) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٦٩
(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٥١/٣/١٩ (ملحق رقم ـ ٢ ـ) ص ٤٦/٤٧
(٤) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ١٦
(٥) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٣٩
(٦) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٧

ويلي هذا البنك من حيث القدم بنك الكريدى ليونه ، وأن كان بنك الكريدى ليونه يزيد فى الأهمية وكبر النشاط كثيرا عن بنك الخصم الأهلي الباريسي .

وبنك الكريدى ليونه بفرنسا هو البنك الذى أسس بالأسكندرية منذ سنة ١٨٧٤ واصبح يعرف باسم نفس المركز الرئيسي بفرنسا ، وفتح فروعا له بعد ذلك في القاهرة وبور سعيد (١) .

ومن أهم الأعمال التي زاولها بنك الكريدى ليونه ، خدمة صندوق الدين في مصر فقد ظل هذا البنك حتى الحرب العالمية الثانية البنك الرئيسي لصندوق الدين (٢) كما كان من عملاء البنك أيضا مصلحة الجمارك ونفر من الأعيان المصريين . هذا بالاضافة الى ممارسته للأعمال المصرفية العادية ، وقيامه بدور ذى شان في تمويل محصول القطن بمعاونة من فرعيه في لندن وباريس (٣) وكان للتسهيلات المصرفية الكبيرة التي حصل عليها من مركزه الرئيسي في باريس أثره الكبير في مزاولة هذا النشاط .

كما اجتذب البنك في نشاطه الشركات الفرنسية العاملة في مصر مثل البنك العقاري المصري وشركة قناة السويس وليبون فضلا عن شركات التامين والبترول واصاب البنك بعض النجاح في اجتذاب الودائع المحلية (٤) . وفي سنة ١٩٥٧ اشتراه أيضا بنك القاهرة من قرينه الفرنسي سالف الذكر (٥) .

والبنك الفرنسي الثالث هو البنك التجاري المصري ويرجع هذا البنك في تاسيسه الى سنة ١٩٠٥ وكان يعرف باسم بنك التسليف الفرنسي غير أنه في سنة ١٩٢٠ حل محله البنك التجاري المصري في شكل شركة مساهمة مصرية (٦) وجميع الذين شاركوا في تاسيسه سنة ١٩٢٠ من اليهود أمثال سوارس وقطاوى(٧) . وقد واكب تاسيس هذا البنك ظروف اقتصادية سيئة أثرت كثيرا على اعماله في تجارة القطن

---

(١) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ١٦

(٢) علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢٤

(٣) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ١٦

(٤) علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢٧/٢٣٩

(٥) علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٣

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٥٨

ـ علي عبد الرسول (الدكتور) نفس المصدر ص ٤٨

(٧) محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٨٣ جـ ١ ص ٢١٢

« البنك التجاري المصري »

وتجارات أخرى (١) اضطرته الى تخفيض راسماله في سنة ١٩٢٣ من « ٣٠٠,٠٠٠ » جنيه استرليني الى « ١٥٠,٠٠٠ » جنيه استرليني (٢) وفي سنوات سنة ١٩٢٣ و سنة ١٩٢٤ تحسنت حالة البلاد المالية والتجارية انتهز البنك هذه الفرصة واخذ يوسع من أعماله ، وما لبثت ان عادت حالة الركود في سنوات ١٩٣٠/١٩٣١ وتاثر البنك واقتصاد البلاد بهذه الأزمة ولسنوات اخرى بعد ذلك فحدد البنك نطاق اعماله ورأى حفظا لكيانه أن يعمل على استرداد ديونه وتخفيض قيمة سلفياته على القطن وضغط مصروفاته (٣) وترتب على هذا أن انخفض رأس المال في سنة ١٩٣٤ من « ١٥٠,٠٠٠ » جنيه استرليني الى « ١١٠,٠٠٠ » جنيه استرليني (٤) وفي سنة ١٩٣٨ حلت محل بعض الفرنسيين في هذا البنك عناصر أجنبية متمصرة (٥) استمر بعدها يواصل نشاطه كالمعتاد مع هؤلاء المتمصرين غير أنه منى بخسائر كبيرة في نفس هذا العام (٦) ولكن ما لبث ان عاد لتوسيع نشاطه مما استدعى زيادة راسماله ابتداء من سنة ١٩٤٤ من « ١١٠,٠٠٠ » جنيه استرليني الى « ٤٠٠,٠٠٠ » جنيه استرليني واستمرت زيادة راسماله في تطور سريع بعد ذلك الى ان وصلت في سنة ١٩٤٦ الى « ١,٢٠٠,٠٠٠ » جنيه استرليني (٧) .

وفي سنة ١٩٥١ تاسس البنك الشرقي وهو احدث البنوك الفرنسية في مصر وقد تاسس باموال فرنسية كبنك يتبع لأحد البنوك الأربعة الكبرى المؤممة في فرنسا وهو البنك الوطني للتجارة والصناعة .

اما البنكان الفرنسيان الآخران فانهما لم يستمرا في مواصلة نشاطهما في مصر فالبنك الأول وهو بنك الكنتوار المالي والتجاري المصري فانه قد صفى اعماله مع بداية فترة الدراسة في سنة ١٩٢٢ والبنك الثاني وهو البنك الفرنسي صفى اعماله هو الآخر في سنة ١٩٢٩ ، وفيما يبدو أن البنكين قد تاثرا كثيرا باحداث أزمة سنة ١٩٠٧ (٨) ومن هذا نجد أن البنوك الفرنسية الستة العاملة بمصر في فترة الدراسة قد اصبحت في آخرها في سنة ١٩٥٢ أربعة بنوك فقط .

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٥٨
(٢) محفظة رقم ٧ نفس الملف ص ٢٤
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٥٨
(٤) محفظة رقم ٧ نفس الملف ص ٢٤
(٥) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٤٨
(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٦٤
(٧) محفظة رقم ٧ نفس الملف ص ٢٤
(٨) على عبد الرسول المصدر السابق ص ٣٠/٢٩

وكان اهم هذه البنوك بنك الخصم الأهلى الباريسى وبنك الكريدى ليونه حيث لم يتعرض نشاطها لتقلبات اقتصادية كبيرة تؤثر على انتظام اعمالهم ٠

٣ ــ البنوك اليونانية :

استلزم كثرة عدد افراد الجالية اليونانية فى مصر وتنوع نشاطها الذى شمل انحاء البلاد ، ضرورة تدعيم هذا النشاط ببنوك يونانية تدعم تجارة اليونانين وتحمى نشاطهم ٠

ومن هذه البنوك بنك اثينا وهو من اقدم البنوك اليونانية التى اسست فى مصر اذ يرجع تاريخ تاسيسه الى سنة ١٨٩٥ وقد عمل طوال فترة الدراسة كفرع للبنك الرئيسى فى اليونان ويعرف باسم بنك أثينا وكان عملاء هذا البنك هم اعضاء الجالية اليونانية التى اعتبرت من انشط الجاليات الأجنبية فى مصر (١) ٠

والبنك الثانى الذى أسسه اليونانيون فى مصر هو بنك الشرق ، وقد واجه هذا البنك من البداية أزمات مختلفة ترجع الى تاريخ تاسيسه فى سنة ١٩٠٥ حيث واجه بعدها أزمة سنة ١٩٠٧ والحرب العالمية الأولى وتطورات مختلفة (٢) جعلته فى سنة ١٩٢٤ يقدم على تصفية أعماله ويحل محله بنك يونانى آخر هو البنك الأهلى اليونانى (٣) ٠

واستمر البنك الأهلى اليونانى يعمل مع سابقه بنك أثينا فى مصر كل على حدة ومنفصل عن الآخر حتى سنة ١٩٥٣ عندما اقدم البنكان على عملية دمج كل منهما فى الآخر وأصبح البنك الجديد هو البنك الأهلى اليونانى والأثينى ٠ وكان هذا الاندماج تنفيذا للقوانين اليونانية (٤) ٠

اما البنك الثالث فقد اسس فى مدينة الأسكندرية ، وقد اسسه بنك يونانى فى اليونان هو بنك أيونيان ، وعرف فى الأسكندرية بنفس الاسم ايضا وهذا البنك استمر هو الآخر يعمل فى مصر منذ تأسيسه فى

---

(١) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٤

(٢) نفس المصدر ص ٢٩

(٣) نفس المصدر ص ٤٨

(٤) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣٦
وفى سنة ١٩٥٨ تغير اسم البنك الأهلى اليونانى والأثينى الى اسم آخر وهو البنك اليونانى
ــ على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٧٥

١٩٠٥ (١) وحتى سنة ١٩٥٧ حيث تم بيعه بموجب قانون التمصير الى بنك مصرى صميم هو بنك الجمهورية (٢) ٠

والبنك الرابع والأخير هو بنك التجارة (ن تسجيوزى وشركاه) وأسس هذا البنك فى سنة ١٩٢٠ لممارسة مختلف الأعمال المصرفية العادية والتجارية وهو بنك من البنوك الخاصة الصغيرة وبلغ رأسماله عند التأسيس ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى (٣) كانت هذه هى البنوك اليونانية الأربعة التى عملت بانتظام فى مصر ودون أى انقطاع باستثناء تصفية احدها ولكن مالبث أن شد من أزره بنك آخر وحل محله وواصل أعماله ٠

وقد غلب على البنوك اليونانية الطابع اليونانى فى نشاطها ومختلف أعمالها المصرفية وكان من الطبيعى ان يكون للجالية اليونانية فى مصر لكبر حجمها واتساع نشاطها دور فى جعل هذه البنوك وقفا عليهم وفى نفس الوقت مساندة هذه البنوك وتمويلها بكافة العمليات المصرفية من ودائع واسهم ضمان رؤوساء مجالس ادارات الشركات اليونانية واوراق مالية مختلفة وكثيرة (٤) ٠

٤ ـ البنوك الايطالية والألمانية :

بلغ عدد البنوك الايطالية أربعة بنوك بينما لم تزد الألمانية عن بنك واحد ٠ ويعتبر بنك موصيرى من أقدم البنوك الايطالية فى مصر وقد أسسته أسرة موصيرى الايطالية اليهودية وظل البنك حتى سنة ١٩٣٥ شركة تضامن تم تحول فى نفس السنة الى شركة مساهمة مصرية برأسمال

---

(١) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٠

(٢) نفس المصدر السابق ص ١٠

(٣) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣٩

واذا كان بنك أيونيين قد تم بيعه الى بنك الجمهورية فى سنة ١٩٥٧ فان بقية البنوك اليونانية الثلاثة قد منحت مهلة خمسة سنوات بعد صدور قانون التمصير فى سنة ١٩٥٧ وذلك لاستكمال تمصير رؤوس أموالها وموظفيها ولم يعط قانون التمصير مهلة السنوات الخمس الا لبنوك الدول الصديقة فقط وهذه البنوك هى البنوك البلجيكية واليونانية والايطالية والامريكية ٠

ـ على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٩٦

(٤) والمتصفح لوثائق الشركات اليونانية بمصلحة الشركات والمودعة بدار الوثائق يتضح له هذه الحقيقة ، وكيف ان الشركات اليونانية يقتصر نشاطها المالى على البنوك اليونانية فقط ٠

ـ ومن أمثلة ذلك انظر محافظ رقم ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ١٤٥ ٠

قدره ١٠٠٫٠٠٠ ج٠م٠ واخذ رأس المال فى الزيادة بعد ذلك الى ان وصل الى ٢٥٠٫٠٠٠ ج٠م (١) ٠

ورغم ان غالبية أسهم البنك ظلت ملكا للايطاليين فانه بدأ يقوم على امتلاكها عناصر اجنبية اخرى سويسرية وانجليزية فى أواخر فترة الدراسة (٢) ٠

ومثلما سيطر الايطاليون على راسمال البنك فانهم قد سيطروا ايضا على ادارته ســـواء كان فى مجلس الادارة أو فى الوظائف الأخـــرى الرئيسية (٣) ٠

وقام البنك بتشغيل أمواله فى اعمـــال تجارية مختلفة كامتلاك القراطيس المالية ومنح السلفيات وامتلاكه لأملاك عقـارية وكانت اكثر عمليات التشغيل تنصب على القروض والسلفيات وغير ذلك كانت هناك أعمال تجارية أخرى مارسها البنك (٤) ٠

وعن ارباح البنك فقد حقق من وراء ذلك أرباحا طائلة ، فقد بلغت صافى الأرباح الســـنوية فى سنة ١٩٤٦ ، ٣٦٫٦١٢ ج٠م وفى سنة ١٩٤٨ ، ٤٠٫٢١٦ ج٠م وفى سنة ١٩٥٠ ، ٣٢٫١٩٠ ج٠م (٥) ٠

اما عن البنك الايطالى الثانى فهو بنك الخصم والتوفير ومارس عمله فى مصر منذ سنة ١٨٨٧ (٦) وواجه البنك صعوبات كثيرة ، ففى أزمة سنة ١٩٠٧ ساعده ، البنك الأهلى على تخطيها مما جعله يواصل نشاطه ويستمر فى أعماله وبلغ مقدار راسماله فى سنة ١٩٢٩ ، ٣٤٧٫١٧٥ ج٠م ومخزونه من الاحتياطى ، ١٩٨٫٦٧٦ ج٠م وودائعه ، ٣٨٤٫٩٧١ ج٠م ومع هذا فقد صفى أعماله فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ (٧) بسبب أن البنك لم يتمكن من مواجهة الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٩٣٠ وما أعقبها من كساد تجارى جعله يقدم على عملية التصفية وينهى أعماله (٨) ٠

---

(١) محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣\٣ جـ ٣ ص ١١٦\١١٧
، بنك موصيرى ـ سابقا موصيرى وشركاهم ،
ـ ابو كف المصدر السابق ص ٦٣

(٢) محفظة رقم ٧ نفس الملف ص ٣٧/١

(٣) محفظة رقم ٣ ملف ١٨٢ ـ ٢٠٣/٣ جـ ١ ص ٢٥/٥
، بنك موصيرى ،

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٧٤ بنك موصيرى ـ تحليل الميزانية ،

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٧ ، بنك موصيرى ـ تحليل حساب الأرباح والخسائر ،

(٦) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ١٦

(٧) نفس المصدر ص ٣٧

(٨) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٥

والبنك الايطالى الثالث هو بنك روما وهذا البنك من أهم البنوك الايطالية التى مارست عملها فى مصر قبل فترة الدراســــة ولكنه أعاد تأسيسه فى سنة ١٩٢٢ فى شكل شركة مساهمة مصرية باسم البنك الايطالى المصرى براســـمال قدره مليـون جنيه اســـترلينى دفع منه « ٥٠٠,٠٠٠ » جنيه استرلينى (١) وجميع أسهم ورأسمال هذا البنك ملك خالص لبنكين ايطاليين كبيرين همـــا بنك روما وبنك الكريدى الايطـالى (٢) والملكيـــة مناصفة بينهما (٣) وللبنك مركز رئيسى فى الاسكندرية وفرعين أحدهما فى الاسكندرية والآخر فى القاهرة (٤) ومع بداية الحرب العالمية الثانية وضع البنك تحت الحراسة العامة الايطالية فى سنة ١٩٤٠ (٥) واستمرت الحراسة العامة على البنك لمدة ثمانى سنوات الى ان رفعت عنه فى سنة ١٩٤٨ (٦) وقد أثرت الحراسة على البنك فى أمواله وادارته أما عن أمواله فقد انخفض رأسماله من مليون جنيه سترلينى قبل الحراسة الى « ٥٠٠,٠٠٠ » جنيه استرلينى بعد الحراسة (٧) ، وعن ادارته فقد اقصيت عنه الادارة الايطالية ولكنها مالبث أن عادت اليه أيضا بعد رفع الحراسة واخذت الادارة الايطالية تطالب بعودة الفنيين الايطاليين لأهميتهم فى ادارة أعمال البنك ، وقد أرسلت ادارة البنك الى مصلحة الشركات خطابا تطلب فيه ذلك ومما جاء فيه « أن البنك شركة مساهمة مصرية ومجموع أسهم البنك فى حيازة مؤسستين ايطاليتين هما بنك روما وبنك الكريدى الايطالى وانه يعمل على تقوية الروابط المالية والتجارية بين مصر وايطاليا ولهذا يستلزم أن يكون موظفو البنك ممن يجيدون اللغة الايطالية وانه ليس بين المصريين العدد الكافى الذى يجيد هذه اللغة ويطلب البنك الموافقة على تعيين خبراء ايطاليين فى فرعيه بالاسكندرية والقاهرة وحتى يتمكن هؤلاء من تدريب موظفى البنك المصريين على استعمال اللغة الايطالية » (٨) .

وبعـد أن تخلص البنك من قيود الحراسة اتسعت أعمـاله وزاد نشاطه فقد جاء عن اتساع عمليات البنك فى تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٠ ما يلى : « يسرنا أن ننهى اليكم أن دائرة عملائنا آخذة فى

---

(١) محفظة رقم ١٧ ملف ١٨٢ ـ ٨٥/٣ جـ ١ ص ٤٩ « البنك الايطالى المصرى »
(٢) محفظه رقم ١٥ ملف ١٨ ـ ٣\٤٦٥ ص ٦٢ « البنك الايطالى المصرى »
(٣) محفظة رقم ١٧ ملف ١٨٢ ـ ٨٥/٥ جـ ١ ص ٤٩
(٤) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٨٥/٣ جـ ١ ص ٤٩
(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٤٨ « البنك الايطالى المصرى »
(٦) محفظة رقم ١٥ ملف ١٨٢ ـ ٤٦٥/٣ ص ٣٣
(٧) محفظة رقم ١٧ ملف ١٨٢ ـ ٨٥/٣ جـ ١ ص ٤٩
(٨) محفظة رقم ١٥ ملف ١٨٢ ـ ٤٦٥/٣ ص ٦٢

٢٨٦٠٠

الاتساع وان العمليات التي يمهد الينا بها فى ازدياد مضطرد خصوصا وأن البقية الباقية من القيود التى فرضت علينا ابان حرب سنة ١٩٤٠ العالمية والتى كانت تعرقل حركة البنك الطبيعية قد تم الغاؤها فاستعدنا بذلك مكاننا فى غرفة المقاصة وفى لجنة البنوك وحصلنا على حرية العمل فى تجارة الكامبيو ويسرنا أن ننهى اليكم أن موظفى البنك قد قاموا بواجبهم على أكمل وجه باذلين كل نشاط وكل اخلاص فى أعمالهم » (١) ٠

وباتساع النشاط وحركة البنك زاد رأس المال فى سنة ١٩٥٢ بزيادة مبلغ « ١٢٫٥٠٠ » ج٠م على رأسماله السابق وقدره « ٥٠٠٫٠٠٠ » جنيه استرلينى (٢) وكما زادت الحركة ورأس المال زادت أيضا الأرباح فقد بلغ صافى أرباح البنك عن ميزانية سنة ١٩٥٢ « ٢٨٫٦٥٥ » ج٠م (٣) ٠

أما البنك الايطالى الرابع والأخير فهو البنك التجارى الايطالى وهذا البنك من أحدث البنوك الايطالية فى مصر فقد أسس فى سنة ١٩٢٤ كشركة مساهمة مصرية برأسمال قدره مليون ج٠م (٤) ويمتلك رأس المال بنك فى ايطاليا هو البنك التجارى الايطالى بميلانو (٥) وبالرغم من أن البنك شركة مساهمة مصرية فان ذلك ــ كسابقة وكغيره من البنوك التى اتخذت شكل شركة مساهمة مصرية ــ لم يمنع احد من أن تكون هذه البنوك ملكا خالصا لبنوك مراكزها خارج مصر وان تكون البنوك فى داخل مصر مجرد فروع تابعة لها وتأتمر بأمرها ٠

ووضع البنك كسابقة أيضا تحت الحراسة العامة على أموال الرعايا الايطاليين فى يونيو سنة ١٩٤٠ ، ثم رفعت الحراسة فى أغسطس سنة ١٩٤٨ وكما كان رأس المال ايطاليا ، كانت ادارته ايطالية أيضا ، وكان البنك يشترط عند تعين موظفيه المامهم بلغات أجنبية ومنها اللغة الايطالية ولهذا كان أكثر مستخدميه من المتخرجين من المدارس الايطالية (٦) ٠

وكان البنك امانا فى ايطاليته يعمل على طلينة المصريين الذين يلتحقون

---

(١) محفظة رقم ١٥ ملف ١٨٢ ــ ٣\٤٦٥ ص ١٥٩ « تقرير مجلس الادارة عن السنة الماليه ١٩٥٠ م »

(٢) محفظة رقم ١٧١) ملف ١٨٢ ــ ٣\٨٥ جـ ١ ص ٤٩

(٣) نفس المحفظة والملف « تقرير مجلس الادارة عن ميزانية سنة ١٩٥٢ » ص ٦٨

(٤) محفظة رقم ٥ ملف ١٨٢ ــ ٣/٩٩ جـ ١ ص ٢٣ « البنك التجارى الايطالى »

(٥) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ــ ٣\٩٩ جـ ٢ ص ٦٩

(٦) نفس المحفظة ملف ١٨٢ ــ ٣\٩٩ جـ ١ ص ٦ ، ١٥ ٨٥/٨٦ ، ١١٨

بخدمته وذلك بايفاد بعضهم فى بعثة للتدريب على الأعمـــال المصرفية بمراكز البنك الرئيسية فى ايطاليا وذلك لاتقان الأعمال المصرفية واللغة الايطالية فى بلادها (١) ٠

وكانت تلك اهم الأحداث والتطورات التى تعرضت لهـا البنوك الايطالية فى مصر ووضح منها أنها كانت اربعة بنوك فى سـنة ١٩٢٢ انتهت الى ثلاثة فقط فى سنة ١٩٥٢ فقد توقف أحدها لتعثره وافلاسه ، وأما الاثنان الآخران وهما أكبر بنكين ايطاليين فى مصر ، فقد تعرضا أيضا لظروف الحراسة وابعاد الايطاليين فى الحرب الثانية ٠

ويبدو أن السبب فى عـدم خضـوع بنك موصيرى للحراســة كسابقيه هو أن أمواله بدأت تمتلكها عناصر أخرى سويسرية بالذات ٠ وكذلك بعض الانجليز (٢) ٠

وخضع البنك الألمانى الوحيد فى مصر لظروف كتلك التى تعرضت لها البنوك الايطالية وهـذا البنك هو البنك الشرقى الألمـــانى ومركزه الرئيسى فى ألمانيا وله فرعان فى الأسكندرية والقاهرة وقد اسس منذ سنة ١٩٠٦ كأول بنك تجارى ألمانى يظهر فى مصر ، ولكنه مالبث أن أغلق اجباراً فى الحرب العالمية الأولى (٣) ووضع تحت الحراسة ثم أعيد فتح أبوابه فى عام ١٩٢٦ وواجه كثير من الصعاب أثناء نشاطه (٤) ومن تلك الصعاب الأزمة التى تعرض لها فى سنة ١٩٣١ بسبب تسليفه أموال مقترضة لآجال قصيرة فى عمليات طويلة الأجل ، وقد ظهر هذا الضعف فى سيولة البنك حين امتنعت برلين نتيجة لاضطراب الحالة المالية فى أوربا عن مدة بأموال سائلة (٥) وتوقف البنك عن العمل فعلا فى سنة ١٩٣١ وقدم دفاتره الى المحكمة المختلطة ، وتدخل البنك الأهلى لانقاذ البنك الألمانى وأدار شئونه أثناء فترة توقفه وفحص أوراقه ومستنداته وقدم الحلول والمساعدات للبنك وأشار عليه بصرف نسبة مئوية من الحسابات الجارية الى أن وردت اليه الأموال من برلين بعد فترة وجيزة ومن ثم عاد البنك الى مباشرة أعماله العادية (٦) وغير البنك الشرقى الألمانى

---

(١) محفظة رقم ٥ ملف ١٨٢ ـ ٩٩/٣ جـ ١ ص ١٦٦

(٢) ومع هذا فان بنك موصيرى لم ينج من وضعه تحت الحراسة بعد العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ لوجود مصالح وأموال اجنبية يهودية فى البنك ٠
ـ محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٠٣ جـ ٣ ص ١\٥٢

(٣) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٠

(٤) البنك الاهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٦٦

(٥) زكريا أحمد نصر (الدكتور) محاضرات فى الاقتصاد السياسى ص ١١٥

(٦) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٦٦

اسمه بعد ذلك الى بنك « درسدنر » ثم مالبث ان دخل فى مشكلة اخرى وهى اخضاعه لتدابير الحراسة فى سنة فى ١٩٣٩ شأنه فى ذلك شأن البنوك الايطالية السابقة وكبنوك تمثل أعداء انجلترا فى مصر . وبعد انتهاء الحرب ورفع الحراسة لم يعد البنك الى العمل كالبنوك الايطالية الأخرى . كما لم تحاول البنوك الألمانية أيضا فتح فروع اخرى لها فى مصر أو انشاء بنوك مساهمة جديدة . واكتفت البنوك الألمانية فى ألمانيا فقط بتعيين ممثل مقيم لتسهيل عمليات الشركات الألمانية الكبرى ومتابعة الأعمال المتبادلة لها بين المركز الرئيسى ببرلين وبين البنوك المصرية(١) .

٥ ـ البنوك البلجيكية والامريكية :

بلغ عدد هذه البنوك ثلاثة ، منها بنك بلجيكي وبنكان امريكيان . غير أن أهمها هو البنك البلجيكي . فبالرغم من أنه بنك واحد فقد كان من انشط البنوك الأجنبية العاملة فى مصر . ويرجع تاريخ تأسيس هذا البنك فى مصر الى سنة ١٩١٢ وما لبث أن أعاد تأسيس نفسه فى سنة ١٩٢٩ فى شكل شركة مساهمة مصرية (٢) وهـذه الشركة تكونت فى بروكسل واتخذت من القطر المصرى مركزا لنشاطها (٣) وجميع مساهميها من البلجيكيين ، ويتكون هؤلاء المساهمون من بنكين بلجيكيين وشركات مالية وصناعية بلجيكية وشركتين بلجيكيتين أخريين للسكك الحديدية كما ساهم فى التأسيس أيضا البارون البلجيكي ادوار امبان بنسبة كبيرة من رأس المـال وساهم بالاضافة الى هـذه البنوك والشركات البلجيكية بنك سويسرى ، هو البنك التجارى ببال بنسبة كبيرة من رأس المال أيضـا ، وبلغ رأس مال البنك المكتتب به فعلا من هؤلاء المؤسسين عند التأسيس « ٥٠٠٫٠٠٠ » ج٠م واتخذ البنك لنفسه فى بداية تأسيسه مركزا رئيسـيا لادارته فى مدينة القـاهرة (٤) ثم أتبعه بفرعين فى الاسـكندرية ، وفرعين آخرين فى شبرا ومصر الجـديدة (٥) وكان من الطبيعى أن يدير هذا البنك وفروعه بمصر مديرون بلجيكيون بمساعدة اجانب من جنسيات أجنبية اخرى بريطانية وايطالية وسويسرية وغير

---

(١) عل الجريتل (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣٨

(٢) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦\٣ ج ١ ص ٧٩ « البنك البلجيكى والدول بمصر

(٣) نفس المحفظة والملف ص ٢٢

(٤) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٨ فى ١٩٢٩/٢/٢٥ « مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى البنك البلجيكى والدول بمصر »

(٥) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦/٣ ج ٦ ص ١٢٩ « البنك البجلبكى والدول بمصر »

ذلك بالاضافة الى أن البنك عمل على توظيف بعض المصريين فى وظائفه كما ادخل بعضا منهم أيضا فى مجلس ادارته بناء على قانون الشركات فى سنة ١٩٤٧ (١) ٠

ومارس البنك نشاطه فى مصر دون توقف او انقطاع فى مختلف أعمال البنوك والخزائن والخصم واعادة الخصم والعمولة بما يشمله ذلك من كافة اعمال البيع والشراء فى القراطيس والأوراق المالية للشركات المصرية والأجنبية ، وغير ذلك مارس البنك أيضا أعمال التسليف بتامينات عقارية او رهنيات حيازية أو ضمانات شخصية بالاضافة الى خدمات مصرفية أخرى (٢) ٠

وكان هذا البنك كغيره من البنوك الأجنبية يواصل كتابة تقارير سنوية عن نشاطه وميزانياته ، وفى سنة ١٩٥٠ كتب تقريرا مسهبا ، تعرض فيه بتحليلات دقيقة من واقع الأرقام والبيانات الرسمية لكافة أنشطة مصر الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة داخلية وخارجية وتعرض أيضا لمالية مصر العامة وحركة رؤوس الأموال فيها ثم ختم البنك تقريره ببيان عن حساباته فى آخر عام ١٩٥٠ وجاء فيه : « لقد كان نشاطنا خلال السنة المالية التى نحن بصددها كبيرا فيما يختص بتمويل الأعمال التجارية لعملائنا سواء ما يتعلق منها بالاستيراد أو بالتصدير ٠ وكانت سلفياتنا فى هذه السنة أكثر أهمية منها فى السنة الماضية مع اتصافها بالمرونة وسهولة التحصيل ، ودفعنا اتساع مدينة مصر الجديدة والتى لنا فيها عملاء ممتازون الى فتح فرع هناك مجهز بوسائل تكييف الهواء وخزائن حديدية خاصة وقد افتتح هذا الفرع فى يونيو سنة ١٩٥٠ وزادت مصاريفنا العمومية أيضا ولا سيما على أثر زيادة الموظفين كما خصصنا منحة جديدة لصندوق ادخار الموظفين ٠

وبلغت أرباحنا فى يونيو سنة ١٩٥٠ بعد خصم المصاريف العمومية والاستهلاكات « ١٠٦٠٥٥ ، ج٠م (٣) وفى سنة ١٩٥٢ زاد رأسمال البنك الى « ٥٥٠٠٠٠ ، ج٠م وبلغت صافى أرباحه فى نفس السنة « ١١٨ر١٤٦ ، ج٠م (٤) ٠

وتتضح متانة هذا البنك من أنه دأب على تحويل مبالغ من أرباحه

(١) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦\٢ جـ ١ ص ١\٢٢
(٢) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦/٢ جـ ٦ ص ١٢٩
(٣) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦/٢ جـ ٢ « تقرير مجلس ادارة البنك البلجيكى الدولى بمصر رقم ٢٩١ ـ »
(٤) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦/٢ جـ ٦ ص ١٢٩/١٢١

كون منها احتياطيا قانونيا لرأس المال واحتياطيا آخر عاديا ، وبلغ احتياطى رأس المال القانونى فى سنة ١٩٥٠ « ٦٠٫٠٠٠ » ج٠م أما الاحتياطى الغير عادي فقد كان كبيرا اذ بلغ « ٢٤٠٫٠٠٠ » ج٠م فى سنة ١٩٥٠ ايضا (١) والاحتياطات القانونية والأخرى الغير عادية هامة جـدا فى رؤوس اموال البنوك فهو الأساس الذى يحقق اوجه الضمان امام أعمال البنـك ضد مختلف التقلبات الاقتصـادية التى قد يواجهها كما تمكنه الاحتياطات من القيام باعمال اخرى جديدة وغير ذلك من الضمانات اللازمة للعمليات المالية والمصرفية (٢) ٠ واستمر البنك يواصل أعماله بهـذا النشاط والحرص فى كافة العمليـــات وتكوين الأصـــول والأرصـــدة الاحتياطية حتى بعد سنة ١٩٥٢ (٣) ٠

اما عن البنكين الأمريكيين فقد اسسا فى السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة وكانا فى بداية نشاطهما وبالتالى لم يكن لهما تاثير كبير كبقية البنوك الأجنبية الأخرى التى أسست وعملت فى مصر قبل فترة الدراسة بسنوات بعيدة واستمر أكثرها حتى بعد سنة ١٩٥٢ ٠ والبنك الأول أسس فى سنة ١٩٥٠ وهو بنك أمريكان أكسبريس كومبانى وفى عام ١٩٥١ افتتح البنك الثانى وهو بناك « ذى فيرست ناشيونال سيتى بنك أوف نيويورك » وكان هذا الأخير فرعا من البنك الرئيسى والذى يعرف بنفس الاسم فى نيويورك (٤) ٠

٦ ـ البنـوك المختلطة :

ونقصـد بالبنوك المختلطة ، تلك البنوك الأجنبية التى ساهم فى تأسيسها جنسـيات أوروبية مختلفة بالاضافة الى بعض الأجانب الذين

---

(١) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ١٣٦/٣ جـ ٢ تقرير رقم ٢٩١

(٢) محمد عبد العزيز عجمية (الدكتور) صبحى تادرس (الدكتور) النقود والبنوك والتجارة الخارجية ص ٩١/٩

(٣) استـمر البنك يواصل أعماله حتى سنة ١٩٥٧ واعطاه قانون التمصير مهلة خمس سنوات ليمصر أمواله وادارته باعتباره من بنوك الدول الصديقة ولم ينجح نجاحا ملحوظا فى تمصير أسهمه لعدم اقبال المصريين عليها ، وفى سنة ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٨٨ وانتقل البنك بموجبه الى ملكية الدولة وفى سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لعام ١٩٦١ بتغيير تسـمية اسـم البنك البلجيكى والدولى بمصر الى بنك بور سعيد ٠

ـ محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ١٣٦/٣ جـ ٦ ص ٢٣٠/١٨٦

(٤) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٧٦

واعتبر البنكين الأمريكيين من بنوك الدول الصديقة عند تطبيق قانون التمصير عليها سنة ١٩٥٧ ، اعطاهم بناء على ذلك مهلة خمسـة سـنوات لاسـتكمال أعمال التمصير

تمصروا وحصلوا على الجنسية المصرية فى فترة الدراسة وقلة منهم حصلت على الجنسية المصرية قبل ذلك وبلغ عدد هذه البنوك ثلاثة . أولها بنك سوارس ، ويرجع تاريخ تأسيسه الى فترة بعيدة قبل سنة ١٩٢٢ وظل يعمل كأحد البنوك الخاصة باسم بنك أولاد سوارس وشركاهم ، وأسرة سوارس كما هو وارد فى بيانات هذا البنك اسرة يقيم افرادها بباريس وبعضهم فى مصر ومنهم من هو ايطالى الجنسية ومنهم من هو فرنسى الجنسية (١) وهم على كل حال من اليهود الأجانب (٢) .

وفى سنة ١٩٣٦ أعيد تأسيس البنك فى شكل شركة مساهمة مصرية ، وساهم فى حصص التأسيس أسرة سوارس المذكورة مع ايطاليين آخرين وبعض المتمصرين أحدهم من عائلة قطاوى (٣) اليهودية (٤) . وبلغ راسمال البنك عند تأسيسه كشركة مساهمة مصرية « ٢٠٠٠٠٠ » ج٠م (٥) وللبنك مركز رئيسى بالاسكندرية وفرعان أحدهما فى طنطا والآخر فى القاهرة (٦) .

ومارس البنك نشاطه فى كافة الأعمال المصرفية وعمليات الصرف والخصم بصفة عامة وتمثيل شركات التامين والملاحة (٧) .

كما عمل البنك ايضا فى تسليف الموظفين بصورة موسعة ، وقد وردت لمصلحة الشركات شكوى فى سنة ١٩٥٠ من أحد العملاء فى طنطا اورد فيها ان البنك يأخذ فائدة كبيرة بخلاف ما هو مدون فى المستندات الاصلية المحفوظة بالبنك ، وقد جاء فى هذه الشكوى ما يلى :

« يوجد بطنطا فرع لبنك سوارس لتسليف الموظفين بضمان بعضهم بعضا وهذا البنك يتلاعب فى حساب الفوائد بشكل غير ظاهر لحضرات مفتشى الحكومة الذين يناط بهم معرفة طرق البنك فى الحصول على الفوائد القانونية ، ففى حين ان البنك يحتسب الفائدة بواقع ٤ ٪ سنويا ظاهريا الا أنه يستكتب الموظفين المقترضين اوراقا مقدرة بمبالغ تتخذ أشكالا تمويهية ميتمكن فى النهاية أن يجعل الفائدة « ١١ ٪ » ، ويزيد ، فمثلا

---

(١) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ٢١٢/٢ جـ ١ « بنك سوارس »
ـ ملحق الوقائع المصرية العدد ٩٩ فى ١٩٣٦/٩/٧ م .
(٢) محفظة رقم ٧ ملف ـ ٨٣/٢ جـ ١ ص ٢١٢
(٣) ملحق الوقائع المصرية فى ١٩٣٦\٩\٧
(٤) محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٨٣/٢ جـ ١ ص ٢١٢
ـ احمد أبو كف اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ص ٥٢
(٥) ملحق الوقائع المصرية ١٩٣٦\٩\٧ م
(٦) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ٢١٢/٢ جـ ١ ص ٥
(٧) ملحق الوقائع المصرية ١٩٣٦/٩/٧ م

بجعل المقترض يوقع على ورقة باعتبار انه استلم السلفة ثم يستكتبه ورقة أخرى يمكن اخفاؤها عن أنظار المفتشين أو المحققين وبطرق وحيل أخرى يتمكن البنك من رفع نسبة الفائدة لصالحه كما يريد » (١) ·

وغير هذه الأعمال شارك البنك في أعمال اقتصادية أخرى فاشترك في تجارة القطن كما اشترك في ورشة أحذية ومعصرة زيوت وعمليات نقل بالرفاصات البحرية الا أن ظروف ما بعد الحرب سببت للبنك خسائر في أغلب هذه المشاركات فاضطر الى تصفيتها في عام ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وقصر أعماله على تسليف الموظفين فقط (٢) ·

ويأتي بعد بنك سوارس بنك زلخة وهو الآخر بنك يهودي(٣) صدر مرسوم تأسيسه في سنة ١٩٤٤ كشركة مساهمة مصرية وبراسمال قدره « ١٠٠٠٠٠ » ج·م (٤) وبالرغم من أن مؤسس البنك من أسرة زلخة العراقية اليهودية (٥) فقد اشترك في تأسيسه وأعماله عدد آخر من الأجانب اليهود ، فمدير البنك اسرائيل وجميع كوادره الفنية من الأجانب وتمكن المدير الاسرائيلي من التلاعب في أوراق البنك المرسلة لمصلحة الشركات سنة ١٩٤٩ بغرض الحفاظ على موظفي البنك من اليهود الأجانب وعدم احلال مصريين محلهم ·

وتكاد تكون جميع أعمال البنك قاصرة على الأجانب اليهود والمتمصرين فمن مجموع عدد الموظفين البالغ عددهم « ١١٢ » موظفا نجد منهم « ٨٣ » موظفا أجنبيا و « ٢٩ » موظفا من المتمصرين وقلة من المصريين الحقيقيين (٦) والأجانب في الوظائف الادارية الرئيسية والقلة النادرة من المصريين أصلا في أعمال ثانوية وغير هامة ، وعن تحديد جنسيات الأجانب فنجد أن أكثرهم من جنسيات ايطالية ويليهم اليونانية فالفرنسية ·

ومن الملاحظات الهامة عن هؤلاء الموظفين الأجانب أنهم جميعا من حملة الشهادات العالية والمتوسطة مثل ليسانس الحقوق وليسانس الآداب من فرنسا وشهادات أخرى متوسطة فرنسية وأكثرية من حملة التجارة

---

(١) نفس المحفظة والملف السابق ص ٤٤

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٦٦

(٣) أحمد ابو كف المصدر السابق ص ٦١

(٤) محفظة رقم ١٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٩٠ جـ ١ ص ٧٢ « بنك زلخه »

(٥) احمد أبو كف المصدر السابق ص ٦١

(٦) محفظة رقم ١٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٩٠ جـ ١ ص ٩٦ ، ١١٤\١٤٤

المتوسطة الايطالية وللبنك مركز رئيسي في القاهرة وفرعان آخران أحدهما في الموسكي بالقاهرة والآخر بالاسكندرية (١) ·

ومن نشاط البنك فانه مارس العمليات المصرفية العادية وكذلك القيام بتجارة القطن وشارك في بعض من المشاريع الصناعية والمالية والتجارية المختلفة (٢) · وقد حقق البنك من وراء أعماله أرباحا ضخمة بلغت في ميزانية سنة ١٩٤٨ ، ٦١ر٤٩٢ ، ج·م وذلك بعد خصم كافة الاستهلاكات والمصاريف وخلافه (٣) ·

والبنك المختلط الثالث فهو بنك الاستيراد وقد أنشىء هذا البنك في سنة ١٩٤٦ برأسمال قدره ٣٠٠٠٠٠ ، ج·م وقد مني في بداية أعماله بعدم التوفيق والخسارة ، وقد بلغت خسارته في سنة ١٩٤٦ ، ١٤١٧ ج·م (٤) ثم استقام حاله بعد ذلك وحقق أرباحا من مختلف أعماله المصرفية العادية ومن مشاركته في مشاريع تجارية وصناعية وعقارية وكذلك اصداره للاسهم وغيرها من سندات الائتمان ، وتمكن عن طريق نشاطه واتساع أعماله من تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والبلاد الأجنبية (٥) ·

وحقق من وراء ذلك بعد خسارته السابقة أرباحا بلغت في سنة ١٩٤٩ ، ٢٠٥١٨ ج·م وهي تمثل الأرباح الصافية بعد كافة الخصومات (٦) ·

ويسطر على البنك ادارة أجنبية في تصريف كافة أموره مما جعله مصدر شكوى مستمرة من مصلحة الشركات الموكلة بمراقبة تنفيذ قانون الشركات لسنة ١٩٤٧ ومتابعة نسبة المصريين وتشغيلهم وتطبيق مواد القانون المذكور ، وفي كل سنوات التفتيش لم يكن البنك يستجيب لتعيين مصريين مما جعله هو الآخر يكاد يكون قاصرا على الأجانب (٧) وحررت ضده المخالفات القانونية لعدم تشغيل المصريين ·

---

(١) نفس المحفظة والملف السابق ص ٦٨/٦٦ ، ١٣٢

(٢) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ ـ ٢٩٠/٢ جـ ٢ ص ٧٠

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٦٨

ـ وبعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ وضعت الحراسة على بنك سوارس زلفة باعتبارها من البنوك الأجنبية اليهودية في مصر ·

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٥٠\٥١

(٥) محفظة رقم ١٠ ملف ١٨٢ ـ ٣٣٤/٢ جـ ١ ص ١٠٩ «بنك الاستيراد والتصدير»

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٥١

(٧) محفظة رقم ١٠ نفس الملف ص ١٠٢

وعندما ضاقت عليه دائرة المتابعة والملاحظة والتفتيش على نسب المصريين ، قدم عـدد كبير من الأجانب طلبات للحصـول على الجنسـية المصرية (١) ويكونون بذلك متمصرين وليسـوا مصريين والفرق كبير بينهما • فالمتمصر أجنبي بطبعه وما يلبث أن يتخلص من مصريته بعـد زوال مصالحه والحصول على أغراضه ويعود بعدها الى بلاده الأصيلة ومن هنا لا يمكن أن نعتبر المتمصر فى هذه الحالات مصريا بحال من الأحوال •

تناقص عدد البنوك التجارية الأجنبية فى سنة ١٩٥٢ :

ومن هذا يتضح أن البنوك التجارية الأجنبية العاملة بمصر فى فترة الدراسة والبالغ عددها ثلاثين بنكا قد صارت فى سنة ١٩٥٢ اثنين وعشرين بنكا فقط ، وذلك لتوقف بعض منها واندماج بعضها الآخر ، فالبنـوك الانجليزية انخفضت من ثمانية بنـوك الى اربعة بنـوك بسبب اندماج بعضها فى البعض الآخر والبنوك الفرنسية انخفضت من ستة بنوك الى اربعة نقط بسبب توقف اثنين منها والبنـوك اليونانية ظلت اربعة كما هى والايطالية انخفضت من أربعة بنوك الى ثلاثة فقط بتوقف واحد منها والبنوك المختلطة الثلاثة والبنكان الامريكيان وكذلك البنك البلجيكى والآخر اليابانى استمرت دون توقف أى منها حتى بعد سنة ١٩٥٢ أما البنك الالمانى فقد توقف مع الحرب العالمية الثانية ولم يعد للعمل بعـد انتهاء الحرب بخلاف البنوك الايطالية التى توقفت ثمانى سنوات لظروف الحرب العالمية الثانية وعادت للعمل بعد ذلك فى سنة ١٩٤٨ •

ويتضح من دراسة توزيع فروع البنوك التجارية فى أنحاء القطر المصرى أن قلة منها لها مقر واحد فى القـاهرة أو الاسكندرية وان أكثر البنوك لها فروع متعددة بين مصر والاسكندرية وبعض عواصم المحافظات والمديريات المصرية •

وكان أكثر هذه البنوك من حيث كثرة الفروع البنك العثمانى وعدد فروعه اثنا عشر فرعا وبنك باركليز وعدد فروعه ثلاثة وثلاثون فرعا هذا ويزيد عدد الفروع فى الوجه القبلى عنه فى الوجه البحرى نظرا لبعد المسافة بين البلاد الكبيرة فى الوجه القبلى • ويرجع عدم اهتمام غالبية البنـوك بزيادة فروعها فى الريف الى اهتمامها البالغ بتمويل التجارة الخارجية والى ضعف نصيب الريف من الدخل الأهلى ، مع ملاحظة ان ثلاثة من هذه البنوك الأجنبية الهامة وهى باركليز والعثمانى وايونيان تملك فروعا كثيرة فى الريف المصرى ، وقد أخذ عدد من البنوك الكبيرة فى فتح

---

(١) نفس المحفظة ، ملف ١٨٢ – ٣٢٤/٣ جـ ٢ ص ٤٩

فروع في الضواحي الآهلة بالسكان من العاصمة الى جانب فروعها في الأسواق التجارية الهامة ·

ويرجع ذلك الى رغبة البنوك في تخفيف ضغط العمل على المركز الرئيسي (١) وكان من الطبيعي أن يكون اغلب موظفي هذه البنوك من الأجانب ان لم يكن جميعهم ، وكثير منهم من حملة المؤهلات التجارية العالية والمتوسطة ومؤهلات اخرى متخصصة ولكونهم أجانب فان شهاداتهم من مدارس متوسطة أجنبية او من كليات ومعاهد عالية خارج مصر ، وعينوا في اغلب اعمالهم في أعلى المناصب وتحكموا في كافة الأعمال المصرفية وبالتالي شئون مصر المالية ، وحصلوا من وراء ذلك على أعلى المرتبات وأكبر المكافآت ·

أما عن المصريين فمع ان ظاهرة تعيينهم قد اتضحت بالذات بعد قانون الشركات لسنة ١٩٤٧ ، فان اعدادهم كانت قليلة جدا وكانوا يعينون في مناصب ثانوية وغيرها عامة وبمرتبات قليلة جدا ولا تتناسب في نفس الوقت مع مرتبات الأجانب الباهظة · ومن امثلة ذلك البنك التجاري الايطالي النسبة المئوية للمستخدمين المصريين ٢٠٪ بينما الأجانب ٨٠٪ من اجمالي مستخدمي البنك (٢) ·

وبنك زلخة كانت النسبة المئوية للمستخدمين المصريين ٢١٪ بينما الأجانب النسبة الباقية وهي ٧٩ ٪ من اجمالي مستخدمي البنك (٣) ·

وبنك باركليز كان معظم موظفوه اجانب وعدد اقل من المتمصرين وأقلية مصرية صميمة (٤) ·

وهكذا نجد هذه الظاهرة مدونة بملفات أوراق البنوك التجارية الأجنبية السابقة طوال فترة الدراسة ·

وليس أدل على التعبير عن هذه الظاهرة وفي تفسير أسبابها من طلعت حرب نفسه عندما ذكر في حديثه بحفل تأسيس بنك مصر في مايو سنة ١٩٢٠ ذكر انه ليس في مصر من يصلح لأعمال البنوك ، وأفاد بناء على ذلك انه يجب أن يولى في وظائف بنك مصر اكفأ العناصر مهما كانت

---

(١) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد الأول سنة ١٩٥٢ ص ٢٥

(٢) محفظة رقم ٥ ملف ١٨٢ ـ ٩٩\٣ جـ ١ ص ١٦

(٣) محفظة رقم ١٤ ملف ١٨٢ ـ ٣\٢٩٠ جـ ١ ص ١١٤

(٤) محفظة رقم ٨ ملف ١٨٢ ـ ٦٣٢/٣ جـ ١

جنســـياتهم أو أديانهم لتحقيق الاستفادة من خبرة هـؤلاء الأجـانب المتخصصين والمتمرسين على هذه الأعمال (١) •

ظاهرة تحول بعض البنوك الاجنبية الى شركات مساهمة مصرية :

والبنوك التجارية الأجنبية السابقة بدأت فى العمل بمصر فى شكل فروع لبنوك أجنبية مراكزها خارج مصر ، واستمرت على ذلك طوال فترة الدراسة مع بعض التغيرات الشكلية لعدد منها وهى تحول بعض البنوك الى شركات مساهمة مصرية ، ولم يكن معنى تحولها الى بنـوك مساهمة مصرية انها أصبحت مصرية ، بل ان هذا التحول لم يكن سوى تغيير فى الشـكل القـانونى فقط لهـذه البنوك ، ولم تأخذ البنوك الأجنبية من مصريتها بهذا التحول الا كلمة شركة مساهمة مصرية فقط • ومما سبق عرضه وضحت هذه الحقيقة : أنه مع ان البنك شركة مساهمة مصرية فانه اجنبى فى رأسـماله وادارته ، بل ان كثيرا من البنوك أصرت على عـدم تعيين المصريين وابعـادهم عن وظائفها وتفضيل الأجانب عليهم وغـير راس المال والادارة ، الأهداف والاتجاهات العامة لهذه البنوك التى تؤكد صفتها الأجنبية وحرصها على ذلك أولا وأخيرا •

ويمكن لنا ان نمثل فى هذا المقام بالبنك البلجيكى والدولى بمصر الذى اعيد تأسيسه فى سـنة ١٩٢٩ فى شـكل شركة مساهمة مصرية ، فبالنسبة لرأسماله نجد أن جميع مساهميه بلا استثناء من البلجيكيين مع بنك سويـسرى آخر ، كما أن مجلس ادارة البنك أجنبية(٢) وموظفوه كذلك من البلجيكيين وجنسيات أجنبية أخرى فى المراكز الهامة والادارات الرئيـسية التى تسيطر على أعمال البنك وتدير شئونه المالية وتوجهه الوجهة التى يريدونها وفقا لتعليمات أعضاء مجلس الادارة البلجيكيين والسويسريين (٣) والبنك مرتبط فى مصالحه بتحقيق الربح لمساهميه فى بلجيكا فهو يعمـل ويربح فى مصر ثم يحـول أرباحه الى خارج مصر ليستفيد منها أصحابه من المؤسـسين والمساهمين ، فهو اذن أجنبى صرف فى راسماله وادارته واتجـاهاته ، ومصر فقط مركز نشاطه التى تأتيه بالربح والخير الوفير • ويمكن ان نمثل أيضـا بالبنك الايطالى المصرى ، فبالرغم من أنه شركة مساهمة مصرية فانه ملك ملكية خالصة فى جميع

(١) خطبة طلعت حرب بك فى حفـلة تأسـيس بنـك مصر فى مســاء الجمعة ١٩٢٠/٥/٧ ص ٥٣ ، مجموعة خطب محمد طلعت حرب بك •

(٢) ملحق الوقائع المصرية رقم ١٨ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ ، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى البنك البلجيكى والدولى بمصر •

(٣) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ٢/١٣٦ جـ ١ ص ١٨/١.

اصوله ورأسماله لبنكين ايطاليين فى ايطاليا نفسها • والبنك الايطالى فى كل شىء ، ادارته وموظفيه واتجاهاته العامة ويحرص أشد الحرص على عدم تعيين المصريين لعدم معرفتهم اللغة الايطالية وهى أساسية لكل من يعمل بالبنك وكذلك لعدم اتقانهم أعمال البنوك وفنونها المختلفة وعندما ارغم البنك على تعيين مصريين وفقا للقانون فى سنة ١٩٤٧ فانه تحايل على ذلك بتمصير بعض الأجانب ، وعندما عين مصريين فعلا فانه يوفدهم الى ايطاليا لتعليم اللغـــة الايطالية واتقانها للحصـــول على مزيد من التدريب والدراسة (١) • كما أن البنك يحصل على تعليمات وتوجيهات من مراكزه الرئيسية فى ايطالية ، وما مركزه الرئيسى فى مصر بفروعه الأخرى الا أحد فروع المركز الرئيسى بروما •

وغير هذه الأمثلة وبالرجوع الى ما سبق أن ذكرناه نجد أن جميع البنوك التجارية الأجنبيـة التى اعادت تاسيس نفسها فى شـكل شركة مساهمة مصرية او اسست أصلا كشركة مساهمة مصرية ، نجد أن هذه البنوك جميعا أجنبية فى رؤوس اموالها وادارتها ومراكزها وسياستها العامة فى مصر •

والسؤال الآن لماذا اقدمت بعض هذه البنوك على أن تتخذ لنفسها شكل الشركة المساهمة المصرية ؟

وللاجابة على ذلك نقول أن عمليات التحويل الى شركات مساهمة مصرية كانت احدى السياسات التى اتبعتها البنوك الأجنبية خارج مصر مع فروعها فيها فى فترة ما بين الحربين العالميتين بالذات ، حيث لم تواصل هذه البنوك سياسة انشاء مكاتب أو فروع لها فى مصر كما كانت تفعل قبل ذلك ، بل عمدت الى تحويل هذه الفروع الى شركات مساهمة مصرية تتمتع باستقلال ظاهرى عنها الا أنها فى الواقع ترتبط بها على نحو ما يقع بين الشركات الفرعية والشركات الأم التى تكونها (٢) •

ولا نعتقد أن سبب تحول بعض فروع البنك الأجنبية الى شركات مصرية هو تهرب البنوك من دفع الضرائب فى بلادها الأصلية لأن الضرائب كانت مفروضة فى تلك البلاد من زمن بعيد • وانما الحقيقة والسبب فى ذلك التحول قد يرجع الى ما لاحظته البنوك من أن الشعور القومى كان يميل الى تعضيد الشركات التى تسمى نفسها مصرية (٣) ويتصل بهذه الظاهرة نمو الروح الوطنية بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، والاتجاه الى المناداة

---

(١) محفظة رقم ١٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٦٥ ص ١١٠/٦٢

(٢) حسين خلاف (الدكتور) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٣٦٧

(٣) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٠

بإبعاد الأجانب وتفضيل المصريين فى الوظائف والأعمال وكافة أمور النشاط الاقتصادى المصرى ، واتضح ذلك أكثر فى سنة ١٩٣٧ بالغاء معاهدات الامتيازات الأجنبية مع الدول المتمتعة بها وتنظيم عملية الالغاء بفترة انتقالية تلغى خلالها البقية الباقية من امتيازات الأجانب فى مصر .

فكان اذن هذا التغير لبعض هذه البنوك الأجنبية فى تسميتها بشركة مساهمة مصرية لكى تبدو ظاهريا وكأنها تسير فى هذا الاتجاه لترضى الشعور الوطنى وبالتالى تحافظ هذه البنوك على بقائها واستمرار أعمالها ونشاطها فى مصر .

مجالات اعمال وانشطة البنوك التجارية الأجنبية :

يعتبر التمويل قصير الأجل لمحصول القطن وتسويقه اهم اوجه نشاط البنوك التجارية فى مصر (١) واستمرت هذه البنوك على تمويل تسويق القطن فى فترة الدراسة .

وكانت تلجأ الى لندن وباريس لتحويل المبالغ التى تمكنها من زيادة سلفياتها لمواجهة أعمال التمويل (٢) والبنوك التجارية فى تجارتها بالقطن المصرى تعتبر وسيطا من نوع خاص ، فهى بحكم وظيفتها فى التمويل تعتبر حائزة للقطن دون أن تملكه ولكن يهمها صيانته وتصريفه بأوفق الوجوه ولذا صاحبت القطن من الحقل الى ميناء التصدير وكان لها دور هام فى مساعدة الوسطاء على حسن أداء مهمتهم (٣) .

واتبعت البنوك التجارية الأجنبية بالاسكندرية فى تصريف القطن المصرى نظاما عرف باسم البيع تحت القطع مؤداه أن البنوك كانت تمنح السلف بضمان القطن ثم تتوسط بين البائع صاحب المحصول والمشترى وهم تجار التصدير وبموجب هذا النظام كان البنك وهو البائع والوسيط يترك مع المشترى « ١٥ ٪ » من ثمن صفقة البيع قبل القطع بالاضافة الى « ٥ ٪ » أخرى فالبنك لا يتقاضى اذن الا « ٨٠ ٪ » فقط من ثمن المحصول قبل أن يقطع وبعد القطع يدفع المشترى مبلغ الـ « ١٥ ٪ » من صفقة البيع

---

(١) الاقتصاد المصرى ، هيكله وتطوره . وضع سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج ترجمة دكتور زكريا احمد نصر ص ٣٠١

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد الأول ، العدد الثانى يوليو ١٩٤٨ ص ٩٣

(٣) حسن زكى أحمد أسواق القطن فى مصر ص ٧

« معهد الدراسات المصرفية » مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى الثانى سنة ١٩٥٦ .

والخمسة فى المائة الباقية عند تصفية الحساب النهائى وتنص اللوائح الخاصة بهذا النظام على أنه يحق للمشترى من البنك أن يطالب برد جزء نسبى من ثمن صفقة البيع فى حالة حدوث هبوط فى الأسعار بنسبة « ١٠ ٪ » من الأسعار المنصوص عليها فى العقد وكذلك يحق للبنك أن يطالب بمبالغ اضافية من المشترى كلما حدث ارتفاع فى الأسعار بنسبة « ١٠ ٪ » ويترتب على هذا كله وجوب مراقبة تقلبات الأسعار مراقبة دقيقة (١) .

وتقاضت البنوك فائدة كبيرة عن سلفياتها على محصول القطن . وضجت النقابة الزراعية من ارتفاع نسبة هذه الفائدة وأرادت تخفيضها الى « ٥٪ » ، كما تقاضت البنوك من أصحاب القطن المقترضين مصاريف أخرى كثيرة منها مصاريف تخزين القطن وايداعه بشون البنوك ومصاريف التأمين عليه وغير ذلك من المصاريف التى تلازم القطن من نقله الى شون البنك وحتى تسليمه لتجار التصدير وكانت البنوك تتخذ لنفسها الحيطة

الكبيرة والحذر الشديد فى عمليات التسليف ومنها أن البنوك ادخلت الحكومة معها كضامن فى عمليات التسليف الى جانب القطن نفسه كضمان موجود لديها ، واهمية ضمان الحكومة لدى البنوك هو انها تضمن لها فروق الأسعار فى حالة اذا انخفضت قيمة بيع القطن عن قيمة السلفة التى منحتها البنوك للزراع والمنتجين ولم يكن يحدث أن تنخفض قيمة بيع القطن عن قيمة السلفة المعطاة لأن البنوك كانت تمنح قروضا على القطن تقل عن القيمة المقدر أن يباع بها فى هذا الموسم بنحو « ٣٥ ٪ » (٢) .

ويتضح من ذلك الى أى حد كانت تتحكم هذه البنوك فى سوق البيع والشراء وفى كل عملياتها ولا تنس لحظة واحدة تحقيق أقصى استفادة وأكبر ربح وهو فى النهاية استغلال كبير للمنتج المصرى وتحكم صارم فى تجارة القطن التى تمثل أكثر من « ٨٠ ٪ » من صادرات مصر وتجارتها الخارجية كما سبق أن ذكرنا .

وتاصيلا لدور العنصر الأجنبى فى هذا كله فاننا نقول أن الاجانب هم الأساس فى تعميم زراعة القطن والاستمرار معه حتى تسويقه فالمسيو جوميل الفرنسى الجنسية هو الذى عمم زراعة القطن فى مصر وجوّد من أصنافه بعد أن كانت زراعة القطن مجرد شجرة فى حديقة والى مصر محمد على فى سنة ١٨٢٠ (٣) وسخر الفلاح المصرى فى الزراعة والتى لم يأخذ

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ابريل ١٩٣٦ العدد الرابع ص ١٤٩\١٥٠

(٢) جريدة المصرى فى ٣١ اغسطس ١٩٣٧ « مذكرة اجتماع النقابة الزراعية المصرية العامة بالاسكندرية والمرسلة الى وزير المالية .

(٣) صالح ميخائيل لتجارة مصر الخارجية ص ٥٣

منها الا الكد والتعب طوال فترة الزراعة وجنى المحصول ، ثم يأتي العنصر الأجنبي ويجني الثمار ٠

فتقوم البنوك الأجنبية بالتمويل في الجني والنقل الى شونها الخاصة ثم تقوم أيضا بالتوسط في البيع مع مشتر أجنبي آخر وتحدد بينهما الأسعار والأرباح وبالتالي مصير تجارة مصر الخارجية ٠

وخرجت البنوك التجارية الأجنبية في فترة الدراسة من هذا كله بأكبر الأرباح مستغلين الفلاح سخرة والحكومة وسيلة لتستفيد البنوك أولا وأسواق أوروبا ثانيا ولا يخرج الفلاح وهو الأساس ومصر وهي مركز النشاط من هذا كله الا بالنذر اليسير والظلم الفادح ٠

وحتى في الحرب العالمية الثانية عندما تدخلت الحكومة بالشراء امام ظروف الحرب وصعوبة التسويق والتصدير ، فانها قد أوكلت الى البنك الأهلي باصـــدار كافة قروض تمـويل القطن كمـا اضطلع بتموينها واستهلاكها (١) ولا يخفى في ذلك أن البنـك الأهلي بنـك انجليزي في ادارته ورأسماله واتجاهاته العامة كذلك (٢) ٠

وبالرغم من ان البنوك التجارية قد قامت على أساس استثمار اموالها في تمويل التجارة الخارجية واستمرت على ذلك حتى بعد الحرب العـالمية الثانية(٣) فانها مع ذلك قد وجهت جزءا من نشاطها نحو التجارة الداخلية وكان هذا النشاط يقتصر على منح قروض قصيرة الأجل لكبار التجـار وحدهم في صورة سحب على المكشوف أو بضمان أوراق مالية وكذلك عن طريق خصم بعض الكمبيالات المحلية ٠ يضاف الى ذلك تمويل عمليات سوق الأوراق المالية (٤) وقد وجهت بعض الانتقادات حيث أن البنوك لا تمنح القروض الا لكبار التجار فقط. وحرمان صغارهم من ذلك واقترح الكثيرون انشاء بنك مختلط لهذا الغرض لا يكون هدفه الحصول على الربح فقط ومع هذا فقد كان هناك رد على ذلك بان البنوك التجارية تقرض كبار التجار من المستوردين وتجار الجملة وهؤلاء بدورهم يقرضون تجار نصف الجملة وتجار التجزئة في الحساب الجاري او بمقتضى كمبيالات تجد طريقها الى البنوك للخصم أو تحتفظ. بها كضمان للاقراض (٥) ٠

---

(١) البنك الأهلي المصري ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ٧٩\٨٠

(٢) ـ البنك الأهلي المصري ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٦٩

ـ مجلس النواب جلسة ١٢\٦\١٩٥٠ ص ٩

ـ مجلس النواب . جلسة ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٥١ ص ٦٩ ، ٧٢

(٣) عبد المنعم البيه (الدكتور) اقتصاديات البنوك ص ٣٦٢

(٤) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٥١

(٥) على الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٧١

وكان هناك انتقادا آخر وجهته أهم صحف التجارة فى مصر الى البنوك التجارية الأجنبية واتهمتها فيه بأن هذه البنوك لا تقدم المساعدة للتجار وقت الأزمات وبالتالى لقد تسبب ذلك فى كثير من الأزمات التجارية ٠

ومما ذكرته صحيفة التجارة والصناعة فى ذلك مايلى : « من مساوىء البنوك التجارية الأجنبية فى مصر خذلانها للتجار فى وقت الأزمة ، بل والويل وقوعها عند رواج أى اشاعة عن اضطراب سياسى أو اقتصادى والسبب فى ذلك أن لهذه البنوك فروع لمراكز رئيسية فى عواصم الدول الأخرى وتلك المراكز لا تقدر حقيقة الحالة فى مصر بل تتأثر بكل نبأ مفتعل وتأمر فروعها فى مصر بقبض أياديها غالبا ٠ كذلك نرى تلك البنوك تفتح الحسابات الجارية للتجار وتسهل لهم طريق المعاملات فى وقت الرواج فاذا حصل كساد أو وقعت أزمة طلبت من التجار قفل حساباتهم ولم تمد لهم أى يد بالمساعدة فى وقت هم فى أشد الحاجة اليها من الظروف المعتادة هذا على عكس ما تفعله البنوك فى الدول الأخرى فانها هى التى تخفف وطأة الأزمة بالتسهيلات والمساعدات التى تمد بها التجارة فى بلادها » (١) ٠

وبخلاف ما تقدم كانت البنوك الأجنبية تقوم بعمل مربح من نوع آخر هو مجرد تلقى ودائع العملاء فى مصر وكانت الودائع قد نمت نموا ملحوظا فى سنوات الرواج فى الحرب كانت الفائدة التى تمنحها البنوك منخفضة الى حد كبير ، بل وكانت تنعدم أحيانا بناء على رغبة العملاء اتباعا لتعاليم الاسلام ٠ وقامت البنوك بارسال هذه الودائع لاستثمارها فى مراكزها الأصلية باوروبا (٢) ٠ وقد بلغت قيمة متوسط الأرصدة الشهرية لهذه المدخرات فى النصف الثانى من سنة ١٩٤٨ « ٢١٫٩ » مليون جنيه مصرى ، وفى النصف الثانى من سنة ١٩٥٠ « ٢٦٫٣ » مليون جنيه مصرى وتزداد قيمة المدخرات المذكورة لو أضفنا اليها أرصدة الحسابات الجارية مع البنوك والتى تمثل توفيرا حقيقيا ، وبرغم ذلك فان كمية المدخرات اذا قيست مع مثيلاتها فى الدول الأخرى لكانت ضئيلة بدرجة كبيرة خصوصا اذا راعينا الزيادة الكبيرة والمستمرة فى السكان وكذلك مجموع النقود المتداولة (٣) أما عن نشاط البنوك التجارية الأجنبية ودورها فى تمويل الصناعة فى مصر فهو ضعيف الى درجة كبيرة (٤) ولم تبدأ هذه البنوك فى الاتجاه نحو

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الأول ، أكتوبر سنة ١٩٢٨ ، السنة الخامسة ص ٨٣ ٠

(٢) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٥١ ، ٥٢

(٣) البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الأول سنة ١٩٥١ ص ١٧\١٨

(٤) نفس المصدر ص ١٥

التمويل المحدود للصناعة الا بعد فرض الحماية الجمركية سنة ١٩٣١ ، فقد أخذت البنوك الأجنبية بعدها تتصل بالصناعة النامية على نطاق ضيق وبحذر فكانت شركات المنافع العامة والمنشآت الصناعية المستقرة مثل شركات السكر والسجاير والملح والصابون تحصل على تسهيلات مصرفية بفائدة معتدلة . ومن جهة أخرى كانت الشركات الصناعية الأجنبية التى فتحت فروعا فى مصر تجد التمويل سهل المنال لدى البنوك المحلية بضمان مراكزها الرئيسية أو بضمان البنوك الخارجية التى تعاملها (١) .

ومن أمثلة ذلك البنك الايطالى الذى يشير فى تقريره عن سنة ١٩٥٠ الى اتساع أعماله باقدامه على تمويل بعض المشاريع الصناعية (٢) .

وقد ساهم البنك التجارى المصرى هو أيضا فى تأسيس شركة لتصنيع الملابس الجاهزة (٣) كما أن بنك زلخة وبنك الاستيراد والتصدير أوردا ضمن نشاطهما مساهماتهما فى مشاريع صناعية (٤) .

والبنك البلجيكى والدولى فى مصر يشير فى تقريره الى أنه على اتصال بالصناعة المصرية وكان هذا داخلا ضمن طبيعة نشاطه المصرفى وهذه الاتصالات كانت عديدة ومتنوعة وأشار البنك فى تقريره الى المصاعب العديدة التى تصادف الصناعة المصرية والتى تعتبر عقبة فى سبيل ازدهارها والأكثر من ذلك فى سبيل بقائها واستقرارها وأورد أنه ضمن هذه الصعاب المنافسة الأجنبية والحصول على المواد الأولية الفنية وهذا كله يؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج وجودته ، وطالب البنك بأن تشجع السلطات الصناعة المصرية ، لأن التصنيع أمر ضرورى لتحقيق التوازن الاقتصادى وفى مواجهة زيادة السكان وسيعمل هذا كله على اتساع نشاط البنوك وتنمية مواردها (٥) .

والحقيقة الواضحة هنا أنه برغم وجود بعض المساهمات والاهتمامات من هذه البنوك بالصناعة المصرية فانها لم تكن لتصل الى حد المساهمة

---

(١) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٧٣

(٢) محفظة رقم ١٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٦٥ « تقرير مجلس ادارة البنك الايطالى المصرى عن سنة ١٩٥٠ » رقم ١٥٩

(٣) محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\٨٣ جـ ٢ ص ٢١٤

(٤) ـ محفظة رقم ١٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\٣٢٤ جـ ٢ ص ١٠٩

ـ محفظة رقم ١١ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٩٠ جـ ٢ ص ٧٠

(٥) محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٦ جـ ٢

« تقرير مجلس ادارة البنك البلجيكى والدولى بمصر عن سنة ١٩٥٠ » رقم التقرير ٣٩١

الفعـالة فى خلق مجتمع صناعى بالصـورة المرجوة ، وما جاء فى تقرير البنك البلجيكى دليل على أن هذه البنوك كانت تتخوف من الأقدام بصورة كبيرة على المساهمة فى المشاريع الصناعية للمشاكل والصعاب والمخاطر التى تواكب تنفيذ المشاريع الصناعية فى مصر ٠

ومن ناحية ثانية فاننا نجد انه لا وجه للمقارنة بين مساهمة البنوك المتأخرة فى الصناعة ومساهمتها فى المشاريع التجـارية والعقارية الأخرى ٠

وكان لهذا الاتجاه من البنوك التجارية الأجنبية اثره الكبير فى توجيه كثير من الانتقادات اليها وانها يجب ان تهتم بالصناعة المصرية الاهتمام الكافى بالمساندة والتمويل وأحدث زيادة الشعور بذلك أن أقدمت الحكومة على اتخـاذ التدابير اللازمة لمنح السلف الصناعية (١) وانشا البنك الصناعى فى سنة ١٩٤٩ (٢) وأهم ما تمخض عنه الشعور الوطنى من النقد والاحساس الكبير بمساوىء هذه البنوك التجارية الأجنبية هو بلا شك تأسيس بنك مصر منذ سنة ١٩٢٠ ليسد النقص ويضطلع بمهام تمويل الصناعة وتاسيس كثير من شركاتها الكبيرة (٣) كانت هذه بعض أوجه نشاط البنوك التجارية الأجنبية فى مصر والتى لو قيمناها لوضح منها طابع المصلحة الخاصة اولا وقبل كل شىء ، فهى بنوك أجنبية وادارها اجانب وتعمل للربح ولمصلحة المساهمين والتجارة الأجنبية ، وفى نشاطها فى التسليف والتمويل لا تتعدى اعمال التسليف قصير الأجل ذى الفائدة المرتفعة وتتعجل منه الربح والفائدة متخذة كافة الضمانات اللازمة ، وتبعد بعدا كبيرا عن أى نشاط مثل الصناعة يكون طابعه المخاطرة وعدم ملائمة الظروف وخاصة بعد فشل تجارب صناعية أقدمت عليها مصر قبل ذلك ، ومع كل هذه الانتقادات فهناك من يبرر شرعية حرص هذه البنوك وحفظها لأموال المؤسسين والمساهمين وأن طابعها تجارى أساسه الربح والفائدة كما انها ليست بنوكا متخصصة ، ومهما كانت هذه المبررات فانها لا تقوى أبدا أمام جشعها الكبير فى الحصول على الفـوائد المرتفعة بحيث تصل الى حد الابتزاز وبعدها عن أى اتجاه وطنى يحقق المصلحة العامة للجميع ٠

وما جعل هذه البنوك تشتط الى هذا الحد من الذاتية والمصلحة

---

(١) محمد على رفعت (الدكتور) البنوك التجارية فى مصر ص ١١ « معهد الدراسات المصرفية محاضرات سنة ١٩٥٥ »

(٢) محفظة رقم ١٨ ملف ١٨٤ ـ ١/١٩١ ص ٥٩ « شركة البنك الصناعى »

(٣) بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٩١

الخاصة واحجامها عن مساعدة كثير من قطاعات الاقتصـــاد القومى وقت الأزمات هو عدم وجود رقابة فعالة على هذه البنوك (١) وكل ماكان هناك من رقابة هى قوانين مصلحـة الشركات التى كان أكثرها فاعلية قانون سنة ١٩٤٧ ، ورأينا كيف انها تمكنت من الالتواء حـول مواده وتمكنت بأساليب كثيرة من الهروب من تطبيقها سواء مايتعلق منها بتمصير الوظائف أو رأس المال وغير ذلك واذا ما أدخلت مصريين مجالس ادارتها فهؤلاء فى أكثر الأحــــوال من صنعهم ولا يخشى جانبهم على الاطلاق (٢) ٠

ومن الأمور الظاهرة أن هذه البنوك كانت تتجه الى التعاون فيما بينها أثناء نشاطها اذا استدعت الضرورة ذلك ، كما كانت تطـور من أساليب عملها ٠ ومن ذلك تاسيسها لغرفة المقاصة فى ســـنة ١٩٢٨ بالقاهرة والاسكندرية بغية تيسير تسوية الشيكات بينهم وغير ذلك من التعاون فى الشئون البنكية الأخرى (٣) وبلغ عدد البنوك المنظمة لهذه الغرفة سبعة عشر بنكا تجاريا أجنبيا باستثناء بنك مصر البنك الوطنى الذى انضم هو أيضا الى هذه الغرفة ، وقد اتفقت هذه البنوك الأجنبية عند تاسيسها لهذه الغرفة على أن تحتفظ بنسبة من أموالها النقدية مع ارصدتها فى البنك الأهلى المصرى ٠ وتاتى اهمية غرفة المقاصة فى أن هذه البنوك قبل تأسيسها لهذه الغرفة كانت تقوم بتحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى بالنقد مرة أو عدة مرات فى اليوم الواحد لأن أيا منها لم يكن يحتفظ بأرصدة لدى البنك الأهلى أما بعد تأسيسها أصبحت المقاصة تتم بتحويلات بين الحسابات الجارية الخاصة بالبنوك الأعضاء والحساب الخاص بالغرفة لدى البنك الأهلى وقد أســــندت ادارة الغرفة الى البنك الأهلى الى جانب عضويته لها (٤) ٠

وبجانب العضوية فى غرفتى المقاصة اشتركت سائر البنوك التجارية الأجنبية ومعها بنك مصر فى جمعية أنشئت بالأسكندرية فى سنة ١٩٣٧ بناء على اقتراح من بنك كريدى ليونيه ، وعرفت هذه الجمعية بمؤتمر البنوك فى الأسكندرية واغراضها العمل على ايجاد علاقة نافعة مستمرة بين البنوك الأعضاء ووضع قواعد موحدة بقدر الامكان للمهنة الى جانب التوافر على بحث القوانين والمراسيم واللوائح المعمول بها ، أو المعروضة على بساط البحث والمتعلقة بالمهنة المصرفية وكذلك تبادل المعلومات فيما يختص

---

(١) بنك مصر النشرة الاقتصادية ٠ السنة الثانية ٠ العدد الأول مارس سنة ١٩٥٧ ص ٩

(٢) وفى ذلك راجع فصل التمصير

(٣) البنك الأهلى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ١١٣/١١٤

(٤) عز عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٥٣

بمقدرة التجار على الوفاء بالتزاماتهم وسمعتهم الادبية على وجه العموم وقامت الجمعية منذ تاسيسها بانشطة مختلفة تتعلق باغراضها ، واصبحت هيئة معبرة عن آراء البنوك لدى الدوائر الحكومية ٠

ولم ينضم البنك الأهلى الى هذه الهيئة الا فى سنة ١٩٤٧ عن طريق تمثيل احـــد مراقبيه فى اجتماعات مؤتمر البنـــوك ليتسنى له متابعة المناقشات والقرارات (١) هذا وقد اسندت رئاسة مؤتمر او جمعية البنوك منذ انشائها سنة ١٩٣٧ وحتى تمصيرها الى أحد الانجليز وهو مدير فرع بنك باركليز بالاسكندرية ، واصبحت الجمعية ترسل تعليماتها الى البنوك فى شكل منشورات دورية واجبة التنفيذ ٠ وهكذا كان يقضى فى أمور الائتمان بالبلاد اعضاء كلهم أجانب عن مصر ومن مختلف الجنسيات ٠ فكان منهم الانجليز والفرنسيون والايطاليون والبلجيكيون ، واليونانيون ، والألمان ، وكان من بينهم عضو مصرى واحد هو ممثل بنك مصر (٢) ٠

ثانيا ـ البنـــوك المتخصصـــة

البنـــوك المتخصصة وتشمل البنوك الصناعية والزراعية وبنـــوك الاقراض العقارى ، ويختلف هذا النوع من البنوك عن البنوك التجارية السابقة فى أنها لا تزاول الأعمال المصرفية التى تزاولها البنوك التجارية ، كما يمتنع عليها قبول الودائع الجارية ٠ ومن ناحية أخرى يمثـــل الاقراض متوسط وطويل الأجل جانبا هاما من الاستخدامات التى تضع فيها هذه البنوك مواردها (٣) ٠ ولم يساهم الأجانب فى هذه البنوك الا بتاسيس بنوك الاقراض العقارى والزراعى فقط ، أما البنوك الصناعية فلم يكن لهم دور فيها اللهم الا مشاركتهم المحدودة جدا والتى لم تتعد حدود ١٠٪ على وجه التقريب من راسمال البنك الصناعى الذى أسس فى ســـنة ١٩٤٩ (٤) ٠

وبصـــورة أكثر وضوحا يمكن أن نقول ، أن البنوك المتخصصـــة الأجنبيـــة بمصر فى فترة الدراســـة تركزت فى بنـــوك الرهن العقارى.

(١) البنك الأهلى ١٨٤٨/١٩٤٨ ص ١١٤/١١٦

(٢) على عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٦١\٦٢

(٣) راجع هامش رقم ـ ٢ ـ ص نفس الفصل

(٤) ملحق الوقائع المصرية العدد ٦٠ فى ٢\٥\١٩٤٩ مرسوم بتاسيس شركة البنك الصناعى ش٠م٠م

والزراعي . وقد عمل الأجانب على تاسيس هـذه البنـوك منذ سـنة ١٨٨٠ (١) .

وذلك بعد أن ساعدوا بنشاط كبير على ارساء نظم الملكية الفردية بمصر في اواخر القرن التاسع عشر (٢) وتستمد هذه البنوك من اقرار نظام الملكية الفردية مقومات أعمالها فهي تقرض الأموال بآجال متوسطة واخرى طويلة بفوائد عالية بضمان سند ملكية الأرض ، فان تعذر الدفع واخل بالشروط بين البنك والمقترض نزعت ملكية الأرض الضامنة للقرض وفاءا للدين وتسديدا له .

وفيما يلي ، بيان بالبنوك الأجنبية العقارية والزراعية العـاملة في مصر ما بين سنة ١٩٢٢ ، سنة ١٩٥٢ (٣) .

اسـم البنـك	جنسيته واقعا وعملا	سنة التاسيس
١ ـ البنك العقاري المصري	فرنسي	١٨٨٠
٢ ـ البنك الزراعي المصري	انجليزي	١٩٠٢
٣ ـ بنك الأراضي المصري	انجليزي فرنسي	١٩٠٥
٤ ـ شركة الرهن العقاري المصري	انجليزي	١٩٠٨
٥ ـ البنك السويسري المصري للقروض العقارية	سويسري	١٩٢٨
٦ ـ البنك العقـاري الشرقي	فرنسي	١٩٣١

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٥/١٤

(٢) حسين حلال (الدكتور) المصدر السابق ص ١١٢/٩٧

(٣) هذا البيان مصدره :

- مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤ البنك العقاري المصري
- مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩ بنك الأراضي المصري .
- مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦ البنك العقاري الشرقي .
- احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٨/١٠
- احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ١٤\٤٤
- البنك الأهلي المصري ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٣٢/٢٩
- علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٦\٣٢
- علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣١\٢٣٢

وواضح من هذا البيان ان عدد هذه البنوك ستة فقط منها خمسة للاقراض العقاري وبنك واحد للتسليف الزراعي ، وأربعة منها أسست قبل سنة ١٩٢٢ واثنان فقط بعد ذلك .

وتمثل البنوك الستة جنسيات اوروبية مختلفة ورغم ان اغلبها قد اسس في شكل شركة مساهمة مصرية فان رؤوس أموالها وادارتها تمثل رؤوس أموال وادارات انجليزية وفرنسية وسويسرية ولو تناولنا كلا من هذه البنوك على حدة لوجدنا أن أكبرها وأشهرها على الاطلاق هو البنك العقاري المصري ، وهو أول بنك عقاري يزاول عمله في مصر وأنشيء بأموال فرنسية ، في وقت كان يمثل فيه الماليون الفرنسيون ثلثي دين مصر العام ومما شجع الفرنسيين على تأسيس هذا البنك وجود المحاكم المختلطة التي بدات عملها وبها قسم كبير لتسجيل الرهون العقارية كما منح القانون المدني المختلط للدائن المرتهن سهولة عظيمة وحقوقا واسعة في بيع الاراضي المرهونة وكان لهذه العوامل أثرها في تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين . فاقدم على تأسيس هذا البنك ثلاثة من البنوك الكبرى في فرنسا وهي الكريدي ليونيه والشركة العامة وبنك الخصم الأهلي الباريسي(١) وظلت هذه البنوك الفرنسية هي المتحكمة في توجيه سياسة البنك حتى سنة ١٩٥٢ ، وعن تشغيل البنك في داخل مصر فقد تحكم فيه ادارة فرنسية وساعدها في ذلك عدد آخر من الأجانب ذوي الجنسيات الأوروبية المختلفة ، فرئيس مجلس ادارة البنك في سنة ١٩٥١ فرنسي يعاونه عدد آخر من الفرنسيين كأعضاء في مجلس الادارة (٢) كما أن المدير المسئول عن نشاط البنك وكافة عملياته فرنسي أيضا ، ويسيطر على الوظائف الرئيسية عدد من كبار الموظفين الفرنسيين وهم أكبر عدد للأجانب في ادارة البنك يليهم البريطانيون فاليونانيون وكان لقانون الشركات سنة ١٩٤٧ دور في ادخال بعض المصريين في مجلس ادارته كما وظف أيضا عددا قليلا من الموظفين المصريين في وظائف ثانوية غير هامة (٣) .

اما البنك العقاري الثاني فهو بنك الأراضي المصري وقد اسس هذا البنك برؤوس أموال فرنسية ويونانية وانجليزية (٤) وظلت الغلبة في ادارة هذا البنك حتى سنة ١٩٥٢ للادارة الفرنسية يليها اليونانية ثم الانجليزية بعدد قليل جدا ، فمجلس ادارة البنك يسيطر عليه الفرنسيون

---

(١) علي عبد الرسول (الدكتور) المصدر السابق ص ١٧/١٦

(٢) مصلحة الشركات محفظة رقم ٤ ملف ١٨٢ ـ ٢/٣ جـ ١ ص ٢١٢

(٣) نفس المحفظة والملف ص ١٠\١٥

(٤) علي الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣٢

في سنة ١٩٤٨ وكذلك مدير عـــام البنك والمنفذ الفعلي لكل عمليـاته فرنسي الجنسية وهو المسيو ارمان دليرا وظل في هذا المنصب من ســنة ١٩١٦ وحتى سنة ١٩٥٢ وعاون المدير الفرنسي في اعماله عدد كبير من الموظفين الفرنسيين فالسكرتير العام للبنك فرنسي ووكيل البنك فرنسي ورئيس الموظفين فرنسي وخبير البنك فرنسي وهؤلاء المديرون الفرنسـيون تولوا هذه المناصب لفترة طويلة بدأت قبل ســنة ١٩٢٢ واستمروا في اعمالهم حتى بعد سنة ١٩٤٨ وعاونهم عدد آخر من الفرنسيين في وظائف مختلفة ٠ أما اليونانيون فقد تولى كثير منهم أيضا وظائف رئيسية وغير رئيسية مع عدد آخر من الانجليز والايطاليين (١) ٠

ويلي بنك الأراضي المصري في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ومزاولة النشاط شركة الرهن العقــاري المصري وهي شركة انجليزية مركزها لندن ٠

ثم بعد ذلك البنك السويسري المصري للقروض العقـارية وهو سويسري الجنسية وقد أسس هذا البنك في مصر سنة ١٩٢٨ (٢) ٠

والبنك العقاري الخامس هو البنك العقاري الشرقي وقد قام بتأسيس هذا البنك في مصر سنة ١٩٣١ البنك الوطني للتجارة والصناعة بباريس ورغم أنه اجنبي في كل شيء فانه عمل في شكل شركة مساهمة مصرية ، فالمـؤسس بنــك فرنسي ومجلس ادارة البنك في ســــنة ١٩٤٧ من البلجيكيين مع فرنسيين وأجانب آخرين في الوظائف الرئيسية بالبنك(٣) وظلت هذه البنوك العقارية الخمسة تعمل في مصر طوال فترة الدراسة ، وأهمها جميعا البنك الأول وهو البنك العقاري المصري الذي يكاد يكون مسيطرا على حركة الأقراض العقاري في مصر ويليه في الأهمية بنك الأراضي فشركة الرهن العقاري أما البنكان الاخيران فــلا قيمة تذكر لنشاطهما بالنسبة لنشاط البنوك الثلاثة الأول ٠

واتجهت هذه البنوك الى ممارسة أعمالها وفقا لشروط بالتسليف والفوائد ادناها ٦٪ وأعلاها ٩٪ وقد أدى التنافس بينهما الى تخفيض سعر الفائدة تخفيضا نسبيا ، وقد شجعت هذه البنوك على الاكثار من عمليات الاقراض لأنها تدرك قوة ضمانات التســـديد عن طريق المحـاكم المختلطة التي قبلت الأراضي الزراعية كضمانة قانونية لتسديد الدين ،

---

(١) محفظة رقم ٩ ملف ١٨٢ ـ ٢٦\٣ جـ ١ ص ٢٨\٩

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٣٥\١٤

(٣) محفظة رقم ١٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٦١ جـ ١ ص ٢ ١٣٠ « البنك العقاري الشرقي » ٠

ومن ثم وقفت هذه المحاكم تمكن هذه البنوك من بيع الاراضي المرهونة في حالة الاخلال بشروط القرض ، وكان لهـــذا أثره في أن البنـــوك اعطت تسهيلات كبيرة في عمليات الاقراض وانتشرت بينها الاقراض برهن أول وثان وثالث (أى الرهن لأكثر من جهة على الشيء) فيما عدا البنك العقارى المصرى الذى لم يكن يقبل الاقراض الا برهن أول . كما ساعد البنـــوك على التساهل في الاقراض أيضاً ، استمرار الارتفاع في أثمـــان الأراضي وذلك بارتفاع أثمان المحاصيل الزراعية وارتفاع قيمة الايجارات فيما بين عامى ١٩١٦ ، ١٩٢٦ (١) وبصفة عامة كان لحالة الرواج التى حدثت في مصر بعد الحرب الأولى وحتى بداية فترة الدراسة والتى جعلت المدينين لم يقبلوا على تسديد اقساطهم فحسب بل جعلتهم يقومون أيضا على التسديد المعجل واسترداد املاكهم السابق بيعها بالمزاد الجبرى ، كان لهذا كله أثره الكبير في أن هذه البنوك انتهزت فرصة هذا التيسير لتسوية مسائلها القديمة المعلقة (٢) .

ثم ما لبث أن عاد ملاك الأراضي الى موجة الاقتراض بسبب التسهيلات الكبيرة التى قدمتها البنوك لهم وكان اقبالهم على الاقتراض بسبب أو لآخر اما لشراء اراضي بالتقسيط أو لاصلاح اراضيهم (٣) أو لتشييد العمارات الشاهقة في مدينتى القاهرة والاسكندرية (٤) أو الزواج أو للاقامة في المدن أو شراء السيارات الخاصة وغيرها والسفر للخارج لقضاء اشهر الصيف وللنزهة وغيرها من مجالات الصرف التى لا تعود بايراد تسدد منه الديون فيما بعد . وقد أسرف البعض في الاقتراض فعقدوا قروضا برهن أول وثان وثالث حتى اصبح ما كان على الفدان الواحـــد يتراوح ما بين « ١٢٠ » ، « ١٥٠ » ج.م بعد ان كان القرض على أجود فدان لا يزيد على « ٦٠ » ج.م يضاف الى هذا تساهل بعض البنـــوك في تأجيل دفع الأقساط وقبول تأخير قسطين أو ثلاثة مقابل فوائد الأقساط المتأخرة . وقد ساعد هـــذا التأخير وتراكم الاقساط على ميـــل المدين الى التأجيل ليصرف ايراده في مجالات أخرى غـــير العمليـــات الزراعيـــة . واستمرت هـــذه العمليات في انتظام عادى الى أن حدثت أزمة اقتصادية بدأت في سنة ١٩٢٧ واستمرت حتى الثلاثينات وما بعدها ومن هنا حدثت المشاكل وبدأت العلاقات تسوء بين البنوك والمدينين فالبنوك من ناحية

---

(١) عاصم الدسوقى (الدكتور) كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ص ١٦٨/١٦٩

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٦

(٣) عاصم الدسوقى (الدكتور) نفس المصدر ص ١٦٩

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٦

احدث نقيض يدها عن التسليف في هذه الأزمة كما حدث في الأزمات السابقة سواء كانت محلية أو عالمية . ومن ناحية ثانية انخفضت أثمان الحاصيل الزراعيــة في الوقت الذى بلغ فيه سعر الفــائدة على القرض « ٨ ٪ » و « ٩ ٪ » سنويا بينما كان صافي الايراد من الأرض لا يتجاوز « ٥ ٪ » حتى لقد وجد الكثير من المدينين أنفسهم يديرون أراضيهم لحساب البنوك وبدون أجر (١) . ومن هنا لم يقو المدينون على القيــــام بتسديد المستحق عليهم من ديون واتخذت البنوك اجراءات بيع الأطيــان الضامنة لديونهم (٢) .

وبذلك تكون قد تضافرت عوامل مختلفة في نشأة مشكلة تأثرت بها مصر وملاك الأراضي والثروة العقارية التى تمثل أساس الاقتصـــاد المصري . وهذه المشكلة هي مشكلة الديون العقارية .

وابرز عوامل مشكلة الديون العقارية سهولة الاقتراض في أوقات الرخاء دون تفكير في النتائج وأيضا تأثير العوامل الاقتصادية العــالمية والمحلية وهبــوط أسعار المحصــولات مع انخفاض انتاجية الارض وادى تكرار الأزمات الاقتصادية الى عجز المدينين عن السداد ، ومن ثم تراكمت ديونهم وتشددت البنوك من ناحية أخرى في الحصول على حقوقهم كاملة . هذا بالاضافة الى تخوف أصحاب الأموال من استثمار أموالهم في الأراضي الزراعية . كما أدى بدوره الى انخفاض أثمان الأرض انخفاضا لا يتفق مع قيمتها الحقيقية (٣) .

وهكذا كان شأن الملاك ـ وخاصـــة كبارهم ـ في أوقات الرخــاء الاقتصادى تزداد أرباحهم وتزداد ديونهم في نفس الوقت ، فمن رصيد الأرباح يقومون بتسديد جزء من الديون وبالجزء الآخر يقومون بشراء اراضي جديدة فيلجأون الى البنوك العقارية للحصول على الأموال الكافية للشراء ، وهذا ما حدث قبل عام ١٩٢٧ وقبل عام ١٩٢٩ أى قبل حدوث الأزمة العـــالمية ، فاعتمادا على توقعــات ارتفاع أثمــان المحاصيل عقدت الصفقات المالية الكثيرة وتم شراء كثير من الأراضي ، وبناء على هذا هبطت قيمة ديون البنك العقارى من « ١٩٫٥٦١٫٤٧٧ » ج.م في عام ١٩٢٠ الى « ١٨٫٧٩٠٫٤٢٦ » ج.م في عــــام ١٩٢٨ ، ثم ارتفعت مــرة أخرى الى « ١٩٫٦٢٦٫٤٨٠ » ج.م في عام ١٩٣٠ بينما وجدنا أن ديون بنك الأراضي التى كانت في عام ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ « ٤٫١٦٤٫٧٥٠ » ج.م قد انخفضت

---

(١) عاصم الدسوقي (الدكتور) نفس المصدر ص ١٦٩\١٧٠

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ١٦

(٣) عاصم الدسوقي (الدكتور) نفس المصدر ص ١٧٠

منخفضا الى « ٣٢٥ر١٤٠ر٤ » ج٠م فى عام ١٩٢٤/١٩٢٥ ثم ارتفعت بعد ذلك الى « ١٨١ر٨٠٦ر٥ » ج٠م فى عام ١٩٢٨/١٩٢٩ · وفى عام ١٩٣٠ وصلت الديون العقارية الى أعلى مراحلها ، اذ وصلت قيمتها ـ كما حددها ـ مسيو امينوست Eminost مدير عام البنك العقارى ـ الى ثلاثين مليونا من الجنيهات وجملة الأراضى المرهونة الى « ٠٠٠ر٣٤٠ر٣ » فدانا ، اى كل مصر تقريبا فيما عدا أراضى الوقف والملكيات اقل من خمسة أفدنة المحظور توقيع الحجز عليها بمقتضى قانون الخمسة افدنة فى عام ١٩١٣ · وجدير بالملاحظة أن قروض البنك العقارى فوق « ٤٠٠٠ » ج٠م كانت تخص الملاك فوق « ٥٠ » فدانا والذين كان يخصهم وحدهم « ٧٧٫٦ ٪ » من جملة الأراضى المرهونة للبنك وكان يخصهم أيضا « ٨٠ر١ ٪ » من جملة قروضه ·

ومن الملاحظ أيضا أن صفوة كبار الملاك فى مصر كانوا مثقلين بالديون العقارية اذ كانت أراضيهم مرهونة رهن أول وثان وثالث وعليها اختصاصات لأكثر من بنك ولأكثر من بيت مال ·

ولقد حمل هؤلاء المثقلون بالديون لواء المطالبة بتدخل الحكومة لانقاذ ما يمكن انقاذه من ثرواتهم المرهونة لأصحاب الديون والمعروضة فى مزادات للبيع بأبخس الأثمان ·

ولقد كانت مناقشات كبار الملاك بشأن الديون العقارية تدور حول تدخل الحكومة واحلالها محل البنوك الدائنة بالطريقة التى تمنع تسرب الأرض من تحت أيديهم الى الأجانب · ووصلت الأزمة ذروتها فى منتصف عام ١٩٣١ وزادت البيوع الجبرية زيادة رهيبة فقد نظرت محكمة مصر المختلطة خلال ذلك العام وحده « ١١٠٠ » قضية نزع ملكية بلغ مقدار الأراضى المعروضة للبيع « ٣٢٠٦١ » فدانا رسا المزاد على « ٢٩٥٤ » فدانا منها · يضاف اليها القضايا المؤجلة · اى أنه قدر مجموع الأراضى المهددة بالبيع الجبرى فى نهاية عام ١٩٣١ بحوالى خمسين الف فدان · ولقد بلغ متوسط ثمن الفدان المعروض للبيع « ٨٧ » ج٠م ، ولما كان المتبع فى البيع الجبرى تخفيض خمس $\frac{1}{5}$ الثمن الأصلى ، فان ثمن الفدان المعروض للبيع كان أقل من « ٧٠ » ج٠م فى أول جلسة ثم يأخذ فى الانخفاض فى الجلسات التالية طالما أنه لم يبع فيصل الى « ٥٦ » ج٠م فى الجلسة الثانية ثم « ٤٥ » ج٠م فى الجلسة الثالثة حتى يرسو المزاد (١) ·

أوجب هذا كله اضطرار الحكومة الى التدخل لصيانة الثروة العقارية

---

(١) عاصم الدسوقى (الدكتور) المصدر السابق ص ١٧٥/١٧١

ومســاعدة المدينين المقترضين بحــكم تلك الأزمة الطاحنة فسارعت الى اجراءات عاجلة تنحصر فيما يأتي :

اولا : تقسيط مجموع المستحق من السلف الزراعية وانشاء بنك التســليف الزراعي وفي ذلك قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ تقسيط مجموع المستحق من سلف زراعية واثمان بذور وأســمدة ومقداره ٣٢٤ر٩٩٣ر١ ، ج٠م على خمس سنوات بدون فائدة ٠ كما انشأت الحكومة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بنك التســليف الزراعي برأسمال قدره مليون جنيه دفعت منه الحكومة نصف مليون جنيه لمساعدة المزارعين ومنحهم مختلف السلف والخدمات الزراعية ٠

ثانيا : مأمورية التدخل لمنع البيوع الجبرية ٠
وفي ذلك صدر مرســوم ملكي في ٢ أغسطس سنة ١٩٣١ بفتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه يوضــع تحت تصرف بنك التسليف الزراعي المصري لاستعماله في تنفيذ المهمة الموكولة اليه في التوسط بين الدائن والمدنين لمنع نبيوع الجبرية محافظة على الثروة العقارية في البلاد ٠

ثالثا : شراء الأطيان المنزوعة ملكيتها او المعروضة لذلك ٠
فقد اقــر مجلس الوزراء في ١٩٣١/١١/٢٥ اتفاقا مع الشركة العقــارية المصرية على ان تقوم الشركة بشراء الأطيان التي يتضــح من بحث حالتها الخاصة أنها بيعت أو أنها معرضة للبيع بثمن بخس على ان تتولى الهيئــة المذكورة ادارة تلك الأطيان الى حين وجود مشتر لها مع اعطاء المدين الأصلي وعائلته ثم اهل منطقته حق الأولوية في الشراء ٠

وقد بلغت مساحة الأطيان التي اشترتها الشركة لحساب الحكومة ١٧٨١٠٠ ، فدانا تقريبا تكلفت مبلغ ٧١٧ر٢٥٢ر١ ، ج٠م وفي أغسطس سنة ١٩٣٤ صدر قرار مجلس الوزراء بأن تتولى مصلحة الأملاك الأميرية ادارة هــذه الأطيــان وخصصت لها ادارة سميت ادارة صيانة الثروة العقارية ٠

ولم تكتف الحكومة بهذه الاجراءات العاجلة بل دخلت على الفور في مفاوضات مع البنوك العقارية للوصول معها الى تجميد المتأخرات وضمها الى رأس المال المتبقي لها ومد أجل تقسيطها فاتفقت مع البنوك العقارية الكبيرة الثلاثة وهي البنك العقاري المصري وبنك الأراضي وشركة الرهن العقاري المصري على التجميد والتقسيط وقد صدق على هذه الاتفاقات

بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ مقررا تجميد ومد آجال سلف هذه البنوك وكذلك تخفيض أسعار الفوائد العادية وأسعار فوائد التأخير (١) ٠

وبرغم هذه التسويات لم تمض ستة شهور من توقيع اتفاقياتها حتى بدات مناقشة الموضوع من جديد على صفحات الجرائد وفي النقابة الزراعية العامة وفي مجالس المديريات وفي البرلمان للمطالبة باعادة النظر في التسويات لتتفق مع ظروف الأرض وما تدره من غلات ولم يتمكن المدينون من تسديد الأقساط المستحقة عليهم في مواعيدها(٢) فتأخروا في تسديد قسطي سنة ١٩٣٣ ، سنة ١٩٣٤ والحوا في مطالبة الحكومة بالتدخل من جديد لدى البنوك دفعا لخطر البيوع الجبرية (٣) ٠

ونتيجة لذلك عادت الحكومة الى التفاوض من جديد مع البنك العقاري وبنك الأراضي المصرى وأسفر التفاوض عن توقيع اتفاقية في سنة ١٩٣٦ وصدر بموجبها مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بتجميد ومد آجال قروضها مع تيسيرات أخرى كثيرة في تسديد كافة الديون وتخفيض سعر الفائدة في قروض كل من البنكين ، فانخفض سعر الفائدة في البنك العقارى المصرى الى « ٦٫٥ ٪ » بعد ان كان « ٦٫٢٥ ٪ » ، وفي بنك الأراضي المصرى انخفض سعر الفائدة الى « ٥٫٠١ ٪ » بعد ان كان « ٦٫٦٨ ٪ » قبل توقيع الاتفاق (٤) ٠

وظلت مشكلة الديون العقارية بعد ذلك موضع نقاش وجدل كبيرين ولم تلبث المشكلة أن تنفجر بين لحظة وأخرى ولم تفلح فيها التسويات السابقة بدرجة كبيرة ، ولم يتيسر للمدينين الوفاء بديونهم المستحقة فاعادوا مناقشة المسألة مرة أخرى ، واقترحت النقابة على مدير المالية ان تتنازل الحكومة تنازلا شاملا لجميع مديني البنوك العقارية الثلاثة عن ٥٠ ٪ من بعض القروض وان تتوسط الحكومة أيضا لدى هذه البنوك بالتجاوز عن بعضها الآخر ٠ وواجهت الحكومة الموقف مرة أخرى باجراءات عاجلة عن طريق ايقاف البيوع الجبرية فاصدرت قانونا في مارس سنة ١٩٣٧ يقضي بوقف البيوع حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، ثم مد هذا الايقاف بالمرسوم بقانون رقم (١٢) لعام ١٩٣٨ الى نهاية ابريل سنة ١٩٣٨ ثم اصدرت في يناير سنة ١٩٣٩ قانون التسوية وقضت المادة (٣١) منه باستمرار العمل باحكام القانون رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٨ حتى نهاية يونيو

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٦/١٧

(٢) عاصم الدسوقي (الدكتور) نفس المصدر ص ١٨٠

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٩

(٤) الوقائع المصرية العدد ٦٠ في ١٩٣٦/٥/١١

سنة ١٩٣٩ ثم ديسمبر سنة ١٩٣٩ حتى تتمكن اللجنة التي شكلت بمقتضى هذا القانون من تنظيم عملها في هذه الفترة وانتهت اللجنة باجراء تسوية نهائية مع البنوك الدائنة على أساس ترك جزء من الديون والفوائد بشرط الا يكون المدين مثقلا بالدين ودراسة كل حالة على حدة (١) .

ورغم انه قد تقدم ما يقرب من « ٣٠٠٠ » طلب للانتفاع بهذه التسوية فان تغير الظروف المالية والاقتصادية بسبب حرب سنة ١٩٣٩ جعل الحكومة تفكر في تعديل هذا القانون واصدرت بذلك القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية هذه الحالات . ومن أهم التغيرات في هذا القانون الا تتحمل الخزانة العامة دفع شيء من هذه الديون بل تجمد وتقسط بعد تخفيضها الى ما يعادل ٧٠ ٪ من قيمة عموم أملاك المدين أيا كانت نسبتها . ثم رؤى تعديل هذا القانون بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٤٤ بالزام المدين بدفع قسط سنوى معادل لمقدار « ٤½ ٪ » من قيمة عقاراته (٢) .

وواقع الأمر ان الحكومة قد تدخلت بهذه الصورة وبعدم تحمل الخزانة العامة دفع شيء من هذه الديون بعد ان تبينت أن بعض المدينين لم يدفعوا شيئا من الأقساط التي استحقت من تجميد مدخراتهم وان كثيرين لم يدفعوا منها أكثر من قسطين وان أثمان المحصولات لا تسوغ هذا التاخير ، وكان هذا بسبب أن المدينين اغراهم تدخل الحكومة بايقاف البيوع الجبرية فتباطأوا في تسديد الأقساط وصرفوا ايراداتهم في غير تسديد الديون مما ادى الى تراكم الديون ونزع ملكياتهم وضياع دين الحكومة لديهم (٣) .

ومكنت ظروف الحرب العالمية الثانية المدينين من تسديد بعض ديونهم كما حدت من اقدامهم على الاقتراض من هذه البنوك ، وكان ذلك بسبب حركة الرواج الطارئ، الذى أحدثه نقص الواردات وكثرة مصروفات الجيوش الأجنبية في مصر ، وزادت أثمان الأراضى الزراعية حتى وصلت الى مستوى لم يكن منتظرا (٤) .

ونتيجة لذلك هبطت قروض البنك العقارى المصرى من « ٤٠٣٦ » قرضا وقيمتها « ١١٩,٩٣٩,١١ » ج٠م في سنة ١٩٤١ الى « ٢٧٩٦ » قرضا وقيمتها « ٦,٩٦٢,١١٦ » ج٠م في سنة ١٩٤٥ واستمرت عملية انخفاض عدد القروض وقيمتها بعد ذلك لنفس البنك بصورة تدريجية

(١) عاصم الدسوقي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٩٠/١٨٨
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٣
(٣) عاصم الدسوقى (الدكتور) نفس المصدر ص ١٩١
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٣

بعـد الحـرب حتى وصلت الى ٢٢٩٩ ، قرضـا سـنة ١٩٤٩ وقيمتها ٦٫٥٤٥٫٢٠٥ ، ج٠م (١) ٠

ونفس الشيء أيضا حدث في بنك الأراضي المصري اذ انخفضت قيمة سلفياته من ١٣١٠٫٢٧٥٫٤ ، ج٠م في سنة ١٩٤١ الى ٣٫٠٩٦٫٩٥٤ ، ج م في سنة ١٩٤٥ ثم استمرت في الانخفاض بعد الحرب حتى وصلت الى ٢٫٥٢٧٫٨١٥ ، ج٠م في سنة ١٩٤٩ (٢) ٠

وواضح مما سبق ان مشكلة الديون العقارية لم تكن مشكلة فئوية فحسـب بل كانت في جانب منها مشكلة قومية شدت الأذهان اليها طوال فترة الدراسة في محاولة لتسويتها بما يصون الأرض في أيدي المصريين ويمنع تسربها الى أيدي الأجانب (٣) ٠

وكان هذا هو الدافع لتدخل الحكومة في محاولة لتسويتها وانقاذ الموقف وبررت الحكومة اجراءاتها في هذا الصدد بوجوب انقاذ الملكية العقارية من الوقوع في أيدي البنوك الأجنبية ويعتبر هذا التصرف تصرفا منطقيا الا أنه من المؤكد ان الحكومة بتحملها الأعباء المالية عوضا عن الملاك على نحو ما ذكرنا فانها تكون قد نقلت عبء هذه الديون من عاتق الملاك المدينين ٠ وكان كثير منهم من كبار الاقطاعيين ٠ الى عاتق الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل وهم الذين يدفعون نصيبا كبيرا من الضرائب غير المباشرة تلك الضرائب التي استخدمت حصيلتها في حل ضائقة كبار الملاك وتسديد ديون البنوك العقارية الأجنبية (٤) ٠

ومهما قيل عن أسباب مشكلة الديون العقارية في أنها ترجع الى ظروف عالمية وليست محلية وان كثيرا من الدول تعرضت لها وما صاحب هذه الظروف من انخفاض أسعار المحاصيل وانخفاض قيمة الأرض ٠ ومع صحة هذه الأقوال ، فان تفاقم المشكلة كان يرجع في جانب منه الى ترف كبار الملاك وبذخهم واسرافهم وصرف الأرباح الناتجة من الأرض في غير تسديد الديون مما جعل الحكومة تتدخل أكثر من مرة ودون جدوى (٥) في حل جذور المشكلة الى أن جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية بما فيها من رواج أثر على الاقلال بدرجة كبيرة من عدد القروض وبالتالي قيمتها كما سبق أن بينا ٠

---

(١) نفس المصدر ص ٣٦
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٢٧
(٣) عاصم الدسوقي (الدكتور) نفس المصدر ص ١٩٣
(٤) حسين خلاف (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٢٦\٣٢٧
(٥) عاصم الدسوقي (الدكتور) نفس المصدر ص ١٩٣

وفى سنة ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى فقلت معه حاجة الزارع الى عقد قروض عقارية جديدة ، كما عجل ذلك القانون بتسديد القروض التى كانت قد سبق منحها على الأراضى الخاضعة للاستيلاء (١) .

البنك الزراعى المصرى :

واذا كنا قد تحدثنا عن البنوك العقارية كاحد البنوك الأجنبية المتخصصة فيبقى أن نشير الى البنك الزراعى المصرى ، وهذا البنك هو البنك الزراعى الوحيد الذى أسسه الأجانب فى مصر . وقد قام بتأسيسه البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٩٠٢ بالاشتراك مع سير ارنست كاسل وسلفاجو وزرفوداكى بقصد اقراض صغار الملاك ومتوسطيهم بدلا من قيام البنك الأهلى بذلك مباشرة . واوجدت ظروف عمل البنوك العقارية المذكورة حتمية تأسيس هذا البنك ، فقد اقتصر نشاط البنوك العقارية على اقراض كبار الملاك الأمر الذى جعل صغارهم يلجاون الى المرابين الأجانب بفائدة بلغت أحيانا « ٣٠ ٪ » سنويا فكان تأسيس البنك الزراعى المصرى محاولة لسد الثغرة لاقراض صغار الملاك ومتوسطيهم (٢) وخاصة صغار المزارعين ذوى خمسة الأفدنة فاقل على أن لا يتجاوز قيمة السلفة فى كل حالة مبلغ « ٣٠٠ » ج.م ثم زيد بعد ذلك الحد الأقصى الى « ٥٠٠ » ج.م وتأثر البنك كثيرا فى نشاطه بعد صدور قانون خمسة الأفدنة سنة ١٩١٢ ، فبموجب هذا القانون تعذر على صغار الملاك تقديم الضمان اللازم للحصول على سلف من البنك لأن القانون المذكور قضى بعدم جواز الحجز على الملكيات التى لا تجاوز خمسة أفدنة ، وبذا لم يتحقق الغرض المنصوص عليه فى نظامه وانكمشت عملياته بنحو ٨٥ ٪ .

ومنذ ذلك التاريخ وفى فترة الدراسة طرأ تغير تام على نشاط البنك وزاد مجموع الأقساط السنوية من أصل السلف على قيمة السلف الجديدة ، فعدل نظام البنك ليتمكن من توظيف أمواله الجاهزة فى عمليات الرهون الكبيرة ، ولكنه لم يصادف نجاحا فى هذا السبيل .

ولنبين مدى تأثر نشاط البنك بقانون خمسة الأفدنة فاننا نتابع تطور انخفاض رصيد سلفياته بدرجة كبيرة بعد صدور هذا القانون ففى سنة ١٩١١/١٩١٢ بلغ رصيد سلفيات البنك « ٧,٠٠٧ » ج.م وأخذت فى انخفاض تدريجى الى أن وصلت الى « ٣,٤٤٤ » ج.م فى سنوات ١٩٢١ ــ ١٩٢٢ ثم زادت درجة الانخفاض فوصل مجموع السلفيات الى

---

(١) حسين خلاف (الدكتور) نفس المصدر ص ٣٢٧

(٢) على الجريتلى (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٣١

« ٧٦٣ » ج·م فى سنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ ثم الى « ٥٧٩ » ج·م فى سنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ ونتيجة لذلك تركزت رغبة مجلس ادارة البنك فى تصفية أعماله واتجه الى ذلك فعلا ودعا المديرون الى عقد جمعية عمومية غير عادية للحصول على تفويض من المساهمين بالغاء ما قيمته « ٢٫٣٩٥٫٠٠٠ » جنيه استرلينى من سندات البنك أو بالغاء أية كمية أخرى تقضى بها الضرورة ، وأضحى محور سياسة البنك بعد ذلك تحقيق الموجودات تمهيدا لتصفية أعماله بصورة نهائية ، وجاءت فرصة التصفية فى ١٩٣٦/١/٣١ باجراء تصفية اختيارية وفى يونية من السنة نفسها تقرر تصفية البنك وعين محافظ البنك الأهلى والمدير المنتدب عن البنك الزراعى بصفة مصفين لكافة نشاطه وعملياته فى مصر (١) ·

ولم تكن تصفية البنك الزراعى المصرى خاتمة لنشاط التسليف الزراعى فى مصر ، فقد رات الحكومة المصرية المساهمة فى تاسيس بنك يعمل على حل مشكلة صغار الزراع وتوفير كافة الخدمات والقروض اللازمة لعملياتهم وليحل محل هذا البنك الأجنبى الخالص والذى يعمل تابعا للبنك الأهلى المصرى ·

وتمكنت الحكومة المصرية من اخراج الفكرة الى حيز التنفيذ بتاسيس بنك التسليف الزراعى المصرى فى سنة ١٩٣١ لتنظيم الاقراض الزراعى وللتخفيف من الأزمة الاقتصادية وللأخذ بيد المزارعين من جهة أخرى(٢)· ومع هذا فلم يكن هذا البنك بنكا وطنيا خالصا فقد شاركت الحكومة بنصف راس المال فقط اى بمبلغ « ٥٠٠٫٠٠٠ » ج·م ، كما ساهم بنك مصر بمبلغ « ١٠٠٫٠٠٠ » ج·م اما المبلغ الباقى من راس المال وقدره « ٤٠٠٫٠٠٠ » ج·م فقد ساهم به عدد من البنوك والشركات الأجنبية ، اى ان « ٦٠ ٪ » من رأس المال لأموال مصرية خالصة بينما « ٤٠ ٪ » لأموال اجنبية من دول أوروبية مختلفة (٣) ·

واخذ هذا البنك يعمل منذ تاسيسه على تقديم سلفيات لصغار ملاك الأراضى الزراعية لمواجهة نفقات الزراعة والحصاد وكذلك بيع الأسمدة والبذور لجميع المزارعين على السواء كما قام بتقديم سلفيات لا تتجاوز مدتها عشر سنين لشراء الآلات الزراعية والماشية ولاصلاح الأراضى

---

(١) البنك الأهلى المصرى ٩١٤٨\١٨٩٨ ص ٣٠\٣٢

(٢) سيد مرعى الائتمان الزراعى والتعاونى فى مصر ص ٢ « معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى الثانى سنة ١٩٥٦ » ·

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١ ملف ١٨٢ ـ ١٧/٣ جـ ١ رقم ٤٧ « بنك التسليف الزراعى والتعاونى »

الزراعية وسلفيات أخرى لا تتجاوز مدتها عشرين سنة لاستغلال ولاصلاح الأراضي الزراعية أيضا (١) .

ومثلما كان رأسمال هذا البنك مشاركة بين المصريين والأجانب فان مجلس ادارته أيضا قد شارك فيه الأجانب الى جانب المصريين وذلك لتوجيه سياسة البنك وتسيير كافة أموره ونشاطه (٢) .

وفي سنة ١٩٤٨ زيد رأسمال البنك بمقدار نصف مليون جنيه وساهمت الحكومة بنصف المبلغ كما ساهمت الجمعيات التعاونية بالباقي وعدل اسم البنك الى بنك التسليف الزراعي والتعاوني (٣) .

ولما كانت الحكومة قد شاركت مع الأجانب بالنسبة الكبيرة في تأسيس هذا البنك فانها قد اتجهت الى حمايته منذ بداية تاسيسه حتى لا يتعرض للتصفية كالبنك الزراعي المصري ، وادركت أن الحماية تاتي من تلافي قصور سنة ١٩١٢ السالف الذكر والذى حد من نشاط وتصفية البنك الزراعي ولهذا فان الحكومة قد استثنت هذا البنك من احكام قانون خمسة الأفدنة ، كما ضمنت الحكومة فائدة قدرها ٥ ٪ على رأس المال ونبهه الى الصيارفة بتحصيل مطلوبات البنك واعطيت سلفياته الأولوية على سائر الدائنين كما منح حق الحجز الادارى مما أدى الى تخفيض نفقة الاقراض وتأمين حقوق البنك من الضياع (٤) .

ومن هذا يتضح أن البنوك الأجنبية المتخصصة تركزت في البنوك العقارية ولم يكن للأجانب الا بنك زراعي واحد ما لبث أن صفي أعماله سنة ١٩٣٦ . كما شاركوا مع الحكومة في تأسيس بنك التسليف سالف الذكر . والبنوك العقارية بقدر ما كان لها نشاط واضح في التسليف العقاري أفضى الى عمليات اصلاح للأراضي وبناء للعمارات الكبيرة ، فانها بنفس هذا القدر قد أدت الى مشكلة كبيرة وهي مشكلة الديون العقارية وكادت تجعل أكثر الأراضي الزراعية في مصر ملكا لهذه البنوك الأجنبية لولا تدخل الحكومة ومنعها البيوع الجبرية وبالتالي حدت من الأزمة وآثارها السيئة .

---

(١) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٢ مؤقت ، دار الوثائق القومية ، بنك التسليف الزراعي المصري . عقد الشركة الابتدائي .

(٢) محفظة رقم ١١ نفس الملف ص ١

(٣) سيد مرعي ، المصدر السابق ص ٢

(٤) على الجريتلي (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٨٢

ثالثا ـ البنك الأهلى المصرى

أسس البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ كشركة مساهمة مصرية، وقد أسسه جماعة من الماليين الأجانب (١) على رأسهم المستر أ . كاسل من لندن وشركة س . م سالفاجو واخوان سوارس (٢) .

والبنك رغم انه شركة مساهمة مصرية الا أنه أسس برأسمال أجنبى خالص (٣) وقد بلغت أسهم البنك عند تأسيسه « ١٠٠٠٠٠ » سهم قيمة السهم الواحد عشرة جنيهات استرلينية ساهم فيها المستر أ . كاسل بخمسين الف سهم اى نصف اسهم التأسيس والنصف البـــاقى لبقية المؤسسين (٤) .

ويعتبر اللورد كرومر المعتمد الانجليزى فى مصر هو صاحب فكرة تأسيس هذا البنك والمشرف الفعلى على بداية أعماله وكان الهـــدف من تأسيسه سيطرة انجلترا على مالية مصر وجعلهـــا تابعة للاقتصـــاد البريطانى (٥) وقد نجح اللورد كرومر فى ذلك وتحقق له ما أراد وتمكن البنك منـذ تأسيسه طوال فترة الدراســـة من محاربة نفوذ البنـــوك الأجنبيـة الأخرى وجعل اقتصـــاد مصر وماليتها خاضعين تماما لانجلترا وسياستها المالية والاقتصادية (٦) وذلك عن طريق لجنة البنك فى لندن وفرعه هناك اللذين اخذا يرسمان للبنك سياسته واتجاهاته المالية (٧) لتقوم بتنفيذها فى مصر ادارة البنك الأجنبية ، وعلى رأسها محافظ البنك الانجليزى ومجلس الادارة الأجنبى ومن سار فى ركابهم من المصريين مع

---

(١) مجلس الشيوخ . اقتراح بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى ص ٢٤ « مقدم من الشيخ المحترم زكريا باشا مهران فى ١٩٤٦\١\٥ »

(٢) عبد المنعم لبيه (الدكتور) اقتصاديات البنوك ص ٢٥٠

(٣) البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٦٩

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ ـ ١٣/٢ جـ ٢ ص ١ « البنك الأهلى المصرى »

(٥) ـ تقرير اللورد كرومر عن أحوال مصر سنة ١٩٠٠ ص ١٢/٩

ـ تقرير اللورد كرومر عن مالية مصر وادارتها سنة ١٨٩٩ ص ١١/١٠

ـ مجلس الشيوخ . اقتراح الشيخ زكريا باشا مهران السابق ذكره ص ٢٤

ـ مجلس النواب . تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون بانشاء بنك مركزى للدولة جلسة ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٥١ ص ٦٩/٦٧

(٦) زكريا مهران (باشا) البنك المركزى فى العصور المختلفة ص ٣٨

(٧) مجلس النواب . تقرير لجنة الشـــئون المالية . الســـابق ذكره جلسة ٥ و ١٩٥١\٣\٦ ص ٧١

عـدد كبير من المختصين والموظفين الأجانب والمتمصرين (١) · واتخـذ البنك مركزه الرئيسي في مدينة القاهرة مع فرعين له في الاسكندرية(٢) بالاضافة الى عدد آخر من الوكالات بلغ عددها في سنة ١٩٤٩ خمسـة وعشرين فرعا ووكالة ، ففي مدينة القاهرة وحدها كان هناك فرع واحد وثلاث وكالات وفي الوجه البحرى عشر وكالات في عواصم المديريات وثماني وكالات أخرى في عواصم مديريات الوجه القبلي من بني سويف والفيوم حتى أسوان (٣) ·

وتدل كثرة عدد فروع ووكالات البنك واتساع توزيعها على قيامه منذ تاسيسه بجانب كبير من العمليات التجارية ولو ان امتيازه الرئيسي كان في اصـدار البنكنوت دون غيره من البنوك ومنـذ البداية اودعت الحكومة اموالها بالبنك الأهلي وكذلك فعل أثرياء تجار القطن ثم المحاكم المختلطة وبلدية الاسكندرية وحكومة السودان(٤) كما كان يودع صندوق الدين أمواله في خزائنه ويقوم عدد كبير من الموظفين بتحويل مرتباتهم على وكالاته وفروعه المختلفة (٥) ·

وفي سنة ١٩٢٨ تزعم البنك الأهلي عملية انشاء غرفتي المقاصة في القاهرة والاسكندرية وقد أكد هذا العمل من البنك صفته كبنك للبنوك مهيمنا على أسواق المال في مصر فقد تعهدت البنوك المشتركة في غرفتي المقاصة بان تحتفظ بنسبة من اموالها النقـدية مع ارصدتها في البنك الاهلي · وكان محافظ البنك ينظم اجتماعات دورية مع هذه البنوك لمناقشة مختلف الأوضاع المالية والمصرفية (٦) ·

وكان شيئا طبيعيا أن تضفي هذه الاعمال الكثيرة والكبيرة في نفس الوقت على البنك الأهلي سمة خاصة ميزته على سائر البنوك التجارية في مصر وجعلته في موضع الزعامة منها كبنك للبنوك وبصفته يزاول كثيرا من وظائف البنك المركزي ولو لم يكن يلزمه القانون بذلك (٧) ·

---

(١) مجلس النواب ، تقرير لجنة الشـئون المالية ، جلسـة ١٢\٣\١٩٥١ م ص ٢١/١٣

- مصلحة الشركات محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣ جـ ١ ص ٦٥/١

(٢) البنك الأهلي المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٢٥

(٣) محفظة رقم ١ نفس الملف ص ٥٨\١

(٤) البنك الأهلي المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ ص ٢٦/٢٥

(٥) مجلس النواب ، جلسة ٥ ، ١٩٥١/٣/٦ ص ٦٩

(٦) البنك الأهلي المصرى ١٨٩٨\١٩٤٨ ص ١١٤

(٧) محمد على رفعت (الدكتـور) البنوك التجارية في مصر نشـأتها وتطورها ص ١٣\١٤ ، معهد الدراسات المصرفية ، محاضرات عام ١٩٥٥ المحاضرة الاولى ·

ولما كان هذا البنك بنكا انجليزيا واقعا وعملا ــ وانشىء بهدف خدمة أغراض انجلترا في مصر ، وكان رائده دائما بريطانيا أولا ثم المساهمين ثانيا ثم مصلحة مصر في المرتبة الأخيرة (١) فانه لم يكن من المنتظر من بنك يمثل هذه الاتجاهات أن يحقق لمصر مصالح قومية ورقيا اقتصاديا . بل على العكس من ذلك فانه قد ارتكب كثيرا من المخالفات واستغل مصر بما أعطته له من امتيازات كثيرة لتحقيق أقصى استفادة لأهدافه المذكورة الأمر الذي الحق بمصر أضرارا اقتصادية كبيرة .

ويمكن لنا متابعة مخالفات البنك والأضرار التي الحقها بالاقتصاد المصري ، من خلال نشاطه ، والمناقشات المستفيضة التي أثيرت حوله في مجلس النواب المصري في عام ١٩٥١ عندما قدم مشروع تحويله الى بنك مركزي للدولة .

وقد بدأ البنك في ارتكاب هذه المخالفات ، واظهار اتجاهاته الانجليزية البحتة ، عندما أقدم على ربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد البريطاني ، وقد أتيحت له هذه الفرصة في الحرب العالمية الأولى ، والتي وضع فيها البنك تخطيطه على أساس اخراج مصر عن قاعدة الذهب كغطاء للنقد المصري . والبنك بذلك يكون قد خرج عن اتفاق مرسوم تأسيسه الذي خوله حق اصدار البنكنوت بشرط الاحتفاظ بنصف الغطاء ذهبا في خزائنه والنصف الآخر سندات للحكومة المصرية (٢) .

---

(١) مجلس النواب جلسة ١٢\٣\١٩٥١ ص ١٣

(٢) وكان البنك عندما منح حق اصدار البنكنوت ، قد فرض عليه أن يقوم بتغطية نصف ما يصدره بالذهب والنصف الآخر بسندات للحكومة المصرية . وبقيت النقود الورقية حتى سنة ١٩١٤ نقودا اختيارية بمعنى أن الدائن لم يكن ملزما بقبولها وفاء لحقه وقابلية هذه النقود للصرف بالذهب . وفي سنة ١٩١٤ أعلن عن جعل هذه النقود الورقية نقدا قانونية كما أوقف التزام البنك الأهلي بصرفها ذهبا ولم يؤد ذلك الى الغاء تعهد البنك بالاحتفاظ بالغطاء الذهبي المذكور ، فقد أجاز وزير المالية في ديسمبر سنة ١٩١٤ للبنك الأهلي أن يحتفظ بالغطاء الذهبي للاصدار لدى بنك انجلترا ، فأعفاه بذلك من التزام ايداع الذهب في خزائنه بالقاهرة . وفسر ذلك حينذاك بالظروف السائدة وتعذر نقل ما قد يحتاجه البنك من ذهب لزيادة الاصدار بسبب ظروف الحرب والتي قيل عنها انه من المستحيل الاطمئنان الى نقل كميات كبيرة من الذهب الى مصر ، وبقيت الحال على ذلك دون تغيير حتى سنة ١٩١٦ حين أبلغ بنك انجلترا البنك الأهلي أنه عاجز من الاستمرار في تخصيص الذهب في خزائنه لحساب مصر وقوبل هذا التبليغ الخالي من أي شرح أو تفسير ، قوبل في مصر بلا أي مناقشة وسارع المستشار المالي الانجليزي في وزارة المالية وهو المستر ادوارد سيسل باصدار تصريحه بايقاف العمل باحتفاظ البنك بنصف الغطاء ذهبا والاستعاضة عنه بسندات على الخزانة البريطانية ، وفي ذلك انظر ــ مجلس الشيوخ ، اقتراح زكريا مهران بتحويل البنك الأهلي الى بنك مركزي السابق ذكره ص ٢٤
ــ

ونتج عن ذلك التخلي عن معيار الذهب في مصر واستبداله بما اصطلح على تسميته قاعدة الصرف بالاسترليني أن أصبح هناك ارتباط بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني وبالتالي بين سوق لندن المالية وسوق التحويل التجاري في مصر (١) ٠

وأصبحت العملة المصرية بذلك مرتبطة تمام الارتباط بارتفاع قيمة الاسترليني وانخفاضه ٠ وكذلك ارتبط البنك الأهلي ببنك انجلترا فيما يتعلق بتقويم قيمة الجنيه المصري حيث أن الأرصدة لغطاء البنكنوت المتداول أصبح أغلبها في خزائن بنك انجلترا (٢) ٠

وبذلك حرم الجنيه المصري من مظهر من مظاهر الاستقلال وتعرض النظام النقدي المصري للتأثر حتما بالاضطرابات النقدية الانجليزية وارتباط مصير أوراق البنكنوت المصري بمصير العملة الانجليزية الورقية (٣) ٠

وانعكاسا لذلك فان التقلبات النقدية الانجليزية كانت تنتقل بسرعة الى أسواق مصر لاسيما وانها آتية عن اقتصاد مسيطر كالاقتصاد الانجليزي الى اقتصاد زراعي كالاقتصاد المصري ، فالحركات الارتفاعية في قيمة العملة في انجلترا كانت تهيء لمصر تصريف أقطانها بأسعار عالية فتزداد الدخول ويزداد النشاط المصرفي ٠

وبالعكس كان الكساد في الأسواق الاسترلينية يخفض من حصيلة صادرات مصر وذلك لأنه يعكس عليها حركة انخفاض العملة الاسترلينية التي ارتبطت بها ارتباطا وثيقا (٤) ٠

واستمرت مصر تسير في هذه السياسة التي جرت عليها مشاكل مالية واقتصادية كبيرة حتى سنة ١٩٤٨ عندما أصدرت الحكومة القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ والذي ابطل اصدار البنك الأهلي لأوراق البنكنوت على أساس سندات الخزانة البريطانية واستبدالها بأذونات على الخزانة المصرية بالنسبة الى الجزء المشترط تغطيته بالذهب وبسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية بالنسبة للجزء المشترط تغطيته بأوراق مالية(٥)٠

= ـ زكريا أحمد نصر (الدكتور) محاضرات في الاقتصاد السياسي ص ١٠٢

ـ محمد علي رفعت (الدكتور) مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها ص ١٩٦

ـ مجلس النواب . جلسة ٥ ، ٦ مارس سنة ١٩٥١ ص ٦٢

(١) محمد علي رفعت (الدكتور) البنوك التجارية في مصر ص ١٠

(٢) محمد فهمي لهيطة (الدكتور) مصر الناشئة في عهد فاروق الأول ص ٣٨

(٣) زكريا أحمد نصر (الدكتور) محاضرات في الاقتصاد السياسي ص ١٠٣

(٤) نفس المصدر ص ١٠٦\١٠٧

(٥) مجلس النواب . جلسة ٥ ، ٦\٣\١٩٥١ ص ٦٢

وخلال هذه الفترة التى بين سنة ١٩١٦ وسنة ١٩٤٨ عانت مصر كثيرا من هذا الربط بين الجنيه المصرى والاسترلينى والذى جعل مصر تدور فى فلك الاقتصاد البريطانى وكانت السياسة البريطانية تتعلل فى التنصل من غطاء الذهب بحجة صعوبة نقله الى مصر فى اوقات الحروب والأزمات وهذه حجة ضعيفة يكفى للرد عليها أن مصر كانت محطة من المحطات الكبرى لتوزيع الذهب أثناء الحرب الأولى ، وكان البنك الأهلى نفسه قد اختص بشراء الذهب لتصديره للخارج · وواقع الأمر هو أن الفكرة الأساسية فى اتخاذ تلك الخطوات التى خطاها البنك الأهلى كانت اكراه مصر على أن تساهم بنقدها فى القروض البريطانية وان تقدم ما يراد اخذه من مواردها الأولية وخدماتها بطريق الاقتراض فى سلفة مستديمة بأقل فائدة ممكنة (١) ·

فقد تمكنت السلطات البريطانية من جراء هذا الربط بين الجنيه المصرى والاسترلينى من الحصول على جميع ما تحتاج اليه من النقود المصرية (البنكنوت) عن طريق ايداع ما يعادل قيمتها فى فرع البنك بلندن اذونات على الخزانة البريطانية على أساس سعر مبادلة ثابت هو ٩٧٫٥ ، مليما للجنيه الاسترلينى (٢) ·

واصبح البنك الأهلى كبنك اصدار أشبه بتاجر صرف يحول الجنيهات المصرية الى استرلينية والاسترلينية الى مصرية (٣) ·

واستمر البنك الأهلى وبتوجيه من السياسة البريطانية حرا فى اصداره للبنكنوت وفقا لحاجياته وحاجيات الحكومة الانجليزية دون أية رقابة من الحكومة المصرية عليه طوال هذه الفترة من سنة ١٩١٦ وحتى سنة ١٩٤٨ (٤) ·

واستغلت انجلترا البنك الأهلى فى ذلك فاخذت تقوم باصدار اوراق النقد المصرية بصورة متزايدة للانفاق منها على قواتها وقوات حلفائها الموجودة بمصر فى الحرب العالمية الثانية وكان ذلك فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية (٥) تساوى قيمتها تلك النقود واستطاعت السلطات البريطانية بهذه الوسيلة أن تتخذ من مصر موردا غير محدود لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات دون الحاجة الى عقد قرض مع مصر

---

(١) مجلس الشيوخ ، التراث زكريا مهران السابق ذكره ص ٢٥
(٢) محمد على رفعت (الدكتور) مشاكل مصر الاقتصادية ص ١٩٦
(٣) زكريا أحمد نصر (الدكتور) المصدر السابق ص ١٠٥
(٤) مجلس النواب ، جلسة ٥ ١٩٥١/٣/٦ ص ٦٢
(٥) محمد فهمى لهيطة (الدكتور) مصر المالية فى عهد فاروق الأول ص ٢٦\٢٧

أو الدفع بالذهب او بعملات أجنبية تحتـاج اليها مصر او بتقديم سلع وخدمات لها (١) ٠

ومن هنا تراكمت لمصر لدى بريطانيا ما يزيد عن ٤٤٥ مليونا من الجنيهات مقابل ما قدمته مصر للجيوش البريطانية والمتحالفة معها وعلى وجه أخص الأمريكيين من سلع وخـدمات وكذلك اموال مصرية اخـرى استثمرت فى شراء سندات الحـكومة البريطـانية (٢) وهذه الأموال فى اغلبها ما هى فى الواقع الا ديون تجمعت لمصر تساوى مقدار الفرق بين قيمـة مشتريات انجلترا فى السـوق المصرية وقيمة مبيعـات انجلترا لمصر (٣) ٠

وهكذا نشأت فى مصر القضية المعروفة بقضية الأرصدة الاسترلينيه المجمدة والتى كانت احدى شواغل العلاقات المصرية الانجليزية فى ذلك الوقت وجعلت هـــذه القضية من مصر دولة دائنـة ومن انجلترا دولة مدينة ٠

وبعد الحرب أخذت انجلترا تقوم برد بعض هذه المبالغ لمصر عن طريق الاتفاق معها بالترخيص لها باستيراد ما تراه من جميع بلاد العالم فيما عدا العملة الصعبة ، ثم اخذت بعد ذلك تقوم برد بقية المبالغ وفقا لاتفاقيات مالية عقدت بينهما لهذا الغرض (٤) ٠

غير ان نشأة ازمة الأرصدة الاسترلينية التى تسببت انجلترا والبنك الأهلى فى حدوثها قد لازمتهـا ظاهرة مالية خطيرة هى ارتفـاع الاسعار المحلية بسبب الزيادة المطردة فى مقادير النقد المتداول مع بقـاء الانتاج المحلى فى مستوى لم يتغير كثيرا ، وتسمى هذه الظاهرة بالتضخم المالى أو الهبوط فى قوة النقد الشرائية (٥) ٠

وكان النقد المتداول من جراء زيادة البنك الأهلى فى اصدار أوراق البنكنوت قد زاد وأصبح أضعافا مضاعفة بعد الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها عنه قبيل الحرب ففى سنة ١٩٣٨ بلغ مقدار البنكنوت المتـداول ٢٠٫٤٠٦٫٠٠٠ ج٠م وفى سنة ١٩٤٢ زاد الى ٧٥٫٣٤٧٫٠٠٠ ج٠م

---

(١) محمد على رفعت (الدكتور) المصدر السابق ص ٤١/٤٢
(٢) محمد فهمى لهيطة (الدكتور) المصدر السابق ص ٣٦/٣٧
(٣) محمد على رفعت (الدكتور) المصدر السابق ص ٤٢
(٤) نفس المصدر ص ٣٦ ١٤٨/١٤٩ ، ٢٠٣
- احمد زكى موسى هيكل ، النقد الأجنبى والاسترلينى ٠
عرض تشريعى للقوانين الخاصة بالاسترلينى ونظام النقد ص ٣٦/٤٧
(٥) محمد على رفعت (الدكتور) المصدر السابق ص ٤٢

تم زاد الى « ۱٤۰ر۷٤٥ر۰۰۰ » ج۰م (۱) واستمر فى الزيادة بعد الحرب الى ان وصل الى « ۱٥۳ر۰۰۰ر۰۰۰ » ج۰م فى آخر عام ۱۹٤۸ (۲) ۰

ولم تستطع الحكومة المصرية أن تعمل على الحـــد من هذا التضخم السريع والذى كان وبالا على الغالبية العظمى من الشعب المصرى الذى لم يستطع ان يلاحق بامكانياته المحدودة هذه الزيادة الكبيرة فى ارتفـاع الأسعار (۳) هذا مع أن الحكومة قد اقدمت على تثبيت أسعار بعض السلع اثناء الحرب وتوزيع بعضها الآخر بالبطاقات بسعر محدد ومنح اعانة غلاء للموظفين ، ولم يكن لهذا كله تاثير كبير بسبب أنه لم يؤخذ فى الاعتبار أن نصيب الفرد فى عملية التوزيع هذه كان ضئيلا مما كان يضطره الى شراء كمية أكبر من السوق السوداء كما لم يوضع فى الاعتبار العمل على زيادة الطاقة الانتاجية لمختلف العناصر (٤) بل على العكس من ذلك فاننا نجد أن تحديد الحكومة لأسعار بعض السلع لم ينتفع به الشعب بدرجة كبيرة مثلما انتفعت بذلك السلطات العسـكرية والقوات المتحـاربة فى مشترياتها المحلية وفيما كانت تطلب من الحكومة الاستيلاء عليه لصالحها اكثر من اى فريق أو هيئة أخرى (٥) واصبح الأمر وكان الحكومة عندما أصدرت هذه القوانين كانت تهدف الى تمكين قوات الحلفاء من الحصول على حاجياتها بثمن منخفض أكثر من اهتمامها بالمحـــافظة على المســـتوى الاستهلاكى للشعب المصرى۰ولهذا فقد قامت مظاهرات الاحتجاج الشعبية التى تطالب بالغذاء والكساء (٦) ۰

ومن هذا يتضح الى أى حد كان البنك الأهلى بنكا انجليزيا بحتـا وعونا للحكومة الانجليزية فى تصريف كثـير من أزماتها وكافة أمورها المالية والاقتصـــادية داخل مصر هــذا فى نفس الوقت الذى الحق فيه بالاقتصاد المصرى خسائر فادحة ومنى الشعب من جراء سياسته المالية بارتباك مالى كبير وارتفاع فى الأسعار أدى الى خفض مستوى المعيشة وسوء المال ، كما رأينا فى الحرب الثانية ۰

---

(۱) البنك الأهلى المصرى ۱۸۹۸/۱۹٤۸ ص ۱۳۱

(۲) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الرابع ديسمبر سنة ۱۹٤۸ ص ۲۰۹

(۳) صالح ميخائيل ۰ النقد الأجنبى وعلاقته بالحالة الاقتصادية المالية وأثر ذلك فى النقد المصرى وفى تجارة مصر الخارجية ص ۲۷

(٤) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ۱۹٥۲/۱۹٥۷ ، اصدار الاتحاد العام للغرف التجارية ص ۱۰۸

(٥) صالح ميخائيل المصدر السابق ص ۲۷

(٦) الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ص ۱۰۸/۱۰۹

وقد وجه البنك سياسته المالية ليحصل من ورائها على ارباح كبيرة بلغت من عملية اصدار البنكنوت وحدها اربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات المصرية فى الفترة من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٣٩ اى أكثر من راسمال البنك (١) ·

هذا بخلاف ارباحه من عملياته الأخرى المتعددة والكثيرة والتى بلغت فى عام واحد وهو عام ١٩٥١ ما مقداره « ٢٫٢١٤٫١٣٩ » ج٠م ارباحا اجمالية ·

ولكثرة النفقات والاستهلاكات التى يقوم البنك بتوزيع الارباح عليها فان صافى هذا الربح يصل « ٦٢٩٫٠٧٣ » ج٠م (٢) ولو جمعت هذه الأرباح طوال هذه السنوات لوصلت الى ملايين كثيرة ·

اما عن راسمال البنك فكان من الطبيعى أن تتضاعف قيمته ثلاث مرات من مليون جنيه عند التأسيس دفع منها الربع فقط والباقى عند الطلب (٣) الى « ٢٫٩٢٥٫٠٠٠ » جنيه مصرى فى سنة ١٩٤٥ ثم الى ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ « ج٠م فى سنة ١٩٥١ (٤) ·

ووقف البنك الأهلى اثناء نشاطه موقفا مضادا من الصناعة فى مصر فلم يستثمر الودائع المودعة لديه — على ضخامتها — فى المشاريع الصناعية التى تنهض بالصناعة فى البلاد وترفع مستوى معيشة المصريين ولكنه عمل على خلاف ذلك اذ استثمر « ٧٠ » من ودائعه فى سندات الخزانة البريطانية لدعم الاقتصاد البريطانى (٥) كما وقف ايضا موقفا مضادا من بنك مصر . البنك الوطنى فى ازمة سنة ١٩٣٩ . كما سبق أن أشرنا فى فصل سابق ·

وبرغم كل هذه الأضرار والمواقف السيئة التى حدثت لمصر من جراء نشاطه فانه قد جرت محاولات لتحويله الى بنك مركزى للدولة لما امتاز به من اتساع أعماله وتعددها واضطلاعه بصفة الزعامة على كافة البنوك فى مصر وقيامه بكثير من اعمال البنوك المركزية وله فى ذلك الخبرة والممارسة الكافية · وقد جرت أولى هذه المحاولات لتحويل البنك الأهلى الى بنك

---

(١) مجلس النواب · جلسة ١٩٥١/٣/١٢ ص ١٥

(٢) البنك الأهلى المصرى ، التقرير المقدم الى الجمعية العمومية العادية التالية والخمسين لسنة ١٩٥١ ·

(٣) محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ — ١٣\٣ جـ ٣ ص ١٣٦

(٤) البنك الأهلى المصرى ، تقرير الجمعية العمومية العادية التالية والخمسين سنة ١٩٥١

(٥) مجلس النواب ، جلسة ٥ ، ١٩٥١\٣\٦ ص ٧٠

مركزى فى سنة ١٩٠٤ ولكنها لم تتم واثير مرة اخرى فى سنة ١٩٢٨ ودارت محادثات بشأن ذلك واشترطت الحكومة ادخال تعديلات جوهريه على نظام عمل البنك حتى يتم التحويل (١) • وكانت هذه التعديلات التى رات الحكومة ادخالها أن يبدأ البنك ابتداء من سنة ١٩٠٤ بتحقيق قدر من التمصير تمهيدا لتحويله الى بنك مركزى ولتحقيق هذا التمصير الزمت الحكومة البنك بالعمل على تحويل جميع الأسهم الى اسهم اسمية حتى يمكن معرفة حاملها وأن يكون غالبية مجلس الادارة من المصريين بما فيهم رئيس المجلس وان تلغى لجنة لندن التى تشرف على أعمال البنك وغير ذلك من المسائل التى تتعلق بالتوظيف وغيرها والتى تكفل ضمانة تحقيق هذا القدر من التمصير المتفق عليه (٢) •

وبعد أن تم الاتفاق بين الحكومة والبنك على البدء فى اجراءات التمصير والتى يتم فيها تحويل الأسهم الى اسمية فى موعد غايته سنة ١٩٤٨ (٣) بعد أن تم ذلك وافقت الحكومة على مد امتياز البنك الأهلى لاربعين سنة اخرى ابتداء من سنة ١٩٤٠ وهى السنة التى كان من المفروض أن ينتهى فيها امتياز ممارسة نشاطه واصداره لأوراق البنكنوت (٤) •

وكان على الحكومه بعد ذلك ان تعمل على تجهيز مشروع قانون بتحويل البنك الى بنك مركزى بالاتفاق بينها وبين البنك نفسه • لكن هذا لم يحدث الا فى سنة ١٩٥١ وفى أثناء هذه المدة تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ وهو العضو زكريا مهران فى يناير سنة ١٩٤٦ بمشروع قانون بتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى وكان مشروعه مبنيا على أساس ان يكون البنك بنكا نصف حكومى تشارك فيه الدولة بنسبة ٥١٪ من رأسماله (٥) •

وكان مآل هذا المشروع الرفض لأن الدولة رأت ضرورة ملكيتها لهذا البنك حتى يمكن لها أن تسيطر عليه سيطرة كاملة (٦) •

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد الأول ، العدد الثانى يوليو سنة ١٩٤٨ ص ٨٦

(٢) مجلس النواب (ملحق رقم ـ ٢١ ـ) جلسة ١٩٥١/٣/٦ ص ١٥٩

(٣) البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية المجلد الأول . العدد الثانى يوليو سنة ١٩٤٨ ص ١١٠١٠٠٩

(٤) محفظة رقم ٦ ملف ١٨٢ ـ ١٣/٣ جـ ٣ ص ١٣٦

(٥) مجلس الشيوخ • اقتراح بمشروع قانون لتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى مقدم من الشيخ زكريا باشا مهران فى ٥ يناير سنة ١٩٤٦

(٦) زكريا مهران البنك المركزى فى العصور المختلفة ص ٤٠

وفي مارس سنة ١٩٥١ تقدم فؤاد سراج الدين وزير المالية في ذلك الوقت - ممثلا عن الحكومة - بمشروع قانون بتحويل البنك الأهلي الى بنك مركزي للدولة . وقد قدم المشروع الى مجلس النواب المصري لجنة مالية أعدت المشروع ووضعت صياغته ، وقد نوقش هذا المشروع في مجلس النواب على مدى ثلاث جلسات طويلة في أيام ٥ ، ٦ ، ١٢ مارس سنة ١٩٥١ ، واثناء طرح مواد المشروع للمناقشة قوبل بهجوم كبير من عدد من أعضاء المجلس الذى رفض تحويل البنك الأهلي الى بنك مركزي مستندا في ذلك الى سوابقه المالية السيئة في تاريخ مصر ولأنه بنك يمثل السلطة البريطانية والاحتلال الانجليزي للبلاد (١) .

وركز هؤلاء الاعضاء الرافضون للمشروع على أن البنك ما زال بنكا اجنبيا خاضعا لتوجيه وسياسة انجليزية ، وانه لم يقم بتنفيذ اتفاقية سنة ١٩٤٠ المعقودة بينه وبين الحكومة والتي نصت على تحقيق قدر من التمصير قبل تحويله الى بنك مركزي وأن البنك لم يحقق منها شيئا يذكر وظل حتى تاريخ تقديم المشروع الأخير اجنبيا في راسماله وفي ادارته ولم يتحقق من التمصير في رأس المال الا شراء عدد من المتمصرين وقلة قليلة من المصريين بنسبة تقدر بحوالي ٣٣ ٪ من أسهم البنك وأما النسبة الباقية فما زالت ملكيتها ملكية خالصة لأجانب من جنسيات انجليزية وفرنسية ويونانية وايطالية وسويسرية واوروبية اخرى وأمريكية بنسبة اقل ، وركز الأعضاء المعارضون أيضا على أنه اذا كان المصريون قد دخلوا مجالس الادارة للبنك وشغلوا بعض وظائفه ، فانهم كانوا في وضع لم يمكنهم من التأثير على شيء من سياسته المالية او المشاركة فيها بدور يذكر . وبصورة أصح يمكن أن يقال عن هؤلاء المصريين الذين دخلوا مجلس ادارة البنك انهم كانوا تابعين لادارة البنك الأجنبية ذات الرئاسة الانجليزية لتحقيق سياسته الانجليزية الخالصة (٢) .

وأخيرا ورغم هذه الانتقادات الحادة التي وجهتها هذه القلة المعارضة للمشروع فان مجلس النواب قد وافق بالاجماع ما عدا عضوين اثنين فقط ، على مشروع تحويل البنك الأهلي المصري ليكون بنكا مركزيا للدولة يمارس كافة اختصاصات واعمال البنوك المركزية (٣) .

---

(١) مجلس النواب ، تقرير لجنة الشئون المالية جلسة ٥ ، ١٩٥١\٣\٦ وجلسة ١٩٥١\٣\١٢ .

(٢) مجلس النواب ، جلسة ٥ ، ١٩٥١/٣/٦ ص ٧٢/٧١

- مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٣/١٢ ص ٢٨/١٦

(٣) مجلس النواب ، ملحق رقم ٢ جلسة ١٩٥١/٣/١٩ ص ٤٧/٤٦ وجدير بالذكر أن غالبية هؤلاء الأعضاء الذين وافقوا على المشروع بالنداء عليهم بالاسم لم يحضروا =

وصدر بذلك القانون رقم ٥٧، لسنة ١٩٥١ ونشر في الجريدة الرسمية في ٥ ابريل سنة ١٩٥١ ليصبح سارى المفعول منـــذ ذلك التاريخ (١) ٠

رابعا ـ الاجانب واعمال التامين

ادخل الأجانب اعمال التامين الى مصر مع كثرة مجيئهم اليها منـذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر(٢) وشركات التامين الأجنبية امتداد لاعمال البنوك من حيث أنهــا اوعيــة لتجميع المدخرات وتشغيلها فى الاستثمارات مختلفة (٣) ٠

وعملت شركات التامين منذ بداية تاسيسها فى التامين على اموال الأجانب العاملة فى مصر فى نواحى الاستثمارات المختلفة ، وقد أحجم المصريون فى بادىء الامر عن المشاركة فى هذه الشركات والتامين على اموالهم وارواحهم فيها وذلك لعدم تعودهم عليها من ناحية ومن ناحية ثانية لعدم اقتناعهم بفكرتها التى ظلت بعيدة بمميزاتها الكبيرة عن مداركهم ومن ناحية ثالثة لسيطرة بعض الأفكار الدينية الخاطئة (٤) كمــا كان يساور البعض منهم الشك وعدم الاطمئنان على المبالغ السنوية التى تدفع واحتمالات عدم تحصيل المبلغ المؤمن به فى نهاية المدة وذلك لعدم وجود رقابة مصرية فعلية على هذه الشركات الأجنبية (٥) ٠

ولكن مع تطور الزمن وتقدم هذه الشركات واتضاح اهميتها بدا المصريون متنبهون اليها للتامين على اموالهم ومشروعاتهم المختلفة بعــد

= الجلسات التى نوقشت فيها مواد المشروع لتحويل البنك الأهلى الى بنك مركزى وكان هذا محل شكوى مريرة من الأعضاء المعارضين الذين تصدوا للمشروع بحماس كبير

• وفى ذلك أنظر المناقشات جلسات ٥ ، ١٩٥١/٣/٦ ص ٦٠\٦٧ •

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٠ فى ٥ ابريل سنة ١٩٥١

(٢) على أحمد الشافعى ـ بحث عن التامين فى الخمسين سنة الأخيرة فى الجمهورية العربية المتحدة ص ١٥٧\١٥٨

• الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩\١١٥٩ •

والبحث المذكور اعده على أحمد الشافعى رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لاعادة التامين بالاشتراك مع الجهاز الفنى لهذه الشركة ٠

(٣) سعيد عبد الماجد (الدكتور) المركز القانونى للشركات الأجنبية ص ٣٧١\٣٧٢

(٤) على أحمد الشافعى المصدر السابق ص ١٥٧\١٦٢

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٣٤

أن دخلوا أســـواق المـال والاقتصـــاد جنبـــا الى جنب مع الأجانب والمتمصرين (١) ٠

وعن اعـداد هذه الشركات وجنسياتها نجـد أنها ظلت شركات أجنبية الجنسية طوال فترة الدراسة ، وقد وصل عددها الى مايزيد عن مائة شركة هى فى الواقع فروع لشركات اجنبية أصلها فى الغالب شركات انجليزية وفرنسية ومراكزها فى لندن وباريس (٢) ٠

والى جانب فروع الشركات الأجنبية الكثيرة أسست شركات تامين فى شكل شركات مساهمة مصرية وان كان ذلك لا ينفى صفتها الأجنبية وذلك لأن أغلب رؤوس اموالها مصدره من الخارج كما سيطر عليها الأجانب فى الادارة والتوجيه ٠ ومن هنا يمكن القول أن أعمال التامين ظلت هى الأخرى حكرا على الأجانب فى مصر باستثناء الشركة التى أسسها بنك مصر للتامين والتى أسست فى سنة ١٩٣٤ (٣) والشركات الأجنبية كانت فى الواقع كثيرة من حيث العدد ٠ فحسب بعض التقديرات وصل عددها الى « ١٢٤ » شركة ٠

وكان أشهرها تلك المجموعات التى كانت تتبع شركات الاونيون للتـامين على الحيـــاة والبروزنشـــيال والجنرال دى بارى واللويدز (٤) وهلفيسيا (٥) وجريشـــام للشرق الأدنى (٦) وشركة جنرال أكسدنت المتامين ضد الحوادث والحريق والتامين على الحيـاة (٧) وهذه الشركات فرنسية وبريطانية وايطالية وسويسرية (٨) ٠

أما عن الشركات الاجنبية الأخرى التى اسست فى شكل شركات مساهمة مصرية والتى ساهم فى بعضها راس المال المصرى بنسبة محدودة جدا ، فقد بلغ عدد هذه الشركات أحد عشر شركة حتى سنة ١٩٥٢ وأول هذه الشركات هى شركة التامين الاهلية المصرية واسست منـــذ سنة ١٩٠٠ برأسمال أجنبى خالص قدره « ٥٠٬٠٠٠ » جنيه استرلينى وجميع

---

(١) على احمد الشاذلى نفس المصدر ص ١٦٠/١٦٣

(٢) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة « مجلة شهرية » مايو سنة ١٩٥٢ ٠

(٣) على أحمد الشاذلى نفس المصدر ص ١

(٤) على احمد الشاذلى المصدر السابق ص ١٧٧\١٧٨

(٥) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة (مجلة شهرية) مايو سنة ١٩٥٢ ص ١

(٦) الاهرام نفس العدد ص ٣١

(٧) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة (مجلة شهرية) نوفمبر سنة ١٩٥٢ ص ٢٢

(٨) الاهرام ، مايو سنة ١٩٥٢ ص ٣١

المؤسسين أجانب من جنسيات أكثرها انجليزية يليهـا اليونانية والسويسرية والنمساوية ولم يوجد بينهم مصرى واحد(١) وقد كانت هذه الشركات من الشركات الكبيرة فقد انتشرت فروعها فى سنة ١٩٤٩ بالقاهرة والمنصورة وبور سعيد والمنيا الى جانب مركزها الرئيسى فى مدينة الاسكندرية وسيطر على ادارتها جنسيات أجنبية فى مركزها الرئيسى وفروعها المختلفة (٢) ٠

ومارست هذه الشركة اعمالها للتامين ضد اخطار الحريق والحوادث وظلت تعمل فى حدود راس المال المذكور عند التاسيس وحتى سنة ١٩٤٩ (٣) وفى سنة ١٩٣٢ قامت شركة التامين الأهلية بتكوين شركة اخرى فرعية للتامين على الحيـاة وكانت هى المالكة لغالبية اسهمها ولما اكتملت لها ملكية الأسهم بكاملها ضمتها اليها فى سنة ١٩٤٩ (٤) ٠

ولم تؤسس شركات تامين أخرى فى شكل شركات مساهمة مصرية بعد ذلك الا فى سنة ١٩٢٨ وذلك عندما أسست شركة اسكندرية للتامين فى سنة ١٩٢٨ برأسمال قدره « ٣٠٠٠٠٠ » ج٠م دفع منها الربع عند الاكتتاب وبلغ عدد مؤسسى هذه الشركة اثنا عشر مؤسسا منهم أجانب اكثرهم بريطانيون يليهم السويسريون والايطاليون ثم المانى وهنغارى ويونانى واحد أما الاثنان الباقيان فهما من المصريين ومارست الشركة عملها فى جميع أنواع التامين الأصلى والفرعى (بمعنى أنه بعد التامين لديهم يجوز لها أن تؤمن لدى غيرها من الشركات لتغطية نفسها) (٥) واتفقت الشركة فعلا مع شركة تامين انجليزية كبيرة لهذا الفرض (٦) ومما يذكر ان الشركة لم تمارس نوع التامين على الحياة(٧) وقامت الشركة بتشغيل أموالها فى بناء عمارات ذات ايراد وأراض للمبـانى واصبحت تمتلك حتى سنة ١٩٥٠ اربع عمارات كبيرة بالاسكندرية وعمارة واحدة فى القاهرة (٨) ٠

---

(١) الوقائع المصرية فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٦ جـ ١ ص ٢٣٣/٢٣٦ « شركة التامين الأهلية المصرية »

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٣٤

(٤) على أحمد الشافعى المصدر السابق ص ١٦١

(٥) مصـلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٥ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٢٨ ـ جـ ٢ رقم ٢٦ « شركة اسكندرية للتامين » عقد الشركة الابتدائى والنظام الأساسى

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٣٦

(٧) محفظة رقم ٢٥ نفس الملف والرقم

(٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٣٩

وعن ادارة هـذه الشركة فقد راس مجلس الادارة الأول احـد المصريين المؤسسين وهو على أمين يحيى باشا الذى لعب دورا كبيرا فى تاسيس هذه الشركة أما نائب الرئيس وبقية الأعضاء فجميعهم أجانب وعددهم أحد عشر عضوا ما عدا مصرى واحد وهو المؤسس المصرى الآخر عبد الفتاح يحيى باشا (١) ٠

اما عن بقية الوظائف الرئيسية فيشغلها اجانب فالمدير العـام بالمركز الرئيسى بالاسكندرية بريطانى ، ورئيس الحسابات بريطانى ومدير فرع الشركة بالقاهرة ايطالى وبصفة عامة شغل الأجانب كافة الوظائف الرئيسية سواء فى مركزها الرئيسى بالاسكندرية او فى فروعها بالقاهرة او فروعها ببعض عواصم مديريات مصر ٠ أما المصريون فكانوا اقل بكثير من الأجانب وفى وظائف ثانوية وغير هامة (٢) ٠

وقد حصلت هـذه الشركة على ارباح كبيرة بلغ صافيها فى سـنة واحدة وهى سنة ١٩٤٨ ، ١٢٩,٦٩١ ، ج٠م (٣) ٠

أما عن الشركة الثالثة فهى شركة الشرق للتامين على الحياة وهذه الشركة اسست فى سنة ١٩٣١ براسمال أجنبى وظل على ذلك طوال فترة الدراسة فحتى بعد سنة ١٩٥٢ كانت نسبة راس المال الأجنبى ٩٥ ٪ ، وراس المال المصرى ، ٥ ٪ ، فقط (٤) ٠

ويشمل عمل هذه الشركة أعمال التامين واعادة التامين على الحريق او الانفجارات أو الحوادث او الأمراض او السرقات وجميع الأخطار على اختلاف أنواعها بوجه عام ٠ وبدأت الشركة عملها بالحصول على تنازل من احدى الشركات الأجنبية وهى شركة لاناسيونال دى بارى عن ٢٦٧٦٠، عقد تأمين على الحياة ثم أخذت الشركة بعد ذلك فى العمل لحسابها الخاص ٠ ووسعت دائرة أعمالها ليس فى داخل مصر فحسب بل امتدت الى الدول العربية المجـاورة ، وقامت الشركة بتشغيل اموالها فى شراء عـمارات وأراض فضاء وكذلك فى شراء أوراق مالية مصرية وانجليزية وأمريكية وفرنسية (٥) وعن راسمال الشركة فقد بلغ ، ٣٠٠,٠٠٠ ، ج٠م عند

---

(١) ـ محفظة رقم ٢٥ ملف ١٨٢ ـ ١٢٨/٢ جـ ٢ رقم ٣٦
ـ نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ١٨٢\٣ جـ ١ ص ٦
(٢) محفظة رقم ٢٥ ملف ١٨٢ ـ ١٢٨/٢ جـ ١ ص ٦/١
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٧٤٠
(٤) على أحمد الشافعى المصدر السابق ص ١٦٢/١٦٣
(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٧٣٦/٧٣٧

التأسيس وظل ثابتا على ذلك طوال فترة الدراسة(١)٠وكان من الطبيعي ان يشغل ادارة الشركة ووظائفها الرئيسية والادارية الموظفون الأجانب ذوو المرتبات العالية وحتى يتمشى ذلك مع رأسمالها الأجنبى (٢) ٠

وفى سنة ١٩٣٩ تكونت شركة اسكندرية للتامين على الحياة وهى شركة تابعة لشركة اسكندرية للتامين السابق ذكرها فرئيس مجلس ادارة هذه الشركة هو المستر جورج اليمان نائب رئيس شركة اسكندرية للتامين وهو سويسرى الجنسية كما أن المدير العام لشركة اسكندرية للتامين المستر هـ ٠ وايتوس الانجليزى الجنسية هو نفسه المدير العام لشركة اسكندرية للتامين على الحياة ، وكما نجد أن أعضاء مجلس الادارة هم انفسهم اعضاء مجلس الادارة الأجانب فى كل من الشركتين (٣) ٠

وقد وردت شكوى من شركة اسكندرية للتامين على الحياة الى مدير ادارة الشركات سنة ١٩٥٢ تفيد أن الشركة تقتل الكفاءة المصرية لغرض عقد ادارتها وهو اعلاء شأن الأجانب المسيطرين عليها والذين يتقاضون مرتبات باهظة وأن رئيس حسابات هذه الشركة أجنبى يهودى (٤) ٠

وفى فترة الحرب العالمية الثانية لم تشهد البلاد تاسيس اى من شركات التامين ٠ وعندما انتهت الحرب تاسست ثلاث شركات تامين حتى سنة ١٩٥١ فى شكل شركات مساهمة مصرية ودخلها رأس المال المصرى بنسب محدودة ، وان كان أكثرية هؤلاء المصريين رغم قلتهم متمصرين وليسوا بمصريين حقيقيين ٠

ففى سنة ١٩٤٦ تاسست شركة التامينات التجارية المصرية برأسمال قدره « ٢٠٠،٠٠٠ » ج ٠ م وسيطر عليها الأجانب فى الادارة والتاسيس (٥) ٠

وفى العام التالى أى فى سنة ١٩٤٧ تاسست شركة النيل للتامين واسستها شركة انجليزية هى شركة رويل أنشيورانس كومبانى ليمتد وساهمت هذه الشركة وحدها بعدد كبير من الأسهم بلغ « ٩٠٠ سهما » من اجمالى أسهم الشركة البالغ عددها « ١٢٤٠ » سهما وقد ساهمت فى

---

(١) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ٢٦ ملف ١٨٢ ـ ١٥٨\٣ جـ ١ ص ٨٦ « شركة الشرق للتامين على الحياة »

(٢) نفس المحفظة والملف ص ٨٦\ ٨٨

(٣) ـ محفظة رقم ١٩ ملف ١٨٢ ـ ٢٦٥/٣ جـ ١ ، جـ ٢ ص ١٧١ ٠ ص ١٧٥ « شركة الاسكندرية للتامين على الحياة »

ـ محفظة رقم ٢٥ ملف ١٨٢ ـ ١٢٨\٣ جـ ١ ص ٦\١

(٤) محفظة رقم ١٩ ملف ١٨٢ ـ ٢٦٥/٣ جـ ١ ص ١٦٩

(٥) محفظة رقم ٤ ملف ١٨٢ ـ ٣٧٣ جـ ١ ص ٣٣/٧

العدد القليل الباقي من الاسهم شركة انجليزية اخرى مع عدد آخر من المساهمين الانجليز والفرنسيين واليونانيين ولم يساهم المصريون معهم الا بنسبة محدودة من هذه الأسهم القليلة الباقية (١) ٠

اما الشركة الثالثة التي تأسست بعد الحرب الثانية فهي شركة التامينات المصرية واسسها جماعة من الأجانب والمتمصرين في ديسمبر سنة ١٩٥١ برأسمال قدره ٧٥٠٠٠٠ ج٠م (٢) ٠ ومارست الشركة نشاطها في القيـام بكافة عمليات التامين على اختلاف أنواعها (٣) ولم تؤسس شركات تامين مصـرية حقيقية وسط هذا كله الا شركة مصر للتامين وهي الشركة التي أسسها بنك مصر في سنة ١٩٣٤ ومع هذا فلم تستطع الشركة أن تزاول اعمالها دون مساعدة الشركات الأجنبية واهل الخبرة من الأجانب في هذا المجال فاستعانت بشركتين أجنبيتين لتكونا سندها في أعمال التامين على الحياة وهاتان الشركتان هما شركة يورنج الانجليزية للتامين وشركة تريستا الايطاليين للتـامين واستمرت تعتمد على هاتين الشركتين حتى الحرب العالمية الثانية ، كما استمرت تعتمد على شركات التامين الانجليزية في أعمال اعادة التامين حتى بعد سنة ١٩٥٢(٤) ٠ كما دخل مجلس ادارة هذه الشركة ثلاثة من الانجليز في سنة ١٩٤٨ من مجموع الأعضاء البالغ عددهم ثلاثة عشر عضوا جميعهم من المصريين الأصل ما عدا البريطانيين الثلاثة هذا مع وجود بعض الموظفين الأجانب للخبرة والمشورة (٥) ٠

ومن هذا يتضح الى أى حد سيطر الأجانب على أعمال التامين في مصر سواء كان عن طريق شركاتهم الاجنبية الجنسية الكثيرة العدد والمنتشرة في البلاد كوكالات لفروعها في أوربا او عن طريق شركات المساهمة المصرية التي هي في واقع الأمر أجنبية هي الأخرى في كل شيء من رأس المال الى الادارة والتوجيه هذا وان دخلها بعض المصريين بنسبة محدودة جدا في المشاركة برأس المال او في قليل من وظائف الادارة ووظائف أخرى

---

(١) ملحق الوقائع المصرية العدد ٨٧ في ١٩٤٧/٩/١٨ ، مرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة النيل للتامين ،
ـ محفظة رقم ٢١ ملف ١٨٢ ـ ٣\٤٣٧ جـ ١
(٢) ملحق الوقائع المصرية العدد ١١٩ في ٣١\١٢\١٩٥١ م ٠
(٣) مصـلحة الشركات محفظة رقم ٢٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٤٨٦ جـ ١ ص ٥٣ ، شركة التامينات المصرية ،
(٤) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ٢٤٣/٢٤٤
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٧٨ جـ ١ ص ٧٣\٨٦ ، شركة مصر للتامين ،

غير عامة . ودخول العدد المحدود من المصريين بهذا الشكل ما هو الا لتغطية نواح تتعلق بالشكل والصورة فقط وخاصة بعد قانون الشركات سنة ١٩٤٧ . هذا فيما عدا حالات نادرة جدا .

وهذه الشركات الاجنبية كانت بعيدة عن اية رقابة فعلية على أعمالها وأصبحت الحاجة ملحة الى وضع نظام لمراقبة هيئات التامين لحماية جمهرة المؤمن عليهم ولحماية الادخار القومي وصيانة أموال صغار المدخرين ولاسيما بعد أن قامت الدلائل على أن ترك الحرية لهيئات التامين بلا ضابط او رقيب قد تشجع على قيام بعض هيئات للتامين لا تتوفر فيها الضمانات اللازمة. فيتعرض بذلك بعض المؤمن عليهم لصنوف من الارهاق سواء عن طريق ادائهم لأقساط باهظة او عن طريق المماطلة في اداء التعويضات اليهم كل ذلك حدا بالدولة الى اصدار القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين .

وكانت اهم المبادىء التى اشتمل عليها هذا القانون هو فرض نظام لتسجيل شركات التامين وألزامها ايداع ضمان في أحد البنوك في مصر قيمته عشرة آلاف جنيه مصرى عن كل فرع من فروع التامين التى تزاولها بحد الزامى قدره ثلاثون الفا من الجنيهات . واشترط القانون فوق ذلك على الهيئات التى تباشر أعمال التامين على الحياة أن تكون لها اموال في مصر لا تقل قيمتها عن « ٦٠ ٪ » من الاحتياطى الحسابى الخاص بالعقود المبرمة فى مصر أو التى تنفذ فيها .

كما حتم على هيئات التـامين تقديم كشوف سنوية عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان الايرادات والمصروفات (١) .

وكان لهذا القانون اثره فى تنظيم النشاط التاميني وحفظ حقوق الجمهور وأصحاب البوالص وحماية هيئات التامين من المنافسة غير المشروعة ، على أنه كان لابد من اعادة النظر فى هذه الخطوة الأولى بعد تجربة دامت فترة طويلة وذلك تبعا لاطراد النشاط التاميني وتنوع اقسامه وفي ضوء ما أظهره التطبيق والتنفيذ من نقص او قصور فى ذلك التشريع الأول ، ولهذا فانه قد صدر قانون جديد فى سنة ١٩٥٠ بخلاف قانون سنة ١٩٣٩ ويمتاز قانون سنة ١٩٥٠ عن سابقه بانه أعم وأشمل فى وسائله المختلفة وأدق تفصيلا فى بعض النواحى التى دلت التجربة على ضرورة ايضاحها . فقانون سنة ١٩٥٠ فرض الرقابة على جميع الأعمال ذات الصبغة التامينية التى لم تكن داخلة فى القانون السابق كما أنه

(١) على أحمد الشالعى نفس المصدر ص ١٦٦/١٦٥

عمل على زيادة الأموال التي يجب على هيئات التامين على الحياة الاحتفاظ بها في مصر من « ٦٠ ٪ » الى « ١٠٠ ٪ » وغير ذلك من التفصيلات الدقيقة لاكتمال الحماية اللازمة للجمهور وأصحاب الوثائق (١) ٠

ولم يكن صدور هذه القوانين التي ظهرت في فترة متأخرة ليؤثر على الصفة الأجنبيــة لهــذه الشركات التي ظلت على ذلك حتى سنة ١٩٥٢ (٢) ٠

والحكم على مدى استفادة مصر من نشاط الأجانب في أعمال التامين يأتي في مدى استفادة الاقتصاد المصري من هذه المدخرات والحقيقة في ذلك أنه اذا كانت هناك بعض نواحي التشغيل لهــذه المدخرات في بناء بعض العمارات والاستفادة من ريعها وغير ذلك من وجوه تشغيل مختلفة لأوراق مالية مصرية وأجنبية فان الفائدة في كل هذا تعود على المؤسسين الأجانب أصحاب رؤوس الأموال ، ففي النهاية تعود الأرباح عليهم وحدهم ٠

كما ان كثيرا من هذه المدخرات خرجت من مصر وعملت شركات التامين الأجنبية على تشغيلها خارجها فهي بذلك تفيد اقتصاديات بلادها الأصلية بينما المدخرون والمؤمن عليهم مقيمون في مصر سواء كانوا مصريين أم أجانب ٠

وبذلك تكون هــذه الشركات مستغلة للمصريين الى أقصى درجات الاستغلال لتستفيد هي وبلادها من وراء ذلك ٠ والعكس من ذلك صحيح بالنسبة لمصر وللمصريين ومع هذا قد تكون افادة بعض المصريين من هذه الأعمال في تخفيف بعض الكوارث والتقليل من حدوثها وتامين كثير من أوجه نشاطهم ضــد تقلبات الزمن ومختلف الأخطار ، وهــذه بالنسبة للمصريين الذين أدركوا أهمية أعمال التامين وأقدموا على الاشتراك فيها

---

(١) مجالس النواب ، ملحق رقم ٢ جلسة ١٩٥٠/٦/١٢ ص ١١٢/١١١ « تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون خص بالاشراف والرقابة على هيئات التامين وتكوين الأموال »

(٢) ـ على أحمد الشافعي المصدر السابق ص ١٧٩

ـ واستمرت هذه الشركات على هذا الوضع الى ان صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بتمصير كافة شركات التامين العاملة في مصر والزامها ان تكون مصرية صميمة في رأسمالها وفي ادارتها وأعطى القانون مهلة لا تجاوز خمس سنوات للشركات القائمة لاستيفاء تمصيرها وبذلك خطا خطوة حاسمة نحو تعزيز سوق التامين المصرية ٠

« على احمد الشافعي ، المصدر السابق ص ١٧٩ »

ومما لاشك فيه أنه بنقل الأجانب لأعمال التامين الى مصر وهي وان كانت تتخذ ولفترة طويلة من نشاطها صورة الاستغلال للمصريين لصالح هؤلاء الأجانب فانه على كل حال نقل لجديد مبتكر شهدته أوروبا منذ فترة طويلة واستفادت منه استفادة قصوى ٠ ولابد في النهاية من افادة المصريين من هذا الجديد بعد ملافاة عيوبه وأوجه استغلاله وتحويله بالتدريج لصالح المصريين بتوجيه المدخرات الى تطوير المجتمع واصلاح حاله ٠

الفصل السابع

نشاط الأجانب في مجال المرافق وأعمال التعمير



الفصل السابع : نشاط الأجانب فى مجال المرافق واعمال التعمير

اولا ـ نشاط الأجانب فى مجال النقل بالسكك الحديدية وخطوط الترام :

- سكك حديد الحكومة المصرية
- سكك حديد الوجه البحرى
- سكك حديد الدلتا الضيقة
- سكك حديد الفيوم الزراعية
- شركتى الترام البلجيكية والانجليزية بمدينة الاسكندرية
- شركتى الترام البلجيكية بمدينة القاهرة

ثانيا ـ نشاط الأجانب فى مجال النقل بالاوتوبيس والسيارات :

ثالثا ـ نشاط الأجانب فى اعمال النقل البحرى والنهرى :

رابعا ـ نشاط الأجانب فى مجال النقل الجوى :

- شركة مصر للطيران ـ شركة سعيدة للطيران
- مكاتب شركات الطيران الأجنبية فى مصر

خامسا ـ الأجانب والاتصالات السلكية واللاسلكية :

- شركة التلغراف الانجليزى بالسيوس المتحدة مع شركة ماركونى راديو التلغرافية
- شركة رويتر الانجليزية
- شركة ماركونى وانشاء محطة الاذاعة اللاسلكية سنة ١٩٣٤

سادسا ـ الأجانب وشبكات توزيع الماء والكهرباء :

سابعا ـ الأجانب والخدمات الفندقية والسياحية :

ثامنا ـ الأجانب واعمال التشييد والبناء :

تاسعا ـ الأجانب وقناة السويس :

- اجهزة الادارة الأجنبية واوضاع الموظفين والعمال بين سنة ١٩٢٢ و ١٩٥٢
- نشاط الشركة في تشغيل القنال واعمال الترانزيت
- موارد شركة القناة واتاوة الحكومة المصرية
- شركة القناة واعمال التعمير
- حول تقييم مدى استفادة مصر من شركة القناة

كان من أبرز الأدوار التي قام بها الأجانب في مصر نشاطهم في مجال المرافق وأعمال التعمير . وهي امتداد لما بدأوه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، واستمروا في ممارسة أعمالهم في هذه الأنشطة ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ مع ادخال بعض التطويرات والتحسينات عليها .

ونتناول فيما يلي دور الأجانب في تاسيس وممارسة هذه الأنشطة من مرافق وأعمال التعمير . وهذه تشمل أعمال النقل بالسكك الحديدية بانواعها المختلفة والنقل بالأوتوبيسات والسيارات والنقل النهري والبحري والجوي . وكذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطات توليد الكهرباء وشبكات توزيع الماء . وأعمال الخدمات الأخرى من بناء وتاسيس الفنادق السياحية وغير ذلك من أعمال المباني والمقاولات والانشاءات الكثيرة .

ثم في نهاية هذه الأنشطة نكتب عن قناة السويس كاكبر نشاط مارسه الأجانب في مصر ، واستقلالهم بشئون القناة استقلالا كبيرا الى درجة انهم قد جعلوا منها دولة أخرى داخل الدولة .

اولا ـ نشاط الأجانب في مجال النقل بالسكك الحديدية وخطوط الترام

وجد في مصر حتى سنه ١٩٥٢ أربعة أنواع من خطوط السكك الحديدية ، اما النوع الأول فهو خطوط سكك حديد الحكومة المصرية والنوع الثاني فهو سكك حديد الدلتا الضيقة والنوع الثالث فهو سكك حديد الوجه البحري والرابع فهو سكك حديد الفيوم الزراعية (١) .

(١) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 259.

سكك حديد الحكومة المصرية (١) :

اسس الانجليز هذه الخطوط وعملوا على تشغيلها لحساب الحكومة المصرية ابتداء من سنة ١٨٥٦ (٢) ولكن الحكومة استعانت على تدعيم وتطوير هذه الخطوط بشركة فرنسية اخرى هي شركة عربات النوم الدولية وهذه الشركة الفرنسية استمرت تعمل منذ سنة ١٩٠٠ (٣) وحتى بعد سنة ١٩٥٢ (٤) ٠

وقد حكم العلاقة بين الشركة ومصلحة السكة الحديد مجموعة اتفاقيات كانت الأساس في نشاطها طوال هذه الفترة ٠ وأول هذه الاتفاقيات اتفاقية عقدت منذ بداية أعمال الشركة وانتهت في سنة ١٩٢٧ (٥) واخرى من سنة ١٩٢٧ وحتى سنة ١٩٤٩ والاتفاقية الثالثة من سنة ١٩٤٩ وحتى سنة ١٩٦١ (٦) وكان السبب في تكرار هذه الاتفاقيات هو تعديل في الشروط لمواجهة زيادة التشغيل واقبال السائحين وكبار المصريين على استخدام هذه العربات الفاخرة ٠

وبموجب الاتفاقية الأولى عملت الشركة الفرنسية على تشغيل سبع عربات نوم وثلاث عربات أكل في خط القاهرة الأقصر وهذه العربات تلحق بقطارات مصلحة السكك الحديد وفي سنة ١٩٢٥ كلفت الحكومة الشركة الفرنسية بتشغيل أربعة عربات بولمان فاخرة مزودة ببوفيه كتلك التي تعمل في اوروبا وذلك لتشغيلها على خطوط القاهرة والاسكندرية وفي اتفاقية سنة ١٩٢٧ زادت العربات الفاخرة عربتين أخريين فاصبح عددها ست عربات وفي سنة ١٩٢٨ لاحظت مصلحة السكة الحديد ان الشركة الفرنسية قد نجحت نجاحا كبيرا في تشغيل عرباتها البولمان في خط القاهرة ـ الاسكندرية ، فرأت تشجيعا لسياح الوجه القبلي تكليف

---

(١) ويرجع الفضل في تأسيس سكك حديد الحكومة المصرية الى المهندس الانجليزي روبرت ستفنس بموجب اتفاق بينه وبين الحكومة المصرية وقع في سنة ١٨٥١ وقد تم انشاء اول خط حديدي بين القاهرة والاسكندرية في سنة ١٩٥٦ وتبعه شبكة خطوط اخرى ربطت الوجه البحري والقبلي بفضل هؤلاء الانجليز ٠

وفي ذلك أنظر : أحمد أحمد الحته (الدكتور) تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ص ٢٣١/٢٣٢

(٢) أحمد احمد الحته المصدر السابق ص ٢٣٢

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٧٠\٧٤

« شركة عربات النوم الدولية »

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ١٨٤ ـ ٦/٧٧ ص ٧٠

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٧٤

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٦ ص ٦

الشركة بتشغيل قطار سريع من هذا النوع بين مصر والأقصر وأسوان على ان يكون كله من عربات البولمان وان يكون على نمط القطار الجارى تشغيله بين باريس وكاليه والذى يطلق عليه اسم « السهم الذهبى » وبين باريس وبروكسل ويعرف باسم « كوكب الشمال » وبموجب ذلك استوردت الشركة الفرنسية ست عربات بولمان وفقا للمواصفات المذكورة وقامت بتشغيلها ابتداء من سنة ١٩٢٨ ، واصبح بذلك عدد هذا النوع من العربات البولمان الفاخرة اثنى عشر عربة تقوم الشركة بتشغيلها من الاسكندرية وحتى اسوان (١) كما استوردت الشركة أيضا بموجب اتفاقية سنة ١٩٢٨ ثمانى عربات أخرى للنوم من الطراز الحديث المستعمل فى القطار الأزرق بفرنسا وذلك لمواجهة موسم السياح وتوفير الخدمات المناسبة لهم وسبل الراحة فى تنقلهم والتى تتفق مع التطور الحديث فى أوروبا والذى كان لابد معه من استيراد هذه العربات الحديثة وتجديد الأخرى القديمة بحيث تكون فى حالة جيدة (٢) ٠

كما عملت الشركة الفرنسية أيضا على تشغيل بعض عرباتها فى الخط الحديدى بين مصر وفلسطين وهذا الخط كان قد افتتح فى سنة ١٩١٨ (٣) وانشأته سلطات الاحتلال الانجليزى ورفعته بعد الحرب العالمية الثانية مع خطوط أخرى انشأتها فى الصحراء الشرقية والغربية حتى ليبيا (٤) ٠

وبالاضافة الى ذلك قامت الشركة الفرنسية بتشغيل عربات بولمان أخرى فى الخط بين بور سعيد والقاهرة (٥) والتزمت الشركة الفرنسية فى هذه الاتفاقيات أمام مصلحة السكة الحديد بان تجرى على نفقتها جميع أعمال الصيانة والترميم والتجديد اللازمة لهذه العربات من الداخل بما فى ذلك تجديد لوازمها وأدوات النوم ودورات المياه والأثاث وما اليها بحيث تكون العربات فى حالة جيدة باستمرار ، كما التزمت ايضا بان تضع تحت تصرف المسافرين عددا من المستخدمين والعمال يكفى لتقديم الخدمة الممتازة لهم ٠ كما التزمت المصلحة أمام الشركة الفرنسية بان تقوم المصلحة بمعاينة العربات المذكورة وتتولى رفعها وتشحيمها دوريا وتتولى صيانة جميع الأجهزة الخارجية بمثل ما تقوم بهذه العمليات بالنسبة لعرباتها الخاصة وتورد المصلحة للشركة الوقود بثمن تكاليفه اذا طلبت

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٧٤/٧٢

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٤١

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٤٦

(٤) حسين خلاف (الدكتور) التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ص ٢٧٢\٢٧٠

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٧٠

الشركة ذلك كما تورد لها المياه اللازمة مجانا ، وتضع المصلحة تحت تصرف الشركة فى محطات مصر والأقصر واسوان والقنطرة والامكنة اللازمة لمكاتبها ولمخازن قطع الغيار والمواد اللازمة للصيانة (١) ٠

وعن المقابل الذى حصلت عليه الشركة من أعمال التشغيل فكان يتمثل فى تحصيلها لثمن تذاكر ركاب عربات النوم وكان هذا يقدر على اساس مليم ونصف المليم عن كل كيلو متر بشرط الا تقل عن خمسين قرشا الليل وخمسة وعشرين قرشا فى النهار ٠ أما فى عربات الأكل فعلى الركاب أن يدفعوا مقابل المواد الغذائية التى تقدم لهم ، واما عربات البولمان فقد وضعت لها أيضا تعريفة نقل خاصة قدرت على أساس المسافات والتزمت الشركة بتخفيض ثمن تذاكر الموظفين بنسبة « ٥٠ ٪ » فى خط القاهرة والأقصر و « ٣٠ ٪ » فى باقى الخطوط بالنسبة لموظفى الحكومة الملكيين وضباط الجيش المصرى وجيش الاحتلال (٢) وجاء ضمن شروط صرف هذه التذاكر الا تبيع الشركة من هذه التذاكر ما يزيد على عدد المحلات فى كل عربة وفى مقابل ذلك كانت الشركة تدفع للمصلحة اتاوة على أساس أنه اذا زادت الايرادات على المصروفات بمقدار « ٦٩٣٠ » ج٠م أو أكثر تختص الشركة بربح قدره « ٦٩٣٠ » ج٠م ويقسم الباقى مناصفة بينها وبين المصلحة ٠ أما اذا زادت الايرادات على المصروفات ولكن قلت الزيادة عن « ٦٩٣٠ » ج٠م فان المصلحة تدفع للشركة ما يكمل هذه الزيادة الى مبلغ « ٦٩٣٠ » ج٠م فاذا تعادلت الايرادات مع المصروفات أو قلت الايرادات عن المصروفات دفعت المصلحة للشركة مبلغ « ٦٩٣٠ » ج٠م ولا تلتزم المصلحة فى حالة الخسارة بان تدفع شيئا آخر للشركة علاوة على المبلغ المذكور (٣) ٠

وكانت حسابات الشركة تعتمد من الادارة العامة فى باريس وليس للحكومة المصرية أية رقابة على اعمال هذه الادارة الأمر الذى جعلها تكسب مكاسب كبيرة دون أن تعلم عنها المصلحة والحكومة المصرية شيئا ، وبالطبع كانت الشركة الفرنسية تربح ارباحا كبيرة وكذلك حصلت مصلحة السكة الحديد على نصيبها من الأرباح وفقا للأساس السابق ذكره ، ففى سنة ١٩٥٢ كان نصيب المصلحة من الأرباح مبلغا قدره « ٢٠٦٤ » ج٠م ومعنى هذا أن الشركة الفرنسية حصلت على نفس هذا المبلغ مضافا اليه ربح سالف آخر قدره « ٦٩٣٠ » ، هذا بخلاف مبالغ أخرى كبيرة حاولت الشركة تبرير اتفاقها على بنود لا تستدعى ذلك كمبالغ صرفت كاعانات لزوجات

---

(١) مصلحة الشركات نفس المحفظة ، ملف ٩٦ ص ٣/١
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٣ ملف ٩٧ ص ٧١/٦٩
(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ٩٦ ص ٦/٥

بعض موظفيها المرضى من الأجانب ومكافآت وعمولات أخرى لمدير الشركة الأجنبى وغير ذلك من وجوه الصرف المختلفة (١) .

ومع كل هذه المكاسب المادية الكبيرة التى حصلت عليها الشركة الفرنسية فانها فى نفس الوقت أفادت مصر بدرجة كبيرة فهى من ناحية أخرى دعمت مصلحة السكة الحديد الحكومية ورفعت من مستوى التشغيل فيها وجعلت جمهور السياح واثرياء المصريين وكبار موظفيهم يقدمون على استخدام خطوطها بما كفلته لهم من أوجه الراحة والعناية وتوفير الخدمة الممتازة . فلولا الشركة الفرنسية اذن لتخلفت مصلحة السكة الحديد الحكومية عن متابعة التطور الأوروبى فى هذا المجال ولكان ذلك بالتالى مؤديا الى عدم كفاءة التشغيل وبعد السياح وجمهور الركاب عن استخدام هذه الخطوط وهذا معناه الخسارة الكبيرة ومن هنا نقول ان الشركة الفرنسية قد افادت كثيرا هى الأخرى .

سكك حديد الدلتا الضيقة :

وهذه الشركة شركة انجليزية الجنسية تاسست فى لندن وزاولت عملها فى مصر منذ سنة ١٨٩٧ (٢) واستمرت تواصل عملها حتى سنة ١٩٥٢ وذلك بوضعها تحت الحراسة فى أغسطس من نفس هذا العام (٣) .

وفى سنة ١٩٢٢ بلغ اجمالى طول الخطوط المستعملة التى تسير عليها الشركة قاطراتها « ٩٠٤ » كيلو مترات وقد أقيمت على هذه الخطوط « ٢٢١ » محطة تقف عندها هذه القطارات وامتدت هذه الخطوط لتشمل خمس مديريات فى الوجه البحرى وهى مديريات البحيرة والغربية والقليوبية والشرقية والفؤادية (كفر الشيخ) وفى سنة ١٩٢٢ أيضا بلغ جملة عرباتها وآلاتها البخارية « ١٧٨٧ » منهم « ٨٣ » آلة بخارية و « ٢٣٤ » عربة نقل ركاب منها عربات فاخرة واخرى درجة أولى وثالثة واكثر العربات عربات نقل البضاعة وبلغ عددها « ١٤٧٠ » عربة بانواع مختلفة منها المقفولة والمكشوفة والمسطحة وقد بلغ جملة ما نقلته هذه الخطوط من ركاب وبضائع فى نفس السنة المذكورة « ٤٫٦١٤٫٣٧٤ » راكبا و « ٤٢٢٫٩٠٩ » طنا من القطن وبذرته والغلال والفحم وبضائع اخرى ، وقد بلغت جملة الايراد عن هذه العمليات فى ديسمبر سنة

---

(١) مصلحة الشركات ، الملف المحلقة ، ملف ١٨٤ ـ ٦/٧٧ ص ٦٦

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٧٢

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢١ ملف ١٨٢ ـ ٥٩٨/٢ جـ ١ ص ٢٣٢ « سكك حديد الدلتا المصرية ليمتد »

١٩٢٢ ، ٣٢٢ر٢٠٣ ، ج٠م أما عن نفقات التشغيل من عمال ومستخدمين وكافة المصروفات الأخرى فقد بلغ قيمتها ، ٩٧٧ر١٠٠ ، ج٠م فيكون صافى الربح بذلك ، ٢٢١ر٢٢٦ ، ج٠م (١) ٠

وهو بلا شك ربح كبير جدا وناتج عن طاقات تشغيل كبيرة فى نفس الوقت ٠

وتستمر هذه الشركة على هذا الأداء الكبير من النقل والحركة وبالتالى الحصول على الارباح التى تعادل ذلك طوال فترة الدراسة مع بعض الاختلافات الطفيفة من سنة الى اخرى ٠ ففى سنة ١٩٤٧ زاد عدد الخطوط التى تسير عليها القاطرات فأصبحت ، ٩٧٧ ، كيلو مترا كما زاد عدد القاطرات والعربات فبلغ عددها ، ١٩٦١ ، منهم ، ١٣٤ ، قاطرة و ، ٣٢٢ ، عربة نقل وكاب و ، ١٤٧٥ ، عربة نقل بضاعة ٠ ونقلت عمليات التشغيل من الركاب والبضاعة فى هذا العام ، ١٩ر٨٣٨ر٨٩٩ ، راكبا بزيادة كبيرة جدا عن سنة ١٩٢٢ ومن البضاعة نقلت العربات ، ٤٦٦ر٤٤٠ ، طنا ٠ وكان من الطبيعى أن تزداد الايرادات فقد وصلت الى ، ٦٥٧ر٢٩٨ ، ج٠م بينما كافة المصروفات ، ٤٨٥ر٥٧٠ ، ج٠م فتكون الارباح ، ١٧١ر٧٢٨ ، ج٠م وهى مع انها كبيرة ايضا فانها اقل من سنة ١٩٢٢ لزيادة مصاريف التشغيل وكافة النفقات عما كانت عليه قبل ذلك (٢) ٠

ولم تختلف سنة ١٩٥٠ عن ذلك كثيرا من حيث طاقات التشغيل الكبيرة والاقبال على استخدام هذه الخطوط والدليل على ذلك استمرار زيادة عدد الركاب الذى وصل الى ، ٢٢ر٦٧٨ر٣٨٩ ، راكبا وكذلك زيادة كميات البضائع المنقولة وتنوعها لتضم علاوة على المواد المذكورة فى سنة ١٩٢٢ مواد أخرى مثل الزيوت والأسمدة ومواد البناء وفواكه وخضروات وماكينات ومعادن وعن صافى الارباح فى هذا العام فقد وصلت الى ، ١٣١ر٧١٠ ، ج٠م وهى أقل من السنوات السابقة لنفس السبب المذكور وهو زيادة نفقات التشغيل مع عدم زيادة تعريفة الأجور (٣) ٠

وعن ادارة هذه الشركة الانجليزية فقد أدار أعمالها مجلس ادارة برئاسة انجليزى سنة ١٩٤٨ بعضوية عدد من الانجليز والمتمصرين مع قلة من المصريين (٤) ٠

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 281-285.
(٢) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 499-501.
(٣) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 602-604.
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢١ ملف ١٨٢ ، ٣/٥٩٨ جـ ١ مكرر ص ٩٩

وبلغ عدد المستخدمين في سنة ١٩٤٩ « ١٠٣٨ » مستخدما بين مصريين وأجانب وعدد من العمال وصل الى « ٢٤٨٦ » عاملا أكثرهم مصريون ، وبالطبع اختص الأجانب بالوظائف والمرتبات الكبيرة وفي نفس الوقت نجد قلة من المصريين في وظائف كبيرة وبمرتبات كبيرة أيضا (١)٠

وعن مركز هذه الشركة ومقر ادارتها فهي كشركة انجليزية اتخذت لنفسها لندن مركزا رئيسيا لها ومنه اتخذت كافة اجراءات وقرارات ادارة الشركة (٢) ٠

وبلغ راس المال في سنة ١٩٥٠ « ١٢١ر٨٣٥ر١ » ج٠م وتدفع الشركة للحكومة اتاوة قدرها « ٥٠ ٪ » من صافي الايراد بعد أن يستنزل « ٧٠ ٪ » من اجمالي الايراد لمصروفات الاستغلال والتشغيل (٣) ٠

وفي ٤ اغسطس سنة ١٩٥٢ وضعت الشركة تحت الحراسة بعد ان خرب الملتزمون الانجليز خزائنها واستولوا على أموالها ، وأغدقوا الكثير منها على ادارتها وكبار موظفيها الأجانب (٤) ٠

سكك حديد الوجه البحري :

وهذه الشركة شركة بلجيكية (٥) رغم انها زاولت عملها كشركة مساهمة مصرية ، واتخذت من مديريات الدقهلية ودمياط ميدانا لمزاولة نشاطها منذ سنة ١٨٩٥ (٦) وأخذت الشركة منذ هذا التاريخ في تسيير خطوطها الحديدية التي بلغت أطوالها في سنة ١٩٢٢ « ٢٤٧ » كيلومترا وذلك لتربط البلاد الواقعة بين المطرية والمنصورة ودمياط وبلغ عـــدد المحطات التي أقيمت على هذه الخطوط « ٤١ » محطة ، وقام بتشغيل هذه الخطوط عدد من العربات والقاطرات بلغ في سنة ١٩٢٢ « ٤٤٦ » عربة وقاطرة منها « ١٦ » قاطرة و « ٨٠ » عربة نقل ركاب بدرجاتها المختلفة و « ٣٥٠ » عربة نقل بضاعة بأنواعها المختلفة أيضـــا ونقلت هـــذه العربات في سنة ١٩٢٢ أيضا عدد من الركاب بلغ « ٠١٨ر٠٩٩ر١ » راكبا ومن البضـــاعة نقلت « ٢٠٤ر٨٢ » أطنـــان من القطن والغلال والفحم والحيوانات وبضائع أخرى مختلفة وعن ايرادات الشركة في نفس السنة

---

(١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣\٥٨٩ جـ ١ (بدون ترقيم)
(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٩٨ جـ ١ مكرر ص ١٣٨
(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٧٢/٢٧٤
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢ ملف ١٨٢ ـ ٥٩٨\ جـ ١ مكرر ص ٢٣٢
(٥) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٤/٥/٢٦ ص ٣٦٩
(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٣٧٦

فقد بلغت « ٧٩١ر٩١ » ج٠م وقد بلغت المصروفات المختلفة بكل أنواعها ٣٥٦٠ر٦٩ ج٠م وعلى هذا فقد حققت ربحا قدره «٤٣٥ر٢٢» ج٠م (١) ٠

وفي سنة ١٩٥١ لم تزد عدد خطوط التشغيل الا زيادة طفيفة فقد زاد من « ٢٤٧ » كيلو مترا في سنة ١٩٢٢ الى « ٢٥٢ » كيلو مترا فقط في سنة ١٩٥١ وزاد عدد المحطات على الخطوط الى « ٦٧ » محطة وبالتالي زاد عـــدد الركاب وحركة نقل البضائع ، فقد زاد عـــدد الركاب الى « ٨٣ر٤٨٧٩ر٨ » راكبا وشحن البضائع زادت الى « ٦٥٨ر١١٩ » طنا من بضائع مختلفة ولم يزد عدد العربات الا زيادة طفيفة فقد وصل عددها مع قاطرات الجر الى « ٤٦٠ » عربة وقاطرة منها « ٢٣ » قاطرة و « ٧٣ » عربة نقل ركاب والباقي لنقل البضاعة ٠ وبلغ جملة ايراد الشركة عن هـــذه العمليات في سنة ١٩٥١ « ٢٢٩ر١٤٥ » ج٠م وبلغت جملة المصروفات « ١٥٢ر١٣٩ » ج٠م فيكون صافي الربح « ٠٧٧ر٦ » ج٠م (٢) ٠

وبتفسير هـــذا كله نقول ان هـــذه الشركة البلجيكية لم تعمل على زيادة خطوطها او عرباتها زيادة كافية لتواجه الزيادة المطردة في عـــدد السكان مما جعل عبء زيادة السكان وزيادة حركة النقل والشحن في سنة ١٩٥١ تقع على نفس عدد العربات والخطوط المحدودة والتي كانت موجودة في سنة ١٩٢٢ ، ولم تزد الا زيادة طفيفة خلال هذه السنوات ، هذا في نفس الوقت الذي تحملت فيه الشركة البلجيكية عبء هذه الزيادة الكبيرة في أعمال النقل مما أثر على كفاءة التشغيل وتقليل نسبة الربح بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي لم تزد فيه أجور النقل الزيادة الكافية٠ ونتج عن ذلك أن أصبحت الشركة البلجيكية مصدر شكوى من الجمهور في سنة ١٩٥٠ بسبب رداءة عرباتها وقاطراتها ٠ فقد طرح سؤال في مجلس النواب المصري في مايو سنة ١٩٥٠ حول هذا الموضوع جاء فيه « أن الشركة لا تراعي راحة الجمهور بسبب رداءة عرباتها وقاطراتها من حيث حالتها ومواعيدها وذلك راجع لانعدام الرقابة الحكومية فمن عـــدم انتظام مواعيد القاطرات الى عدم استكمال الناقص في عرباتها من زجاج وما بها من مقاعد غير مريحة ينجم عنه كثير من الضرر بصحة الجمهور حتى ضج بالشكوى » (٣) ٠

والواقع أن الشركة يقع عليها مسئولية كبيرة بشأن هذه الشكاوى فهي من ناحية لم تعمل على زيادة العربات واصلاحها لتكون في حالة جيدة،

---

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 286-289.

(٢) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 605-607.

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٥/٨ ص ٨

ومن ناحية ثانية وكما جاء فى مناقشات مجلس النواب أيضا لم تعمل على مد خطوط جديدة وقد جاء عن ذلك فى احدى المناقشات فى سنة ١٩٢٦ « ان الشركة البلجيكية قد حصلت على امتيازات بمد سكك حديدية ضيقة بالمناطق المجاورة لها لنشر العمران ولكنها لم تمد خطوطها الا فى الجهات الآهلة بالسكان » (١) .

وعن الاتاوة التى دفعتها الشركة للحكومة نظير امتياز أعمالها فكان قد تم الاتفاق على أن تدفع الشركة الى الحكومة اتاوة قدرها نصف ايراداتها بعد خصم ما يعادل « ٦٤ ٪ » منها لمصروفات الاستغلال والصيانة والادارة وكذلك بعد خصم مبالغ أخرى لاستهلاكات مختلفة مثل السندات وفوائدها واسهم رأس المال وما شابه ذلك (٢) .

واتفاق الاتاوة يوضح ان الشركة البلجيكية حرصت حرصا كبيرا فى الحصول على حقوقها الكاملة وأرباحها وكافة المصاريف أولا ثم تدفع بعد ذلك نصيب الحكومة مما يتبقى من باقى الأرباح .

سكك حديد الفيوم الزراعية الضيقة :

أما عن شركة سكك حديد الفيوم الزراعية فهذه أيضا أسسها الأجانب لاقامة واستغلال الخطوط الحديدية بمدينة الفيوم وضواحيها . ويرجع تاريخ تاسيسها الى سنة ١٨٩٨ ، وقد مثل هذه الشركة وهيمن على الادارة فيها فى سنة ١٩٤٩ العناصر الايطالية بصفة خاصة من أمثال هرى موصيرى وجويدو موصيرى وايلى موصيرى ، هذا بخلاف جنسيات اجنبيـــة أخرى وقد شـــارك قلة من المصريين والمتمصرين فى ادارة الشركة (٣) .

وبلغ مجمـــوع طول خطـــوط الشركة فى سنة ١٩٢٢ « ١٥٨ » كيلو مترا أقيمت عليهـــا « ٢٢ » محطة ، وشغلت الشركة على هـــذه الخطوط فى تلك الســـنة « ٣١٢ » عربة وقاطرة منها « ١٧ » قاطرة و « ٤٧ » عربة نقل ركاب و « ٢٤٨ » عربة نقل بضاعة ، ونقلت هـــذه العربات من الركاب والبضائع « ٦٩٣ر٨٥٢ » راكبا و « ٩٣ر٠٥٩ » طنا

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٦/٨/٢٥ ص ٦٥٦

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٢٧٦

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٢٧٦

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٣ جـ ٢ ص ٣٧/١

ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢ ملف ١\٤ ـ ١٤

« عقود الشركات وامتيازات الأجانب »

من بضـائع مختلفة وحملت على ايرادات فى هـذه السـنة قدرها ٤٦٫٣٥٩ ج٠م وبلغت جملة نفقـات التشغيل وكافة المصروفات ٣٠٫٠٢٨ ج٠م فيكون صافى الربح ١٦٫٣٣١ ج٠م فى سنة ١٩٢٢ (١) ، وفى سنة ١٩٥١ ظلت خطوط الشركة كما هى ثابتة على ١٥٨ كيلو مترا كما كانت فى سنة ١٩٢٢ ولم تزد المحطات الا محطة واحدة كما أن عدد العربات والقاطرات قد قل الى ٣٠٧ عربة وقاطرة ومن هذا العدد تسع قاطرات و ٥٧ عربة نقل ركاب و ٢٤١ عربة نقل بضاعة وكان النقص فى سنة ١٩٥١ منصبا على نقص القاطرات وعربات نقل البضـاعة ، وعن عـدد الركاب فقـد زاد عـددهم الى ١٫٨١٠٫٦١٩ راكبا بينما نقصت كميات البضاعة التى نقلتها عربات الشركة فى سنة ١٩٥٠ بدرجة كبيرة عن سنة ١٩٢٢ ، فقد بلغت كميات البضائع التى نقلتها عربات الشركة فى سنة ١٩٥٠ ٤١٫٨٨١ طنـا وهذا راجع الى نقص عربات البضاعة كما ذكرنا ، وعن جملة ايرادات الشركة فى سنة ١٩٥٠ فقد بلغت ٤٥٫٥١٤ ج٠م بينما بلغت كافة نفقات التشغيل والمصروفات الأخرى مبلغا قدره ٤٤٫٥٨٨ ج٠م فيكون صافى الربح ٩٢٦ ج٠م فقط (٢) وبهذا نجد أن ايرادات الشركة قد قلت مع الضعف الكبير فى نشاطها الخاص بنقل البضائع مما أدى الى قلة الأرباح بدرجة كبيرة جدا ٠

ومن الأسباب التى جعلت شركة سكك حديد الفيوم تواجه هـذه الظروف هو منافسة السيارات لها بدرجة كبيرة مما جعلها هى نفسها تقدم على تأسيس شركة للنقل بالسيارات فى سنة ١٩٣٥ (٣) ٠

وفى الحرب العالمية الثانية زادت ايرادات الشركة ولكنها عادت للهبوط بعد الحرب (٤) وبالصورة التى رأيناها فى سنة ١٩٥٠ ٠

ومن هذا العرض نجد أن هذه المشروعات كانت أجنبية خالصـة فى التأسيس والادارة والتشغيل وذلك باستثناء سكك حديد الحكومة المصرية والتى لم يعمل الأجانب فيها الا من خلال الشركة الفرنسية تلك الشركة التى أدارت وشغلت عرباتها الفاخرة والبولمان على الخطوط بين الاسكندرية وأسوان وخطوط أخرى ، وكان لهذه الشركة الفرنسية فضل فى تطوير أعمال النقل السياحى خاصة ورفع كفاءة التشغيل بالسكك الحديدية الحكومية عامة ٠

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 291-293.

(٢) Annuaire Statistique 1949-1951, p. 609-611.

(٣) مصلحة الشركات ، رقم ٢ ملف ١\٤١ ــ ١٤

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩-١٩٥٠ ص ٣٧٩

اما خطوط السكك الحـديدية الأخـرى فكانت من نوع الخطوط الزراعية الضيقة ، وسيطرت عليهـا سيطرة كاملة شركات انجليزية وبلجيكية واجانب آخرون من جنسيات إطالية واوروبية مختلفة وغطت شبكات هذه الشركات الأجنبيـة اكثر مديريات الوجه البحرى ما عدا منطقة القناة وعملت في نقل الركاب باعداد كبيرة والبضائع باطنان كبيرة ايضا ، وجميعها كانت من الشركات التى حصلت على أرباح ضخمة وأفادت معها الحكومة المصرية عن طريق حصولها على الاتاوة المقررة . وافادت جمهور المصريين أيضا اذ سهلت لهم انتقالاتهم من مكان لآخر باسعار ميسرة كما افادت حركة نقل البضائع • فلهذه الشركة الأجنبية عربات مختلفة الأنواع مسطحة ومغطاة ومقفلة تناسب كافة أنواع النقل لكل البضـــائع • ولكن حدث ان دخلت السـيارات فى منافسة لهذه الشركات الأمر الذى أثر على بعضها مثل شركة سكة حديد الفيوم •

ومن ناحية اهمية اتساع تشغيل وكبر خطوط هذه الشركات . نان اكبرها واهمها شركة خطوط الدلتا الضيقة الانجليزية ، يليها شركة الوجه البحرى البلجيكية ثم سكك حديد الفيوم الزراعية •

وننتقل بعد ذلك الى نوع آخر من الخطوط الحديدية ، وهو شركات الترام والمترو الأجنبية •

خطوط الترام الأجنبية

وجد بمدينة القاهره والاسكندرية شركات اجنبية حصلت على امتيازات مد وتشغيل خطوط للترام فى هاتين المدينتين•ففى الاسكندرية كانت هنـــاك شركة ترام الاسكندرية وهـذه شركة مساهمة بلجيكية تاسست سنة ١٨١٦ ببلجيكا وواصلت عملها فى الاسكندرية بعد ذلك طوال فترة الدراسة والى جانب هذه الشركة وجدت شركة ترام اجنبية اخرى فى الاسكندرية ايضا ، وهى شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد وهى شركة مساهمة انجليزية أنشئت فى لندن سنة ١٨٨٣ بقصـــد ممارسة نشاطها فى مدينة الاسـكندرية بشراء الامتياز الممنوح لشركة انجليزية كانت قائمة قبل ذلك بالاضافة الى الامتياز الممنوح للمسيو أ • جون فيرمان (١) واستمرت هـذه الشركة هى الأخـرى تعمل فى الاسكندرية طوال فترة الدراسة (٢) •

---

(١) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٢١٨ ملف ١٨٢ ـ ٥٧٤/ ٥ ج ١ ص ٧٢/٧٤
• شركة ترام الاسـكندرية والرمل ليمتد تقرير مراقبة الشركات عن شركتى ترام الاسكندرية والرمل لمتد •

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٦٥

وفي مدينة القـــاهرة كانت هناك شركتان بلجيكيتان أخريين ، أما الأولى فهي شركة ترام القاهرة وهي شركة بلجيكية تأسست في بروكسل سنة ١٨٩٥ ومارست عملها في القاهرة منذ هذا التـــاريخ والامتياز يمتد حتى سنة ١٩٥٦ (١) ٠

اما الشركة الثانية فهي شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس وهي الأخرى بلجيكية فقد كانت تتبع شركة ترام القـاهرة البلجيكية لكنهـا تنازلت عنها في سـنة ١٩٠٦ مع امتلاكها لكثير من أسهمها (٢) وهذه الشركة هي الأخرى ظلت تعمل في مصر طوال فترة الدراسة (٣) ٠

وجـدير بنا هنا أن نذكر أن الشركات الأربع ظلت محـافظة على جنسياتها الأجنبية منذ بداية تشغيلها وحتى سنة ١٩٥٢ ٠

ونتابع فيما يلي نشاط هذه الشركات بمدينتي الاسكندرية والقاهرة ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ ٠

شركتي الترام البلجيكية والانجليزية بمدينة الاسكندرية :

تنازلت شركة ترام الاسكندرية البلجيكية الى شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمند الانجليزية الجنسية عن حقها في ادارة وتشغيل خطوطها بمدينة الاسكندرية بموجب عقد اتفاق وقع بينهما قبل سنة ١٩٢٢ ، وقد وقع هذا الاتفاق بعيدا عن علم وموافقة بلدية الاسكندرية وبناء على هذا ظلت شركة ترام الاسكندرية البلجيكية مسئولة عن تشغيل خطوطها أمام بلدية الاسكندرية بموجب عقد التزام التشغيل ٠ ومع هذا فقد قامت شركة ترام الرمل الانجليزية باعمال تشغيل خطوط الشركة البلجيكية داخـل المدينة بموجب العقـــد بينهما والذى امتلكت بموجبه الشركة البلجيكية « ٨٤٫٥ ٪ » من أسهم شركة الرمل الانجليزية وتعهدت شركة الرمل أن تدفع للشركة البلجيكية مبلغـا وقدره « ٣٧٢٫٥٠٠ » فرنك بلجيكي كل عام بخلاف الأرباح الخاصة باسهمها ٠ وفي سنة ١٩٤٦ انتهى امتياز خطوط ترام مدينة الاسكندرية الممنوح للشركة البلجيكية وبعـد ذلك بسنتين في سنة ١٩٤٨ تقرر تصفية الشركة وعين احد الايطاليين

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٠٧

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٦٨/٣٦٩

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣٨\٣ جـ ٦ ص ١٢٩

« شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس »

مصفيا لأعمالها . ومنذ هذا التاريخ والشركة تحت التصفية وحتى بعد سنة ١٩٥٢ .

وكانت الشركة البلجيكية تمارس العمل على خطوطها أثناء ذلك بصورة عادية بواسطة الشركة الانجليزية ، وعن سبب عدم تمكن الشركة من تصفية اعمالها فى سنة ١٩٤٨ فانه يرجع الى الخلاف بينها وبين الحكومة البلجيكية التى طالبت بالحصول على ضرائب من ارباح الشركة منذ سنة ١٩٤٠ بعد ان نقلت مركزها من بلجيكا الى مصر ، وأصبح هذا الانتقال نهائيا فى سنة ١٩٤٦ ، ولم يسو الخلاف بينهما الا فى سنة ١٩٥٤ . وأثر هذا الخلاف بدوره على عدم التمكن من أعمال التصفية وتوزيع الأصول على المساهمين بعد تحصيل ما للشركة لدى الغير وبعد الوفاء بجميع التزاماتها قبل الغير أيضا وكانت هذه الأصول التى تمثل رأسمال الشركة فى سنة ١٩٤٨ عبـــارة عن « ٣١٥٨٦٠ » سهما قيمـة السهم الواحد جنيـه الجلبزى (١) .

وفى أثناء هذه الفترة من سـنة ١٩٤٨ وحتى وضع الشركة تحت الحراسة فى سنة ١٩٥٦ نشب خلاف بين بلدية الاسكندرية وشركة الرمل الانجليزية على عمليات تسليم الخطوط والمنشآت المختلفة التابعة للشركة البلجيكية لبلدية الاسكندرية ، ولم يحسم هذا الخلاف الا وضع الشركتين الانجليزية والبلجيكية تحت الحراسة فى سنة ١٩٥٦ (٢) .

وجدير بالذكر أن هاتين الشركتين قد اسستا فى سنة ١٩٣٨ شركة تعرف باسم شركة الصناعات الكهربائية المصرية وكانت تختص بتوزيع التيار الكهربائى على المشتركين نظير اجر محدد كما عملت على تاسيس أنشطة صناعية أخرى كشراء فابريقة الكبريت الوطنية بدمنهور فى سنة ١٩٤٥ وكذلك شراء مصنع الطوب بالفرستق فى نفس هذا العام (٣) .

وغير هــذا فان لشركة ترام الرمل الانجليزية أنشطة تمثلت فى تأسيس مسبك أسس فى سنة ١٩٥٠ ومارست الشركة الانجليزية عن طريقه سبك كثير من الأدوات المدنية والهندسية ووصلات الجيبوه الخاصة بمواسير توصيل مياه الشرب الى بعض قرى الريف المصرى ، كما قامت

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٨ ملف ١٨٢ ـ ٥/٥٧٤ جـ ١ ص ٧٢/٧١
« تقرير مراقبة شركات الامتياز عن شركتى ترام الاسكندرية والرمل لبمتد »
(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ١١٨/١١٧
« مذكرة بخصوص النزاع القائم بين شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد وبلدية الاسكندرية »
(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ٢١٨ ملف ١٨٢ ـ ٥\٥٧٤ جـ ١ ص ٧٢/٧١

الشركة بانتاج الواح الثلج وتوزيعها واسست أيضا مخازن تبريد لتخزين كثير من الخضروات مثل البطاطس وغيرها (١) .

وكانت شركة الرمل الانجليزية قد ركزت على هذه الأعمال الصناعية بعد ان دخلت خطوط الشركة البلجيكية — والتي تعمل على ادارتها داخل المدينة — في دور التصفية سنة ١٩٤٨ (٢) وبعد أن رأت أيضا حدة منافسة النقل بالأوتوبيس داخل المدينة لاعمال النقل بالترام وادركت تأثير الأوتوبيسات الكبير على خطوط الترام ومن ثم اقدمت على تاسيس شركة للنقل بالأوتوبيس في مدينة الاسكندرية في سنة ١٩٣٨ عرفت باسم شركة نقل الاسكندرية المساهمة (٣) ورغم هذه الأعمال الجانبية المختلفة التي مارستها شركتي الترام الانجليزية والبلجيكية فان نشاطهما الكبير قد انصب على أعمال النقل بالترام . وقد بلغ طول خطوط شركة الترام البلجيكية في سنة ١٩٢٢: « ٢٦ر٤١٣ » مترا خطوطا مزدوجة بالاضافة الى « ٧٠٠ » مترا خطوطا منفردة ، ويبلغ عدد العربات العاملة على هذه الخطوط « ٩٤ » عربة بمحرك و « ٩٠ » عربة بدون محرك ، وعن عدد الركاب التي استخدمت هذه الخطوط في انتقالاتهم فقد بلغ في سنة ١٩٢٢ « ٣٣٤٢٠ » راكبا . وقد حققت الشركة البلجيكية ربحا كبيرا عن هذا النشاط بلغ مقداره في سنة ١٩٢٢ « ٤٢ر١١٤ » ج٠م وهو ربح كبير بلا شك .

وفي سنة ١٩٥٠ رغم ان الشركة البلجيكية كانت تحت التصفية فانها عملت بانتظام (٤) وبلغ طول خطوطها في هذا العام « ٢٧ر٤١٦ » مترا خطوطا مزدوجة بالاضافة الى « ٤ر١٤٠ » مترا خطوطا مفردة . واستخدمت فيها « ١٤٧ » عربة بمحرك و « ٨٨ » عربة بدون محرك ، وعن عدد الركاب فقد بلغ « ٨٧ر١٤٦ » راكبا بخلاف ركاب الاشتراكات ، وحققت الشركة من وراء ذلك ربحا قدره « ٤ر٥٥٨ » ج٠م (٥) .

وبهذا نجد ان الشركة قد زادت خطوطها وعدد عرباتها وركابها في سنة ١٩٥٠ عن سنة ١٩٢٢ رغم الظروف المذكورة ، أما الربح فلم يكن وفيرا في سنة ١٩٥٠ مثلما كان في سنة ١٩٢٢ هذا بينما نجد أن هذا

---

(١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٣٧/١٣

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٦٦

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٦ ملف ع ١٨٤ — ٤٥/٥ ص ٢/١
« شركة ترام الاسكندرية » « مذكرة مصلحة العمل بشأن مشاكل عمال النقل بمدينة الاسكندرية » .

(٤) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 296-298.

(٥) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 615-617.

الربح كان ربحا كبيرا جدا فى السنوات السابقة مباشرة لسنة ١٩٥٠ ومن ذلك نجد أن جملة الأرباح فى سنة ١٩٤٩ ، ١٧٩٫٤١٥ ج٠م وفى سنة ١٩٤٨ ، ٢٠٣٫٩٩٧ ج٠م وهى هنا أكبر بكثير من الأرباح التى حققتها الشركة فى بداية فترة الدراسة (١) .

واذا كانت شركة ترام الاسكندرية البلجيكية قد حققت هذه الكفاءة الكبيرة فى اعمال نقل الركاب وتشغيل الخطوط وحصلت على أرباح وفيرة فى سنة ١٩٤٩ ، فان شركة ترام الرمل الانجليزية قد لاقت هى الأخرى نفس النجاح بالقدر الذى يتناسب مع طول خطوطها وعدد عرباتها التى تقل عن طول خطوط وعدد عربات وركاب شركة اسكندرية البلجيكية . وكان هذا النجاح سمة لأعمال الشركة طوال الفترة ما بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ (٢) .

شركتى الترام البلجيكية بمدينة القاهرة :

كانت شركة ترام القاهرة البلجيكية قد اتمت كثيرا من خطوطها بمدينة القاهرة حتى سنة ١٩٢٢ ولم تتمكن من مد خطوط أخرى بعد ذلك الا بنسبة محدودة جدا ومنها مد خطين من خطوطها فى شارعين من شوارع القاهرة الرئيسية ، وقد قامت الشركة بانشاء هذين الشارعين على حسابها الخاص ، واحد هذين الشارعين يمتد من ميدان العتبة الخضراء الى الحسينية ، وأما الشارع الثانى فهو يمتد من الحسينية الى الأزهر وبعد ان فرغت الشركة من اعداد هذين الشارعين مدت بهما خطين من خطوط ترامها واتمت هذا العمل فى سنة ١٩٣٠ (٣) .

وحصلت الحكومة من شركة ترام القاهرة البلجيكية على اتاوة قدرها ٥ ٪ ، حتى سنة ١٩٢٣ ثم ارتفعت الى ٦ ٪ من جملة الايراد من سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٣٠ ثم ارتفعت بعد ذلك الى ٦٫٥ ٪ (٤) .

ولم تتمكن الشركة خلال الحرب العالمية الثانية من القيام بالأعمال المعتادة من الصيانة والتجديد نظرا لصعوبة التموين وارتفاع أسعار المهمات هذا رغم أن عربات ومنشآت الشركة قد قامت بخدمات غير عادية بسبب شدة ازدحام الركاب بمدينة القاهرة سنة بعد أخرى .

(١) Ibid. p. 617.

(٢) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 296-298
Annuaire Statistique 1949-1951. p. 615-617.

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٦٩

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٠٨

والذى تزايدت معه أعداد الركاب المنقولين بنسبة « ١٦ ٪ » عن السنوات السابقة ، ونتيجة لذلك تفاوضت الشركة مع الحكومة لإيجاد الأموال الكافية لمواجهة التكاليف اللازمة لاصلاح وتجديد المنشآت عندما تصبح الظروف الاقتصادية طبيعية ، وادت هذه المفاوضات الى موافقة مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٣ على زيادة تعريفة أجور الركاب فى الدرجتين الأولى والثانية بنسبة « ٢٠ ٪ » من تعريفة النقل الأساسية وقد طبقت هذه الزيادة فى مارس سنة ١٩٤٤ على أن يوضع نصيب من هذه الزيادة تحت تصرف الشركة بشروط معينة للقيام باعمال التصليح اللازمة ويؤول النصيب الباقى الى الحكومة وعلاوة على زيادة تعريفة النقل الأساسية بنسبة « ٢٠ ٪ » فقد زيد ثمن كل تذكرة بمقدار مليم واحد يرسل لوزارة الشئون الاجتماعية ليتسنى للحكومة المصرية تحسين حال عمال الشركة (١) .

اما عن شركة الترام البلجيكية الثانية فى مدينة القاهرة ، فهى شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس ، وقد كانت تابعة لشركة الترام الأولى ولكنها انفصلت عنها فى سنة ١٩٠٦ وعملت بصورة شبه مستقلة بعد ذلك وطوال فترة الدراسة (٢) .

وقد كان على رأس مجلس ادارة هذه الشركة حتى سنة ١٩٥٢ البارون ادوارد امبان البلجيكى المعروف بنشاطه الكبير داخل مصر وفى منطقة مصر الجديدة بالذات وساعده فى ذلك عدد آخر من البلجيكيين والفرنسيين والمصريين (٣) .

وبالمقارنة بين شركتى الترام البلجيكية نجد أن ترام القاهرة كان أكبر بكثير من ترام منطقة مصر الجديدة فى خطوطه وركابه ونشاطه بصفة عامة .

ففى سنة ١٩٢٣ بلغ طول خطوط ترام القاهرة « ٦٣ر٢١٥ » مترا خطوطا مزدوجة بالاضافة الى « ١٦٠ر٢ » مترا خطوطا مفردة ، بينما ترام مصر الجديدة فى نفس السنة « ٣٦ر٢١٢ » مترا خطوطا مزدوجة بالاضافة الى « ٧٥ » مترا خطوطا مفردة . وعن عدد العربات فقد كان عدد عربات ترام القاهرة فى سنة ١٩٢٣ « ٢٧٧ » عربة بمحرك و « ٢٢٩ » عربة بدون

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٦٩

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨ جـ ٣ ص ٣٣/٣٢ « شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨ جـ ٥ ص ٤٦/٤٥ « شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس »

محرك بينما كان عدد عربات ترام مصر الجديدة ، ٥٢ ، عربة بمحرك و ، ٣٧ ، عربة بدون محرك ، وبلغ عدد ركاب ترام القاهرة في سنة ١٩٢٢ ، ٨١٫٩٧١ ، راكبا بينما ركاب ترام مصر الجديدة ، ٥٫٥٧٣ ، راكبا في نفس السنة (١) .

وفي سنة ١٩٥١ زادت طول خطوط ترام القاهرة الى ، ٦٨٫٤٤٩ ، مترا خطوطا مزدوجة بالاضافة الى ، ١٫٩٥٤ مترا خطوطا مفردة بينما ترام مصر الجديدة قد تناقصت خطوطه المزدوجة في سنة ١٩٥١ الى ، ١٩٫٨٨٩ ، مترا وفي نفس الوقت زادت فيه خطوطه المفردة الى ، ١٫٥١٣ ، مترا ، وعن عدد العربات فقد زادت عربات ترام القاهرة في سنة ١٩٥١ الى ، ٣٧٩ ، عربة بمحرك و ، ٣٢٨ عربة بدون محرك ، بينما لم تزد عربات ترام مصر الجديدة الا الى ، ٦٢ ، عربة بمحرك في سنة ١٩٥١ و ، ٤٦ ، عربة بدون محرك . وكما زادت خطوط وعربات ترام القاهرة في سنة ١٩٥١ فان عدد الركاب قد تزايد أيضا الى درجة كبيرة فقد وصل عددهم في نفس السنة الى ، ١٧٧٫٨٠٨ ، راكبين وزاد أيضا ركاب مصر الجديدة في سنة ١٩٥١ الى ، ١٨٫٠١٩ ، راكبا (٢) .

وحققت شركة ترام القاهرة البلجيكية دخلا كبيرا وحصلت على أرباح وفيرة في نفس الوقت طوال سنوات الدراسة وخاصة في الحرب العالمية الثانية ، فقد بلغت الأرباح في سنة ١٩٤٣ ، ٣٥٧٫٥٧٤ ، ج٠م وفي سنة ١٩٤٤ ، ٣٠٣٫٢٣٧ ، ج٠م (٣) وظلت على هذه النسبة المرتفعة من الأرباح حتى سنة ١٩٥١ وفي آخر عام ١٩٥٢ حققت خسارة قدرها ، ٣٠٫٦٦٨ ج٠م (٤) .

وكذلك شركة مصر الجديدة فانها هي الأخرى حققت دخلا كبيرا يتناسب مع عدد عرباتها وركابها وان كان أقل بكثير من شركة ترام القاهرة ، وظل هذا الدخل الكبير والربح الوفير حتى نهاية الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٤٥ ، وبعد الحرب أخذت في الهبوط والخسارة وأخذت هذه الخسارة تزداد بصورة تدريجية (٥) الى أن بلغت في سنة ١٩٥٢ ، ١٧٣٫٣٣٠ ، ج٠م (٦) .

---

(١) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 297-298.
(٢) Annuaire Statistique 1949-1951. p. 615-616.
(٣) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 515.
(٤) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 263.
(٥) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 515.
(٦) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 263.

وبصفة عامة نقول ان شركتي ترام مدينة القاهرة كانتا من الشركات البلجيكية الرابحة والتى حصلت على أرباح وفيرة جدا ولا يمكن أن نعتبر ان ما حققته شركة مصر الجديدة من خسارة فى سنوات محددة فى نهاية فترة الدراسة سمة من سماتها • وفى غالب الظن أن هذه الخسارة مرجعها تلاعب من الشركة نفسها للتهرب من بعض الالتزامات سواء ما كان منها مع الحكومة المصرية او غير ذلك ، وبصفة عامة قد تكون للتمويه عن الدخل والربح الحقيقى هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فهناك بلا شك أثر كبير للاعباء الضخمة التى واجهتها هذه الشركة وشركة ترام القاهرة ، بسبب زيادة نفقات التشغيل بصورة مستمرة وكبيرة فى نفس الوقت الذى لم ترد فيـــه تعريفات الأجـور الزيادة المرجـــوة والتى لم تلاحق زيادة نفقات التشغيل الكبيرة • والدليل على ذلك ان جملة نفقات تشغيل شركتى ترام القاهرة ومصر الجديدة بلغت فى سنة ١٩٢٢ ، ٤٣٦ر٩٢٤ ج٠م للاولى و ، ٩١ر٦٥٢ ، ج٠م للثانية (١) ونجد ان هذه النفقات قد زادت بدرجة كبيرة جدا فبلغت فى سنة ١٩٥٢ ، ١ر٣٩٨ر٣٢٢ ، ج٠م لترام القاهرة و ، ٤٨٤ر٤٢٠ ج٠م لترام مصر الجديدة (٢) •

وأما عن فائدة واثر هـــذه الشركات البلجيكية على مدينة القـاهرة فبلا شك كانت فائدة كبيرة جدا فقد ربطت المدينة وأطرافها المختلفة وأماكن التعمير فيها وامتدادها الى مصر الجديدة بشبكات منتظمة من خطوط الترام فسهلت على جمهور المصريين فى هذه العاصمة الكبيرة انتقالاتهم باجور ميسرة ومناسبة وتقدر على دفعها جميع طبقات سكان مدينة القاهرة •

ثانيا ــ نشاط الاجانب فى مجال النقل بالأتوبيس والسيارات

دخل الاجانب مجال النقــل بالأوتوبيس والسيارات وذلك لنقل الركاب والبضائع بين مختلف أنحاء مصر ، وكان اشتراكهم فى تاسيس هذا النوع من الشركات يأتى بعـــد فترة متأخرة من تأسيسهم للسكك الحديدية وخطوط الترام وكان ذلك بعد أن وجدوا أهمية النقل بالسيارات من حيث أنه أيسر فى الادارة والتكاليف ومحققـا لربح أكبر فى نفس الوقت (٣) •

وتركزت هـــذه الشركات التى اسسها واداراها الأجـانب للنقل

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 296.

(٢) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 263.

(٣) مصلحة الشركات . نفس المحفظة ملف ع ١٨٤ ــ ١٧١ جـ ٢ ص ٧

بالأوتوبيس والسيارات في مدينتي الاسكندرية والقاهرة وبعض مديريات الوجه البحرى فقط .

ففي مدينة الاسكندرية كانت هناك شركة لبارد ، وشركة دى مارتينو. وهاتان الشركتان ظلتا تزاولان نشاطهما في الاسكندرية حتى انتهى الترخيص بعملهما في سنة ١٩٣٦ وانتقل هذا النشاط منهما بعد ذلك الى ثلاث شركات أجنبية أخرى وهي شركة سيشليا وشركة رويال وشركة النيلة ، وفي سنة ١٩٣٨ أعلن المجلس البلدى بالاسكندرية عن شروط تشغيل شركات الأوتوبيسات لسياراتها بالمدينة ومن هذه الشروط ان تكون الشركة شركة مصرية ، ومع هذا فلم يكن هذا حائلا دون دخول الأجانب هذا المجال واستمرار اعمالهم فيه ، ومن ذلك فاننا نجد أن شركة ترام الرمل الانجليزية قد تقدمت في سنة ١٩٣٨ بشركة قامت بتاسيسها وسميت باسم شركة الاسكندرية للنقل وكل ما فعلته شركة الرمل الانجليزية لكى تتماشى مع شروط بلدية الاسكندرية هو انها سجلتها على انها شركة مساهمة مصرية (١) فكان هذا الشرط لم يكن يعنى الا تغيرا في شكل ظاهرى فقط أما الواقع فان النشاط استمر اجنبيا بصورة عادية كما كان قبل ذلك .

وقد اقدمت شركة الرمل الانجليزية على تاسيس شركة الاسكندرية للنقل بالأوتوبيس بعد ان وجدت منافسة شركات الأوتوبيس الأجنبية الأخرى لخطوطها ، وكان من رأى شركة الرمل أن شركة الأوتوبيس التى أسستها ستعمل على حل بعض مشاكل النقل بالمدينة من حيث سهولة انتقال وحركة الأوتوبيسات في شوارع الاسكندرية التى هي ضيقة بطبيعتها ورأت انه من الممكن أن يحل الأوتوبيس محل الترام بصورة تدريجية بعد ذلك (٢) .

اما في مدينة القاهرة فقد اسس عدد من الأجانب شركة سيارات أوتوبيس القاهرة في سنة ١٩٠٦ وفي سنة ١٩٣٣ اندمجت هذه الشركة مع شركة الأوتوبيس العمومية وكونت شركة واحدة أطلق عليها الاسم الأخير ، وقد واجهت هذه الشركة متاعب كثيرة في الحرب العالمية الثانية بسبب ارتفاع أسعار الوقود والضرائب الجمركية العالية (٣) وكانت هذه الشركات قد قامت بتشغيل سيارات أوتوبيس كبيرة من طراز واحد في شوارع مدينة القاهرة على أن تدفع للحكومة اتاوة شهرية قدرها ٥ ٦ ٪

---

(١) مصلحة الشركات . نفس المحفظة والملف ص ٢ .

(٢) مصلحة الشركات : محفظة رقم ٢١٩ ملف ع ١٨٤ ـ ٥/٤٥ ص ٢/١

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٦٨٨

من اجمالي الايرادات ، واشترطت الحكومة على الشركة ان يكون ثلث أسهم الشركة ملكا للمصريين ورفعت الحكومة الاتاوة المقررة من « ٦ ٪ » الى « ٧ ٪ » من قيمتها الأصلية ورغم هذا الرفع فى الأجور فان الشركة لم تتمكن من تحقيق أى توازن بين الدخل والمنصرف وخسرت خسائر كبيرة الأمر الذى جعلها تلجأ الى شركات الترام البلجيكية وتستاجر منها بعض سياراتها التى قامت هى الأخرى بتشغيلها فى مدينة القاهرة ، وكان اقدامها على التاجير من شركة الترام البلجيكية دليلا على عدم قدرتها على اجراء أعمال الصيانة والاصلاح لسياراتها التى أصبح الكثير منها فى حالة تلف كبير ، وأسس الأجانب أيضا شركة أخرى بمدينة القاهرة فى سنة ١٩٣٥ وقامت بتشغيل سياراتها فى بعض شوارع المدينة بشرط أن تدفع للحكومة اتاوة قدرها « ٦ ٪ » ثم رفعت الى « ١٥ ٪ » ، واشترطت الحكومة أيضا أن يكون ثلث أسهم الشركة ملكا للمصريين ، وكانت هاتان الشركتان تخضعان للادارة الأجنبية مع وجود بعض المصريين أما عن مسالة ان يكون ثلث الأسهم لمساهمين مصريين فهى مسالة لا يمكن الركون اليها لأن الأسهم أسهم لحاملها (١) مما يسهل نقلهـا من المصريين الى الأجـانب فى يسر وسهولة خاصة وأن مالك السهم هو حامله . وان كان هذا لا ينفى ان المصريين قد دخلوا كمساهمين فى تأسيس هـذه الشركات كما شاركوا فى ادارتها ولكن بنسب محـدودة للغـاية لم تكن تسمح بتمكينهم من المشاركة أو التأثير فى سياستها بشكل واضح .

وبالاضافة الى ذلك نجد أن الأجانب قد شاركوا فى تأسيس شركات أخرى للنقل بالأوتوبيس والسيارات للربط بين مديريات الوجه البحرى.

ومن هذه الشركات الشركة المصرية للنقل بالسيارات ورغم أنهـا شركة مساهمة مصرية تاسست فى سنة ١٩٢٥ الا انها شركة أجنبيـة فى كل شىء ويغلب عليها الطابع اليونانى (٢) .

واقتصر نشاط هذه الشركة على نقل البضائع فقط وخاصة القطن وبذرته والحبوب وجميع انواع البضائع بمختلف أنحاء الوجه البحرى وتاثرت أعمال الشركة فى سنة ١٩٣١ بسبب الأزمة الاقتصادية كمـا انها تاثرت بالضرائب الكبيرة التى فرضت على السيارات التى تملكها الأمر الذى جعلها لا تستخدم عددا كبيرا منها . وفى سنة ١٩٣٩ كلفت لجنـة شراء القطن البريطـانية الشركة بنقل كميـات كبيرة من القطن وبذرته

---

(١) احصاء شركات ، المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٣٦/٢٣٧ ، ٢٥١/٢٥٢

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٠٦ جـ ١ ص ٣١\٢٨ « الشركة المصرية للنقل بالسيارات » .

مما جعلها تستخدم جميع سياراتها (١) واستخدمت الشركة أيضا بعض عربات الكارو فى أعمال النقل المختلفة (٢) وحققت من وراء نشاطها هذا سواء عن طريق النقل بالسيارات أو بالكارو ربحا وفيرا بلغ فى سنة ١٩٤٨ ، ٢٣٫٦٩٩ ج٠م وذلك بعد خصم كافة المصاريف والأجور (٣) ٠

ومن الشركات الأجنبية الأخرى العاملة بمديريات الوجه البحرى ، شركة السيارات المتحدة وهذه الشركة أسستها شركة سكك حديد الدلتا الانجليزية فى سنة ١٩٣٥ فى شكل شركة مساهمة مصرية رغم أن الشركة الانجليزية هى المالكة لها والمسيطرة على أعمالها ٠ وأسست شركة سكك حديد الدلتا الانجليزية أيضا شركة ثانية للنقل بالأوتوبيس فى نفس السنة المذكورة تعرف باسم شركة أوتوبيس البحيرة والغربية ، ومما جعل شركة السكك الحديد الانجليزية تقدم على تأسيس هاتين الشركتين هو ما وجدته من منافسة السيارات لخطوطها فارادت بهاتين الشركتين ربط ثلاث من مديريات الوجه البحرى التى تسير فيها خطوطها الحديدية بشبكة من المواصلات البرية للنقل بالأوتوبيس والسيارات حتى لا تقع تحت منافسة شركات غريبة عنها (٤) ٠

وبالاضافة الى هذه الشركات أسس الأجانب شركة سيارات أوتوبيس الشمال فى سنة ١٩٣٥ فى شكل شركة خاصة ولكنها تحولت الى شركة مساهمة مصرية فى سنة ١٩٤٥ واندمج فى هذه الشركة فرع نقل البضائع التابع لشركة اجنبية أخرى وهى شركة رودلف بليس واختصت الشركة بنقل البضائع والأشخاص بين طنطا والاسكندرية ومناطق أخرى (٥) ٠

وادار أعمال هذه الشركة رودلف بليس صاحب الشركة المذكورة وهو سويسرى الجنسية(٦) وساعده فى الادارة عدد آخر من الأجانب فى كافة فروع وأقسام الشركة وسيطروا عليها سيطرة كاملة ولم يتركوا للمصريين الا عددا قليلا من الوظائف غير الهامة (٧) ٠

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٢٥٢/٢٥٣
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠ نفس الملف ص ١٥٤
(٣) جريدة السفير فى ١٩٤٩/١١/١
« تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العادية فى ١٩٤٩/١١/٣٠ »
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣١٨
انظر أيضا محفظة رقم ٢٢١ ، ٢٢٢
(٥) ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٥ ملف ١٨٢ ـ ٣٠٢/٢ جـ ١ ص ١٥/١١
ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٤٩
(٦) نفس المحفظة والملف ص ١٩٢
(٧) نفس المحفظة والملف ص ١٩/١١

كان هـذا هو اهم نشاط مارسـه الاجانب للنقـل بالاوتوبيس والسيارات فى مدينتى الاسكندرية والقاهرة وبعض المديريات الأخرى· ويوضح من هذا النشاط أنه تركز فى مديريات ومحافظات الوجه البحرى فقط أما مديريات الوجـه القبلى فقد اختص بها شركات مصرية صميمة أسسها المصريون ولم يكن للأجانب فيها دور يذكر (١) ·

ولذلك فانه يمكن ان نقـول أن نشـاط الأجانب فى مجال النقل بالسيارات والأوتوبيس ، لم يكن حكرا عليهم وحدهم كما كان امرا ظاهرا فى الأنشـطة السابقة ، ولكننا هنا نجد دخـول المصريين بدرجة كبيرة وتأسيسهم لبعض هذه الشركات فسيطروا عليها فى الوجه القبلى كمـا أسسوا بعضها فى الوجه البحرى (٢) ·

ثالثا ـ نشاط الأجانب فى اعمال النقل البحرى والنهرى

سيطر الأجانب بشركاتهم وسفنهم الكبيرة على أعمال النقل النهرى والبحرى لنقل الركاب والبضائع بين مديريات مصر من الاسكندرية وحتى اسوان عن طريق نهر النيل وبين مصر والبلاد الأجنبية وبصفة خاصة دول أوروبا وأمريكا عن طريق البحر الأبيض والبحر الأحمر ·

ومن الشركات الأجنبية التى كانت موجودة فى بداية فترة الدراسـة شركة وابورات البوسـة الخديوية · وهذه الشركة شركة انجليزية كانت تدار من لندن عن طريق مكتبها فى مصر (٣) ·

---

(١) مثل شركة أتوبيس الصعيد ، وشركة أتوبيس المنيا والبحيرة ، وشركة مصر العليا للنقل ، وشركو اومنيبوس الفيوم ·

وفى ذلك أنظر محفظة رقم ٢١٩ ، ٢١٨ ، ٦٣

أنظر أيضا احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٣٤ ٢٤٥ ، ٢٥٧

(٢)ومن الشركات التى اسسها وادارها المصريين فى الوجه البحرى شركة أوتوبيس الشرقية والدقهلية وشركة النقل المصرية ·

وفى ذلك أنظر : محفظة رقم ٢١٧ شركة أوتوبيس الشرق

وانظر : احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٦٤

(٣)مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٥ ملف ١٨٤ ـ ١١\٩١

« شركة وابورات البوسته الخديوية »

وشركة وابورات البوسته الخديوية كانت قبل ذلك شركة مصرية وقد مهد لتأسيسها محمد على باشا وفى عهد سعيد سميت باسم الشركة المجيدية ثم تغيرت التسمية فى عهد اسماعيل الى الشركة العزيزية وفى سنة ١٨٧٣ تحولت الشركة الى مصلحة حكومية واصبحت تعرف باسم شركة البوسته الخديوية · وفى سنة ١٨٩٨ باعت الحكومة المصرية الشركة بكالة --

وفي سنة ١٩٣٧ تحولت الشركة من شركة انجليزية الى شركة مساهمة مصرية (١) .

وكان هذا التحول تحولا في الشكل فقط . اما من حيث الجوهر والواقع فقد ظلت الشركة شركة انجليزية طوال فترة الدراسة كما كانت قبل ذلك ، فملكية الشركة (٢) وادارتها بكافة فروع تشغيلها وسياستها العامة ظلت انجليزية دون أى تغيير (٣) بل ان الشركة تمادت في امعان صفتها الانجليزية وذلك بعدم احترامها للقوانين المصرية وأساءت معاملة المصريين ولم تعمل على توظيفهم وظلت محتفظة بالضباط الانجليز والأجانب ، كما أن وظائفها الأخرى ظلت أجنبية(٤) وفي احدى الشكاوى الواردة من أحد الركاب • أن الشركة تحتقر شعور المصريين وتهمل خدمتهم ولا يسمح باذاعة القرآن الكريم أو سماع الاذاعة المصرية • وفي نهاية الشكوى يرجو الراكب المصرى الذى كان عائدا من الولايات المتحدة الى مصر على احدى سفنها في نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، يرجو أن تتمصر هذه الشركة لتصبح خاضعة للادارة والتوجيه المصرى (٥) .

وفي الحرب العالمية الثانية تأثر نشاط الشركة بأعمال الحرب فاوقف العمل على جميع خطوطها المنتظمة ماعدا الخط بين مصر وقبرص وخطوط تشغيلها في البحر الأحمر ، ووضعت بواخر الشركة المعطلة تحت خدمة الحكومة البريطانية (٦) وبعد الحرب عادت الشركة الى اعمالها العادية على بواخرها المختلفة والتى بلغ عددها في سنة ١٩٥٢ سبع بواخر (٧) .

= لوازمها وورشها وسفنها البالغ عددها ١٣ سفينة في ذلك الوقت الى عدد من الشركاء الانجليز واطلقوا عليها نفس التسمية السابقة ، شركة وابورات البوستة الخديوية لتتحول بذلك من شركة مصرية الى شركة انجليزية • انظر :

• احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٢٩٢/٢٩٣ •

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٥٨/٣٥٩

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٥ ملف ١٨٤ – ١١/٩١

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٢ ملف ١٨٢ – ٣/٢١٦ جـ ١ ص ١٢٠/١٤٤

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٢٥/٣٠

• شركة بواخرالبوستة الخديوية •

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٢ نفس الملف ص ١٤٤

• صاحب الشكوى هو قائد الاسراب عبد الرحمن شحاته ، وأرسل شكواه الى هيئة أركان حرب القوات الجوية والتى أرسلتها الى ادارة الشركات •

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٢٩٣

(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٢ نفس الملف ص ٢٩

اما عن الشركة الأجنبية الثانية فهى احدى شركات النقل النهرى ، وقد أسست فى سنة ١٩٢٣ وتعرف باسم شركة النقل النيلية المصرية المتحدة ، ومع انها اسست كشركة مساهمة مصرية فان جميع المؤسسين أجانب ولا يوجد بينهم مصرى واحد ، وأكثر هؤلاء المؤسسين من الانجليز والبقية الباقية من الايطاليين (١) والى جانب هذه العناصر الأجنبية كان هناك اليونانيون الذين استعانت بهم الشركة فى توجيه ادواتها وتشغيل صنادلها المختلفة فى نهر النيل وفروعه ، وكانت أكثر الأعمال والوظائف التى شغلها الأجانب يمثلها هؤلاء اليونانيون وذلك لما امتازوا به من خبرة ودراية كبيرة فى مختلف أعمال النقل بالبحار والأنهار (٢) .

وفى بداية ممارسة الشركة لنشاطها وجدت منافسة شركات النقل النهرى بعضها مع البعض الآخر فوجهت سياستها للاندماج فى بعض منها، وجميعها شركات أجنبية ، مثل شركة انجلو امريكان ، وشركة ايسترن ، وشركة اكسبريس بواخر النيل وشركة تضامن النقل بالنيل (٣) .

وبعد هذا الاندماج فى الشركات المذكورة مارست الشركة نشاطها فى النقل بالنيل بعدد كبير من الصنادل والرفاصات التى تدار بمحركات البترول ، وشغل نشاطها نهر النيل بطوله الممتد من الاسكندرية شمالا وحتى وادى حلفا بالسودان جنوبا ، وهى مسافة قدرها « ١٤٠٠ » كيلو مترا على وجه التقريب بالاضافة الى نشاطها أيضا فى ترعة الاسماعيلية وقناة السويس (٤) .

واستمرت الشركة تواصل نشاطها طوال فترة الدراسة وحصلت من وراء ذلك على أرباح وفيرة فى أكثر السنوات وخاصة فى الحرب العالمية الثانية ، فقد بلغت هذه الأرباح فى سنة ١٩٤٠ « ٤١٩ر٤١ » ج.م (٥) وأخذت الأرباح فى الارتفاع بعد ذلك الى أن بلغت الذروة فى نهاية الحرب ، فقد بلغت فى سنة ١٩٤٥ الى « ١٢٠ر١١٨ ج.م ويمثل هذا المبلغ الربح الصافى بعد خصم كافة المصاريف والأجور (٦) .

وبعد الحرب أخذت الأرباح فى الانخفاض الى أن وصلت الى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٦ ملف ٤٧٩ ـ ١٨٢ ـ ٣\٩٥ جـ ٣ رقم ٦٤ « شركة النقل النيلية المصرية المتحدة » قانون الشركة ومرسوم لتاسيس .

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٢٢/١٣

(٣) احصاء شركات ، المساهمة ١٩٥٠/١٩٤٩ ص ٣١٠

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٦ ملف ٤٧٩ ـ ١٨٢ ـ ٣\٩٥ جـ ١ ص ٧٥

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٨٣

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠/١٩٤٩ ص ٣١١

« ٩١٨و٣ » ج٠م في سنة ١٩٥٠ ، وكان السبب في ذلك يرجع الى ضعف النشاط بصفة عامة بعد أعمال الحرب ، بالاضافة الى قفل بعض الترع الملاحية لبعض الوقت مما كان يؤدى الى تعطيل الحركة لمدة شهرين فى العام ، ومن ناحية ثالثة دخول السيارات كمنافس كبير فى نقل البضائع مما جعل بعض مصدرى القطن يلجاون الى السيارات السريعة فى نقل أقطانهم لاسباب تتعلق بسرعة التمويل ولهذه الأسباب قل النشـــاط وانخفضت الأرباح (١) ٠

وبالاضافة الى هذه الشركة كانت هناك شركة انجليزية أخرى للنقل النهرى وهى شركة قنال المنزلة والملاحة (شبنج) ليمتد ، وهى شركة انجليزية تأسست فى لندن سنة ١٩٢٧ (٢) وهذه الشركة تعتبر فرعا من شركة اخرى تعمل في قنال المنزلة وهى شركة الملاحة بالمنزلة وهى الأخرى شركة أجنبية واقعا وعملا وان كانت قد اسست على انها شركة مساهمة مصرية ، وعندما اسست شركة الملاحة بالمنزلة فرعها « شركة الملاحة والشحن » فانها قد اسستها فى لنـــدن لتكون شركة انجليزية وتمارس عملها معها فى مصر للنقل والملاحة النهرية خارج بحيرة المنزلة ، وفي بداية نشاطها حصلت على ربح قدره « ٦ ٪ » ثم بعد ذلك أصيبت بالخسارة بسبب انخفـاض الواردات عن طريق بور سعيد غير أن الحالة تحسنت بعد ذلك وحققت ربحا قدره « ٦٪ ٪ » وفى الحرب العالمية الثانية أوقفت الصـــادرات والواردات عن طـريق بور سعيد فتــأثرت الشركة الانجليزية بذلك بسبب تعطل قطعها النهرية عن اعمال نقل البضائع هذا وان استمر طريق بور سعيد المائى البرى فى نشاط مستمر ، مما جعلها تستمر فى ممارسة بعض من نشاطها (٣) ٠

والى جانب هــذه الشركات كانت هنــاك شركات بحرية أجنبيــة أخرى ، وكان أكثرها شركات انجليزية وايطالية ، واتخذت هذه الشركات من مصر أحد مراكز نشاطها واحتكرته احتكارا كبيرا (٤) ٠

أما عن دور المصرين فى تأسيس شركات للنقل البحرى والنهرى ، فلقد كان دورا محدودا للغاية ٠ وأول هذه الشركات التى اسسوها هى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٦ نفس الملف جـ ٢ ص ٣٣
« تقرير مجلس الادارة عن الميزانية حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ »
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٠٨
(٣) ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٤٠٧\٤٠٨
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١١ « شركة قنال المنزلة والملاحة »
(٤) ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ « الشركة البحرية المصرية جـ ١ ص ٣
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ « شركة مصر للملاحة البحرية » جـ٦ ص١٢

شركة ملاحة الاسكندرية التي اسست في سنة ١٩٣٠ (١) ورغم أن هذه الشركة شركة مصرية فانها كانت تدور في فلك الشركات البحرية الأجنبية وتنطوى تحت لوائها (٢) ومن ناحيــة ثانية فاننا نجد ان هذه الشركة نفسها تقوم بتأسيس شركة انجليزية متفرعة عنها باســم شركة ملاحة الاسكندرية (لندن ليمتد) وامتلكت جميع أسهمها (٣) ·

ولم يقــدم المصريون على تأسيس شركات للنقل البحرى والنهرى بحيث تكون مصرية صميمة ، الا عندما أسس بنك مصر شركتين للنقل النهري والبحرى هما شركة مصر للنقل والملاحة واسست في سنة ١٩٢٥. وشركة مصر للملاحة البحرية واسست في سنة ١٩٣٤ (٤) ·

كما أسس عدد آخر من المصريين الشركة البحرية المصرية في ســنة ١٩٤٦ (٥) ·

وعملت الحكومة بعد تأسيس هــذه الشركات المصرية على مساعدتها بكافة الطرق ، ومد يدها بالاعانات اللازمة لكى تصمد في مواجهة الشركات الأجنبية البحرية منها والنهرية (٦) ·

ولكن رغم مساندة الحكومة فان دور هذه الشركات المصرية كان دورا محدودا للغاية أمام سيطرة الشركات الأجنبية على أعمال النقل البحرى · وفي سنة ١٩٤٩ قدمت مذكرة الى وزير المالية المصرى تبين خطورة هذه السيطرة وابعادها ، وقد جاء في هذه المذكرة ما يلى : « ان نصيب البواخر المصرية في نقل الواردات والصادرات المصرية يكاد لايذكر فقد بلغت كمية الواردات المصرية في عام ١٩٤٥ « ٣ر٥ » مليون طن ورد منها « ١ ٪ » فقط على بواخر مصرية · أما الصادرات المصرية في نفس العام فقد بلغت « ٣ » مليون طن ، صدر منها « ٢ ٪ فقط على بواخر مصرية ، وهــذه النسبة التي لا تذكر ظهرت عراقبها الوخيمة خلال الحرب العالمية الثانية حين لمسنا عن قرب وفي أحرج الأوقات نتائج ضآلة أسطولنا التجارى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٣ ملف ١٨٢ ـ ١٤٩/٣ جـ ١ « شركة ملاحة الاسكندرية » ·
ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٧٧

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ ملف ع ١٨٤ ـ ١٧١ جـ ١ « الشركة البحرية المصرية » مذكرة بشأن حماية البواخر المصرية ·

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ص ٣٧٨

(٤) بنك مصر ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٩١

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ ملف ع ١٨٤ ـ ١٧١ جـ ١

(٦) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ ـ ١٧١ جـ ٦ ص ٢٤/٢٣

وعدم استطاعتنا نقل قواتنا ولوازمنا الحيوية بأنفسنا • وهذا يؤكد تأكيدا كبيرا الضرورة القصوى لانهاض أسطولنا التجارى ليس فقط بنصرة الشركات المصرية الحالية ولكن أيضا بانمائها وزيادة عدد بواخرها التى تتناقص عددها أمام ضغط الشركات الأجنبية من جهة وقعود الحكومة المصرية عن حمايتها حماية فعالة من جهة أخرى • فقد كان عدد البواخر المصرية فى سنة ١٩٤٠ ، ٥٦ ، قطعة فاضحى فى عام ١٩٣٨ ، ٣١ ، قطعة فقط (١) •

ولم تستطع هذه الشركات المصرية منافسة الشركات الأجنبية لعدة أسباب منها الى جانب قلة عددها وخبرتها أسباب أخرى مختلفة ، وجاء عن هذه الاسباب فى نفس المذكرة ما يلى : « انه مما لا شك فيه أن الشركات البحرية المصرية لا تستطيع بمفردها أن تقاوم الضغط الواقع عليها من الشركات البحرية الأجنبية وذلك لانها تستطيع باحتكارها للنقل البحرى أن تتحكم فى أسعار الشحن فتهبط به أحيانا الى حد غير مشروع لا سبيل معه الى المنافسة العادلة فتقضى بذلك على الشركات الناشئة » (٢) •

وهناك أسباب أخرى غير ذلك منها ، أن الشركات الانجليزية تضافرت فيما بينها وارتبطت باتفاقات من شأنها ابعاد اية شركة مصرية جديدة من العمل وذلك بطرق ملتوية وعديدة ما لم تأتمر الشركات المصرية بامرها وتعمل تابعة لها (٣) •

ومنها أيضا عدم منح البواخر المصرية التسهيلات المطلوبة فى الموانى الأجنبية فى نفس الوقت الذى تمنح فيه هذه التسهيلات للبواخر الأجنبية فى كافة الموانى المصرية (٤) •

كما أن الغزالين الايطاليين اشترطوا فى شراء صفقاتهم على أن يكون تسليم بضاعتهم فى ميناء الاسكندرية ، وغرضهم من ذلك أن تطلق لهم الحرية فى شحنها على السفن التى يختارونها ومن الطبيعى أن يتم الشحن على السفن الايطالية التابعة لشركة الأدرياتيكا • وعلمت شركة مصر

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ ملف ع ١٨٤ ـ ١٧١ جـ ١

« مذكرة مرفوعة من رئيس مجلس ادارة الشركة البحرية المصرية الى وزير المالية المصرى فى ٣ فبراير سنة ١٩٤٩ » •

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ ملف ع ١٨٤ ـ ١٧١ جـ ١ • المذكرة السابقة •

٣) مصلحة الشركات • نفس المحفظة والملف « مذكرة بشأن حماية البواخر المصرية »

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ع ١٨٤ ـ ٦٧١ جـ ٣ ص ٧

للملاحة البحرية أن هناك ايعازا غير رسمى من الحكومة الايطالية لهؤلاء النزالين بشحن بضائعهم على السفن الايطالية دون غيرها (١) ٠

كان لكل هـذه الاسباب الأثر الكبير فى سيطرة شركات الملاحة البحرية الأجنبية على أسواق النقل البحرى بين مصر والبلاد الأجنبية ولم تترك بذلك للشركات المصرية الا نسبة محدودة جدا يقوم عليها نشاطها . وكان لا يمكن لنشاط هذه السفن المصرية أن يستمر دون الحصـول على العون والتأييد المادى وغير المادى من الحكومة المصرية فقد كانت جميعها شركات مصرية معانة ٠ ومن ناحية أخرى كان لا يمكن لشركات الملاحة البحرية والنهـرية المصرية أن تسـتمر دون الاستعانة بخبرة الأجـانب وجهدهم ٠

ومن ذلك نجـــد أن شركة مصر للملاحة البحرية قد اعتمدت فى تشغيل بواخرها على ضباط بحريين ومهندسين أجانب ، وحسب ما جاء فى تقرير مدير مراقبة الشركات « انه كان لا يمكن استبدالهم بمصريين لعدم وجود هيئة فنية حكومية تتولى امتحان الطلبة الذين يتدربون على هـذه البواخر وتعطيهم الشهادات التى تخول لهم اشغالا هـذه الوظائف الفنية وان السفر لأداء هذا الامتحان فى خارج مصر غير متيسر فى ظروف الحرب العالمية الثانية » (٢) ٠

ولم تعين شركة مصر المصريين على بواخرها الا فى وظائف البحارة وهى وظائف عادية من الممكن على المصريين ممارستها دون سابق تدريب كبير ، وحتى هذه الوظائف عندما اقدمت الشركة على تعيين المصريين فيها فانها أعطتهم أجورا ضئيلة جدا لا تتعادل مع أجور البحارة الأجانب الأمر الذى جعل البحارة المصريين ينتهزون فرصة وصولهم الى الموانى الأجنبية ويضربون عن العمل الا اذا زيدت مرتباتهم وعوملوا معاملة البحارة الانجليز والأمريكيين ، وكانت شركة مصر تضطر امام ذلك الى طردهم وتعيين بحارة هنود باقل من مرتباتهم (٣) ٠

رابعا ــ نشاط الأجانب فى مجال النقل الجوى

رغم حداثة عهد العالم فى تأسيس شركات الطيران واستخدامها فى نقل البضائع والركاب فان مصر كانت من الدول التى واكبت هذا التطور

(١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، ملف ع ١٨٤ ــ ١٧١ جـ ٦ ص ١٣
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٠ ملف ع ١٨٤ ــ ١٧١ جـ ٦ ص ٥٦
(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف والتقرير

واسست اول شركة من شركات الطيران فى سنة ١٩٣٢ ، ولم تمض فترة طويلة الا وقد ثنتها بشركة ثانية وهى شركة سعيدة للطيران فى سنة ١٩٤٨ .

وكان الفضل فى تاسيس هاتين الشركتين راجعا بالدرجة الأولى الى جهود الأجانب وذلك بالمساهمة فى غالبية راس المال بالاضافة الى سيطرتهم على جهاز الادارة والتشغيل . ونتابع فيما يلى دور الأجانب فى كل من الشركتين .

شركة مصـــر للطيـران :

تعتبر شركة مصر للطيران احدى شركات بنك مصر ، وقد اسست فى سنة ١٩٣٢ برأسمال قدره « ٢٠٠٠٠٠ » ج.م وساهم بنك مصر فى رأس المال بمبلغ قدره « ٥٤٠٠ » ج.م أما الجزء الباقى من رأس المال ، فقد ساهم فيه مصريون وأجانب ، وبلغ مقدار مساهمة الأجانب «٨٠٠٠» ج.م وجميع هؤلاء الأجانب من المساهمين الانجليز المقيمين خارج مصر فى انجلترا نفسها (١) .

فمساهمة الأجانب اذن فى رأس المال كانت كبيرة واكبر بكثير من مساهمة بنك مصر نفسه ، مما يجعل لهم دورا رئيسيا فى تمويلها والمشاركة فى تاسيسها ، ويتضح هذا الدور بدرجة أكبر لو عرفنا أن الشركة قد اعتمدت اعتمادا كليا فى ادارتها وتشغيلها وبخاصة فى سنواتها الأولى على الطيارين والفنيين الأجانب (٢) .

ولكن الأمور لم تستمر فى شركة مصر للطيران على هذا الوضع من حيث سيطرة الأجانب عليها ، فقد أخذت الشركة بعد ذلك تبذل جهدا كبيرا فى تدريب المصريين على مهمة الطيران المختلفة كى يحلوا محل الأجانب فانشأت لذلك مدرسة للطيران واخرى للاسلكى وثالثة لهندسة الطيران ، وخرجت هذه المدارس الثلاثة عددا من المصريين كان لهم دور كبير بعد ذلك فى تمصير هذه الشركة تمصيرا تدريجيا الى أن مصرت وظائفها بدرجة كبيرة فى سنة ١٩٥٢ (٣) بحيث أنه لم يعد يوجد هناك فى تلك السنة الا

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٦ فى ١٩٣٢\٥\٣٦ « مرسوم تأسيس شركة مصر للطيران »

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/٢٢ .

« تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع قانون لاعانة شركة سعيدة ومصر للطيران بمبلغ ١٣١٫٥٢٩ ج.م .

(٣) الاهرام فى خدمة التجارة والصناعة . ابريل ١٩٥٢ ص ٢٤ =

اثنان من الطيارين الالمان وستة عشر آخرين من البريطانيين واليونانيين والمتمصرين فى وظائف فنية وضباط حركة ومضيفات هذا فى نفس الوقت الذى نجد فيه أن عدد المصريين كان كبيرا جدا فقد بلغ عددهم فى نفس السنة ، ٤٦٧ ، مصريا فى كافة الوظائف والأعمال المختلفة الرئيسية وغير الرئيسية بالاضافة الى أن مجلس الادارة مصرى كله فى رئاسـته واعضائه (١) .

واستكمالا لأعمال التمصير فان رأس المال أيضا قد مصر تمصيرا كاملا فى سنة ١٩٥٢ وذلك بتنازل الأجانب عن حصتهم فى راس المال والتى اشتراها فريق من أثرياء المصريين (٢) .

شركة سعيدة للطيران :

وفى شركة سعيده للطيران كان دور الأجانب أكبر بكثير من شركة مصر للطيران ، ففى شركة مصر ، نجد انها اذا كانت قد بدأت معتمدة على الأجانب فان بنك مصر بسياسته التى وجد من أجلها والرامية الى تمصير الاقتصاد المصرى ، لم يشأن أن يترك الشركة على هذا الوضع الأجنبى فسارع بتدريب المصريين على اعمالها وبالتالى تمصيرها ورأينا أنه تحقق له ما أراد فعلا سنة ١٩٥٢ .

أما شركة سعيدة فلم تكن احدى شركات بنك مصر ، وبالتالى فقد اختلف الامر كثيرا ، لأنه لم تكن هناك الهيئة او الجهة التى تخطط بحماس وبهدف أساسى من أجل تمصيرها . ومن ثم فاننا نجد هذه الشركة تظل وحتى سنة ١٩٥٢ تكاد تكون أجنبية فى كل شىء ، وكما يقول عنها أعضاء مجلس النـــواب نها شركة يطالية ولم تحمـــل من المصرية الاسم فقط ، وذلك وفقا لما قرأوه عنها من واقع ملفات الشركة والتقارير المختلفة حول نشاطها (٣) .

وترجع بداية تاسيس هذه الشركة الى سنة ١٩٤٨ عندما أقدم بعض رجال الأعمال الايطاليين على تاسيسها فى مصر ، وتمكن هؤلاء الايطاليون من ادخال عدد من الماليين المصريين للمشاركة معهم فى راس المال ،وكانت

---

* من حديث لمحمد رشدى بك مدير عام شركة مصر للطيران وعضـــو مجلس ادارتها المنتدب .

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٢ جـ ٢ ص ٥٥/٥٦ « شركة مصر للطيران » .

(٢) الأهرام الاقتصادى . ابريل ١٩٥٢ ص ٢٤

(٣) مجلس النواب ، جلسة ٢٢\١\١٩٥١ ص ٤٠

مشاركة المصريين بنسبة « ٥٥ ٪ » من راس المال اما الايطاليون فبالنسبة الباقية وهي « ٤٥ ٪ ولم تكن مشاركة الايطاليين بمبالغ نقدية في راس المال بل كانت في صورة ما قدموه من طائرات ايطالية وآلات ومهمات للورش (١) ٠

ومارست الشركة اعمالها بجهاز من الفنيين والمشرفين الايطاليين بطريقة اضرت بأموال المصريين واقتصادهم والجهات الحكومة في النهاية الى مساعدة الشركة واعانتها باموال كثيرة وذلك أسوة بما اتبع من اعانة شركة مصر للطيران وشركات مصرية أخرى تعمل في مجالات مختلفة ٠

ورئيس هذه الشركة والتصرف في كافة أمورها بصورة مطلقة هو المستر كلنجر الايطالي الجنسية وكان يحمل تفويضا كتابيا منذ ان نشات الشركة من رئيس مجلس ادارته يخوله التصرف في اموالها بالصورة التي يرى فيها مصلحة أعمالها (٢) ٠

واختار كلنجر أعوانه جميعا من الايطاليين وكذلك المشرفين الفنيين والوظائف الهامة الأخرى التي يتقاضى أصحابها مرتبات كبيرة ، فقد كانت جميعهـــا وظائف قاصرة على الايطـاليين اما المصريون ففي وظائف اقل وبمرتبات أقل بكثير ، وبدأت الشركة أعمالها بالترويج لبعض الطائرات الايطالية فقامت بشراء عدد منها من ماركات فيات وسافوى بأسعار مرتفعة بالاضـافة الى أربع طائرات من مخلفات الجيش الأمريكي ، وجميع هـذه الطائرات من طراز قديم وكلفت الشركة الأموال الكثيرة في اصلاحها وفي الحصول على قطع الغيار اللازمة لها ٠

وقد كشفت مناقشات مجلس النـواب المصري في ضـوء التقارير المقدمة من الشركة أنها شركة عميلة للشركات الايطالية ومن الأمثلة التي قدمت على ذلك ـ بالاضافة الى ما ذكرناه ـ أنها كانت تستاجر طائرات من هذه الشركات الايطالية وتدفع مبالغ كبيرة في مقابل ذلك ، هذا في نفس الوقت الذي لم يكن هنـاك أى داع لعمليات التأجير وذلك لعـدم وجود احتياجات جديدة لطائرات أخرى بخلاف ما هو موجود لدى الشركة والتي لم تعمل على تشغيل أكثر من أربعة طائرات منها في جميع الظروف ، فكأن هذه الأموال المدفوعة نظير تاجير الطائرات الايطالية ما هي الا تهريب وتبديد لأموال الشركة لمصلحة الايطاليين وشركاتهم (٣) ٠

---

(١) مجلس النواب ، نفس الجلسة والتاريخ ص ٣١
(٢) مجلس النواب ، نفس الجلسة والتاريخ ص ٣٨
(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٥١/١/٢٢ ص ٢٨/٢٥

ومن سبل تهريب أموال هذه الشركة الى ايطاليا ايضا ان مديرها المستر كلنجر كان يملك ويدير في الوقت نفسه ورشة لاصلاح الطائرات تسمى «ايرو نافازي» بمدينة فينيسيا بايطاليا(١) وقد دأب المستر كلنجر على أن يستغل منصبه كرئيس لشركة سعيدة في تشغيل ورشته في فينيسيا لاصلاح طائرات الشركة ، وتقاضت شركته مبالغ كبيرة من الأموال في مقابل تصليح طائرات شركة سعيدة ، وهي أسعار مبالغ فيها وخيالية جعلته يربح من وراء ذلك مبالغ ضخمة على حساب الشركة (٢) ٠

كان من الطبيعي أن تجعل كل هذه الظروف من شركة سعيدة شركة خاسرة ، فلجأت الى الحكومة تطلب الاعانة أسوة بشركة مصر للطيران التي حصلت عليها في بداية نشاطها ، وحدثت مناقشات عاصفة بمجلس النواب في سنة ١٩٥١ ترفض منح الاعانة للشركة لأنها شركة مصرية اسما وايطالية واقعا وعملا وتعمل على تهريب أموال المصريين الى الخارج بالاضافة انها تعمدت عدم تمصير وظائفها او رأسمالها ، وكانت أحاديث النواب مصحوبة بأدلة تقارير مصلحة الشركات عن الشركة ، ورغم هذا كله فقد قرر في النهاية منح اعانة كبيرة للشركة قدرها ٩٣٩ر١٣١ ج٠م ويشاركها في هذه الاعانة شركة مصر للطيران ، وكانت موافقة الغالبية الأعضاء على منح الاعانة على أساس أن تكون هناك شركة طيران أخرى في مصر بخلاف شركة مصر للطيران ، وحتى لا تحتكر الأخيرة مجالات أعمال النقل الجوى ، هذا الى جانب أن البعض قد أحاطها ببعض الأعذار والتي منها انها شركة في بداية أعمالها ، وخاصة انها مجالات أعمال جديدة تحتاج لوقت وخبرة ودراية ٠ وفي نفس الوقت أراد أعضاء المجلس اعطاءها فرصة أخرى لتمصيرها ومتابعة ذلك عن طريق الاشراف الدقيق والتفتيش عليها من قبل الجهات المختصة حتى يتم اعمال التمصير ويقضى على التلاعب فيها وتزول صفتها الأجنبية لتصبح مصرية واقعا وعملا(٣)٠

مكاتب شركات الطيران الأجنبية في مصر :

افتتحت مكاتب لخطوط بعض شركات الطيران الأجنبية في مصر وفقا لما اتفق عليه في معاهدة الطيران المدني الدولي في سنة ١٩٤٤ ٠

وكانت كثير من دول العالم قد شعرت في نهاية الحرب العالمية الثانية

---

(١) مجلس النواب جلسة ١٩٥١/١/٢٢ ص ٣٧
(٢) مجلس النواب ، نفس الجلسة والتاريخ ص ٣٩
(٣) مجلس النواب نفس الجلسة والتاريخ ص ٣٨/٣١
مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١/٢٩ ص ١٢

بالحاجة الى الاسراع فى تنظيم الطيران المدنى الدولى لتساعد بذلك على ايجاد وابقاء الصداقة وحسن التفاهم بين الأمم والشعوب وتنمية التعاون بينها الأمر الذى يتوقف عليه السلام العالمى فعقدت من أجل ذلك مؤتمرا بمدينة شيكاغو فى أواخر عام ١٩٤٤ م واتفقت فيه على مبادىء وأوضاع معينة تضمن للطيران المدنى النهوض بطريقة منظمة وتحقق انشاء مؤسسات للنقل الجوى الدولى على أساس تكافؤ الفرص للجميع وانتهى ذلك المؤتمر بوضع الوثيقة النهائية لمعاهدة الطيران المدنى الدولى التى وقع عليها مندوبو حوالى « ٥٠ » دولة ومن بينها مصر فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ وصدر القانون رقم « ١٥ » لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على أحكام هذه المعاهدة واصبحت نافذة فى مصر اعتبارا من ١٩٤٧/٤/١٢ · وعلى ضوء احكام هذه المعاهدة رغبت كثير من الدول الموقعة عليها فى عقد اتفاقيات ثنائية تهدف الى انشاء خطوط منتظمة للطيران بينها وبين مصر الغرض منها تنظيم المواصلات الجوية الدولية بطريقة مأمونة ومنسقة وتنشط النقل الجوى باقل الأجور التى تتفق وقواعد الاقتصاد السليم ، وعقدت هذه الاتفاقيات فعلا بين مصر ودول اجنبية مختلفة ، مدت بموجبها هذه الدول الأجنبية خطوط شركات طيرانها الى القاهرة ، واصبحت لشركات الطيران الاجنبية ووفقا لما نص عليه فى هذه الاتفاقيات مكاتب تمثلها فى مصر واشترط فى الاتفاق أن يكون العاملون بمكاتب هذه الشركات من جنسيات الدول التابعة لها لتنظيم عمليات الحجز والسفر والاستعلامات عن الرحلات المتعددة التى تقوم بها خطوط طيران الشركة وسفرياتها المختلفة (١) ·

واهم الدول الأجنبية التى كانت لها خطوط طيران ومكاتب لشركاتها فى مصر هى انجلترا وفرنسا وأمريكا والسويد والنرويج والدنمرك وهولندا وبلجيكا واليونان وايطاليا ودول اجنبية اخرى ، واصبحت مصر بكثرة مكاتب شركات الطيران الأجنبية فيها فى عام ١٩٥٢ مركزا للطيران الدولى والعالمى ، الأمر الذى جعل بعض المهتمين بشئون الطيران يقدمون اقتراحا فى نفس السنة بتجميع مكاتب شركات الطيران الأجنبية الكثيرة فى مبنى واحد رغبة فى تسهيل حركة السفر للمسافرين وحصرهم فى مكان محدد بدلا من تشتتهم فى مختلف مكاتب شركات الطيران الأجنبية المنتشرة فى أنحاء القاهرة (٢) ·

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٦/١٢ ، ملحق رقم ٢٥ ، ٣٦ ص ٢١٦/٢٠٩

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠\٧\٢٤ ، ملحق رقم ١٠ ص ٥٣

ـ الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة · ابريل ١٩٥٢ ص ٣٣/١٨

خامسا ـ الاجانب والاتصالات السلكية واللاسلكية

أدخل الأجانب فى مصر منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر الاتصالات السلكية واللاسلكية المختلفة من تلغراف وتليفون ولاسلكى ، ففى سنة ١٨٥٦ رخص لبعض الاجانب بمد اسلاك التلغراف بين مصر والخارج وفى سنة ١٨٨١ منحت الحكومة المصرية احد الأمريكيين ترخيصا بانشاء اول خط تليفونى بين القاهرة والاسكندرية ، وانتقل الترخيص فى نفس السنة الى شركة انجليزية ، وفى سنة ١٩١١ افتتح الأجانب فى بور سعيد مكتبا للتلغراف اللاسلكى لقبول وتوصيل الاشارات المعروفة باسم « راديو تلغراف » وما أن جاءت سنة ١٩٢٢ الا وقد تمكنت الشركات الانجليزية التى سيطرت على هذه الأعمال من ربط جميع أجزاء مصر بشبكات من الاتصالات السلكية واللاسلكية ، كما انها ربطت بين مصر والخارج عن طريق مد ووصل هذه الشبكات بمراكز الاتصال الرئيسية فى أوروبا .

شركة التلغراف الانجليزى بالسويس

المتحد مع شركة ماركونى راديو التلغرافية :

استطاعت الحكومة المصرية أن تعمل على تشغيل خطوط الاتصالات الداخلية لحسابها فمصرت شركة التليفون الانجليزى سنة ١٩١٨ ، وانشأت قبل ذلك مصلحة التلغراف (١) .

أما الاتصالات الخارجية بالاضافة الى بعض خطوط الاتصال فى الداخل فانها ظلت بعد سنة ١٩٢٢ وحتى نهاية فترة الدراسة تابعة لشركتين أجنبيتين هما شركة التلغرافات الشرقية الانجليزية وشركة ماركونى راديو التلغرافية ، وكانت كل واحدة من هاتان الشركتان تعمل منفصلة عن الأخرى وفى سنة ١٩٣٢ انضمت الشركتان فى شركة واحدة أجنبية تعرف باسم شركة التلغراف الانجليزى المتحدة مع شركة ماركونى راديو التلغرافية (٢) هذا وان ظلت كل واحدة من الشركتين تقيد أعمالها ونشاطها بصورة منفصلة عن الاخرى (٣) .

---

(١) Annuaire Statistique 1923-1924, p. 313-322.

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٠ ملف ع ١٨٤ ـ ١٤/٤٣ (بدون ترقيم) «شركة التلغراف الانجليزى بالسويس المتحدة مع شركة ماركونى راديو التلغرافية»

(٣) Annuaire Statistique 1951-1954. p. 270.

وعن تطور أعمال شركة التلغراف الانجليزى فى فترة الدراسة فاننا نجد ان هذه الشركة قد أخذت تتفاوض مع الحكومة فى سنة ١٩٢٦ لمد خطوط جديدة لها بين بور سعيد والاسكندرية وبين بور سعيد ويافا واشترطت فى مقابل القيام بهذه الخدمات أن يمد امتياز عملها حتى سنة ١٩٦٨ ، وكانت الشركة قد قدرت أن هذه الخطوط الجديدة ستعمل على خدمة الاتصالات بين مصر وسوريا وفلسطين لتدعيم وتقوية الاتصالات والروابط بين هذه الدول وبين مصر ، وقد وافق مدير عام سكك حديد وتلغراف الحكومة المصرية على مشروع الشركة ورفع موافقته لوزير المواصلات حتى تتخذ اجراءات تنفيذه (١) ومارست شركة التلغراف الانجليزى نشاطها فى ارسال كافة البرقيات الخارجية المرسلة من الجمهور ومختلف المصالح الحكومية فى مصر الى مختلف أنحاء العالم ، وكذلك استقبال كافة المراسلات التلغرافية الى نفس الجهات فى مصر · وكانت مصلحة تلغراف وتليفون الحكومة هى حلقة الوصل بين الجمهور والمصالح الحكومية وبين شركة التلغراف الانجليزى فى ارسال واستقبال هذه المراسلات ، وحددت تعريفة أجور للتعامل مع الشركة تتقاضاها نظير هذه الأعمال من مختلف الجهات الراسلة والمستقبلة للاشارات التلغرافية(٢) ·

وتقاضت الحكومة المصرية من الشركة اتاوة سنوية نظير نشاطها فى مصر ، وبلغ مجموع هذه الاتاوة عن نشاطها فى المدة من سنة ١٩٢٦ الى سنة ١٩٢٨ ، ٦٢و٩٠٧ ، ج٠م (٣) · وفى اتفاق آخر فى سنة ١٩٣٢ تغيرت بعض شروط دفع الاتاوة وجاء فيها انه لابد للشركة من أن تدفع الحكومة المصرية جزءا محددا من تعريفة أجر كل كلمة تتقاضاها من الجهات المرسلة للتلغراف بالاضافه الى ٣ ٪ من الربح السنوى الذى تحصل عليه وحدث خلاف بين الحكومة والشركة حول حدود هذا الدفع . وفى سنة ١٩٤١ أمام هذا الخلاف رات الحكومة أن تخصم حصتها فى الربح من المبالغ التى تحصلها من الجمهور لصالح الشركة ، ومع هذا فلم يحسم الخلاف واستمر لسنوات أخرى بعد ذلك (٤) ·

واتخذت هذه الشركة مركزا رئيسيا ومقرا لادارتها فى لندن ، وكان رئيس الشركة فى مصر هو حلقة الاتصال بين فروعها فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ومختلف أنحاء القطر المصرى ومركز الادارة المذكور (٥) ·

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٠ ملف ١٨٤ ـ ١/٤٣ ص ٤٢
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٠ ملف ١٨٤ ـ ١٤/٤٣ (بدون ترقيم)
(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ١/٤٣ (بدون ترقيم)
(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ١٤/٤٣ (بدون ترقيم)
(٥) مصلحة الشركات نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ١٩/٤٣

وكما أن مركز ادارة الشركة في لندن فان مركز اعتماد واقرار حساباتها النهائية في لندن ايضـــا بما فيه من ارباحها النهائية وحصة الحكومة المصرية ، وحاولت مصلحة السكة الحديد في سنة ١٩٢٧ أن تسعى لدى الشركة بقبول مبدأ مراجعة الحسابات محليا في مصر ولكن الشركة رفضت واكتفت بارسال اقرارات ممضاه من محاسب الشركة الانجليزى تشهد بصحة المبالغ المدفوعة ، ووافقت مصلحة السكة الحديد على هـذا الاجراء الذى استمرت تتعامل مع الشركة على أساسه بعد ذلك ، بعد أن رات فيه الضمانات الكافية على صحة بياناته وأرقامه النهائية (١) ٠

شركة تلغراف رويتر الانجليزية :

والى جانب شركة التلغراف الانجليزية السابقة ، كانت هناك شركة تلغراف انجليزية اخرى ولكنها تختلف اختلافا كبيرا فى طبيعة عملها عن الشركة السابقة ٠

وهذه الشركة هى شركة تلغراف رويتر التى مارست عملها كوكالة من وكالات الأنباء العالمية ٠ فمن مركزها الرئيسى فى لندن تستطيع الاتصال بفروعها فى مختلف أنحاء العالم ومنهـا فرع مصر ٠ وللشركة اقســـام مختلفة تؤدى عن طريقها هذه الخدمات ومن هذه الأقسام قسم عن أوضاع المدن الاقتصادية ، وقسم آخر عن أحوال التجارة الأمريكية ، وقسم ثالث لعمل الاحصائيات الاقتصادية المختلفة (٢) ٠

وفى سنة ١٩٣٦ اتصلت مكاتب السكرتارية المالية فى كثير من الوزارات المصرية مثل وزارة الأشغال والزراعة والداخلية والحقـــانية والخارجية والتجارة والصناعة والحربية والصحة ، اتصلت بمركز شركة رويتر تلجراف فى مصر لكى توافيها بنشرة تلغرافاتها اليومية الخاصـــة باسعار المبادلة للجنيـه الانجليزى ساعة بساعة وفقا لأسعار بورصـة لندن ، وذلك نظرا لشدة حاجة اقلام حسابات هذه الوزارات للأســعار المذكورة فى معاملاتها مع التجـار والموردين (٣) وغير هذه النشرة فان شركة تلغراف رويتر قد دأبت على أن ترسل الى مختلف أقسام الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة نسخة يومية باللغة الانجليزية من تلغرافاتها

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٠ ، ملف ١٨٤ ـ ١/٤٣ (بدون ترقيم)

٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨١ ملف ع ١٨٤ ـ ٢/١٤٥ (بدون ترقيم)

• شركة رويتر • Ruters Limited. London, June 1939.

(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ع ١٨٤ ـ ١/١٤٥ ص ٧١

التى تتلقاها من مركزها فى لندن وفروعها فى مختلف أنحاء العالم (١) وهذه النسخة اليومية تشمل اخبارا عالمية كثيرة تتعلق بالأحوال السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأمور اخرى كثيرة لكثير من العواصم العالمية مثل واشنطن ولندن وباريس وبرلين والقدس وروما والقسطنطينية (٢) .

وفى مقابل هذا النشاط الذى مارسته شركة رويتر فى نقل أخبار وشئون العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى كافة المصالح والوزارات المصرية فان الحكومة قد دأبت على منحها اعانة سنوية تناسب هذا العمل والنشاط الكبير (٣) .

شركة ماركونى وانشاء محطة الاذاعة اللاسلكية سنة ١٩٣٤ :

يرجع لشركة ماركونى الفضل الأول فى تأسيس محطة الاذاعة اللاسلكية بمصر سنة ١٩٣٤ ، وكان ذلك بموجب ابرام عقد اتفاق بين هذه الشركة وبين الحكومة المصرية مدته من ١٩٣٤/٥/٣١ الى مايو سنة ١٩٤٤ ، وقد نص فى هذا العقد على أن تتولى شركة ماركونى أعمال الاذاعة مقابل ٦٠ ٪ من حصيلة الضريبة التى تحصل عليها الحكومة من المنتفعين بالارسال . وفى سنة ١٩٤٤ جدد الاتفاق بين الحكومة والشركة الى سنة ١٩٤٩ ، وكان من الطبيعى ان يسيطر على أعمال الشركة الرؤساء الأجانب طوال مدة العقد المذكور وكان هؤلاء جميعا يخضعون للادارة الانجليزية وتوجيهاتها ، ولم تكن الادارة المصرية لهذه المحطة الا ادارة شكلية فقط أما الادارة الفعلية فهى للانجليز والأجانب (٤) .

وكانت هذه الادارة الأجنبية فى الاذاعة المصرية محل شكوى جمهور المصريين مما جعل هذا الموضوع مطروحا للاستجواب والمناقشة فى مجلس النواب المصرى فى جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ ، فقد وجه أحد النواب بالمجلس استجوابا لوزير الشئون الاجتماعية جاء فيه « أريد أن أستجوب معالى وزير الشئون الاجتماعية عن الأسباب التى أدت الى أن الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية لم تؤد رسالتها كما يجب من حيث ضعف البرامج والسماح لمطربين من الدرجة الثالثة وأدنى منها بالغناء واهمال كبار المطربين والمطربات وترك الحبل على الغارب للرؤساء الأجانب بالاذاعة

---

(١) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ، والملف ص ٦٦

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة . R. Tellegrams Allrights Reserved.
Athens, washington, London, Paris Berlin, Jerusalem, etc.

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٨١ ملف ١٨٤ ــ ١١\١٤٥ ص ٦٤

(٤) مجلس النواب ، جلسة ٢٠ /١٩٤٧/١ ص ١٤/١٣

الذين لا يغدرون ذوق الملا تمعين ويبخسون المطربين اجورهم ، ان الاذاعة في جميع الأمم المتمدينة هي لسان دعايتها وحضارتها وامانيها القومية بل هي المترجمة عن نهضتها في جميع الأمم · لكن محطة الاذاعة اللاسلكية - ولا يمكنني ان اسميها محطة الاذاعة المصرية بحال من الأحوال فالحكومة المصرية بعيدة عنها كل البعد ولا تشرف عليها - تقـوم بنشر الدعاية الانجليزية في الشرق ، والذي يتـولى ادارة هـذه المحطة هي الحكومة الانجليزية وبصورة ظاهرة فقط الحكومة المصرية ، فشركة ماركوني هي الى اسستها وما زالت تشرف عليها حتى الآن » (١) ·

وفي سنة ١٩٤٨ تخلت الادارة الانجليزية عن محطة الاذاعة الى ادارة اخرى مصرية ولكنها مع هذا تركت اليد العاملة المصرية قاصرة عن تحمل هذا العبء (٢) فقد انتدبت خمسة مهندسين مصريين فقط للحلول محل الأجانب (٣) كما انه لم يكن هنـاك الا خمسة عشر موظفا مصريا فقط وانتدب من مصالح الحكومة المصرية عدد آخر لم تتوفر فيه شروط العمل وصلاحيته ، واستمرت الاذاعة المصرية تسير على هذا النحو في الادارة مع ضعف قوة الارسال حتى سنة ١٩٥٢ (٤) ·

سادسا - الأجانب وشبكات توزيع الماء والكهرباء

تركز نشاط الأجانب في توزيع الماء والكهرباء في مدينتي القاهرة والاسكندرية بدرجة كبيرة هذا وان كان لهم أنشطة أخرى في عدد محدود من عواصم المديريات ·

ونشاط الأجانب في تأسيس شبكات الماء اقدم من تأسيسهم محطات توليد الكهرباء ومع ان أكثر هذه الشركات أسست على انها شركات مصرية فانها كانت في الواقع شركات اجنبية في رأس المال والادارة والتشغيل·

واقدم هذه الشركات شركة مياه القاهرة وهي شركة فرنسية (٥) منح ترخيص تأسيسها الى المسيو كورديه في سنة ١٨٦٥ وقد دأبت الشركة منذ تاسيسها على مد شبكات توزيع الماء للمشتركين في مدينة

(١) مجلس النواب ، نفس الجلسة والصفحات
(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٣/٦ ص ٧٦
(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٤٩/٥/٩
(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١\٣\٦
Annuaire Statistique 1951-1954. p. 273-274.
(٥) Crouchley The Investment of foreign Capital in Egyptian Companies p. 114.

القاهرة ، كما انشـــات فرعا آخر لها في مدينة اسيوط للقيـــام بنفس الغرض • وفي فترة الدراسة وحتى سنة ١٩٥٢ زاولت الشركة نشاطها وان كانت مصدر شكوى لجمهور المشتركين وخاصة بعد ان شرعت الحكومة في مد شبكات للمجارى ببعض احياء القاهرة فقد رات الشركة ان شبكات المجارى ستعمل على زيادة استهلاك المياه وسوف يؤثر ذلك على عدم ضبط عمليات استهلاك الماء في المنازل التى تمد اليها الشركة مياهها بدون عداد ولكن في مقابل رسم اشتراك شهرى محددى ، فقامت الشركة بتغيير عقود المشتركين من هذا النوع واضيف فيه انه من حق الشركة وضع عداد عند رؤيتها ان المشترك يسحب من الماء أكثر مما يدفع فى رسم الاشتراك ، وعارض بعض المشـــتركين الشركة في هـــذا الاجراء ودخلوا فى مشـاكل قضائية أمام المحاكم المختلطة ، وتشكلت لجنة في سنة ١٩٣٥ لفض هـــذا النزاع بين الشركة والمشتركين ، وحضر عن الشركة مديرها المسيو كريهول ووكيل مجلس الادارة هنرى نوس ووضعوا أســس فض النزاع على أساس معاملة الجميع بنظام العداد بسعر « ١٨ » مليما للمتر المكعب من الماء (١) •

وأما عن الادارة الفرنسية لهذه الشركة فقد كانت هي الأخرى مصدر شكوى العاملين المصريين بها في سنة ١٩٥٢ وذكروا في شكواهم انه رغم وجود بعض المصريين في الادارة فانهم يدورون في فلك الادارة الفرنسية التى تعمل على تعيين الفرنسين في الوظائف الرئيسية ولا تستعمل في الشركة الا اللغة الفرنسية ويتحكم هؤلاء الفرنسيون في الموظفين والعمال المصريين ، ويتقاضى الفرنسيون مرتبات كبيرة جدا وأما المصريون فانهم على العكس من ذلك تماما فانهم يتقاضون أقل المرتبات (٢) •

وأما عن المقابل الذى حصلت عليه الحكومة من الشركة نظير عقـــد الاستغلال ومزاولة النشاط فقد كان في البداية على أساس الحصول على حصة من أرباحها ولكن هذا الشرط عدل في سنة ١٨٨٧ واستمر العمل بمقتضاه طوال فترة الدراسة ، وقد جاء في التعديل أن تتنازل الشركة عن « ٤٠٠٠ » سهم من أسهمها خالصة الثمن وتاخذ الحكومة نصيبها عن أرباح هذه الأسهم (٣) وعن عدد أسهم الشركة فقد كانت « ٦٨٫٠٠٠ »

---

(١) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٢ مؤقت •

« تقرير اللجنة المشكلة بمقتضى قرار الوزارة الصادر في مارس سنة ١٩٣٥ للنظر في العمل على ازالة شكاوى الجمهور من تصرفات شركة مياه القاهرة »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٨ ملف ١٨٢ ـ ١/٣ جـ ١ ص ٣٩٨

« شركة مياه القاهرة شكوى موظفى وعمال الشركة في سنة ١٩٥٢ »

(٣) محافظ عابدين ، محفظة رقم ٣ مؤقت « نفس التقرير السابق »

سهم قيمة السهم الواحد « ١٢٥ » فرنكا واستهلك من هذه الأسهم حتى اول ابريل سنة ١٩٥٠ م ٣٨٫٧٨ « سهم (١) ٠

وقد كانت هـذه الشركات من الشركات الرابحة بصـفة مستمرة وكانت ارباحها وفيرة وفي نفس انوقت فقد بلغ صافي ارباح الشركة في سنة ١٩٤٥ « ٣٠٠٫٢٤٨ » ج٠م بخلاف ارباح أخرى مرحلة من السنة السابقة ٠ وفي سنة ١٩٤٩ بلغ صافي الأرباح مبلغا كبيرا أيضا ككل السنوات ، فقد وصلت الارباح الى « ٣٢٤٫٢١٣ » ج٠م ربحا صافيا بعـد خصم كافة المصروفات (٢) ومن هذا يتضح الى أى حد ربحت الشركة ومعها الحكومة ايضا أرباحا طائلة ٠

وفي مدينة الاسكندريه كانت هناك شركة أخرى انجليزية الجنسية تعرف باسم شركة مياه الأسكندرية ، وهذه الشركة منذ تاسيسها في سنة ١٨٧٩ وحتى بعد سنة ١٩٥٢ وهي محافظة على جنسيتها الانجليزية وتتخذ لنفسها باستمرار ادارة في لندن لتوجيه الشركة في الأسكندرية والاشراف على أعمالها (٣) ٠

واما عن أعمال الشركة في فترة الدراسة فاننا نجد أنها قد شرعت في سنة ١٩٢٦ للعمل على تنقية المياه بواسطة الكلور واستخدمت في ذلك أحدث الأجهزة والآلات ، وفي سنة ١٩٤٤ وضع مديرو الشركة مشروعا لتوسيع أعمالها وترتب عليه زيادة كمية المياه الموزعة من « ١٦٠٫٠٠٠ » متر مكعب الى « ٢٥٩٫٠٠٠ » متر مكعب في اليوم الواحد هذه بالاضافة الى ماتم من توسيع شبكة أنابيب التوزيع ، كما أن الشركة عملت على ابدال الآلات والمضخات البخارية بمولدات كهربائية تدار بمحركات الديزل (٤) ٠

وكان من الطبيعي أن تخضع هذه الشركة لادارة أجنبية ، تحصل على أكبر المرتبات وتتجمع في يدها كافة المميزات من سكن فاخر وبدلات مرتفعة وأجور اضافية وفي المقابل نجد المصريين على النقيض من ذلك تماما لقد عملـــوا في أقل الوظائف وباقل الأجور ولم يحصلوا على أية مميزات أو بدلات (٥) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٨٨ نفس الملف السابق ص ٣٦٢
(٢) احصا شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٣٤٩
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ ٤ ص ٤٦
« شركة مياه الاسكندرية ليمتد »
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٣٤٢
(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ ٢ ص ٤٤/٣٥
« تقرير تفتيش شركة مياه القاهرة في أيام ٥ ، ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ »

وترتب على هذا أن أصبحت الشركة مصدر شكاوى كثيرة من موظفيها وعمالها المصريين لتوضيح حدود هذا الظلم وابعاده وتطالب بالعدل والانصاف وتمصير الشركة (١) ·

وحصلت هذه الشركة أيضا على ارباح وفيرة شأنها فى ذلك شأن شركة مياه القاهرة فقد بلغت ارباحها الصافية فى سنة ١٩٤٦ « ١٧٠٤٥٧ ج·م وفى سنة ١٩٤٩ « ١٨٣١٢١ « ج·م وهذه الأرباح بعد خصم كافة الأجور والمصاريف (٢) ·

أما عن دور الأجانب فى تأسيس محطات توليد الكهرباء فان ذلك يرجع الى فترة أحدث من تأسيسهم لشبكات توزيع الماء · ففى مدينة القاهرة كانت هناك أكثر من شركة أجنبية تعمل على توليد وتوزيع الحرارة والكهرباء ، ومن هذه الشركات شركة توزيع النور والقوة الكهربائية ، وهى شركة سويسرية مارست عملها فى مصر منذ سنة ١٩٠٦ (٣) وفى فترة الدراسة قامت الشركة بتوريد القوة الكهبائية لمنطقة حى الأزبكية ، وانتهى امتياز عملها فى سنة ١٩٤٦ ، ولكن الشركة واصلت مساعيها لمد الامتياز حتى سنة ١٩٥١ · وكان نشاطها فى تزايد مستمر ، فقد بلغت كمية القوة الكهربائية المباعة فى سنة ١٩٣١ « ٩٠٩٠٠٠ « كيلو وات وفى سنة ١٩٤٩ وصلت الى « ٢٠٧٠٠٠ر٢ « كيلو وات ، وحصلت من وراء ذلك على ارباح سنوية بلغت فى ميزانية سنة ١٩٤٨ « ١٥٢٤٨ « ج·م ربحا صافيا بعد خصم كافة الأجور والمصاريف (٤) ·

وبالاضافة الى هذه الشركة كانت هناك شركة أخرى فى القاهرة وهى شركة ليبون الفرنسية والتى حصلت على امتياز عملها منذ فترة طويلة ، وقد عملت على مد مدينة القاهرة بالغاز والكهرباء وللشركة محطة مركزية كبيرة لتوليد الكهرباء وتوزيعها على الأحياء المختلفة (٥) ·

---

(١) ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ١٨/٣ جـ ١ ص ٤٨\٤٧ · ٥٢ « شكرتين الشكوى الاولى فى ١٩٤٨/١٠/٢٦ والثانية فى ١٩٤٩/١١/٢٦ «

ـ مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف جـ ٢ ص ١٠٦ « شكوى فى ٢ اغسطس ١٩٥١ «

ـ مصلحة الشركات نفس المحفظة والملف جـ ٤ ص ١٣٢/١٢٨

« شكوى مقدمة الى جمال سالم فى ١٩٥٥/٥/١٧ «

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩ \ ١٩٥٠ ص ٣٤٣

(٣) Crouchley. op. cit., p. 115.

(٤) احصاء شركات ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٦١٤/٦١٢

(٥) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، ابريل سنة ١٩٣٦ ص ١٨١

وفي سنة ١٩٤٩ بدأت المفاوضات بين الحكومة والشركة على انهاء امتيــاز عملها بالقاهرة والاستيلاء على كافة أعمالها من شبكات توزيع الكهرباء ومصابيح الانارة بالغاز (١) وكانت الشركة تعمل طوال فترة نشاطها وحتى سنة ١٩٥٠ على انارة كثير من طرقات القاهرة بمصابيح الغاز ، ومن هذه الطرق ، الطريق الشرقي والغربي لسرايا القبة ، وشارع الجلاء وأكبر طرقات منطقة جاردن سيتي · وفي سنة ١٩٤٩ سلمت جميع هذه المصابيح سليمة وكاملة للحكومة المصرية مع شبكة الكهرباء الأخرى وذلك حسب نصوص اتفاقيات سابقة بينهما (٢) ·

والى جانب ذلك فاننا نجد أن شركتي ترام القاهرة وسكك مصر الجديدة البلجيكية كانتا تعملان أيضا على امداد بعض منــاطق القاهرة بالتيار الكهربائي المستخدم في تشغيل خطوط ترامها (٣) وفي ســنة ١٩٢٩ رات شركتي الترام أن مصنعيهما الخاصين بتوليد التيار الكهربائي لم يعودا صالحين لمواصلة نشاطهما ومن ثم اتجهت الشركتان مع أجانب آخرين الى تاسيس شركة أخرى تعرف باسم شركة الكهرباء المصرية لتحل محلهما في هذا العمل لامداد خطوطهما بالكهرباء وأيضا لتزويد بعض أحياء ومناطق القاهرة بالتيار الكهربائي ، وفعلا بدأ التنفيذ الفعلي والعمل بهذا المشروع في سنة ١٩٣٠ (٤) ·

وسيطر على ادارة هذه الشركة ، ادارة بلجيكية(٥) لتتمشى بذلك مع مالكي أسهمها البلجيكيين · وحصلت الشركة على ارباح كبيرة مكنتها من تسديد حوالى نصف رأسمالها وقد بلغ صافي ارباح الشركة في سنة ١٩٥٠ « ١٥١٫٠٠٠ » ج·م وفي سنة ١٩٥١ « ١٧٥٫٠٠٠ » ج·م في حين أن راسمال الشركة لم يزد عن « ٤٠٠٫٠٠٠ » ج·م (٦) ·

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٠\١\١٩٤٩ ص ١٨٩
(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٣/٢/١٩٥٠ ص٥٣
(٣) احصاء شركات للساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٣٦٩
- مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٠ ، رقم ٢٢٢ شركة سكك حديد مصر الكهربائية
(٤) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٤٤ في ١٦/٥/١٩٢٩
« مرسوم تاسيس شركة الكهرباء المصرية »
- مصــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩١ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٤٠ جـ ٢ ص ٣٨ ، ١٠٣/١٠٠
« شركة الكهرباء المصرية »
(٥) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣\١٤٠ جـ ١ ص ١
(٦) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة ملف ١٨٢ ـ ٣\١٤٠ جـ ٢ ص ٣٨

وحظيت الاسكندرية ايضا مثل القاهرة بنشاط مماثل للاجانب في تأسيس محطات لتوليد الكهرباء • ومن هذا النشاط ، شركة ليبون الفرنسية – السابق ذكرها – نفراها في الاسكندرية ايضا تواصل نفس العمل بمد المدينة بمصابيح الغاز وشبكات توزيع الكهرباء وقد اقامت لذلك محطة كهرباء مركزية كبيرة (١) •

واستمرت شركة ليبون الفرنسية تواصل عملها بالاسكندرية طوال فترة الدراسة وذلك لأنه امتياز عملها قد حدد انتهاؤه في سنة ١٩٦٩• ورغم آداء الشركة لعملها بنشاط كبير فانها كانت مصدر شكوى بسبب ضعف التيار الكهربائي في سنة ١٩٥٠ وكان هذا بسبب الخلل في أجهزتها التي ما لبثت أن عولجت وعادت لأعمالها بانتظام (٢) •

والى جانب شركة ليبون الفرنسية فان بعض مناطق مدينة الاسكندرية قد زودت ايضا بالتيار الكهربائي بواسطة شركة ترام الاسكندرية البلجيكية وأيضا بواسطة شركة ترام الرمل الانجليزية وذلك عن طريق محطات توليد الكهرباء التابعة للشركتين (٣) •

ولم يكن للاجانب في غير مدينتي القاهرة والاسكندرية نشاط كبير بعد ذلك في مزاولة هذه الأعمال • وذلك باستثناء دورهم الكبير في مدن القناة – والتي سياتي الحديث عنها – ومن ناحية ثانية لم تكن شبكات الماء والكهرباء قد انتشرت في أنحاء مصر ، اللهم الا عواصم المديريات وبعض المدن الأخرى •

ومع هذا فقد كان للأجانب دور آخر في العمل على توليد الكهرباء من خزان أسوان ، ويرجع بداية صلتهم بهذا الموضوع الى سنة ١٩٢٤ عندما تقدم أحد الأجانب الى وزارة الأشغال يطلب الحصول على امتياز عمل مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان (٤) ولكن لم يتمكن هذا الأجنبي من الحصول على الامتياز المذكور في ذلك الوقت •

وفي مايو سنة ١٩٣٥ تقدمت شركة كهربائية انجليزية للحصول

---

(١) صحيفة التجارة والصناعة ، العدد الثالث ، ابريل ١٢٦ ص ١٨١

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٣/١٣ ص ٦

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٦ ملف ع ١٨٤ – ١/٤٥ ص ٩
– مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٨ ملف ١٨٢ – ٥/٥٧٤ جـ ١ ص ٣٧ ، ٧٤/٧٣ ، ١١٨/١١٧

(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٤/٥/١٢ ص ٣٣٢

على نفس الامتياز ودخلت في مفاوضات الحكومة القائمة ثم ما لبثت أن انتهت بخلافات كبيرة استمرت بعض الوقت (١) ·

وفي سنة ١٩٤٥ أعيد المشروع من جديد وتشكلت ادارة خاصـــة بوزارة الأشغال ولجنة فنية من بعض المصريين ومعهم خبراء استشاريون انجليز وسويسريون وذلك لدراسة المشروع واعداده · واستمرت أعمال الدراسة والاعداد حتى سنة ١٩٤٧ ، وتشكلت عندئذ لجنة أجنبية أخرى من خبراء عالميين في فن توليد الكهرباء من مساقط المياه ، وقد ضمت هذه اللجنة خبراء من سويسرا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة ، ودرست هذه اللجنة العطاءات المختلفة التي تقدمت بها شركات كثيرة ووقع الاختيار على مشروع لجنة الكهرباء والتي دخلت فيها شركات أجنبية مختلفة تخصص كل منها في تنفيذ عملية معينة ، وقد أبرمت عقود التنفيذ مع الشركات المذكورة في سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، وتشمل هذه الشركات خمس شركات سويسرية وثلاث شركات سويدية وشركة فرنسية وبعد الانتهاء من كافة الاجراءات بدأت الشركات أعمالها في نشاط كبير وعلى أساس برنامج محدد تولد بعده الكهرباء من هذه المحطة ووفقا للتقديرات في ســـنة ١٩٥٣ (٢) ·

واذا كان دور الأجانب هنا لم يأت آثاره في فترة الدراسة الا أن هذا الدور قد آتى ثماره بعد ذلك ليعود بالنفع الكبير على الزراعة والصناعة وأعمال التعمير في رقعة كبيرة من جنوب مصر ·

سابعا ـ الأجانب والخدمات الفندقية والسياحية

تعتبر الخدمات الفندقية والسياحية من الأعمال الهامة التي مارسها الأجانب في مصر وسيطروا عليها سيطرة كبيرة ، ولم يتركوا للمصريين فيها الا أعمال الخدمات التافهة في هذه الفنادق ·

وقد شجع مناخ مصر وطبيعته الجميلة ، مع ماتحفل به من آثار فرعونية وقبطية واسلامية منذ قديم الزمان وعلى مر العصور ، شجع ذلك أفواج السياح الأجانب على الوفود للاستمتاع بهذا المناخ الجميل ، ومشاهدة الآثار العتيقة الخالدة الناطقة بحضارة مصر الزاهرة ·

(١) عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧\١٩٤٨ ص ٧٢/٨٠

(٢) وزارة الأشغال العمومية · ادارة القوة الكهربائية المائية ·
نبذة عن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان المطبعة الأميرية ســـنة ١٩٤٨ ص ١٢/٢٥

واستغل المستثمرون الأجانب هذه الظروف بتهيئة اماكن الاقامة المريحة ووسائل السفر الملائمة وتوفير كافة الخدمات لهؤلاء النزلاء والسياح الأجانب لتجعلهم يشعرون بجمال السياحة وآثرها فى نفوسهم ، فيعاودون بذلك الزيارة المرة تلو المرة فيستفيدون ويفيدون فى آن واحد .

ومن اقدم الفنادق التى اقامها الأجانب فى مصر ، فندق شبرد وهو الفندق الذى اقامه المواطن الانجليزى شبرد ، وعرف الفندق على اسمه . وكان ذلك فى عصر محمد على (١) .

ثم تطور هذا الفندق واقيم الى جانبه فنادق اخرى واصبحت ملكية هذه الفنادق لشركة انجليزية تعرف باسم شركة الفنادق المصرية ، ويرجع تاريخ تاسيسها الى سنة ١٨٦٢ (٢) .

وفى الفترة بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ تطورت هذه الشركة تطورا كبيرا وقدمت خدمات سياحية راقية وذلك عن طريق خمسة من الفنادق الكبرى ، وهذه الفنادق هى فندق شبرد وهو اكبرها واشهرها . يليه فندق الكونتننتال سافوى وفندق مينا هاوس (٣) والفندق الخامس هو فندق حلوان الكبير وثلاثة الفنادق الأخيرة أجرتها الشركة الانجليزية من شركة فنادق مصر الكبرى بمقتضى اتفاقية تنتهى فى ١٩٥٠/٤/٣٠ على انه يلاحظ أن الشركة تمتلك جميع معدات وآثاثات خمسة الفنادق السابقة الذكر بالاضافة الى امتلاكها للأراضى والأبنية المجاورة لفندق سميراميس ، وكذلك الأراضى المقام عليها دور سينما سان جيمس وركسى (٤) .

وادار أعمال هذه الفنادق الخمسة عدد كبير من الأجانب فى وظائف رئيسية واشرافية مع بعض المصريين فى أعمال الخدمات الأخرى ، وقد بلغ عدد هؤلاء الأجانب والمصريين « ٥١٢ » فى سنة ١٩٤٨ (٥) ويعتبر

---

(١) احمد عزت عبد الكريم (الدكتور) سياسة مصر واستراتيجيتها فى البحر الأحمر على عهد الحملة الفرنسية ومحمد على (هامش ص ٤)

« وهو احد سلسلة ابحاث قدمت الى ندوة البحر الأحمر فى التاريخ والتى نظمها سمنار الدراسات العليا بجامعة عين شمس فى أسبوعه العلمى الثالث فى الفترة من ١٠ ــ ١٥ مارس ١٩٧٩ تحت اشراف الأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣١ ملف ١٨٢ ــ ٥٧٩/٣ جـ ١ ص ٢٤١ « شركة الفنادق المصرية ليمتد »

(٣) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٢٤٠

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٩٧٦

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣١ نفس الملف ص ٢٤٠

الايطاليون اكثر هؤلاء الأجانب عدد يليهم اليونانيون ثم السويسريون واليوغسلاف والانجليز وجنسيات أوروبية اخرى (١) ٠

وتفننت شركة الفنادق المصرية فى تقديم كافة أنواع الخدمات باسلوب متطور راق (٢) ٠

وكذلك ادخال الوان من البهجة على السياح الأجانب بتقديم الوان من الموسيقى التى تتناسب مع أذواقهم ، وجهزت لذلك خصيصا فرقا موسيقية اوروبية اعطتها مرتبات كبيرة (٣) ٠

اما شركة الفنادق الثانية فهى شركة فنادق مصر الكبرى وأسسها الأجانب منذ ١٨٨٩ (٤) وادارت هذه الشركة وامتلكت فى فترة الدراسة عددا من الفنادق منها فندق سان استيفانو وسافوى وفندق توفيق بحلوان هذا بخلاف الفنادق الثلاثة التى اجرتها الى شركة الفنادق المصرية ليمتد كما سبق بيانه . وفى سنة ١٩٤٦ باعت الشركة فندق سان استيفانو وكذلك فندق توفيق بحلوان فى سنة ١٩٤٧ ، وتمتلك الشركة عمارة كبيرة كانت قد شيدتها قبل سنة ١٩٢٢ وقامت بتاجيرها بعد ذلك(٥) وظلت شركة فنادق مصر الكبرى حتى سنة ١٩٥٢ خاضعة لادارة أجنبية يغلب عليها الطابع الايطالى واليونانى مع وجود عدد من المصريين (٦) ٠

وبالاضافة الى هاتين الشركتين كانت هناك أيضا شركة أجنبية ثالثة وهى شركة فنادق الوجه القبلى ويرجع تاريخ تأسيسها الى سنة ١٩٠٥(٧) وهذه الشركة تمتلك وتدير فى الوجه القبلى عددا من الفنادق تركزت فى سنة ١٩٥٠ بمدينتى الأقصر واسوان ، ففى مدينة الأقصر كانت هناك ثلاثة فنادق هى فندق الأقصر وونتر بالاس (٨) والكرنك (٩) ٠ وفى

---

(١) مصلحة الشركات . نفس المحفظة والملف ص ١٢١
(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ١١٩/١١٤
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣١ ملف ١٨٢ ـ ٥٧٩/٣ جـ ٢ ص ١٢٧
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣٠ (شركة فنادق مصر الكبرى » ص ٨٩٠
(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٩٧٣
(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣٠ ص ٨٩/٨٨
(٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٩ ملف ١٨٢ ـ ٢٩\٣ جـ ١ ص ١٧٧ « شركة فنادق الوجه القبلى »
(٨) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٤
(٩) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ٩٧٩

اسوان واملكت وادارت فندق كاتراكت (١) • واستاجرت اللوكانده الكبرى (٢) وادار اعمال هذه الفنادق الخمسة ادارة أجنبية ورفضت الشركة تعيين مصريين حسب قانون سنة ١٩٤٧ بالقدر الكافي وبررت تصرفها بعدم قدرة المصريين على مزاولة هذه الأعمال وذلك لحاجتهم الى لغات اجنبية مختلفة بالاضافة الى عدم تمرنهم على الأعمال الفندقية باقسامها وانواعها المتعددة (٣) •

وتاثرت شركة فنادق الوجه القبلي شانها في ذلك شان الشركات الفندقية السابقة باعمال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) وذلك لانقطاع مجيء السياح الأجانب الى مصر وتوقف حركة السياحة فاضطرت شركة فنادق الوجه القبلي أمام هذه الظروف الى اغلاق فندق ونتر بالاس وكاتراكت في اسوان ولم تقرر اعادة فتحهما الا بتشجيع الحكومة المصرية لها على مواصلة اعمالها ، ورغم ذلك فقد رات الشركة ضرورة اغلاق الفندقين المذكورين سنة ١٩٤٠ نظرا لخلوهما من الزائرين (٤) •

وفي سنة ١٩٢٨ اسس الأجانب واداروا شركة فندقية أخرى تعرف باسم شركة الأعمال والمباحث الافريقية وهي امتداد لنشاط البارون البلجيكي المعروف ادوارد أمبان وبدأت الشركة عملها بشرائها فندق هليوبوليس بالاس ، وهليوبوليس هاوس وبعض أراضي بمصر الجديدة من شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس البلجيكية • ورأس ادارة هذه الشركة البارون امبان مع عدد آخر من البلجيكيين والفرنسيين وجنسيات أجنبية أخرى وقلة مصرية (٥) •

وفي الحرب العالمية الثانية تاثرت الشركة أيضا باعمال الحرب وانقطاع مجيء السياح الأجانب ولكن مما ساعد على تخطي هذه الأزمة استئجار السلطات العسكرية البريطانية لفندق هليوبوليس بالاس لاستخدامه كمستشفى عسكرى (٦) •

وغير هذه الشركات الفندقية الكبيرة فاننا نجد أن هؤلاء الأجانب قد

---

(١) مصلحه الشركات • محفظة رقم ٢٢٩ نفس الملف ص ٤

(٢) احصاء الشركات المساهمة ١٩٥٠/٩٤٩ ص ٩٧٩

(٣) مصلحة الشركات . محفظة رقم ٢٢٩ نفس الملف ص ١٤٨

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠/١٩٤٩ ص ٩٧٩

(٥) ــ احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠\١٩٤٩ ص ٩٧٠

ــ مصلحة الشركات . محفظة رقم ٢٢٠ ملف ١٨٢ ــ ٣٨/٣ جـ ٥ ص ٤٦/٤٥

(٦) احصاء شركات المساهمة ١٩٥٠/١٩٤٩ ص ٩٧٠

امتلكوا عـدداً آخر من اللوكاندات الصغيرة التى انتشرت فى أنحـاء مصر وقدمت خدماتها للمصريين والأجانب على السواء (١) .

ورغم تأثر نشاط الأجانب فى هذا المجال بأعمال الحرب العـالمية الثانية والأزمة الاقتصادية فى سنة ١٩٣٠ ، فانهم قد حققوا أرباحاً وفيرة فى سنوات العمل والنشاط ، فقد بلغ صافى أرباح شركة الفنادق المصرية ليمتد فى سنة ١٩٤٧ ، ٦٢٦ر١٢٢ ج٠م وبلغ صافى أرباح شركة فنادق مصر الكبرى فى سنة ١٩٥٠ ، ٣٦٠ر٧٦ ج٠م وصافى أرباح فنادق الوجه القبلى فى سنة ١٩٥٠ ، ٣٣١ر٢٠ ج٠م (٢) .

فهى بلا شك استثمارات أجنبية فنـدقية مفيدة ، فقـد أفادت أصحابها الأجانب بالدخل الوفير من ناحية ومن ناحية ثانية أفادت الحركة السياحية بصفة خاصة والاقتصاد المصرى بصفة عامة وذلك بما أنفقه هؤلاء السياح من مبالغ كبيرة .

ومن ناحية ثالثة دربت بعض المصريين على مجالات عمـل جديدة تفتح الطريق أمامهم بعد ذلك فى تمصير هذا النشاط والسيطرة عليه سيطرة كاملة .

ثامناً ـ الأجانب وأعمال التشييد والبناء

انتشرت فى مصر فى فترة الدراسة كثير من شركات المقاولات وأعمال البناء والتشييد الأجنبية وأكثر هذه الشركات شركات انجليزية وبلجيكية وفرنسية وايطالية وقد قدمت قلة من هذه الشركات أوراق تأسيسها فى بلادها الأصلية بأوربا ومن ثم زاولت نشاطها فى مصر بنفس جنسيتها الأوربية أما أكثرية هذه الشركات الأجنبية فانها قد قدمت أوراق تأسيسها الى الحكومة المصرية ، وصدر مرسوم التأسيس فى مصر ، ومن ثم أصبحت شركات مساهمة مصرية ، بينما هى فى الواقع شركات جميع أصولهـا وادارتها وكافة أوجه نشاطها أجنبى خالص .

ونتناول فيما يلى هذه الشركات الأجنبية ودورها الكبير فى تشييد وبناء كثير من أحياء مدينتى القاهرة والاسكندرية بعماراتها الكبيرة ومرافقها المختلفة . ونبدأ أولاً بمدينة الاسكندرية . وأول هذه الشركات ، شركة فرنسية تعرف باسم شركة عقارات الاسكندرية وقد مارست نشاطها فى

(١) التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ جداول عامة ص ٢٤٨\٢٤٩
(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٦/١٩٥٠ ص ٩٧٥ ، ٩٧٨ ٩٨١

مدينة الأسكندرية فى أعمال التشييد والبناء منذ سنة ١٨٧٤ وبعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ أصبح نشاطها قاصرا على ملكية عمارة كبيرة باحد شوارع الأسكندرية الرئيسية مارست فيها نشاطها وتعاقدت على تاجيرها ، وحصلت من وراء هذا النشاط على ربح صاف قدره ٤٠٤٥ ج·م فى سنة ١٩٥٠ أما الشركة الثانية فهى شركة مساهمة العقارات المصرية وقد ادارها وامتلكها الأجانب منذ سنة ١٨٨٤ واما عن املاك ونشاط هذه الشركة فى سنة ١٩٥٠ ، فقد امتلكت ثمانى عمارات كبيرة تقع احداها فى أحد الميادين الرئيسية والسبع الآخر فى ثلاثة من شوارع الاسكندرية الكبرى وهذه العمارات الثمانية مزودة بستة عشر مصعدا كهربائيا ووسائل الخدمة الأخرى ، وبلغ راسمال هذه الشركة فى سنة ١٩٤٩ ، ١٤٤ر١٧١ ، ج·م وبلغ صافى أرباحها فى نفس العام ، ٤٢٩ر٢٨ ، ج·م (١) ·

وفى سنة ١٨٨٥ تأسست بالأسكندرية شركة انجليزية لادارة واستغلال العقارات والمبانى سواء عن طريق شرائها واستغلالها او عن طريق تأجيرها واستغلالها ايضا ، وتعرف هذه الشركة باسم استغلال العقارات بالأسكندرية · وحتى نهاية فترة الدراسة استمرت الشركة تواصل هذا العمل · ففى سنة ١٩٥٠ كانت الشركة تستغل وتدير عمارتين كبيرتين بشارع فؤاد بالأسكندرية وقد استاجرت الشركة هاتين العمارتين منذ فترة طويلة من دائرة البرنسيسه والدة طوسون باشا والبنك القومى المصرى ، كما أن الشركة استاجرت من دائرة طوسون باشا ايضا الدور الأرضى لبورصة طوسون بالأسكندرية ·

وحصلت من وراء استغلال هذه العقارات وغيرها من الأنشطة المتصلة بهذا المجال على بعض الأرباح السنوية وفى سنة ١٩٠٥ أسس الأجانب شركتين أخريين للمقاولات واعمال البناء وظلتا تزاولان نشاطهما بعد ذلك فى مدينة الأسكندرية حتى سنة ١٩٥٢ ·

أما الاولى فهى شركة البناء المركزى بالأسكندرية · وقد مارست عملها فى شراء وبيع الأراضى والمبانى واقامة واستغلال العمارات وكذلك القيام بكافة العمليات التى لها ارتباط بهذا النوع من الأعمال والتى يمكن أن تساعد على نموها · وحصلت من وراء ذلك على ارباح وفيرة بلغت فى سنة ١٩٤٩ ، ٤٨٥ر١٣ ، ج·م بعد خصم كافة المصاريف والاستهلاكات (٢) ·

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٦٥/١٦٨

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٥٤/١٥٧

واما الشركة الثانية فهي شركة الأعمال المصرية لأراضي البناء وقد مارست اعمال الشركة السابقة ، وبلغ رأسمالها في سنة ١٩٤٨ م ٢٠٠٫٠٠٠ ج٠م انجليزي وسيطر على ادارتها بعض البريطانيين والايطاليين والمتمصرين (١) ٠

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك شركة اراضي القباري واسست في سنة ١٩٠٧ وادار اعمالها في سنة ١٩٥٠ ماريوس لاسكاريس واوجست سنادنيو ، وقد امتلكت مساحات كبيرة من أراضي البناء في منطقة القباري وقسمت وبيعت في شكل مساحات كبيرة استغلت في أعمال البناء والتشييد واقامة المشروعات المختلفة ، واسس الأجانب وامتلكوا أيضا شركة أراضي مدينة الاسكندرية في سنة ١٩١٠ ومارست الشركة نشاطها في شراء الأراضي وتقسيمها وعرضها للبيع لاستغلالها في التعمير والتشييد وكان من أعمالها في فترة الدراسة أن اشترت في عام ١٩٢٥ قطعتين من الأراضي في جهة غربال بالقرب من محرم بك وراغب باشا ثم باعتهما في السنة التالية بسعر مربح ٠ وفي سنة ١٩٣٥ ، اتفقت الشركة مع بعض ملاك الأراضي في كرموز على أن تتولى تقسيم اراضيهم لأغراض البناء وبيعها لحسابهم مقابل حصولها على نسبة معينة من الارباح وبالاضافة الى ذلك فقد امتلكت الشركة اراضي بناء أخرى في الاسكندرية أعدتها وقسمتها وعملت على بيعها بعد سنة ١٩٤٠ واقيمت عليها مختلف أعمال البناء والتعمير ، وفي منطقة القباري ايضا وجدت اراض قسمت للبناء واعدت للبيع وهي تابعة لشركة أخرى أدارها وامتلكها الأجانب وهي شركة الادارة العقارية واسست في سنة ١٩٢٥ وامتلكت الشركة أراض وعقارات في منطقة ابيروزو بالأسكندرية (٢) ويغلب على ادارة هذه الشركة العنصر الفرنسي مع وجود بعض البريطانيين والمتمصرين (٣) ٠

وفي سنة ١٩٤٦ بلغ رأسمال الشركة م ٢٥٠٫٠٠٠ ج٠م (٤) وفي نفس السنة حصلت على أرباح قدرها م ٢٩٫٤٦٠ ج٠م بعد خصم كافة المصروفات والاستهلاكات (٥) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠١ ملف ١٨٢ ـ ٣٠/٣ جـ ١ ص ٧١/٥ م شركة الأعمال المصرية لأراضي البناء والزراعة م

(٢) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٤٨ ، ١٨٠ ، ١٨٧

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠ ملف ١٨٢ ـ ١٠١/٣ جـ ١ ص ٦٦

(٤) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف ص ٥٦

(٥) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٨١

والى جانب هذا كانت هنـاك شركة المقاولات ٠ م ٠ كوكنيوس واسست فى الأسكندرية فى سنة ١٩٣٨ وادارها ملتيادس كوكنيوس وانـطاس كوكنيوس مع اجانب آخرين وقامت الشركة ببناء عـدد من العمارات الكبيرة بمناطق مختلفة من مدينة الاسـكندرية وقد أسست بالاضافة الى ذلك مصنعا للبيرة وغير ذلك من أعمال البنـاء التى حققت للشركة ارباحا وفيرة (١) ٠

كان هذا هو أبرز نشاط جمـاعى مارسه الأجانب فى مدينـة الأسكندرية فى مجال البناء والتشييد واعداد الأراضى وتقسيمها لهذا الفرض ، هذا الى جانب أنشطة اجنبية محدودة فى هذا المجال بمدينـة الأسكندرية أيضا ٠

وننتقل بعد ذلك الى مدينة القاهرة والتى شهدت هى الأخرى نشاط عدد كبير من شركات البناء وأعمال المقاولات الأجنبية ، ومن اقدم الشركات التى مارست عملها بمدينة القاهرة واستمرت على نشاطها حتى سـنة ١٩٥٢ ، شركة الأزبكية البلجيكية وهذه اسست منذ سنة ١٨٩٩ وفى بداية فترة الدراسة ، كانت الشركة تمتلك عدد من المنازل والعمارات مقامة على ارض مساحتها « ٢٩،٤٢٩ » مترا واستمرت بعد ذلك تمتلك بعضها ، وقد نشب نزاع بين الشركة وبين اصحـاب الأراضى التى اشترت منهم اراضيهم واستغلتها فى أعمال البناء ودفعت الشركة فى هذا النزاع مبالغ كبيرة ٠ وفى سنة ١١٥٠ كانت الشركة قد باعت كثيرا من املاكها ولم تعد تمتلك الا عمارتين كبيرتين بالقـاهرة بالاضـافة الى « ٦٣٣١ » مترا مربعا (٢) ٠

وفى سنة ١٩٠٤ تاسست شركة انجليزية أخرى لتمارس أعمال البناء باحدى ضواحى مدينة القاهرة وهى شركة أراضى الدلتا المصرية والانفستمنت لمتد ، وكان لهذه الشركة نشاط كبيرا جدا فى بناء ضاحية المعادى ، وقد بدأت هذا النشاط مع بداية فترة الدراسة حيث امتلكت مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والصحراوية فى تلك المنطقة وانتهزت فرصة مد طريق رئيسى معبد يربط هذه المنطقة بمصر القديمة فقامت فى سنة ١٩٤٧ وعبدت فيها الطرق المرصوفة واطلقت عليهـا اسم حدائق المعادى ، وفى غضون سنتى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ اسـتمرت حركة الانشاء والتعمير فى ضاحية حدائق المعادى فتم بناء « ٣٠ » فيلا وتسع عمارات سكنية كما تم بناء جزء كبير من مستشفى مبرة محمد على الكبير المشيدة على

---

(١) نفس المصدر السابق ص ٤١٧

(٢) نفس المصدر ص ١٥١

مساحة قدرها « ٥٠٠٠ » متر مربع ولتقديم كافة الخدمات لسكان المنطقة فانها أنشأت سوقا منظمة يجد فيها سكان المعادى مايلزمهم من الحاجيات . كما قامت الشركة بتركيب آلة جديدة لتوليد الكهرباء قوة « ٤٠٠ » وات وبمحرك قوته « ٦٠٠ » حصان وقد كان لذلك أثره فى تسهيل توصيل التيار الكهربائى ومياه الشرب النقية الى هذه المساكن والى جزء كبير من حدائق المعادى ، وبالاضافة الى ذلك أنشأت الشركة مستعمرة لسكنى العمال والخدم تشمل « ٤٠ » مسكنا وقد زودت كل هذه المنشآت بحدائق جميلة ومتنزهات مختلفة تشمل مساحات كبيرة من أراضيها وأقامت ناديا زودته بكثير من ضروب التسلية بخلاف مقهى كبير شيد على ضفاف النيل (١) .

وفى عام ١٩٥٢/١٩٥٣ ألحقت الشركة بهذا النشاط الكبير نشاطا آخر أكبر منه وذلك ببناء عدد آخر من الفيلات والعمارات وقد بلغ عدد العمارات والفيلات التى أقيمت فى نهاية سنة ١٩٥٢ « ٣٢ » فيلا « ٧ » سبع عمارات ويبلغ بذلك عدد الفيلات والعمارات المملوكة لهذه الشركة الانجليزية فى نهاية عام ١٩٥٣ « ٦٢ » فيلا و « ١٣ » عمارة سكنية . كما أن الشركة طورت من توصيلات الماء والكهرباء بتركيب صهاريج مياه علوية جديدة واستيراد ماكينة ديزل جديدة قوتها « ١٠٠٠ » حصان تنتج « ٧٥٠ » كيلووات من الكهرباء وثمن هذه الماكينة « ٢٧٫١٠٠ » ج٠م وقد دأبت الشركة على بذل كل الجهود لتهيئة المناخ المناسب لجعل هذه المنطقة مريحة وجميلة ومدها بشبكة من المواصلات تربطها بقلب القاهرة فكان ابتهاج ادارة الشركة كبيرا عندما بدأت مصلحة السكك الحديد تشرع وتنفذ كهربة خط حلوان فى سنة ١٩٥٢ م ، ١٩٥٣ م ، لما لذلك من أهمية كبيرة على ضاحية المعادى ، كما أن الشركة قد اتخذت الترتيبات اللازمة مع أصحاب امتياز خط أتوبيس رقم « ٣١ » لكى يضم هذا الأتوبيس شتى أرجاء المعادى بشبكة من المواصلات ويمتد داخل المنطقة كلما دعت الضرورة الى ذلك وكان لهذا كله أثره الكبير فى جذب الأهالى لشراء أرض من الشركة بكافة أرجاء المعادى لكونها مكانا هادئا جميلا مليئا بالحدائق والأشجار والمنتزهات وكافة وسائل الخدمة المختلفة ، ونتيجة لهذا الاقبال على الشراء زادت قيمة الأرض المعروضة للبيع مما دعا الشركة الى اعادة بحث أسعار الأراضى على ضوء ذلك (٢) .

وأما عن رأس مال هذه الشركة فقد بلغ سنة ١٩٤٩ « ٨٢٤٫٤٩٤ »

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٨٤/١٨٥

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٥٤ جـ ١ ص ٣ « شركة أراضى الدلتا والأنفستمنت ليمتد » « تقرير مجلس الادارة عن سنة ١٩٥٣ »

جنيها انجليزيا وحققت ربحا صافيا فى نفس العام قدره « ٨٥٫٥٠٧ ج٠م (١) .

ورغم هذا النشاط الكبير واعمال التعمير الرائعة التى حققتها تلك الشركة فان بعض المصريين قد أرسلوا شكاوى الى مراقبة الشركات يؤكدون فيهــا ان الشركة شركة صــهيونية وتعمل لمصلحة اليهــود فى فلسطين بطريقتين اولاهما ارسال الاموال الكثيرة وثانيتهما ارسال الشبان اليهود المدربين على أعمال القتال وقد كان هؤلاء الشبان اليهود متواجدين بكثرة فى منطقة المعادى حيث مركز وادارة الشركة (٢) .

واذا افترضنا أن هــذه الشكوى تحمــل بعض الافتراءات فانهــا بالتأكيد تحوى كثيرا من الحقائق . ومع هذا فبالنظر الى القيمة التعميرية الكبيرة التى احدثتها على مسطح كبير بحيث يشمل ضاحية باكملها وهى ضاحية المعادى وليس هذا فحسب بل اعتبرت فى ذلك الوقت من أجمل ضواحى القاهرة نظافة وروعة وتنسيقا مع تقــــديم كافة وسائل النزهة والراحة فبالنظر الى هذا كله نقول أن هذه الشركة الانجليزية حققت انجازا عظيما لأعمال التعمير والانشاء ، بل هو عمل فى حد ذاته من أعمال القدوة التى يجب أن تحتذى كمثل رائع وجميل .

وبالاضافة الى هذه الشركة كانت هناك شركات تعمير اجنبية اخرى كثيرة بمدينة القاهرة ومن هذه الشركات الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ، وهى شركة انجليزية كسابقتها مارست عملها فى مصر منذ سنة ١٩٠٦ ، وبدأت نشاطها منذ ذلك التاريخ وطوال فترة الدراسة فى شراء أراض ومبان فى بعض الأحياء الراقية بمدينة القاهرة وعملت على تجزئتها وبيعها (٣) ومن اهم ما حازته الشركة قطعة ارض مساحتها « ٦٥٦٢ » مترا مربعا داخل حــدائق فنــدق سراى الجزيرة باعت منهــا « ٤٢٦١ » مترا وأقامت فوق الارض الباقية عمارة كبيرة للاستغلال . ومن الصفقات الكبيرة التى اتمتها الشركة شراء سراى المنيرة وما يتبعها من أرض فضاء مساحتها « ٢٤٧٩٢ » مترا مربعا ثم استبدلت بالسراى والأرض معهد الآثار الفرنسى الموجود فى ذلك الوقت وما يحوط به من

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٨٥/١٨٦

(٢) مصلحة الشركات ، نفس المحفظة والملف السابق ص ٣٠

« شكوى مرسلة الى مدير مراقبة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فى ١٩٤٩/١/٣ وباسم الشاكى محمود ابراهيم »

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٦٠١/٣ جـ ١ من ١١٩/١٢٨ « الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى »

حدائق مساحتها « ١٠٨٩١ » مترا مربعا وقامت الشركة كذلك بشراء أراض مساحتها « ١٤٦٠٢ » مترا مربعا بحى شبرا بيعت كلها على قطع صغيرة مجزأة وقد كان للشركة أرض فى الجيزة والعجوزة وقد أعدت للبناء والبيع فى سنة ١٩٤٩ بشروط سهلة كما انها قدمت سلفيات للملاك الراغبين فى اقامة المبـانى أو غيرها ٠ وبالاضافة الى ذلك فان الشركة تمتلك اراضى أخرى للبناء وفيلتين كبيرتين فى ضواحى القاهرة ، وقدرت أملاكها فى سـنة ١٩٤٩ بحـوالى « ٦٥٫٣١٢ » ج٠م مقـابل ٦٦٫٨٤٧» ج٠م فى سنة ١٩٤٨ ، وعن الأرباح التى حققتها فى سنة ١٩٤٩ فانها بلغت « ١٣٫٧٦٧ » ج٠م بعد خصـم المصروفات والاستهلاكات المختلفة (١) ٠

وفى نهاية سنة ١٩٥٢ شرعت الشركة فى شراء قطعة أرض مساحتها « ٣٦٫٠٠٠ » متر مربع فى حى الدقى وهى ضمن حدائق السلطان الاسبق حسين كامل ، واستغلت الشركة هذه الأرض وغيرها من أرضى المبانى التى تملكها وذلك بتقسيمها وتعبيدها وتحسينها وبمدها بالمياه الصالحة للشرب والتيار الكهربائى والمجارى وانشاء شوارع جديدة مفتـوحة للمرور (٢) ٠

والشركة فى كل هذا وبرغم ما حصلت عليه من أرباح لاتقل فى أهميتها ونشاطها عن قرينتها شركة المعادى الانجليزية ٠

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك شركات تعمير أخرى أسسهـا الأجانب وأداروا أعمالها قبل سنة ١٩٢٢ واستمرت تواصل عملها بعد ذلك حتى سنة ١٩٥٢،مثل الشركة المالية لأراضى مدينة القاهرة وأسست سنة ١٩٠٦ ، وشركة أراضى البناء فى ضواحى مصر وأسست سـنة ١٩٠٧ والشركة المساهمة لأراضى الجيزة والروضة وأسست سنة ١٩٠٨ ومارست الشركات الثلاث عملها بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ فى ضواحى القبة والدمرداش والزمالك ومعروف والجيزة والروضة وأحياء متفرقة فى ضواحى القاهرة وذلك بشراء الأرض واعادة تقسيمها وتمهيـدها وممارسة أعمال التشييد والبناء المختلفة (٣) ٠

---

(١) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٩٧/١٩٨

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٢/٦٠١ جـ ١ ص ١٢٨
« الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى »

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٠١ ملف ١٨٢ ـ ٢/٤٤ جـ ١ ص ١٠٤
« الشركة المالية لأراضى مدينة القاهرة »
ـ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٨ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨١ جـ ١ ص ١٧٩/٢٠٩
« الشركة المساهمة المقارية لأراضى الجيزة والروضة »
ـ احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٤٦ ، ١٦٩/١٧١

وتمثل الشركات السابقة الشركات التى أسسها الأجانب قبل سنة واستمرت تواصل أعمالها بعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ . والى جانب ذلك فاننا نجد شركات مقاولات أخرى جديدة أسسها الأجانب بعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ ، ومن هذه الشركات الشركة المساهمة للمقاولات القديمة ، ليون رولان وشركان وأسست فى سنة ١٩٢٣ (١)

وفى سنة ١٩٣٠ أسس الأجانب احدى الشركات لخدمة أعمال تأسيس العمارات فقط وهذه الشركة تسمى شركة أساسات ميكانيكية فيبرو ، وهى وكيلة فى مصر عن الشركة البريطانية للستاير الحديدية ليمتد وتختص بصنع آلات لدق الأعمـــدة الخرسانية وعمل الأساسات ويشرف على هذه الأعمال مهندسون فنيون من الأجانب ذوى الكفاءة الفنية العالية .

ومن العمائر التى وضعت هذه الشركة أساساتها بعضها بمنيل الروضة وبعضها بالزمالك وشوارع القاهرة الرئيسية (٢) .

وبالاضافة الى ذلك أسس الأجانب شركة أخرى فى سنة ١٩٣٤ تعرف باسم الشركة المساهمة المصرية والمالية والعقارية وقامت هـــذه الشركة بشراء وبناء وبيع عمارات فى بعض أحياء القاهرة مثل أحياء جاردن سيتى والجزيرة والظاهر وأماكن أخرى غير ذلك (٣) .

أما عن عمارة الايموبيليا الشهيرة بالقـــاهرة فقد أسسها بعض الأجانب المشاركين فى تأسيس الشركة العقارية العمومية بمصر سنة ١٩٣٧ برأسمال قدره « ٧٥٠٠٠ » ج٠م ولم يساهم معهم المصريين الا اثنان فقط وبرأسمال محدود جدا (٤) والى جانب هذه العماره الكبيرة أسست الشركة العقارية عدد آخر من العمارات المختلفة فى كثير من أحياء القاهرة (٥) .

ومن شركات المقاولات التى أسسها الأجانب أيضا شركة المبانى

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٢ ملف ١٨٢ ـ ٩٤/٢ جـ ١ ص ١٢٩/١٣٠ « الشركة المساهمة للمقاولات القديمة ليون رولان وشركاه »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦٩ ملف ١٨٢ ـ ١٤٦/٢ جـ ١ ص ٣٤/٣٥ ـ ص ١٤١/١٦٩ « شركة أساسات ميكانيكية فيبرو »

(٣) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١٧٥

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ٣٤ فى ١٩٣٧/٤/٢٢ « مرســـوم تأسيس الشركة العقارية بمصر »

(٥) مصــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٥ ملف ١٨٢ ـ ٢١٩/٥ ـ جـ ١ ص ١٤ « شركة الايموبيليا »

المصرية المساهمة « ايجيكو » وقد اسست في سنة ١٩٣٨ برأسمال قدره « ٥٠،٠٠٠ » ج٠م (١) وادار اعمــالها بعض الفنيين الايطـــاليين والسويسريين (٢) وشيدت هــذه الشركة واقامت عــدد من العمــارات الكبيرة في شارع عدل وعمارة معهد الأبحاث بالدقي ، وعمارات أخرى بالدقي والزمالك (٣) ونتيجة لنشاط الشركة الكبير تضاعف راسمالها في سنة ١٩٥٠ « ١٠٠،٠٠٠ » ج٠م (٤) ٠

وفي ٥١-١٩٥٢ م حققت ربحا قدره « ٨٦٫٨٣١ » ج٠م وهو بلا شك ربح كبير جدا يتناسب مع ضخامة اعمالها الكثيرة بمختلف أنحاء القــاهرة (٥) ٠

وفي فترة الحرب العالمية الثانية لم يقدر الأجانب على تأسيس أي من شركات المقاولات ، وبعد الحرب وحتى سنة ١٩٥٢ أسسوا عددا محدودا منها ومن الملاحظ ان المصريين قد أخذوا يشاركون الأجانب في تأسيس وادارة هــذه الشركات بنسب واضحة ففي ســنة ١٩٤٦ اسست ثلاث شركات ، الشركة الأولى وهي شركة المقاولات المتحــــدة ، وقد أسست برأسمال قدره « ٢٠٠،٠٠٠ » ج٠م وقد ساهم بنصفه تقريبا عدد محدود من الأجانب والمتمصرين أما النصف الآخر فقــــد ساهم به مصريــون حقيقيــون (٦) ٠

وقد سيطر على ادارة هذه الشركة عدد من الأجانب في وظائف الادارة الرئيسية ، هذا وان شاركهم في ذلك بعض المصرين ولكن بنسب أقل (٧) ٠

واما عن نشاط هذه الشركة في مدينة القاهرة فقد وقعت عقد مع احدى الشركات الكبيرة لانشاء « ٦٠٠ » مسكن بمنطقة مصر الجديدة ، كما انها انشأت طريق القناطر الخيرية طنطا (٨) وحصلت الشركة من وراء

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٤ ملف ١٨٢ - ٢٣٩/٣ جـ ١ ص ١٢٢ « شركة المباني المصرية المساهمة - ايجيكو »

(٢) مصلحة الشركات ، نفس للحفظة والملف ص ١٣

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٤ ملف ١٨٢ - ٢٣٩/٣ جـ ٢ ص ٢٠٠/٢٠١

(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص٤٠١

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٤ نفس الملف ص ١٦٠

(٦) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ٦٢ في ١٩٤٦/٦/٢٠ « مرسوم تأسيس شركة المقاولات المتحدة »

(٧) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٣ ملف ١٨٢ - ٣/٣٦٦ جـ ١ ص ٢٠\٣٣ « شركة المقاولات المتحدة »

(٨) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ٤٢٧

هذه الأعمال وغيرها من الأنشطة على ربح قدره « ٤٠٧٤٩ر٠ » ج٠م في سنة ١٩٥١ بعد خصم كافة المصاريف (١) ٠

أما عن الشركة الثانية التي أنشئت في سنة ١٩٤٦ فهي الشركة المساهمة المصرية لأراضي البناء « حدائق الأهرام » وهذه أيضا قد أسسها الأجانب وان شاركهم المصريون بنسب واضحة وقد مارست الشركة نشاطها في بناء العمـارات المختلفة بمنطقة حدائق الأهرام وقد أدار الأجانب والمصريون معا أعمال هذه الشركة (٢) ٠

والشركة الثالثة التي أسست في سنة ١٩٤٦ فهي الشركة المصرية للمباني الحديثة « الشمس » وقد أسست برأسمال قدره « ١٥٠ر٠٠٠ » ج٠م وأسسها الأجانب والمصريين معا (٣) وكانت الشركة تمتلك في سنة ١٩٤٩ تسعة عمـارات وفيلة واحدة وأربعة قطع من الأراضي الفضاء وعمارتين تحت الانشاء (٤) ٠

ويتضح من هذا أن الشركات الثلاثة التي أسست بعد الحرب الثانية أسست جميعها في سنة واحدة وهي سنة ١٩٤٦ ، وقد شارك في تاسيسها وأعمالها الأجانب والمصريون معا أما بعد ذلك وحتى سنة ١٩٥٢ فلم يقدم الأجانب على تاسيس هذه الشركات أو حتى مشـاركة المصريين فيها ؛ وقد كان لهذه الشركات أثر كبيرا جدا ، فقد شاركت في تعمير وتطوير مدينتي القاهرة والاسكندرية بفن حـديث متطور امتلكه وأشرف عليه الخبراء والمختصـون من الأجانب فأفادوا بذلك المجتمع المصري من ناحية وحركة البناء والتعمير من ناحية أخرى كما أضافوا الجديد الى تطور هذه الأعمال في مصر ٠ هذا وان ربح الأجانب من وراء ذلك أرباحا وفيرة جدا ، رغم أن كثير من هذه الشركات ، لاتظهر أرباحها الحقيقية لأسباب تتعلق بالضرائب ـ خاصة بعد صدور قوانين الضرائب الأخيرة ـ او بالمساهمين أو لتهريب كثير من هذه الأموال خارج مصر ، كما أشارت الى ذلك احدى الشكاوى من شركة المعادي الانجليزية ٠

وعن امتداد أعمال المقاولات الأجنبية خارج مدينتي القـاهرة والأسكندرية فهو محدود بلا شك وكادت أعمالهم تتركز في هاتين المدينتين

---

(١) مصلحة الشركات ، رقم ٩٣ نفس الملف ص ٢٠١
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٢ ملف ١٨٢ ـ ٢٩١/٣ جـ ١ ص ٦/١٦
« الشركة المساهمة المصرية لأراضي البناء ـ حدائق الاهرام »
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٧ ملف ١٨٢ ـ ٢٧٨\٣ جـ ١ ص ٤٣/٤
« الشركة المصرية للمباني الحديثة ـ الشمس ـ »
(٤) احصاء شركات المساهمة ١٩٤٩\١٩٥٠ ص ١٧٧

وذلك باستثناء منطقة قناة السويس والتى شهدت نشاطا أجنبيا مكثفا شمل كافة أعمال البناء والتعمير ومختلف أعمال المرافق فى مدن منطقة القنال الثلاثة ٠

ونتنـــاول فيما يلى دور الأجانب فى ادارة وتعمير منطقة قنـــاة السويس ٠

تاسعا ـ الأجانب وقناة السويس

منحت مصر فرديناند دليسبس امتياز تاسيس قناة السويس بصفة نهائية فى سـنة ١٨٥٦ (١) برأســـمال قدره « ٢٠٠ » مليون فرنك (٢) وقد قسم رأس المال الى عدد من الأسهم طرحت للاكتتـاب العام ٠ وبلغ عـدد هذه الأسهم « ٤٠٠ر٨٠٠ » سهم ٠ اشترى خديوى مصر منها عددا من الأسهم بلغ « ٣٥٣ر٢٠٤ » سهما ٠ واشترى المساهمون الفرنسيون نصف هذه الأســهم اى « ٤٠٠ر٤٠٠ » سهم أما النسـبة الباقية ، وقدرها « ٤٦ر٧٩٦ » سهما فقد ســاهم باغلبهـا أكثرية من الهولنديين واوروبيين آخرين ٠ ولم تظـل ملكيـة خديوى مصر لهـذه الأسهم ، اذ ما لبث أن باعها للحكومة الانجليزية فى سنة ١٨٧٥ م (٣) بمبلغ اربعـة ملايين من الجنيهات ، وتمثل هذه الأسهم التى اشترتها الحكومة الانجليزية حوالى « ٤٤ ٪ » من مجموع أسهم الشركة (٤) ٠

وبهذا تكون ملكية قناة السويس كاملة للأجانب من الفرنسيين والانجليز والهولنديين واقلية أوربية أخرى ٠ وظل هـذا الوضع قائما طوال فترة الدراسة ٠ مع محافظة كل من هذه الدول على نسبة ملكيتها لهذه الأسهم (٥) وذلك للمشاركة فى السيطرة على هذا المشروع المربح ولأهميته الاستراتيجية والسياسية الهامة ، وخاصة بالنسبة لانجلترا التى كادت تسيطر عليه سيطرة كاملة بعد ذلك (٦) ٠

---

(١) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٨١/ جـ ٥ ص ٦

(٢) Annuaire Statistique p. 1923-1924. p. 356.

(٣) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ـ ٢٧/٨١ ص ٤٢/٤١

(٤ مصطفى الحفناوى (الدكتور) قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ ص ٢٠ « النزاع المصرى البريطانى »

(٥) محافظ قناة السويس ، محفظة رقم ٧ نفس الملف ص ٤٢/٤١

(٦) محمد مصطفى صفوت (الدكتور) انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥ ص ٩٠/٦٣

اجهزة الادارة الأجنبية وأوضاع الموظفين والعمال بين سنة ١٩٢٢ ، سنة ١٩٥٢

اتخذت شركة القناة لنفسها ادارة أجنبية تعبر عن هوية المشروع لتنفيذ اعمالها وسياستها العامة . ويأتي على رأس ادارة هذه الشركة المركز الرئيسي لها بباريس . وكان لا يمكن أن يبت في اى من الأمور الهامة الخاصة بسياسة الشركة دون الرجوع لادارتها بباريس ، ومن امثلة ذلك ماحدث في سنة ١٩٣٩ عندما عرض مشروع بزيادة نصيب الشركة من « ٦٠٠٠ » ج.م الى « ١٠٠٠٠ » ج.م لمواجهة تكلفة مشروع تركيب مجاري المنطقة الجنوبية الغربية من مدينة الاسماعيلية . فان مدير الشركة رفض الموافقة على هذا المبلغ دون الرجوع للادارة العامة للشركة بباريس (١) وهذا مثل واحد فقط ، وهناك امثلة اخرى غير ذلك تؤكد هذه الحقيقة وتوضح أن ادارة الشركة بباريس كانت تجتمع بصورة دورية كل عام أو وفقا للظروف للبت في كثير من المسائل الهامة (٢) . وترجع اهمية المركز الادارى بباريس الى كونه مقرا لانعقاد جلسات الجمعية العمومية للمساهمين التي كانت تعقد هي الأخرى اجتماعات سنوية لاستعراض سياسة الشركة ومتابعة اعمالها السنوية وحركة الملاحة في القناة (٣) .

ويأتي بعد الجمعية العمومية وادارة باريس مجلس ادارة الشركة في مصر ، وكان ذلك المجلس يتكون في سنة ١٩٣٩ من « ٣٢ عضوا » يمثلون جنسيات مساهمي الشركة ، فمنهم « ١٩ » عضوا فرنسيا و« ١٠ » اعضاء بريطانيين وعضوان مصريان وهولندى واحد ، مع ملاحظة أن العضوين المصريين لم يعينا في مجلس ادارة الشركة الا ابتداء من سنة ١٩٣٧ وان كل واحد من الأعضاء يمتلك مائة سهم من أسهم الشركة (٤) .

وبالاضافة الى الجمعية العمومية وادارة باريس ومجلس ادارة مصر تأتي اللجنة التنفيذية وهي تتكون من الرئيس واربعة أعضاء في مجلس الادارة ، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل اسبوع بينما مجلس

---

(١) قناة السويس محفظة رقم ١٢ ملف ١٨٤ ـ ٧٦/٨١ ص ١٠٣

(٢) قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٤/٨١ جـ ١

(٣) البنك الأهلي المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث سنة ١٩٤٩ ص ١٧٦

(٤) قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ـ ٢٧/٨١ ص ٤١\٤٣ .

الادارة كان يجتمع مرة على الاقـــل كـل شهر وتنحصر مهمة اللجنة التنفيذية فى تولى المسئولية المباشرة عن أعمال الشركة (١) .

ونظرا لأهمية المصالح المصرية لدى الشركة فللحكومة المصرية الحق فى تعيين مندوب لديها للمحافظة على هذه المصالح (٢) .

وقد عينت الحكومه المصرية أربعة من مندوبيها فى الفترة من سنة ١٩٢٢ / ١٩٥٢ وهم بالترتيب ، اسماعيل سرى باشا ، على الشمسى باشا ، الياس اندراوس باشا ، محيى الدين عابدين(٣) وتقاضى مندوب الحكـومة من شركة القناة راتبا شهريا قدره ، ٢٥٠ ، ج٠م وحصـــل المذكورون بالفعل على هذا الراتب ماعدا الاخير محيى الدين عابدين الذى عين فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، فانه قد تنازل عن راتبه لخزانة الحـكومة المصرية من تلقاء نفسه (٤) .

ويعتبر مندوب الحكومة فى هذا المنصب وكيلا عنهـا لدى المركز الادارى للشركة فى مراقبة تنفيذ الاتفاقيات المتعددة المبرمة بين الحكومة والشركة والمحافظة على حقوق البـــلاد ومصالحهـــا فى هذا المرفـــق الهام (٥) .

وبالاضافة الى هذه الوظائف التى تمثل الادارة العليا للشركة فان شركة قناة السويس قد عينت عددا كبيرا من الموظفـــين الأجانب فى وظائف ادارية واشرافية وفنية أخرى فى جميع الأقســام لتنفيذ العمل ومتابعته ، وكان أغلب هؤلاء الموظفين من الفرنسيين تليهم الجنسـيات الأوربية الأخرى ، وحسب بعض التقديرات أن نسبة الموظفين الفرنسيين والأجانب الآخرين فى هذه الوظائف بلغت حوالى ٩٥٪ من جملة عموم مـــوظفى الشركة وقد حصلوا من وراء ذلك على أعلى الرواتب وأحسن المميزات (٦) .

أما المصريون فان الشركة لم تعين منهم فى الوظائف السابقة الا نسبة محدودة جـدا وحاولت الحكومة أن تتدخل لدى الشركة لانصاف المصريين بالعمل على تشغيلهم فى هذه الوظائف فتوصلت معها الى اتفاق

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) محاضرات فى مشـــكلة قناة السويس (١٨٥٤ ـ ١٩٥٨ ص ١٠

(٢) قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ـ ٢٧/٨١ ص ٤٣

(٣) قناة السويس ، محفظة رقم ٩ ملف ١٨٤ ـ ٣٢/٨١ ص ٢٧/٣

(٤) قناة السويس محفظة رقم ٩ ملف ١٨٤ ـ ٣٢\٨١ ص ٦٠

(٤) قناة السويس محفظة رقم ٩ نفس الملف والصفحة

(٦) قناة السويس ، محفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٤/٨١ جـ ١ ص ١٧٧/٨٧

فى سنة ١٩٣٦ تعمل الشركة بموجبه على تعيين ربع موظفيها من الشبان المصريين ، ثم فى اتفاق آخر رفعت هذه النسبة الى الثلث فى سنة ١٩٣٧ ، ومع هذه الاتفاقيات فان أوضاع المصريين لم تتحسن وظلت الشركة تفرق بينهم وبين الأجانب بكافة الطرق والأساليب ، واستمر الحال كما هو عليه ، رغم محاولة نقابة عمال وموظفى الشركة فى سنة ١٩٤٧ للاتصال بالمسئولين فى الشركة والحكومة للمطالبة بحقوقهم (١) .

ولم تكن ادارة الشركة لتعبأ بأى من هذه المطالب وضربت بلوائح ونظم الحكومة المصرية عرض الحائط . ومن ذلك أنه حتى قانون الشركات رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، فان الشركة رفضت تنفيذه وعندما أرسلت اليها وزارة التجارة والصناعة تبلغها بأنها تخضع لهذا القانون بصفتها شركة مصرية قانونا رفضت التنفيذ بحجة انها لا تخضع الا للقانون الخاص رقم ٧٣ ، لسنة ١٩٣٧ (٢) .

وظلت المفاوضات جارية بين الحكومة والشركة الى أن ابرمت معها اتفاقا فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وصدر به القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ وضم فى بنوده أمورا مختلفة منها قضية التوظف وضرورة أن تفتح الشركة الباب أمام المصريين فى جميع وظائفها كبيرها وصغيرها ، وكذلك فى جميع أقسامها مع تقرير مبدأ المساواة فى المعاملة بين المصريين والأجانب (٣) .

ولم يكن لهذا القانون أيضا أى نصيب من التقدير أو التنفيذ وأهملته الشركة اهمالا كاملا (٤) .

واذا انتقلنا من الموظفين الى العمال المصريين لوجدنا أن الوضع أسوأ من سابقه وأن الشركة قد عاملتهم أيضا معاملة ظالمة وفرقت بينهم وبين العمال الأجانب بنفس الكيفية التى فرقت بها بين الموظفين المصريين والأجانب . وكانت الشركة قد درجت على اتباع سياسة معينة فى تشغيل العمال منذ سنة ١٩١٩ ووضعت لائحة لذلك تحدد شروط تثبيتهم

---

(١) قناة السويس ، نفس المحفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٤/٨١ جـ ١ ص ٨٧
« نقابة عمال وموظفى شركة قنال السويس مطالب الموظفين المصريين »

(٢) مجلس النواب جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ص ٩١

(٣) قناة السويس ، محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤/ـ ٢٧/٨١ ص ١٥٨

(٤) مصطفى الحفناوى (الدكتور) قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٤ الادارة والاستغلال ص ٣٢٤/٣١٢

وتعيينهم (١) ورغم وجود لائحة للتعيين والتثبيت فان الشركة لم تعمل بها ودرجت على تشغيل عمالها على نظام اليومية واعتمدت لديها بعض المقاولين الأجانب ، وكان أشهرهم مدام جيران لتوريد هؤلاء العمال المصريين للعمل فى مختلف اقسامها ومرافقها المختلفة ، ويأخذ هؤلاء العمال أجورهم اليومية او الاسبوعية من المقاول الأجنبى الذى تمنحه الشركة هذه الأجور، ويظل هؤلاء العمال على هذا الوضع من العمل غير المضمون والذى يخضع فيه العامل لرحمة وسيطرة هؤلاء المقاولين الى ان تنظر الشركة فى تثبيت من يقضى منهم فى العمل المتصل فترة من ثلاث الى أربع سنوات يكون فيها قدوة للأخلاق الفاضلة والسلوك الطيب والعمل السليم الذى يرضى عنه الرؤساء بصفة مستمرة ومثمرة ، واستمر هذا الوضع بعد سنة ١٩١٩ دون ان تنظر الشركة فى تثبيت أحد منهم بصورة طيبة ومثمرة ، الأمر الذى استدعى تضامن العمال واقدامهم على تكوين نقابة تطالب بحقوقهم وقد تكونت هذه النقابة فعلا من فروع ثلاثة فى مدن الاسماعلية والسويس وبورسعيد واخذت تطالب بحقوق العمال وتثبيتهم ومساواتهم بالعمال الأجانب ولكن بدون جدوى ومن ثم اقدم هؤلاء على تنظيم اضراب فى سنة ١٩٣٨ أدى الى فصل « ٣٢ » منهم وهم الذين يمثلون الحركة النقابية فى المدن الثلاثة المذكورة وضاعت مجهوداتهم بذلك هباء رغم هذا الاضراب الذى انتقمت له الشركة انتقاما كبيرا ، وهددت باحضار العمال من فرنسا والاستغناء عن العمال المصريين . وكان سلاح الشركة فى ذلك انها لم تجد من الحكومة المصرية من يقف ويؤيد هذه الحقـــوق ويطالب بصورة جادة وحقيقية بانصاف العمال بل بالعكس سار كبار رجال الدولة وكما يقول العمال فى ركابها دون المطالبة بالعدل او الانصاف وبقضاء الشركة على هذا الاضراب فانها تكون قد هددت الحركة النقابية تهديدا كبيرا فاضعفتها ولم تعد الى مزاولة نشاطها الا فى سنة ١٩٤٢ وبدأت من جديد تطالب بحقوق العمال باللين تارة والشدة تارة أخرى ورفعت شكواها الى هيئة التحكيم للفصل فى النزاع بينها وبين الشركة ، وبعد دراســـة القضية اقتنعت هيئة التحكيم بمطالب العمال وطالبت الشركة بتطبيق لائحة سنة ١٩١٩ والتى تقضى بتثبيتهم وما يترتب على هذا التثبيت من تحســين أحوالهم ومنحهم مميزات أخرى كثيرة (٢) .

وكان عدد عمال الشركة التى مثلتهم هذه النقابات فى ذلك الوقت بمدن القناة الثلاث يزيد على « ٢٠٠٠ » عامل مصرى (٣) من المفروض

---

(١) قناة السويس محفظة رقم (٢) ملف ١٨٤ ـ ٤\٨١ جـ ٢ ص ١٦٧

(٢) قناة الســويس رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٤\٨١ جـ ٢ ص ٨٨/٨٧ ، ١٦٨/١٦٧

(٣) قناة السويس . محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ـ ٢٧\٨١ ص ١٠٩

ان تشملهم هذه التسويات التى اقتنع بها المحكمون اخيرا فى نهاية الفتره موضع الدراسة .

وليس المهم فى ذلك الحكم بعدالة حقوق العمال بل الأهم هو التنفيذ الفعلى من الشركة لهذه الأحكام واتخاذها الاجراءات الجادة لتثبيتهم ، وذلك لأن الشركة لم تحترم اية قواعد او قوانين لانصاف المصريين سواء كانوا من الموظفين او العمال .

نشاط الشركة فى تشغيل القناة واعمال الترانزيت :

استخدمت الشركة هذا العدد الكبير من الموظفين والعمال المصريين والأجانب فى تشغيل القنال ومتابعة أعمال الملاحة والترانزيت وتيسير مرور السفن من الشمال الى الجنوب وبالعكس وتقديم كافة المعونات والخدمات اللازمة التى تحتاج اليها هذه السفن .

وقد اعدت الشركة مجرى القناة لذلك واخذت فى تطويره ليتناسب مع أحجام السفن المختلفة لتمكينها من العبور فى يسر وسهولة .

ومن برامج التطوير التى نفذتها شركة القنـــال فى الفترة موضع الدراسة ما يسمى بالبرنامج السادس وهذا البرنامج وضع فى سنة ١٩٢١ وتم تنفيذه فى ١٩٣٤ ومكن هـذا التطوير من زيادة عـدد السفن العابرة للقناة من عشر سفن فى اليوم الى ثلاثين سفينة يوميا . وبعد اتمام تنفيذ هذا البرنامج اتفق على تنفيذ البرنامج السابع والذى وضع بحيث يتم تنفيذ جميع اعماله فى نهاية سنة ١٩٥٣ ، وسيمكن هـذا التطوير الأخير مجرى القناة من زيادة كفاءتها وذلك بتعميقها خمسين سنتيمترا . كما اتفق ايضا هـذا البرنامج على حفر قنـاة فرعية يبلغ طولها « ١١ » كيلومترا وذلك لما سيكون لها من أهميـة كبيرة تجعلها تتفادى تعطيل حركة الملاحة فى القناة كما ستمكن السفن من السير دون عائق فى طريق اتجاهها (١) .

وعملت الشركة أيضا على صيانة الموانى التى تمر بها القناة ، ومثال ذلك ميناء بورسعيد ففى سنة ١٩٤٦ قامت بتطهير مداخله وكذلك تطهير بعض الأحواض وصيانة الجسور والأرصفة الداخلية المعدة لرسو السفن الصغيرة وكذلك صيانة الحواجز وعلامات الأعمـاق وأوتاد ربط السفن واصلاح حوائط الارصفة والطبقات المائعة لتساقط السفوح والبلاط وكذلك صيانة واصلاح المبانى الادارية فى الميناء وفى سنة ١٩٤٧ أجريت

(١) البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية المجلد الثانى العدد الثالث ١٩٤٩ ص ١٧٦/١٧٧

عمليات انشاء غطاء حديدى ذى الواح حديدية للارصفة وتدرج راس حاجز حوض البترول لتسهيل مناورة السفن . كما تم نقل مراكز ربط السفن بالميناء نحو الشرق وغير ذلك من أعمال التصليحات والصيانة والتحسينات المختلفة التى أجريت فى ميناء بور سعيد كمثل لهذا النشاط (١) .

ومن حيث حركة المرور قسمت الشركة القناة الى ثلاثة اقسام ، القسم الأول فى بور سعيد والثانى فى الاسماعيلية والثالث فى السويس ، وفى كل من هذه الأقسام الثلاثة أنشأت محطات للمرور (ترانزيت) تقوم باعطاء الاشارات اللازمة عن مرور قوافل السفن ، كما وجدت ايضا اشارات تليفونية واشارات تعطى بواسطة السمفورات ، وتوجد لوحات يستطيع أن يقرأها المرشد فيقف على هذه الاشارات التى تتغير من ساعة لأخرى . ويتمتع قسم الملاحة بسلطة واسعة فى تدبير حركة المرور مراعيا ، ظروف كل سفينة على حده ، وتمتلك الشركة اسطولا يتألف من رافعات وجرارات ذات أشكال وانواع وأوزان مختلفة ، وهذا الأسطول معد للسفن التى تجنح ، ومراقبة السفن الكبيرة والتى لا تستطيع أن تجتاز القناة معتمدة على نفسها وأمثال هذه الوحدات ترابط فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس فى انتظار الاشارات التى تصلها لتقوم باعمال الاسعاف المطلوبة . وكذلك تمتلك الشركة جهازا عائما منبثا فى القناة لمقاومة الحرائق التى قد تصيب السفن أثناء مرورها والتغلب عليها فورا (٢) .

ووضعت الشركة لائحة الملاحة تنص المادة الثالثة منها على ان كل سفينة تزيد حمولتها على خمسمائة طن يجب أن تستعين باحد مرشدى الشركة عند دخولها ميناء بور سعيد واختراقها للقناة وخروجها من ميناء السويس ، ومرشد السفينة هو الذى يوجه سيرها فى القناة وهو الذى يعطى النصائح والتعليمات لربان كل باخرة ولمعاونيه . وهؤلاء المرشدون من الأجانب اختارتهم الشركة من ضباط البحرية الفرنسية والانجليزية ، وهم من ذوى الكفاءات العالية والمدربين على هذه الأعمال تدريبا طويلا ، ولا يصل المرشد الى وظيفة مرشد درجة أولى فى قناة السويس الا بعد فترة وعمل وتدريب فى القناة لا تقل عن خمسة عشر عاما (٣) .

---

(١) قناة السويس محفظة رقم ١٤ ملف ١٨٤ ـ ٨٦/٨١ (بدون ترقيم)

(٢) مصطفى الحفناوى (الدكتور) قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٤ الادارة والاستغلال ص ٨٩/٩٠

(٣) مصطفى الحفناوى (الدكتور) المصدر السابق ص ٨٦/٨٧

وفى الفترة بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ عبر القناة عدد كبير من السفن فى رحلتى ذهاب واياب بين الشرق والغرب ، ففى سنة ١٩٢٢ بلغ عدد السفن التى عبرت قناة السويس « ٤٫٣٦١ » سفينة وبلغ صافى حمولتها الرسمية « ١٦٫٤٦٥٫٥٧٦ » وهذه السفن تمثل جنسيات أجنبية مختلفة واكثرها من السفن الانجليزية اذ بلغ عددها فى نفس السنة المذكورة « ٢٫٦٩٠ » سفينة انجليزية تليها السفن الهولندية وعددها « ٤٥٧ » سفينة وذلك بفارق كبير جدا ثم ياتى فى الترتيب الثالث السفن الايطالية وعددها « ٢٢١ » سفينة ويليها السفن الفرنسية وعددها « ٢٠٥ » سفينة ويجىء بعد ذلك سفن تابعة لجنسيات اجنبية أخرى باعداد اقل مثل السفن اليابانية والألمانية والأمريكية واوروبية أخرى (١) .

واستمر عدد السفن العابرة فى الزيادة المضطردة حتى وصل عددها فى سنة ١٩٣٧ الى « ٦٫٣٩٧ » سفينة بلغت حمولتها الرسمية « ٢٧٫٢٣٦٫٢٣٣ » طنا وكانت أغلبية السفن العابرة أيضا سفنا انجليزية بنسبة أعلى بكثير من السفن الأجنبية الأخرى ويليها السفن الايطالية والألمانية والهولندية والنرويجية والفرنسية والأوروبية الأخرى (٢) .

وفى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) تاثرت القناة باعمال الحرب فقلت بها حركة عبور السفن فى رحلتى الذهاب والاياب وبلغ انخفاض عدد السفن العابرة مداه فى سنة ١٩٤٠ حيث قل عددها الى « ٢٫٤١٩ » سفينة وحمولتها « ٩٫٦٣٢٫٥٩٢٨ » طنا وعدد الركاب الذين نقلتهم « ٧٤٫٤١٨ » راكبا وكان نصف هذه السفن تقريبا سفنا انجليزية فقد بلغ عددها « ١٫٢١٩ » سفينة (٣) .

وبعد انتهاء أعمال الحرب زادت حركة الملاحة فى القناة زيادة كبيرة واخذت هذه الزيادة فى التطور السريع الى ان بلغ عدد السفن العابرة للقناة فى سنة ١٩٤٨ « ٨٫٦٨٦ » سفينة وزادت فى سنة ١٩٤٩ الى « ١٠٫٤٢٠ » سفينة (٤) وفى سنة ١٩٥٣ وصل عدد هذه السفن الى « ١٢٫٧٣١ » سفينة وبلغت جملة حمولتها فى السنة الأخيرة الى « ٩٢٫٩٠٥٫٠٠٠ » طن (٥) .

---

(١) Annuaire Statistique 1923-1924. p. 339-341.

(٢) Annuaire Statistique 1945-1947. p. 529-530.

(٣) Annuaire Statistique 1945-1947 p. 529.

(٤) البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس العدد الرابع سنة ١٩٥٢ ص ٥٥

(٥) مصطفى الحفناوى (الدكتور) المصدر السابق ص ٤١٨

موارد شركة القناة واتاوة الحكومة المصرية :

حصلت القناة من هذه السفن العابرة على مبالغ طائلة فقد فرضت عليها رسوما مختلفة كان أهمها رسوم الملاحة ،وتحسب رسوم الملاحة على أساس مقياس فراغ السفينة ، اى على جزء السفينة المخصص للبضائع سواء كانت كاملة الحمولة أم ناقصة ، وتبلغ رسوم الملاحة « ٣٩ » قرشا للطن الواحد ويخفض هذا الرسم الى النصف فى حالة ما لو كانت السفينة فارغة تماما (١) ونستطيع ان نقدر كم حصلت شركة القناة على ملايين الجنيهات فى العام الواحد وذلك لمعرفتنا عدد البواخر وحمولتها التى عبرت القناة بين عامى سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٥٢ كما سبق بيانه وان هذه الملايين من الجنيهات كانت آخذة فى الزيادة المطردة بزيادة عدد السفن العابرة بحمولاتها المختلفة مع استثناء الحرب العالمية الثانية والتى واصلت القناة بعدها أعمال الملاحة بنشاط يزيد كثيرا على سنوات ما قبل الحرب ٠

وليست رسوم الملاحة والعبور هى كل دخل القناة بل كانت هناك مصادر دخل اخرى ولكن نسبتها لا تقارن الى جانب ضخامة دخل الشركة من رسوم العبور ٠

ومن مصادر الدخل الأخرى لشركة القناة نصيبها من بيع أراضى الملك المشترك وكانت هذه الأرض داخلة ضمن امتياز قناة السويس ولكن بعد ان تبين للحكومة انها تزيد على حاجة الشركة وقعت اتفاقيات بينهما تجعل هذه الأرض ملكا مشتركا بينهما ٠ وجاء فى الاتفاق أن تكون هناك ادارة مشتركة من أربعة أعضاء ، اثنين عن الشركة ، واثنين عن الحكومة لادارة هذه الأراضى التى تنتشر على ضفتى القناة وفى مدنها الثلاث ، وبيعت بالفعل بعض هذه الأراضى وقسم المتحصل من ثمن البيع بين الطرفين طبقا لنسب حددتها الاتفاقيات سالفة الذكر (٢) ٠

ففى سنة ١٩٥٠ بلغت مساحة الأرض المباعة من أرض الملك المشترك عن المدة من سنة ١٨٨٥ وحتى سنة ١٩٥٠ « ١٫٣٦١٫٠٩٦ » مترا مربعا . وحصلت الادارة منها على مبلغ قدره « ١٫٣٨٠٫٤٦٠ » ج٠م كان نصيب الشركة من هذا المبلغ « ٦٨٤٫٤١٣ » ج٠م ونصيب الحكومة « ٦٩٦٫٠٤٧ » ج٠م (٣) ٠

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك مصادر أخرى للدخل ولكنها لا تقارن

---

(١) قناة السويس . محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦/٨١ جـ ٢ ص ١٦

(٢) قناة السويس . محفظة رقم ٧ ملف ١٨٤ ـ ٢٧/٨١ (بدون ترقيم)

(٣) قناة السويس . نفس المحفظة والملف ص ١٧٣

أيضا بدخل الشركة من رسوم عبور القناة ، ومن المصادر ما حصلته الشركة مقابل توريد الماء لمدن القناة الثلاث رغم أن هذه العملية خسرت الشركة في كثير من السنوات خاصة في الفترة من سنة ١٩٢٧ الى سنة ١٩٣١ . ولهذا يعتبر دخل الشركة منها ضئيلا جدا (١) .

وكذلك عملت الشركة على تأجير مساحات من اراضيها الصالحة للزراعة على ضفتي القناة وفي منطقة الاسماعيلية بسعر بلغ عشرة جنيهات للفدان الواحد في سنة ١٩٤٢ (٢) .

كما أجرت بعض منازلها لغير العاملين بالشركة (٣) وأجرت أيضا بعض قطعها البحرية من الاشنات والفلايك وغير ذلك من المهمات البحرية (٤) .

ولم تدفع الشركة للحكومة المصرية مقابل هذا النشاط الا اتاوة ضئيلة جدا لا تذكر ولا تقارن بدخلها الكبير الذى يقدر بالملايين الكثيرة في العام الواحد .

واما عن مقدار هذه الاتاوة فقد حددت في اتفاقيات بين الحكومة والشركة . ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية سنة ١٩٣٧ وقدرت الاتاوة فيها على أساس ان تدفع الشركة للحكومة مبلغا سنويا قدره ٣٠٠,٠٠٠ ج.م (٥) .

وفي سنة ١٩٤٩ اتفق على زيادة هذه الاتاوة . وذلك عندما قدمت احدى الشركات العاملة في ميدان استخراج الفوسفات في مصر شكواها الى الشركة باعفائها من رسوم المرور بالقناة لانها تحمل معادن مصرية ثقيلة تدفع عنها مبالغ كبيرة كرسم للمرور في قناة السويس وأن هذه الرسوم ستؤثر على نشاطها وتشغيلها . ولهذا طلبت اعفاءها بصفتها ناقلة لمعادن مصرية في حاجة للمساعدة والتشجيع . فعندما قدمت هذه الشركة هذا الطلب حدثت بشأنها مفاوضات طويلة انتهت بأن اتفقت الشركة مع الحكومة على زيادة مقدار الاتاوة السنوية وعلى الحكومة أن تدفع بعد ذلك مقدار زيادة الاتاوة ما يعين الشركات المصرية العاملة في ميدان التعدين على مواصلة نشاطها ولتدفع هذه الشركات في نفس الوقت من

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٦ ملف ١٨٤ ـ ١٩/٨١ ص ٤٣٢/٤٣٣

(٢) قناة السويس . محفظة رقم ٢ ملف ١٨٤ ـ ٤/٨١ جـ ١ ص ٨٢

(٣) قناة السويس ، نفس المحفظة والملف ص ١٧

(٤) قناة السويس ، نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ٤/٨١ جـ ٢ ص ٥

(٥) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦/٨١ جـ ١ ص ٥٢

هذه الاعانة قيمة رسوم عبور القناة (١) وذلك لأن المبدأ الذى تعامل به شركة القناة جميع السفن العابرة هو الا تميز بينها بأى شكل من الأشكال مهما كانت جنسيتها سواء كانت مصرية او اجنبية (٢) ·

ولو تساءلنا هنا ما هو مقدار تلك الزيادة التى تم الاتفاق عليها بين الحكومة والشركة فى سنة ١٩٤٩ · والاجابة على ذلك ليست بشافية ، فان هذه الزيادة حددت على اساس أن تدفع الشركة للحكومة اتاوة سنوية قدرها ٧٪ من الارباح الإجمالية وبحد أدنى قدره ٣٥٠ر٠٠٠ ج٠م(٣) فهى بذلك وبعد هذا العناء الكبير فى المفاوضة لم تكن لتصل الى النــذر اليسير من الملايين الكثيرة التى تربحها شركة القناة فى نهاية كل عام ·

ولسنا مبالغين فى ذلك ، فمن معرفة مقدار الاتاوة والتى قدرت على أساس اتفاق سنة ١٩٤٩ تتأكد هذه الحقيقة وفيما يلى مقدار تلك الاتاوة بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٢ (٤) :

١٩٤٩	٨٢١ر٤٥١	ج م
١٩٥٠	٨٨١ر٦٩١	ج · م
١٩٥١	١ر١٢٥ر٧٢٤	ج · م
١٩٥٢	٩٥١ر٤٢٢	ج · م

ويؤكد هذا ما ذكرناه سابقا من أن مصر لم تحصل من ملايين كثيرة حصلت عليها القناة الا على اقل من النذر اليسير ·

شركة القناة واعمال التعمير :

يرجع الفضل الأول فى الواقع الى شركة قناة السويس فى تعمير تلك المنطقة من أول بور سعيد وحتى السويس ، وذلك بغرض تهيئة المناخ الملائم والسكن المناسب لاقامة ادارتها وموظفيها الأجانب ، فاسسوا لذلك عددا كبيرا من المساكن الفاخرة والفيلات الأنيقة ، هذا بخلاف ما أقاموه من مساكن أخرى كثيرة لاقامة عدد كبير من الموظفين والعمال المصريين ، وما أن جاءت سنة ١٩٢٢ الا وكانوا قد استكملوا أغلب هذا النشاط ، ثم ما لبثوا أن اضافوا اليه بعد سنة ١٩٢٢ وحتى سنة ١٩٥٢ ·

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦/٨١ جـ ١ ص ٦٥/٦١
(٢) قناة السويس ، نفس المحفظة ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦\٨١ جـ ٢ ص ١١١
(٣) قناة السويس محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦\٨١ جـ ٢ ص ١٩
(٤) قناة السويس محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٦/٨١ جـ ٢ ص ١١٢

وكان من أبرز نشاط الشركة بعــد سنة ١٩٢٢ فى هــذا المجال تاسيسهم مدينة بور فؤاد ، التى بدأ العمل فى انشائها سنة ١٩٢٥ وكان ذلك وفقا لعقــد وقع بين الحــكومة والشركة وذلك لاقامة تلك المدينة على مساحات من أراضى الملك المشترك ، واسندت الى لجنة الأملاك المشتركة المشكلة من عضوين أجانب عن الشركة وعضوين مصريين عن الحكومة ادارة هذه المدينة (١) ٠

واخذت هذه اللجنة بمساعدة وتوجيه الشركة تعمل منذ البداية على تاسيس المساكن اللازمة لموظفى وعمال الشركة المصريين والأجانب ، وأقامت مساكن الأجانب على الطراز الحديث بما يشمله من حديقة واسعة تحيط بالمنزل ومنافع اخرى كثيرة أما مساكن المصريين فكانت محل شكوى من ساكنيها ، فقد ذكروا انها غير صالحة وذلك لضيق المساكن وعدم توفر وسائل الراحة المطلوبة بالمقارنة الى مساكن الأجانب ، وكانت شــكوى العمال المصريين من هذه المساكن أحد الأمور المطروحة للمناقشة فى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ (٢) ٠

وزودت الشركة المدينة بالنور والمــاء ، واعدت شــوارعها بطريقة منظمة وعملت على تمهيدها ورصفها كما دبرت وسيلة انتقال السكان بينها وبين بور سعيد بواسطة معديات اوقفتها الشركة لهذا العمل ، ولم تتقاضى أجور انتقال منذ بداية تشغيلها وحتى سنة ١٩٣٨ ، ومنذ ذلك التاريخ بدات الشركة تتقاضى أجرا رمزيا بعيدا عن الصبغة التجارية ٠ ولكن بعد أن زاد سكان المدينة زيادة كبيرة ، بدات الشركة فى سنة ١٩٥٠ تفرض رسوم نقل على هذه المعدية ومع هذا فلم تكن كبيرة أيضا فقد كانت بواقع ثلاثة مليمات لنقل الأشخاص وخمسة عشر مليما لعربات الحنطور وثلاثين مليما للسيارات الخاصــة والأجرة وخمسين مليما لسيارات نقل المهمات والركاب (٣) ٠

وبالاضــافة الى تاسيس مدينة بور فؤاد فان الشركة قامت ببنــاء مساكن أخرى فى الفترة موضع الدراسة بنفس المدن التى أقامتها قبــل ذلك ، وكانت أغلب هذه المساكن لعمال أوروبيين وهى فى اغلبها تزيد تكلفتها على « ٣٠٠٠ » ج٠م فى ذلك الوقت للمسكن الواحــد ، وقيمــة

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٧/٨١ (بدون ترقيم)
(٢) مجلس النواب ، جلســة ١٩٢٦/٨/٣١ ص ٧١١
(٣) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٧/٨١
Domaine Commun Ville de Port — Fouad.
وهو دفتر مكتوب باللغة الفرنسية ومترجم للعربية عن محضر الجلسة ١٠٧ لمجلس ادارة مدينة بور فؤاد المنعقدة فى القــاهرة فى ١٩٥٠/٣/١١ (دفتر رقم ـ ٤ ـ)

الأجرة السنوية بواقع « ٨ ٪ » من التكلفة ، كما انشات أيضـا مخازن وفيلات ومستشفيات ومساكن لعساكر الدورية ودورات مياه وحمامات سباحة وكباين ومدارس (١) كما واصلت الشركة ايضا سياسة انشاء ورصف الطرق وتمهيدها (٢) والعمل على تنسيق المدن وتجميلها بالمحافظة على نظافتها وغرس الأشجار وانشاء الحدائق كما مدت شبكات المجارى فى هذه المدن وكلفتها مبالغ كبيرة ٠ وكانت تكاليف هذه الانشاءات تقع بعضها على الشركة وبعضها الآخر مناصفة بين الحكومة والشركة ، كما استخدم فى ذلك ايضا كثير من اموال لجنة الأملاك المشتركة (٣) ٠

وقد قامت الشركة بمد هذه المساكن فى جميع مدن القناة بشبكات الماء وتقاضت رسوم استهلاك على ذلك (٤) كمـا مدتها ايضـا بشبكات النور اما عن طريق مولداتها الكهربائية (٥) واما عن طريق شركات أجنبية أخرى كشركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعيلية (٦) ونتيجة لهذا كله اصبحت قناة السويس من اهم محافظات مصر فى الفترة موضع الدراسة، فنزح اليها عدد كبير من المصريين والأجانب ، اما للعمل فى شركة القناة أو لممارسة الأعمال الأخرى كالتجارة واعمال الخدمات المختلفة ، وأصبحت هذه المحافظة تاتى بعد محافظة الأسكندرية من حيث زيادة معدلات الهجرة الخارجية اليها والتى بلغت فى سنة ١٩٢٧ « ١٠ر١ ٪ » وان تناقصت بعد ذلك الى « ٦ر٨ ٪ » فى سنة ١٩٣٧ (٧) ٠

وظلت شركة القناة تسيطر سيطرة كاملة على ادارة شئون هذه المدن والاشراف عليها طوال الفترة موضع الدراسة الى أن صدر مرسوم فى ٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بانشاء وزارة الشئون البلدية والقروية وجعل هذا

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٩ ملف ١٨٤ ـ ٣٤/٨١ (بدون ترقيم)

(٢) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٨/٨١

« محضر الجلسة رقم ٥٣٢ للجنة مصلحة الأملاك المشتركة المنعقدة فى القاهرة فى ١٩٥٠/٦/١ »

(٣) قناة السويس محفظة رقم ١٢ ملف ع ١٨٤ ـ ٨١\٧٦ ص ١\٧١

(٤) قناة السويس محفظة رقم ٦ ملف ١٨٤ ـ ١٩/٨١ ص ٤٣٢/٤٣٣

(٥) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٢٤٧/٨١ (دفتر رقم ـ ٤ ـ)

(٦) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٤١ ملف ١٨٤ ـ ٣٣\١م١ (بدون ترقيم)

« شركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعيلية »

(٧) محمد محمد يوسف زهرة ٠ سكان منطقة قناة السويس ١٨٩٧ ـ ١٩٦٦ . دراسة ديموجغرافية ص ٦٢/٦٧

« رسالة ماجستير فى الجغرافيا غير منشورة اشراف أ٠د٠ صبحى عبد الحكيم بآداب القاهرة ١١٧٦ »

المرســوم من حق هــذه الوزارة الاشراف على المجالس البلدية وتوجيــه سـياستها وبدات الحكومه فى تطبيق هذه السياسة بانشاء مجلس بلدى فى مدينة الاسماعيلية تمارس من خلاله ادارة أعمال هذه المدينة وبالطبع كان لا بد من أن تصطدم الحكومة بشركة القناة فى تنفيذ هذه السياسة ولانتزاع مدينة الاسماعيلية من سيطرة قبضة شركة القناة عليها (١) ٠

حول تقييم مدى استفادة مصر من شركة القناة :

وبرغم كل ما يقال عن أعمال التعمير والنشاط الكبير الذى احدثته الشركة فى هذه المنطقة ٠ وبرغم أن استخدام القنال كممر مائى دولى قد افاد الاقتصـاد المصرى أيضا من بعض الوجوه الا ان الجزء الاكبر من ايرادات القناة كان يذهب الى الخارج ، ولم يستفد الاقتصاد المصرى فى صميمه لأن نشاط القنال وحركة التجارة العابرة فيه كان يجرى فى قطاع يكاد يكون مستقلا عن اقتصـــاد مصر القومى ، وعملت الشركة على أن تنأى بأمورها عن مصر ، وتقلل من صلاتها بهـــا ما امكن ، فكانت تشــترى حاجياتها من الخارج ، كما كانت تستثمر أموالها بعيدا عن البلاد وتختار موظفيها من الأجانب ٠ والواقع ان الشركة كانت من الناحيتين السـياسية والاقتصادية بعيدة كل البعد عن احـوال مصر واوضاعها الاقتصــادية ، واعتبرت دولة داخل الدولة (٢) واتخـذت لنفسها طريقا آخــر وجهته الاستغلال الكبير وهدفه الربح باقصى طاقاته ٠

---

(١) قناة السويس ، محفظة رقم ٣٨ ملف ١٨٤ ـ ٨١\٢٤٩ ص ١

(٢) حسين خلاف (الدكتور) ، المصدر السابق ص ٢٨٨/٢٨٩



الفصل الثامن

محاولات تمصير النشاط الأجنبي



الفصل الثامن : محاولات تمصير النشاط الأجنبي

اولا ـ محاولات تمصير الوظائف الحكومية :

- فكرة تمصير الوظائف الحكومية قبل سنة ١٩٢٢
- مواصلة اتجاهات التمصير بعد سنة ١٩٢٢
- قانون تعويضات الموظفين الاجانب فى يوليو سنة ١٩٢٣
- استمرار تواجد الموظفين الاجانب فى خدمة الحكومة .
- صدور قانون بشروط توظيف الاجانب فى سنة ١٩٣٦

ثانيا ـ محاولات تمصير الوظائف غير الحكومية :

- سيطرة الأجانب الكاملة على شركات المساهمة المصرية
- محاولة تدخل الحكومة لتمصير وظائف الشركات المساهمة
- قانون رقم ١٣٨ فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ بشأن تنظيم وتمصير شركات المساهمة
- تهرب المديرين الأجانب من تمصير وظائف الشركات المساهمة
- شكاوى المصريين العاملين بالشركات المساهمة عن سوء الحال وسيطرة الأجانب
- سيطرة الأجانب على مجالس ادارة الشركات والاستفادة من تعيين الباشوات المصريين

كان من نتيجة تغلغل النشاط الاقتصادى للاجانب فى كيان مصر ــ بالصورة التى عرضناها ــ أن واجه هذا النشاط فى الفترة موضع الدراسة فكرة التمصير ، اى محاولة احلال المصريين محل الاجانب بالتدريج فى كافة الأنشطة والمجالات بدءا بتمصير الوظائف الحكومية ، ثم شركات المساهمة المصرية . ومحاولة الوصول بالتمصير حتى راس المال الأجنبى بتحديد نسبته ليفسح المجال لدخول راس المال المصرى ليشارك فى البناء والنشاط فى مختلف الميادين الزراعية والصناعية والتجارية .

ونبدأ الحديث عن ذلك بمحاولات تمصير الوظائف الحكومية .

اولا ــ محاولات تمصير الوظائف الحكومية

احتل الأجانب كثيرا من وظائف الحكومة المصرية الكبيرة والهامة ، كما شغلوا ايضا مناصب اخرى ادارية وفنية ، وتمكنوا عن طريق هــذه الوظائف من السيطرة على قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر ــ كما سبق أن رأينا ــ فتحكموا فى اصدار عقود تاسيس الشركات بمختلف أنواعها ، واختاروا لتنفيذ العطاءات الكثيرة التى تقدمها الحكومة للمقاولين والتجـار الأجانب دون المصريين . وذلك لتنفيذ المشـــاريع الحيـــوية والهامة .

ولم يترك الأجانب فرصة من فرص الحكومة سواء فى مجال التوظيف أو التعهدات أو امتيازات التشغيل الا وقد سيطروا عليهــــا بطريق او بآخر ، وليفوزوا بذلك بالمغانم الكثيرة والأرباح الوفيرة .

ومن هنا تاتى اهميـــــة تمصـــير هذه الوظائف والادارات بعناصر وطنية مخلصة لا تخضع لاى تاثير أو اغراء من هؤلاء الأجانب .

فكرة تمصير الوظائف الحكومية قبل سنة ١٩٢٢

لم تبدأ فكرة التمصير فى وظائف الحكومة فى الفترة موضع الدراسة فقط ، بل كانت موجودة قبل ذلك ٠ ولكنها لم تاخذ هذا الطابع كما انه لم تذكر كلمة التمصير بل ترد مايشير الى احـــلال المصريين محـــل الاجانب ٠

ومن هذه الاشارات ماذكره اللورد كرومر فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٦ اذ يقول « أن السياسة التى اتبعت من بدء احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢ كانت تعمل على تقليل عدد الأوروبيين فى خدمة الحكومة المصرية بقدر ما فى الامكان واستخدام المصريين فى أكثر الوظائف المرءوسة وفى كثير من الوظائف الادارية العليا ٠ وتمهيد السبيل رويدا لزيادة عدد المصريين فى الوظائف العالية » (١) ٠

وما ذكره كرومر كان كلاما فقط يكتب ويقال ، اما الواقع فقد كان غير ذلك تماما ، اذ أن العكس هو الصحيح ٠ ففى نفس التقرير ، ذكـر كرومر ان عدد الأوروبيين قد زاد بين سنة ١٨٩٦ ، سنة ١٩٠٦ الى ما يقرب من النصف فقد بلغ عددهم سنة ١٨٩٦ « ٦٩٠ » اوربيا وزاد فى سنة ١٩٠٦ حتى بلغ « ١٢٥٢ » أوروبيا (٢) ٠

واستمرت زيادة الموظفين الأجانب فى مصر بصورة مطردة بعد ذلك وقد جاء فى لجنة ملنر « أنه لما زادت ايرادات مصر ، وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرا ، فاقتضى هذا التوسع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبراء الأجانب كما زاد عدد الموظفـين البريطانيين زيادة مضطردة ، واغفل المبدأ القاضى بان يكون غرض الادارة تدريب المصريين واعدادهم لتدبير شئونهم بانفسهم ، كما أنه قضى على ترقية المصريين الى اسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظـــام القاضى بان المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى اذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام » (٣) ولهذا فان مسالة الموظفين الأجانب كانت احد البنود الهامة التى ركزت عليها لجنة ملنر ، ورأت أنه من الجائز انهـاء خدمتهم مع تحديد معاش أو تعويض لهم اذ نصت الفقرة السابقة من البند الرابع من تقرير اللجنة على ما يلى « الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب ، الذين دخلوا الحكومة المصرية ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى اى وقت خلال سنتين على أن

(١) تقرير اللورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والســـودان لسنة ١٩٠٦ ص ٥٧

(٢) نفس المصدر ص ٦١

(٣) تقرير لجنة ملنر ص ٢٤/٢٣

يحدد المعاش والتعويض الذى يمنح للموظفين الذين سيتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى (احكام التوظف الحالية بغير مساس) (١) .

لم تكن لهذا المشروع فى نظرنا ميزة كبيرة ، فقد اقتصر على الضباط الانجليز والموظفين الادارين الأجانب ، ولم يذكر غيرهم من موظفين أجانب فى بقية الوظائف وهؤلاء لا تملك الحكومة اخراجهم . كما أن حق الاخراج ممنوح لمدة سنتين فقط ومقيد بحق المعاش والتعويض .

ومن ناحية ثانية فان ماذكرته انجلترا عن الموظفين الأجانب فى تقرير ملنر ، هو حق من حقوق مصر القانونية الثابتة ، ولكن انجلترا هنا انفردت بهذا الحق لتوطيد مركزها واستقلالها بشئون الأجانب (٢) هذا وقد عرضت مقترحات تقرير لجنة ملنر على الحكومة المصرية بمذكرة من المندوب السامى بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، لفحصها كما انه فيما يتعلق بخروج الموظفين الاجانب من الخدمة أرسلت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢١ مذكرة خاصة الى الوفد المصرى الذى كان قد ذهب الى لندن برئاسة عدلى يكن للمباحثة فى المقترحات المذكورة (٣) وغيرها من المسائل التى تتعلق بالقوة العسكرية الانجليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والامتيازات الأجنبية (٤) .

وقد عرض فى مذكرة وزارة الخارجية المشار اليها ولأول مرة المبدأ الذى يراد به ، أن يكون حساب المكافأة الخاصة التى تمنح للموظفين الذين يستغنى عنهم أو الذين يطلبون من انفسهم اعتزال وظائفهم على أساس جدول للتعويض أعده رئيس الجمعية الانجليزية لحاسبى التأمينات ، ثم قدمت مذكرة أخرى فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١ تضمنت تفاصيل ذلك الجدول والاسانيد المؤيدة له وما يتعلق بتطبيقه وذلك بناء على البيانات التى وردت فى عريضة مقدمة من جمعية تألفت من الموظفين البريطانيين للدفاع عن مصالحهم . وأخيرا بعثت وزارة الخارجية البريطانية الى الوفد المصرى فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ بمذكرة كررت فيها المبادىء المعروضة

---

(١) تقرير لجنة ملنر ص ٨١

(٢) الأهرام فى ٢ مارس سنة ١٩٢١ .

(٣) محفوظات مجلس الوزراء مجلس النظار . محفظة رقم « ١٦ » دار الوثائق القومية
Note Au Conseil des Ministres Au Sujet du projet de Loi Relatif Aux Conditions de service et de Mise Ala Retraite au licenciement des Fonctionnaires Etrangers.

(٤) شفيق غربال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ص ٩١

فى مذكرة ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢١ ، مع بعض تعديل فى التفاصيل والحق بها جدول التعويضات (١) ٠

وواضح هنا الى أى حد تدخلت انجلترا فى موضوع الاتفاق بشان الاستغناء عن الموظفين الأجانب واحلال مصريين بدلا منهم ٠ وقد لجأت انجلترا الى ذلك لحماية حقوق الموظفين الانجليز خاصة والأجانب عامة هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية لتاكيد فكرة حمايتهم للاجانب فى مصر ٠

هذا وقد أجاب الوفد المصرى على هذه المذكرات فى ١٨/١٠/١٩٢١ بمذكرة رسمية يؤخذ منها ، أن الوفد اعترف بان الحكومة المصرية رضيت بمبدأ منح الموظفين الأجانب الذين يعتزلون وظائفهم وفقا للنظام الجديد مكافاة استثنائية ٠ اما فيما يتعلق بالموظفين الذين يعتزلون الخدمة بمحض اختيارهم ينبغى تخفيض هذه المكافاة الى نصفها ٠ واقترح أن تكون المهلة التى تمنحها الحكومة للموظف ستة شهور اذا كانت الحكـــومة هى التى تستغنى عنه ، فاذا كان المـــوظف هو الذى يرغب فى اعتزال وظيفته ، وجب أن تكون المهلة من سنتين الى ثلاث سنوات ٠ كما قبل الوفد المصرى امر دفع بدل العوده لهؤلاء الأجانب الى اوطانهم ٠ كما قبل ايضا مبدأ معاملة الموظفين غير الدائمين كمعاملة الموظفين الدائمين فى حالة استغناء الحكومة عنهم ٠ ثم أن الوفد لم يبد أى اعتراض على مبدأ تسوية المكافاة الخاصـــة على أساس جدول يعده حاسبو التامينات ولكنه اعترض على العوامل التى وردت فى الجدول المقدم ، واقترح عدة تعديلات تؤدى الى وضع جدول مختلف عنه الحق بالمذكرة المشار اليها (٢) ٠

وهكذا كانت مسألة تعويض الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية او يفصلون منها فى عداد المسائل التى دارت عليها المفاوضات فى صيف سنة ١٩٢١ بين الوفد المصرى الرسمى وبين الحكومة البريطانية ، على أن هذه المفاوضة لم تسفر عن اتفاق فى هذا الموضوع ٠ ولهـــذا فان الحكومة البريطانية قدمت مشروعا لم يسع الوفد قبوله فرد عليه بمشروع آخر (٣) ٠

وبعد أن عاد الوفد الى مصر واستقالت وزارة عدلى باشا اعاد المندوب السامى الكرة فى هذا الموضوع أثناء المباحثات التى جرت فى القــاهرة ومهدت السـبيل الى الغاء الحماية البريطانية (٤) ٠

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ د S

(٢) Note Au conseil des Ministres. op. cit.

(٣) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ جـ

• مذكرة مرفوعة الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى ٦/١٢/١٩٢٢ ٠

(٤) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ د ٠

مواصلة اتجاهات التمصير بعد سنة ١٩٢٢ :

وبعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ واصلت انجلترا موقفها وسياستها نحو الموظفين الأجانب ففى ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ ، قدم اللورد اللنبى مذكرة الى الحكومة المصرية ذكر فيها . انه لا مندوحة عن وضع اتفاق فى أمر تعويض الموظفين الأجانب بغير انتظار ابرام المعاهدة النهائية بين مصر وبريطانيا العظمى لصلحة الفريقين على السواء ، فان الموظفين لا يسعهم الانتظار بعد تغير الحالة السياسية . كما أن الحكومة المصرية من مصلحتها أن تكون مطلقة اليد فى فصل الموظفين الأجانب ، الذين لم تعد هناك حاجة الى وجودهم فى خدمتهما (١) .

وفى نفس المذكرة التى قدمها اللورد اللنبى للحكومة المصرية فى ١٢/٥/١٩٢٢ قدم مشروعا جديدا يختلف عن المشاريع السابقة فى ثلاث نقاط . اولاها انه لا يكون للموظف الأجنبى الحق فى ترك خدمة الحكومة المصرية الا اذا رأى المندوب السامى البريطانى أنه لحقه ضرر فى مستقبله او فى شروط خدمته من جراء تغير الحالة السياسية . وثانيتها ان قيمة التعويض خفضت بنحو « ٢٠ ٪ » وثالثتهما أن كل تعويض يتجاوز « ٤٠٠٠ » ج٠م خفض بنسبة معينة تدريجية بحيث تكون النهاية القصوى لما يعطى لأى موظف « ٨٥٠٠ » ج٠م ويتضمن هذا المشروع اعطاء الحق فى التعويض لجميع الموظفين الأجانب على اختلاف جنسياتهم (ما عدا العثمانيين او الذين كانوا عثمانيين) سواء كانت وظائفهم دائمة ام مؤقتة أم باليومية ، وسواء كانوا فى خدمة المصالح الحكومية او الشبيهة بالحكومية ، كمجالس المديريات أو المجالس البلدية ، ولم يستثن منهم الا بعض طوائف معينة كموظفى المحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى وغيرهم . وكذلك من لحقوا بخدمة الحكومة بعد ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . وقد ألحق بالمشروع ثلاثة جداول تنظم مسالة المكافاة وحدودها .

الجدول الأول يخص الموظفين الدائمين والثانى المؤقتين والثالث خاص بتخفيض المكافاة متى تجاوزت « ٤٠٠٠ » ج٠م (٢) .

وقد أجاب ثروت باشا على هذه الاقتراحات الجديدة بمذكرة فى ٥/٦/١٩٢٢ عرض فيها اختيار حل من حلول ثلاثة . وهى اما أن يرجأ النظر فى الأمر الى حين اجتماع البرلمان او أن تسوى المكافآت طبقــا

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء مجلس النظار ، محفظة رقم ١٦ جـ نفس المذكرة السابقة .

(٢) محفوظات مجلس الوزراء مجلس النظار .

« نفس المحفظة والمذكرة السابقة »

للمشروع الذى عرضه الوفد المصرى أثناء تفاوضه فى انجلترا والحـــل الثالث ان يوضع اتفاق مؤقت لا يتم بمقتضاه عمل اى تسويات لتعويض الموظفين الأجانب دون استشارة المنـــدوب السامى البريطانى ، والذى يتحقق من أن هؤلاء الموظفين قد اصابهم الضرر بسبب النظام الحاضر بعد تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ (١) ٠

وانتهى الأمر بان رؤى ان تلك المسالة لا يمكن ارجاؤها الى حين اجتماع البرلمان ، كما أنه لايمكن تسوية المكافآت على أساس المقترحات التى أبداها الوفد المصرى فى مباحثاته بانجلترا ٠ وبناء على ذلك تم الاتفاق على العمل بالحل الثالث أو ما اصطلح على تسميته بالحل الوقتى . وهذا فى حد ذاته قبول لما عرفته انجلترا فى حلولها قبل ذلك (٢) وبعد هذا الاتفاق ارسل المندوب السامى البريطانى ستة كشوف متوالية ببيان الموظفين الذين يرى منحهم التعويضات وكان أول كشف ارسل بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ (٣) ٠ وتلته كشوف أخرى كثيرة للأجانب أرادوا ترك الخدمة مع منحهم التعويض ٠

فوزارة الداخلية ارسلت كشفا به « ٢١ » موظفا ، ووزارة العدل « ٧» موظفين ، ووزارة المواصلات « ٢٥ » موظفا ، ووزارة الأشغال « ٥٢ » موظفا ٠ وقد ارسلت هذه الكشوف الاربعة فى ابريل ســـنة ١٩٢٣ ٠ واستمرت الوزارات فى ارسال الكشوف على هذا النحو ففى مايو من نفس العام ارسلت وزارة الزراعة كشفا به « ٩ » موظفين ٠ ووزارة المالية «١٧» موظفا ، ووزارة المعارف « ١٦ » موظفا (٤) وتلك امثلة فقط ولا تمثل حصرا كاملا لكل من طلب ترك الخدمة ٠ وقد منح هؤلاء الموظفون تعويضات فوق ما يستحقونه قانونا من المعاش ، أو المكافاة ، ومنحوا الحق فى سفرهم وسفر عائلاتهم الى بلادهم على مصاريف الحكومة ولو تجاوز ذلك مرتب شهر واحد كما هو مقرر قانونا بشرط أن يتم السفر خلال ستة اشهر من تاريخ الاحالة على المعاش (٥) ٠

وما ينبغى لفت النظر اليه ان قلم قضايا الحكومة لم يستطلع رايه فى هذا الاتفاق من الوجهة القانونية ، وقد نشأ عن العمل بهـذا الحل الوقتى مضار كثيرة ، منها أن كل موظف او مستخدم اجنبى يستطيع فى

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء ، مجلس النظا ر، محفظة رقم ١٦ د

(٢) Note Au conseil des Ministres. op. cit.,

(٣) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ جـ المذكرة السابقة

(٤) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ هـ ٠

(٥) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ جـ المذكرة السابقة

على هذا النظام أن يطلب تسوية حالته على أساس القواعد المقترحة من دار المندوب السامي بغير أن يتسنى للحكومة أن تتأكد مما اذا كان هذا الموظف لحقه أو لم يلحقه ضرر بسبب النظام السياسي الجديد ، كما أن هذه التسوية تقترن بسفر الموظف في الحال قبل أن تتمكن الحكومة من ايجاد من يخلفه على وجه مرض . وقد منح هؤلاء مكافآت تجاوزت الاعتماد المربوط في الميزانية لهـذا الغرض المقرر وقدره ٣٥٠٠٠٠٠ ج.م تجاوزا كبيرا (١) ومن الملفت للنظر في هذه التسوية انه حتى الموظفين الذين فصلوا من الخدمة قبل ذلك ، ومنحوا مكافآت فان التسوية قد قررت منحهم التعويضات الخاصة بالموظفين الذين استمروا في أعمالهم وطلبوا العودة الى بلادهم وتعويضهم وفقا للتسوية ، ولهذا فقد انتفعوا باستثناءين في وقت واحد ، وزيادة على ذلك ، فانه قد طلب من الحكومة أن تدفع لهم فائدة على التعويضات بسعر ٧ ٪ سنويا من التاريخ الذى أوقف فيه صرف مرتباتهم الى تاريخ دفع مكافآتهم (٢) .

ونظرا لما في الاستمرار على تطبيق ذلك الحل الوقتي من المضار الكبيرة فان وزارة المالية قد قدمت تسوية نهائية تستعيض بها عن تطبيق الحل السابق ذكره ، وقد وضعت هذه التسوية على أساس أن يكون تسريح الموظفين الأجانب من أقسام الحكومة بصورة تدريجية وبأقل الشروط وفرا على خزانة البلاد . وبعد أن درست هذه التسوية دراسة جديدة من الحكومة المصرية والانجليزية فقد وافق الطرفان عليها ، ومن ثم صدرت في شكل قانون يعرف باسم قانون تعويضات الموظفين الأجانب (٣) .

قانون تعويضات الموظفين الاجانب :

صدر قانون التعويضات هذا في ١٩٢٣/٧/١٨ في صيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والانجليزية (٤) .

ونستعرض في ايجاز أهم ما جاء في هذا القانون ، فقد نصت المادة الثالثة منه على أن المصريين وحدهم ، هم الذين يعهد اليهم بالوظائف العامة ، وان الأجانب لا يولون هذه الوظائف الا في أحوال استثنائية يعينها القانون ، ولما كان الغرض من هـذا القانون العمل بالتدريج على

(١) محفوظات مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة رقم ١٦ د .
Note Au conseil des Ministres. op. cit.

(٢) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ جـ المذكرة السابقة

(٣) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ د .
Note Au conseil des Ministres. op. cit.

(٤) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ص ١٢٧

تسريح الموظفين الاجانب الذين عينـوا في عهد الاحتلال وفي عهد الحماية البريطانية ، فهو بهذه المثابة تطبيق لمبدأ دستورى ، في حين أن الحل الوقتى يسرى على جميع الموظفين الأجانب ماعدا العثمانيين ، أو الذين كانوا من رعايا الدولة العثمانية ، فانه قد قيد تطبيق القانون الجديد في المادة الأولى منه بحيث لا يتناول الا من كان تابعا لدولة أجنبية من الدول صاحبة الامتيازات مع الاستمرار في اخراج رعايا الدولة العثمانية السابقين من هذا الحكم (١) ٠

وقد حدد القانون مدة أربع سنوات من سنة ١٩٢٣ لأجل العمل بالتدريج على احلال الموظفين الوطنيين محل الموظفين الأجانب ، وكذلك لأجل توزيع العبء المالى الناتج عن المكافآت على ميزانيات خمس سنوات على الاقل ، مع امكان توزيعه على مدة أطول على أساس القواعد الخاصة بطريقة الدفع ٠ ورغبة في أن تكون معاونة الموظفين الأجانب في خلال هذه المدة قائمة على قدر المستطاع على رغبتهم وارادتهم فقد ترك لهم القانون أن يختاروا بين أمرين : اما أن يطلبوا الاحالة على المعاش في موعد قريب على أن لا يكون ذلك قبل أول ابريل سنة ١٩٢٤ ، واما أن يطلبوا البقاء مؤقتا في الخدمة حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، وفضلا على ذلك فان التاريخ المذكور ليس نهائيا ٠ اذ ان للحكومة الحق في استبقاء الموظف في خدمتها ـ اذا رضى بالبقاء ـ الى ما بعد أول ابريل سنة ١٩٢٧ ٠ بل الى نهاية السن المقررة بمقتضى اللوائح المعمول بها ٠ أما المواد السابعة والثامنة والتاسعة من القـانون فانها ترمى الى تقرير الأحكام الخاصـة بحالة الموظفين والمستخدمين والعمـال الذين لا حق لهم في المعـاش وهى حالات كثيرة التعقيد والتنوع (٢) وقد نصت المادتان العاشرة والحادية عشرة على تأليف لجنة مهمتها العمل على تنفيذ القانون والاشراف على شروط خدمة الموظفين الأجانب وشروط احالتهم على المعاش أو فصلهم من الوظائف ٠ كما نصت على تأليف لجنة لتاديبهم ٠

وبناء على ذلك ستكون تلك اللجنة مؤلفة من اربعة من المصريين وأربعة من الأجانب يختارون جميعا من كبار الموظفين سواء كانوا في الخدمة أو في المعاش ٠ على أن يكون رئيس اللجنة أو من يحل محله على الدوام مصريا ، ويكون صوته مرجحا عند الانقسام ٠ أما فيما يتعلق ببدل العودة الى الوطن فقد قررت المادة السابعة عشرة أن المبلغ الذى يحدد لهذه الغاية لا يتجاوز مرتب شهر واحد ٠ واذا كان مرتب الموظف يقل عن خمسين

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء محفظة رقم ١٦ د ٠
Note Au conseil des Ministres. op. cit.

(٢) محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٦ د ٠

جنيها في الشهر فحينئذ لا يزيد المبلغ عن مرتب شهر ونصف (١) كانت تلك هي أهم مواد هذا القانون ، وقد أرسل وزير الخارجية المصرية صورة منـه الى اللورد اللنبي لاقراره هو الآخر بعــد أن وافقت عليه كل من الحكومتين المصرية والانجليزية ٠

وقد جاء في رد اللورد اللنبي على وزير الخارجية المصرية ٠٠ ما يلي : « اتشرف باحاطة معاليكم علما بوصول كتابكم الذى ابلغتمونى فيه بنص القانون الجـديد الخاص بشروط خـدمة الموظفين والمستخدمين والعمـال والأجانب الموجودين في خدمة الحكومة المصرية وبشروط احالتهم على المعاش وفصلهم من الخدمة ، وانني أؤيد ما صرحتم به من ان هذا القانون يعد مع الشروط التي اشتملت عليها هذه المذكرات ، بمثابة اتفاق بين الحكومتين٠ وانني اوافق معاليكم تمام الموافقة على ملاءمة اتفاقنا فيما يتعلق باختيار الأعضاء الأجانب باللجنة المنصوص عليها في المادة العاشرة من القانون ، وفيما يتعلق باستبدال سواهم بهم (٢) وواضح من هذا القانون الى أى حد تدخلت الحكومة الانجليزية في مسالة انهاء خدمة وتعويض الموظفين الأجانب ، مستغلة في ذلك رغبة طبيعية عند الحكومة المصرية في تمصير وظائفها واوجه نشاطها ولتحقق الحكومة الانجليزية في نفس الوقت هدفها الاول وهو أن تكون وصية على المجتمع الأجنبي في مصر ، ومن ناحيــة ثالثة توافقت هاتان الرغبتان عند الحكومة المصرية والسلطة الانجليزية ، مع رغبة بعض الموظفين الأجانب في ترك الخدمة بعد ان كانوا يرون أن تصريح ٢٨ فبراير سـنة ١٩٢٢ ، قد غير من أوضــاع مصر وظروفها السياسية مما سيؤثر بذلك على احوالهم وشروط توظيفهم ولهذا فان عددا ذليلا منهم قد رأى أن يستفيد من هــذه الظروف ويحصــل على ميزة التعويضات الكبيرة التي أقرها هذا القانون ٠ وقد تسبب هذا كله في خسائر عظيمة لمصر من جراء دفع مبالغ التعويضات الاستثنائية ، تلك التعويضات التي كبدت خزائن الدولة مبالغ طائلة (٣) ٠

ففي مذكرة وزير المالية في ١٩٢٣/٧/٢٨ ذكر انه اذا اسـتمر العمل بالحل الوقتي ــ السابق ذكره ــ فان تعويضات الموظفين الأجانب ستصل الى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهـات ولكنه بعد تطبيق القانون الجديد ستنقص جملة التعويضات الى أقل من خمسة ملايين من

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء ٠ نفس المحفظة السابقة ٠

(٢) محفوظات مجلس الوزراء ٠ نفس المحفظة السابقة ٠

« خطاب مرسل من اللورد اللنبي مؤرخ بتاريخ ١٩٢٣/٧/١٨ رمل الاسكندرية الى أحمد حشمت باشا وزير الخارجية والخطاب مترجم الى العربية » ٠

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٧/٢/١٤ ص ٤٧٦ ٠

الجنيهات (١) وفى مناقشات مجلس النواب سنة ١٩٢٧ ذكر أن الدولة دفعت ما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات لهذه التعويضات (٢) .

استمرار تواجد الموظفين الاجانب فى خدمة الحكومة :

وبعد صدور القانون وتنفيذه واعطاء الفرصة الكافية لذلك ظهر ان التنفيذ والتطبيق شىء وأن القانون شىء آخر ، فمن خلال مناقشات مجلس النواب ، نستطيع أن ندرك ان الأداء والتنفيذ بشأن الاستغناء عن الموظفين الاجانب كان بطيئا للغاية ، وكانت شكوى الأعضاء من استمرار تواجد الكثيرين منهم مع ضخامة مرتباتهم التى تزيد بدرجات بالغة على مرتبات المصريين .

ففى جلسة ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٦ قدم احد الأعضاء سؤالا ذكر فيه « لقد سنت الحكومة سياسة لاحلال المصريين محل الأجانب فى الوظائف الحكومية ، ورغم انه قد عين بعض المصريين الشبان الاكفاء فى بعض المصالح الحكومية الا انى الاحظ فى مصلحة كمصلحة المساحة نحو ثلاثين رئيسا اجنبيا بمرتبات ضخمة كما الاحظ ان هناك مرؤوسين اجانب لوكيل المصلحة الوطنى يتقاضون مرتبات سنوية تتراوح بين ١٢٠٠ جنيه و ١٤٠٠ جنيه بينما هذا الوكيل يتقاضى مرتبا يتراوح بين ٧٠٠ جنيه و ٨٠٠ جنيه » (٣) .

وفى جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٦ قدم احد الأعضاء سؤالا آخر جاء فيه : « ان رؤساء مصلحة الكيمياء كلهم من الأجانب الذين يتقاضون مرتبات ضخمة وينحصر عملهم فى كتابة التقارير مع انه يوجد بين المصريين من درس علم الكيمياء فى الخارج وحصل فيه على أعلى الشهادات ونبغ فيه نبوغا يحسده عليه غيره . فرجائى الأول ، الى معالى وزير المالية هو احلال المصريين الفنيين محل الأجانب عند انتهاء مدة عقودهم ، ورجائى الثانى ، أن يعمل معاليه مع باقى حضرات الوزراء على توسيع المعمل الكيماوى حتى تعم الفائدة ويتسع مجال العمل أمام المصريين » (٤) وقد طرحت فى نفس الجلسة اسئلة أخرى عن موظفين اجانب من الممكن ان

---

(١) محفوظات مجلس الوزراء مجلس النظار . محفظة رقم ١٦ د .

(٢) مجلس النواب . جلسة ١٩٢٧/٢/١٤ ص ٤٧٦

(٣) مجلس النواب . جلسة ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٦ ص ٧٠٩
« السؤال المقدم من العضو فخرى عبد النور »

(٤) مجلس النواب ، جلسة ، ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٦ ص ٧٢٢
« السؤال المقدم من العضو حسن نافع الى وزير المالية »

يحل محلهم المصريون وهم موجودون فى مصالح كثيرة كمصلحة التجارة والصناعة واقلام قضايا الحكومة التى انتشرت فيها سيدات أجنبيات للكتابة على الآلة الكاتبة (١) . والأمثلة عديدة على كثرة الأجانب واستمرار انتشارهم فى مصالح الحكومة والتباطؤ الشديد فى استبعادهم واحلال المصريين محلهم .

والشيء الهام جدا فى ذلك ان الأجانب اضطلعوا بالوظائف الرئيسيه والحساسة فى أغلب الأحيان ، وكان لهذا أثره الكبير فى استمرار مواصلتهم على توظيف الأجانب والتمسك بهم ، والأكثر من هذا سيطرتهم على وظائف قامت بعمليات هامة فى النشاط الاقتصادى بمختلف فروعه ، وهؤلاء جعلوا هذا النشاط فى أغلب الأحيان حكرا على هؤلاء الأجانب .

والدليل على ذلك أحد الأمثلة التى وردت فى مجلس النواب . فقد جاء فى حديث أحد الأعضاء ما يلى « ان الوظائف الرئيسية فى مصلحة المناجم والمحاجر بيد الأجانب ولذلك بقيت أعمالها سرا لا يعرف عنه المصريون شيئا ، وقد كانت النتيجة لتولى الأجانب الوظائف الرئيسية فى هذه المصلحة ، ان جميع الرخص التى أعطتها لاستغلال المناجم أعطيت للأجانب بينما حرم المصريون من الحصول عليها وانى اعلم ان احد وجهاء القطر المصرى حاول فى السنة الماضية الحصول على رخصة لقطع حجر البازلت من محجر أبى زعبل فلم يفلح رغم كل ما بذله من الجهد فى هذا السبيل » (٢) .

وفى سنة ١٩٢٧ وهو التاريخ المحدد لانهاء خدمات الموظفين الأجانب من الذين قرر الاستغناء عنهم أو الذين قدموا طلبات الاستقالة لطلب المكافأة . فى هذا التاريخ بدأت المناقشات فى مجلس النواب تثار حول القانون السابق ذكره ومصيره ومدى سلامة تنفيذه ، وأكد الأعضاء استمرار تواجد الأجانب فى المصالح الحكومية بكثرة ، وقلة عدد المستقيلين والمعدين (٣) .

فقد قدم أحد الأعضاء استجوابا الى رئيس مجلس الوزراء بشأن سياسة الحكومة بالنسبة للموظفين الأجانب وتنفيذ القانون رقم ٢٨ لسنة

(١) مجلس النواب ، جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٧٢٤/٧٢٦

(٢) مجلس النواب نفس الجلسة ص ٧٢١ حديث العضو الدكتور عبد الحميد فهمى،

(٣) مجلس النواب جلسة ١٩٢٧\٢\٢٤ ص ٤٤٦

« الاستجواب المقدم من حضرة عبد الرحمن عزام افندى بشأن سياسة الحكومة بالنسبة للموظفين الأجانب وتنفيذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ . الخاص بشروط خدمة الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب وبشروط احالتهم الى المعاش أو فصلهم من الخدمة »

١٩٢٣ ، وقد جاء في استجواب العضو المذكور ما يلي : « منذ أكثر من شهر شعرت بأهمية مسألة الموظفين الأجانب ، وهل هناك أي خلاف في تنفيذ القانون الخاص بالموظفين الأجانب الذي اتفق الطرفان عليه ؟ ورغم مافهمت من انه ليس هناك خلاف في تنفيذ القانون ، الا أنني أجد تباطؤ السلطة التنفيذية في تطبيق القانون ، وعلى سبيل المثال ، فان مصلحة الموانى والمنائر لم تجد بين جيش الموظفين الأجانب عندها من يمكن أن تستغنى عنه غير ثلاثة ، ولدى من البيانات ما يؤكد لحضرتكم ان في هذه المصلحة عددا وافرا من الفنيين المصريين يمكن أن يحلوا محل هؤلاء الأجانب ، وبذلك تفتقد الخزانة ما لا يقل عن « ٢٠٠٠ » ج٠م سنويا ، كما أن هناك خبرا آخر هو ان مصلحة الصحة ستستبقي في قسم الأمراض العقلية جميع موظفيها الأجانب ، بل انها ستزيدهم ، ولدى أيضا من البيانات ما يدل على أنه من الممكن ان يحل الفنيون المصريون محل هؤلاء الأجانب. ولا نجد تفسيرا لهذه الأمور ، غير أن هناك ارادة تفضل مصلحة الأجانب على المصريين ٠ ومن هنا فاننا نريد أن يتضح مركز الحكومة تماما بالنسبة لهذه المسائل ، وأن تعرف البلاد حقيقة أمر انتهت منه منذ صدور القانون سنة ١٩٢٣ ونريد أن يقف المجلس على الطريقة العملية التي ستتخذها الحكومة لاعداد المصرى حتى يحل محل الأجانب كما يقولون ، وأن يقف المجلس كذلك على القواعد التي تسير عليها الحكومة في استبقاء موظف أجنبي دون آخر » (١) ٠ وكانت ردود المسئولين في الحكومة منذ البداية على هذه التساؤلات منطقية ومعقولة ، فقد جاء رد وزير المالية حول هذا الموضوع في جلسة سابقة سنة ١٩٢٦ كما يلي « الواقع ان مسألة تعيين الموظفين الأجانب أو الاستغناء عنهم لا يمكن البت فيها أو معرفة الظروف المحيطة بها تماما الا في داخل الوزارة ذات الشأن ، ونحن جميعا متفقون تماما على وجوب الاستغناء عن الأجانب والاستعاضة عنهم بالمصريين ، ما وجدنا الى ذلك سبيلا ، وقبل أن يصل اى أمر من هذا القبيل الى المجلس تأكدوا أننا لابد أن نكون قد قمنا بواجبنا ، ولكن اذا كان حسن سير العمل يقتضى استبقاء موظف أجنبي ولم يكن من المستطاع الاستعاضة عنه بمصرى فارجو أن يترك للوزارات ذات الشأن تقدير قيمة العمل والملمين به وقد قلت أننا من جهة المبدأ متفقون ، الا انه اذا اقتضى الأمر استبقاء الأجنبي ولم يكن في الامكان الاستعاضة عنه بمصرى فقد وجب الاحتفاظ بالأجنبي ، والا تعين الغاء الوظيفة ، فالمسألة تقديرية بحتة ٠

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٧/٢/٢١ ص ٤٧٥/٤٧٧

« متابعة استطراد العضو عبد الرحمن عزام في سؤاله عن سياسة الحكومة تجاه الموظفين الأجانب » ٠

فكلما سنحت الفرصة وجب أن يترك للحكومة تقدير كل ما يحيط بها من الظروف » (١) · وفى رد آخر لرئيس مجلس الوزراء فى جلســه ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ ذكر ما يلى :

« لقد سارت الوزارة فى اتخاذ التدابير اللازمة لاعداد من يلزم من المصريين ليحل محل هؤلاء الأجانب عند تركهم الخدمة ، وتعمل الحكومة الآن على اعداد مشروع قانون ينظم استخدام الأجانب فى المستقبل ويشمله بما يجب من الضمانات لحسن اختيارهم وحصر عددهم ومدد استخدامهم بالقدر الذى تقضى به الضرورة » (٢) ·

هذا وقد كانت هنـاك بعض الآراء التى حبذت استخدام الخبراء الأجانب والمتخصصين منهم لأهميتهم ونفعهم الكبير لصالح البلاد · فقد جاء فى حديث أحد أعضاء مجلس النواب ما يلى : « ان بعض الوزارات تحتاج الى استخدام الأجانب مدة طويلة ، كوزارة الزراعة التى تضطر الى الاستعانة بالأخصائيين الأجانب نظرا لعدم وجود أخصائيين مصريين فى الوزارة ، فاذا وافق المجلس على اشتراط عدم تجديد عقود الموظفين الأجانب ، كان معنى ذلك ان الحكومة تستدعى الأخصائيين منهم للاستفادة من علمهم ولكنها تستغنى عنهم بعـد أن يصرفوا وقتـا فى درس آفات الزراعة مثلا ، فلا تعود على البلاد بفائدة ما من استخدامهم » (٣) ·

وتأكيدا لكلام هذا العضو . فالمتصفح للمجلة الزراعيـة المصرية الصادرة فى الفترة موضع الدراسة يجدها مليئة بأسماء خبراء ومتخصصين أجانب فى مباحث زراعية هامة ، أفادت هذا المجال ، وبالتالى الاقتصـاد المصرى ، ومن أمثلة هؤلاء المستر « وليمز » المساعد الفنى الأول بقسم الحشرات بوزارة الزراعـة وأبحـــاثه المتعلقة بدودة لوز القطن الحمراء ومكافحتها (٤) ·

والمستر « جاردين » مفتش وزارة الزراعة بالدقهلية وأبحـــاثه المتعلقة بأهمية استعمال بذرة القطن الجيد ، للتقاوى وبيان كيفية الحصول عليها (٥) · ومثل ثالث كالمستر « آرميناج بيديفيان » الذى خدم فى

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ٣١ اغسطس سنة ١٩٣٦ ص ٧١٢

« رد وزير المالية على العضو فخرى عبد النور الذى طالب بالغاء عقد استخدام موظف اجنبى » ·

(٢) مجلس النواب جلسة ١٩٢٧/٢/٢١ ص ٤٧٧

(٣) مجلس النواب ، نفس الجلسة ص ٤٧٨

(٤) المجلة الزراعية المصرية ، جـ ٢ مجلد « ١ » فبراير سنة ١٩٢٢ ص ١ ·

(٥) المجلة الزراعية المصرية ، جـ ٥ مجلد « ١ » مايو سنة ١٩٢٢ ص ١

مصر لمدة تصل الى ثلاثين عاما اعد خلالها قاموسا في علم النباتات بسبع لغات طبع في سنة ١٩٣٦ (١) . وغير هؤلاء امثلة كثيرة تشمل مختلف الوان النشاط الاقتصادى واعمال التعمير والصناعات المختلفة التى جعلت مصلحة التجارة والصناعة تستعين بعدد من الخبراء الأجانب فى مختلف التخصصات (٢) .

وقد كان الملك فؤاد فى فترة حكمه يميل فعلا الى الاستعانة بالاجانب فى كل فرع أو فن أو عمل لم يتهيأ له بعد المصريون الذين يستطيعون أن يحلوا محلهم فيه . ولم يكن يرى فى ذلك غضاضة على مصر او افتئاتا على سيادتها او مساسا بكرامتها ، بل كان يرى أن مصلحتها هى التى يجب ان تؤثر على كل اعتبار آخر فاذا قضت مصلحتها بالاستعانة بالأجنبى وجب الاستعانة به صونا لهذه المصلحة وخدمة لها . وكان يرى اكثر من ذلك فى تقديره الصحيح لمعنى المصلحة المصرية الحقيقية ، الا يظهر المصرى الذى يحل محل الأجنبى ، الا عندما يصبح قادرا حقيقة على الحلول محل الأجنبى ، فيرفع راس مصر ، أما أنصـــاف الأكفاء ، فلم يكن ميـالا الى اظهارهم ، لأن المهم ــ كما يقول ــ ليس أن يحل المصرى محل الأجنبى بل المهم هو أن يحل محل الأجنبى مصرى يعتز به المصريون ولا يخجلون من ذلك (٣) .

صدور قانون توظيف الاجانب فى سنة ١٩٣٦ :

وفى سنة ١٩٣٦ صدر المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الاجانب وقد تناولت المادة الرابعة منه المدة التى تسند فيهـا الوظيفة لأجنبى ، فنصت على انه لا يجوز ، اسناد الوظيفة الى أجنبى لمدة تزيد على خمس سنوات ، كما رتبت المادة التاسعة ، انه للحكومة حق فسخ التعاقد مع الموظف الأجنبى ، فنصت على انه يحق للحكومة فسخ التعاقد مع الموظف الأجنبى فى أى وقت أثناء السنتين الأوليين من مدة العقد ، بشرط أن تعلنه قبل ذلك بثلاثة أشهر ، كما يحق فصله فى اى وقت أثنـاء مدة الخدمة ، من غير اعلان سابق ، بسبب سوء سلوكه او تقصيره تقصيرا فاحشا فى تادية أعمال وظيفته (٤)٠والذى يجب أن يقال

(١) ارشاج البوبجيان الأرمن فى الاقليم المصرى ص ٥٣

(٢) الحكومة المصرية ، صحيفة التجارة والصناعة ، العـــدد الأول مارس ســـنة ١٩٣٠ ص ٦

(٣) كريم ثابت الملك فؤاد ملك النهضة ص ١٧٣

(٤) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ ملحق رقم ٥ ص ٣٨
« تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع قانون بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشروط توظيف الاجانب » .

هنا ، هو انه رغم ما سبق تقريره عن استمرار استعانة الحكومة بالموظفين والخبراء الأجانب في كافة المجالات ، واهمية الاستعانة ببعضهم في بعض الأحيان ، والاستعانة بالبعض الآخر بشكل يمكن الاستغناء عنهم واحلال مصريين محلهم • رغم كل هذا من الممكن أن نقول ان القوانين واللوائح السابقة قد أثرت بدرجة ملحوظة على استخدامهم والاقلال التدريجي منهم والتغير المحسوس باحلال مصريين في هذه الوظائف سواء كانت كبيرة ، ام صغيرة • أضف الى هذا ظروف التطور السياسي في مصر والتي أثرت بدورها هي الأخرى بدرجة كبيرة على توظيفهم وهجرتهم من مصر ، ومنها نذكر مؤتمر مونترو ، وتنظيم الغاء الامتيازات الأجنبيـــة سنة ١٩٣٧ بما فيها المحـاكم المختلطة والقنصلية والتى اعتبرت أكبر دعائم ركائز الاجانب في مصر ، ثم الحرب العالمية الثانية وما واكبها من ابعاد كثير من الموظفين الألمان والايطاليين واستمرار هذه الظروف حتى سنة ١٩٥٢ •

فمما لا شك فيه أنه كان لكل هذه العوامل أثرها الفعال في الحد من توظيفهم وانهاء عقود استخدام الكثيرين منهم • مما أفسح المجـال للمصريين ولتطبيق سياسة احلالهم محل الأجانب ، أو بمعنى آخر تمصير الوظائف الحكومية • والدليل على ذلك انه في ميزانية سنة ١٩٤٢ نجد أن نسبة الموظفين الأجانب قد نقصت نقصا واضحا وأن الاستعانة بموظفين مصريين قد استكملوا شروط التوظف والمؤهلات الفنية قد اخذت طريقها الى التنفيذ • ورغم هذا التطور ، فان نقص نسبة الموظفين الأجانب قد اثر على النظام الادارى ، الذى حرم اشراف هؤلاء الأجانب المبعدين ووكل في بعض الأحيان الى اشخاص لم تكتمل دائمـا تجربتهم ، ولم تتوفر فيهم الخبرة الكافية في أحيان اخرى • ونفذ اليهم السياسيون بمطامعهم والذين تدخلوا في العمل الادارى ، بنقـل بعض الرؤســـاء الى أماكن لا تلائمهم ولا تتفق مع ماضيهم ومؤهلاتهم وبهذا لم تحترم الاختصاصات أو تقدر الكفايات • ولم يشعر الرؤساء بالاستقرار والطمانينة الضرورية لاشراف مفيـــد (١) •

ومن هنا فاننا لا نستطيع أن نغفل أهمية الاستعانة بهؤلاء الأجانب وخاصة الخبراء منهم ، والذين قاموا بالوظائف الاشرافية ، وكان لابد من أن يحدث اضطراب في الجهاز الادارى والوظائف الاشرافية ، بتمصيرها وابعاد الكثيرين من الأجانب ، ووصل حد اضطراب الجهاز الادارى المصرى

= والتعديل هنا • يخص بعض الأحكـــام التى تتعلق بموظفى وزارة المعارف فقط • فقد استثناهم قانون سنة ١٩٣٦ من المادتين الرابعة والتاسعة وفى التعديل سنة ١٩٥١ ، اعاد تطبيق المادتين المذكورتين بقانون سنة ١٩٣٦ عليهم ، اعتبارا من سـنة ١٩٥٠ •

(١) ابراهيم مدكور • مويت فال الأداة الحكومية ص ٢٦٨

والاشراف فيه ، الى درجة ان قرر احد المتخصصين فى الأداة الحكومية ان الاشراف المصرى بعـــد ابعاد الاجـانب ، لا ثمـرة له لأنه لا حسـاب ولا مسئولية ، ولا حاجة اليه ، لانه ليست هناك قاعدة محترمة ، ولا مقياس ثابت تقاس به الأشياء ، خصوصا وان الوزراء البرلمانيين يأبون الا ان يجاوزوا مهمة الرقابة والتوجيه الى التدخل فى الأعمال الادارية والاشراف عليها مع انهم عرضة للتغيير والتبديل ولن يجدى الاشراف الا باتصاله ودوامه (١) ·

وتتضح خطورة اضطراب الجهاز الادارى بابعاد الكثيرين من الاجانب واشراف المصريين عليه لو ذكرنا ان الأداة الحـــكومية هى أهم الوسائل لتحقيق الاصـــلاحات الاقتصادية والاجتمـاعية ، وتطور المجتمع بصفة عامة (٢) ·

ونحن هنا لا نقلل من اهمية وخبرة المصريين ، ولكن يبدو أن المسألة كانت تحتـــاج الى تدريب أكبـر ونظـرة أشـمل مع احترام الاشراف والتخصصات وعدم الخلط والتداخل حقيقة أنه لم يستغن عن الأجانب بين يوم وليلة ، وكل ما حدث هو تنظيم عملية توظيفهم وتحديد ذلك مع ابعاد الكثيرين منهم ليحل محلهم المصريون ·

واضافة الى ما سبق نجد انه فيما يبدو أن الأداة الحكومية المصرية قد تعثرت مع تطور الزمن وانصرفت الى قضايا الاحتلال والاستقلال التى كان عليهـا النظر والتركيز ، مع وجود بعض المفـاهيم والقيم الفاسدة والنظرات المحـــدودة والضيقة ، فكان لابد اذن من حـــدوث التداخل والاضطراب وهو سمة من سمات التغير والانتقال ·

ثانيا ـ محاولات تمصير الوظائف غير الحكومية

سيطرة الأجانب الكاملة على شركات المساهمة المصرية :

واذا كنا فى الصفحات السابقة قد عرضنا لتطور محاولات احلال المصريين محل الأجانب فى الوظائف الحكومية ، وذكرنا العلاقة بينها وبين قطاعات النشاط الاقتصادى الأخرى · فاننا فيما يلى ننتقل الى مبحث آخر وهو محاولات تمصير قطاعات النشاط الاقتصادى غير الحكومى المتمثلة فى الشركات المساهمة وبيوت المال ، وهى التى تسيطر على مختلف ألوان

(١) نفس المصدر السابق ص ٢٠٢
(٢) نفسه ص ١٧

النشاط الاقتصادى فى مصر · وفى نفس الوقت تمثل قمة سيطرة المصالح الأجنبية وتشابكها فى الفترة موضع الدراسة · ومن هنا تتضح أهمية متابعة القوانين واللوائح التى صدرت لتمصير هذه الشركات ، ومدى جديتها فى التنفيذ والتطبيق · وتختلف المصالح الاجنبية المذكورة فى نوعين من الشركات هما شركات المساهمة المصرية ، وشركات المساهمة الأجنبية . ولكن اهمها جميعا شركات المساهمة المصرية ، فقد بلغ عددها فى احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ، ٢٨٧ ، شركة مساهمة مصرية، بينما الشركات الأجنبية الأخرى بلغ عددها ، ٣٤ ، شركة فقط (١) وفى احصاء سنة ١٩٤٩ · سنة ١٩٥٠ بلغ عدد الشركات المساهمة المصرية ، ٤٤٥ ، شركة بينما بلغ الشركات الأجنبية ، ٣٣ ، شركة (٢) ويتعين علينا هنا أن نوضح مدلول عبارة ، شركة مساهمة مصرية ، والواقع أن ذلك الوصف لا يعنى اطلاقا أن الشركة مصرية فى راسمالها ، أو مصرية فى ادارتها بل هى مصرية لانها تأسست فى مصر طبقا للمادة ٤٢/٤١ من القانون التجارى الأهلى المختلط التى تنص على أن شركات المساهمة التى تؤسس فى مصر يجب حتما أن تكون مصرية الجنسية وأن يوجد فيها مركزها الرئيسى ، وبذلك يكون المعيار المتبع من الناحية القانونية لتحديد جنسية الشركة ، معيارا لم تراع فيه الحقائق الاقتصادية أو المالية بل روعى فيه اعتبارات شكلية واجرائية ، والحقيقة الجلية ان كثيرا من الشركات المساهمة المصرية ، ليس فيها من المصرية الا اسمها ، أو ربما كانت عبارة المصرية هذه بيانا لمجال نشاطها التجارى أو الصناعى (٣) ويستثنى من الحديث هنا بنك مصر وشركاته · وتطبيقا لهذا نوضح فيما يلى بعض الأمثلة من وثائق مصلحة الشركات الى اى حد سيطر الأجانب على ادارة وظائف هذه الشركات بصفة عامة ، الأمر الذى استدعى التدخل الحكومى ـ عندما سمحت الظروف بذلك ـ لسن اللوائح لتمصير هذه الوظائف واحلال المصريين محل الأجانب فيها ·

فشركة الكهرباء المصرية ، شركة مساهمة مصرية ، وغالبية أعضاء ومجلس الادارة من الأجانب وكذلك الموظفون والوظائف الرئيسية ، فالمدير أجنبى ووكيله أجنبى كذلك ورئيس المصنع ورئيس الكهربائية

---

(١) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيس فى مصر يوليو سنة ١٩٤٢ ص ١٠٣٠

(٢) احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيس فى مصر يوليو سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ ص ١١٤٠

(٣) حسين راشد جراله (الدكتور) نحو تمصير الشركات المساهمة ص ١٥

اجانب ايضا ، اما المصريون فلا يشغلون الا الوظائف الكتابية فقط (١) ٠

وشركة الغاز المصرية ، شركة مساهمة مصرية ، مديرها وموظفوها اجانب من اليهود ونسبة الأجانب فيها أكثر بكثير من المصريين الذين قلت وظائفهم ومرتباتهم بدرجة كبيرة جدا عن الأجانب اليهود (٢) ٠

وشركة اقطان مصر المساهمة المصرية ، معظم أعضاء مجلس ادارتها أجانب ومستشاروا الشركة وفنيوها ومديروها من الأجانب مع ضخامه مرتبـــاتهم ومعهم قلة من الموظفين المصريين بمرتبـــات ضئيلة فى نفس الوقت (٣) ٠

وشركة اقطان كفر الزيات ، شركة مساهمة مصرية ، نفس الشيء ايضا ، غالبية أعضاء مجلس الادارة وكبار الموظفين والرؤساء أجانب مع ضآلة حجم مرتبات ووظائف المصريين (٤) والبنك الأهلى المصرى ، وهو الآخر شركة مساهمة مصرية ، رغم وضوح المعرفة بأنه من أكبر المؤسسات المالية الانجليزية فى مصر ٠ فمن ملفات البنك بمصلحة الشركات يتبين أن معظم أعضاء مجلس الادارة من البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، وان محافظ البنك بريطانى ٠ وكذلك من ملفات مركزه الرئيسى بالقاهرة نجد أن جميع موظفيه كادوا يكونون من الأجانب (٥) ٠

وهذه أمثلة فقط لقليل من كثير فى الفترة موضع الدراسة . ومن تصفحنا لمحافظ مصلحة الشركات التى تحوى جميع الشركات العاملة فى مصر وهى الشركات المساهمة المصرية والمساهمة الأجنبيـة نستطيع ان نقرر أن أكثر هذه الشركات قد سيطر الأجانب على الادارة والاشراف فيها مع قلة عدد المصريين وعدم أهميتهم وانخفاض مرتباتهم فيها (٦) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦١ « شركة الكهرباء المصرية »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ « شركة الغاز المصرية »

(٣) مصلحه الشركات ، محفظة رقم ٦٢ « شركة اقطان مصر المســـاهمة المصرية »

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ « شركة أقطان كفر الزيات »

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٦« البنك الأهلى المصرى »

(٦) وقد عكفنا على دراسة جميع هذه المحافظ البالغ عددها ٢٣٤ محفظة تضم حوالى ٣١٠ شركة ٠ تشمل جميع أنواع النشاط الاقتصادى والمالى وأعمال التعمير ٠

« أنظر فى ذلك ٠ ملحق الرسالة ٠ عن دراسة وثائق مصلحة الشركات المحفوظة بدار الوثائق بالقلعة »

محاولة تدخل الحكومة لتمصير وظائف الشركات المساهمة :

وكان لذلك أثره الكبير فى تدخل الحكومة المصرية بوضع بعض اللوائح والقوانين لتمصير هذه الوظائف وتطورها بوضع نسبة معينة للمصريين وأخرى للاجانب • وقد اختلفت هذه القوانين من حيث الأهمية فى تدرجها من بداية الفترة موضع الدراسة ، وقبل ذلك وحتى سنة ١٩٥٢ . وكان لتطور وضع مصر السياسى ، وعلاقته بمركز الأجانب أثره الكبير فى تطور وفاعلية هذه القوانين • ونتابع فيما يلى هذه اللوائح والقوانين وتطورها ومدى جدية تنفيذها •

لقد أصدر مجلس الوزراء المصرى قراراته وقوانينه التى تحكم وتنظم عمل الشركات المساهمة ، وغير المساهمة فى مصر منذ سنة ١٨٨٩، حيث صدر القرار الأول فى ١٧ ابريل سنة ١٨٨٩ ، ثم تعدل بقرار آخر فى ١٩٠٦/٦/٣ والمتتبع لهذه القرارات يجد أنها تحكم مسالة العمل والتنظيم فقط ، ولم تتعداه الى مسالة تقيد راس المال او عمل الأجانب• فلم تذكر اشارة واحدة الى عمل المصريين مع الأجانب بشكل أو بآخر(١)• فكان الباب مفتوحا على اطلاقه لتغلغل راس المال الأجنبى وسيطرة الاداره الأجنبية بلا قيد أو شرط ، مع وجود كافة العوامل التى هيات لهذا التدخل الاقتصادى الأجنبى بل وساعدت عليه (٢) •

وفى الفترة موضع الدراسة صدر قرار ثالث فى ١٨ يوليو سنة ١٩٢٣ بشان تنظيم الشركات ، وفى هذا القرار تتضح لأول مرة بواكير التمصير التى بدأت تظهر بصورة ضعيفة جدا فقد جاء فى هذا القرار ، انه يجب أن يكون بمجلس الادارة عضو واحد على الأقل من المصريين(٣) •

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ صدر قرار آخر من مجلس الوزراء ، وبه تطور أفضل نحو تمصير الادارة والوظائف عن سابقه ، فمن ناحية الادارة جاء فى هذا القرار انه « يجب أن يكون بمجلس الادارة عضوان على الأقل من المصريين • واذا كان قرار سنة ١٩٢٣ لم ينص اطلاقا على أى اتجاه للأخذ بفكرة تمصير الجهاز الوظيفى فان قرار سنة ١٩٢٧ قد أورد فى أحد بنوده « أنه يجب أن يكون ربع موظفى الشركة غير العمال من المصريين ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى أو حسابى أو ادارى أو فنى تجزيه الشركة عن عمله » (٤) •

---

(١) محمد كامل امين ملش (بك) الشركات ص ٥٣٢/٥٢٧
(٢) حسن راشد جراله (الدكتور) المصدر السابق ص ٩\٤ •
(٣) محمد كامل ملش المصدر السابق ص ٥٣٢
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١١ ملف رقم ١٨٢ ـ ٢\١٧ جـ ١ ص ٤٧

وفي ٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ أصدرت اللجنة المالية بوزارة المالية قرارا آخر يزيد من نسبة الموظفين المصريين . ولأول مرة في سنة ١٩٣٦ ينص القانون على وضع نسبة للعمال . وقد جاء فيه « يجب على الشركة ان يكون لديها من الموظفين الدائمين ذوى المرتبات الشهرية « ٥٠ ٪ » من المصريين ومن العمال ذوى الأجور اليومية « ٩٠ ٪ » من المصريين » (١) .

وبدات الشركات بالفعل تلتزم بعد صـدور هذه القوانين ، عنـد اصدار مراسيم تاسيسها بان تنص في كتابة مرسوم التاسيس على ذكر هذه النسب وهي أن يكون عضوان على الأقل في مجلس الادارة من المصريين و « ٥٠ ٪ » من الموظفين المصريين و « ٩٠ ٪ » من العمال المصريين (٢) .

قانون رقم ١٣٨ في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ :

وكان من أبرز واهم هذه القوانين التي صدرت ، هو القانون رقم ١٣٨ الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٧ ، وقد زادت فيه نسبة التمصير لأعضاء مجلس الادارة والموظفين ، مع تحديدات أدق وضوابط أكثر . وقد نص القانون على الآتي :

« مادة (٤) يجب أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من اعضاء مجلس ادارة اي شركة مساهمة من المصريين والا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة مالية لا تزيد على الفي جنيه » .

ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يتجاوز عن هذا الشرط فيما يتعلق بالشركات التي يكون نشاطها موجها بصفة خاصة الى الاشتغال المالي في مؤسسات أغلبها في الخارج .

مادة (٥) يجب الا يقل عـدد المصريين المستخدمين في الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة . كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن « ٩٠٪ » من مجموع العمال ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من اجر عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة . ويجب استيفاء هذه النسب المقررة في مدى ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون بحيث ينفذ منها الثلث على الأقل كل عام الى أن تتم . ويجـوز لوزير التجـارة والصناعة ان ياذن

(١) محمد كامل ملش المصدر السابق ص ٥٣٥

(٢) ملحق الوقائع المصرية ، في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ « مرسوم بتاسيس شر مساهمة تدعى شركة صباغى البيضا . شركة مساهمة مصرية » .

باستخدام مديرين فنيين ومستشارين اخصائيين من الأجانب في حالة تعذر وجود مصريين ، وذلك للمدة التي يحددها ، ولا يدخل هؤلاء الفنيون في حساب النسب المقررة • وتسري هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع او وكالات او مكاتب لشركات مساهمة منشأة في الخارج » (١) •

وكان هذا هو آخر القوانين التي صدرت في فترة الدراسة حتى سنة ١٩٥٢ ، والتي نصت في بعض بنودها على تمصير وظائف الشركات العاملة في مصر وواضح من بنود هذا القانون الأخير أنه يعتبر من أهمها جميعا من حيث تحديد نسبة المصريين سواء كان في الادارة أو الموظفين او العمال ، كما أن القانون وضع شرطا جزائيا لأية شركة من الشركات التي لن تطبق قواعد التمصير • وبهذا يمكن القول بأن مسألة التمصير في الفترة موضع الدراسة قد تدرجت من تمصير في الادارة بنسبة عضو واحد فقط سنة ١٩٢٣ دون اشارة الى الوظائف الأخرى ، الى تمصير بنسبة عضوين في الادارة سنة ١٩٢٧ ، مضافا الى ذلك تمصير في الوظائف الأخرى غير المطالبة بنسبة الربع ، وفي سنة ١٩٣٦ وهي مرحلة ثالثة من مراحل التمصير ، تزداد نسبة التمصير فتصل الى ٥٠٪ من الموظفين و ٩٠ ٪ من العمال ، مع استمرار العمل بأن يكون عضوان أيضا – كالقوانين السابقة – في مجلس الادارة المصريين ، وفي المرحلة الرابعة كما رأينا حددت نسبة أعضاء مجلس الادارة بـ ٤٠ ٪ من الأعضاء . وزادت نسبة الموظفين الى ٧٥ ٪ والعمال ثابتة بنسبة ٩٠ ٪ ، مع اضافة القانون تحديد نسب مرتبات المصريين الى الأجانب ، ففي الموظفين ٦٥ ٪ والعمال ٨٠ ٪ • والذي يجعلنا نؤكد أن قانون سنة ١٩٤٧ هو أهم هذه القوانين لانه هو الذي حظي بالجانب العملي في التطبيق والمتابعة وايجاد الجهاز المركزي الحكومي للاشراف على تنفيذه وتطبيقه •

أما قبل ذلك فلم يكن هناك اشراف دقيق او متابعة منتظمة للاشراف على أعمال الشركات في مصر وتطبيق قوانين بداية التمصير ، رغم ضعفها • فقد كانت هذه الاختصاصات موزعة – قبل صدور قانون سنة ١٩٤٧ – دون روابط محددة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشئون الاجتماعية . كما كانت هناك أيضا ادارة شركات الامتياز ، وقد كانت هذه الأخيرة تشرف على مراقبة كافة عقود الامتياز الممنوحة من الحكومة لشركات المساهمة ولغيرها من المنشآت في مصر ، وكانت تركز بالذات على فحص الحسابات وتحديد الاتاوات المستحقة للدولة (٢) • ونتج عن

---

(١) مصلحة الشركات • محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ – ٣/١٠ جـ ١ ص ٢٢٥

(٢) مجلس النواب جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ • ملحق رقم (١٤) مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء ص ٦٦ •

ذلك ان ضعف اشراف الحكومة على بدايات قوانين التمصير والشركات بصفة عامة ، مما أعاق تنفيذها ومتابعتها ، وكيف تكون هناك متابعة او جدوى منها رغم صدور قوانين بأن تكون هناك صلة للوصل بين الحكومة وهذه الشركات فى شكل مندوبين من الحكومة لتمثلهم بالشركات ، وأن يكون هؤلاء المندوبون من المصريين ، الا أن الواقع غير ذلك فقد استمر تعيين هؤلاء المندوبين من الأجانب استمرارا بالعمل على سياسة سابقة وحفظا على مصالح الأجانب .

ففى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، احتج الأعضاء على ان يكون مندوبو الحكومة لدى الشركات من بين الموظفين الاجانب وان المصلحة العامة تقتضى بأن يكون جميع هؤلاء المندوبين من بين المصريين (١) وعلى اثر ذلك صدر قرار فى ١٥ يونية سنة ١٩٢٤ بأن يكون اختيار مندوبى الحكومة لدى كافة الشركات فى مصر من المصريين . ولكن القانون لم يطبق . فوزير المالية نفسه يعلن فى جلسة مجالس النواب فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٢٦ أنه « عندما تقلدت زمام وزارة المالية اتضح لى أن الوزارة السابقة لم تنفذ هذا القرار المذكور وانها عينت فعلا أجانب بدلا من المصريين » (٢) . ونتج عن هذا عدم تنفيذ قوانين التمصير رغم بدايتها وضعفها ، وانه لم تكن هناك جدية فى التطبيق قبل صدور قانون سنة ١٩٤٧ ، مما حال دون دخول المصريين هذا المجال ، فظل مغلقا أمام الكثيرين منهم (٣) .

ولكن ليس معنى هذا عدم دخول المصريين للعمل فى مجال هذه الشركات التى سيطرت عليها العناصر الأجنبية بصفة قاطعة بل دخلها بعض المصريين وعملوا فيها ولكن بنسب قليلة . ومن امثلة ذلك ، تشغيلهم فى بنك باركليز وهو شركة مساهمة انجليزية ، وبنك سوارس شركة مساهمة مصرية وشركة الغاز المصرية وشركات الفنادق ، وكافة الشركات الزراعية والصناعية والتجارية ومختلف شركات النقل واعمال التعمير (٤) . ودخول المصريين للعمل هنا ليس بالضرورة من منطق الالتزام وتنفيذ القانون بالدرجة الأولى ، بقدر ما هو لسد حاجة العمل فى وظائف ثانوية وغيرها . ومن ناحية ثانية فان تطور اوضاع مصر العامة والغاء الامتيازات الأجنبية وهجرة الكثيرين من الأجانب حتم

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٤/٦/١٠ ص ٥٧٨

(٢) مجلس النواب ، جلسة ١٩٣٦/٨/٣٠ ص ٧٠٠

(٣) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ « المذكرة السابقة » ص ٦٦

(٤) وثائق مصلحة الشركات ، كشوف الموظفين بأكثر هذه الشركات من رقم ٢٣٤/١

الاستعانة بعناصر مصرية لاستمرار سير العمل . اما عن تطبيق قانون سنة ١٩٤٧ فان الأمر اختلف كثيرا عن القوانين التي سبقته فعلى اثر صدور القانون قامت وزارة التجارة والصناعة بانشاء مراقبة الشركات لتتولى الاشراف على تنفيذ أحكام هذا القانون ، وقد شملت ادارة مراقبة الشركات ادارات مختلفة حتى تتسع لفحص ملفات الشركات الكثيرة العدد والمنتشرة في مختلف أنحاء مصر . فقد ضمت المراقبة المذكورة ، ادارة لجمع البيانات والتفتيش وأخرى للتاسيس والتعديل وثالثة لاقامة الأجانب وتوظيفهم ، وغير ذلك من الاختصاصات المتعددة لتشمل تنفيذ كافة بنود مواد هذا القانون . واتسعت أعمالها لتشمل أكثر من ذلك في سنة ١٩٥٠ ، فانشئت أقسام جديدة للاحصاء والبحوث ولحصر كافة أنواع شركات المساهمة في مصر من حيث جنسياتها وأنواع نشاطها ورؤوس أموالها وعدد الموظفين والعمال المصريين والأجانب ومرتباتهم وأعضاء مجالس الادارة من مصريين وأجانب وتطبيق كل هذا على مدى سير التمصير في هذه الشركات (١) .

كما أصدرت الحكومة اعلانا لجميع شركات المساهمة وفروع ووكالات ومكاتب الشركات المساهمة المنشاة في الخارج نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٤٧/١٢/٢٩ ، بانه على مديري هذه الشركات أن يتقدموا الى وزارة التجارة والصناعة (مراقبة الشركات والانتاج) في موعد ينتهي في ١٩٤٨/١/٢١ بيانات من ثلاث صور طبقا للواقع في ٤ نوفمبر سنه ١٩٤٧ ، متضمنة كافة البيانات التي تشمل اسم الشركة وجنسيتها وعدد المستخدمين المصريين والأجانب والنسب المئوية لكل منهم من حيث العدد والمرتبات وكذلك العمال ونسبة عددهم وكذلك مرتباتهم الى نسبة عدد ومرتبات العمال الأجانب كما طالب الاعلان أن تضم الكشوف ايضا أسماء رئيس وأعضاء مجلس الادارة وجنسية ومدد عضوية كل منهم (٢) كما شمل اشراف مصلحة الشركات مراقبة تطور رأس المال بهذه الشركات (٣) وفحص طبيعة عمل الموظفين والعمال (٤) .

تهرب المديرين الأجانب من تمصير وظائف الشركات المساهمة

والسؤال الآن ما مدى استجابة هذه الشركات المساهمة ، المصرية والاجنبية وكذلك مختلف أنواع بيوت المال والمصارف ـ وكانت جميعها

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ المذكرة السابقة ص ٦٦

(٢) ملحق الوقائع المصرية في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

(٣) مصلحة الشركات . محفظة رقم ١٩٧ ملف ١٨٢ ـ ٥٦/٣ جـ ٢ ص ٦٤

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٩٢ ملف ١٨٢ ـ ١٦٤/٣ فرعي ص ١٥٠/١٥١

تأخذ شكل شركة مساهمة ـ لهذا القانون • والعمل بما جاء فيه من مواد تركز على التمصير ؟

والواضح من خلال تقارير مفتش مصلحة الشركات وشكاوى الموظفين أن وسائل تهرب المديرين الأجانب لهذه الشركات من القانون كانت كثيرة ومتعددة • فقد عمل كثير من المديرين على تمصير بعض الموظفين الأجانب لتغطية النسبة التي كانت بالقانون ، وهؤلاء الأجانب بالطبع بعد تمصرهم سيدخلون في أعداد المصريين وبالتالي ، سترتفع نسبة المصريين من حيث العدد والمرتبات وخاصة لو علمنا أن مرتبات هؤلاء الأجانب الذين تمصروا كانت كبيرة جدا ، ومن وثائق الشركات نتعرف على هذه الحقيقة فقد جاء في احداها ما يلي : « شركة مياه الاسكندرية شركة أجنبية مركزها لندن وادارتها بالاسكندرية ، أرادت أن تحارب هذه الحفنة من الموظفين المصريين ذوى المرتبات الهزيلة جدا بأن أشارت على بعض من الأجانب المستوطنين من أعوام كثيرة بأن يتجنسوا بالجنسية المصرية فما كان من هؤلاء الا أن أطاعوا وتجنسوا بالجنسية المصرية وأخذوا شهادات التجنس ، ولما كان هؤلاء من الموظفين القدامى بالشركة فانهم كانوا يتقاضون مرتبات عالية ، فباضافة هذه المرتبات الى مرتبات المصريين ارتفعت نسبتها ارتفاعا كبيرا بعد أن كان الفرق بين مرتبات المصريين وبين مرتبات الأجانب فرقا شاسعا والواقع ـ كما جاء في كشوف سنة ١٩٤٧ ـ أنهم بذلك قد أضاعوا على المصريين فرص التعيين وزيادة المرتبات وتركوهم يقاسون الألم والمرارة » (١) •

وتنفيذا لأسلوب التجنس والتمصير والتحايل على القانون • أخذت هذه الشركات في ارسال كشوف بأسماء بعض موظفيها الأجانب الى قلم الجنسية بوزارة الداخلية للحصول على الجنسية المصرية •

فشركة النقل والتصدير والتأمين قد تقدمت بكشف من عشرة أسماء للأجانب للحصول على الجنسية المصرية . وذكر مدير الشركة في خطابه لمراقب عام الشركات والانتاج أن الشركة تطلب الموافقة على اعتبارهم من المصريين حتى لا تضطر الى الاستغناء عنهم • وأن الشركة تتطلب طبيعتها الماما عميقا باللغة الأجنبية • وأنه يستحيل حاليا الاستغناء عن خدمات بعض مستخدميها الأجانب (٢) •

ويعتبر بنك الأراضي المصري مثلا آخر لهذا العمل فقد تقدم عدد

---

(١) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨ جـ ١ ص ٤٧

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٤ جـ ١ ص ١٩٦/١٩٩

« شركة النقل والتصدير والتأمين فاروس »

من موظفيه الأجانب بطلبـــات للحصـــول على الجنســـية المصرية فى ســنوات ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، كمـا تم لعـدد كبير منهم الحصول على الجنسيه المصرية وبلغ عددهم « ٢٦ » ستة وعشرين موظفا (١) • وقد قدم بنك موصيرى هو الآخر كشفا ببعض موظفيه الأجانب للحصول على الجنســية المصرية (٢) وكانت مصلحة الشركات ترسل الى جميع الشركات المساهمة العاملة فى مصر بضرورة موافاتها بكشوف اسماء موظفيها المصريين منهم والأجانب وكانت تركز على تأكيد الجنسية • وأن يقدم المصرى مايثبت جنسيته المصرية حتى يتبين من هو الأجنبى . وعلى الأجانب أيضا الذين حصلو على الجنسية المصرية ، واصبحوا متمصرين ان يقدموا مع اوراق الشركة التى ترسل للفحص لمراقبة الشركات صورا من شـــهادات الجنسية التى حصلوا عليها ، وعلى الذين قدموا طلبات للحصـــول على الجنسية المصرية ان يقدموا شهادات يذكر فيها تاريخ تقديم الطلب والجهة التى قدم اليها ، مع ذكر اسم الأجنبى واسم أبيه وجده (٣) وبناء على ذلك أرسلت هذه الشركات كشوفا باسماء الأجانب الذين حصلوا على الجنسية المصرية . او الذين قدموا طلبات للحصول عليها ولم يحصلوا عليها بعد • وبذلك كانت عملية تمصير الأجانب اذن والتى كثرت بهذه الشركات أحد الوسائل الأساسية فى مواجهة قوانين التمصير والتحايل عليهـا والتهرب منها •

وكان عدد الأجانب المتمصرين فى هذه الشركات كبيرا ، فقد بلغ عددهم فى بعضها كشركة مساهمة البحيرة (٤٠) اربعين أجنبيا تمصروا وحصلوا على الجنسية المصرية(٤) من بين عموم موظفى الشركة البالغ عددهم « ١٧٩ » مائة وتسعة وسبعين موظفا وبلغت نسبة الأجانب فيهم حوالى ٦٠ ٪ (٥) وكانت الجنســية المصرية تمنح للاجانب الذين تنطبق عليهم شروطها وفقا لقانون الجنسبة المصرية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ويرجع بصفة اصلية فى اثبات هذه الجنسية الى المادة (٢١) من هذا المرسوم (٦) الذى أعطى الاختصاص لوزير الداخلية بمنح الجنسية المصرية بموجب الطلبات التى تقدم اليه • وفى المادة (٢٢) من هذا المرسوم اعتبر من يسكن الأراضى المصرية مصريا ، ومعاملته بهذه الصفة الى أن تثبت جنسيته على الوجه

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٦ جـ ١ ص ٢٤ «بنك الأراضى»
(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٣ جـ ١ ص ٢٤/٢٣
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم « ٢٠٤ » ملف ١٨٢ ـ ٣/١٢٤ جـ ١ ص ٤٨
(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٩ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨٣ جـ ١ ص ٢٠/١١٨
(٥) نفس المصدر السابق ص ٤٢
(٦) ملحق الوقائع المصرية فى ١٩٤٧/١٢/٢٩ •

الصحيح مع حرمانه من مباشرة حقوقه السياسية في مصر الا اذا احضر ما يثبت جنسيته (١) ٠

واذا كان قانون سنة ١٩٢٩ قد حدد بصورة واضحة من هو المصرى فان المادة « ٢٢ » المذكورة قد اثارت الكثير من الجدل عند تطبيق قانون الشركات لسنة ١٩٤٧ حول تحديد من هم المصريون الذين يستلزم نسبة توافرهم في مجالس الادارة والعمال والموظفين بهذه الشركات ٠ ولكن يبدو أن المشرع قد قصد بنص المادة «٢٢» مجرد وضع قرينة قانونية بالنسبة لسكان مصر لتخرجهم عن ادعاء الصفة الأجنبية ، توصلا منهم للحصول على ما كان لها من امتيازات ٠ ولم يقصد منها منح الجنسية المصرية لكل مجهول الجنسية أو فاقدها بمجرد اقامته بمصر ٠ على أن أحد مستشارى هذه الشركات تقدم الى وزارة التجارة والصناعة ، مطالبا اعتبار جميع ساكنى مصر ممن ليست لهم جنسية أجنبية في عداد المصريين عنـــد تطبيق احكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ متخذا من المـادة « ٢٢ » سنده في هذه المطالبة ، فلجأت الوزارة الى مجلس الدولة لوضع تحديد واضح لمن هو المصرى في تطبيق أحكام هذا القانون الأخير ٠

وقد قرر قسم الرأى مجتمعا بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة في ١٣ مارس سنة ١٩٤٩ ان نص المادة « ٢٢ » من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ قد وضع في عهد كانت فيه الامتيازات الأجنبية سارية في مصر ٠ وقصد به تقرير قرينة قانونية استلزمتها الحالة الناشئة عن هذه الامتيازات بالنسبة الى سكان مصر الذين تثبت جنسيتهم الأجنبيـــة ٠ ومؤدى هذه القرينة ، افتراض أن كل ساكن في مصر ، مصرى حتى تثبت جنسيته الأجنبيـــة على الوجـــه الصحيح ٠ وذلك حتى لا يدعى التمتع بالامتيازات الأجنبية ، وحتى يكون خاضعا لقوانين البلاد ولقضاء المحاكم الوطنية ٠ وبذلك لا تكون هذه المادة محددة للجنسيـة المصرية ٠ ولا مقررة لها ، ولا كاشفة عنها ، وانما هي مجـرد قرينة قانونية وضعت لظروف معينة ، وبقصد محدود ٠

فاذا ما تقررت حقوق معينـــة للمصريين ، فانه لا يتمتع بهـــذه الحقـوق ، الا من تتوافر فيه الشروط اللازمة للاعتراف له بالجنســـية المصرية ، طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩(٢) ولا يمكن في هـــذه الحالة الاستناد الى المادة « ٢٢ » من هـــذا المرسوم بقانون ، فيما يتعلق بنسبة المصريين الواجب توافرها في أعضاء مجالس الادارات بالشركات المساهمة وفي مستخدميها وعمالها ٠ والواقع أن المادة « ٢٢ »

---

(١) عز الدين عبد الله (الدكتور) القانون الدولى الخاص المصرى جـ ١ ص ١٥٧

(٢) راجع في ذلك شروط الجنسية المصرية ومن هو المصرى الذى حدده هذا القانون في مقدمة الكتاب

من قانون سنة ١٩٢٩ استنفدت اغراضها بزوال المحاكم المختلطة وهي آخر اثر من آثار الامتيازات الاجنبية التي دعت الى وجود الحالة الافتراضية التي قررتها المادة المذكورة . وبذلك لم يعد هناك محل للنص عليها في التشريع الجديد (١) .

وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ صدر قانون آخر للجنسية المصرية تحدد فيه بصورة واضحة من هو المصري . كما حدد ايضا في المواد من « ٤ الى ٦ » الشروط التي يجوز فيها منح الأجانب للجنسية المصرية . واهم ما جاء فيها « يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يعتبر مصريا كل اجنبي ولد في المملكة المصرية . واقام فيها عند بلوغه سن الرشد ، وان يكون سليم العقل ، وحسن السمعة ، ملما باللغة العربية . على ان يقدم خلال سنة من بلوغه سن الرشد طلبا بدخوله في الجنسية المصرية . وفي المادة « ٥ » يجوز منح الجنسية المصرية لكل اجنبي بالغ سن الرشد ، سليم العقل ، وأن يكون قد اقام في المملكة المصرية مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس وأن يكون محمود السيرة وله وسيلة مشروعة للكسب . وفي المادة « ٦ » يجوز بمرسوم منح الجنسية المصرية لكل اجنبي توافرت فيه شروط المادة السابقة اذا كان بقصد التجنس قد حصل على اذن من وزير الداخلية بالتوطن في المملكة المصرية ، واقام بها فعلا مدة خمس سنوات متتالية بعد هذا الاذن (٢) .

وتعليقا على منح الجنسية المصرية للاجانب في هذا القانون ، فانه قد صدر بيان من اداره الجوازات والجنسية قبل صدور القانون وفيه اشارات الى التيسيرات التي منحت لجواز حصول الأجانب على الجنسية المصرية . وقد جاء في هذا البيان « لقد عدل قانون الجنسية بمشروع قانون لمن لا جنسية لهم أو التجنس بها لمن يطلبها بشروط معينة ويجب من الآن اعداد العدة لمواجهة طلبات التجنس ، وسينص القانون الجديد على أن لطالب التجنس بالجنسية المصرية أن يتظلم الى محكمة القضاء الاداري فيما لو تأخر الفصل في طلبه اكثر من ستة شهور (٣) .

وفعلا فان بعض الأجانب قد تقدم بشكواه الى مجلس النواب عند تأخر منح الجنسية بطلب المساعدة في الحصول عليها (٤) . ويتضح من هذا أن القانون قد يسر للاجانب الحصول على الجنسية المصرية فكان هذا

(١) جميل خانكي الأحوال الشخصية للاجانب في مصر ص ١٩/١٨

(٢) الوقائع المصرية في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

(٣) مجلس النواب ملحق رقم ٥ جلسة ١٩٥٠/٦/٦ ص ٥٥

(٤) مجلس النواب ، ملحق رقم ١ جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨ ص ٤٥

احد الوسائل الأساسية التى عملت على تمصير عدد كبير منهم للهروب من تطبيق النسب المحـــدده للمصريين فى وظائف ومجـــالس ادارات الشركات المساهمة ٠

والأمـــر لجدير بالعناية هنا ، هو انه هل يمكن أن نعتبر هؤلاء الأجانب المتمصرين مصريين حقيقة ؟ وبمعنى آخر هل يمكن أن نعتبر من كان أجنبيا يمكن أن يصبح فى بحر فترة وجيزة جدا مصريا وذلك فى ضوء الظروف والعوامل المختلفة التى تحدد صفة المصرى وبالتالى الوطنى من الدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ الواحد وكافة المواصفات الدقيقة التى تحدد واقعا وعملا من هو الوطنى وبالتالى الأجنبى ؟ والاجابة على هذا ، ان الأمر ليس كذلك ، فليس القانون وحده هو الذى يحدد صفة الوطنى من الأجنبى ، بل كافة العوامل والظروف السابقة والتى تلعب دورها الكبير والعملى فى تحديد الوطنى من الأجنبى ٠

وعلى هـــذا فلا يمكن بحال من الأحوال ان نعتبر هؤلاء الأجـــانب المتمصرين من المصريين فى فترة الدراســـة ٠ بل يمكن أن نقول عنهم أجانب من نوع آخر أو وفقا لما درج على تسميتهم بالمتمصرين ٠

ولا يختلف رأى القانون كثيرا عما ذكرناه ، فقد فرق بينهم وبين المصريين فى بعض الحقوق والواجبات ٠ ففى نظر القانون انهم مصريون فى حكم الأجانب ٠ فهم يختلفون فى تمتعهم بالحقوق عن سائر المصريين لاعتبارات تتعلق بصفة الأجنبية التى كانت لهم ثم زالت عنهم بدخولهم فى الجنسية المصرية ٠ فالمادة « ١٠ » من القانون المذكور تنص على انه لا يكون للأجنبى الذى كسب الجنسية المصرية حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين » أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية ٠ كما أنه لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضوا فى أى هيئة نيابية قبل مضى عشر سنوات من التاريخ المذكور ٠ على أنه ينبغى عدم التوسع فى القول بأن هؤلاء المتمصرين أجانب من حيث حرمانهم من التمتع بالحقوق ٠ فهم لا يعاملون معاملة الأجانب فى دخول مصر أو الخروج منهـــا ولا فى اجـــراءات ضبطية الاقامة ولا فى الابعاد والتسليم ٠ ومن حقوقهم أيضا التعيين فى وظائف الحكومة والدخول فى النسبة المحتفظ بها للمصريين فى شركات المساهمة (١) ٠

وكان هذا الحق الأخير هو أهم الحقوق التى دفعت الكثيرين منهم فى شركات المساهمة الى تقديم طلبات التجنس ليحصلوا على حق دوام استمرارهم فى هذا العمل وبالتالى الحيلولة دون فصـــل الكثيرين منهم

(١) أحمد مسلم (الدكتور) المركز القانونى للاجانب ص ٩٧/٩٩

واحلال المصريين محلهم تطبيقا لمبدأ التمصير ٠ ورغم تيسيرات منح الجنسية المصرية وفقا للشروط السابقة فهناك كثير من الشكاوى بمصلحة الشركات ، قدمها بعض موظفي الشركات ، تفيد أن هناك بعض الأجانب قد منحوا الجنسية المصرية دون وجه حق ، وعدم انطباق الشروط عليهم فمن الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات ، شكوى تؤكد ان بعض المسئولين المصريين قد ساعدوا احدى الثريات من الاجانب اليهود في الحصول على الجنسية المصرية حتى تساعد في تغطية نسبة المصريين(١) ومن شركة سكك حديد مصر الكهربائية شكوى تفيد أن عددا كبيرا من الموظفين الأجانب مدرج ضمن نسب المصريين ، وذلك بناء على شهادات تفيد بانهم مصريون حصلوا عليها نظير رشوة مدفوعة لبطريركية الاقباط الأرثوذكس التي أعطتهم هذه الشهادات والبيانات المغشوشة (٢) ٠

فمسألة التجنس هنا اذن ليست بقصد الحصول على الجنسية المصرية في حد ذاتها بقدر ما هي لقضاء غرض او مسألة تتعلق بمصالح هؤلاء الأجانب والمحافظة على نشاطهم وأموالهم وبالتالي بقائهم في مصر ٠ وبالطبع لا يلبث أن يزول الغرض من الحصول على الجنسية المصرية بزوال دافع الحصول عليها واكتسابها ٠ فيعود الأجنبي تلقائيا الى جنسيته الأصلية التي لم يتنازل عنها ٠

ويتضح لنا حقيقة ذلك لو عرفنا ان المادة « ٨ » في قانون الجنسية لسنة ١٩٢٩ لم تشترط لمنح الجنسية المصرية لأجنبي ، صدور تنازل منه عن جنسيته الأصلية ، كذلك لم تشترط لمنح التجنس ، حصول الأجنبي على تصريح من الدولة التابع لها بخروجه من جنسيتها ٠ وعلى ذلك ليس هناك بحسب نص المادة « ٨ » ما يفيد ان منح الجنسية المصرية لأجنبي لا يمنع من كونه لا يزال بحسب قانون دولته الأصلية معتبرا من رعاياها ٠ وفي قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٥٠ ، لم يرد اى شرط يتعلق بتنازل الأجنبي عن جنسيته الأصلية ، تلافيا لما قد ينشا من وجود بعض حالات اللاجنسية ، ولعدم امكان تعليق منح الجنسية على اجراء يصدر من دولة اجنبية ، واكتفاء بأن قبول الدخول في الجنسية المصرية أمر جوازي في ذاته ، وأن السلطة التنفيذية كفيلة بأن تراعي دائما ما يحقق المصلحة العامة (٣) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٢٢ ملف ١٨٢ ـ ٦٠/٢ جـ ٢ ص ١١٥ « الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات »

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٢٠ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٨ جـ ٦ ص ١٢٩

(٣) عز الدين عبد الله (الدكتور) المصدر السابق ص ٢٢٣/٢٢٤

واذا كان تمصير الأجانب احد الوسائل الكبيرة للتحايل على قانون سنه ١٩٤٧ ، الذى حدد نسبة المصريين من الموظفين والعمال واعضاء مجالس الادارة فى الشركات فان الأجانب لم يكتفوا بذلك فقط فى محاربة دخول المصريين هذه الوظائف وبالتالى تمصيرها • بل اضافوا اليها حيلا اخرى عديدة مثل تعيين خبراء اجانب• والخبراء الأجانب الأخصائيون منهم يخرجون من نسب الموظفين فى حالة تعذر وجود مصريين من امثالهم وذلك وفقا لما جاء فى قانون سنة ١٩٤٧ (١) •

فكانت هذه ثغرة فى القـــانون ، تدخل منها الأجانب ، وأضافوا الكثيرين منهم فى هذه الشركات بحجة انهم خبراء وفى نفس الوقت أغلقوا هـذا الباب أمام الكثيرين من المصريين المتخصصـين . فقد عملت احدى الشركات على تعيين « ١٥ » خمسة عشر خبيرا أجنبيا يتقاضون مرتبات كبيرة (٢) •

وقد ابلغت شركة اخرى . وهى شركة اقطان مصر المساهمة . مصلحة الشركات بكشف به بعض موظفيها الأجانب وقد اعتبرتهم خبراء وفنيين وبالتالى تم استثناؤهم من النسبة (٣) وغير ذلك من الشركات التى قدمت كشوفا بالاجانب المراد استثناؤهم وقد كان من الممكن أن يحل محلهم المصريون من ذوى الخبرة والكفاءة •

ونجد أن هؤلاء الاجانب رغم أنهم قد شـغلوا الوظائف الرئيسية كخبراء وفنيين فان الكثيرين منهم لا يحمل أية شهادات عالية او متخصصة تؤهلهم لشغل هـذه الوظائف ومنهم من تخـرج من الجامعات المصرية والاوروبية الهامة • ومع هـذا يوجـد كثير منهم عاطل بلا عمـل أو مسئولية (٤) •

ولهذا فقد كان موضوع التحايل على قواعد التمصير بالاكثار من الخبراء الأجانب أحد اسباب شكوى المصريين وتبرمهم بهذه الأوضاع • وقد جاء فى أحد هذه الشكاوى مايلى • « تحايلت الشركات بكل الطرق فجعلت كثيرا من الموظفين الأجانب بها الذين قضوا فى مصر فترة طويلة ، جعلتهم خبراء ، وذلك كى لايحسبوا ضمن النسب العـددية • وحتى يتهربوا من قانون للشركات ، الذى وضع لحمايتنا نحن المصريين ولكن

(١) مصـلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ ١ ص ٢٢٥
(٢) مصـلحة الشركات محفظة رقم ٤٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٤٥ جـ ١ ص ٢٥٧
(٣) مصـلحة الشركات ، محفظة رقم ٦٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠٩ جـ ١ ص ٩
(٤) مصـلحة الشركات • محفظة رقم ١٨٨ ملف ١٨٢ ـ ٣\١ جـ ١ ص ٢٩٨

بكل اسف ليته ما وضع فان حالتنا لا زالت كما هي ولم نستفد من تنفيذه » (١) ٠

وحيلة ثالثة ، من حيل ابطال مفعول القانون وتمصير الوظائف ، تكمن فى الغش والتزوير ، والتى توضح أسلوب التلاعب ، وذلك عن طريق اصدار هذه الشركات ، ما يشير الى فصل بعض الأجانب واحلال مصريين محلهم ، والاشارة الى ذلك فى الأوراق التى ترسل للفحص بمصلحة الشركات ٠ والواقع الفعلى ان هؤلاء الأجانب لم يفصلوا ، بل انهم كانوا مستمرين فى اعمالهم ويتقاضون مرتباتهم ٠

وعلى سبيل المثال بنك زلخة الاسرائيلي ٠ وهو شركة مساهمة مصرية ٠ يعمل بهذا البنك « ١٠٠ » مائة موظف لايوجد بينهم من المصريين سوى « ١٥ » خمسة عشر موظفا فقط ٠ بينما المفروض ان يكون عدد المصريين « ٧٥ » خمسة وسبعين موظفا مصريا٠ وتكمن طريقة تلاعب المدير الاسرائيلي لهذا البنك فى انه قام بفصل « ٧٠ » موظفا يهوديا اجنبيا وهذا الفصل على الأوراق فقط والحقيقة لم يفصلوا ٠ وكانوا ما زالوا يقومون باعمال البنك وفى نفس أماكنهم ، والدليل على ذلك توقيعاتهم على الكمبيالات المخصصة باعمال البنك واوراق المعاملات (٢) ٠

وتوجد شكوى اخرى تؤكد اسلوبا آخر للتلاعب ٠ وهى من شركة فاروس للنقل والتصدير والتأمين ٠ وجاء فيها « ان الشركة تفصل المصريين بدون سبب يذكر ودائما تقوم بمثل هذا العمل بعد تقديم كشف النسبة المئوية الخاصة بقانون الشركات اذ تبتدىء التعيين فى اكتوبر وتعود للفصل فى ابريل ومايو ٠ وهذا لا يخفى على عزتكم من التلاعب بارزاقنا وحياتنا ٠ كما توجد فتاة يودية استقالت من الشركة وأعادها المدير ثانية بعد مدة قصيرة بمرتب أعلى ٠ كما اعاد موظفا يهوديا الى العمل بعد أن كان معتقلا أثناء حرب فلسطين ، وعوض هذا الموظف ماديا عن مدة اعتقاله » (٣) ٠

ونتيجة لهذه الشكاوى العديدة ، والتلاعب والاساليب المتعددة من مختلف هذه الشركات انتقل مفتشو مصلحة الشركات ، الى مقر اعمال هذه الشركات للتأكد من هذا التلاعب وقد أكدت التقارير التى كتبها هؤلاء المفتشون حقيقة هذا التلاعب وابعاده وهو أصدق دليل على

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٢٢٥/٣ جـ ٢ ص ٧٩
(٢) مصلحة الشركات ، رقم ١٤ ملف ١٨٢ ـ ٢٩٠/٣ جـ ١ ص ٩٦
(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٤ ملف ١٨٢ ـ ١٣٤/٣ جـ ١ ص ٢٦٣
« شكوى مرسلة من موظفى شركة فاروس الى مدير ادارة الشركات بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٢ »

ماذكرناه • فقد جاء في احد هذه التقارير مايلي • وهو عن شركة الكروم والكحول المصرية » . أثناء التفتيش كانت الشركة تعمل بكافة الطرق حتى لا تصل الى حقيقة الأمر وصحة البيانات والنسبة الحقيقية للمستخدمين والعمال المصريين • فقد أمرت الشركة بعض موظفيها الأجانب بمغادرة الشركة ومزارعها ، ولم تقيد اسماؤهم بالكشف الذى قدم لنا ، وهو الخاص بالمستخدمين والذى طلبناه حتى لا نتمكن من استجوابهم ، بشأن عملهم ، وحتى لا نعرف وجودهم • وقد أخفت الشركة اسم موظف يعمل بأحد مكاتب الادارة بالاسكندرية ، وبانتقالنا الى هذا المكتب ، أخفى زميله اسمه وعمله وبفحص كشوف المرتبات بالخزينة ، تبين أنه تقاضى مرتبه عن الشهر الماضى ، وبهـذا عمدت الشركة الى اخفاء اسماء بعض المستخدمين الأجانب وعدم اثباتهم نهائيا بالكشوف • كما أنها ادرجت معظم المســتخدمين الأجانب على أنهم عمـــال وقد ظهر هـذا أثنـــاء التفتيش » (١) كما أن أكثر هذه الشركات كانت تهزأ بالقانون والمنفذين له • واستمرت فى تعيين الأجانب فقد أرسل احد الصحفيين خطابا الى وزير التجارة والصناعة يقول فيه « نحيط علمكم بأنكم ارسلتم الى الشركة المصرية للتخليف الاقتصادى تطلبون فيه جنسية الموظفين ووظيفة كل منهم ومرتبه ، وصـــورة من شهادات الجنســية التى يحملها الأجانب بالشركة • وبعـــد أن عرض الخطاب على مدير الشركة قال لرؤسائها لا تسألوا عنهم • ونحيط علمكم ان هذا المدير اسرائيلى وان عدد المصريين قليل جدا وان مرتباتهم ضعيفة ، أما أغلب الموظفين فهم اسرائيليون ولا يحملون شهادات جنسية » (٢) •

وتقارير مفتش مصلحة الشركات عن هذه الشركة تؤكد ذلك ، وأنها تتلاعب فى البيانات المقدمة•وقد جاء فى أحد التقارير « باستعراض لأوراق هذه الشركة وجدت انها تتلاعب كثيرا بالألفاظ ، وبياناتها بها كثير من التحايل ، وقد سبق أن قدمت ضدها شكوى تتضمن وقائع خطيرة » (٣) •

ومن كشوف مرتبـات نفس الشركة ايضا ، وبعد أن راجعتهـا مصلحة الشركات ، تتأكد هذه الحقائق ففى كشف سنة ١٩٤٧ ، نجد

---

(١) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٣٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢١٠ جـ ٢ ص ٩٣/٩٤ « تقرير تفتيش شركة الكروم والكحول المصرية » •

(٢) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٢ ملف ١٨٢ ـ ٢٨٥\٣ جـ ١ ص ١٢٤ « الشركة المصرية للتخليف » •

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٢ ملف ١٨٢ ـ ٢٨٥ ـ ٣ جـ ١ ص ٧٩ « حالة مستخدمى شركة التخليف الاقتصادى »

أنه لم يزد عدد المصريين عن خمسة موظفين فقط بينما كان عدد الاجانب « ١٩ » تسعة عشر أجنبيا ، وكذلك كشوف سنة ١٩٤٨ زاد عدد الأجانب عن المصريين بأعداد كبيرة (١) ٠

شكاوى المصريين العاملين بالشركات المساهمة من سوء الحال وسيطرة الأجانب

وقد كان عمل المصريين في الغالب بهذه الشركات عملا ثانويا وهامشيا وفي ادنى المناصب وباقل المرتبات ، وتميز الأجانب بالوظائف الرئيسية والمرتبات الضخمة وجميع المميزات ٠ ومن تقرير التفتيش على شركة مياه الاسكندرية يمكن أن نتعرف على بعض الحقائق ٠ وقد جاء فيه : « سبق أن وردت شكوى من الموظفين المصريين تضمنت أن الشركة لا تمنح ذوى المؤهلات المهايا التى تمنحها الحكومة لزملائهم ٠ كما أنها تفرق بين المصريين والأجانب في المرتبات والامتيازات ، والواقع اننا بعد التفتيش اذا أمعنا النظر في وظائف هذه الشركة الرئيسية لوجدناها في أيد بريطانية ، فالمدير العام بريطاني يتقاضى « ٣٢٢ » جنيها شهريا ، فضلا على منزل يسكنه بدون مقابل ، ووكيل المدير بريطاني وراتبه « ٢٤٥ » جنيهـا شهريا ، ورئيس الحسابات بريطاني وراتبه «١٤٠» جنيها شهريا ، ورئيس القلم الفنى بريطـانى وراتبه « ١٩٠ » جنيها شهريا ، واذا تدرجنا من المناصب الرئيسية الى رؤساء الأقسام لوجدنا شاغليها من البريطانيين ، وكذلك المفتشون بريطانيون بمرتبات كبيرة ٠ ومن ناحية ثانية فان الشركة تفرق في المرتبات بين المصريين والأجانب ، سواء اذا نظرنا الى المؤهلات أو الأعمال التى يزاولها كل من الفنيين ٠ ومن امثلة ذلك من حيث المؤهلات نجد أحد الموظفين يحمل ليسانس حقوق يتقاضى مرتبا شهريا قدره « ٧ » سبعة جنيهات في الشهر ، وموظف مصرى آخر يحمل دبلوم العلوم الاجتماعية والمالية والاقتصادية وليسانس حقوق من فرنسـا ومعين بالشركة من سـنة ١٩٣٦ وراتبه الشهرى « ١٧ » جنيها وبقيـة الموظفين وشهاداتهم بين التوجيهية والثقافة ومرتباتهم بين « ٤ جنيهات و ٨ جنيهات شهريا » ٠ هذه هى مرتبات المصريين ذوى المؤهلات بينما نجد أحد البريطـانيين ولا يحمل مؤهلات بلغ راتبه « ٤٣ » جنيها شهريا (٢) ٠

---

(١) نفس المصدر السابق ص ١٣٦ ٠

(٢) مصلحة الشركات ٠ محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ــ ١٨/٣ جـ ٣ ص ٣٨/٣٧ « تقرير تفتيش شركة مياه الاسكندرية فى يومى ٥ ، ٦ أكتوبر سنة ١٩٥١ »

وكان من الغريب أن يجد نفس هذا المفتش بهذه الشركة ، اثنين من المصريين « الأول شهادته ليسانس آداب وراتبه الشهرى ٦٠ جنيها والثانى راتبه ٥٠ جنيها ولم تذكر شهادته ، ولغرابة ذلك كتب فى تقريره يقـول « وأكبر الظن عندى أن هنـــاك دافعـــا لتعيينهم بمثل هـذه المرتبات » (١) .

ويتضح مدى صلف وعدم تفاهم بعض مديرى هذه الشركات ، فى مقابلة مدير هذه الشركة مع المفتش المذكور ، وقد جاء فى هذا التقرير « وفى مقابلتى مع مدير الشركة عرضت العجز الظاهر فى نسب الموظفين على مدير عام الشركة ، والحل هو تعيين مصريين ورفع مرتباتهم . فكان رد المدير فى غاية التعصب ، وهو أنه لا يستطيع أن يخرج لقمة العيش من فم الأجانب دفعة واحدة ، كما أنه يعتبر الشركة مدرسة ، ولا ينظر الى المؤهل الدراسى ، ومن لا يروقه سياسة الشركة من الموظفين عليه أن يتركها ورفض المدير أن يكتب تعهدا بسد العجز المطلوب » (٢) .

ومثل آخر من مصانع نسيج القاهرة . وقد جاء فى تقرير التفتيش عليها « مما يؤسف له أن معظم الوظائف الرئيسية فى الشركة فى أيدى الأجانب . وأن المصريين لا يقومون الا بالأعمال الكتابية . وأن القليل منهم عمله فنى » (٣) أما من حيث المرتبات فمتوسط مرتبات المصريين فى الأسبوع ٣ جنيهات بينما الأجانب ١٣ جنيها فى الأسبوع أيضا أما الوظائف الاشرافيـــة فمرتبـــات الأجانب عالية جـدا ، ولا يشغلها سواهم (٤) .

وفى احـدى شكاوى موظفى وعمال الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف ، أوردت أن الشركة احضرت أحد الخبراء ، وكان يتقاضى أجرا قدره خمسة جنيهات فى الساعة الواحدة أى « ٤٠ » جنيهـا فى اليـــوم الواحد ، وجميع المديرين مرتباتهم عالية جدا . وهم من الأجانب وعلى سبيل المثال كان الراتب الشهرى لمدير الصباغة « ٢٠٠ » جنيه (٥) .

وفى تقـرير عن تفتيش على شركة أقطان كفر الزيات جـاء فيه

---

(١) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨ جـ ٣ ص ٣٦ « تقرير تفتيش شركة مياه الاسكندرية ، السابق ذكره » .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

(٣) مصـــلحة الشركات محفظة رقم ٣٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢٠٨ جـ ١ ص ٢٢٠ « مصانع نسيج القاهرة . تقرير التفتيش فى ١٩٥٠/١٢/١٤ » .

(٤) نفس المصدر والملف ص ١٣١ « كشوف الماهيات والوظائف » .

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ١٨٢ ـ ٢/٢٤٥ جـ ٢ ص ٧٦

« لاحظنا ان الشركة تعطي لاغلبية موظفيها الأجانب ، علاوات تحت عنوان امتيازات أخرى بينما لا تعطي المصريين مثل هذه الامتيازات » (١) .

وفي احدى الشكاوي من شركة الادخار ذكر الشاكي « ان جميع موظفي الشركة أجانب وأن المصريين اثنان فقط ، وان مدير هذه الشركة يوناني يحتقر المصريين ويقوم بغش الكشوف المرسلة لمصلحة الشركات. ويعمل على دس أسماء المصريين ، الذين لا يعملون الا في أعمال الفراشين والمحصلين والقومسيونجية ، في كشوف الموظفين المصريين حتى يحفظ نسبة الـ ٧٥ ٪ وفي نفس الوقت يوجد بالشركة موظفون اجانب دون الاخطار عنهم وغير مقيدين بالكشوف ولا بدفاتر الشركة » (٢) .

وفي شركة بواخر البوستة الخديوية ذكرت احدى الوثائق ما يلي « ما يدهش في هذه الشركة امتياز الأجانب فيها الذى يدعو للدهشـــة والتعجب ، فالانجليز ما زالوا مسيطرين فهم المديرون والرؤساء ، كما أن اليهود مميزون أيضـــا في المرتبـات التي كانت ضعف مرتبـات المصريين » (٣) وفي شركة أخرى بلغ مرتب اعضاء مجلس الادارة وعددهم « ٧ » ما يوازى مرتب جميع العاملين المصريين (٤) والأمثلة كثيرة جدا على امتياز الأجانب بهذه الشركات سواء كان في المناصب أو المرتبات ، وكافة الامتيازات الأخرى المتعددة أما المصريين ففي الوظائف الثـانوية الهامشية . ولو وجد مصريون في وظائف هامة ورئيسية فيكون أمرا نادرا وملفتا للنظر » .

وفي حالة وجود هؤلاء المصريين في هذه الوظائف الهامة ففي أغلب الأحوال لتنفيذ سياسة معينة لمديرى الشركة الأجانب ، وعلى أن يدوروا في فلكهم منفذين لأوامرهم بغض النظر عن المصلحة العامة .

فعندما عينت شركة فاروس أحد المصريين في وظيفة وكيل مدير الشركة فما لشيء الا لكونه هو الآخر له أصوله الأجنبية ، فقد ولد في المانيا من أم المانية وأب مصرى ، فاصبح مصريا على جنسية أبيه ، وفي نفس الوقت كان منفذا لسياسة الشركة بكل ما فيها من مصالح اجنبية وترجيحها على مصالح المصريين (٥) .

---

(١) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٠ جـ ١ ص ١٩٩ « تقرير التفتيش في ١٩٥٠/٢/٧ » .

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٣٧ ملف ١٨٢ ـ ٣٨٠ جـ ١ ص ٨١ .

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١٢ ملف ١٨٢ ـ ٣/٢١٦ جـ ٢ ص ١٣٣

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٨ جـ ١ ص ٥٢

(٥) مصلحة الشركات محفظة رقم ٢٠٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٤ جـ ٢ ص ١٣٦

وفى شركة مياه الاسكندرية عينت الشركة مديرا مصريا كان أداة قوية فى يد مديرى الشركة الأجانب ، ضد مصالح المصريين . وقد شكاه المصريون العاملون بالشركة ، وقالوا فى شكواهم : « أن المدير المصرى الجديد لم يحرك ساكنا ازاء هذا الاجحاف الشديد والظلم الصارخ الذى يصاب به المصريون فى الشركة ، والتعمد المقصـــود فى خفض المستوى المادى للموظفين المصريين . وقد كنا ننتظر منه أن يقف موقف الشهامة والوطنية فيحفظ الأمانة وينصف المصريين بوقوفه أمام هـــذا التفاوت الشاسع بين مرتبات المصريين ومرتبات الأجانب ، ولكن ويا للعار لم يأت بجديد وانما سار فى فلكهم ، وكل ما أحدثه من تغير هو تغيير لون بشرته وجنسيته ، فقد أصبح منهم انجليزى السلوك والتفكير » (١) .

ونجد فى شكوى أخرى من موظفى وعمال شركة مياه القاهرة ضد أحد المديرين المصريين الذى أصبح عونا للأجانب على المصريين ، فقد جاء فيها ما يلى « يشارك فى ادارة هذه الشركة أحد المصريين مع رئيس عام الشركة وهو فرنسى والمدير المصرى يشجع الأجانب ويعطيهم أحسن الوظائف وخصوصا الفرنسيين ، كما يعمل على الاضرار بمصالح البلاد ويأخذ مبالغ كبيرة كسمسرة تبلغ ربع مليون جنيه كل عام ، عن جميع مشتريات الشركة ، من مواسير وآلات ومرشحات وخلافه ويتقاسم هـــذه المبالغ مع المدير العام الأجنبى » (٢) وحتى الموظفون المصريون الذين لم يكن لمديرى هذه الشركات أى سلطان عليهم ، اتهموا هم الآخر بأن بعضهم قد دار فى فلكهم منفذا لأغراضهم كبعض مفتشى مصلحة الشركات الذين هم أداة الوصل بين الحكومة ومراقبة تنفيذ قانون سنة ١٩٤٧ بما فيه من قواعد التمصير وبنوده . فقد اتهم بعضهم بأخذ الرشوة من هؤلاء المديرين الأجانب للتمييع والتحايل على تنفيذ القانون . وقد جـاء فى احدى شكاوى الموظفين ما يلى « فى العهد البائد انتدبت مراقبة الشركات موظفا لمراجعة نسبة المصريين لهذه الشركة وقد تقاضى هذا الموظف رشوة مقابل اقراره بصحة نسبة مرتبات الأجانب بالشركة بالنسبة للمصريين ، رغم ان الشركة لم تراع النسب المنصوص عليها بقانون الشركات بين المصريين والأجانب (٣) .

وفى نفس الشـكوى أيضـا اتهام للمسـئول بمصلحة الجوازات

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٧ ملف ١٨٢ ـ ٣\١٨ جـ ٤ ص ١٣١

(٢) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٨ ملف ١٨٢ ـ ٣\١ جـ ١ ص ٣٦٨

(٣) مصـــلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٤ ملف ١٨٢ ـ ٣/١٣٤ جـ ٢ ص ١٣٢

« شكوى موظفى وعمال شركة فاروس للنقل والتصدير والتأمين فى مارس سنة ١٩٥٣ لمراقب عام ادارة الشركات » .

والجنسية ووزارة الداخلية باخذ رشوة نظير منح الجنسية المصرية دون وجه حق مقابل اخذ مبلغ قدره « ٢٠٠ » مائتين من الجنيهات من رئيس حسابات الشركة (١) ٠

واذا كانت هــــذه هي حالة الموظفـين والمســئولين غير الخاضعين لسلطانهم ونفوذهم فكيف تكون تصرفات المصريين الذين يقعون تحت سلطانهم ، ووصلوا الى المراكز الكبيرة عن طريقهم ، فلا تستبعد اذن صحة تصرفات بعضهم التى سبقت الاشارة اليها ٠

واذا كانت هذه التصرفات تمثل حالات فردية بين المصريين فانها تقع من مسئولين سواء كانوا داخل الشركات نفسها أو حلقة وصل بينهما وبين الحكومة لتنفيـــذ القانون والاشراف عليه ٠ ومن هنا تاتى خطورة وفداحة هذه التصرفات على مصـالح المصريين العاملين بهــذه الشركات خاصة والنشاط الاقتصادى فى البلاد بصفة عامة ٠

سيطرة الاجانب على مجالس ادارة الشركات والاستفادة من تعيين الباشاوات المصريين

وتتضح هذه الصورة بدرجة اكبر بانتقالنا الى مجالس ادارة هذه الشركات التى سيطرت عليها العناصر الأجنبية وبمساعدة بعض المصريين ايضــــا ٠

فقد كانت مجالس ادارة شركات المساهمة تشكل من عناصر أجنبية وهذا أمر طبيعى لأن هذه الشركات مكونة من رءوس أموال أجنبية ٠

وقد نص على ذلك تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب فى سنة ١٩٤٧ وجاء فيه « شركات المساهمة فى مصر دولة داخل الدولة وهى كما لا يخفى قوامها راس المال الأجنبى كما ان مجالس ادارتها اجنبية مما جعل نفوذ هذه الشركات ضارا بالاقتصاد الوطنى » (٢) ٠ وكان على شركات المساهمة أن تعمل على تعيين « ٤٠ ٪ » من مجالس ادارتها من المصريين كما نص على ذلك قانون الشركات الأخير لسنة ١٩٤٧ (٣) ٠

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢٠٤ ملف ١٨٢ ـ ١٣٤/٣ جـ ٢ ص ١٣٢

(٢) تقرير لجنة الشئون التشريعية عن الاقتراح بقانون بشان بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ٠ ملحق رقم (٤) مجلس النواب جلسة ١٩٤٧/١/٢١ ص ٥٢٨ ،

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ ـ ١٠/٣ جـ ١ ص ٢٢٥

وعندما نفذت بعض هذه الشركات هـذا القانون فانها في أغلب الأحوال كانت تعين هؤلاء الأعضاء من المتمصرين وليس من المصريين الأصلاء ، هذا وان لاحظنا تعيينهم في بعض الأحيان أعضاء من المصريين الحقيقيين ، ومن أمثلة ذلك مصنع المنسوجات المصرية ـ متكسة ـ فمجلس ادارته مكون من أربعة لا يوجد بينهم مصري واحد فقدم اثنان منهم طلبات للحصول على الجنسية المصرية وحصلا عليها فعلا (١) ٠

وشركة مطاحن المحمودية مجلس ادارتها مكون من ثمانية ، ستة منهم من الأجانب واثنان فقط من المصريين (٢) ٠

وشركة مساهمة البحيرة عدد مجلس الادارة أحد عشر عضوا منهم مصري واحد واما الباقون أجانب وقلة أخرى من المتمصرين (٣) ٠

ومجلس ادارة شركة توطيد المرافق العقارية بلغ عدده خمسة منهم مصري واحد (٤) والشركة المساهمة للعقارات المصرية جميع أعضاء مجلس ادارتها أجانب وعددهم ستة تمصر منهم اثنان (٥) الى آخر ذلك من أمثلة عديدة لجميع هذه الشركات يتضح منها أن نسبة الـ « ٤٠ ٪ » من مجلس الادارة للمصريين قد غطيت في بعضها بالتمصير ٠ وفي بعضها الآخر بتعيين بعض المصريين ، وفي شركات أخرى لم يصل أعضاء مجلس الادارة من المصريين الى « ٤٠ ٪ » مثـــل الشركة الأمريكية الشرقية للتجـــارة والملاحة (٦) وغيرها من الشركات (٧) ٠

والواقع أن جميع وثائق مصلحة الشركات تؤكد حقيقة ما جاء في تقرير لجنـــة الشئون التشريعية ـ السابق ذكره ـ بمجلس النـــواب المصري ، وهو أن مجالس الادارة لهذه الشركات مجالس أجنبية وان غيرت بعض الشيء بتمصير بعضهم ، وبتعيين عدد قليل جدا من المصريين ٠

وكانت هذه الشركات وطوال فترة الدراسة عندما تلجأ الى تعيين مصريين في مجالس ادارتها فان ذلك لم يكن بقصد تنفيذ قانون أو تمصير مجلس الادارة أو بحثا عن خبرة مصرية ، بل كانت تبحث عن مصريين

---

(١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٢ ملف ١٨٢ ـ ٢٧٥/٣ جـ ١ ص ١٨/١٦

(٢) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٢٩ ملف ١٨٢ ـ ٣٦٤/٣ جـ ١ ص ١٥

(٣) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٩ ملف ١٨٢ ـ ١٨٣/٣ جـ ١ ص ٣٧/٣٦

(٤) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٩ ملف ١٨٤ ـ ٦/٥م جـ ١ ص ٨٠

(٥) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٠٦ ملف ١٨٢ ـ ٣/٣ جـ ١ ص ٦ ، ١٠

(٦) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٩٠ ملف ١٨٢ ـ ٢٧٧/٣ جـ ١ ص ١٠١

(٧) وبفحصنا لجميع محافظ مصلحة الشركات تأكد لنا أن كثيرا منهـا لم تحافظ على نسبة الـ ٤٠٪ للمصريين في مجالس ادارتها ٠

من ذوى المراكز الكبيرة ومن الوزراء ، ويكون هـذا الشخص مقصودا بذاته ، وذلك لأنه عن طريق هـؤلاء المصريين من ذوى النفـوذ كانت الشركات تعمل على تنفيذ مطالبها بتيسير مصالحها فى وزارات ومصالح الحكومة وبالتالى زيادة نشاطها للحصول على أكبر الأرباح (١) ·

ولهذا فانه عندما صدر قانون سنة ١٩٤٧ فانه قد نص فى أحد مواده على معالجة هذه الظاهرة والقضاء عليها بان قرر بانه لا يجوز للوزير أو لأى موظف فى درجة مدير عام فما فوق قبل انقضاء ثلاث سنوات من تركه للوزارة أو للوظيفة ان يعمل مديرا أو عضـوا بمجلس ادارة أو خبيرا أو مستشارا فى شركة من الشركات المساهمة ، وقد قرر القانون عقوبة صارمة لكل من يخالف ذلك (٢) ·

ورغم صدور تلك المادة فى قانون سنة ١٩٤٧ فان الشركات لم تعجز عن تنفيذ مطالبها بل وكما رأينا من الأمثلة السابقة ان هذه الشركات دابت على اختيار طرق بديلة ومسالك متعددة فى تنفيذ أهدافها والوصول الى أغراضها ، وكان الباشوات أحد هذه الطرق والمسالك التى لجأت اليها هذه الشركات فى مصر ، وقد لاحظنا كثرة تعيينهم فى مجالس ادارات هذه الشركات طوال الفترة موضع الدراسة ، ثم أنه بعد صدور قانون الشركات الأخير ، فان درجة التركيز على استخدامهم وتعيينهم كأعضاء فى مجالس الادارات كانت أكثر بكثير عما كانت عليه من قبل (٣) ·

واستفادت هذه الشركات المصرية اسما والأجنبية واقعا وعملا من تعيين هؤلاء الباشوات كأعضاء بمجالس ادارتها فى أمرين هامين ، أما الأمر الأول فهو أن يكون هؤلاء الباشوات واجهة فقط يستتر خلفهـــا نشاطهم الأجنبى خاصة فى فترة شهدت تصاعد المد الوطنى بعد أحداث حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وما صاحبها من عداء شديد للأجانب واليهود ، أما الأمر الثانى فهو أنه لا مانع لدى هذه الشركات من الاستفادة ممـــا يكتنزه هؤلاء الباشوات من أموال كثيرة وذلك بجعلهم يشاركون بشىء من أموالهم فى شراء بعض أسهم هذه الشركات التى عينـوا بمجالس ادارتها ·

وحول هذه الظاهرة · ظاهرة تعيين الباشوات فى مجالس الادارة يقول الرئيس الراحل أنور السادات : « أمام تصاعد حركة التحرر

---

(١) مجلس النواب جلسة ١٩٤٧/١/٢١ م ص ٥١٤ «تقرير لجنة الشئون التشريعية»

(٢) مصـــلحة الشركات محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ ـ ١٠/٢ جـ ١ ص ٢٣٦

(٣) وفى ذلك انظر : كشوف أعضاء مجالس الادارة بمحافظ مصلحة الشركات ، وأيضا احصاء شركات المساهمة ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ ·

الوطني في الاربعينات لجات بعض الشركات الأجنبية الى استخدام بعض الواجهات المصرية ، فاحتل عدد من الباشوات مقاعد مجالس الادارة ، واقتنى بعضهم شيئا من أسهم تلك الشركات ، كذلك تحولت فروع بعض الشركات الأجنبية الى شركات مساهمة مصرية · الا أن المسألة كانت واضحة ومعروفة ، فهذه الشركات مصرية اسما ، وأجنبية واقعا وعملا ، هذا رغم احضارهم الباشوات وتعيينهم أعضاء في مجالس ادارتها » (١) ·

فلم يكن معنى دخول الباشوات المصريين في مجالس ادارة هذه الشركات أنها تمصرت أو أنها ستعمل لمصلحة مصر وتسلك سلوكا وطنيا يتمشى مع ظروف تلك الفترة بعد سنة ١٩٤٨ · بل الواقع أنها ظلت محافظة على سماتها الأجنبية ، والأكثر من ذلك أن بعضها الآخر اتخذ سلوكا أكثر تشددا وبصفة خاصة تلك الشركات التي كانتملكا للاجانب من اليهود ·

ومن امثلة هذه الشركات ، كما جاء في حديث الرئيس الراحل أنور السادات أيضا شركة فيليبس وهي شركة أجنبية يهودية بدرجه كبيرة وبها باشوات مصريون بمجلس ادارتها ، وتنفيذا لأوامر الادارة اليهودية لهذه الشركة فانها رفضت — وكما يقول الرئيس الراحل انور السادات — أن تتعاقد معه على شراء راديو بالتقسيط لأنه شارك في الحرب ضد اسرائيل سنة ١٩٤٨ (٢) ·

ومن هذه الشركات أيضا شركة أراضي الدلتا والانفستمنت ليمتد وهي شركة انجليزية يهودية وبالرغم من أنها قد عينت في مجلس ادارتها ثلاثة من الباشوات المصريين المعروفين في ذلك الوقت فانها قد سلكت سلوكا مريبا بعد أن دخلت مصر حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وذلك أن هذه الشركة قد عملت على مساعدة يهود فلسطين وذلك بان امدتهم بالمال والسلاح والمتطوعين من الشبان اليهود (٣) ·

الى غير ذلك من الأمثلة المختلفة التي تحفل بها وثائق مصلحة الشركات والتي توضح الى أى حد كان هؤلاء الباشوات الأعضاء في

---

(١) خطاب الرئيس الراحل أنور السادات في العيد العشرين لثورة ٢٣ يوليو · « جريدة الأخبار في ١٩٧٢/٧/٢٥ م » ·

(٢) خطاب الرئيس الراحل أنور السادات · في العيد العشرين لثورة ٢٣ يوليو · « جريدة الأخبار في ١٩٧٢/٧/٢٥ م » ·

(٣) مصلحة الشركات محفظة رقم ١١٢ ملف ١٨٢ — ٥٤/٣ جـ ١ ص ٨ · ·

مجالس الادارة واجهات مصرية تستر خلفها نشاط أجنبي وقف ضـد مصر ومصلحة البلاد فى أدق الظروف التى تخص أمن مصر واستقلالها ، هذا بخلاف استنزاف الشركات لكثير من أموال المصريين ومواردهم .

وفى كل هذه التصرفات والخطط التى نفذتها الشركات العـاملة بمصر كانت الحـكومة تقف ساكنة ولم تعمل على مراقبتهـا أو تطبيق القوانين عليها بصورة جادة .

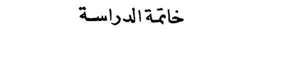
واذا كان قانون الشركات لسـنة ١٩٤٧ كان أكبر هذه القوانين شمولا وأكثرها حظا فى التنفيذ والتطبيق فانه هو الآخر قد اصطدم بحيل الأجانب وخبرتهم فى البحث عن البديل دائما لمواجهة كل عمل أو قانون يؤثر على نشاطهم ويتعلق بتمصير أعمالهم .

وفى النهاية فاننا نقول اذا كانت القوانين واللوائح قد نصت على مواد ضعيفة محدودة لتمصير النشاط الأجنبى الممثل فى شركات المساهمة فى مصر وذلك بدءا بمحاولات التمصير الأولى فى العشرينيات وحتى قانون سنة ١٩٤٧ فاننا نقرر أن كل هذه القوانين لم تخرج عن كونها مجـرد محاولات للتمصير فقط ، هذا رغم ما شهدناه من نشاط ملحوظ من ادارة الشركات التى أنشئت لمتابعة تنفيذ قانون سنة ١٩٤٧ ، وتبددت أغلب أعمـال ادارة الشركات أمام حيـل المستثمرين الأجانب المسيطرين على الشركات المسـاهمة . ولم تنجح هـذه الادارة الا فى تعيين المصريين فى وظائف ثانوية وغير هامة لم يحصلوا من ورائها الا على أقل المرتبات كما أن الشركات أيضا عينت كثيرا من العمال المصريين فى مختلف أعمالها ولم يكن تعيينهم للعمال المصريين تطبيقا لنص فى القانون أو الزاما محددا تتابعه ادارة الشركات بقدر ما كان هذا التعيين من منطق الاستغلال الكبير لهؤلاء العمال بأقل الأجور وأرخص التكاليف (١) .

---

(١) وعن هذه الأعداد الكبيرة من العمال المصريين بهذه الشركات والمقابل المادى القليل الذى حصلوا عليه رغم ما بذلوه من نشاط كبير ، انظر أمثلة ذلك فى المحافظ والملفات التالية :

محفظة رقم ٩٩ ملف ١٨٢ ـ ١٨٣/٣ جـ ١ ص ٤٢
محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ ـ ١٠/٣ جـ ١ ص ٣٢
محفظة رقم ٦٢ ملف ١٨٢ ـ ٦١/٣ جـ ١ ص ٣١
محفظة رقم ١٨٧ ملف ٢٨٢ ـ ١٨\٣ جـ ١ ص ٣٣ .



خاتمة الدراسة



خاتمة الدراسة

تعتبر دراسة النشاط الاقتصادى للأجانب فى الفترة من سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٥٢ دراسة لتاريخ مصر الاقتصادى فى ذلك الوقت . وذلك لأن نشاط الأجانب قد شمل جميع ميادين النشاط الاقتصادى ، من زراعة وصناعة وتجارة الى أعمال البنوك والمرافق وأعمال التعمير . ولم يترك الأجانب صغيرة ولا كبيرة الا وقد عملوا على استغلالها والاستفادة منها .

هذا وان وجد ثمة نشاط اقتصادى مصرى ، مارسه المصريون بانفسهم فهو اما نشاط هامشى محدود ، واما نشاط يأخذ طريقه بخطوات وئيدة غير مدروسة لاتلبث ان تتأثر باية رياح او عوارض ، فتحجم من هذا النشاط وتوقعه فى الأزمات ، وهو فى كلتا الحالتين نشاط تابع للاقتصاد الأجنبى يدور فى ركابه ولا يستطيع منه فكاكا .

ونحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على سمات هذا النشاط الأجنبى واتجاهاته العامة وأثرها على المجتمع المصرى .

وأول هذه السمات والعلامات المميزة لنشاط الأجانب فى تلك الفترة ، أنه نشاط جماعى فجميع أوجه النشاط المذكورة مارست عملها فى شكل شركات مساهمة ، سواء كانت شركات مساهمة اجنبية أو مصرية . وليست كلمة مصرية هنا تدل على أن الشركة مصرية ، بل كما رأينا من واقع الدراسة أن هذه الشركات كانت شركات اجنبية خالصة فى راس المال والادارة والنشاط والاتجاهات العامة هذا وان وجدنا قلة محدودة من هذه الشركات وقد دخلها رأس المال والادارة المصرية ولكن بنسبة أقل من مشاركة الأجانب .

ولو تساءلنا عن سبب تسجيل الأجانب لنشاطهم فى شكل شركات مساهمة مصرية لكانت الاجابة تنطوى على تفسيرات كثيرة لهذا أما راجع

لنواح قانونية واجرائية تتعلق بسهولة التسجيل فى مصر ، وأما راجع الى مسائل تتعلق بالضرائب والرسوم والتهرب من ازدواج دفع هـذه المبـالغ الكبيرة . واما راجع الى محاولة تورية الأجانب هذا النشاط ونسـتره خلف كلمـة مساهمة مصرية وسط فترة شهدت مدا وطنيا ملحوظا وتشجيعا للشركات المصرية وكثرة اقبال المصريين على التعامل معها ، وغير ذلك من تفسيرات مختلفة ان دلت على شيء فانما تدل على مرونة هؤلاء الأجانب وتمرسهم فى مواجهة المواقف والقدرة الكبيرة على التحايل والوصول الى اهدافهم فى يسر وسهولة .

والمهم فى هذا كله أن نذكر أن هذا النشاط نشاط جماعى ، يشارك فيه أكبر عدد من المساهمين قدر المستطاع وبالتالى يكون حجم رأس المال كبيرا ، ولا يخفى فى ذلك اهمية راس المال الكبير فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى وذلك لقدرته الكبيرة على التشغيل والحصـــول على الأرباح فكلما زادت اصوله كثرت نواحى نشاطه وعظم تاثيره . وتكمن اهميه رأس المال الكبير فى أنه يعطى عائدا أكبر ، ويقوى أمام المنافسة ، بل تتهاوى الى جانبه الأنشطة الأخرى المماثلة ، ذات رأس المال الاقل وذلك أن لم تدر فى اطاره وتخضع لتوجيهاته ، كما يلاحظ ان هذا النشاط الكبير فى أغلبه يقسم تشغيله الى فروع مختلفة ونضرب المثل على ذلك بالمحلات التجارية الأجنبية الكبيرة مثل محلات صيدناوى الانجليزية المشهورة والتى تتاجر فى أصناف وأنواع مختلفة يسند كل منها الآخر فى حالات الربح والخسارة ، كما يستفاد ايضا من ضخامة رأس المال فى افتتاح أكثر من فرع فى أكثر من مكان ، فكان لكثير من هذه الشركات فروع فى القاهرة والاسكندرية وغيرها من عواصم الأقاليم ، ويؤثر هذا كله على حجم التشغيل وكثرة التوزيع وبالتالى سرعة دورة رأس المال مما كان يمكن أكثر هذه الشركات الأجنبية من الحصـــول على رأسمالها بأكمله فى سنوات قليلة ، هذا بالاضافة الى الأرباح الكبيرة التى توزع سنويا على المساهمين الأجانب .

وهناك حقيقة هامة أيضا وهى أن هـذه الشركات الكبيرة برؤوس أموالها الضخمة تقيم الدليل على توفر عنصر الثقـة عند هؤلاء الأجانب فلولا عامل الثقة لما أمكن مؤسسو الشركة من جمع رأس المال بمقدار كبير ومن عدد كبير من المساهمين ، ولولا عنصر الثقة والأمانة كذلك لما ربح المشروع وحصل على رأسماله فى سنوات قليلة هذا الى جانب توفر عامل التمكن والقدرة الكبيرة على مواصلة العمل والانتاج والدراية باحوال السوق ، والخبرة والممارسة الطويلة فى نفس الوقت .

ولم يكن معنى ان الاجانب قد زاولوا نشاطهم فى شكل صورة جماعية وشركات مساهمة ، انه لم يكن هناك انشطة اجنبية اخرى فردية ، بل الواقع اننا نجد الى جانب ذلك ان بعض الافراد الأجانب قد زاول كافة انواع النشاط الاقتصادى من فتح محلات البقالة والمقاهى والأندية واللوكاندات ومحلات المشروبات الروحية والخردوات الى جانب انشطة أخرى كثيرة ٠

أما السمة الثانية لهذا النشاط الأجنبى فهى شموله لجميع أنواع النشاط الاقتصادى ، من نشاط زراعى وتجارى وغير ذلك ، وتركز أغلب هذه الأنشطة فى القاهرة والاسكندرية بالدرجة الأولى ٠ هذا وان انتشر بعضها حسب أنواعها فى عواصم المديريات وبعض المراكز ٠

وبمتابعة كل من هذه الأنشطة نجد ان اهمها شركات الاستثمار الزراعى ٠ وقد انصب عملها أساسا على الأرض والزراعة وتكون اغلب هذه الشركات فى مديريات الوجه البحرى كمديرية البحيرة والغربية والشرقية والدقهلية اما فى الصعيد فكانت محدودة وأشهرها على وجه الخصوص شركة وادى كوم امبو وتجمع من استثمار الأجانب فى هذا المجال أكبر نسبة من رءوس الأموال الأجنبية فى مصر وذلك نظرا لكبر هذه المشاريع وضخامة تكاليفها ، وسيطرة الأجانب وخاصة فى أوقات الأزمات الاقتصادية على اغلب أراضى مصر الزراعية ، سواء كانت هذه السيطرة عن طريق امتلاك واستغلال الشركات الزراعية لها أو عن طريق الملكيات الأجنبية الفردية والتى انتشرت فى عموم مصر ، أو عن طريق رهن هذه الأراضى الى بنوك الرهن العقارى الأجنبية ٠ وجعل هذا كله من هذا الاستثمار يشكل أكبر نسبة للأموال الأجنبية فى مصر ، وان تناقصت بعد ذلك فى نهاية الفترة موضع الدراسة ، أمام زيادة اقبال الأجانب على الاستثمارات الأخرى غير الزراعية ٠

وتأتى شركات الاستثمار فى ميدان التجارة والتوزيع فى الترتيب الثانى بعد الاستثمارات الزراعية وقد شملت جميع أنواع تجارة الجملة من منسوجات وملبوسات وأنواع الخردوات الى تجارة الأدوات المنزلية والهندسية ومختلف أنواع العدد والآلات ، وسيطروا بهذه المحلات الكبيرة بفروعها المختلفة فى أقاليم مصر على كافة نواحى النشاط التجارى ولم يتركوا للمصريين الا انواعا من تجارات التجزئة المحدودة النشاط قليلة التوزيع ٠ وكانت هذه المحلات الأجنبية مثلا يحتذى فى دقة العمل وروعة العرض وتناسب بضاعتها لأذواق المستهلكين ، مما جعلها تقف قوية فى أسواق التجارة وحركة التوزيع ، فلا تتأثر بعوارض او ازمات،

بل تخطت هذا كله وحصلت على ارباح هائلة تغطى رءوس اموالها بل وتزيد عنها فى سنوات قليلة .

ويأتى فى الترتيب الثالث من هذا النشاط الشركات الصناعية ، وعن السمات البارزة لهذا النوع من الاستثمار فاننا نجد انها لم تكن تحظى باقبال الأجانب مثلما حظيت الأنشطة السابقة وذلك لأن النشاط فى مجال الصناعة لم يكن نشاطا مضمونا ويغلب فيه طابع المغامرة برأس المال والمستثمر الأجنبى هنا شأنه شأن اى مستثمر آخر لم يشأ أن يدخل امواله فى هذه المجالات غير المضمونة ضمانا أكيدا ، ومن ناحية ثانية لم يعمل هؤلاء الأجانب على تأسيس صناعات فى مصر تنافس الصناعات الأجنبية المستوردة من بلادهم الأصلية ، وخاصة ان هذه الصناعات المستوردة ، صناعات متينة راسخة اكتسبت شهرة واسعة بين المصريين مما يجعل منافستها فى الداخل امرا يكاد يكون مستحيلا .

ومع هذا فلم يترك هؤلاء الأجانب فرصة الاستثمار فى مجال الصناعة كلما وجدوا الطريق اليه سهلا ومضمونا فاقدموا على تأسيس عدد من الصناعات تعتبر الأساس الأول فى حركة صناعية أخذت طريقها الى الظهور وخاصة بعد ظهور بعض قوانين الحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ لحماية هذه الصناعات وبعض الأنشطة الأخرى من الواردات الأجنبية المنافسة .

وكان اختيار الأجانب لاقامة هذه الصناعات الناشئة على أساس استخدام منتجات وخامات البيئة المحلية حتى تكون بذلك صناعات تقل فيها التكاليف قدر المستطاع ويكثر فيها الربح والانتاج فى نفس الوقت . ومن هذه الصناعات اقامتهم بعض مصانع الغزل والنسيج القائمة على خامات القطن المصرى والصناعات الغذائية القائمة على منتجات محلية كقصب السكر واستخدامه فى اقامة مصانع السكر باماكن زراعته ، وغير ذلك من الصناعات الغذائية الأخرى ، وأيضا تأسيسهم لصناعات الأسمنت ومواد البناء وكانت جميعها قائمة على استغلال خامات الصناعة المتوفرة فى الأماكن التى اقيمت عليها هذه المصانع ، وكان من أهم الصناعات التى وضع الأجانب فيها رءوس أموالهم هى الصناعات الاستخراجية وأهمها على الاطلاق ، استخراج البترول والكشف عنه ولهم فى ذلك فضل رائد وكبير فتح المجال امام اكتشاف كنوز مطمورة كان لها شأن فى اقتصاد مصر بعد ذلك .

وعن هذه الصناعات وغيرها من الصناعات الأخرى التى اقامها الأجانب فى مصر ، فهى رغم أنها أنشطة محدودة فى حجمها ورءوس

أموالها قياسا الى بقية الأنشطة الأجنبية فانها فى نفس الوقت تشكل الأساس الأول فى الحركة الصناعية الصاعدة التى بدأت تتضح وتاخذ طريقها الى الظهور وخاصة بعد تاسيس بنك مصر وتكريسه لجزء كبير من نشاطه فى خدمة المشروعات الصناعية ٠

اما عن نشاط الأجانب فى مجال تاسيس البنوك وهيئات التامين وتكوين الأموال فقد كان نشاطا كبيرا ضخما جعل هذه البنوك تتدخل بميزانياتها الكبيرة فى كثير من الأنشطة الأجنبية السابقة سواء بتمويلها برأس المال وبحفظها لأموالها السائلة فى خزائنها الكبيرة ٠ أو بما قدمته اليها من انشطة مصرفية مختلفة ٠

وهذه البنوك مثلت جنسيات أجنبية كثيرة وتنوعت من بنوك تجارية الى أخرى متخصصة ولعبت دورا كبيرا وخطيرا فى تاريخ مصر المالى والاقتصادى مارست خلاله سياسة انتهازية استغلالية بحتة ووقفت الى جانب مشاريع الاستثمار الأجنبى وخاصة التى تنتمى الى جنسيتها والعكس صحيح فقد وقفت موقفا سلبيا من كل مؤسسة أو مشروع وطنى فتمتنع عن تمويله وقت الأزمات وتتركه يواجه الافلاس وأعمال التصفية ٠ ولا يخفى على اى مصرى فى ذلك الوقت الدور الانتهازى الكبير الذى لعبته البنوك العقارية الأجنبية فى انتهازها أوقات الأزمات وعملها بكافة السبل على انتزاع كثير من ملكيات الأرض الزراعية والتى رهن اغلبها مقابل اقتراض أصحابها من هذه البنوك ولا يختلف هذا الدور الانتهازى الاستغلالى لدى البنوك التجارية عن سابقتها العقارية فالبنك الأهلى المصرى وهو أحد هذه البنوك التجارية لعب هو الآخر دورا كبيرا فى انتهاز الأزمات والوقوف أمام المصالح الوطنية رغم امكانياته الواسعة على المساعدة والتمويل ومن أشهر هذه المواقف موقفه من بنك مصر فى أزمة سنة ١٩٣٩ حيث رفض تمويله وامداده بالقروض اللازمة وتركه يواجه الأزمة والتى لولا تدخل الحكومة بالمساندة والتمويل لدخل فى دور الافلاس والتصفية ٠

اما عن هيئات التامين وتكوين الأموال فهذه هى الأخرى كانت كثيرة ومنتشرة فى مصر ومارست جميع أعمال التامين وحصلت من وراء ذلك شانها شان البنوك على أرباح كبيرة فى فترات محدودة ٠

ومع هذا فقد كانت هذه البنوك وشركات التامين مثلا للخبرة العالية والفنون المصرفية والمحاسبة المتطورة،ومارست عملها بدقة متناهية طابعها الحذر ووجهتها المصلحة الخاصة وانتهاز فرص الربح الكبير ٠ وقدمت

للمصريين المثل الراقى فى ادارة هذا الأعمال بغض النظر عن اتجاهاتها الاستقلالية كما سبق أن بينا .

ومن اهم الأنشطة التى مارسها الأجانب فى مصر ، الى جانب هذا كله ، نشاطهم فى مجال المرافق واعمال التعمير ومن هذا النشاط ماقاموا به من مد خطوط الترام فى مدينتى القاهرة والأسكندرية ، وتاسيسهم سككا حديدية زراعية ربطت محافظات الدلتا بعضها ببعض ، كما شاركوا فى تشغيل سكك حديد الحكومة بقطارات فاخرة حديثة ربطت بين المحافظات من الاسكندرية وحتى اسوان . كما مهدوا الطرق البرية واسسوا بعض خطوط الاتوبيس والنقــل بالسيارات وخاصة فى مدينتى القــاهرة والاسكندرية وفى خطوط بعض مدن الوجه البحرى .

كما قاموا ايضا بتشغيل بعض خطوط الملاحة البحرية والنهرية وسيطروا عليها سيطرة كبيرة ، واسسوا شركة سعيدة للنقــل الجوى وساهمــــوا فى تاسيس شركة مصر للطيران بالخبرة والأموال .

اما عن شركات المقاولات واعمال المبانى الأجنبية فيعزى اليها تاسيس اكبر واكثر عمارات ومبانى مدينتى القاهرة والأسكندرية وقد اقاموها فى احيائها الراقية وشوارعها الرئيسية المختلفة واستغل الأجــانب الى جانب هذا فرص السياحة والآثار فى مصر فانشاوا الفنادق الضخمــة والحديثة فى أماكن وجود هذه الآثار ومدن مصر الكبرى لاستقبال الأجانب وتقديم كافة خدمات الأقامة لهم .

وقد قام الأجانب خلال هذه الانشطة باقامة المرافق ومد المواصلات وتوصيلات الماء والكهرباء والمبانى الكثيرة والخبرة العالمية وادخــلوا الى مصر بعض ملامح النهضــة فى اوروبا ، ووفروا على المصريين كثيرا من متاعب السفر فيما مضى ، وحفظوا لهم الجهد والوقت .

وهى هنا تختلف عن المشاريع الأجنبية السابقة فى مدى افــادة المصريين منها هذا رغم أن هدف الأجانب من اقامة هذه المشاريع هــو البحث عن الربح الكبير وقد وجدوه فعلا وحصلوا من وراء نشاطهم على ارباح وفيرة باستثناء بعض الصعاب والأزمات التى واجهت قلة من هذه المشاريع ثم ما لبثوا أن تغلبوا عليها وواصلوا العمل بعد ذلك بنجاح كبير .

واذا كانت قناة السويس تعتبر احد هذه المرافق التى اقامهــا الأجــانب فى مصر الا أن امــرها يختلف كثيرا وذلك لضخامة واهميــة نشاطها والذى يفوق بدرجات اكبر بكثير بقية المرافق ، وكذلك ضخامة راسمالها وارباحها ، ومن ناحية ثانية استقلالها بكل أمورها الى درجة

أن أصبحت بمركزها المالى الكبير واستقلالها الاقتصادى الكامل دولة داخل الدولة تأخذ الكثير ،لاتعطى مصر الا القليل ، فربحت أرباحا سنوية تقدر بملايين الجنيهات ولم تدفع الا اتاوة حددت فى أقصاها وفقا لآخر اتفاق سنة ١٩٤٩ على أساس ٧٪ ، من جملة الأرباح وكانت تدفع قبل ذلك اتاوة محددة قدرها ٣٠٠٫٠٠٠ ج٠م كل عام وهذا يبين الظلم الكبير والاستغلال الذى ليس له مثيل ٠

وان كانت شركة القناة قد عمرت هذه المنطقة فقد كان هذا فى اغلبه لخدمة مصالحهم فى الاساس الاول وذلك لتهيئة الاقامة الملائمة لمديريها وكبار موظفيها الأجانب ولم يستفد المصريون من هذه المميزات الا الاستفادة المحدودة وكان اكثرها بعد جهد وعناء طويل ٠

ويتضح من هذا العرض السابق خاصية شمول النشاط الأجنبى لكافة نواحى النشاط الاقتصادى وانهم لم يتركوا فرصوا الا وقد اقدموا على استغلالها وحققوا من ورائها اقصى ربح واكبر استفادة ٠

وقد لاحظنا خلال متابعة هذا النشاط أن الأجانب لم يستعينوا بالمصريين بالقدر الكافى وكانت جميع الأجهزة الادارية العليا لهذه الأعمال وقفا على الأجانب وحدهم ٠ وعندما ارغمتهم بواكير لوائح التمصير الضعيفة فى بداية الفترة موضع الدراسة والتى بدأت تتضح اكثر فى قانون الشركات لسنة ١٩٤٧ ، عندما ارغمتهم هذه اللوائح والقوانين على اشراك المصريين فى مجالس الادارة ووظائف المستخدمين والعمل بنسب معينة ٠ فان هذه الشركات قد ماطلت فى تطبيق هذه اللوائح وتحايلت عليها بكافة الطرق وتهربت من التطبيق والتنفيذ ، ونجد أنها عندما حققت بعض بنودها فانها قد حققتها لمصلحتها الخاصة من ذلك وظائف المصريين بمجلس الادارة ، فاننا نجد أن الشركات قد عينت فعلا المصريين بنسب قليلة فى مجالس ادارتها وكان ذلك لمصلحتها اولا وقبل كل شىء لأن أغلب من عينتهم كانوا من كبار وجهاء وباشوات مصر ومن ذوى النفوذ والحظوة لدى المسئولين فى الدولة كما أن بعضهم كانوا فعلا يشغلون مناصب حكومية كبيرة وفى بعض الأحيان كان عدد كبير منهم من الوزراء السابقين ، واستفادوا بلا شك من هؤلاء جميعا فى تصريف كل ما يتعلق بأمور الشركة لدى الحكومة ، وفى الحصول على مميزات كثيرة لأعمال هذه الشركات وزيادة نشاطها ٠

أما الوظائف الفنية والاشرافية فلم يدخل المصريون فيها الا بنسب لا تذكر او تقارن بالقياس لمن يشغلها من الأجانب ٠ فاذا كانت هذه الشركات قد استخدمت بعض المصريين فانها استخدمتهم فى وظائف

ثانوية وغير هامة ومميزاتها قليلة جدا والى جانب هذا فانها شغلت بالعمل الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم فى خدمة أغراض الشركة دون دفع المقابل العادل نظير أعمالهم ومن ثم فقد كثرت شكاوى الموظفين والعمال فى هذه الشركات من الظلم الفادح والتفرقة الكبيرة بينهم وبين الأجانب فى مختلف الوظائف والأعمال وفى الأجور والمميزات الأخرى ، ووسط هذا النشاط الأجنبى الكبير تأسس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وكـان ضمن أهدافه الكبرى المشاركة فى خلق اقتصاد وطنى خالص لخدمة كافة فروع النشاط الاقتصادى المصرى ، وفعـلا أسس بنك مصر عددا كبـيرا من الشركات بلغ عددها ثلاثا وعشرين شركة اسست بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٥ وكان أنشط هـذه الشركات ينصب أكثرها فى صـناعة الغزل والنسيج ويليها شركات الأقطـان والنقل والسياحة وقطاعات أخـرى مختلفة (١) ٠

وحقيقة يعتبر بنك مصر عملا وطنيا ضخما ، فقد كان بمثابة قبس من نور وسط نشاط أجنبى خالص ، واتجه البنك وجهه وطنية صـادقة محاولا أن يؤثر على هذا النشاط الأجنبى بمحاولة تمصيره لكثير من قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر وذلك عن طريق تاسيسه للشركات السابقة ٠

ولكن رغم هذه المحاولات الكبيرة والنشاط الوطنى الصـادق فاننا نجد أن النشاط الأجنبى كان أكبر من أن يؤثر فيه بنك مصر ، بل حدث العكس تماما ، والأكثر من ذلك أن كبريات النشاط الأجنبى ، وكان على رأسها البنك الاهلى المصرى ، عندما وجدت من بنك مصر هذه الاتجاهـات الوطنية الكبيرة فانها أخذت تدبر وتخطط لاحكام الخناق عليه بما تملكه من امكانيات كبيرة وسيولة نقدية ضخمة ، وفعلا تحقق لها ما تريد ووقع بنك مصر فى ازمة اقتصادية فى سنة ١٩٣٩ وكانت هذه الأزمـة من الضخامة بحيث أنها أعجزته عن مواصلة النشاط ، وأخـذ البنك يبحث من حوله عن منجد لأزمته فلم يجد أمامه الا منافسيه ، فلجأ الى البنـك الاهلى يطلب المدد والمعونة باقراضـه بعض المبالغ لكى يواجه الأزمـة ويخطاها ، ولكن البنك الأهلى رفض ذلك ، ويمثل هذا الموقف فى حـد ذاته قمة السلوك الاستعمارى المضاد ، فهو يقف هذا الموقف من البنك الوطنى فى نفس الوقت الذى يقف فيه الى جانب بنوك أجنبية أخرى فى مصر ويمدها بالأموال اللازمة لمواجهة أزماتها ولتعاود نشاطها من جديد -

ولم يساعد بنك مصر على تخطى تلك الأزمـة الا تدخل الحكومـة بتمويله وتدعيم نشاطه ، وحتى كان هذا التدخل من قبل الحكومة ، يحوى

(١) انظر بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٦١

فى شروطه آثارا لتدخل القائمين على هذا النشاط الأجنبى ، فقد جـاء ضمن هذه الشروط اقصاء طلعت حرب عن ادارة البنك ، وعدم مزاولة البنك لأنشطة أخرى بخلاف التى قام بتاسيسها قبل ذلك ، وفعلا لم يقدم بنك مصر على تاسيس اية شركات جـديدة بين سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥٢ (١) وبذلك يكون قد تحقق للنشاط الاقتصادى الأجنبى بغيته ونال مراده ·

واما عن الشركات التى كان بنك مصر قد اسسها قبل ذلك فانه لم يكن ليستطيع ان يتجاهل فيها عامل الخبرة الأجنبية ، فبعض هذه الشركات واصلت نشاطها وخاصة فى سنوات التشغيل الأولى معتمدة على الخبراء الأجانب من فنيين ومشرفين من امثلة ذلك شركة مصر للطيران وشركات الغزل والنسيج ومصايد الاسماك وغيرها من شركات بنك مصر والتى توقف العمل فيها واستمرار تشغيلها بنجاح على هؤلاء الأجانب ، وكان لجوء بنك مصر الى الخبرة الأجنبية هنا على أساس عدم وجود الخـبرة المصرية اللازمة لمواصلة هذا النشاط وكانت خطة البنك أن يقوم هؤلاء الأجانب بتدريب المصريين ليحلوا محلهم بعد فترة محددة ·

ولم يكتف بنك مصر فى تاسيس شركاته بالخبرة الأجنبية فقط بل استعان أيضا بمشاركة الشركات الأجنبية برؤوس اموالها الكبيرة وايضا بمساهمة بعض الأفراد الأجانب فى تاسيس عـدد من شركاته ومن امثلة ذلك شركة مصر لتصدير الاقطان ، وشركة مصر للطيران ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار وشركة مصر للتامين ، وشركات أخرى غير ذلك ، وكانت موافقة بنك مصر على مشاركة هؤلاء الأجانب فى تاسيس هذه الشركات،موافقة مشروطة أساسها أن هذه الشركات شركات وطنية، ومن ثم سيعمل البنك على تمصيرها فى اقرب فرصة تسمح فيها الظروف بذلك ، واحتفظ البنـك فى هذه الشركات بسيطرته سيطرة كاملة على ادارتها واقسام تشغيلها هذا رغم وجود المشرفين والخبراء الأجانب (٢) ·

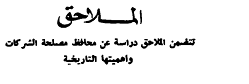
---

(١) ماعدا شركة مصر للحرير الصناعى التى اسسها سنة ١٩٤٦ والتى لم يساهم فيها الا بنسبة ٨ر٦٪ من راسمالها فقط ·

انظر بنك مصر · اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ص ١٩١/٨٠/٧٤

(٢) بنك مصر · ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠ (ص ٤٧/٤٥ ، ١٩٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ص ٢٤٤) ·

والقصد مما ذكرناه هنا عن بنك مصر ان نكمل دائرة وأبعاد النشاط الاقتصادى الأجنبى ، ومدى سيطرته وشموله . وأن نؤكد أيضا حقيقة ما سبق ان ذكرناه فى بداية هذه الخاتمة ، وهى أن من يتصدى لدراسة النشاط الاقتصادى للاجانب فى مصر فى تلك الفترة يجد نفسه فى النهاية أنه قد درس تاريخ مصر الاقتصادى والعكس صحيح .



الملاحق

تتضمن الملاحق دراسة عن محافظ مصلحة الشركات
واهميتها التاريخية



دراسة عن محافظ مصلحة الشركات وأهميتها التاريخية

نبدأ أولا هذا الموضوع ببداية تاسيس دار الوثائق القومية ، وضم محافظ مصلحة الشركات اليها للحفظ فى معيتها · وعن بداية تأسيس دار الوثائق القومية فاننا نجد انها أنشئت وفقا للقانون رقم ، ٣٥٦ ، لسنة ١٩٥٤ وقد نصت بعض مواد هذا القانون على تشكيل لجنة دائمة للمحفوظات بكل وزارة للاشراف على صيانة محفوظاتها وعمل السجلات اللازمة لها ، وان تكون هذه اللجنة هى حلقة الاتصال بين الوزارة التابعة لها ودار الوثائق القومية (١) ·

ووفقا لهذا جرت اتصالات عديدة بين دار الوثائق واللجنة الدائمة للمحفوظات بمختلف الوزارات لضم المحفوظات المختلفة الهامة والتى انقضت عليها المدة القـــانونية للوائح الحفظ والتى تصل فى بعضها الى عشر سنوات تستغنى الوزارة بعدها عن هذه المحفوظات لتنقل من معيتها وتحفظ بدار الوثائق (٢) ·

ولم تكن دار الوثائق لتقدم على ضم هذه الملفات التى تنقضى عليها المدة القانونية للحفظ طبقا للائحة محفوظات الحكومة فتشكلت لجنة قسم الجمع والتسجيل التى كانت مكلفة بفرز المحفوظات من مختلف الوزارات لفحص فحواها ومادتها وذلك للوقوف على أهميتها التاريخية والقومية ، ثم تعرض هذه المادة مرة ثانية على المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق

(١) نشرة تفسير القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ الصـــادرة عن ادارة جمع واعداد الوثائق القومية بالقلعة فى سنة ١٩٧٣ · أعد النشرة : د صادق يوسف · محمد حجازى أحمد ، محمد المهدى دغيدى ، ·

(٢) ملفات قسم الجمع والتسجيل جـ ١ (١/١ ـ ٥) دار الوثائق القومية بالقلعة ·

د يلاحظ أن مدة حفظ المحفوظات فى المصالح والشركات تختلف فتراتها حسب أهمية هذه المحفوظات ومدى حاجة هذه المصالح فى الرجوع اليها بين فترة وأخرى ، فبعضها قد تصل مدة حفظها الى خمس سنوات ، وبعضها الآخر قد يزيد عن عشر سنوات

القومية ولجنة التزويد والتبادل الثقافي وذلك لابداء الرأى عن مدى اهمية هذه المحفوظات وبالتالي حفظها بدار الوثائق (١) .

وعلى هذا النحو تكونت دار الوثائق لتضم في قاعاتها ومخازن الحفظ فيها اهم ملفات ومحافظ ووثائق تاريخ مصر الحديث بكل أقسامه وفروعه وتخصصاته .

وعن محافظ وملفات مصلحة الشركات وكيفية ضمها الى دار الوثائق القومية بالقلعة فان البداية ترجع الى تشكيل اللجنة الدائمة للمحفوظات بوزارة الاقتصاد فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦١ ، وبعد أن تشكلت هذه اللجنة جرت مراسلات متبادلة بين دار الوثائق ووزارة الاقتصاد لاتخاذ اجراءات ضم اوراق مصلحة الشركات التى انقضى عليها المدة القانونية للحفظ . وقام قسم الجمع والتسجيل بفحص أوراق محفوظات هذه المصلحة وعرض مذكرة بذلك على المجلس الأعلى السابق ذكره للتأشير بأهمية هذه المحفوظات حتى تتخذ اجراءات ضمها لدار الوثائق . وبدأت بعد هذه المشاورات وأعمال الفحص الكثيرة عملية نقل هذه المحافظ الى دار الوثائق لتصبح بذلك مادة أساسية فى كتابة تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث (٢) .

ومحافظ مصلحة الشركات هى تلك المحافظ التى كونتها مصلحة تعرف بهذا الاسم ، والتى أسستها وزارة التجارة والصناعة على أثر صدور القانون رقم ١٣٨ فى سنة ١٩٤٧ والخاص بتنظيم شركات المساهمة ولتحديد نسب محددة لدخول المصريين فى مجالس ادارات ووظائف هذه الشركات سواء كانوا موظفين أو عمالا أو اعضاء فى مجلس الادارة وذلك تمهيدا لتمصيرها بشكل تدريجى . كما حدد القانون ايضا نسبة معينة لمشاركة رأس المال المصرى فى الشركات التى تؤسس بعد صدوره (٣) .

وكان من المنطقى بعد صدور هذا القانون ان يؤسس جهاز لمراقبة هذه الشركات والتفتيش عليها تفتيشا دوريا لمراجعة بياناتها للوقوف على مدى

---

(١) ملف قسم الجمع والتسجيل جـ ١ (١/١ ـ ٥) ، وملف آخر من قسم الجمع والتسجيل يضم قرارات المجلس الأعلى لدار الوثائق .

عندما شكل المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية فانه شكل من اعضاء على مستوى عال من التخصص والثقافة ، ومن اعضاء هذا المجلس فى سنة ١٩٦٧ م

١ ـ الأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم

٢ ـ الأستاذ الدكتور عبد الله ماضى

٣ ـ الأستاذ الدكتور محمود الشنيطى

٤ ـ الأستاذ احمد خاكى

(٢) ملفات قسم الجمع والتسجيل جـ ١ (١/١ ـ ٥)

(٣) راجع تفصيلات هذا القانون بالفصل الثانى والثامن

تطبيقها لمواد القانون المذكور . وتكون هذا الجهاز بالفعل فى سنة ١٩٤٧ ، وكان يعرف باسم مراقبـــة الشركات ، ثم سمى بعد ذلك باسم مصلحة الشركات،وضمت هذه المراقبة ادارات واقساما متعددة لتتمكن من متابعه الشركات الكثيرة العدد العاملة فى مصر ، فكان هناك قسم للتفتيش وجمع البيانات وآخر للتاسيس والتعديل وثالث لاقامة الأجانب وتوظيفهم وغير ذلك من مختلف الأقسام التى اتسعت بعد ذلك فى سنة ١٩٥٠ واصبحت تضم اقساما أخرى جديدة لعمل الاحصائيات واجراء البحوث ولحصر كافة أنواع شركات المساهمة فى مصر من حيث جنسياتها وانواع نشاطها ورءوس أموالها وعدد الموظفين والعمال المصريين والأجانب ومرتباتهم وكذلك اعضاء مجالس الادارة من مصريين وأجانب (١) .

واخذت مراقبة الشركات منذ تاسيسها تمارس عملها بنشاط كبير فى التفتيش وجمع البيانات الكثيرة عن شركات المســـاهمة العاملة فى مصر .

واصبح نتيجة لهذا النشاط ان تكونت فى مراقبة الشركات ملفات كثيرة عن جميع شركات المساهمة ، سواء كانت هذه الشركات مسجلة على انها شركات مصرية او على أنها شركات اجنبية ، وقامت مراقبة الشركات بتصنيف هذه الملفات كل حسب الشركات التى تتبعها ، ثم وضعت هذه الملفات فى محافظ الحفظ المعروفة ، وبلغ عدد هذه المحافظ « ٢٣٤ » محفظة تضم ملفات حوالى « ٣١٠ » شركة ، ومن الملاحظ أن عدد الشركات اكثر من عدد المحافظ لأننا وجدنا أن بعض هذه المحافظ يضم ملفات أكثر من شركة واحدة ، أما النسبة الغالبة من هذه المحافظ فاننا نلاحظ ان المحفظة الواحدة منها تضم ملفات شركة واحدة .

أما عن المادة التى تحويها هذه المحافظ فانها كثيرة وغزيرة ، فملفات كل من هذه الشركات تعطى معلومات اساسية عن تاريخ تاسيس كل شركة منذ أن بدأت تزاول عملها فى مصر ، كما تبين ايضا جنسية الشركة سواء كانت مؤسسة على انها شركة مصرية او اجنبية واهمية ملفات هذه الشركات فى هذه الناحية بالذات انها تكشف عن الجنسية الحقيقية لكل من هـــذه الشركات وخاصة لتلك الشركات التى سجلت نشاطها على انها شركة مصرية فتكشف هذه الأوراق ان كانت الشركة انجليزية او فرنسية او بلجيكية او ايطالية او انها شركات تكونت من جنسيات أجنبية مختلفة ، ويمكن معرفة حقيقة هذه الجنسية لتلك الشركات من عقود تاسيسها أن وجدت أحيانا او

---

(١) مجلس النواب ، جلسة ١٩٥٠/٢/١٣ ص ٦٦

من كشوف المساهمين وقد وجد بعضها أيضا،او من تقارير مفتشي مصلحة الشركات التي كتبوها بعد اجراء أعمال تفتيشهم الدوري عليهـــا ، او من الشكاوى الكثيرة التي أرسلها الموظفون والعمال عن كثير من هذه الشركات وقد ارســلوها للأجهزة الحكومية المختصة وياتي ضمن شكواهم جنسية الشركة الحقيقية والمسيطرون عليهــا من الأجــانب وكذلك يمكن معرفة الجنسيات الحقيقية من الأجهزة الادارية التي تحكم أعمال الشركة وجنسيات أعضاء مجلس الادارة لأن هؤلاء في الغالب يمثلون المؤسسين الحقيقيين وأصحاب رءوس الأموال لأن من شروط التأسيس في هذه الشركات أن يكون جنسية أعضاء مجلس الادارة تمثيلا حقيقيا لجنسية المساهمين وذلك للحفاظ على حقوقهم وأموالهم في ادارة هذه الشركات .

فالمعلومات اذن عن جنسية كل من هذه الشركات متــوفرة وغزيرة وتكشف النقاب عن أهمية هذا النشاط وانه كان نشاطا اجنبيا خالصا وان ما ذكر من كلمة مساهمة مصرية مالشيء الا لنواح أخرى تتعلق بالتسجيل وللتورية عن الجنسية الحقيقية لهذه الشركات للتهرب من مشاكل كثيرة قد تؤثر على سير العمل وحجم الأرباح .

كما ان مادة المحافظ أيضا تضم المعلومات الكثيرة عن رأس المال وتطوره في سنوات النشاط المختلفة هذا وان كان قلة من هذه الشركات لم يذكر فيها رأس المال في سنة معينة وخاصة في سنوات ١٩٤٧ وحتى سنة ١٩٥٢ ، كما ذكرت أيضا الميزانية بما فيها من ارباح وخسارة وكانت جميعها من الشركات الرابحة .

وعن طبيعة ونوع هذا النشاط الاقتصادي الذي زاولته هذه الشركات ، فاننا نجده متوفرا في مادة المحافظ وذلك مما ذكر عن هذا النشاط في تقارير التفتيش او في طبيعة أعمال موظفي هذه الشركات وعمالها وكذلك في مراسيم وعقود التاسيس وما ذكر فيها عن اغراض الشركة ونشاطها وأصدق مما يذكر عن النشاط بالتفصيل فاننا نجده من متابعة طبيعة عمل الموظفين والعمال وخاصة ما يكتب عنهم في تقارير التفتيش ، وذلك لأن بعض الشركات كانت تخفي حقيقة وحجم نشاطها الفعلي .

وبصفة عامة غطت انشطة هذه الشركات جميع أوجـــه النشاط الاقتصادي المصرى من نشاط زراعي وصناعي وتجاري الى تأسيس البنوك وهيئات التامين وتكوين الأموال وكذلك شركات المرافق وأعمال التعمير بأنواعها المختلفة والكثيرة .

ومن المعلومات الهامة أيضا التي تحويها هذه المحافظ أجهزة الادارة

والتشغيل فى هذه الشركات فان ملفات كل شركة تضم كشوفا تفصيلية عن اعضاء مجلس الادارة فى السنوات المختلفة وجنسية كل منهم وعـــدد هؤلاء الأعضاء وبداية عضويته وتاريخ انتهائها وكم ساهم كل من هؤلاء الأعضاء كاسهم ضمان لعضوية الادارة واماكن ايداع هذه الأسهم وكذلك نشاط هذا العضو ودوره فى أعمال الشركة والمرتبات والبدلات وكافة المميزات التى يتحصل عليها كل عام .

وغير اعضاء مجلس الادارة تبين الكشوف مديرى الشركة الحقيقيين وتحدد جنسياتهم الأجنبية ، وكذلك بقية الموظفين والعمال وقد كتب أمام كل منهم الجنسية وتاريخ دخوله الخدمة وتطور مرتبه والبدلات والمميزات التى يتحصل عليها وأيضا المؤهلات وطبيعة العمل الذى يزاوله هـؤلاء جميعا .

وأوضـحت هـذه المعلومات عن الموظفين والعمـال ومديرى العمـل والقائمين عليه حجم المصريين الحقيقى فى هذه الأعمال والتى اتضح منها أن وظائفهم ثانوية ومرتباتهم أقل بكثير من مرتبات امثالهم من الأجانب كما انهم لم يحصلوا على ميزات أو مكافآت وكان هذا كله وقفا على الأجانب فقط. ويتضح من الكشوف ايضا أن هذه الشركات المصرية اسما والأجنبية واقعا وعملا ، أنها لم توظف المصريين باعداد كبيرة الا فى الوظائف العمالية التى سخروهم فيها تسخيرا كبيرا لخدمة الانتاج فى الشركة وكافة أعمال الخدمات الكثيرة والمتعددة .

وأما تقارير مفتشى مصلحة الشركات عن هـذه الشركات الكثيرة فانها تقدم مادة قيمة لكل فروع هذا النشاط ، وتجيب على أسئلة كثيرة يصعب علينا معرفة الاجابة عليها ان لم يكن هؤلاء قد كتبوا هذه التقارير فهؤلاء المفتشون ــ كانوا من كبار موظفى المصلحة والمثقفين ثقافة عالية ــ قد دأبوا على اجراء تفتيش دورى على كل شركة من هذه الشركات وقد كتبوا فى هذه التقارير عن راس المال والنشاط وطبيعة عمل كل موظف وعامل ومرتباتهم الحقيقية وجنسياتهم الحقيقية ايضا ، كما انهم تابعوا هؤلاء الأجانب المتمصرين وتاريخ حصول كل منهم على الجنسية المصرية، كما أن هؤلاء المفتشين قد حققوا فى بعض شكاوى الموظفين والعمال فى حدود اختصاص أعمالهم ، وفى كل هذه الدورات التفتيشية يذهبون الى مقر الشركة وأماكن فروعها ويعاينون بأنفسهم العمل وطبيعته ويسالون هؤلاء العمال والموظفين ، وذلك للتاكد مما هو مدون فى الكشوف التى تقدمها الشركة ، وكانت دوراتهم التفتيشية هذه تستمر يومين أو ثلاثة أيام وأحيانا تزيد عن ذلك وبهذا فانهم يكونون فيها قد عايشوا العمل

والعمـال وعرفوا الكثير عن كل شيء لهـذه الشركات وفي نهاية مدة التفتيش يكتب كل منهم تقريرا يدون فيه بالتفصيل جميع الأعمال التي عاينها والملاحظات التي رآها ويدلي برأيه في كل شيء ثم يرفع هـذا التقرير للمسئولين في ادارة الشركات لاطلاعهم على ما جاء فيه ولمعرفه ما اذا كانت هـذه الشركات مخالفة للوائح والقوانين أم انهـا محافظة عليها ، وقد كان أكثر هذه التقارير يؤكد مخالفة هذه الشركات لتنفيذ قانون سنة ١٩٤٧ وانها لم تتخذ الخطوات الجادة في طريق تمصيرها ٠

ولم تتخذ في مقابل ذلك خطوات عملية لمعاقبة هذه الشركات المخالفة وكل ما اتخـذ من اجـراءات هو تنبيهها الى هـذه المخالفات للعمل على تلاشيها في الدورات التفتيشية التالية ٠

وكان هذا الموقف الذي يكاد يكون في أغلبه موقفا سلبيا من ادارة مصلحة الشركات والقائمين عليها تجاه هذه الشركات الأجنبية من الامور التي تلقي ظلالا من الشك على علاقة مشبوهة أساسها التواطؤ بين بعض القائمين على هذه المصلحة والرؤساء الأجانب للشركات المذكورة ورغم هذه الصورة فقد كنا نلمس صدقا كبيرا وأمانة عالية في تقـارير بعض مفتشي هذه المصلحة فهم يعطون العمل حقه ويستنفذون كل طاقاتهم في التنبيه الى هـذه المخالفات ويرسلون مذكرات تلو الأخـرى ويفاجئون الشركات في زيارات متكررة لضبط المخالفات والتأكد منها ثم يكتبون بعد ذلك بضرورة توقيع الجزاء كما نص عليه القانون ٠

ومن التقارير أيضـــا التي تحويها ملفات بعض هـذه الشركات التقارير الخاصة بجلسات مجالس ادارتها وهذه التقارير بعضها مكتوب على الآلة الكاتبة وبعضها الآخر مطبـوع في كتيبات صغيرة متـوسطة الحجم ، والتقارير في هذه الكتيبات مكتوبة باللغة الانجليزية أو الفرنسية ولها ترجمة باللغة العربية ٠ ومادة هذه التقارير تلقي الضوء على نشاط الشركة وما يعترض من عقبات أحيانا وكافة الظروف التي تواجه أعمـال الشركة في سنة كتابة هذا التقرير ، وفي نهاية التقرير تسجل ميزانية الشركة بالتفصيل وتحوي بيانات دقيقة عن الأصول والخصوم وفروع الميزانية وتوزيع الأرباح وحصة الحكومة والأوراق المالية المحفوظة في حافظة الشركة الى غير ذلك من التفاصيل الدقيقة جـدا عن كل الأمور المالية التي تخص الشركة ٠

وضمت محافظ وملفات الشركة أيضا جميع المراسلات التي دارت بينهـا وبين مصلحة الشركات وجميع المسئولين المصريين وهي تتعلق

بجميع أمور الشركة من ميزانية ونشاط واجهزة ادارية وعمالية وتوضح مدى قدرة الشركات على تمصير اعمالها كما نجد فى أغلبها حرص هذه الشركات على ادارتها الأجنبية وانها ترسل لتطلب الاستثناء من بعض بنود القانون لعدم تمكن الشركة من ايجاد الموظفين المصريين المتخصصين ليحلوا محل الأجانب ويبرروا طلباتهم هذه باسانيد وحيل كثيرة وكانت هذه احدى وسائل التهرب من تنفيذ مواد القانون واحكامه المختلفة ٠

اما عن الشكاوى المحفوظة فى ملفات هذه الشركات فانها كانت صورة صادقة للظلم الصارخ الذى وقع على موظفى وعمال هذه المؤسسات الأجنبية الكبيرة فارسلوا الشكوى تلو الأخرى لجهات مصرية متعددة ، فمنها ما ارسلوه الى حكام العهد الجديد بعد قيام الثورة فى سنة ١٩٥٢ . ومنها ما ارسلوه قبل ذلك لكثير من الوزراء والمسئولين ومنها ما أرسلوه أيضا لمصلحة الشركات ٠ وكانت هذه الشكاوى ملفتة للنظر بشكل كبير وكان اشهر هذه الشكاوى على الاطلاق تلك الشكاوى المرسلة من شركة وادى كوم امبو من الموظفين والأهالى وكل من تعامل مع هذه الشركة ، وارسلوا شكواهم الى كثير من الوزراء المصريين فى سنوات مختلفة قبل قيام الثورة ، ولم يات رد واحد على أى من هذه الشكاوى مما جعلهم يطبعون شكواهم لتوزيعها باكبر عدد ممكن ويطلبون من الحكومة اما ان تلحق الهلاك بهم وتريحهم من ظلم هؤلاء الأجانب واليهود المتحكمين فى ارزاقهم باراضى الشركة واما ان ترفع الظلم عنهم وتنصف مطالبهم وتجبر الشركة على عدم الاستيلاء على أراضيهم ومحصولاتهم المختلفة وغير ذلك من أنواع الظلم التى أظهروها فى هذه الشكاوى الكثيرة ٠

والى جانب هذا كله فاننا كنا نجد فى ملفات هذه الشركات بعض قصاصات الصحف المختلفة مثل جريدة بريد الشركات والسفير والبصير والأخبار وبعض اعداد من جريدة الوقائع وصحف أخرى تحوى جميعها مادة تتعلق بنشاط الشركة وميزانيتها وأخبار مختلفة عن نشاطها أو مرسوم تاسيسها وهذه الأخرى قدمت مادة طيبة وتفسيرات كثيرة لنشاط هذه الشركات وطبيعة أعمالها ٠

ومن هذا العرض نكون قد حددنا المادة التاريخية الضخمة التى تحويها محافظ مصلحة الشركات والتى استخدمناها فى كتابة هذه الدراسة ولم نترك محفظة منها والبالغ عددها ٢٣٤ ، محفظة الا وقد عرفنا فحواها ونقلنا عنها الكثير ، واستفدنا منها افادة قصوى ٠

وننتقل بعد ذلك الى نواحي شكلية أخرى تتعلق بهذه الملفات والمحافظ مثل اللغة والفرز والتصنيف والتنظيم .

فمن لغة هذه الملفات فاننا نجد أن اكثرها باللغة العربية المكتوبة بخط اليد وقليل منها مكتوب باللغة الانجليزية والفرنسية ومترجم فى نفس الوقت الى اللغة العربية هذا وان وجدت بعض الأوراق القليلة غير المترجمة الى اللغة العربية .

وهذه المحافظ منذ أن نقلت من وزارة الاقتصاد في الستينات الى دار الوثائق القومية وهي محفوظة بنفس الحالة التي وردت بها في انتظار أعمال فرزها وتصنيفها ، وعندما ذهبت للاطلاع عليها فان القائمين على الدار والمشرفين على قاعة البحث تفضلوا مشكورين بمجهودات مخلصة وقدموا الى هذه المحافظ محفظة تلو الأخرى الى أن فرغت منها تماما بعد اطلاع متصل عليها استمر طوال عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٧٩ ، وكان من الممكن لهؤلاء المسئولين والمشرفين الا يصرحوا لى بالاطلاع عليها الى أن تنتهي الدار من فرزها وتصنيفها ولكنهم بذلك ضربوا المثل والقدوة الحسنة على تصريف الأمور وتسهيل مهمة الباحثين واخص بالذكر من هؤلاء المسئولين الأستاذ كامل شحاتة والسيدة الفاضلة سوسن عبد الغنى والأستاذ هاشم والأستاذ ابراهيم فتح الله ، ولم يكن تأخر فرز هذه المحافظ لقصور من دار الوثائق بل هو بسبب كثرة العمل وتراكمه مع عدم وجود العدد الكافى من المشرفين والفنيين المختصين بمعالجة مثل هذه الوثائق التى تحتاج لوقت طويل وجهد كبير وأيد عاملة كثيرة .

ومن ثم فاننا وجدنا فى هذه المحافظ كثيرا من العيوب الفنية التى كان يمكن تلاشيها لو أن هذه المحافظ فرزت جيدا وصنفت تصنيفا لائقا واول هذه العيوب أن بعض أوراق هذه الملفات غير مرقمة كما أن بعضها الآخر يحمل رقمين في وقت واحد ، كما توجد كثير من الأرقام الساقطة اما لخطأ فى الترقيم الأصلى واما لنقل هذه الأوراق من مكان لآخر .

ومن ناحية ثانية كتبت على دوسيهات بعض الملفات أسماء شركات لا تمت الى فحوى أوراق الملف بصلة فقد وجدناها لشركة أخرى غير ما هو مدون على الغلاف الخارجي ومن ناحية ثالثة نجد أن أرقام الملفات مكتوبة بطريقة تحتاج الى اعادة نظر ، فهى ارقام مطولة كثيرة التركيب كان نجد مثلا ملف رقم ١٨٤ ـ ٧٧/١٠٥٠ جـ ١ وملف رقم ع ١٨٣ ـ ١٣/٢٨ م ٥ ومن الممكن تبسيط هذا كله بأسلوب آخر مختصر وسليم .

ووجدنا أيضا ان بعض الملفات مخلخلة الأوراق وتحتاج الى صيانة وترتيب منظم مع أحكام فى تثبيت أوراقها ٠

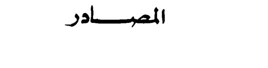
أما عن المحافظ التى تضم هذه الملفات فهى فى حاجة الى مراجعة ما هو مكتوب على كعوبها حتى يكون موافقا لما تحويه هذه المحافظ هذا وان وجدنا أن تصنيف هذه المحافظ قد جاء مصنفا على اساس تجميع محافظ شركات الأنشطة الواحدة فى محافظ متتالية مسلسلة الأرقام فمثلا المحافظ التى تضم البنوك العاملة فى مصر تبـدأ من محفظة رقم « ٣ » الى محفظة رقم « ١٨ » وهكذا نجد هذا النظام قد اتبع فى الأنشطة الأخرى ورغم هذا التنسيق فقد وجدنا بعض الخلل كأن نجد فى محفظة تضم ملفات بنك القاهرة والبنك العقارى الشرقى نجد الى جانب ذلك فى نفس المحفظة ملفات الشركة المصرية لصناعة الفانيلات ، الى غير ذلك من الأمثلة الأخرى لهذا الخلل الكبير ٠ والمفروض بالطبع أن تنقل هذه الملفات من هذه المحافظ الى محافظ اخرى يتناسق نشاطها مع نشاط هذه الملفات المنقولة ٠

وهـــذه هى بعض الملاحظات الهـــامة التى تتعلق بامور الفرز والتصنيف والتنظيم وهى هامة جدا لحفظ الوثائق ولتيسير الاطلاع عليها وهى فى نفس الوقت ضرورية للباحثين والدارسين فى تدوين بياناتها فى هوامش دراساتهم عند النقل عن مادتها والكتابة منها فى الكتابات العلمية والأكاديمية المختلفة ٠

ومع كل ما ذكرناه من هذه الملاحظات فقد يرى غيرنا من المختصين فى امور الوثائق وكافة المسائل المتصلة بها ، قد يرى هؤلاء المختصون ملاحظات أخرى لا تراها عيوننا ، تفيد كثيرا فى حفظ هذا التراث القومى الكبير فتجعله فى صورة أكثر تبسيطا وأحسن تنظيما وأسهل استخداما فى النقل عنها والرجوع اليها ٠

أما عن أرقام وبيانات هذه المحافظ من محفظة رقم « ١ » الى محفظة رقم « ٢٣٤ » والتى نقلنا عنها مادة هذه الدراســـة ، فهى مسجلة فى مصادر الرسالة بكل ما تحويه من بيانات وتفصيلات ٠





المصادر



مصادر الدراسة

اولا : الوثائق غير المنشورة

(١) وثائق مصلحة الشركات

رقم المحفظة	المحتوى (البنوك وشركات التأمين)
١	عقود امتيار شركات قديمة
٢	ـ عقود الشركات وامتيازات للاجانب
	ـ شركة بهرند للتجارة
	ـ سكك حديد قنا وأسوان
	ـ امتياز شركة سكك حديد الفيوم
	بنك موصيرى
	البنك العقارى المصرى
	البنك التجارى الايطالى
	ـ البنك الأهلى المصرى
	ـ بنك موصيرى سابقا موصيرى وشركاهم
	ـ البنك التجارى الايطالى
	ـ البنك البلجيكى والدولى بمصر (بنك بور سعيد)
	ـ بنك سوارس
	ـ بنك الاسكندرية
	ـ بنك باركليز للممتلكات البريطانية المستقلة والمستعمرات والخارج
	ـ بنك الأراضى
	بنك الاستيراد والتصدير
	ـ بنك التسليف الزراعى والتعاونى
	ـ صناعة نسيج الألياف

رقم المحفظة	المحتــــــوى (تابع البنوك وشركات التامين)
١٢	البنك البلجيكى والدولى بمصر
١٣	بنك مصر
١٤	بنك زلخة
١٥	ـ البنك المصرى العربى
	ـ البنك الايطالى المصرى
١٦	ـ بنك القاهرة
	ـ البنك العقارى الشرقى
	ـ البنك العقارى العربى
	ـ الشركة المصرية لصناعة الفانلات والجرابات « لابونترى »
	ـ المصرف المصرى للواردات والصادرات
	البنك الايطالى المصرى
	شركة البنك الصناعى
	شركة اسكندرية للتامين على الحياة
	ـ شركة مصر المتامين
	ـ شركة الادارة العقارية
	ـ الشركة المصرية للنقل بالسيارات
	شركة النيل للتأمين
	ـ شركة التامينات المصرية
	ـ الشركة المالية المصرية للتجارة والتامين « سينكا »
	ـ شركة السيارات المتحدة
	ـ عقد استغلال مرفق الأسفنج
٢٣	شركة التامين الأهلية المصرية
٢٤	شركة التامين التجارية المصرية
٢٥	شركة اسكندرية للتامين
٢٦	شركة الشرق للتامين على الحياة
	(شركات الغزل والنسيج وتوابعها)
٢٧	ـ شركة الفيوم للنسيج
	ـ الشركة الأهلية للمنسوجات
	ـ الشركة المتحدة للغزل والنسيج

رقم المحفظة	المحتـــــوى (تابع شركات الغزل والنسيج وتوابعها)
	ـ شركة الادخار
٢٨	ـ شركة النيل للمنسوجات
٢٩	ـ اتحاد صناعات المنسوجات الممتازة
	ـ شركة العاملات التجارية المصرية ليمتد
٣٠	الشركة المصرية لصناعة المنسوجات
٣١	شركة النسيج والحياكة المصرية
٣٢	شركة الاسكندرية للغزل والنسيج
٣٣	الشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج
٣٤	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى بكفر الدوار
٣٥	شركة مصر صباغى البيضا
٣٦	شركة مصر صباغى البيضا
٣٧	مصانع نسيج القاهرة
٣٨	الشركة العربية للغزل والنسيج
٣٩	شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات
٤٠	شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات
٤١	شركة غزل ونسيج وصناعة القطن (الكرنك)
٤٢	المصنع المصرى للمنسوجات (كابو)
٤٣	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى
٤٤	شركة الشرق للغزل والنسيج
٤٥	شركة الغزل الأهلية المصرية
٤٦	ـ شركة الغزل الأهلية المصرية
	ـ شركة الطوبل للغزل والنسيج
٤٧	شركة مصر للحرير الصناعى
٤٨	شركة مصر لنسيج الحرير
٤٩	المحلات الصناعية للحرير والقطن
٥٠	الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف
٥١	ـ شركة الأصواف الفاخرة والمنسوجات « واتكو »
	ـ شركة مصانع شوربجى للغزل والنسيج والتريكو
٥٢	ـ مصنع المنسوجات المصرية (متكسه)
	ـ شركة صباغى باكوس

رقم المحفظة	المحتـــــوى (تابع شركات الغزل والنسيج وتوابعها)
	ـ الشركة المصرية للصباغة والتجهيز
	ـ الشركة المصرية لمحلات هواجيمان سابقا
٥٣	شركة صناعة كتان الشرق
٥٤	شركة الجوت المصرية
	(شركات حلج وكبس القطن)
٥٥	شركة الغربية للحليج
٥٦	شركة حليج الوجه القبلي
٥٧	شركة مصر لحليج الاقطان
٥٨	شركة حلاجي الأقطان المصرية ليمتد
٥٩	شركة النيل للحليج
٦٠	شركة حلاجة الأقطان والتصدير المصرية
٦١	شركة أقطان كفر الزيات
٦٢	ـ شركة اقطان مصر المساهمة المصرية
	ـ شركة الحليج الأهلي المصرى
٦٣	شركة اوهينبوس الفيوم
٦٤	ـ شركة فرغلي للأقطان والأعمال المالية
	ـ شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان
	ـ شركة الأقطان التجارية
	ـ شركة الجيزة للقطن والتجارة
	الشركة المساهمة لتنظيف وكبس القطن
	شركة المكابس والمخازن العمومية
	شركة مساهمة للمكابس الحرة المصرية
	شركة مكابس اسكندرية
	ـ شركة طنطا للكتان والزيوت
	ـ شركة الزقازيق للأقطان والزيوت
	ـ شركة معامل الحليج والزيت المتحدة
٧٠	ـ شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت
٧١	شركة مصر لتصدير الأقطان

رقم الحافظة	المحتـــــــوى (شركات تجارية مختلفة)
٧٢	ـ بيت الهدايا ، شركة الملابس والمنسوجات (رولني) ـ شركة الأزياء الحديثة « بنزايون » ـ محلات الملكة الصغيرة ـ محلات شملا الكبرى بمصر وباريس
٧٤	شركة بيع المنسوجات المصرية
٧٥	محلات شيكوريل الكبرى
٧٦	محلات سليم وسمعان صيدناوي وشركاهم ليمتد
٧٧	محلات سيمون آزرت
٧٨	الشركة المصرية الجديدة ليمتد
٧٩	الشركة التجارية البلجيكية المصرية
٨٠	ـ الشركة العقارية العربية ـ الشركة التجارية العقارية المصرية
٨١	ـ شركة رويتر ـ الشركة التجارية للمملكة المتحدة
٨٢	شركة الدلتا التجارية
٨٣	ـ الشركة المصرية التجارية المالية ـ الشركة التجارية الامبراطورية هـ ٠ ديل وشركاه سابقا ـ الشركة التجارية المصرية
٨٤	شركة الصناعة والتجارة المصرية (سيكو)
٨٥	ـ الشركة العامة للتجارة الداخلية ـ شركة التصدير الشرقية المساهمة
٨٦	شركة الاسكندرية التجارية
٨٧	شركة الواردات والصادرات السودانية
٨٨	ـ الشركة البحرية التجارية المصرية (سمكو) ـ الشركة الزراعية للشرق الأوسط ـ الشركة الانجليزية المصرية للصابون والمنتجات الغذائية
٨٩	ـ شركة شمال أفريقيا التجارية ـ مكتبة هاشيت
٩٠	الشركة الأمريكية الشرقية للتجارة والملاحة
٩١	الشركة المصرية المالية للتجارة الخارجية

رقم المحفظة	المحتـــــوى (شركة زراعية وعقارية)
٩٢	الشركة المساهمة للمقاولات القديمة·ليون رولان وشركاه
٩٣	شركة المقاولات المتحدة
٩٤	شركة المباني المصرية المساهمة (ايجيكو)
٩٥	الشركة العقارية العربية
٩٦	الشركة العقارية المصرية
٩٧	شركة اراضي ابو قير
٩٨	شركة اراضي الغربيه
٩٩	شركة مساهمة البحيرة
١٠٠	ـ الشركة المساهمة لمقاولات · ل·رولان وشركاه سابقا
	ـ شركة سيدى سالم المساهمة المصرية
١٠١	ـ شركة الأعمال المصرية لأراضي البناء والزراعة
	ـ الشركة المالية لاراضي مدينة القاهرة
١٠٢	ـ الشركة المساهمة المصرية لأراضي البناء (حدائق الأهرام)
	ـ الشركة المصرية للاراضي والمباني
١٠٣	شركة الغربية العقارية المساهمة
١٠٤	شركة المباحث والأعمال المصرية
١٠٥	شركة الايبوبوليا
١٠٦	الشركة المساهمة للعقارات المصرية
١٠٧	الشركة المصرية للمباني الحديثة (الشمس)
١٠٨	الشركة المساهمة العقارية لأراضي الجيزة والروضة
١٠٩	شركة أراضي الوردان
١١٠	شركة توماس كوك وولده (مصر) ليمتد
١١١	شركة اراضي كوم امبو
١١٢	شركة اراضي الدلتا المصرية والانفستمنت ليمتد
١١٣	شركة اراضي القباري بالاسكندرية
١١٤	شركة وادى كوم امبو المساهمة
١١٥	الشركة المساهمة المصرية لانشاء الطرق
	(شركات الأسمنت والملح)
١١٦	شركة أسمنت بورتلاند طرة المصرية
١١٧	شركة أسمنت بورتلاند حلوان

رقم المحفظة	المحتـــــوى (تابع شركات الأسمنت والملح)
١١٨	شركة الاسكندرية لأسمنت بورتلاند
١١٩	الشركة المصرية للمواسير والأعمـــدة والمصـــنوعات من الأسمنت المسلح « سيجوارت »
١٢٠	شركة مصر لأعمال الأسمنت
١٢١	شركة جباسات البلاح
١٢٢	الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات
١٢٣	شركة الطوب الأبيض الرملى
١٢٤	شركة الملح والصودا المصرية ليمتد
١٢٥	شركة الملح والصودا المصرية ليمتد
	(شركات المضارب والمطاحن)
١٢٦	شركة المضارب المصرية للارز
١٢٧	شركة مضارب الارز المصرية الحديثة
١٢٨	شركة مضارب الارز بالاسكندرية
١٢٩	شركة مطاحن المحمودية
١٣٠	شركة صناعة الطحن بالاسكندرية
	(شركات السجاير والمشروبات وخلافه)
١٣١	شركة كراون بريورى المساهمة
١٣٢	شركة بيرة الأهرام
١٣٣	ـ مصانع بولانكى المصرية ـ مصانع سيمونذز فارستر ليمتد
١٣٤	شركة الكروم والكحول المصرية
١٣٥	الشركة المصرية لتجفيف الخضروات
١٣٦	الاتحاد المصرى لمصدرى الخضر والفاكهة بالقاهرة
١٣٧	الشركة المساهمة المصرية المتحدة لمعامل ومخازن الثلج
١٣٨	ـ شركة هندسة التبريدات وتكييف الهواء (كولدير) ـ الشركة العمومية للهندسة والتبريد (جركو) المندمج فيها شركة مخازن التبريدات النيلية والثلج

	(تابع شركات السجاير والمشروبات وخلافه)
١٣٩	الشركة المساهمة المصرية كاربا
١٤٠	شركة التبريدات المصرية
١٤١	ـ شركة توريد الكهرباء والثلج بالاسماعيلية
	ـ شركة التعبئة المصرية
١٤٢	الشركة الشرقية « ايسترن كومباني »
١٤٣	الشركة الشرقية « ايسترن كومباني »
١٤٤	شركة سجاير سالونيك
١٤٥	ـ شركة سجاير نسطور جاناكليس
	ـ شركة منشاود للبويات والزيوت بالقطر المصرى

	(شركات السكر والصناعات الكيماوية والبلاستيك).
١٤٦	الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير
١٤٧	شركة السكر والتقطير المصرية
١٤٨	الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية
١٤٩	ـ شركة مصانع الصابون والمواد الغذائية
	ـ شركة مصانع الزيوت والصابون
	شركة ابو زعبل وكفر الزيات للأسمدة والمواد الكيماوية
	الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية
	شركة مصر لعلف الحيوان
	شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية (مصر)
	الشركة الكيماوية الصناعية التجارية (كنتر)
	شركة تنمية الصناعات الكيماوية
	شركة البلاستيك الاهلية
	شركة صناعة البلاستيك والكهرباء المصرية ، المنضمة اليها اخوان شافرمان

	(شركات البترول وخلافه)
١٥٨	شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية
١٥٩	ـ الشركة العربية لتكرير البترول وتجارته »

رقم المحفظة	(تابع شركات البترول وخلافه) المحتـــوى
	ـ الشركة المستقلة المصرية للبترول
١٦٠	ـ شركة اشغال اسكندرية الهندسية
	ـ شركة تخزين البترول المصرية
١٦١	الشركة المستقلة المصرية للبترول
١٦٢	شركة مناجم الزيوت المصرية
١٦٣	شركة المناجم والبحث المصرية
١٦٤	ـ المصبغة الفرنسية المصرية
	ـ شركة الملابس والمهمات المصرية
	ـ شركة مصر للتمثيل والسينما
	(شركات تعدينية وهندسية وخلافه)
١٦٥	ـ الشركة المساهمة المصرية كاربا
	ـ شركة القاهرة للمنتجات المعدنية « شيفلد للسبك »
١٦٦	شركة الجعفرية للصناعات والزراعة
١٦٧	شركة باتا
١٦٨	شركة الورق الأهلية
١٦٩	شركة اساسات ميكانيكية فيرو
١٧٠	شركة مصانع النحاس المصرية
١٧١	شركة التعدين المصرية
١٧٢	ـ الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى
	ـ مصنع الاسكندرية للزجاج والصينى
١٧٣	الشركة الأهلية للصناعات المعدنية
١٧٤	ـ الشركة التجارية الاقتصادية
	ـ الشركة الصناعية للشرق الأوسط
١٧٥	ـ الشركة التجارية والهندسية لمصر والشرق الأوسط
	ـ الشركة العمومية للهندسة والتبريد جركو
١٧٦	ـ شركة مصانع الدلتا للصلب
	ـ الشركة الأهلية للصناعات المعدنية
١٧٧	ـ الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات
	ـ شركة الحديد والصلب

رقم المحفظة	المحتـــــوى (تابع شركات تعدينية وهندسية وخلافه)
١٧٨	شركة مصر للهندسة والسيارات
١٧٩	شركة النيل الهندسية المتحدة
١٨٠	شركة المحاريث والهندسة
١٨١	الشركة المالية والصناعية المصرية
١٨٢	الشركة المصرية للتغليف
١٨٣	ـ مطبعـــة مصــــر
	ـ شركة الاعلانات المصرية
١٨٤	ـ شركة الدلتا الهندسية
	ـ شركة التوريدات المعمارية والهندسية
١٨٥	ـ شركة باسيلي للأخشاب
	ـ الشركة المصرية للأخشاب
١٨٦	ـ انشاء شركة لنقل الركاب بالسيارات بين مصر وفلسطين
	ـ الشركة المصرية للسيارات (افكو)
	(شركات النور والماء وخلافه)
١٨٧	شركة مياه الإسكندرية ليمتد
١٨٨	شركة مياه القاهرة
١٨٩	ـ الشركة المصرية لمصايد الأسماك بالاسكندرية
	ـ شركة كريدى الكسندران
	ـ شركة مصر لمصايد الأسماك
١٩٠	شركة أولاد يعقوب كومنكا
١٩١	شركة الكهرباء المصرية
١٩٢	شركة الغاز المصرية
	(شركات الشحن والتفريغ)
١٩٣	شركة نوكيل البرت موسى وشركة الشحن والتفريغ
١٩٤	شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية
١٩٥	ـ الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية
	ـ شركة البوندد

رقم الحافظة	المحتـــوى (تابع شركات الشحن والتفريغ)
١٩٦	شركة المستودعات المصرية العامة
١٩٧	شركة المخازن الهندسية المصرية
١٩٧مكرر	شركة المستودعات المصرية العامة
	ـ الشركة المصرية للتغليف الاقتصادى
١٩٨	شركة لافلوفيال
١٩٩	ـ الشركة الشرقية للايداع
	ـ الشركة المصرية لاعادة التامين
	ـ شركة التوزيع المصرية
	(شركات تلغراف وبريد وصناعات غذائية)
٢٠٠	شركة التلغراف الانجليزية بالسويس المتحدة مع شركة ماركوني راديو التلغرافية
٢٠١	شركة خطوط البريد الفرعونية
٢٠٢	ـ شركة صناعة وتجارة الألبان (المندرة)
	ـ الشركة المصرية لصناعة وتصدير المحفوظات
	(شركات النقل بجميع انواعه وخلافه)
٢٠٣	الشركة الفرنسية المصرية للواردات
٢٠٤	شركة النقل والتصدير والتامين
٢٠٥	شركة سيارات أوتوبيس الشمال
٢٠٦	شركة النقل النيلية المصرية المتحدة
٢٠٧	شركة البحث والحفر الأرتوازية
٢٠٨	ـ الشركة المصرية لأعمال النقل والملاحة بالاسكندرية
	ـ الشركة المصرية لاستغلال ملاحات بور سعيد
٢٠٩	شركة النقل والهندسه
٢١٠	الشركة البحرية المصرية
٢١١	ـ الشركة التجارية المصرية
	ـ صناعة نسيج الألياف
	ـ شركة قنال المنزلة والملاحة

رقم المحفظة	المحتـــوى (تابع شركات النقل بجميع أنواعه وخلافه)
٢١٢	شركة بواخر البوستة الخديوية
٢١٣	ـ شركة الانجلو أمريكان نايل
	ـ شركة مصر للمستحضرات الطبية
	ـ شركة ملاحة الاسكندرية
٢١٤	شركة البحر الأبيض المتوسط للملاحة العامة
٢١٥	شركة وابورات البوستة الخديوية
٢١٦	شركة ترام الاسكندرية
٢١٧	شركة أوتوبيس الشرق
٢١٨	ـ شركة أوتوبيس المنيا والبحيرة
	ـ شركة ترام الاسكندرية والرمل ليمتد
٢١٩	شركة أوتوبيس الصعيد
٢٢٠	شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس هليوبوليس
٢٢١	سكك حديد الدلتا المصرية ليمتد
٢٢٢	شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس هليوبوليس
٢٢٣	ـ شركة عربات النوم الدولية
	ـ الرخص المعطاة الى الخواجات اخوان سوارس وشركاهم والسير ارنست كاسل وعقد البيع سنة ١٩٠٣
٢٢٤	شركة مصر للطيران
٢٢٥	ـ الشركة العامة للأدوية (شركة الصناعات الكيماوية الامبراطورية المصرية)
	ـ الشركة المصرية الهندسية للطيران
	ـ شركة سيارات فورد
٢٢٦	شركة الاعلانات الشرقية
٢٢٧	ـ بورصة مينا البصل التجارية المصرية ـ شركة جيفارت الشرق

رقم المحفظة	المحتـــــوى	(شركات السياحة والفنادق)
٢٢٨	شركة مصر للسياحة	
٢٢٩	شركة فنادق الوجه القبلى	
٢٣٠	شركة فنادق مصر الكبرى	
٢٣١	شركة الفنادق المصرية ليمتد	
٢٣٢	شركة اللوكاندات	
٢٣٣	شركة مصر للفنادق	
٢٣٤	الشركة الانجليزية البلجيكية بالقطر المصرى ليمتد	

(٢) وثائق قناة السويس :

توجد بدار الوثائق القومية بالقلعة عدد ٦٨ محفظة تخص قناة السويس ، وهذه المحافظ لا تتبع محافظ مصلحة الشركات ، وقد رجعنا فيها الى المحافظ التى تخص فترة الدراسة ٠

وعن المحافظ التى استقينا منها مادتنا فهى المحافظ التالية :

محفظة رقم ١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٣٨

وهـذه المحافظ مليئة بمعلومات وافرة عن أعمال نشـــاط شركة القناة فى أعمال التعمير وعلاقتها بالحكومة المصرية وعلاقتها أيضا بالموظفين والعمال العاملين بها من المصريين والأجانب ٠

(٣) وثائق ديوان الخديو

ومن هذه الوثائق رجعنا الى المحافظ التالية :

محفظة رقم ١٣ ، ٤٤٧ ، ٥٤٨

(٤) وثائق عابدين

محفظة رقم ١ مؤقت ٠ (شركات وصناعات)

محفظة رقم ١ مؤقت ٠ (صندوق الدين العام)

محفظة رقم ٢ مؤقت ٠ وهى تضـــم وثائق مختلفة تهم النشاط الاقتصادى

(٥) محفوظات مجلس الوزراء

محفظة رقم ١٤ مجلس النظار

محفظة رقم ١٦ هـ مجلس النظار

محفظة رقم ١٦ جـ مجلس النظار

محفظة رقم ١٦ د مجلس النظار

(٦) ملف قسم الجمع والتسجيل (مصلحة الشركات)

وهو عبارة عن ملف كبير يضم بيانات كثيرة عن بعض الشركات كما يضم بعضا من عقود الامتياز الصادرة من الحكومة المصرية لهذه الشركات .

وعنوان هذا الملف :

« طلب ضم ملفات وعقود امتيازات خاصة بمصلحة الشركات لدار الوثائق القومية » .

ثانيا ـ الوثائق المنشورة

(١) تعدادات واحصاءات باللغتين العربية والاجنبية :

مسلسل

١ ـ الحكومة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، تعداد سكان القطر المصرية لسنة ١٩١٧ جـ ٢ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٢١ .

٢ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٢٧ جـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٩ .

٣ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، كراسة تعداد سكان محافظة القاهرة لسنة ١٩٢٧ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٩ .

٤ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، كراسة تعداد مديرية الجيزة لسنة ١٩٢٧ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٩ .

٥ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، كراسة تعداد محافظة الاسكندرية لسنة ١٩٢٧ . المطبعة الأميرية سنة ١٩٢٩ .

٦ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، تعداد سكان القطر المصرى لسنة ١٩٣٧ جـ ٢ ، جداول عامة ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٢ .

٧ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، الكراسة رقم ٩ محافظة القاهرة تعداد سنة ١٩٣٧ جـ ١ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٠ .

٨ ـ المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، كراسة رقم ١٠ محافظة الاسكندرية تعداد سنة ١٩٣٧ جـ ١ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٠ .

مسلسل

٩ – المملكة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء ، كراسة رقم ٨ مديرية الجيزة تعداد سنة ١٩٣٧ جـ ١ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٠ .

١٠ – جمهورية مصر . مصلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧ جـ ٢ جداول عامة ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٣ .

١١ – جمهورية مصر ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، التعداد الصناعى والتجارى سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٥ .

١٢ – الحكومة المصرية ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، احصاء الانتاج الصناعى سنة ١٩٤٧ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢ .

١٣ – Annuaire Statistique de l'Egypte 1923-1924. Le Caire 1925.

١٤ – Annuaire Statistique 1945-1947. Le Caire 1951.

١٥ – Annuaire Statistique 1949-1951 Le Caire 1951.

١٦ – Annuaire Statistique 1951-1954. Le Caire 1956.

١٧ – الحكومة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر يونيو سنة ١٩٤٢ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٢ .

١٨ – الحكومة المصرية ، مصلحة عموم الاحصاء والتعداد ، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر ، يونيو ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٢ .

(٢) النشرات والاتفاقيات والتقارير

١٩ – البنك الأهلى المصرى ١٨٩٨/١٩٤٨ – مطبعة البنك الأهلى .

٢٠ – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول العدد الأول الى العدد الرابع سنة ١٩٤٨ .

٢١ – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول العدد الأول الى العدد الرابع سنة ١٩٤٩ .

٢٢ – البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول العدد الأول الى العدد الرابع سنة ١٩٥١ .

٢٣ ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الأول العدد الأول الى العدد الرابع سنة ١٩٥٢ .

٢٤ ـ بنك مصر ، اليوبيل الذهبى ١٩٢٠/١٩٧٠ ، اعداد ادارة البحوث ببنك مصر .

٢٥ ـ بنك مصر ، النشرة الاقتصادية ، السنة الثانية مارس ١٩٥٧ العدد الأول .

٢٦ ـ الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية من العدد الأول الى العدد الثانى عشر فى السنة الرابعة ١٩٤٠ .

٢٧ ـ الحكومة المصرية ، النشرة الاقتصادية من العدد الأول الى العدد الثانى عشر فى السنة الخامسة ١٩٤٠ .

Monthley Bulletin of Agricultural and Economic Statisics. November, 1937- Cairo, 1939.

٢٩ ـ وزارة الأشغال : نبذة عن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان المطبعة الأميرية سنة ١٩٤٨ .

٣٠ ـ وثائق ونصوص ، (٤) اتفاقيات وعقود البترول فى البلاد العربية جـ ١ ، الطبعة الثانية ، جمع واعداد محمد لبيب شقير (الدكتور) صاحب ذهب (الدكتور) معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ .

٣١ ـ الكتاب السنوى لمصلحة التجارة ١٩٣٨ ـ المطبعة الأميرية سنه ١٩٣٨ .

٣٢ ـ الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية من سنة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ .

٣٣ ـ الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية من سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .

٣٤ ـ تقرير اللورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٨٩٩ ، سنة ١٩٠٠ ، سنة ١٩٠٦ .

٣٥ ـ تقرير لجنة ملنر ١٩١٩ م .

مسلسل

٣٦ ـ تقرير عن تجارة مصر الخارجية فى سنة ١٩٥٢ ، مصلحة التجارة سنة ١٩٥٣ ٠

٣٧ ـ الاتحاد العام للغرف التجارية ٠ الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢/١٩٥٧ ٠

(٣) مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ

اطلعنا على مضابط جلسات مجلس النواب والشيوخ فى كثير من سنوات الدراسة وهى مثبتة فى هوامش الرسالة ٠

ثالثا : الأحاديث والمذكرات

١ ـ أنور السادات (الرئيس الراحل) البحث عن الذات ٠ المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٨ ٠

٢ ـ سيد مرعى (المهندس) أوراق سياسية ، من القرية الى الاصلاح جـ ١ ، طبعة أولى ، المكتب المصرى الحديث سنة ١٩٧٩ ٠

٣ ـ عبد الرحمن الرافعى ، مذكراتى ١٨٨٩ ـ ١٩٥١ ، دار الهلال ١٩٥٢ ٠

٤ ـ مجموعة خطب محمد طلعت حرب ، جمعتها وطبعتها مطبعة مصر ١٩٢٧ ٠

٥ ـ هنرى نوس ٠ مجموعة الخطب الملقاة بمجلس اتحاد الصناعات المصرية ، القاهرة سنة ١٩٣٩ ٠

رابعا : ابحاث ومؤتمرات ورسائل غير منشورة

١ ـ معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى الأول سنة ١٩٥٥ ٠

٢ ـ معهد الدراسات المصرفية ، مجموعة المحاضرات التى القيت فى العام الدراسى الثانى سنة ١٩٥٦ ٠

٣ ـ بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعى الأول ، المنعقد بجمعية الاقتصاد السياسى فى المدة من ٢٤/٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ ٠ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية الكبرى فى مصر ٠

مسلسل

٤ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩/١٩٥٩ ، القاهرة ١٩٦٠ .

٥ - الاقتصاد المصرى هيكله وتطوره ، وضع سجلات الاقتصاد العالمى بهامبورج ، ترجمة الدكتور زكريا أحمد نصر ، القاهرة ١٩٥٨ .

٦ - ندوة البحر الأحمر فى التاريخ ، وهى الندوة التى نظمها سمينار الدراسات العليا بآداب عين شمس فى المدة من ١٠ - ١٥ مارس سنة ١٩٧٩ تحت اشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .

٧ - وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية بمونترو فى الفترة من ٤/١٢ الى ١٩٣٧/٥/٨ ، المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٧

٨ - لطيفة محمد سالم (الدكتورة) : مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة تحت اشراف ا٠ د٠ محمد أنيس قدمت لقسم التاريخ بآداب القاهرة فى سنة ١٩٧٠ ، .

٩ - محمد محمد يوسف زهرة - سكان منطقة قناة السويس ، دراسة ديموجغرافية ، رسالة ماجستير غير منشورة تحت اشراف ا٠ د٠ محمد صبحى عبد الحكيم قدمت لقسم الجغرافيا بآداب القاهرة فى سنة ١٩٧٦ ، .

١٠ - نبيل عبد الحميد (الدكتور) - الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة تحت اشراف ا٠ د٠ جمال زكريا قاسم قدمت لقسم التاريخ بآداب عين شمس فى سنة ١٩٧٦ ، .

خامسا : الكتب العربية

١ - ابراهيم شحاتة (الدكتور)

معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر - دار النهضة العربية ١٩٧٢ .

٢ - ابراهيم مدكور ، مريت غالى

الأداة الحكومية - الطبعة الثانية - دار الفصول للنشر ، ١٩٤٥ .

مسلسل

٣ ـ **احمد احمد الحته (الدكتور)**

تاريخ مصر الاقتصادى فى ق ١٩ ، الطبعة الثانية ـ النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

٤ ـ **احمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور)**

تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدات ـ دار المعارف ، ١٩٦٧ .

٥ ـ **احمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور)**

مشكلة قناة السويس (٨٥٤ ـ ١٩٥٨ ـ معهد الدراسات العربية ٦٦ ـ ١٩٦٧ م .

٦ ـ **احمد ابو كف ، احمد غنيم**

اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ ـ ١٩١٤ ـ دار الهلال، ١٩٦٩ .

٧ ـ **احمد زكى موسى هيكل**

عمليات البورصة فى مصر ، الطبعة الأولى ـ دار الفكر الحديث ١٩٤٩ .

٨ ـ **احمد زكى موسى هيكل**

النقد الأجنبى والاسترلينى

٩ ـ **احمد مسلم (الدكتور)**

المركز القانونى للاجانب ـ الطبعة الأولى ـ دار الكتاب العربى . ١٩٥٢ .

١٠ ـ **اسحق مريان زيتون**

التعامل فى النقد الأجنبى ، الطبعة الأولى ـ دار الفكر العربى ، ١٩٦١ .

١١ ـ **آرشاج البويجيان**

الأرمن فى الاقليم المصرى من الجمهورية العربية المتحدة مطابع كوستا تسوماس (ب . ت) .

مسلسل

١٢ ـ امين مصطفى عفيفى عبد الله (الدكتور)

تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ـ الطبعة الأولى ـ الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ .

١٣ ـ انور محمد شلبى ، حسن فايز فهمى

الضريبة على ايراد القيم المنقولة فقها وقضاءا وتطبيقا ، الكتاب الاول ـ الطبعة الأولى ، ١٩٦١

١٤ ـ تادرس ميخائيل

القانون المقارن فى الأحوال الشخصية للاجانب فى مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤ .

١٥ ـ تادرس ميخائيل

ذكريات من عالم المحاماة والقضاء ـ الدار القومية للطباعة والنشر (ب . ت)

١٦ ـ توفيق اسكندر

بحوث فى التاريخ الاقتصادى ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦١ .

١٧ ـ جاد لبيب (الدكتور)

بناء الاقتصاد المصرى ، الأنجلو المصرية (ب . ت) .

١٨ ـ جميل خانكى

الأحوال الشخصية للاجانب فى مصر ـ المطبعة العصرية . (ب . ت) .

١٩ ـ جون مارلو

تاريخ النهب الاستعمارى لمصر (١٧٩٨ ـ ١٨٨٢) ، ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٦ .

٢٠ ـ جان شاتس

نمو التجارة فى مصر ـ مصلحة التجارة والصناعة ـ المطبعة الأميرية ، ١٩٣٤ .

مسلسل

٢١ ـ جوليت آدم

انجلترا فى مصر جـ ١ و ٢ ، تعريب على فهمى كامل (ب ٠ ت) ٠

٢٢ ـ جامعة الدول العربية ، بترول الوطن العربى ، ادارة شـئون البترول ٠

٢٣ ـ حامد زكى (الدكتور)

القانون الدولى الخاص المصرى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٣٦ ٠

٢٤ ـ حبيب المصرى (باشا)

ضرائب الدخل فى مصر جـ ١ ، البحث العام جـ ٢ ٠ الضرائب المباشرة ، القاهرة ، ١٩٤٥ ٠

٢٥ ـ حسن راشد جرانه (الدكتور)

نحو تمصير الشركات المساهمة ، القاهرة ، ١٩٤٧ ٠

٢٦ ـ حسين خلاف (الدكتور)

التجـديد فى الاقتصـاد المصرى الحـديث ـ الجمعية التاريخية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٢ ٠

٢٧ ـ خليل حسن خليل (الدكتور)

دور رءوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسـة خاصـة باقليم مصر ، رسالة دكتوراه منشورة ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠

٢٨ ـ زكريا احمد نصر (الدكتور)

محاضرات فى الاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٥٥ م ٠

٢٩ ـ زكريا مهران

البنك المركزى فى العصور المختلفة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ٠

٣٠ ـ راشد البراوى (الدكتور)

التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، الطبعة الرابعة ـ النهضة المصرية ، ١٩٤٩ م ٠

مسلسل

٣١ - سعيد عبد الماجد (الدكتور)

المركز القانوني للشركات الأجنبيـة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٦٩ م .

٣٢ - شمس الدين الوكيل (الدكتور)

الموجز فى الجنسية ومركز الأجانب ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٦٦ م .

٣٣ - شفيق شحاتة (الدكتور)

تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، الجمعية التاريخية ، ١٩٦١ .

٣٤ - شكرى حبيب شكرى ، ميشيل مسكالا

شركات الأشخاص وشركات الأموال علما وعملا فى القـانون المصرى ، مطبعة بروكاشيا ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .

٣٥ - صالح ميخائيل

تجارة مصر الخارجية ، النهضة المصرية .

٣٦ - صالح ميخائيل

النقد الأجنبى ، النهضة المصرية .

٣٧ - صلاح الشاهد

ذكرياتى فى عهدين ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٦

٣٨ - عاصم الدسوقى (الدكتور)

كبار ملاك الأراضى الزراعيـة ، دورهم فى المجتمـع المصرى (١٩١٤ - ١٩٥٢) رسالة دكتـوراه فى التـاريخ الحـديث آداب عين شمس ، دار الثقـافة الجـديدة ، الطبعـة الأولى ، ١٩٧٥ م .

٣٩ - عبد العظيم رمضان (الدكتور)

تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧/١٤٩٨ ، بيروت .

٤٠ - عبد المنعم البيه (الدكتور)

اقتصاديات البنوك . النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩ .

مسلسل

٤١ ـ عبد المنعم البيه (الدكتور)

بحث فى استثمار رءوس الأموال الأجنبية بمصر ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٣ م ٠

٤٢ ـ عبد الراحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية جـ ١ ، النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٤٧ ٠

٤٣ ـ عبد الرحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ، النهضة المصرية طبعة أولى ، ١٩٤٩ ٠

٤٤ ـ عبد الرحمن الرافعى

فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٣ ، النهضة المصرية ، طبعة أولى ، ١٩٥١ ٠

٤٥ ـ عز الدين عبد الله (الدكتور)

القانون الدولى الخاص المصرى جـ ١ ، طبعة ثالثة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ ٠

٤٦ ـ على عبد الرسول (الدكتور)

البنوك التجارية فى مصر : مؤسسة المطبوعات الحديثة ، رسالة دكتوراه فى الحقوق من جامعة الاسكندرية ، ، ١٩٦١ ٠

٤٧ ـ على الجريتلى (الدكتور)

السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢ م ٠

٤٨ ـ عبد العزيز مرعى (الدكتور) عيسى عبده ابراهيم

المشكلات الاقتصادية المعاصرة فى الاقليم المصرى ، طبعة أولى ، القاهرة ، ١٩٦١ ٠

٤٩ ـ عبد الحميد ابو هيف (الدكتور)

القانون الدولى الخاص فى اوربا وفى مصر ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٢٧ ٠

٥٠ ـ على الزينى (الدكتور)

القانون الدولى الخاص ـ المصرى والمقارن جـ ١ ، القاهرة ، ١٩٢٨ ٠

مسلسل

٥١ - محمد الجمال (الدكتور)

الشركات المساهمة العامة ، الشركات الخاضعة للرقابة ، شركات الاقتصاد المخطط ، الشركات المؤممة ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٥٢ - فتحى عبد الفتاح

القرية المصرية • دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ .

٥٣ - فؤاد عبد المنعم (الدكتور)

الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائى الدولى ، النهضة العربية ، (ب • ت)

٥٤ - كريم ثابت

الملك فؤاد ملك النهضة ، مطبعة المعارف ، ١٩٤٤ .

٥٥ - كمال عبد الرحمن الجرف

نظام الضرائب المصرى • الضريبة على ايراد القيم المنقولة ، مطبعة الشبكشى بمصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩ .

٥٦ - كمال عبد الرحمن الجرف

نظام الضرائب المصرى • الضريبة علــى فوائد الديون والودائع والتامينات ، شركة استاندارد للطباعة والنشر بمصر ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .

٥٧ - كمال عبد الرحمن الجرف

نظام الضرائب المصرى • الضريبة العـــامة على الايراد ، شركة استاندارد للطباعة بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥١ .

٥٨ - محمد عبد العزيز عجمية (الدكتور) ، صبحى تادرس قريصة (الدكتور)

النقود والبنـوك والتجـارة الخارجيـــة - مطبعـــة الكرنك ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .

٥٩ - محمد رشــدى

التطور الاقتصادى فى مصر ج. ١ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ .

مسلسل

٦٠ ـ محمد رفعت

تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ .

٦١ ـ محمد شفيق غربال

تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ ١ ، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ، النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

٦٢ ـ محمد صبحي عبد الحكيم (الدكتور)

مدينة الاسكندرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ،

٦٣ ـ محمد علي رفعت (الدكتور)

مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها ، الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ .

٦٤ ـ محمد كامل امين ملش

الشركات : تأسيسها وادارتها وانقضاؤها وضرائبها ونماذجها في القوانين المصرية الجديدة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٠ .

٦٥ ـ محمد مصطفى صفوت (الدكتور)

انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥١ ، الجمعية التاريخية ، ١٩٥٢ .

٦٦ ـ محمد فهمي لهيطة (الدكتور)

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي ، النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٦ .

٦٧ ـ محمد فهمي لهيطة (الدكتور)

مصر الدائنة في عهد فاروق الأول ، النهضة المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٧ .

٦٨ ـ محمد نبيل ابراهيم ، محمد علي حافظ

النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية ـ المطبعة العالمية بمصر ، ١٩٦٩ .

مسلسل

٦٩ ـ محمود سليمان غنام

المساهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية . مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦ ·

٧٠ ـ محمود صدقى مراد ، فؤاد مرسى (الدكتور)

ميزانية النقد الأجنبى والتمويل الخارجى للتنمية ، مع دراسة خاصة عن الجمهورية العربية المتحدة ـ دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ م ·

٧١ ـ محمود متولى (الدكتور)

الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ·

٧٢ ـ مصطفى الحفناوى (الدكتور)

قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة جـ ٢ ـ النزاع المصرى البريطانى ، مطبعة دار أخبار اليوم ، ١٩٥٢

٧٣ ـ مصطفى الحفناوى (الدكتور)

قناة السويس ، ومشكلاتها المعاصرة جـ ٤ ، الادارة والاستغلال ، مطبعة جريدة قناة السويس ، ١٩٥٤ ·

٧٤ ـ مصطفى كمال وصفى

القضاء المصرى فى مسائل شركات المساهمة ، القاهرة ، ·

٧٥ ـ محسن شفيق

القانون التجارى المصرى جـ ١ . الطبعة الأولى ، دار نشر الثقافة بالاسكندرية ، ١٩٤٩ ·

٧٦ ـ هيلين آن ريفلين

الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧ ·

٧٧ ـ يسى عبد السيد

بورصة الأوراق المالية . مطبعة الاعتماد بمصر . طبعة أولى . ١٩٤٨ .

٧٨ ـ يوسف نحاس (الدكتور)

القطن فى خمسين عاما . دار النيل للطباعة .

سادسا ـ المراجع الأجنبيــة

1. A. E. Crouchley : The Investment of foreign capital in Egyptian Companies and public dept Press Bulaq 1938.

2. A. E. Crouhley : The Economic development of modern Egypt first published. England 1936.

3. Charles Issawi : Egypt : An Economic and Social Analysis oxford University press 1947

4. Charles Issawn · Egypt in Revolution An Economic Analysis Oxford University press 1963.

5. David's Lands : Bankers and Pashas. First published. London, 1958.

6. Gabriel Baer : A history of Landownership in Modern Egypt 1800-1950. Oxford University press. 1962.

7. J. Y. Brinton : The American Effort in Egypt A Chapter in Diplomatic History in ninteenth century. Alexandria 1972.

8. J. Marlowe : Anglo-Egyptian Relation 1800-1956. Second Edition. printed in U.S.A 1965.

9. Lord Lloyd : Egypt since Cromer vol II London, 1934.

10 Morroe Berger : Bureaucracy and society in Modern Egypt U.S.A. 1957.

11. R. Mabro : The Egyptian Economy 1952-1972. Oxford 1974.

12. S. Chahbaz : Les Armeniens d'Egypte Alexandria 1966.

سابعا ـ الدوريات

رجعنا الى عدد من الدوريات المصرية فى سنوات متفرقة من الفترة موضع الدراسة وهى مثبتة فى هوامش الرسالة .

وهذه الدوريات هى :

١ ـ **الوقائع المصرية** ، جريدة الحكومة الرسمية ،

٢ ـ **الأهـــــرام** ، جريدة يومية ،

٣ ـ **الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة** ، مجلة شهرية ،

٤ ـ **الأخبـــــار** ، جريدة يومية ،

٥ ـ **صحيفة الاقتصـاد والتجـارة** ، تصـدر عن نادى التجارة العليا ، مجلة شهرية ،

٦ ـ **صحيفة التجارة والصناعة** ، تصدر عن مصلحة التجارة والصناعة ، مجلة شهرية ،

٧ **المجلة الزراعية المصرية** ، مجلة شهرية ،

٨ ـ **مجلة الاقتصاد والمحاسبة** ، تصـدر عن نادى التجارة العليـا ، مجلة شهرية ،

٩ ـ **مجلة الرسالة**

١٠ ـ **جريدة بريد الشركات**

١١ ـ **جريدة المصرى**

١٢ ـ **جريدة السفير**

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٢/٢٥٩٢

ISBN ٩٧٧ - ١ - ٤٠ - ٤

هذا الكتـــاب

يعالج هذا الكتاب موضوع النشاط الاقتصادى للاجانب واثره فى المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢ . والمتتبع للموضوع ، يجد الى اى حد سـيطر الأجانب سيطرة تكاد تكون كاملة ، على كافة انواع النشاط الاقتصادى فى مصر ، وخاصة التجارة بجميع أنواعها ، من تجارة التصـدير والاستيراد وتجارة الجملة ، نزولا الى أنواع التجارة الأخرى، وكذلك سيطر الأجانب على اعمال البنـوك وشركات التامين فكثرت البنوك الأجنبية بفروعها المتعددة وانواعها المختلفة وظلت اعمال البنوك وشركات التامين حـكرا عليهم باستثناء بنك مصر وانشـطته المتعددة ، والذى يعـد فى ذلك الوقت بمثابة قبـس من نور وسط جو اجنبى خالص ، يعمل فى المقام الأول لصلحة الأجانب ولا يترك للمصريين الا النزر اليسير . واذا كان الا جانب قد قاموا بتاسيس شركات المرافق وخطوط السكك الحديدية والترام وشركات الأوتوبيس وكافة انـواع النقل الأخرى ، والبنوك العقارية ، وشركات اصلاح الأراضى وزراعتها ، فان كل هذه الأعمال كانت تتجـه فى الأساس لصلحة الدول الأجنبيـة اما عن نشاط الأجانب فى مجال الصناعة فقد كان اقل واضعف الأنشطة وغير هذا فالكتاب يعرض للآثار الاجتماعية المتعددة التى نتجت عن وجود الأجانب فى مصر .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب